

٥٠٥٦

المملكة العربية السعودية  
وزارة التعليم العالي  
جامعة أم القرى  
كلية اللغة العربية  
قسم الدراسات العليا  
مكة المكرمة



٣٠١٠٢٠٠٠٠٠٤٣١٧



# شرح كتاب سيبويه

( الربع الأخير )

لصالح بن محمد

دراسة وتحقيق

بحث مقدم لنيل درجة الدكتوراه في اللغة العربية وآدابها

فرع اللغة - تخصص النحو والصرف

من الطالب / خالد بن محمد بن عبدالله التويجري

( ٨ - ٨٧١٢ - ٤١٨ )

بإشراف

الأستاذ الدكتور / عيَّاد بن عيد الثبيتي

أستاذ النحو والصرف بجامعة أم القرى

العام الدراسي

١٤٢٣-١٤٢٤هـ / ٢٠٠٢-٢٠٠٣م

الجزء الثاني

## هذا باب علم حروف الزوائد

وهي عشرة يجمعها « أمان<sup>(١)</sup> وتسهيل »، أو « أسلمني وتاه »، أو « اليوم تنساه » وعمله المازني<sup>(٢)</sup>، وعمل المبرد « سألتمونيها »<sup>(٣)</sup>.

وهذا الباب إنما قصد فيه أن يحصر الحروف الزوائد في أي موضع تكون؟ وفي أي موضع تكثر زيادة بعضها؟ وأي الحروف أكثر زيادة من الأخر؟ وسيأتي هذا، إن شاء الله تعالى.

فإن قلت: لم سُميت هذه الحروف حروف زوائد، وهي تكون أصولاً كثيراً؟

قلت: المراد بذلك أنها الحروف التي لا تكون الزيادة إلا منها، فمضى وُجد حرف واحد<sup>(٤)</sup> في كلمة فلا بد أن يكون أحدها.

وقوله: « فلهزمة تزداد إذا كانت أول حرف في الاسم، رابعة فصاعداً »<sup>(٥)</sup>.  
يُوهم هذا أن كل همزة وقعت أولاً على الشرط الذي ذكره، يحكم<sup>(٦)</sup> عليها بالزيادة! وليس على ظاهره، وإنما يحكم عليها بذلك إذا وقعت بعدها ثلاثة أحرف أصول، وإذا كانت بعدها أربعة أحرف أصول، أو خمسة، حكم عليها بأنها أصل.

(١) في الأصل: وان. انظر شرح الشافية للرضي ٣٣١/٢، المساعد ٣١/٤.

(٢) يريد: « اليوم تنساه ». انظر جمهرة اللغة ٤٧، الاستدراك ٤٨، المنصف ٩٨/١، شرح المفصل لابن يعيش ١٤١/٩، شرح الشافية للرضي ٣٣١/٢.

(٣) انظر شرح الشافية للرضي ٣٣١/٢، المساعد ٣١/٤، غير منسوبة للمبرد، وإنما لشيخ سألته تلميذه. ونسب ابن خروف القول إلى الزجاج. انظر شرح ألفية ابن مالك لابن غازي ٣٦٤/٢.

(٤) أي: زائد.

(٥) الكتاب ٣١٣/٢.

(٦) تقرأ: فحكم.

وتأويل كلام الإمام: « فصاعداً »: مع الزوائد، مثل « أَرْوَنان، وإِصْلَيت »<sup>(١)</sup> وما أشبهها، ولا يلحق رباعياً، ولا خماسياً؛ لأنّ الزوائد لا تلحق ذوات الأربعة والخمسة في أوائلها.

ومعنى قوله: « رابعة ».

أي<sup>(٢)</sup>: إذا عُدَّ من آخرها إلى أولها.

قال الإمام-رحمه الله-: « واللام تزداد في (عَبْدَل) »<sup>(٣)</sup>.

يحتاج أن يُنظر في « عَبْدَل » فإنه اسم على [أربعة أحرف]<sup>(٤)</sup> مرادف لـ « عبدالله »، فلعلّ هذا يكون اللام منه من اسم الله، فليست بزائدة على هذا<sup>(٥)</sup>، وهذا أولى من أن يقال فيه [بالزيادة]<sup>(٦)</sup> لأن اللام لم تثبت زيادتها إلّا في « ذلك »<sup>(٧)</sup>، وربّما يعني الإمام بكونها زائدة: أنها ليست من هذا الاسم، بل من غيره، وهذا أولى من أن يدعى أنها زائدة على حدّ زيادتها- أعني الهمزة- في « أَفْكَل »، فيكون « عَبْدَل » على هذا منحوتا من اسمين كـ « عبدري » و« عبقيسي »، فاللام على هذا بعض اسم؛ إذ لو جعلناها زائدة لوجب أن تجعل الراء من « عبدري » والقاف من « عبقيسي » زائدتين، وهما ليسا من حروف الزيادة<sup>(٨)</sup>.

---

(١) يقال: يوم أرونان، أي: شديد، وسيف إصليت، أي: صقيل. ووزنهما « أفعلان، وإفعليل ».

الكتاب ٢/٢١٧، سفر السعادة ٤٣، ٧٢.

(٢) في الأصل: ان. وما أثبتته أولى.

(٣) الكتاب ٢/٣١٣.

(٤) تكملة يلتئم بمثلها السياق.

(٥) تُسب هذا المذهب لأبي الحسن الأخفش. انظر الممتع ٢١٣، ارتشاف الضرب ٢٢١ (رجب). قال أبوحيان: « وليس بجيد؛ لأنها ليست في بنية الكلمة ».

(٦) زيادة يلتئم بمثلها الكلام.

(٧) ومثله « تلك، وتالك، وأولالك، وهنالك ». انظر المنصف ١/١٦٥، ١٦٦، الممتع ٢١٣.

(٨) انظر الممتع ٢١٤.

وحكى ابن جني: فَيْشَلَّة، بمعنى: فَيْشَلَّة<sup>(١)</sup>، قال الرّاجز:

وفَيْشَلَّةٍ لَيْسَتْ كَهَذِي الْفَيْشِ      قَدْ مُلِئْتُ مِنْ خُرْقٍ وَطَيْشٍ

إِذَا بَدَتْ قَلْتُ: أَمِيرُ الْجَيْشِ<sup>(٢)</sup>

قال<sup>(٣)</sup>: « وقد يمكن أن يكون (فَيْشَلَّة) من غير لفظ (فَيْشَلَّة)، فتكون الياء في

(فَيْشَلَّة) عينا، وتكون في (فَيْشَلَّة) زائدة، فيكون وزنها: فَيْعَلَةٌ؛ لأن زيادة الياء<sup>(٤)</sup>

ثانية أكثر من زيادة اللام، فيكون اللفظان متقاربين، [والأصلان مختلفين]<sup>(٥)</sup>.

ونظير هذا: ضَيَّاط<sup>(٦)</sup> وضَيَّطَار، فالياء في (ضَيَّاط)<sup>(٧)</sup> عين الفعل، وفي (ضَيَّطَار)

زائدة، قال الشاعر:

وَتُرَكَّبُ خَيْلٌ لَاهَوَادَةٌ بَيْنَهَا      وَتَشْقَى الرِّمَاحُ بِالضَّيَّاطِرةِ الْحُمْرِ<sup>(٨)</sup>

وقال:

قَدْ عَلِقْتُ أَحْمَرَ ضَيَّاطِيًّا<sup>(٩)</sup>

(١) والفَيْشَلَّة: الكمرة، وهي رأس الذكر. اللسان (فَيْش).

(٢) انظر الحماسة ٤٣٦/٢، سر صناعة الإعراب ٣٢٢، شرح الحماسة للمرزوقي ١٨٥٠، شرح الملوكي ٢١١، اللسان (فَيْش).

(٣) يعني: ابن جني. انظر سر صناعة الإعراب ٣٢٢، ٣٢٥. وسيختلل نقل المؤلف عن ابن جني النقل عن كراع.

(٤) في الأصل: الزيادة في الياء. والمثبت من سر صناعة الإعراب ٣٢٢.

(٥) زيادة من سر صناعة الإعراب ٣٢٢.

(٦) في سر صناعة الإعراب ٣٢٢: « ونظير هذا قولهم: رجل ضَيَّاط ».

(٧) في الأصل: ضَيَّاطِر.

(٨) لخدّاش بن زهير. انظر جمهرة أشعار العرب ١٨٩، مجاز القرآن ١١٠/٢، معاني القرآن للأخفش ١٤١، الكامل ٥٨٠، اللسان (ضطر).

(٩) لسلمة بن الخرشب الغطفاني. انظر مجالس ثعلب ٣٠٩. وي بعده:

تحسبه إذا مشى حصيًا      من طول ماقد حالف الكرسيًا

وقالوا أيضا: هَيْقَلٌ، وَهَيْقٌ، والقول فيهما القول في (فَيْشَلَةٌ وَفَيْشَةٌ). وقالوا في (الأَفْحَج): فَحَجَلٌ، فاللام في هذا زائدة لامحالة.»

[٤٥ب] كُرَاع: يقال للذكر / من النعام<sup>(١)</sup>: هَيْقٌ، وَهَيْقَلٌ، وَهَيْقٌ: الرجل الطويل، والمرأة هَيْقَةٌ، وكذلك هي من النوق<sup>(٢)</sup>.

« قالوا<sup>(٣)</sup>: ومن هذا أيضا قولهم: طَيْسٌ، وَطَيْسَلٌ<sup>(٤)</sup> للكثير، وأنشدنا أبو علي:

حَتَّى لَحِقْنَا بِعَدِيدِ الطَّيْسِ      قد ذهب القوم الكرامُ لَيْسِي<sup>(٥)</sup>

والقول في هذا هو القول في (فَيْشَلَةٌ وَفَيْشَةٌ).»

كُرَاع: والطَيْسَل والطَّيْس<sup>(٦)</sup>: الكثير من كل شيء<sup>(٧)</sup>. ويقال: لَيْل طَيْسَل: مظلم، والطَيْسَل: الريح الشديدة، والطَيْسَل: اللبن الكثير.

« وقال<sup>(٨)</sup> محمد بن حبيب: ومنه قيل لـ(العَنْس): عَنْسَلٌ، فذهب إلى أن اللام من (عَنْسَل) زائدة<sup>(٩)</sup>، وأن وزن الكلمة (فَعْلَلٌ)، واللام الأخيرة زائدة، حتّى لو بنيت مثلها على هذا القول من (ضرب) قلت: ضَرْبَلٌ، ومن (خرج): خَرْجَلٌ، ومن (صعد): صَعْدَلٌ. وقد ترك محمد في هذا القول مذهب سيبويه الذي ينبغي أن

---

(١) في الأصل: النعم.

(٢) المنتخب ١٠٨، ١٦٣.

(٣) عودة للنقل من سر صناعة الإعراب ٣٢٣.

(٤) في الأصل: طيش وطيشل. والمثبت من سر صناعة الإعراب ٣٢٣ وفيه: «عدد طيس وطيسل».

(٥) في الأصل: ليش. وأنشد أبو علي الثاني في المسائل الحلبيات ٢٢١. والبيتان في ملحقات ديوان

رؤبة ١٧٥، شرح المفصل لابن يعيش ١٠٨/٣، شرح الكافية للرضي ٤٤٣/٢، ٢٠١/٤، ٤٥٤، اللسان (طيس)، خزانة الأدب ٣٢٤/٥، ٣٢٥، ٣٩٦، ٢٦٦/٩.

(٦) في الأصل: والطيش.

(٧) المنتخب ٦٩٣.

(٨) عودة للنقل من سر صناعة الإعراب ٣٢٤.

(٩) وهو مذهب كراع. انظر المنتخب ٦٩٣.

يكون عليه العمل، وذلك أن (عَنْسَلًا) عنده (فَنَعْلًا)<sup>(١)</sup> من الْعَسَلَانِ، وهو عدو الذئب، قال:

عَسَلَانِ الذَّئْبِ أَمْسَى قَارِبًا      بَرَدَ اللَّيْلُ عَلَيْهِ فَسَلَّ<sup>(٢)</sup>  
كُرَاع<sup>(٣)</sup>: الْعَنْسُ وَالْعَتَرُ<sup>(٤)</sup>: الصخرة، ومنه قيل للناقة: عَنَسَ وَعَنْسَلَ، وهي الشديدة الخلق، وقيل هي الخفيفة في سيرها.

« والذي<sup>(٥)</sup> ذهب إليه سيبويه هو القول؛ لأن زيادة النون ثانية أكثر من زيادة اللام؛ ألا ترى لكثرة<sup>(٦)</sup> باب (قُنْبَرٍ، وَعُنْصَلٍ، وَقَنْفَخَرٍ، وَقَنْعَاسٍ)، وقلة باب (ذلك وأولالك) ». قال<sup>(٧)</sup>: « ويلزم على هذا<sup>(٨)</sup> أن تكون اللام في (فَلَنْدَعٍ) زائدة، ويجعل وزنه (فَلَنْعَلٍ)؛ لأنه هو الملتوي الرَّجُلُ، فهو من معنى الفَدَعِ، وهذا بعيد فاسد. ونظيره: ازْلَعَبَ الفَرخُ، أي: زَغَبَ، لا ينبغي أن يقال: إنَّ مثال (ازْلَعَبَ): أَفْلَعَلَّ<sup>(٩)</sup>. قال أبو الحسن بنُ عُصفور<sup>(١٠)</sup>: « ولا يجعل (زَيْدَلٍ) إلّا على زيادة اللام؛ لأن

---

(١) في الأصل: فنعلا. انظر الكتاب ٢/٢١٣، ٣٢٦، ٣٥٠.

(٢) انظر سر صناعة الإعراب ٣٢٤. والبيت ينسب إلى النابغة الجعدي، وإلى لبيد. انظر شعر النابغة الجعدي ٩٠، مجاز القرآن ٢/٤٢، تفسير غريب ما في كتاب سيبويه من الأبنية للسجستاني ٣٨، الكامل ٤٧٤، جمهرة اللغة ٣٠٥، ٨٤٢، الأضداد للأنباري ٢٧١، اللسان (عسل). والقارب: الذي يطلب الماء ليلا. ونسل: أسرع.

(٣) انظر المنتخب ٢١٦، ٤٣٥.

(٤) في الأصل: والعنس.

(٥) عودة للنقل من سر صناعة الإعراب ٣٢٤.

(٦) في سر صناعة الإعراب ٣٢٤: « إلى كثرة ».

(٧) يعني: ابن جني.

(٨) أي: قول ابن حبيب.

(٩) انتهى النقل من سر صناعة الإعراب.

(١٠) انظر الممتع ٢١٥.

استعمال (زيد)<sup>(١)</sup> أكثر من استعمال (زَيْدَل)، فدل ذلك على أن (زيذا) هو الأصل، وأن اللام زائدة. وكذلك [(فَحَجَلْ وَعَبْدَل) اللام فيهما زائدة، ولايجعلان من ذوات الأربعة، ويجعل (عبد، وأفحج) من ذوات الثلاثة، فيكون من باب (ضِيَّاط وضَيْطَار)؛ لأن<sup>(٢)</sup>] (أَفْحَجْ وَعَبْد) هما الأصلان؛ لكثرة استعمالهما، وقلة استعمال (عبدل). وأما (فَيْشَلَة وفَيْشَة)، و(هَيْق وهَيْقَل)، و(طَيْس<sup>(٣)</sup> وطَيْسَل)، فكل واحد من هذه الألفاظ قد كثر استعماله، فلذلك ساغ تقدير كل واحد منها أصلا بنفسه». قال<sup>(٤)</sup>: «و(ازلغب) بمعنى: زغب، كثير الاستعمال، فينبغي أن يجعل أصلا برأسه، ولا تجعل اللام زائدة؛ لقلة زيادة اللام. وبالجمله فإن (ازلغب) فِعْلٌ، ولا تحفظ<sup>(٥)</sup> زائدة في فعل».

ومثل «هني»<sup>(٦)</sup>؛ لأن «هنا» كناية عن جميع الأشياء.

وذكر «تَنْضُبَا»<sup>(٧)</sup>، وهو شجر يعمل منه القسي، فحكم على زيادة التاء<sup>(٨)</sup> فيه؛ فإن «فَعْلَل» ليس في الكلام. واحدها «تَنْضُبَة»، قال:  
... أُتِيحَ لَهُ حَرْبَاءُ تَنْضُبَةٍ<sup>(٩)</sup>

(١) في الأصل: زيذا.

(٢) مابين معقوفين تكملة من الممتع ٢١٥ يلتئم بها الكلام.

(٣) في الأصل: وطيش.

(٤) تجاوز المؤلف أربعة أسطر من كلام ابن عصفور، وهي كلامه على مذهب محمد بن حبيب. انظر الممتع ٢١٦.

(٥) أي: اللام.

(٦) قال سيويه ٣١٢/٢: «وتلحق مضاعفة كل اسم إذا أضيف نحو: هني».

(٧) الكتاب ٣١٣/٢.

(٨) في الأصل: الباء.

(٩) في الأصل: ابيع. والبيت بتمامه:

أتى أتىح له حـرباء تنضبة      لأيرسلُ الساقِ إلّا ممسكا ساقا

و« تُرْتَبُ »<sup>(١)</sup> التاء الأولى فيه زائدة، بدليلين: أحدهما: أنّه مأخوذٌ من الرّاتب، والثاني: مثل دليل « تَنْضُب »؛ لأنه ليس في الكلام « فَعْلُل ». وذكر الثاني في « أخت وبنت » للتأنيث<sup>(٢)</sup>. وقال في غير هذا الموضع: إنّها للإلحاق<sup>(٣)</sup>. وقد ذكرناه فيما تقدّم.

والبيت خامس خمسة في الاختيارين ٢١٦ لقيس بن الحُدّادية الخزاعي. وينسب لأبي دؤاد الإيادي أيضا، ولغيرهما. انظر تفسير غريب مافي كتاب سيبويه من الأبنية ٣٨، الحيوان ٣٦٧/٦، المعاني الكبير ٦٦٣، جمهرة الأمثال ٤٠٨/١، مجمع الأمثال ٢٢١/١، التنبيه والإيضاح ٦٠/١ (حرب)، سفر السعادة ١٨٨، ٢٢٥، اللسان (حرب، نضب). قال ابن برّي: « وصواب إنشاده: (أتى أتيح لها)؛ لأنه وصف طُعنا ساقها وأزعجها سائق مجدّ، فتعجب كيف أتيح لها هذا السائق المجد الحازم. وهذا مثل يضرب للرجل الحازم؛ لأن الحرباء لا يفارق الغصن الأول حتّى يثبت على الغصن الآخر ».

(١) الكتاب ٣١٣/٢.

(٢) قال ٣١٣/٢: « وتؤنث بها الواحدة، نحو: هذه طلحة، ورحمة، وبنت، وأخت ».

(٣) قال ١٣/٢: « وإن سُميت رجلا بـ(بنت) أو (أخت) صرفته؛ لأنك بنيت الاسم على هذه التاء وألحقته ببناء الثلاثة كما ألحقوا سنبه بالأربعة، ولو كانت كاهاء لما أسكنوا الحرف الضي قبلها، فإنما هذه التاء فيها كتاء عفريت، ولو كانت كألف التأنيث لم ينصرف في النكرة، وليست كاهاء لما ذكرت لك، وإنما هذه زيادة في الاسم بني عليها وانصرف في المعرفة ». وقال ٣٤٨/٢: « وكذلك تاء أخت وبنت وثنتين وكلتا لأهنّ لحقن للتأنيث، وبنين بناء مالا زيادة فيه من الثلاثة ». قال ابن جنّي في سر صناعة الإعراب ١٤٩: « هكذا مذهب سيبويه، وهو الصحيح، وقد نصّ عليه في باب مالا ينصرف، فقال: لو سُميت بهما رجلا لصرفتهما معرفة، ولو كانت للتأنيث لما انصرف الاسم. على أن سيبويه قد سمّح في بعض ألفاظه في الكتاب، فقال: هما علامتا تأنيث. وإنما ذلك تجوّز منه في اللفظ؛ لأنه أرسله غفلا، وقد قيّده وعلّله في باب مالا ينصرف، والأخذ بقوله المعلل أولى من الأخذ بقوله الغفّل المرسل. ووجه تجوّزه: أنه لما كانت التاء لا تبدل من الواو فيهما إلا مع التأنيث، صارتا كأنهما علامتا تأنيث ».



## هذا باب حروف البدل في غير أن تدغم حرفا في حرف وترفع لسانك من موضع واحد

أي: هذا باب البدل من غير إدغام؛ لأن ذلك لا يختص بحرف دون حرف، بل كل ما قُرِبَ<sup>(١)</sup> من غيره أدغم فيه، إلا ما تعذر إدغامه، نحو «الألف»؛ لأنها هواء، فلم يمكن إدغامها في غيرها، ولا غيرها فيها.

قوله / : « [وهي ثمانية]<sup>(٢)</sup> أحرف من الحروف الأول، وثلاثة من غيرها<sup>(٣)</sup> ».

يجمعها: طال يوم أنجدته<sup>(٤)</sup>.

وقوله: « [من]<sup>(٥)</sup> الحروف الأول<sup>(٦)</sup> ».

يعني: حروف الزوائد التي قدّم، فكلها حروف زوائد إلا الطاء، والدال، والجيم.

قال: « فلهزمة تبدل من الياء والواو إذا كانتا لامين<sup>(٧)</sup> ».

---

(١) في الأصل: اقرب.

(٢) موضعه في الأصل مخروم. وسيبويه لم يعدّ اللام، وإنما ذكرها عرضاً، فقال: « وقد أبدلوا اللام من النون، وذلك قليل جدا ». وهكذا أبو علي في التكملة ٥٦٢-٥٦٦، فقد أورد اللام بعد الأحرف الثمانية، بلفظ: « وقد أبدلوا اللام », هكذا هو في ثلاث نسخ كما أثبتته محقق التكملة في الحاشية. وقد نص ابن جني في سر صناعة الإعراب ٦٢ على إخراج اللام.

(٣) الكتاب ٣١٣/٢.

(٤) هذا مما جمعه أبو عليّ القالي. انظر الاستدراك ٥١، الاقتضاب ٢/٢٥٣، شمس العلوم ١/١٤١.

(٥) موضعه في الأصل مخروم.

(٦) الكتاب ٣١٣/٢.

(٧) الكتاب ٣١٣/٢.

إن قلت: لِمَ بدأ<sup>(١)</sup> باللام قبل الفاء؟

قلت: لأنَّ اللام تُبدل<sup>(٢)</sup> من حرفين الياء والواو، والفاء تبدل من الواو خاصة، فلذلك ذكر ما يجتمعان فيه قبل ما ينفرد به أحدهما<sup>(٣)</sup>.

وذكر أن الهمزة تبدل من الواو عينا<sup>(٤)</sup>، ولم يذكر بدلها من الياء، مثل «بائع»، ولا أدري ما السبب في ذلك!

قال الأعلم<sup>(٥)</sup>: إنما وجب بدل الهمزة من الواو والياء إذا كانتا لامين بعد ألف زائدة، كقولك: قَضَاءٌ وشَقَاءٌ، من قبل أن الواو والياء إذا كانتا<sup>(٦)</sup> قبلهما فتحةً قلبتا ألفين إذا كانتا في موضع حركة كقولنا: قَضَى، ودَعَا، ولو كانتا ساكنتين لم تقلبا<sup>(٧)</sup> كقولك: بَيْعٌ، وقَوْلٌ، فلَمَّا وقعت الواو والياء طرفاً في موضع تلزمهما فيه الحركة [وقبلهما ألف] <sup>(٨)</sup> وجب [قبلهما إذا كانت قبلهما] <sup>(٩)</sup> ألفٌ وفتحةٌ؛ لأنَّ الألف والفتحة من حيز واحد، فقلبتا [للألف التي قبلهما ألفين، كما قلبتا] <sup>(١٠)</sup> ألفين مع الفتحة، فلما قلبتا ألفين اجتمعت ألفان، وهما الألف التي كانت في الكلمة، والألف المنقلبة من الياء والواو، واستحال اجتماع ألفين، فلم يجز إسقاط إحدهما؛

(١) في الأصل: بنوا.

(٢) في الأصل: بدل. والصواب ما أثبتته، إن شاء الله. ويريد باللام هنا الهمزة، أي: إذا كانت لاما، ومثلها الفاء الآتية.

(٣) في الأصل: احداهما.

(٤) في «أدور» ونحو ذلك. انظر الكتاب ٣١٣/٢.

(٥) النكت ١١٣٥، ١١٣٦ بتصرف يسير. وانظر السَّيراني النحوي ٥٦٤، ٥٦٥.

(٦) في المصدرين نفسيهما: «كانت».

(٧) في الأصل: يقلبا.

(٨) تكملة من النكت ١١٣٦ يلتزم بها الكلام.

(٩) تكملة من النكت ١١٣٦ يلتزم بها الكلام.

(١٠) تكملة من النكت ١١٣٦ يلتزم بها الكلام.

لئلا يلتبس الممدود بالمقصود، ولا سبيل إلى تحريك الألف؛ لأن الحركة لا يمكن فيها، فقلبت إلى أقرب الحروف منها، وهو الهمزة<sup>(١)</sup>.

وزعم أن همزة «النَّوْر» بدل من واو<sup>(٢)</sup>.

للقائل أن يدعي أنها همزة برأسها، لكن الاشتقاق يدل على أنها من الواو<sup>(٣)</sup>؛ ولأن «النَّوْر» هو ماصعد إلى الطَّسْت [من الأدخنة]<sup>(٤)</sup> التي تحول عن<sup>(٥)</sup> الشحمة المحترقة فيحسون بها الشجاج<sup>(٦)</sup>، فهو من النار. وفي المختصر للزبيدي<sup>(٧)</sup>: النَّوْر: دخان الفتيلة يُتخذ للوشم.

وزعم الإمام أن الياء في النَّصْب والجرّ في التثنية والجمع الذي على حدّها مبدلة من واو<sup>(٨)</sup>.

وإنما كان الأليق أن يقول: إنّ الياء في الجرّ أصل؛ للمناسبة التي بينها وبين الجرّ، وإنّ الياء التي في النَّصْب بدل من الألف. وأمّا أن الواو أصل في الجرّ والنصب

---

(١) انتهى النقل من النكت.

(٢) يعني: سيويه. الكتاب ٣١٣/٢.

(٣) في الأصل: الياء.

(٤) زيادة يلثم بمثلها الكلام.

(٥) في الأصل: يحول على.

(٦) في اللسان (نور): «والنَّوْر: دخان الشحم الذي يلتزق بالطست وهو الغنج أيضا». وفيه أيضا: «وهو دخان الشحم يعالج به الوشم ويحشى حتّى يخضر».

(٧) انظر مختصر العين ٤٠٠/٢.

(٨) كذا الواو فقط، وعليه كلامه الآتي. والذي في كتاب سيويه ٣١٣/٢: «وأما الياء فتبدل مكان الواو فاء وعينا نحو قيل وميزان، ومكان الواو والألف في النَّصْب والجرّ في مسلمين، ومسلمين». ومثله في السيرافي النحوي ٥٧٠، والتكت ١١٣٦، إلا أنه قد سقطت كلمة الألف من النكت، والشرح يدل عليها، وكذلك تخريج المحقق؛ إذ لم يشر إلى اختلاف، فلعلها سقطت أثناء الطباعة، ويدل عليه ماسينقله المؤلف عن الأعلام. ويظهر من كلام المفسر الآتي أنها رواية.

اللذين يكونان في التثنية والجمع الذي على حدها فيعسر النظر فيه، ووجهه-والله أعلم<sup>(١)</sup>:- أن الذي أجرته العرب مجرى الجمع فجمعت به الواو والنون في الرفع، والياء والنون في النصب والجر، إنما الأصل فيه الواو؛ ألا ترى أنهم يقولون: ثلاثون، أربعون، ومن هذا ينقلب إلى الياء؛ ألا ترى أن إعراب الجمع إنما هو بالتغيير والانقلاب، فصارت الواو أصلاً في الجمع، والياء على هذا بدل منها، هذا حكم الجمع.

وأما التثنية فأصلها الألف في الرفع؛ ألا ترى أنك تقول: اثنان واثنتان، فمن هذا أيضاً ينقلب، فقد كان حقّه أن يقول: إنَّ الياء بدل من الألف؛ لكن الألف في التثنية بدل من الواو التي تكون مغيرة، فالبديل في الحقيقة إنما هو من الواو<sup>(٢)</sup>.

قال المفسر: وسألت الأستاذ أبا علي<sup>(٣)</sup> - رحمه الله - عن هذا الموضع، فلم يجد جواباً، وزعم أنه لا يعقل أن تكون التثنية الياء فيها بدل من الواو؛ إذ لا واو في التثنية. قال: وإنما يريد: أن الياء تكون في باب / التثنية والجمع بدلاً، ثم إذا قيل له

[٤٦ب]

(١) « أعلم » مكرر في الأصل.

(٢) قال ابن أبي الربيع في شرح جمل الزجاجي ٤٧، ٤٨: « كان القياس أن تنصب التثنية والجمع بالألف؛ لأن المفرد ينصب بالفتحة، وهي من الألف... وكما رفع الجمع بالواو؛ لأن المفرد يرفع بالضمة، والضمة من الواو، وكذلك كان يجب أن ترفع التثنية، وكان يجب أن يفرق بين التثنية والجمع بفتح ما قبل علامة التثنية، فيقال في الجمع: الزيدون، وفي التثنية: الزيدون، ويقال في نصب التثنية: الزيدان، وفي نصب الجمع: الزيدان. ولو قالوا هذا، لم يكن بين التثنية والجمع فرق إلا بحركة النون، والنون تسكن في الوقف وتسقط في الإضافة، فلم يعتد في الفرق بذلك، فأسقطوا الألف من النصب. ولم يبقوا الألف في التثنية ويسقطوها في الجمع، ولانقلوا عكس ذلك... ولما أسقطوا الألف من النصب أرادوا ألا يخلوها من علامات الإعراب... فقالوا في رفع التثنية: الزيدان، قلبوا الواو ألفاً، كما قالوا في (يوجل) يا جل. » وانظر البسيط ١٩٨، ١٩٩.

(٣) في الأصل: أبو علي.

من أيّ النوعين تكون بدلاً من الواو؟ يقول: [تكون]<sup>(١)</sup> في الجمع خاصّة. فقلت له: كيف يكون في الجمع بدلاً من الواو؟ فسكت ولم يقل [شيئاً]<sup>(٢)</sup>.

قلت: الذي أشار إليه الأستاذ أبو علي هو<sup>(٣)</sup> معنى كلام الأعلام؛ لأنه فسّر هذا الموضع على أنّ الرواية: «مكان الواو والألف في مسلمين ومسلمين»<sup>(٤)</sup>، «يعني أن الأصل: هو المرفوع، وعلامته في الجمع الواو، وفي التثنية الألف»<sup>(٥)</sup>. وسكوت الأستاذ أبي علي<sup>(٦)</sup> الشلوين ليس لقصور منه، وإنما هو للرد [الذي]<sup>(٧)</sup> رآه من الطالب. هذا هو الظنّ به، رحمه الله.

قلت: وجدت للشيخ أبي علي كلاماً على قول سيبويه: «ومكان الواو والألف في النصب والجر في مسلمين ومسلمين»: تجوّز - رحمه الله - في كلامه هذا، حيث جعل الياء في «مسلمين ومسلمين» بدلاً من الواو والألف، وهما لم تُبن عليهما الكلمتين، حتى يقال في الياء: إنها بدل منهما، بل دخول الياء فيهما كدخولهما، فليس كون الياء بدلاً من الواو والألف أولى من كونهما بدلاً منها<sup>(٨)</sup>، ولا يقال في حرف: إنه بدل من الآخر إلاّ حيث يكون منقلباً عن حرف تكون الكلمة مبنيةً عليه، ووجهُ هذا المجاز: أنّ الألف والواو لما ثبتا في الرفع، وكان<sup>(٩)</sup> أوّل

---

(١) لم يظهر منه بسبب الحرم إلاّ التاء.

(٢) لم يظهر منه بسبب الحرم إلاّ الشين. ولم أقف على كلام الشلوين في غير هذا الكتاب.

(٣) في الأصل: وهو.

(٤) سبق الإشارة إليها قبل قليل.

(٥) انظر النكت ١١٣٦ وفيه: «الجمع واو، وفي التثنية ألف». وانظر السيرافي النحوي ٥٧٠.

(٦) في الأصل: أبو علي.

(٧) تكلمة يلتزم بها السياق.

(٨) في الأصل: أولى كونها بدلاً منهما.

(٩) أي: الرفع.

مراتب الاسم [في] <sup>(١)</sup> الإعراب، صارتا بذلك كأنهما أسبق من الياء، وكأنّ بناء الكلمة عليهما <sup>(٢)</sup>.

وقد توهّم الزبيدي - رحمه الله - على سببويه أنه جعل الياء بدلا من السواو والألف حقيقةً، ونقد هذا عليه، وخطأه <sup>(٣)</sup>. وهذا التقدير لا يلزم سببويه؛ لأنه ليس غرضه ما توهّم عليه، وإنما غرضه ما قدّمته.

وقد ردّ أبو إسحاق إبراهيم بن ملكون <sup>(٤)</sup> قول الزبيدي هذا بأن قال: إنّ كون الياء ليس ببدل يؤدي إلى أن يكون حرف اللين في التثنية والجمع الذي جاء على حدّهما علامة الإعراب؛ إذ كونه حرف إعراب يوجب بقاءه على حالة واحدة؛ لأن حرف الإعراب لا يختلف، وبكون حرف اللين حرف إعراب خطأ لما قد تبين في غير هذا الموضع، فثبت بهذا ولا بدّ [أنهما] <sup>(٥)</sup> مبنيان على الألف والواو، وأن الياء <sup>(٦)</sup> بدل منهما. ثم حمل - رحمه الله - كلام أبي علي الفارسي على هذا <sup>(٧)</sup>.

وهذا الذي قاله أبو إسحاق غير صحيح؛ لأن كون الياء ليست ببدل لا يؤدي إلى أن يكون حرف اللين علامة إعراب، وإنما الحق فيه أن صورَ حرف

---

(١) تكملة يقتضيها السياق.

(٢) في الأصل: عليها. ولم أقف على كلام الشلّوين في غير هذا الكتاب.

(٣) لم أقف على ما نقله عن الزبيدي.

(٤) هو إبراهيم بن محمد بن منذر بن أحمد بن سعيد بن ملكون الحضرمي الإشبيلي [ت: ٥٨١ هـ] أخذ عن أبي الحسن بن شريح الرعيّني. وأخذ عنه ابن خروف، والشلّوين. له شرح الجمل للزجاجي، النكت على تبصرة الصيمري، وغير ذلك. انظر إشارة التعيين ١٨، بغية الوعاة ٤٣١/١.

(٥) موضعه بياض في الأصل.

(٦) في الأصل: التاء.

(٧) قال الفارسي في الإيضاح ٦٦ عند كلامه على المثني: « وإن كان مجرورا أو منصوبا لحقته بدل الألف ياء ». ولم أقف على كلام ابن ملكون في غير هذا الكتاب.

اللين دالةً على الإعراب، لا أنَّ حرف اللين علامة الإعراب، وذلك بأن يقول القائل: إنَّ حرفَ اللين حرفُ الإعراب، إلا أنه اختلفت صورته للدلالة على حرف الإعراب، وهذا الظاهر والذي يقوَّى عند تحقيق النظر. وإذا ثبت هذا، فقول من قال: إنَّ الياء ليس ببديل حقيقي من الواو والألف هنا صحيح؛ لأنَّ صورة الواو والألف ليست بأولى بالأصالة من صورة الياء، وثبت أن نقد الزبيدي إنما يسقط عن سيبويه بما قدمناه، وعليه يجب أن يحمل كلام الفارسي، وهو مثل هذا لافرق بينهما.

وقوله في «فَعْلان»: إنَّ النون بدل من الهمزة في «فَعْلان»<sup>(١)</sup>.

إنما يريد: أنها قد حَلَّت محلها، أي: أنها حَلَّت فيما هي فيه محلَّ الهمزة فيما

[٤٧أ]

هي فيه، وهذا الذي هو بَيَّن في باب ما ينصرف ومالا / [ينصرف]<sup>(٢)</sup>.

وقد توهم المبرد عليه أنه يريد: أن الهمزة غيَّرت ببديل النون عنها<sup>(٣)</sup>. وهذا توهمٌ خَلَفٌ؛ لأنه دعوى لا يقوم عليها دليل؛ ولأنَّ القياس دافعٌ له؛ إذ يؤدي إلى وصف المذكر بالمؤنث؛ لأنَّ الكلمة حينئذٍ كانت تكون مؤنثة - أعني: فَعْلان - لبنائها على همزة التأنيث<sup>(٤)</sup>. وبهذا يتزل كلام ابن عصفور المرسوم في متن الكتاب

(١) الكتاب ٣١٤/٢. وترتيب الكلام: إن النون في فعْلان بدل من الهمزة.

(٢) موضعه في الأصل مخروم. قال سيبويه عقب كلامه السابق: «وقد بين ذلك فيما ينصرف ومالا ينصرف». قال سيبويه ١٠/٢: «وذلك أنهم جعلوا النون حيث جاءت بعد ألف حمراء؛ لأنها على مثالها في عدَّة الحروف والتحريك والسكون». وانظر شرح الملوكي ٢٨٦، ٢٨٧، شرح الأشموني ٢٣٤/٣.

(٣) لم أقف على نسبة المبرد إلى سيبويه، وإنما يذكر النحويون أنه مذهبه، وينسب لسيبويه أن العلة هي مشابة ألفي فعْلان ألفي التأنيث في حمراء، وبعضهم ينسب القول بالإبدال إلى سيبويه، ثم يختلفون في المراد بالإبدال. انظر شرح الملوكي ٢٨٦، ٢٨٧، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٢١٤/٢، ارتشاف الضرب ٨٥٦ (رجب)، شرح الأشموني ٢٣٤/٣.

(٤) سيرجح المؤلف في ٣٠١ تكافؤ المذهبين.

الذي ذيل هذا عليه<sup>(١)</sup>.

قال الإمام: وتبدل الياء من الهمزة، وقد بينّا ذلك في الهمزة<sup>(٢)</sup>.

قلت: هو قوله: مِيرة، ومِير<sup>(٣)</sup>، في قول سيبويه ليس غير.

ويبدلها الأنخفش إذا انضمت في نحو « يستهزئون »، ولا يرى ذلك سيبويه،

(١) ذكر ابن عصفور هذه المسألة في المتع ٣٩٥، ٣٩٦ فقال: « وزعم بعض النحويين أن النون في فعْلان الذي مؤنثه فعلى بدل من الهمزة. واستدلوا على ذلك بأنهما قد تشابها- أعني: فعْلان وفعلاء- في العدد، والتوافق في الحركات والسكنات والزيادتين في الآخر، وأنّ المذكر في البابين بخلاف المؤنث، وأنك تقول في جمع سكران: سكارى، كما تقول في جمع صحراء: صحارَى. والصحيح أنّها ليست ببدل؛ إذ لم يدعُ إلى الخروج عن الظاهر داعٍ؛ لأنه لا يلزم من توافقهما في الوزن، ومخالفة المذكر للمؤنث أن يشتبها في أن يكون كلّ واحد منهما مؤنثاً بالهمزة. وأما جمعهم فعْلان على فعلى فللشبه الذي بينه وبين (فعلاء) فيما ذكر، لا أنه في الأصل فعلاء. وأيضاً فإنّ النون لا تبدل من الهمزة إلّا شذوذاً، نحو بهرانيّ، وصنعانيّ، لا يحفظ غيرهما ». قوله: « ولا يحفظ غيرهما » ليس كما قال، فقد نقل في شرح الشافية للرضي ٥٨، ٥٤/٢ كلمات أخرى غير بهراني وصنعاني. ولعلّ كلام ابن عصفور الذي عناه هو نفسه هذا الكلام إما لفظاً ومعنى أو معنى؛ ذلك أنّ ابن عصفور لا يخالف في كون النون ليست بدلاً من الهمزة؛ لأنه ردّ على الذين زعموا أن النون بدل من الهمزة، وذهب بيطل حججهم، مع أن هذه الحجج ذكرها ابن جنيّ في المنصف ١٥٧/١، ١٥٨، وقال: « فأما قولهم: إنّ النون في باب سكران بدل من الهمزة: فلا يريدون به البديل الذي هو على حدّ قولهم في مُفعل من أيقنت، وأيسرت: مُوقن، ومُوسر، وإنما يريدون أن هذه الهمزة بمثلة هذه النون، يتعاقبان على حدّ ما يقولون، إنّ الألف واللام بدل من التنوين. وإنما معناه أنّهما يتعاقبان؛ لأنّنا لم نرهم أبدلوا النون من الهمزة في غير هذا الموضع ». فابن جنيّ يقول: هذا اللفظ ليس على ظاهره، فالنون ليست بدلاً من الهمزة، وإنّ قال النحويون ذلك، وهو مع هذا يحتجّ بما ردّه ابن عصفور، والاثنتان متفقان في أن النون ليست بدلاً من الهمزة، فالظاهر أن ابن عصفور فهم كلام أولئك على ظاهره، وتوهم أن مذكروه حججاً لذلك، وإنما يريد النحاة كما قال ابن جنيّ: « ولهذا قال النحويون: إنّ النون في باب سكران مشبهة بالألف الثابتة في باب حمراء، وصفراء، قالوا: لأنّ الوزن واحد... ».

(٢) الكتاب ٣١٣/٢.

(٣) قال ١٦٤/٢: « واعلم أنّ كل همزة كانت مفتوحة، وكان قبلها حرف مكسور، فإنك تبدل مكانها ياء في التخفيف، وذلك قولك في المتر: مير... وإن كان ما قبلها مكسوراً أبدلت مكانها ياء... وذلك الذئب والمثرة: ذيب وميرة، وإنما تبدل مكان كل همزة ساكنة الحرف الذي منه الحركة التي قبلها ».



وقد تقدم ذلك في الهمز<sup>(١)</sup>.

وزعم الإمام أن التاء في «أستوا» بدل من الياء<sup>(٢)</sup>. وإنما قال النحويون<sup>(٣)</sup> ذلك، وإن كانت لام «السنة» واوا لقولهم: سنوات، إلا أن العرب تقول: أسنى القوم، إذا دخلوا في السنة، فالواو إذا كانت رابعة تبدل ياءً في الفعل، وهذه واو في فعل رابعة فتقلب ياء، فالتاء بدل من ياء<sup>(٤)</sup>.

ولقائل أن يقول: إنها<sup>(٥)</sup> تبدل [من]<sup>(٦)</sup> الواو في الرباعي؛ لأنه تلزم قبلها في المضارع منه<sup>(٧)</sup>، وهذا<sup>(٨)</sup> تبدل منه التاء، فلا موجب للهروب إلى الياء<sup>(٩)</sup>؛ لأن المضارع يكون بالتاء<sup>(١٠)</sup>، فهذا القول أولى مما ذهب إليه الإمام.

غير أن «أستوا» يختص بالدخول في السنة الجذبة<sup>(١١)</sup>، فينبغي أن تكون التاء بدلا، كذا وجدنا ماهو بدل من بدل، يخصونه بشيء واحد؛ ألا ترى أنهم قالوا:

---

(١) انظر الكتاب ١٦٤/٢، الممتع ٣٨٠، شرح الشافية للرضي ٤٦/٣، ارتشاف الضرب ١٣٣/١. ومذهب سيويه أن تصير بين بين.

(٢) الكتاب ٢١٤/٢. وسعيد سيويه هذا الكلام ٤١٠/٢. وسعيد المؤلف شرح المسألة في موضعها في ٨٢٦، ٨٢٧. وستأتي الإشارة إلى اختلاف الرواية في كتاب سيويه، حيث وقع في بعضها الواو مكان الياء. وانظر المساعد ٢٢٣/٤.

(٣) يعني: الذين يذهبون إلى أنها بدل من الياء. وذهب بعضهم إلى أنها بدل من الواو. انظر الباب ٣٣٥/٢، شرح المفصل لابن يعيش ٤٠/١٠.

(٤) قال ابن يعيش: «وهو أقيس». شرح المفصل ٤٠/١٠.

(٥) أي: الياء.

(٦) تكلمة يلتزم بها الكلام.

(٧) يعني في: أسنى يُسنى.

(٨) يعني: أستوا.

(٩) في الأصل: التاء.

(١٠) يعني: يُسنت.

(١١) أما «أسنى» فيقال: إذا دخل في السنة، جذبة أو غير جذبة. انظر الممتع ٣٥٠.

تالله، ولم يدخلوا التاء إلا على اسم الله وحده؛ لأنها بدل من بدل<sup>(١)</sup>. وقد أطنب  
 حَدَّاقُ هذه<sup>(٢)</sup> الصناعة: أبو الفتح بن جني في كتابه في سر الصناعة في هذا  
 المعنى<sup>(٣)</sup>.

قال الأعلام<sup>(٤)</sup>: ووقع في بعض النسخ: « من الواو »، وكان ينبغي أن يكون  
 « أسنى القوم يُسْنُون »؛ لأنَّ « السنة » من ذوات الواو، لكنهم ألزموه البديل؛ لأنهم  
 لو قالوا: أسنوا، في القحط والسنة الجذبة، لالتبس بدخول السنة عليهم. وأما  
 اختلاف النسخ في الياء<sup>(٥)</sup> والواو فهو محتمل لما سبق.

قال الأعلام<sup>(٦)</sup>: « وذكر [أن التاء]<sup>(٧)</sup> تبدل في (افتعل) من (وعد، ووزن)،  
 قالوا: اتَّعَدَ، واتَّزَنَ<sup>(٨)</sup>، وإنما قلبوا الواو تاءً لأنهم لو لم يقلبوها<sup>(٩)</sup> لم تثبت على حال  
 واحدة؛ لأنه إذا قلت: اوْتَزَنَ، اوْتَعَدَ، يلزمك أن تقلب الواو ياءً لسكونها وانكسار  
 ما قبلها، فتقول: ايتَزَنَ، فإذا صرت إلى المستقبل وجب على هذا القياس أن تقول:  
 ياتَزَنُ، فتُتَبِعِ الواو ما قبلها، [أو: يوتَزَنَ، فتردها إلى أصلها، وفي اسم الفاعل:  
 موتَزَنَ؛ لانضمام ما قبلها]<sup>(١٠)</sup> فقلبوا هذه الواو ياءً لأنها لا تقلب إلى غير جنسها

(١) يعني: أن التاء بدل من الواو، والواو بدل من الباء، فالتاء بدل من بدل. انظر الممتع ٣٨٤، ٣٨٥.

(٢) في الأصل: هذا.

(٣) انظر سر صناعة الإعراب ١٠٠-١٠٥، ١٤٦.

(٤) النكت ١١٣٧ بتصرف. وانظر السيرافي النحوي ٥٧٤، ٥٧٥.

(٥) في الأصل: التاء.

(٦) النكت ١١٣٦، ١١٣٧. وانظر السيرافي النحوي ٥٧٢.

(٧) تكملة من النكت ١١٣٦ يلتزم بها الكلام.

(٨) انظر الكتاب ٣١٤/٢ ولم يمثل سيوييه بـ« اتزن ».

(٩) بعده في النكت ١١٣٦: « تاء ».

(١٠) ما بين معقوفين ساقط من النكت ١١٣٦.

بشيء من الحركات، واختاروا التاء دون غيرها لأنها تبدل من الواو كثيراً<sup>(١)</sup>،  
كقولهم: ثُرأت، وثُجاه، وأرادوا مع هذا حرفاً يشاكل تاء (افتعل) لتدغم فيها فتكون  
أخفَّ عليهم».

وقوله: «والذال إذا كانت بعدها التاء بمترلة الزاي»<sup>(٢)</sup>.

قلت يريد: أنك تقول في «افتعل» من الذكر: ادّكر، كما قلت: ازدان،  
وازدجر، بقلبهما دالا في الموضعين.

وقوله: «وأبدلوا الهمزة منها»<sup>(٣)</sup>.

يعني: في مثل «أناة، وأسماء»<sup>(٤)</sup>، وهذا موضع يصعب؛ لأنّ الهمزة لم يجمع  
الله بينها وبين الواو؛ ألا ترى أن هذه من حروف طرف / الفم، وهذه من أقصى  
الحلق، لكن قد أبدلوا الواو من الهمزة كثيراً، فلذلك يبدلون [الهمزة]<sup>(٥)</sup> من الواو؛  
لأنّ الواو تشبه الياء<sup>(٦)</sup>.

وقوله: «والنون تكون بدلا من الهمزة في (فَعْلان فَعْلَى)»<sup>(٧)</sup>.

---

(١) في الأصل: كثير.

(٢) الكتاب ٣١٤/٢ وفيه: «في هذا الباب بمترلة».

(٣) الكتاب ٣١٤/٢.

(٤) هاتان الكلمتان الهمزة فيهما مبدلة من الواو المفتوحة، والأصل: وناة، ووسماء، فهذا التمثيل يفيد  
حصر كلام سيبويه في إبدال الهمزة من الواو المفتوحة، وكلام المؤلف بعد لا يفيد هذا الحصر. وقال  
السيрани في شرح هذا الموضع: «يعني إبدال الهمزة من الواو المضمومة». فتراه خصّه بالواو المضمومة.  
ومثال المضمومة: أجوه، في وجوه. وأبدلت من المكسورة، فقالوا: إسادة، في وسادة». انظر السيرافي  
النحوي ٥٧٨، سر صناعة الإعراب ٥٧٨.

(٥) موضعه مخروم في الأصل.

(٦) هذا تعليل سيبويه. انظر الكتاب ٣١٤/٢.

(٧) «فعلى» لم يظهر منه بسبب الخرم إلاّ الفاء. انظر الكتاب ٣١٤/٢. وهذه المسألة مضت قبل قليل،  
وماسيأتي زيادة في التفصيل.

هذا هو المشتهر عن أبي العباس الميرد<sup>(١)</sup>، قال: ولذلك منعت الصرف؛ لأنّ  
 الهمزة قد استقرّت علة مانعة، والنون لم تثبت علة مانعة، فيمكن أن تكون هذه  
 بدلا منها، يقوّي هذا إبدالهم النون منها في « صنعاني وبهراني »؛ وقولهم: ظرّابي<sup>(٢)</sup>،  
 في « ظرّبان »؛ لأنهم عاملوا هذه [النون معاملة]<sup>(٣)</sup> الهمزة التي في « صحراء » حين  
 قالوا: صحاري<sup>(٤)</sup>، فهذا كله يقوّي أنهم عزموا على إبدالها من الهمزة.  
 قلت: هذا المذهب يتكافأ عندي مع ذاهب الذاهبين<sup>(٥)</sup> إلى أنها غير مبدلة؛ إذ  
 قد استقرّ أن [بدل]<sup>(٦)</sup> العلة علة في أبواب مايجري وما لايجري، لكن يظهر من  
 الإمام مذهب الميرد، وهو مذهب يمكن في نفسي<sup>(٧)</sup> ولا يترجح عندي<sup>(٨)</sup> على غيره.  
 قال الأعلام<sup>(٩)</sup>: « ومما يدلّ على ذلك أن هاء التأنيث لا تدخل عليها كما  
 لا تدخل على ألف التأنيث .

(١) مرّ قبل قليل أن الميرد فهم كلام سيبويه هذا على ظاهره، ويزيد المؤلف هنا أن الميرد تبّنى هذا  
 الفهم. وهذا هو المشهور عن الميرد. وقد سبق تخريج المسألة.

(٢) الياء الأولى بدل من الألف، والثانية بدل من النون. اللسان (ظرب).

(٣) تكملة يلتئم بمثلها الكلام.

(٤) يريد: أنهم قلبوا النون في « ربان » ياء، كما قلبوا الهمزة في « صحراء » ياء، والمؤلف يريد أن يبيّن  
 بهذا أن النون تابعة للهمزة، ومحمولة في حكمها عليها.

(٥) يعني: سيبويه، وهذا مثل: إمام الأئمة. وقد مضى مذهب سيبويه قبل قليل.

(٦) موضعه كلمة تقرأ: سقه. وما أثبتته هو الجاري على كلامه السابق، وبه يستقيم الكلام إن شاء  
 الله. وقد تكلم أبو علي الفارسي على أن الأبدال بمترلة مبدلاتها في المنع من الصرف في المسائل الحلبيات  
 ٥٣، ٥٤.

(٧) في الأصل: نفسه.

(٨) يظهر أن صاحب هذا الكلام ليس صاحب الكلام السابق في هذه المسألة، فهناك ردّ على الميرد  
 مذهبه، وجعل كلام سيبويه ليس على ظاهره.

(٩) النكت ١١٣٨. وانظر السيرا في النحوي ٥٨٠.

فإن قال قائل: لم جعلتم الهمزة أصلاً لها<sup>(١)</sup>؟

قيل: [جُعِلَتْ أَصْلًا] لها لعلتين<sup>(٢)</sup>:

إحداهما: أنه غير مصروف، والأصل في منع الصرف لألف التأنيث لا للنون.  
والعلة الثانية: أن الهمزة قد أُبدِل منها النون في النسبة إلى (بهاء وصنعاء)،  
فقالوا: بهرائي، وصنعائي».

وقوله: «وقد بين ذلك فيما ينصرف وما لا ينصرف»<sup>(٣)</sup>.

لم يتكلم على بدل النون من الهمزة، ولا تعرض لهذا<sup>(٤)</sup> المقدار.  
وزعم الإمام أن النون في «أَصِيلَان» بدل من لام، وإنما هو «أَصِيلَال»؛  
لأنه من الأصيل<sup>(٥)</sup>.

قلت: وفي هذه المسألة إشكال: أول ما يسأل عن «أَصِيلَان»: تصغير ما هو؟  
فلا بد من أن يكون تصغير «أَصْلَان»، ومع أنه تصغيره، تصغير الجمع لا  
يجيء على هذا الطريق؛ لأن هذا جمع كثرة، فيجب في هذا الموضع رده إلى الواحد  
إذا صغر، ثم يجمع بالألف والتاء، والواو والنون، فكان يجب أن يكون «أَصِيلَات»،  
أو أَصِيلَات<sup>(٦)</sup> على الترخيم<sup>(٧)</sup>.

---

(١) في النكت ١١٣٨: «لم جعلتم الهمزة تبدل من النون دون أن تكون النون أصلاً لها». كذا،  
والصواب: تبدل منها النون.

(٢) في الأصل: لغتين. وما بين معقوفين قبله تكملة يلتئم بمثلها الكلام.

(٣) الكتاب ٣١٤/٢. وفي الأصل: فيما لا ينصرف.

(٤) في الأصل: لها.

(٥) كذا ورد النص، وسيبويه لم يقل ذلك، وإنما قال ٣١٤/٢: «وقد أبدلوا اللام من النون، وذلك  
قليل جداً، قالوا: أصيلال، وإنما هو أصيلان». وهذا النص مناقض لما ذكره عنه المؤلف.

(٦) في الأصل: اصليات.

(٧) الترخيم في التصغير: أن تحذف الزوائد من الثلاثي والرباعي، ثم تحقر الحروف الأصول. انظر شرح  
المفصل لابن يعيش ١٣٧/٥. وانظر شرح الشافية للرضي ٢٧٧/١.

وفيه إشكال آخر، وهو أنه جمعٌ ويوقعونه على الواحد، قال:

وقفتُ فيها أُصيلاًناً أسأئُلُها<sup>(١)</sup>

فإنما يريد: وقفت فيها عشيّة واحدة، فهو-والله أعلم- اسمٌ للشّيء، وكأنّ كل قطعة منه أُصِيل، ثمّ جمع على هذا المعنى، فهو واقع -مع أنه جمع- على شيء واحد، ولذلك صُعِّر ولم [يُصعِّر «أُصِيل» ثمّ]<sup>(٢)</sup> يجمع، و«أُصْلان» واقع على شيء واحد وجعل كل جزء من العشيّة أُصيلاً، ونظيره قول امرئ القيس:

يُطِيرُ الغلامَ الخِفَّ عن صَهَوَاتِهِ<sup>(٣)</sup> البيت

وليس له إلاّ صهوة واحدة، لكن جاء على ما قلته، فقد اتضح الإشكال.

قوله: «وزعم الخليل أن الضمة والفتحة والكسرة زوائد»<sup>(٤)</sup>.

إن قلت: أيّ مدخل لهذا في هذا الباب؟

قلت: لها فرع من الزوائد، ومن ذا الباب خاف أن يقال له: ينقصك من

---

(١) عجزه:

عَيَّيت جواباً وما بالرَّبع من أحدٍ

والبيت للناطقة الديباني.. انظر الديوان ١٤، الكتاب ٣٦٤/١، معاني القرآن للفراء ٢٨٨/١، ٤٨٠، المقتضب ٤١٤/٤، الأصول ٢٩٢/١، الجمل ٣٣٥، الإيضاح ٢٣١، كتاب الشعر ٧٨/١، التبصرة والتذكرة ٣٨١، ٨٦٨، الحلل في شرح أبيات الجمل ٣١٨، شرح المفصل لابن يعيش ٨٠/٢، ١٤٣/٩، ٤٥/١٠، همع الهوامع ٥٥/٣. ويروى: أُصيلاًلاً.

(٢) تكلمة يلتئم مثلها الكلام.

(٣) عجزه:

ويُلوي بأثوابِ العَيفِ المَثَقَلِ

انظر الديوان ٢٠، جمهرة اللغة ١٠٦، إيضاح شواهد الإيضاح ٢٧٢، اللسان (خفف). يريد: أن الفرس من سرعة عدوه يسقط الغلام الخفيف عن صهوته، والصهوة: موضع اللبد من ظهره، أو مقعد الفارس. والعيف الأخرق. والمثقل: الثقل الذي لا يحسن الركوب، فهو يخاف أن يصرعه، فيثبت على ظهره ولا تثبت أثوابه عليه.

(٤) الكتاب ٣١٥/٢ وفيه: «الفتحة والكسرة والضمة».

الزوائد الحركات، فذكرها.

والدليل على أنها زوائد على الحروف: أنه لا يقع<sup>(١)</sup> في الشعر متحرك في مكان ساكن، ولو كان الشيء بالحرف المتحرك، نُطق به وحده، لجواز وقوع المتحرك موقع الساكن، فما ذلك إلا لأنّ في المتحرك زيادة ليست للساكن، وأنت إذا أشبعت الضمة نشأت عنها الواو، فأول الواو / [إنما هي]<sup>(٢)</sup> الضمة؛ لاتحاد الصّوت، فلذلك جاز أن يقال إنّ الحركات بعض الحروف؛ [لأنها]<sup>(٣)</sup> مختلطة بالحروف وأصواتها متّحدة، وإذا نطقت بذلك وجدته كما قلت لك.

قال صالح بن محمّد: وقد ردّ أبو الوليد الوقّشي<sup>(٤)</sup> على أبي علي الفارسي في قوله: «وحروف البدل أحد عشر حرفاً»<sup>(٥)</sup>. فقال: يقول أبو علي: أحد عشر حرفاً، وإنما هي اثنا عشر حرفاً، وهو يخرج من كلامه، فتأمل تفصيله تجده كذلك<sup>(٦)</sup>. قال صاحب الطرر على الإيضاح<sup>(٧)</sup>: لم يهتد أبو الوليد إلى الذي قصده

(١) في الأصل: قد لا يقع.

(٢) لم يظهر منه بسبب الخرم إلّا الباء. ولعلّ الصواب ما أثبتته.

(٣) أثر فيها الخرم.

(٤) هشام بن أحمد بن هشام الطليطلي الأندلسي [٤٠٨، ٤٨٩هـ] المعروف بابن الوقّشي، وهو أحد رجال الكمال في وقته. و«وقّش» مدينة من أعمال الأندلس. أخذ عن أبي عمر الطلمنكي وأبي عمر السفاسي وأبي عمر بن الحداد. من تصانيفه: نكت الكامل للمبرّد، الرسالة المرشدة، عكس الرتبة في تهذيب الكنى لمسلم، وغيرها. انظر بغية الوعاة ٣٢٧/٢، ٣٢٨، هدية العارفين ٥٠٩/٢.

(٥) انظر التكملة ٥٦٢.

(٦) انظر الطرر على الإيضاح ٣٢.

(٧) انظر الطرر على الإيضاح ٣٢. وصاحبه هو ابن الأخضر أبو الحسن علي بن عبد الرحمن التنوخي الإشبيلي [ت: ٥١٤هـ] إمام في النحو واللغة والأدب. أخذ عن الأعلام والحافظ أبي علي الغسانس، وأبي سليمان بن حوم، وأخذ عنه القاضي عياض وأبو بكر بن الجدد وآخرون. ومن تصانيفه أيضاً: شرح الحماسة، وشرح شعر حبيب. انظر بغية الملتبس ٣٧٢، بغية الوعاة ١٧٤/٢.

أبوعلي في هذا، وما أشار إليه، وإنما هذا في هذا حذو سيويه، وذلك أن سيويه قال: ثمانية أحرف من الحروف الأول، وثلاثة من غيرها، وفصلها سيويه على نحو مافصلها أبوعلي، والذي ذهب إليه سيويه أن اللام لما [لم]<sup>(١)</sup> يكثر البدل فيها لم يعدها مع سائر الحروف، ولم يجعل البدل فيها مطردا؛ ألا ترى أن سيويه قال: «وقد أبدلوا اللام وهو قليل جدا»<sup>(٢)</sup>.

ومن عادة سيويه-رحمه الله- التي ذكرها عنه أبوعلي وأبوالفتح أن الشيء إذا قلَّ لا يعتدُّ به اعتداده غيره؛ ألا ترى كيف أسقط بعض الأبنية ولم يذكرها لقلتها وشذوذها، كذلك لم يعتد باللام أيضا في حروف البدل لقلة ذلك منها، ولا يشك من له أدنى فهم أن هذا هو الذي أراد، وإلا فلا يحمل عليهما ولا يليق بهما أنهما أخطأ في العدد؛ لأن كتابيهما لم يكونا ارتجالا فينسب الوهم إليهما في العدد، وإنما هما منقحان، محررا التأليف، فلا نظر عند الفهم الحاذق، وإن أبا علي [حين]<sup>(٣)</sup> لم يعتد باللام كما فعل سيويه، وكل ذلك إلى قارئ كتابه، لا يحمل عليه الغلط في الصناعة.

---

(١) تكملة من الطرر ١٣٢.

(٢) الكتاب ٣١٤/٢ وفيه: «وقد أبدلوا اللام من النون وذلك قليل جدا».

(٣) تكملة يلتئم بمثلها الكلام.



## هذا باب ما بنت العرب من الأسماء والصفات. الترجمة

لم ينقصه<sup>(١)</sup> من هذا الباب بناء أصلا، فهايتهم أن ذكروا « دُئِلُّ، ورُئِمُّ »<sup>(٢)</sup>، قال ابن عصفور<sup>(٣)</sup>: وهما علمان، والعلم موضع النقل، حتّى أن من النحويين من يزعم أنه ليس في الأعلام مرتجل، بل كلها منقولة<sup>(٤)</sup>، فـ « دُئِلُّ » كأنه من « دَأَلَ يدأُلُ » و « رُئِمُّ » من « رَئِمَتِ الناقةُ ولدَها »: عطفت عليه، ولم يعرف<sup>(٥)</sup> سيبويه هذين<sup>(٦)</sup>.

قلت<sup>(٧)</sup>: الدُّئِلُّ: دويبة صغيرة تشبه ابن عرس. ورُئِمُّ<sup>(٨)</sup>: « من أسماء الاست. والوجه في هذين الاسمين<sup>(٩)</sup> أن يُجعلَا فعلين في أصل وضعهما<sup>(١٠)</sup> » نقلا إلى تسمية الأنواع كما يُنقل الفعل إلى العلمية فيسمّى الرجل (ضَرَبَ أَوْضُرِبَ)، فإذا اعتقد فيهما هذا لم يكونا زيادة على ماحكاه سيبويه. وقد جاء النقل في الأنواع

---

(١) في الأصل: ينقصه.

(٢) وهما عن الأخفش. انظر الاستدراك ٥٨، شرح عيون كتاب سيبويه ٢٧٨، ٢٧٩، الممتع ٦١، ارتشاف الضرب ٣٣ (رجب)، المساعد ١٢/٤، شرح شواهد شرح الشافية ١٣.

(٣) انظر الممتع ٦١.

(٤) ينسب إلى سيبويه كما في ارتشاف الضرب ٩٦٢، أوضح المسالك ١٣١/١، ١٣٢.

(٥) في الأصل: ولم يعرف.

(٦) انظر شرح الملوكي ٢٣.

(٧) القائل المؤلف.

(٨) في الأصل: ودئم. والكلام الآتي منقول من الاقتضاب ٣٢٣/٢.

(٩) في الأصل: الوجهين. والمثبت من الاقتضاب ٣٢٣/٢.

(١٠) في الأصل: وصلهما.

كما جاء في الأعلام، قالوا: تُنَوِّط، وتُبَشِّر، وهما طائران سَمَيَا بالفعل<sup>(١)</sup>.  
هذا هو الصواب، لاما قال ابن عصفور من أنهما علما، ويَبِّن غلطه قول  
الشاعر:

جاؤوا بجَيْشٍ لو قيسَ مُعْرَسُهُ      ما كان إلا كَمُعْرَسِ الدُّبْلِ<sup>(٢)</sup>  
فأدخل الألف واللام دلالة على أنه ليس علما.

ولم يعرف<sup>(٣)</sup> سيبويه من «فَعِلَ» إلا «إِبِلًا»، وحكى الأخفش: الحَبْرَة<sup>(٤)</sup>،  
وهو القَلَح<sup>(٥)</sup> في الأسنان، وامرأة بِلَز، وهي الضخمة<sup>(٦)</sup>. وهذا الذي حكاه من  
قولهم: الحَبْرَة، غير معروف، وإنما المعروف «حَبْرَة» -بفتح الحاء وسكون الباء-  
ويدلّ على هذا / قول الشاعر:

[٤٨ب]

(١) انتهى مافي الاقتضاب. وانظر شرح عيون كتاب سيبويه ٢٧٩، الممتع ٩٧، شرح الشافية للرضي  
٣٨/١.

(٢) البيت لكعب بن مالك الأنصاري. إصلاح المنطق ١٦٦، أدب الكاتب ٤٧٤، المنتخب ٥٦٦،  
الاستدراك ٥٨، المنصف ٢٠/١، شرح التصريف ٢٠٢، الاقتضاب ٤١٨، شرح كتاب سيبويه لابن  
حروف ٢٩٨ (بديري)، شرح المفصل لابن يعيش ٣٠/١، شرح الملوكي ٢٣، شرح الشافية للرضي  
٣٧/١، اللسان (دأل)، شرح الأشموني ٢٣٩/٤، شرح شواهد شرح الشافية ١٢، ١٣. والمعرس: مكان  
التزول من آخر الليل. ويروى: «الدُّوْل».

(٣) النصّ من هنا إلى قوله: المتوحشة، منقول بتصرف يسير من الاقتضاب ٣٢٤/٢.

(٤) في الأصل: حيرة، بالياء. وكذا في المواضع التالية.

(٥) وهو الصفرة. وقيل: الصفرة إذا غلظت حتى تسود أو تخضر.

(٦) انظر الاستدراك ٥٧، شرح عيون كتاب سيبويه ٢٧٧، ارتشاف الضرب ٣٢، ٣٣ (رجب)،  
المساعد ١١/٤. وفي أدب الكاتب ٤٧٤: «وقال سيبويه: ليس في الكلام فَعِلَ إلا حرفان في الأسماء إبِل  
وحَبْر وهو القلح في الأسنان، وحرفٌ في الصفة، قالوا: امرأة بلز، وهي الضخمة. قال أبو محمد: وقد جاء  
حرف آخر وهو إِطِل». قال ابن السيد في الاقتضاب ٣٢٤/٢: «هذا غلط، لم يحك سيبويه غير إبِل  
وحده، قال: لانعلم في الأسماء والصفات غيره. وأما الحيرة والبلز فإنهما من زيادة أبي الحسن الأخفش،  
وليسا من كلام سيبويه».

ولستُ بسَعْدِيٍّ على فيه حَبْرَةٌ<sup>(١)</sup> البيت  
وأما زيادة بعض [الناس]<sup>(٢)</sup> «إطلا»<sup>(٣)</sup> فزيادة غير صحيحة؛ لأنَّ المعروف  
«إطل» بسكون الطاء، ولم يسمع محرّكاً إلّا في [الشعر]<sup>(٤)</sup> كقول امرئ القيس:  
له إطلا ظي وساقا نَعَامَةٍ<sup>(٥)</sup>  
في رواية من رواه هكذا، فيمكن أن يكون الشاعر حرّكه بالكسر  
للضرورة، كما حرك «الجلد» ضرورة<sup>(٦)</sup>، فقال:  
ضرباً أليماً بسبتٍ يلَعَجُ الجلد<sup>(٧)</sup>

(١) الشّاهد للفرزدق. وروايته في الديوان ٢٧٢/١:

ولست بعبدِيٍّ على فيه حَبْرَةٌ      ولست بسعدِيٍّ حقيته التمرُّ

انظر السّيرافي النّحوي ٦٠٥، النكت ١١٤٢، الاقتضاب ٣٢٤. وقد ورد الشّاهد في المصادر نفسها  
إلّا الأخير، بكسر الحاء، ولم أقف على ذلك، وفي القاموس المحيط (حبر): حَبْرَةٌ، وَحْبْرَةٌ، وَحِيرٌ، وَحِيرَةٌ.

(٢) ذهب الحرم به إلّا يسيراً. والصواب ما أثبتته إن شاء الله.

(٣) استدرك ذلك ابن قتيبة في أدب الكتاب ٤٧٤، والميرد في المقتضب ١٩٢/١، الاستدراك  
٥٧، شرح عيون كتاب سيبويه ٢٧٧.

(٤) أثر فيه الحرم.

(٥) عجزه:

وإرخاء سِرْحانٍ وتقريبُ تَنفُلٍ

انظر الديوان ٢١، شرح الملوكي ٢٢، الممتع ٦٥. ورواية الديوان: «أيطلا»، وهي الخاصة.

(٦) انظر شرح عيون كتاب سيبويه ٢٧٨.

(٧) صدره:

إذا تجرّد نوحٌ قامتا معه

والبيت لعبد مناف بن ربّع الهذلي. انظر شرح أشعار الهذليين ٦٧٢، التّوادر ٢٠٤، الغريب  
المصنف ١٥٣/١، الكامل ٦٩٢، ١٤١٩، الأصول ٤٤٩/٣، السّيرافي النّحوي ٤٢١، الاستدراك ٥٨،  
المنصف ٣٠٨/٢، الخصائص ٣٣٣/٢، شرح عيون كتاب سيبويه ٢٧٨، المخصص ٨١/١، ٦٠/٤،  
المقرب ٥٦٤، شرح حمل الزّجاجي لابن عصفور ٥٦١/٢، ضرائر الشّعر له ١٩، شرح كتاب سيبويه  
للصّفّار ٤٣٥. والنوح: نساء يُنَحْنَن. والسبت: النعل. ويلعج: يحرق. والضمير في قامتا لابنتيه.

وقد حُكي: أتان<sup>(١)</sup> إبد، وهي المتوحشة<sup>(٢)</sup>.

وأما « بِلَزْ » فلا حجة فيه؛ لأنَّ الأشهر فيه « بِلَزْ » بالتشديد<sup>(٣)</sup>، فيمكن أن يكون « بِلَزْ » مخففاً منه<sup>(٤)</sup>. « وحكي عن العرب أنهم قالوا: لا أحسنُ اللعب إلاَّ جِلخ جِلِب، وهي لعبة لهم يلعبونها »<sup>(٥)</sup>.

ومما انتقد على سيبويه، قوله: ولانعلمه إلا في حرف واحد، وهو « قوم عِدَى »<sup>(٦)</sup>. قالوا: قد وجد: ﴿مكاناً سَوَى﴾<sup>(٧)</sup>، و﴿ديناً قِيماً﴾<sup>(٨)</sup> جاء ذلك في الكتاب العزيز<sup>(٩)</sup>.

وهذا التقدير لا يلزم، أما ﴿مكاناً سَوَى﴾ فهو اسم في الأصل وصف به، بدليل أنه لو كانت صفة أصلية لتمكن في الوصف، فذكر مع المذكر وأُنث مع المؤنث، وأنه لا يقال إلا: بقعة سَوَى، فدل ذلك على أنه ليس بصفة في الأصل. وأما ﴿ديناً قِيماً﴾ فلا حجة فيه لأنه مصدر في الأصل، مقصور من « قيام »، ولولا ذلك لكان « قوماً » لأنه من الواو، ولا تقلب الواو ياء إذا كانت عينا في

---

(١) في الأصل: ابان.

(٢) في الأصل: المتوسخة. وهذه الكلمة ينتهي النقل من الاقتضاب في هذه المسألة. وانظر المتع ٦٥.

(٣) نقله أبوحيان عن سيبويه. انظر ارتشاف الضرب ٣٣ (رجب). وانظر المتع ٦٥.

(٤) انظر شرح عيون كتاب سيبويه ٢٧٨.

(٥) النص في الاقتضاب ٣٢٤/٢، ٣٢٥.

(٦) الكتاب ٢١٥/٢.

(٧) طه: ٥٨. وهي قراءة السبعة إلا ابن عامر وعاصم وحمة فقرؤوها بضم السين، ووافقهم يعقوب

وخلف والأعمش. انظر الإقناع ٦٩٩، إتحاف فضلاء البشر ٣٨٤.

(٨) الأنعام: ١٦١. وهذه قراءة الكوفيين وابن عامر، ووافقهم خلف والأعمش. وقرأ الباقون: ﴿قِيماً﴾

بفتح القاف وكسر الباء المشددة. انظر الإقناع ٦٤٥، الدر المصون ٢٣٨/٥، إتحاف فضلاء البشر ٢٧٨.

(٩) استدركهما الزبيدي. انظر الاستدراك ٥، ٦.

(١٠) في الأصل: مكان.

مفرد لانكسار ما قبلها إلا بشرط أن يكون مابعدا ألفا، وتكون في مصدر لفعل معتل العين، أو في جمع قد اعتلت في مفردة، أو سكنت نحو « قام قياما، وعاد عيادا، وسَوَّطَ وسيَاط، ودار وديار »، وتنقلب أيضا لانكسار ما قبلها في الجمع، وإن لم يكن مابعدا ألفا<sup>(١)</sup> إذا اعتلت في المفرد، نحو « قِيَمَة وقِيَم، ودِيَمَة ودِيَم »، فدلّ انقلاب الواو ياء في « قِيَم » على أنه مصدر في الأصل وصف به كما وصف بـ«عَدَل، وِرْضا». وقد جاء « زِيَم »<sup>(٢)</sup>، قال الشاعر:

... تراعي متزلا زِيَمًا<sup>(٣)</sup>

يقال: متزل زِيَمٌ، أي: متفرق الأصل. ويقال: لحمه زِيَمٌ، أي: متفرق. و« قالوا<sup>(٤)</sup>: ماء صِرَى، للمجتمع المستنقع، وماء رَوَى، للكثير المروي، قال الراجز: تبشّري بالرفّه والماءِ الرّوى وفرّج منك قريبٍ قد أتى<sup>(٥)</sup> وقال:

صِرَى آجنٌ يزوي له المرءُ وجهه وإن ذاقه ظمآنٌ في شهر ناجر<sup>(٦)</sup>  
يروى: بفتح الصاد وكسرهما. وقد جاء شيء منه بالهاء، قالوا: سَبِي<sup>(٧)</sup>

(١) في الأصل: الف.

(٢) لم ينقط في الأصل، وأهمّل أيضا نقط الزاي في الموضعين التاليين.

(٣) البيت بتمامه:

باتت ثلاث ليالٍ ثم واحدة  
بذي الحجاز تراعي متزلا زِيَمًا

وهو للناطقة الذبياني. انظر ديوانه ٦٤، اللسان (زيم).

(٤) النص منقول من الاقتضاب ٣٢٥/٢، ٣٢٦.

(٥) في الأصل: تبشّري بالرحر. انظر التّوادر ٦٠٤، ٦٠٥، المخصص ١٥١/١٥. والرفه: أقصر ورد الإبل على الماء وأسرع.

(٦) البيت لذي الرمة. انظر الديوان ١٦٧٨، أمالي الزجاجي ١٢٣، أخباره ١٦١، أساس البلاغة (صرى)، اللسان (نجر، صرى).

(٧) في الأصل: شي.

طَيِّبَةً، للحلال، وخَيْرَةً، للشيء المختار»<sup>(١)</sup>. ولاحجة في شيء من ذلك على إثبات «فِعْل» في الصفات؛ لأن جميع ذلك لا يطابق موصوفه، فأما «طَيِّبَةً» فإنه مؤنث تابع لمذكر، وأما «صِرَى وَرَوَى» فوصف بها الجمع والمفرد على صورة واحدة، فيقال: مِاءٌ صِرَى، ومِاءٌ رَوَى، وقد قلنا: إن الصفة إذا كانت كذلك كانت محكوما لها بحكم الأسماء، وكذلك «بُقْعَةٌ سِوَى»، يقال: فلا يطابق الصفة الموصوف. والذي يدل على أن الصفة إذا لم تطابق موصوفها جرت مجرى الأسماء، جمعهم «رَبْعَةٌ» على «رَبَعَاتٍ»<sup>(٢)</sup>.

قلت: «فالثلاثي من الأصول يُتصوّر فيه اثنا عشر بناءً، وذلك أنه يتصوّر في الفاء أن تكون مفتوحة ومضمومة ومكسورة، ويتصوّر فيها مع تحريكها بالفتح أن تكون العين / [مضمومة]<sup>(٣)</sup> ومفتوحة ومكسورة وساكنة، وكذلك مع تحريكها بالضّم والكسر، [إلا أنه]<sup>(٤)</sup> أَهْمِلُ<sup>(٥)</sup> منها بناءان، وهما (فُعِلْ، وفُعِلْ)؛ لكرهية الخروج من ضَمٍّ إلى كسر، ومن كسر إلى ضَمٍّ»<sup>(٦)</sup>.

(١) انتهى النقل من الاقتضاب.

(٢) انظر المتع ٦٣، ٦٤، ٦٥، فالكلام منقول عنه بتصرف وزيادة أمثلة.

(٣) لم يظهر منه بسبب الخرم إلا التاء.

(٤) موضعه مخروم، وهو بقدر «إلا» فقط، وقد ظهر بعد الخرم ألف، وهي ألف مستقلة غير متصلة بما قبلها. والمنبت من المتع ٦٠.

(٥) في الأصل: اصل.

(٦) النص في المتع ٦٠، وأوله فيه: «فأما الثلاثي».

## هذا باب مالحقته الزوائد من بنات الثلاثة من غير الفعل

قال - رحمه الله -: ويكون على (أفعل) وهو قليل، ولانعلمه جاء وصفاً<sup>(١)</sup>.  
استدرك الزبيدي: شحم أمهج - عن أبي زيد - أي: ذو ودك<sup>(٢)</sup>، رقيق.  
«ويمكن<sup>(٣)</sup> أن يكون محذوفاً من (أمهوج) كـ (أسلوب)؛ لأنه قد سمع ذلك فيه،  
ووجد بخط أبي علي عن الفراء<sup>(٤)</sup>: لبن أمهوج، فيكون (أمهج) مقصورا منه؛ إذ لم  
يسمع إلا في الشعر، أنشد أبو زيد:

يُطْعِمُهَا اللَّحْمَ وَشَحْمًا أُمُهْجًا<sup>(٥)</sup>

وأيضاً فإن (الأمهج) اسم لدم القلب، فيمكن أن يكون قولهم: شحم  
أمهج، مما وصف فيه بالاسم الجامد؛ لما فيه من معنى الصفاء والرقّة، كما يوصف  
بالأسماء الضامنة لمعنى الأوصاف، ونحو ذلك<sup>(٦)</sup> ما أنشده أبو عثمان من قول  
الراجز:

[مُبْرَةِ العُرْقُوبِ إِشْفَى المِرْفَقِ<sup>(٧)</sup>

- 
- (١) الكتاب ٣١٦/٢ وفيه: «وهو قليل نحو أبلم وأصبع، ولانعلمه...».
- (٢) الاستدراك ٦٢. وفي الأصل: سمح امهلع على أبي زيد.
- (٣) النص من هنا منقول من الممتع ٧٣، وصاحب الممتع ناقل عن ابن جني بزيادة وتصرف. انظر  
الخصائص ١٩٤/٣، ١٩٥.
- (٤) ابن جني هو ناقل هذا من خط أبي علي. انظر الخصائص ١٩٤/٣ ونصه فيه: «ووجدت...».
- (٥) انظر الأصول ٢٢٥/٣، الخصائص ١٩٤/٣، الاقتضاب ٣٣٣/٢.
- (٦) في الممتع ٧٣: «ونحو من ذلك».
- (٧) انظر الخصائص ٢٢١/٢، ١٩٥/٣، الاقتضاب ٣٣٣/٢. والمثيرة: الإبرة. والمشفى: مخرز  
الإسكاف، وهو أكبر من الإبرة قليلاً. والراجز يهجو امرأة، ويصفها بأنها هزيلة.

فوصف بـ(إشقى) وهو اسم؛ لما فيه من معنى الحدة.

وقول الآخر:

فلا والله والمُهرِ المفدى لأُبت<sup>(١)</sup> وأنتَ غِرْبَالُ الإهاب<sup>(٢)</sup>  
كأنه قال: مخرَّق الإهاب<sup>(٣)</sup>.

قال: « ولا يكون في الأسماء والصفات (أفعل) إلا أن يكسّر عليه الاسم للجمع »<sup>(٤)</sup>

أبوبكر<sup>(٥)</sup>: « قالوا<sup>(٦)</sup>: أَسْنَمَةٌ، وَأَذْرُحٌ، لموضعين. فإن قال قائل: إنَّ<sup>(٧)</sup> (أَذْرُحٌ)<sup>(٨)</sup> جمع لا يعرف واحده سُمِّي به المكان! فذلك غير ممكن له في (أَسْنَمَةٌ)؛ لأنَّ (أَفْعَلَةً) بالهاء لم يأت جمعا لشيء البتة . وقد حُكي: أَصْبُعٌ، [وَأَبْلَمَةٌ أيضا]<sup>(٩)</sup> ».

قلت: قال بعض الأئمة: يحتمل أن يكون « أفْعَلَةٌ » بالهاء لم يأت جمعا لأنه مما جاء على بناء لأجل الهاء، لا يكون دوها<sup>(١٠)</sup>؛ ألا تراهم يقولون: فعلة، وليس في

---

(١) سقط من الأصل، وأثبتته من الممتع.

(٢) ينسب لعميرة بنت طرامة الكلبية وغيرها. انظر الوحشيات ٨، الخصائص ٢/٢٢١، ٣/١٩٥، الخطاريات ٤٦.

(٣) انتهى النقل من الممتع.

(٤) الكتاب ٢/٣١٦.

(٥) يعني: الزبيدي.

(٦) في الأصل: قال. والمثبت من الاستدراك ٦٣.

(٧) في الأصل: أي.

(٨) في الأصل: اذرحا.

(٩) لم يثبت الناسخ إلا الواو والألف التي بعدها، وترك الباقي بياضا، وهو بمقدار كلمة، والمثبت من الاستدراك ٦٣.

(١٠) في الأصل: دوهم. ولعل الصواب ما أثبتته.



الكلام « فعلل »، ومفعلة، وليس في الكلام « مفعّل »<sup>(١)</sup>، فيبقى الاعتراض بـ « أصبّع » لا يقدر أن ينفصل عنها<sup>(٢)</sup>.

قال ابنُ عُصفور<sup>(٣)</sup>: « فأما (أذْرُح) و(أُسْنَمَة) فعلمان، فلا يثبت بهما بناء؛ لأنَّ العَلَمَ أكثر ما يجيء منقولاً، بل من الناس من يُنكر أن يجيء مرتجلاً<sup>(٤)</sup>، فيحتمل أن يكونا منقولين من الفعل، فيكون (أذْرُح) (أَفْعُل) <sup>(٥)</sup>، في الأصل سَمِّي به، وكذلك (أُسْنَمَة)، كان (أُسْنَم) <sup>(٦)</sup> في الأصل ثم سَمِّي به.

فإن قيل: لو كان منقولاً من الفعل لما دخلت عليه تاء التأنيث؛ لأن التاء لا تدخل على الفعل المضارع!

فالجواب: أنه لما انتقل من الفعلية إلى الاسمية ساغ دخول تاء التأنيث عليه. والدليل على ذلك قولهم: الِئْجَلْبَة، في الخُرْزَة؛ التي يجلب بها الغائب، وهي فعل في الأصل؛ لأنها على وزن الفعل المختص، لكن لما انتقلت إلى الأسماء ساغ دخول التاء عليها<sup>(٧)</sup>.

قلت: ويدلّ على ذلك أيضاً قول الشاعر:

---

(١) في الأصل: مفعول. وسيأتي الكلام عليها في آخر الباب.

(٢) قال أبو نصر الجريطي في شرح عيون كتاب سيبويه ٢٨٠ بعد أن نقل كلام الزبيدي: « فالجواب أن أفْعُل حين لم يأت للواحد وأتى للجمع، ثم وجدنا أفْعُلة وجب أن نحمله عليه، ونجعل الهاء للتأنيث، ليست من البناء، ويكون على هذا جمعا. شاذاً سَمِّي به الواحد، وإن لم يعرف واحده، ونعد الهاء لازمة لهذا الاسم كلزومها مفعلة، وتكون الهاء لاحقة كلاحقها في حجارة وبُعولة ».

(٣) انظر الممتع ٧٥.

(٤) سبق تخريج القول ٣٠٦.

(٥) في الممتع ٧٥: « فعلا ».

(٦) في الأصل: كان اسماً. والتصويب من الممتع ٧٥.

(٧) انتهى النقل من الممتع.

بَوْحَشٍ إِصْمِتَ فِي أَصْلَابِهَا أَوْدُ<sup>(١)</sup>

وهو اسم موضع سمي بالفعل، فلما صار اسماً قطعت همزة الوصل.  
ووجه ابن عصفور «أصْبَعُ وَأَنْمُلَةٌ» على أنه «قد حُكِيَ: أَصْبَعُ، وَأَنْمُلَةٌ بضم  
الهمزة، فيمكن أن يكون الفتح تخفيفاً، كما قالوا في (بُرُقَع): بُرُقَع، بالتخفيف»<sup>(٢)</sup>.  
وأنشد ابن السِّيد على «أَسْنَمَةٌ» قول زهير:

ضَحَّوْا قَلِيلاً قَفَا كُتْبَانِ أَسْنَمَةٍ      ومنهم بالقِسْومِيَّاتِ مُعْتَرَكُ<sup>(٣)</sup>  
وأنشد في «أَذْرُح» قول ذي الرُّمَّة:

فَشَدَّ إِصَارَ الدِّينِ أَيَّامَ أَذْرُحٍ      وَرَدَّ حُرُوباً قَدْ لَقَحْنَ إِلَى عُقْرِ<sup>(٤)</sup> /  
وقوله: «[وليس] في الكلام (إِفْعُل)»<sup>(٥)</sup>.

قال أبو بكر: «وذكر ابن الأنباري<sup>(٦)</sup> أنه يقال: إِصْبَع بكسر [الهمزة وضم  
الباء]<sup>(٧)</sup> لغة»<sup>(٨)</sup>.

(١) صدره:

أَشْلَى سَلَوِيَّةً بَاتَتْ وَبَاتَ بِهَا

وهو للراعي النميري. انظر الديوان ٦٩، شرح المفصل لابن يعيش ٣٠/١، اللسان (صمت).

(٢) المتع ٧٥، ٧٦.

(٣) الديوان ١٢٨. ولم أقف على البيت فيما وقفت عليه من كتب ابن السيد.

(٤) الديوان ٩٧٤، اللسان (عقر). ولم أقف على البيت فيما وقفت عليه من كتب ابن السيد.

(٥) الكتاب ٣١٦/٢ وما بين معقوفين تكلمة منه.

(٦) أبو بكر محمد بن القاسم بن بشار [٢٧١، ٣٢٨هـ] كان من أعلم الناس بنحو الكوفيين،  
وأكثرهم حفظاً للغة. أخذ عن ثعلب، وآخرين، وأخذ عنه الدارقطني وغيره. من تصانيفه: شرح  
المفضليات، وشرح القصائد السبع الطوال، المذكر والمؤث، وغيرها. انظر طبقات النحويين واللغويين  
١٧١، ١٧٢، نزهة اللبء ١٩٧-٢٠٤، بغية الوعاة ٢١٢/١-٢١٤.

(٧) موضعه مخروم في الأصل بمقدار كلمة، والمثبت من الاستدراك ٦٣.

(٨) الاستدراك ٦٣.

قلت<sup>(١)</sup>: « أكثر أهل اللغة على أنها ليست من كلام الفصحاء. قال الفراء: ولا يلتفت إلى مارواه البصريون، من قولهم: إصْبُع، فإننا بحثنا عنها<sup>(٢)</sup>، فلم نجد لها<sup>(٣)</sup> ».

قوله: وعلى « أفعلاء » فالاسم: الأربعاء، لانعلم غيره<sup>(٤)</sup>.  
قال أبو بكر: « قد جاء (الأرمداء)، للرماد، عن أبي عمرو. واختلف فيه عن أبي زيد، فحكى ابن قتيبة عنه: الأرمداء [للرماد]<sup>(٥)</sup>. وحكى غيره عن أبي زيد: هذه أرمداء كثيرة، لجمع الرماد<sup>(٦)</sup> ».

قلت: حكى أبو حاتم عن أبي زيد: أرمداء، وهو للرماد العظيم، وأنشد:  
لم يُبقِ هذا الدهرُ من آيائه      غيرَ أثافيه وأرمدائه<sup>(٧)</sup>  
قال البطليوسي<sup>(٨)</sup>: « هذه الزيادة غير صحيحة؛ لأن أبا عليّ البغداديّ قد حكى أنه يقال: رماد، ويجمع على (أرمدة)، ويجمع (أرمدة) على (أرمداء)، فإذا

---

(١) النص الآتي منقول من الممتع ٧٦. وانظر الخصائص ٢١٢/٣، المذكر والمؤنث لابن الأنباري ٣٣٧/٢.

(٢) في الأصل: فإذا بحثنا عليها.

(٣) انتهى النقل من الممتع. وانظر كلام الفراء في الخصائص ٢١٢/٣. وفيه: « قال إبراهيم الحري: في إصبع وأتملة جميع ما يقول الناس ».

(٤) الكتاب ٣١٧/٢ والنص فيه: « ويكون على (إفعلاء)، ولانعلمه جاء إلا في (الإربعاء)، وهو اسم. وكذلك أفعلاء، ولانعلمه جاء إلا في الأربعاء ». والنص كما أثبتته المؤلف في الاستدراك للزبيدي ٦٥. قال أبو عليّ القالي في المقصور والمدود ٤٠٨: « وقال أبو زيد: بنو عقيل يقولون: يوم الأربعاء بكسر الباء ».

(٥) تكملة من الاستدراك ٦٥. وانظر أدب الكاتب ٤٧٥.

(٦) الاستدراك ٦٥. والنص أيضا في شرح عيون كتاب سيبويه ٢٨٢.

(٧) لأبي النجم. انظر الديوان ٢٤، أدب الكاتب ٤٧٥، جمهرة اللغة ٦٣٩، المقصور والمدود للقالي ٤٠٨، سر صناعة الإعراب ٦٦٠، المنصف ١٤٣/٢، الخاطريّات ١١٦، تهذيب اللغة ١١٥/١٥، المخصص ٤١/١١، ٧٧/١٦، الاقتضاب ٣٢٦/٢.

(٨) الاقتضاب ٣٢٦/٢.

كان جمعا<sup>(١)</sup> لم يعتدّ زيادة؛ لأنّ سيبويه إنّما ذكر أنه لا يكون إلا في الآحاد، لا في الجمع. وذكر أبو علي [أن]<sup>(٢)</sup> ابن دريد كان يروي:

غير أثافيه وإرمداه

بكسر الهمزة<sup>(٣)</sup>، فيلزم على هذه الرواية أن يكون اسما مفردا، وهو زيادة على ما حكاها سيبويه؛ لأنه<sup>(٤)</sup> قال: ويكون على (إفعلاء)<sup>(٥)</sup> بكسر الهمزة، ثمّ قال: ولا نعلمه جاء إلا في (الإربعاء)<sup>(٦)</sup>.

ففي (الأربعاء) على هذا ثلاث لغات: أربعاء بفتح الهمزة، والباء<sup>(٧)</sup>، وإربعاء بكسرهما، وأربعاء بفتح الهمزة، وكسر الباء<sup>(٨)</sup>.

ثمّ استدرك أبو بكر الزبيدي، فقال<sup>(٩)</sup>: «وقد جاء أيضا من هذا الباب مما لم يذكره سيبويه (إفعلة)، قالوا: هو إكبرة قوم، إذا كان أفعدهم في النسب، و(فعنلاء)، قالوا: حَبْنَطًا<sup>(١٠)</sup>، بمعنى حَبْنَطَى، للعظيم البطن، و(فعيلاء)، قالوا: حَفَيْسَاء،

---

(١) في الأصل: جميعا.

(٢) تكملة من الاقتضاب ٣٢٦/٢ يلتئم بها الكلام.

(٣) الذي في جمهرة اللغة ٦٣٩: أرمداء بالفتح، وقد نبّه المحقق على ما نقل عن ابن دريد، ثمّ قال: وهو بالفتح في الأصول. ومّا يؤيد أنه بالفتح كما جاء في أصول جمهرة اللغة نصّ ابن دريد فيها على أنّه جمع رماد.

(٤) في الأصل: لا.

(٥) في الأصل: افعلل.

(٦) لم يذكر أبو علي القالي إربعاء، ولا إرمداء، بكسر الهمزة في كتابه المقصور والمدود ٤٠٨، وذكرهما بفتح الهمزة وكسر الباء، وفسّره بالرّماد، وأنشد البيتين السابقين بفتح الهمزة من أرمداء، ثمّ قال: «وما جاء من هذا المثل قليل في الواحد جدّا، لأعلم أتى منه غير هذين الحرفين».

(٧) نقلت عن بعض بني أسد. انظر اللسان (ربع).

(٨) انتهى النقل من الاقتضاب.

(٩) الاستدراك ٦٦، ٦٧.

(١٠) في الاستدراك ٦٦: «فعنلاء، قالوا: حبنطاء». وهو خطأ. انظر الممتع ١٠٤، اللسان (حبط).

للرجل القصير، وحيفس أيضا، و(فُعَال)، قالوا: ضُنَّاكَ، وضُنَّاكَ<sup>(١)</sup> للعظيمة من النوق، و(إِفْعَال)، قالوا: إِسْحَارٌ، لغة في أَسْحَار<sup>(٢)</sup>، و(أَفْعَلَاء)، قالوا: الأَرْبَعَاء، لعود من أَعْوَاد الأَخْيَةِ<sup>(٣)</sup>، و(أَفْعَلَاوِي)، قالوا: قَعَد الأَرْبَعَاوِي، إذا قعد متربعا، وأَفْعَلَاء، قالوا: الأَرْبَعَاء، اسم موضع، قال سحيم بن [وَيْثِيل]<sup>(٤)</sup>:

ألم ترنا بالأرْبَعَاء وخيلنا  
غداة دعانا قَعَبٌ والكِيَاهِمُ<sup>(٥)</sup>

-حكى اللحياني: قَعَدَ فلانٌ الأَرْبَعَاء. قاله ابن السيد في المثلث<sup>(٦)</sup> -  
(وَأَفْنَعُول)، قالوا: أَلْنَجُوج، للعود<sup>(٧)</sup>.

(١) في الاستدراك ٦٦: «قالوا: ضُنَّاكَ للعظيمة». وصنَّال هنا تحريف. انظر المتع ٨٥.

(٢) في الاستدراك ٦٦: «وأَفْعَالٌ قالوا: أَسْحَارٌ لغة في إِسْحَارٍ». وهذا خطأ؛ لأنَّ سيويوه ذكره بفتح الهمزة. انظر الكتاب ٣١٦/٢، شرح عيون كتاب سيويوه ٢٨.

(٣) في المقصور والممدود للقيالي ٤٠٩: «الأَرْبَعَاء: عمود من أعمدة الخباء، ولم يأت منه غيرُ هذا الحرف الواحد، ولم يذكر سيويوه هذا المثل في الأبنية، وإثما جاء هذا الحرف عن طريق الكوفة».

(٤) تكملة من الاستدراك ٦٦ يلتزم بها الكلام. وهو سحيم بن وئيل الرياحي اليربوعي التميمي. شاعر مشهور الذكر جيد الموضع في قومه، مخضرم عاش في الجاهلية أربعين سنة وفي الإسلام ستين، عده ابن سلام في الطبقة الثالثة من شعراء الإسلام، وهو الذي فاخر غالب بن صعصعة أبا الفَرزدق في نحر الإبل. انظر الاشتقاق ٢٢٤، طبقات فحول الشعراء ٥٧١، خزانة الأدب ٢٦٥/١، ٢٦٦.

(٥) والبيت في تاج العروس (ربع) وفيه: «اللياهم».

(٦) انظر المثلث ٣٤٥/١. وهذه العبارة مما حشاه المؤلف. وفي المقصور والممدود للقيالي ٤٩٣: «يقال: قعد فلان الأَرْبَعَاء والأَرْبَعَاوِي، أي: متربعا، حكاهما اللحياني، وهما نادران لأعلم في الكلام غيرهما». وقال ٣٠٣: «وقد ذكر هذا الحرف ابن الأعرابي على أَفْعَلَاء بفتح العين، يقال: مشت الأَرْنَب الأَرْبَعَاء بفتح الباء، وجلس فلان الأَرْبَعَاء، وهو نوع من المجلس. وهذا أندر وأكثر شذوذا مما ذكره اللحياني، فلذلك أهملناه».

(٧) في الأصل: للود. وبه ينتهي النقل من الاستدراك.

وقع في كتاب أبي نصر<sup>(١)</sup>: يومُ أَرْوَنانُ<sup>(٢)</sup> مرفوع، وإنما القوافي مجرورة<sup>(٣)</sup>، فأولها:

ألا أبلغ بني خَلَفٍ رسولاً      أحقاً أن أخطلكم هجاني<sup>(٤)</sup>  
والذي قرئ على ابن السَّراج بالخفض، قال: وكذا رَووه<sup>(٥)</sup>، يريد:  
أروناني، مخفف<sup>(٦)</sup>.

ويقال: لو شدد على النسب لخرج عن الصفة!

---

(١) يعني-والله أعلم-: نسخة أبي نصر من كتاب سيبويه، لا شرحه لعيون كتاب سيبويه؛ لأنه ليس فيه شيء مما سيأتي.

وأبونصر: هارون بن موسى بن صالح القيسي المجريطي القرطبي [ت: ٤٠١هـ] أخذ كتاب سيبويه عن أبي عبد الله الرباحي راويه عن أبي جعفر النحاس، وقد سبقت ترجمة الرباحي، كما أخذ عن القالي، وغيرهما، وأخذ عنه أبو عمر الطلمنكي، وابن عبد البر. من مصنفاته: شرح عيون كتاب سيبويه. انظر ترجمة أبي نصر في طبقات النحويين واللغويين ٣١٠، الصلة ٦٢٠، إنباه الرواة ٣٦٢/٣، شرح عيون كتاب سيبويه ٧-١٨ (الدراسة).

(٢) انظر الكتاب ٣١٧/٢ وهو فيه بالرفع. ويريد قول النابغة الجعدي:

فَظَلَّ لَنَسْوَةِ النِّعْمَانِ مَنَا      عَلَى سَفَوَانٍ يَوْمَ أَرْوَنَانُ

قال ابن سيده -اللسان (رون)-: «هكذا أنشده سيبويه، والرواية المعروفة: يوم أروناني». وبالرفع في السيرافي النحوي ٦١٥، الأضداد لابن الأنباري ١٦٦ رواية عن أبي العباس ثعلب. وبالجذر في شعر النابغة الجعدي ١٦٣، النواذر ٥٢٩، النقائض ٤٠٤/١، الأضداد للسجستاني (ثلاثة كتب في الأضداد ١١٠)، المسائل المنثورة ٢٤٦، المنصف ١٧٩/٢، شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٤٠٥/٢، المخصص ٦٢/٩، سفر السعادة ٤٤. وقد سبق لـ«أرونان» ذكرٌ في باب علم حروف الزوائد.

(٣) في الأصل: مجموعة.

(٤) في الأصل: على أبلغ. انظر الديوان ١٦٤، السيرافي النحوي ٦١٦. وفي شعره المطبوع هو البيت الرابع عشر. والأخطل: الشاعر التغلبي النصراني المعروف. وبنو خلف: رهطه.

(٥) في الأصل: ردّوه. والصواب ما أثبتته، إن شاء الله.

(٦) قال ابن سيده في المخصص ٦٢/٩: «وهذا لا يفتى في رواية سيبويه؛ لأن الإقواء في شعرهم كثير، ولا سيما بين المرفوع والمجروح».

فيقال في جوابه<sup>(١)</sup>: إنه كـ «أحمر وأحمري»، و«دَغَلٌ ودَغَلِي»؛ لأنَّك تقول: عيشٌ دَغَلٌ، ودَغَلِي<sup>(٢)</sup>.

قال: ويكون على «فَعَالِل» غير مهموز، فالاسم: العَثار، والحَثَايل، ولا نعلمه جاء في الصفة، كما لم يجئ واحده<sup>(٣)</sup>.

أبوبكر: «قد ذكر في باب زيادة الياء<sup>(٤)</sup>: رجلٌ طَرِيمٌ<sup>(٥)</sup>، فيجب أن يكون جمعها طرايم<sup>(٦)</sup>».

قلت: أمّا «طريم» فقد ذكره هو<sup>(٧)</sup>، فيكون معنى قوله: «كما لم يجئ واحده» أي: كثيرا، أي: الجمع لقلته، وقلة الجمع في الصفة، فلا يكون قياس<sup>(٨)</sup> الزبيدي صحيحا في جمعه؛ لأنَّ الصفة جمعها قليل ومستكره، فأحرى هذا مع قلته، فإن جاء وسمع قيل، وإلاَّ لم يُقس<sup>(٩)</sup>.

قال: وعلى «تَفَاعِيل» فالاسم «التَّمَائِيل»<sup>(١٠)</sup>، ولم يأت وصفا<sup>(١١)</sup>.

---

(١) في الأصل: جواد.

(٢) أي: واسع. انظر اللسان (دغفل). قال السيرافي: «فهذا يحتمل وجهين: أحدهما أن يكون قد أقوى، والآخر أن يكون نسب النعت إلى نفسه، والعرب قد تفعل هذا». انظر السيرافي النحوي ٦١٥.

(٣) الكتاب ٣١٩/٢ وفيه: «...والحَثَايل، إذا جمعت الحَثِيل والعِثِير، ولانعلمه...»

(٤) في الأصل: في باب زيادة في الياء.

(٥) وهو الطويل. انظر الكتاب ٣٢٥/٢.

(٦) الاستدراك ٨٠ وبعده: «مكسرا صفة».

(٧) أي: سيبويه.

(٨) في الأصل: قبلهن.

(٩) قال المجريطي في شرح عيون كتاب سيبويه ٢٨٤ رادّا على الزبيدي: «إنما عني غير (طرايم)؛ لأنه قد ذكره في موضع فدلّ على أنه استثناء في الجمع».

(١٠) في الأصل: تفاعل . . . العنائيل.

(١١) الكتاب ٣١٩/٢ والنص فيه: «ويكون على تفاعيل فالأسماء نحو: التجافيف والتماثيل، ولانعلمه جاء وصفا».

أبو بكر: / « [قد جاء] <sup>(١)</sup> (رجلٌ تَلْقَامَة، ورجلٌ تَقْوَالَة)، عن الكسائي،  
و(رجلٌ تَبْدَارَة، و تَرْعَابَة) <sup>(٢)</sup>. فلا يمتنع ذا أن يُجمع على (تَفَاعِل) <sup>(٣)</sup>.

قلت: هذا لا يلزم أيضا لما تقدّم من قلة جمع الصفات.

قال: وعلى « يَفَاعِل » فالاسم <sup>(٤)</sup> « اليحامد، واليرامع » <sup>(٥)</sup>.

أبو بكر: « قالوا: ناقة يَعْمَلَة، صفة، والجمع (يَعَامِل) <sup>(٦)</sup> ».

قلت: إن كان « يَعَامِل » مسموعا فحينئذ يُعترضُ به. وإن كان غير مسموع  
ولم يجئ وصفا مقيسا، فالجواب عنه ماتقدم. على أنه إن كان « يَعَامِل » مسموعا  
لا يلزمه <sup>(٧)</sup>؛ لأنه يذكر هو <sup>(٨)</sup> هذا أبدا مع الأسماء لاستعماله استعمالها، ولذلك ذكره  
في باب « أَفْعَل » <sup>(٩)</sup>.

(١) موضعه مخروم.

(٢) في الاستدراك ٨٠: « وتبذارة: يبذر ماله، عن أبي زيد، وترعابة ».

(٣) الاستدراك ٨١ وبعده: « فيكون على (تلاعيب، وتلاقيم) ونحوه ».

(٤) في الأصل: قال: والاسم. فقط. وأثبتته من الاستدراك ٨١ لأنه منقول منه.

(٥) انظر الكتاب ٣١٩/٢ والنص فيه: « ويكون على يفاعل نحو: اليحامد واليرامع ».

(٦) الاستدراك ٨١ وفيه: « قد جاء ناقة... »

(٧) ورد النص في الأصل هكذا: قلت: إن كان يعامل مسموعا فحينئذ يعترض به وإن كان ولم يجئ  
وصفا فالجواب صحته ماتقدم على أنه إن كان يعامل مسموعا فحينئذ يعترض به وإن كان ولم يجئ وصفا  
مقيسا فالجواب عنه ماتقدم على أنه إن كان مسموعا لا يلزمه...

(٨) أي: سيبويه.

(٩) يريد في باب ما ينصرف وما لا ينصرف. قال سيبويه ٢/٢: « هذا باب أفعل إذا كان اسما وما أشبهه  
الأفعال من الأسماء التي في أوائلها الزوائد، فما كان من الأسماء أفعل فنحو: أفكّل وأزمل وأيدّع وأربّع  
لا تنصرف في المعرفة... وأمّا ما أشبه الأفعال سوى أفعل فمثل: اليرمع، واليعمل وهو جماع اليعملة ». وقد  
نصّ في ٣٢٥/٢ على اسميته أيضا فقال: « وأمّا الباء فتلحق أولا فيكون الحرف على (يفعل) في الأسماء  
نحو: اليرمع واليعمل واليرمق، ولا نعلمه جاء وصفا ». قال ابن عصفور في الممتع ٩٥: « فأما جمل يعمل،  
وجمال يعامل، فإنه من قبيل الوصف بالاسم، بدليل انصرافه كما تقدم، وبدليل ولايته العوامل... ». وذكر



وقوله: وعلى «فَعَاوِيل» وصفا، نحو «الْقَرَاوِيح»، ولانعلمه جاء اسما<sup>(١)</sup>.  
أبوبكر: «قد ذكر في هذا الباب: عَصَوَاد، وَقِرْوَاش، اسمين<sup>(٢)</sup>، فيجب أن  
يجمعا<sup>(٣)</sup> على (عَصَاوِيد وَقَرَاوِيش)»<sup>(٤)</sup>.  
قال: «ويكون على (فَعَالِيَت)»<sup>(٥)</sup>.  
أبوبكر: «قد جاء في باب التصغير (مَلَائِكِيَت)<sup>(٦)</sup> جمع (مَلَكَوَت)، وهو  
اسم<sup>(٧)</sup>».   
لأدري أين ذكره في التصغير<sup>(٨)</sup>، فإن كان ثبت عنده، فلا اعتراض به؛ لأنه

- 
- السيرافي اليحامد جمع يحمد واليرامع جمع يرمع، ولم ينص على سماع. انظر السيرافي النحوي ٦٢٧.
- (١) الكتاب ٣١٩/٢ ونصه: «ويكون على فعاويل وصفا نحو: القراويح والجلوايخ وهي العظام من الأودية، ولانعلمه جاء اسما».
- (٢) انظر الكتاب ٣٢٢/٢.
- (٣) في الأصل: يجمع. والمنبث من الاستدراك ٨١.
- (٤) الاستدراك ٨١. والمؤلف لم يناقش الزبيدي في هذا؛ لأن منع القياس الذي ذكره في الصفة سابقا، لا يصلح هنا. وكذا فعل ابن عصفور في الممتع ١٣٠ فقال: «على فعاويل، ولا يكون إلا صفة... وقد يجيء اسما بالقياس؛ لأن عصوادا اسم، وقياس تكسيره عصاويد». والذي ردّ على الزبيدي هذا الاستدراك وأمثاله أبونصر الجريطي، وحثّه تقوم على أن سيبويه ذكر المفرد-سواء كان اسما أو صفة-في مكان، فحينما يقول لم يأت، فمراده: غير هذا الذي ذكرت، أي: أنه قليل. وقد نقلت نصّ الجريطي في فعایل قبل قليل، وهذا نصّه في فعاويل: «وكذلك فعاويل؛ لأنه حين قال فيه: ولانعلمه جاء اسما، فإنما يعني: حاشى تحلبة، حاشى عصاويد وقراويش، لذكره لهما مفردين اسمين». انظر شرح عيون كتاب سيبويه ٢٨٥.
- (٥) الكتاب ٣١٩/٢.
- (٦) في الأصل: ملاكيت.
- (٧) الاستدراك ٨٢ وفيه: «قد ذكر في كتابه في باب التصغير...»
- (٨) ذكره في باب تحقير ماثبت زيادته من بنات الثلاثة في التحقير ١٩/٢ فقال: «ومثل ذلك: عفريت وملكوت، تقول: عفريت؛ لأنك تقول: عفاريت، ومليكيت؛ لأنك تقول: ملاكيت». وقد نبه

قد ذكره.

قال: « ويكون (فُعَالِي) <sup>(١)</sup> في الاسم نحو (حُبَارِي)، ولا يكون وصفاً إلا أن يكسّر عليه الواحد للجمع » <sup>(٢)</sup>.

أبوبكر: « قد جاء (فُعَالِي) صفةً للواحد، قالوا: جملٌ غُلَادِي » <sup>(٣)</sup>.

قلت: هذا اعتراضٌ فاسدٌ؛ لأنه قد ذكره بعد، فيكون إطلاقه هنا القول مقيداً <sup>(٤)</sup> بما يذكر بعد ييسير <sup>(٥)</sup>.

قال: « وعلى (فُعَلِي) نحو (ذِفْرِي، وَمِعْزِي)، ولانعلمه جاء وصفاً » <sup>(٦)</sup>.

أبوبكر: « قال أحمد بن يحيى: يقال: رجلٌ كَيْصِي، للذي <sup>(٧)</sup> يتزل وحده » <sup>(٨)</sup>.  
وقد حكى أهل اللغة: كاصَ طعامه يكيصه إذا أكله وحده <sup>(٩)</sup>. وهو اسمٌ وُصِف به، بدليل استعمالهم له جارياً على المؤنث بغير هاء، فيقولون: امرأة كَيْصِي،

---

على هذا أيضاً أبو نصر الجريطي، ويَبَيّن أن سيبويه إنما يريد قلةً ذلك. انظر شرح عيون كتاب سيبويه ٢٨٥. وقد ذكر ابن عصفور في الممتع ١٤٢ أن (ملاكيت) قياس، لم يسمع.

(١) في الأصل: ولا حباري.

(٢) الكتاب ٣٢٠/٢ وفيه: « نحو: حباري وثمانى ولُبَادِي... »

(٣) الاستدراك ٨٢ وفيه: « غُلَاوِي ». وهو تحريف. والعلادي: الشديد من الإبل.

(٤) في الأصل: مفيداً.

(٥) قال سيبويه ٣٢٣/٢: « وقالوا: غُلَادِي نحو: حُبَارِي، فجعله فُعَالِي، وهو قليل. »

(٦) الكتاب ٣٢٠/٢ وفيه: « ويكون على... »

(٧) في الأصل: كيصى الذي، بالضاد، وكذا في المواضع التالية. وفي الاستدراك: « كيصى منون للذي... ».

(٨) الاستدراك ٨٣. وانظر التكملة ٣١٨، المقصور والممدود للقال ١٩٨.

(٩) انظر الاستدراك ٨٣، التكملة ٣١٨، المقصور والممدود للقال ١٩٨.

وقد قدّمنا أن الصفة إذا كانت غير مطابقة للموصوف يحكم لها بحكم الأسماء<sup>(١)</sup>.  
« وقال بعضهم: هو (فُعَلَى) »<sup>(٢)</sup>. وهذا خَلْفٌ؛ لأنَّ « فُعَلَى » وألفها لغير  
التأنيث، لم تجئ في الاسم، ولا صفة، إلّا ماجاء في « بُهْمَا »<sup>(٣)</sup>.  
قال: « وعلى (تَفَعَّال) ولا نعلمه جاء وصفا »<sup>(٤)</sup>.  
أبوبكر: قد تقدم من قولنا: رجل تَلْقَامَة<sup>(٥)</sup>.  
قال: وعلى « فَعَّال » ولا نعلمه جاء وصفا<sup>(٦)</sup>.  
أبوبكر: « قالوا: رجلٌ دَنَابَة، ودَنَامَة، للقصور »<sup>(٧)</sup>.

(١) انظر الممتع ٨٨.

(٢) الاستدراك ٨٣. ولم أقف على القائل.

(٣) هذا الرد ذكره الزبيدي ٨٣، ٨٤.

(٤) الكتاب ٣٢١/٢ ونصّه: « ويكون على تفعال نحو: تجفاف وتمثال وتلقاء وتبيان، ولا نعلمه... »

(٥) الاستدراك ٨٥ بتصرف. قال السيرافي: « أما تلقامة، وتلعابة فقد ذكر سييويه في باب المصادر  
تَحَمَّلَتْ تَحْمَلًا وإذا أردنا الواحدة منه زدنا الهاء فقلنا تحمالة، ووزن تلقامة، وتلعابة: تَفَعَّالَة، مثل:  
تَحْمَالَة ». انظر شرح السيرافي ٤٣٢/٦ (خ).

وقال ابن جني في الخصائص ١٨٧/٣، ١٨٨: « أمّا (تَلْقَامَة وتَلْعَابَة)، فإنه وإن لم يذكر ذلك في  
الصفات فقد ذُكِرَ في المصادر: تَفَعَّلَتْ تَفَعَّالًا، نحو: تَحَمَّلَتْ تَحْمَلًا، ومثله: تَقَرَّبَتْ تَقَرَّبًا، ولو أردت  
الواحدة من هذا لوجب أن تكون تَحْمَالَة، فإذا ذكر تَفَعَّالًا فكأنه قد ذكره بالهاء؛ وذلك أن الهاء زائدة أبدا  
في تقدير الانفصال على غالب الأمر ». ثم أخذ يستدلّ على أن هذا الاستعمال عند العرب ليس من قبيل  
الوصف بالمصدر مثل: هذا رجل صوم، وأنّ الهاء للمبالغة، وإنما هو مثل: مررت بنسوة أربع، وصف غير  
متمكن.

وقد خالفه ابن عصفور في التعليل ووافقه في الهدف فقال في الممتع ١٣٠، ١٢٩: « فأما قولهم:  
رجلٌ تَلْقَامَة، وتَلْعَابَة، فمن قبيل الوصف بالمصدر؛ لأنّ تَلْقَامَا، وتَلْعَابَا مصدران، فوصف بهما، ودخلت  
التاء للمبالغة ».

(٦) الكتاب ٣٢١/٢.

(٧) الاستدراك ٨٥ وفيه: « رجل دَنَامَة للقصور ودنابة ». ودنابة عن الفراء في الغريب المصنف ٦٠/١.  
قال ابن عصفور في الممتع ٩٩: « فأما قولهم: رجل دَنَابَة، فهو من الوصف بالاسم؛ إذ لم يطابق »

قال: « ويكون على (فعلان) اسما »<sup>(١)</sup>.

أبوبكر: « قد جاء صفة قالوا: جمل عليان، وناقاة عليان، أي: طويلة »<sup>(٢)</sup>.  
« ويكون على (فعلان) في الاسم، نحو (فركان، وعرفان)، ولانعلمه جاء وصفا »<sup>(٣)</sup>.

أبوبكر: « قالوا: رجل كلماني، جيد الكلام. عن الفراء »<sup>(٤)</sup>.  
يمكن من تعابير التَّسْب أن يكون فلذلك لم يذكره<sup>(٥)</sup> الإمام في أصول الأبنية.  
« ويكون على (مفعلي) قالوا: مرعزي »<sup>(٦)</sup>.  
أبوبكر: هكذا<sup>(٧)</sup> وقع هذا الحرف، وأنا أحسبه « مرعزاء » على مثال

موصوفه ».

(١) الكتاب ٣٢٢/٢.

(٢) الاستدراك ٨٧ وفيه: « رجل عليان ». قال ابن عصفور في الممتع ١٢٣: « فأما قولهم: رجل عليان، فمن الوصف بالأسماء؛ لأنها ليست بصفة مطابقة للموصوف؛ لأنهم قد قالوا: ناقاة عليان، فوصفوا به الناقاة، ولم يدخلوا التاء. ومذهبنا أن الصفة إذا كانت كذلك حكم لها بحكم الأسماء ». وهذا أيضا مذهب المؤلف، وقد ذكره قبل قليل، واكتفى بذكره هناك.

(٣) الكتاب ٣٢٤/٢.

(٤) الاستدراك ٨٩ وفيه: « قد جاء: رجل... »

(٥) في الأصل: لم يذكر.

(٦) في الكتاب ٣٢٤/٢، ٣٢٥: « ويكون على مفعلي نحو: مرعزي، وهو صفة. ويكون على مفعلي، قالوا: مرعزي، وهو اسم ». وقد ذكر قبله بقليل في الصفحة نفسها مرعزاء، فقال: « ويكون على مفعلاء قالوا: مرعزاء، وهو قليل ». وهذا الأخير هو المقصود، وبناء على كلام الزبيدي الآتي فهو في نسخته مقصور، ولذا قال تكرر، ورد عليه المؤلف بأنه لم يقع في النسخ إلا ممدودا. والمؤلف في هذه المسألة لم ينقل كلام سيبويه من كتابه كما يظهر، إنما نقله من كتاب الاستدراك، ولهذا أورد الكلمة مقصورة كما ذكرها الزبيدي.

(٧) في الأصل: هذا.

« مَفْعَلَاءَ » لأنَّ « مَرْعَزَى » قد تكرر.

قلت: ليس لتكرُّر هذا فقط يقال، بل كان يكون خَلْفًا؛ لأنه ذكره فيما الألف فيه خامسة، و« المرعزى » هي فيه سادسة. على أنه لم يقع في النسخ إلا « مَرْعَزَاءَ »، ممدوداً<sup>(١)</sup>، لكنه كذا رواه هو.

ويكون على « مِفْعَلَى » في الاسم « مَرْعَزَى »<sup>(٢)</sup>.

قال أبوبكر: « قد جاء صفة، قالوا: رجلٌ مَرْقَدَى، للكثير الرقاد »<sup>(٣)</sup>.

قال المؤلف: وحكى ابن القوطية<sup>(٤)</sup> في المقصور والممدود: رجلٌ مَرْقَدَى،

يرقدُ في الأمور، أي: يسرع<sup>(٥)</sup>. وأنشد / أبو عبيدة:

فَظَلَّ يَرَقْدُ مِنَ النَّشَاطِ كَالْبِرْبَرِيِّ لَجَّ فِي انْخِرَاطِ<sup>(٦)</sup>

قلت: والمَرْعَزُ و[المَرْعَزَى]<sup>(٧)</sup> والمَرْعَزَى<sup>(٨)</sup> والمَرْعَزَاءَ والمَرْعَزَاءُ. قال أبوبكر:

(١) في الأصل: ممدود.

(٢) الكتاب ٣٢٥/٢ بتصرف.

(٣) الاستدراك ٩١.

(٤) في الأصل: القطرية. وهو أبو بكر محمد بن عمر بن عبدالعزيز بن إبراهيم [ت: ٣٦٧هـ] والقوطية أم إبراهيم جد أبيه، واسمها سارة بنت المقتدر، وجدها أحد ملوك القوط، سكان الأندلس قبل دخول الإسلام. أخذ عن ابن الأغبس وقاسم بن أصبغ، وغيرهما، وطال عمره فسمع منه طبقة بعد طبقة. له تصارييف الأفعال، المقصور والممدود، شرح رسالة أدب الكاتب، وغيرها. انظر بغية الملمس ١٠٢، إشارة التعيين ٣٢٨، بغية الوعاة ١٩٨/١.

(٥) انظر جمهرة اللغة ١٢٤٥، المقصور والممدود للقيالي ٢٩٩. وذكر في اللسان (رقد) المعنيان لمركدى.

(٦) للعجاج يصف ثورا. انظر الديوان ٢٥٣، اللسان (رقد، خرط). قال ابن عصفور في الممتع ١٢٩: « فأما قولهم: رجلٌ مَرْقَدَى، فمن قبيل الوصف بالأسماء؛ لأنها غير مطابقة لموصوفها؛ ألا ترى أنها جارية على مذكر، وهي مؤنثة بالألف، وقد تقدّم أن الدليل على أن الصفة إذا كانت كذلك جرت مجرى الأسماء، فلا يثبت بها مِفْعَلَى في الصفات ». وقد ذكر المؤلف هذا قبل قليل في فَعْلَى.

(٧) موضعه مخروم، وأثبتته من اللسان (رعز).

(٨) في الأصل: والمرعزاء. والمثبت من اللسان (رعز).

« و(المِرْعَزَى): معروف. وجاء به سيبويه للاسم والصفة، ولا أعلمه صفة، إلا أن يكون معناه اللَّين من الصَّوف<sup>(١)</sup> ».

---

(١) في الأصل: الصرف. انظر الاستدراك ١١٤. وفي اللسان (رعز): « وجعل سيبويه المِرْعَزَى صفة، عني به اللَّين من الصَّوف ».

## المستدركات من الأبنية<sup>(١)</sup>

« (فُتْعَال)، قالوا: عُنْظَاب، لضرب من الجراد<sup>(٢)</sup>. »

و(تَفْعَالَة)، قالوا: تِلْقَاعَة، للرجل الكثير الكلام، وتِلْجَابَة، للكثير اللعب، وتِكْلَامَة، للكثير الكلام جيّده. عن الفراء<sup>(٣)</sup>.

و(تُفَاعِل)، قالوا: جملٌ تُرَامِز، وهو الذي إذا مضغ رأيت دماغه يرتفع ويتزل<sup>(٤)</sup>.

وهذا ينبغي أن يكون « فعَالِلا »؛ لأنّ التاء لا يحكم عليها بالزيادة إلاّ بدليل، ولو كانت بالعكس لانبغي هنا ألاّ يستدرك، ويقدرُ أبداً؛ لعدم البنية، وكان ينبغي أن يحكم بالزيادة<sup>(٥)</sup>.

---

(١) سينقل المؤلف المستدركات الآتية من كتاب الاستدراك للزبيدي. قال ابن جنّي في الخصائص ١٨٨/٣: « وعلى الجملة فإنّ الفوائد عند أكثر الناس إذا فحص عن حالها، وتومّلت حقّ تأملها، فإنها - إلاّ ما لا بال به - ساقطة عن صاحب الكتاب؛ وذلك أنّها على ضرب: فمنها ما ليس قائله فصيحاً عنده. ومنها ما لم يسمع إلاّ في الشعر، والشعر موضع اضطراب، وموقف اعتذار، وكثيراً ما يحرف فيه الكلم عن أبينته، وتحال فيه المثل عن أوضاع صيغها لأجله... ومنها ما هو لازم له. على أنّا قد قلنا في ذلك، ودلّلنا على أنّه من مناقب هذا الرجل ومحاسنه: أن يستدرك عليه من هذه اللغة الفائضة السائرة المنتشرة ما هذا قدره، وهذه حال محصّوله ». وسيأتي كلام المؤلف على كثير مما سيذكره بعد، وهناك مزيد من التفصيل والتوثيق.

(٢) في الأصل: الحراج. والتصويب من الاستدراك ٩٢.

(٣) مرّ التعليق على هذه المسألة قبل قليل في ٣٢٤، وسيوجه المؤلف في ٣٣٤.

(٤) انظر الاستدراك ٩٢. وانظر في ترازم ومعناه كتاب الألفاظ ٣٤.

(٥) يقول: إذا كانت التاء زائدة، لانهاء بناء جديدا في الأسماء، فيكون مما يستدرك على سيبويه، ولكن نقدره، والتقدير هنا أن نجعله فعلاً سمي به. والقول بأن التاء زائدة مذهب ابن السراج. والمذهب الذي ذكره المؤلف أولاً وهو كون ترازم فعلاً مذهب ابن جنّي. وعلى هذا فالمذاهب ثلاثة: الأول: التاء زائدة، والمثال مستدرك على سيبويه. الثاني: التاء زائدة، لكنه منقول من فعل، فليس بمستدرك. الثالث:

« (فَعَوَّلِي)، قالوا: عَدَوَّلِي، اسم موضع <sup>(١)</sup> ».

و(فَاعَوَّلِي)، قالوا: بَادَوَّلِي، اسم موضع <sup>(٢)</sup> ».

و(فُعَانِل)، [قالوا: فُرَانِس] <sup>(٣)</sup> للرجل الشديد الماضي <sup>(٤)</sup> ».

فهو على هذا من الفَرَس، كما قال الإمام في « فرناس » <sup>(٥)</sup> ».

« (فُعَلَان)، قالوا: قُمْدَان، للطويل، وامرأة قُمْدَانَة <sup>(٦)</sup> ».

و(فُعَلَايَا)، قالوا: بُرْحَايَا <sup>(٧)</sup> ».

- 
- التاء أصلية، وليس بمستدرك. انظر الخصائص ١٩٧/٣، اللسان (رمز)، خزانة الأدب ٣٨/٨، ٣٩.
- (١) قال البكري: « وذكره سيبويه فيما جاء من الأسماء على مثال فعول. وزعم الخليل أنه موضع كانت تنسب إليه السفن، فأُمية اسمه ». فإن صح هذا، فالمثال ليس بفائت، ولا حاجة للردود الآتية بعد قليل. انظر معجم ما استعجم (عدولي).
- (٢) قال البكري: « على مثال فاعولي، ذكره سيبويه ». فإن صحَّ فالمثال ليس بفائت، ولا حاجة للردود الآتية بعد قليل. انظر معجم ما استعجم (بادولي).
- (٣) تكملة من الاستدراك ٩٢ يلتزم بها الكلام. وفيه: « قرانس » كذا بالقاف، ولم أقف عليه. انظر الخصائص ١٩١/٣، الممتع ١١٧، اللسان (فرس). وتفسير المؤلف يدل على ما أثبتته.
- (٤) انظر الاستدراك ٩٢.
- (٥) في الأصل: فرانس. ويحتمل فرائس، وغير ذلك؛ لأنَّ النون لم تنقط. وما أثبتته الصواب إن شاء الله؛ فهو الذي ذكره سيبويه ٣٢٣/٢. وفي اللسان (فرس): « وفرناس، مثل الفرصاد: من أسماء الأسد، مأخوذ من الفرس، وهو دقّ العنق... أسدٌ فُرانس كفرناس: فُعَانِل، من الفرس ». وفي النوادر ٤٠٠: « الفرانس: الذي يفترس كلَّ شيء من شدته ».

(٦) في الأصل: يمدان للطويل وامرأة يمدونة. وسيعيده بعد قليل مصححا. وانظر كتاب الألفاظ ٢١٢.

(٧) قال القالي: « وأنشد ابن الأنباري في بيت ابن مقبل:

رعت برحايا في السنين وعادةً لها برحايا كل شعبان تُحرفُ

وبرحايا على مثال فُعَلَايَا وهو نادرٌ شاذ؛ لأنَّ الأصمعي وغيره روى: مرحيّا، على فعليّا، فلذلك ألغيناه ». المقصور والممدود ١١. وقد ذكر سيبويه ٣٢٥/٢ مرحيّا، والعجب أن القالي لم ينبه على ذلك، وهو من رواة كتابه. وذكر البكري البيت في مرحيّا: اسم موضع في شقّ الحجاز، وقال: « ورواه غير



و(فَعَلَاءَ)، قالوا: الْقَصَاصَاءُ. عن ابن دريد<sup>(١)</sup>.  
و(فَنَاعِلَ)، قالوا: حِمَارٌ كُنَادِرٌ، وَكُدْرٌ، وَكُنْدُرٌ، لِلْغَلِيطِ. عن أبي حاتم<sup>(٢)</sup>.  
و(نَفْعِلَاءَ، وَنَفْعَالِ)، قالوا: رَجُلٌ نَفْرَجَاءُ، وَنَفْرَاجٌ<sup>(٣)</sup>، لِلَّذِي يَكْشِفُ فَرْجَهُ.  
عن أبي زيد.  
و(فَعِيلَاءَ)، قالوا: الْفَخِيرَاءُ، وَالْخَصِصَاءُ، بِالْمَدِّ<sup>(٤)</sup>، يَعْنُونَ: الْفَخْرَ  
وَالْاِخْتِصَاصَ.  
و(فَعُولَاءَ) بِالْمَدِّ، قالوا: هُمْ فِي مَعْكُوكَاءَ، وَبَعْكُوكَاءَ، لِلْجَلْبَةِ<sup>(٥)</sup> وَالشَّرِّ.  
و(فَعُولَى) بِالْقَصْرِ، قالوا: أَمْرُهُمْ فَوْضُوضَى، أَي: يَتَفَاوَضُونَ فِيهِ<sup>(٦)</sup>.  
و(فُعِيلَاءَ)، قالوا: هُوَ عَالِمٌ بِدُخْيَالَتِكَ، أَي: بِيَاظِنِ أَمْرِكَ<sup>(٧)</sup>.

الأصمعي: مرحايا، بألف بين الحاء والياء، والياء مخففة. معجم ما استعجم (مرحيا).

- (١) انظر جمهرة اللغة ١٢٣٠.
- (٢) انظر تفسير غريب ما في كتاب سيبويه من البنية ١١٨. وانظر الغريب المصنف ٦١/١، ٦٢، كتاب الألفاظ ١٦٣، المنتخب ١٠٩.
- (٣) انظر كتاب الألفاظ ١٢٩. وقد جعل أبو عليّ القالي نفرجاء في المقصور والممدود ٤٥٨ فعللاء، وقال: «وإنما جعلناه فعللاء؛ لأنه ليس في الكلام نفعلاء، ولثبوت النون في هذه اللغات كلها».
- (٤) ورويت بالقصر. ومما روي من ذلك بالقصر والمد: زَلِيلَى، وَمِكِيثَى، وَحِثِيثَى. وقد جعل أبو عليّ القالي المد في هذا كله شاذًا نادرًا. انظر المقصور والممدود ٣٠٢، ٣٠٤. وفي المنقوص والممدود للفراء ١٦: «وزعم الكسائي أنه سمع مايفعل هذا إلا خصيصاء القوم... قال الفراء: لم يُسمع أحد من العرب بمدّ شيئاً من هذا، ولم يُجزَّ».
- (٥) حُرِفَتِ الْكَلِمَةُ فِي الْأَصْلِ. انظر الإبدال لابن السكيت ٧٦.
- (٦) رواها القالي عن اللحاني، وذكر فيها المد أيضا، وذكر ابن سيده أنها فوعولى. انظر المقصور والممدود ٤١١. انظر المخصص ٩٦/١٥.
- (٧) قال القالي: «ولانعلم غيره». المقصور والممدود ٣٠٣. وقال أبو حيان: «وزاد بعضهم: غَمِيضَاءَ وَكُمَيْلَاءَ». ارتشاف الضرب ١٢٠ (رجب).

و(مُفْعَلَان)، قالوا: مُسْحُلَان، اسم موضع<sup>(١)</sup>، وشابُّ مُسْحُلَان، صفة، أي: حسن القوام.

و(فَعْلَوَى)، قالوا: الهَرْتَوَى<sup>(٢)</sup>، وهو نبت.

و(فَعْلَان)، يقال: هم في كَوَفَان، أي: في أمر شديد. عن أبي عمرو<sup>(٣)</sup>، قال:

فما أَضْحِي وما أَمْسِيْتُ إِلَّا      وإِنِّي مِنْكُمْ فِي كَوَفَانِ<sup>(٤)</sup>

و(فِعْلَاء)، قالوا: الدِّيَكِساء<sup>(٥)</sup>، للقطعة<sup>(٦)</sup> من التَّعَم.

و(فِعْلَاء) أيضا، قالوا: الدِّيَكِساء<sup>(٧)</sup>.

و(فَعْلَنَاء)، قالوا: خِلْفَنَاء، للخلاف<sup>(٨)</sup>.

وقال الشيخ أبو علي: قد ذكره الإمام في التصغير العوضي<sup>(٩)</sup>.

---

(١) هو واد من أودية أود، وأود ببلاد بني مازن، وقيل يربوع، وقيل بجذاء اليمامة. انظر معجم ما استعجم (أود، مسحلان)

(٢) في الأصل: البهروى. وقد ذكر ابن عصفور أن الهرنوى فعللى كالقهقرى؛ لأطراد بجيء الواو أصلا في المضغف الرباعي، رغم قلتها في غير المضغف؛ ولأن فعلوى بناء لم يثبت. انظر الممتع ١٢٤.

(٣) انظر كتاب الألفاظ ٦٣.

(٤) اللسان (كوف). قال ابن عصفور في الممتع ١٣٧: «فأما قولهم: هم في كوفان، فليس فيه دليل على إثبات فَعْلَان؛ لاحتمال أن يكون فوعلان كحوفزان».

(٥) جعله مع ما بعده ابن عصفور في الممتع ١٣٦ فَعْلَاء وفَعْلَاء كطِرمساء وحِرملاء، والياء أصل كياء يستعور، ولم يجعل الياء زائدة؛ لأن فِعْلَاء وفِعْلَاء بناءان لم يثبتا.

(٦) في الأصل: للقطيعة.

(٧) بعده في الاستدراك ٩٤: «لغة».

(٨) انظر الاستدراك ٩٢-٩٤.

(٩) في الأصل: العرضي. لم أقف على كلام الشلوين في غير هذا الكتاب. ولم أقف على خلفنة فيما عوض فيه من المحذوف، ولا في غيره من التصغير. إلا أن سيبويه ذكر شيئا قريبا من ذلك، قال ١١٨/٢:

«فإنما هذه الواو كنون عَرْضَنَة؛ ألا ترى أنك كنت لاتحذفها لو كان آخر الاسم ألف التأنيث، ولم يكن ليلزمها حذف كما يلزم ذلك نون عَرْضَتِي لو مددت». وقد ذكر سيبويه خِلْفَنَة ٣٥٠/٢، ٤٠٣، قال ابن

« (تَفَعَّلَاء)، قالوا: هو يمشي التَّركضاء، وهي مشية تبختر »<sup>(١)</sup>.

قال المؤلف: أذكر هنا ما وجهت عليه الفوائد<sup>(٢)</sup> التي ذكرت هنا:

أما « حَبَّنْطاً » فقليل: يحتمل أن تكون الهمزة بدلا من ألف « حَبَّنْطَى »، كما قالوا: في « أَفْعَى »: أَفْعَأً<sup>(٣)</sup>.

[وأما « ضُنَّاكَ »]<sup>(٤)</sup> كـ « عُنْظَب »، ولا يكون « فُعَّال »، وإن كان في معنى « ضِنَّاكَ » لأنَّ « فُعَّالاً » لم يثبت، وقد يكون اللفظان في معنى واحد، ويتقاربان في اللفظ، والأصول مختلفة، نحو « سَبَطَ، وَسَبَطَرُ »، فحمله على هذا أولى من إثبات بناء لم يستقرَّ في كلامهم<sup>(٥)</sup>.

وقال الخطَّابي<sup>(٦)</sup>: « ضُنَّاكَ » على وزن « فُعَّال »، رجل ضُنَّاكَ، وامرأة ضُنَّاكة، في معنى « ضِنَّاكَ » للكثير اللحم، وامرأة ضِنَّاكَ<sup>(٧)</sup>. قال الخطَّابي: وأنشد الفراء في « ضِنَّاكَ »:

---

عصفور: « وكذلك (خِلْفَنَاء): فَعَلْنَاء، إلَّا أنَّه ليس ببناء أصلي؛ لأنَّهم قد قالوا: خِلْفَنَاء، فيمكن أن يكون هذا مُشْبَعاً منه، وهو أولى من إثبات بناء لم يستقرَّ ». الممتع ١٢٦.

(١) الاستدراك ٩٤. وقال ابن عصفور: « ولم يسمع غيره ». الممتع ١٣٣.

(٢) لم تنقط في الأصل، وبدل الواو راء فيه.

(٣) يريد: في الوقف، ثمَّ أجري الوصل مجرى الوقف. انظر الممتع ١٠٤.

(٤) تكملة يلتئم بها الكلام.

(٥) انظر الممتع ٨٥ فاللفظ يكاد يكون متطابقاً. وقال أبو حيان: « وفَعَّال ضُنَّاكَ، لغة في ضِنَّاكَ، وقيل وزنه فُنْعَل كعُنْظَب ». ارتشاف الضرب ٦٢ (رجب).

(٦) أبو سليمان حمد بن محمد بن إبراهيم بن الخطاب، من ولد زيد بن الخطاب رضي الله عنه [٣١٩هـ،

٣٨٨هـ] أخذ عن أبي عمر الزاهد وآخرين، وروى عنه الحاكم وغيره. من تصانيفه: شرح البخاري،

غريب الحديث، إصلاح غلط المحدثين وغيرها. انظر بغية الوعاة ١/٥٤٦، ٥٤٧، هدية العارفين ١/٦٨.

(٧) في الأصل: والمرأة ضِنَّاكة. والتصويب من استشهاده الآتي، واللسان (ضِنَّاكَ).

لعمري لأعـرابيَّة بدويَّة تظلُّ بسجفَي بيتها الرِّيحُ تَحْفِقُ  
أحبُّ إلينا من ضِنَّاكِ ضِفْنَةٍ إذا فترتُ عنها المِراوحُ تَغْرِقُ<sup>(١)</sup>  
وأما «الأرْبُعاء» فقد يحتمل أن يكون «فُعْلَاء» ولا تجعل همزته زائدة، وإن  
كانت في موضع تكثر فيه زيادتها، وتكون كـ «قُرْفُصاء»<sup>(٢)</sup>.  
وأما «الْأَنْجُوج» فقد نقل أنه<sup>(٣)</sup> عجميٌّ فلا يثبت به مثال<sup>(٤)</sup>.  
وأما / [عُنْظَاب]<sup>(٥)</sup> فيحتمل أن يكون إشباعاً للفتحة من «عُنْظَب» كما  
جاء في قوله:

أعوذُ بالله من العَقَرَابِ<sup>(٦)</sup>

وكما جاء:

... من القَسْطَالِ<sup>(٧)</sup>

- 
- (١) في الأصل: ضنَّاكِ صفيّة. والبتان من أربعة أبيات للفرزدق في ديوانه ٥٥/١ يقولها في امرأته النوار،  
وهما مع ثالث في الحيوان ١٦١/٧ لرجل من بني غنم، قالها في امرأته وكانت حَضْرِيَّة.  
(٢) انظر الممتع ١٣٤ واللفظ متقارب جداً.  
(٣) «أنه» محرف في الأصل.  
(٤) انظر الممتع ١٢٧.  
(٥) لم يظهر منه بسبب الخرم إلا الألف والباء. وقد ذكر الزبيدي هذا الوزن في الزيادات إلا أنه لم يمرّ  
قبل فيما نقله المؤلف عنه في هذا الباب.  
(٦) في الأصل: العقارب. وبعده:

الشَّائِلَاتِ عَقَدَ الْأَذْنَابِ

- وهو في عبث الوليد ١٥٦، شرح جمل الزّجاجي لابن عصفور ١٢١/١، ٥٥٧/٢، ضرائر الشعر له  
٣٣، مغني اللبيب ٤٨٧، اللسان (سبب)، التكملة والذيل والصلة للزبيدي (عقرب).  
(٧) يعني قول أوس بن حجر:

ولنعم مأوى المستضيف إذا دعا والخيلُ خارجةٌ من القَسْطَالِ

- انظر الديوان ١٠٨، الخصائص ٢١٣/٣، الصحاح (قسطل)، الاقتضاب ٣٣٠/٢، إيضاح شواهد  
الإيضاح ٣٨٣، اللسان (قسطل). والبيت في رثاء رجل يدعى أبا دليجة.

حكى اللغويون: غُنْظَب، وَغُنْظَب، وَغُنْظَاب<sup>(١)</sup>، وَغُنْظُوب-ويكون توجيهه على الإشباع لـ «غُنْظَب» - والعُنْظَبَاء: الجراد الضخم. وقيل: هو ذكر الجراد<sup>(٢)</sup>.  
وأما «تَلْقَاعَة» وبابه فمن قبيل الوصف بالمصدر؛ لأنَّ «تَلْقَامًا، وتَلْعَابًا» مصدران وصف بهما، ودخلت التاء للمبالغة، وكذلك «رجلٌ تَلْقَاعَة، وتِكْلَامَة».  
وأما «تُرَامِز»<sup>(٣)</sup> فإنه (فُعَالِل) كـ(عُلَابِط)، ولا ينبغي أن يجعل (تُفَاعِل) من الرَّمَز<sup>(٤)</sup>؛ لأنَّ ذلك بناءٌ لم يثبت، ولاله اشتقاق يشهد<sup>(٥)</sup> لذلك<sup>(٦)</sup>. قال<sup>(٧)</sup> أبو زيد: هو الجمل القوي الشديد، وأنشد:

إذا أردتَ طلبَ المَفَاوِزِ . فاعمِدْ لكلِّ بازلٍ تُرامِزٍ<sup>(٨)</sup>  
وأما «تُمَاضِر» فذهب بعضهم إلى أنه «تُفَاعِل»، وأنه فِعْلٌ منقولٌ كـ«يزيد»<sup>(٩)</sup> وتَغْلِب. ولا حاجة به إلى ذلك، بل «تُمَاضِر» رباعي، وتأوّه فاء كـ«تُرَامِز». فإن توهم ذلك لامتناع صرفه في قوله:  
حيّوا تُمَاضِرَ واربعوا صحي  
وقفوا فإنَّ وقوفكم حَسْبِي<sup>(١٠)</sup>

- 
- (١) وروى اللحياني الكسر فيه. انظر اللسان (عظب).  
(٢) انظر المقصور والممدود للقيالي ٤٨٨.  
(٣) في الأصل: ترامزا.  
(٤) وهو مذهب ابن السراج كما في الخصائص ١٩٧/٣.  
(٥) في الأصل: ويشهد.  
(٦) النص في الممتع ٩٦. وانظر الخصائص ١٩٧/٣.  
(٧) النص الآتي في الخصائص ١٩٧، ١٩٨ باختلاف يسير.  
(٨) لإهاب بن عمير. انظر جمهرة اللغة ١١٥٠، ١٢١١، شرح السيرافي ٤٣٤/٦ (خ)، تهذيب اللغة ٢٠٦/١٣، اللسان (ترمز، لزز).  
(٩) في الأصل: كزيد. والتصويب من الخصائص ١٩٧/٣ والكلام منقول عنه بتصريف يسير.  
(١٠) في الأصل: ... واربعوا ضحى... وقوفكم حسب. والبيت لدريد بن الصمة في ديوانه ٤٣، الوحشيات ٢٠٥، الشعر والشعراء ٢١٣، أمالي القالي ١٨٠/٢، إيضاح شواهد الإيضاح ٨٥٤. ورواية =

فليس بشيء؛ لأنَّ « تُماضِر » علم مؤنث، وهو اسم الخنساء الشاعرة<sup>(١)</sup>.  
 وإنما مُنِعَ الصَّرْفُ لاجتماع التعريف والتأنيث، كامرأة سَمَّيْتُهَا بـ « عُدَّافِر »<sup>(٢)</sup>.  
 وأما « عَدَوْلِي »، وهي قرية بالبحرين، والعَدَوْلِيُّ من السفن المنسوبُ إليها<sup>(٣)</sup>.  
 وشجرٌ عدوليّ: قديم، وأنشد عليه:

عليها عَدَوْلِيُّ الهَشِيمِ وصَامِلَةٌ<sup>(٤)</sup>

ويروى: عَدَامِيلُ الهَشِيمِ<sup>(٥)</sup>، يعني: القديم أيضا.  
 فقال الفارسي: أصلها « عَدَوْلِي »، وإنما تُركَ صرفه لأنه جعل اسم بقعة.  
 وقال غيره: لم يسمع في أشعارهم « عدولي » مصروفا<sup>(٦)</sup>.  
 قال صالح بن محمّد: وجدت<sup>(٧)</sup> لابن جَنِّي في التنبيه: « هي في الظاهر ذاهبة

---

الوحشيات: « حيوا أمانة ». وليس الشاهد فيها.

(١) في الأصل: الشاعر. والتصويب من الخصائص ١٩٨/٣.

(٢) انتهى الثقل من الخصائص.

(٣) انظر المقصور والممدود للقالبي ١٥٩. وعن الأصمعي أنها منسوبة إلى قوم كانوا يتزلون هجر. وعن ابن الكلبي أنهم ليسوا من ربيعة ولا مضر ولا من اليمن، بل هم أمة على حدة. وعن أحمد بن عبيد أنها جزيرة بالبحر أسفل من أوال - أكبر جزر دولة البحرين - وأوال أسفل من عمان؛ فهي اليوم شمال دولة البحرين. وقيل منسوبة إلى رجل كان يتخذ السفين اسمه عَدَوْل. انظر شرح القصائد السبع الطوال ١٣٧، التكمة والذيل والصلة للصغاني (عدل).

(٤) صدره:

تري جازريه يُرْعَدَانِ ونارُه

وهولزنب بنت الطَّثَرِيّ، من أبياتٍ ترثي بها أخاها يزيد. انظر الحماسة ٥١٦/١، البيان والتبيين

٢١٦/١، الأماي ٩٧/٢، شرح ديوان الحماسة ١٠٤٩، المحكم ١٢/٢، اللسان (صمل، عدل، عدمل).

(٥) انظر الصحاح (عدمل)، اللسان (عدمل).

(٦) انظر المحكم ١٢/٢، المخصص ٢٠٨/١٤، ٢٠٩، اللسان (عدل). وسيأتي للفارسي قول آخر ٤٦٢.

(٧) في الأصل: وحدث.

على أمثلة الكتاب<sup>(١)</sup>، ووجه سقوطه عندي: أن يكون أراد (عَدَوَّلَ)<sup>(٢)</sup>، ثم أبدل الثاني من المثليين ياء، ثم أبدل الياء ألفاً، فصارت (عدولي) «<sup>(٣)</sup> انتهى كلامه. وهو توجية حسن سهل.

فأما قول نُهْشَل بن حَرِّي<sup>(٤)</sup>:

فَلاتَأْمِنِ النَّوْكَى وَإِنْ كَانَ دَارُهُمْ وَرَاءَ عَدَوَّلَاتٍ وَكُنْتَ بَقِيصَرًا<sup>(٥)</sup>  
فَقِيلَ: إِنَّهُ أَتَتْ بِالْهَاءِ لِلضَّرُورَةِ، وَهَذَا يُؤْنَسُ بِقَوْلِ الْفَارْسِيِّ. وَأَمَّا ابْنُ  
الْأَعْرَابِيِّ فَقَالَ: هِيَ مَوْضِعٌ، وَذَهَبَ إِلَى أَنَّ الْهَاءَ فِيهَا وَضْعٌ، لَا أَنَّهُ أَرَادَ «عَدَوَّلِي». وَنَظِيرُهُ قَوْلُهُمْ: قَهْوَبَاةٌ، لِلنَّصْلِ الْعَرِيضِ<sup>(٦)</sup>. فَهَمَا «فَعَوَّلَ»<sup>(٧)</sup> «كَ» «فَدَوَّكَسَ»، وَ«فَعَلَّلَ» «كَ» «سَفَرَجَلَ»، وَالْوَاوُ أَصْلٌ فِي بَنَاتِ الْأَرْبَعَةِ، نَحْوُ «وَرَتَّلَ»؛ لِأَنَّكَ  
إِنْ لَمْ تَفْعَلْ ذَلِكَ، وَجَعَلْتَ<sup>(٨)</sup> الْأَلْفَ زَائِدَةً، أَدَّى إِلَى بِنَاءٍ غَيْرِ مَوْجُودٍ<sup>(٩)</sup>.

(١) نقلت قبل قليل كلام البكري أن سيبويه ذكرها، فانظر كلامه.

(٢) وانظر ارتشاف الضرب ٩٤ (جب).

(٣) التنبيه في شرح مشكل أبيات الحماسة ١٣١ أ (خ). وجعله ابن عصفور في الممتع ١٠٣ فعولل، قال: «وحرف العلة أصل في بنات الأربعة، نحو: ورتل؛ لأنك إن لم تفعل ذلك، وجعلت الألف زائدة، أدّى إلى بناء غير موجود. ويكون منع صرفه للعلمية والتأنيث». وانظر ٤٦١-٤٦٣ تفصيلاً آخر أعاد فيه كلام ابن جني. وانظر المخصص ٢٠٨/١٥ فقد أطال الكلام على هذه المسألة.

(٤) نُهْشَل بن حَرِّي بن ضمرة بن ضمرة بن جابر بن قطن، أحد بني نُهْشَل بن دارم. شاعر شريف مذكور، عده ابن سلام في الطبقة الرابعة من الإسلاميين. وأبوه شاعر مذكور، وأجداده المذكورون في نسبه مشهورو الذكر ومنهم الفارس والشاعر. انظر طبقات فحول الشعراء ٥٨٣/٢.

(٥) المحكم ١٢/٢، اللسان (عدل).

(٦) انظر المحكم ١٢/٢.

(٧) في الأصل: فعول. والتصويب من الممتع ١٠٣.

(٨) في الأصل: جعلت، بلا واو. والمثبت من الممتع ١٠٣.

(٩) انظر الممتع ١٠٣.

فأما « حَبَوْتِي »<sup>(١)</sup> في المكان<sup>(٢)</sup> « فيمكن أن يكون جملة من فعل وفاعل في الأصل، فسمّي بها »<sup>(٣)</sup>.

ويحتمل « بادَوَلِي » أن يحمل على أن الألف نشأت عن فتحة الياء، ويكون توجيهها مثل<sup>(٤)</sup> توجيه « عَدَوَلِي »<sup>(٥)</sup>.

قال ابن جني - رحمه الله - في الخصائص: « أما (فُرَانِس) فلعمري إنه لم يذكره، وظاهر أمره أنه (فُعَانِل) »<sup>(٦)</sup> من لفظ الفَرَس<sup>(٧)</sup>، قال:

أَنْ رَأَتْ أَسَدًا فُرَانِسًا      آلَوْجَهَ كَرَهَا وَالْجَبِينَ عَابِسًا<sup>(٨)</sup>

قال بعض النحويين<sup>(٩)</sup>: لقائل أن يقول: إنه « فُعَالِل » كـ « غُلَابِط ».

وأما « قُمْدَان » فيمكن أن يكون أصله « قُمْدَان » خفيفا، على وزن « سُلْطَان »، وشدد كما يشدد أواخر / الأسماء لأنها آخر؛ لأن الألف والنون يجريان مجرى تاء التأنيث، ولذلك إنما يُصَغَّرُ من [الاسم]<sup>(١٠)</sup> الذي يكونان فيه صدره، كما أنه لا يُصَغَّرُ من الاسم الذي فيه تاء التأنيث إلا صدره.

---

(١) محرف في الأصل.

(٢) في الممتع ١٠٣: « في اسم المكان ».

(٣) الممتع ١٠٣، ١٠٤ وفيه: « فسمّي به ». وهذا قول أبي عمرو بن العلاء. انظر شرح أشعار الهذليين ١٠٠. وسيأتي لأبي علي الفارسي في ٤٦١-٤٦٣ زيادة تخريج، وكلام أوسع.

(٤) في الأصل: بعد.

(٥) أي: أنها مثلها؛ إذ يكون أصلها: بدولي. وقد نقلت قبل قليل كلام البكري في أن سيبويه ذكرها، فانظره.

(٦) في الأصل: فعايل.

(٧) يؤيده قول أبي زيد: « الفرانس: الذي يفترس كل شيء من شدته ». النوادر ٤٠٠.

(٨) الخصائص ١٩١/٣. والبيتان في النوادر لأبي زيد ٤٠٠، النوادر لأبي مسحل ٤٧٧/٢.

(٩) لم أقف على من يقول بما سيأتي.

(١٠) موضعه مخروم.



فإن قلت: إنما تفعل العرب ذلك في الوقف!

قلت: يكون من إجراء الوصل مجرى الوقف.

و«بُرَحَايا» فائت، يقال: البُرَحَاء للشديدة، وخصّ بعضهم به شدة الحمى،

و«بُرَحَايا» في هذا المعنى<sup>(١)</sup>.

وأما «كُنَادِر» «فُعَالِل» «ك» «عُذَاوِر»، فيكون موافقا لـ «كُدِّر» في المعنى، مقاربا له في اللفظ، مخالفا له في الأصول كـ «سَبَطَ وَسَبَطَر»، وهذا أولى من إثبات «فُناعل»؛ لأنه لم يستقر<sup>(٢)</sup>.

وأما «نِفْرَاج» فـ «فُعْلَال» كـ «سِرْدَاح»، وكذلك «نِفْرَجَاء» «فُعْلَاء»<sup>(٣)</sup> كـ «طَرِمَسَاء».

قال المؤلف: وأكثر هذه التوجيهات بعيدة<sup>(٤)</sup> ضعيفة، ولولا الاتّباع لهذه الصّناعة ما عرّجت عليها، وإن كان فيها تخريجٌ وارتياضٌ للطالب معط<sup>(٥)</sup> ملكةً للقارئ لهذه الصّناعة. والحامل عندي للنحويين على توجيهه<sup>(٦)</sup> هذه الفوائت التّعصّبُ لسيبويه والأنفةُ من أن يكون يفوته معرفةُ بناءٍ من أبنية العربية حتّى لا يعرفه. وهذا تعصّب كثير، ومجاورة في التعظيم؛ والاقتصادُ والإنصافُ يصل معهما من التعظيم في حقّ سيبويه ما يستحقّه؛ إذ الإحاطة متعذّرةٌ ممتنعةٌ على القوى البشريّة، وحسبك تعظيما له أن يكون علماء العربيّة بجلّهم على سدة البحث

(١) انظر المحكم ٢٤٣/٣.

(٢) القص في المتن ١١٤ إلّا قوله: مقاربا له في اللفظ. فلعله ساقط من المتن.

(٣) انظر المتن ١٠٩، ١٣٦، ارتشاف الضرب (١٠٩) (رجب). وسيأتي الكلام عليهما وعلى نِفْرَج، ونِفْرَجَة، وسيرتضي المؤلف أنّها مما زيد فيه النون.

(٤) في الأصل: كلها بعيدة.

(٥) في الأصل: تخريجا وارتياضا للطلب معطيا.

(٦) في الأصل: على توجيهه.

والتفتيش لم يجدوا من الفوائت إلا قدرا يسيرا محصورا في عدد قليل.

قال أبو بكر<sup>(١)</sup> قال أبو الفتح<sup>(٢)</sup>: « وحدّثنا أبو عليّ عن أبي إسحاق، قال: يقال: رجلٌ أفرَج، وفُرَج<sup>(٣)</sup>، وهو الذي [لا]<sup>(٤)</sup> يكتُم السرّ، وهو الذي<sup>(٥)</sup> يكشف عن فرجه ». انتهى. و« نَفْرِجة القلب » إذا كان جباناً غير ذي جلادة ولا حزم، « ومثّله (نفعلة)، قال الراجز:

نَفْرِجة القلب [قليل] مَالْتَيْلُ      يُلْقَى عليه التَّيْدُلَانُ بالليل<sup>(٦)</sup>  
التَّيْدُلَانُ: الذي يقال له الكأبوس<sup>(٧)</sup>.

قال المؤلف: الذي قاله ابنُ جنّي؛ لأنّ كُرَاعاً قد حكى<sup>(٨)</sup>: نَفْرِجاً، ونَفْرِجة، [ونَفْرِجاء]<sup>(٩)</sup> ونَفْرِاجاً. وكلّه الجبان<sup>(١٠)</sup>، واشتقاقه من فَرَج، كأنه لافؤاد له.

---

(١) لعله ابن طاهر. وعموما المؤلف يريد بالنقل الآتي عن ابن جني وتعليقه عليه أن يبين بُعد تلك التوجيهات وضعفها، وأن يرّد كون نفراج ونفرجاء فعال وفعللاء. وسيأتي ٣٤٧ نقل المؤلف عن الزبيدي أن نفرج نفعل، دون تعليق.

(٢) انظر سر صناعة الإعراب ٤٤٤.

(٣) في الأصل: فروج. والمثبت من سر صناعة الإعراب، مجمل اللغة ٧٢٠، اللسان (فرج). وليس في المجمل واللسان: أفرج، بعني الذي لا يحفظ السرّ، وإنما: فُرَج، وفُرَج. والأفرج فيهما: العظيم الأيتين لاتكادان تلتقيان. وفي اللسان: « رجل أفرج الثنايا وأفلج الثنايا، بمعنى واحد ».

(٤) تكملة من سر صناعة الإعراب ٤٤٤ يلتئم بها الكلام.

(٥) في سر صناعة الإعراب: « وهو أيضا الذي ».

(٦) ما بين معقوفين ساقط من الأصل، وحرف « النيدلان » فيه أيضا. والبيتان لحريث بن زيد الخيل. انظر التكملة ٥٤٧، المنصف ١٠٦/١، شرح شواهد الإيضاح ٦٢٣، إيضاح شواهد الإيضاح ٨٩١، ٨٩٢، شرح الملوكي ١٤٨، المتع ٢٢٨، اللسان (فرج، ندل). و: مالنيل: من النيل. ويروى: قليل النيل.

(٧) انظر سر صناعة الإعراب ٤٤٤، ٤٤٥.

(٨) المنتخب ٥٣٨. وانظر المقصور والممدود للقيالي ٤٥٨.

(٩) تكملة من المنتخب ٥٣٨.

(١٠) في الأصل: الحمار.

« وأما (الفَخِيرَاءُ، والْخَصِيصَاءُ) <sup>(١)</sup> فهما بناءان ممدودان منه <sup>(٢)</sup>، وإن كان مدَّ المقصور شاذًّا عندنا لا ينقاس في الضرائر، ولا غيرها <sup>(٣)</sup> ».

وأما « بَعْكُوكَاءُ وَمَعْكُوكَاءُ »، ومعناه: الشَّرُّ والجلبة، قال ابن القوطية <sup>(٤)</sup>: والأصل الميمُ والباء <sup>(٥)</sup> مبدلة منها؛ إذ « مَعَكْ » مستعمل في الحروب، وغيرها <sup>(٦)</sup>.

وقال غيره: « معكوكاء »: مفعولاء، « والباء من (بعكوكاء) بدل من الميم على لغة بني مازن؛ فإنهم يبدلون من الميم بَاءً، إذا كانت أولا <sup>(٧)</sup> ».

وذكر ابن القوطية أنه يقال: الأمر بينهم فَوْضُوضَاءُ، وفَيْضُوضَاءُ [وفَيْضِيضَاءُ] <sup>(٨)</sup>، أي: يتفاوضون فيه.

وهذه ثلاثتها تقصر أيضا.

وأما بِـ « دُخَيْلَاتُكْ » فهو من مدَّ المقصور، وإن كان شاذًّا كما قدّمنا <sup>(٩)</sup>.

وأما « مُسْحُلَانْ » في اسم الموضع فقد يكون سمي بتثنية « مُسْحُلْ » وإعراب النون، كما فعل في قوله:

---

(١) في الأصل: اوالخصيصاء.

(٢) المؤلف ينقل من المتع ١٢٨ ويبدأ النص فيه بقوله: « وعلى فَعِيلَى، ولم يجر منه إلا اسما في المصادر، نحو: هَجَرَى وَفَتَى. فأما الفَخِيرَاءُ... ». فالضمير عائد على فَعِيلَى.

(٣) انظر المتع ١٢٨. وانظر المزهر ١٠١/٢. وأجاز الكوفيون وأبو الحسن الأخفش مدَّ المقصور للضرورة، وللغراء من الكوفيين تفصيل في ذلك. انظر الإنصاف ٧٤٥، ضرائر الشعر لابن عصفور ٣٨.

(٤) في الأصل: القرطية. وكذا في الموضع التالي.

(٥) في الأصل: الباء. وكذا في الموضعين التاليين.

(٦) ومعنى هذا الكلام أن وزنها فعلولاء.

(٧) انظر شرح عيون كتاب سيبويه ٢٨٦، المتع ١٤٤، ١٤٥، ارتشاف الضرب ١٢١ (رجب).

(٨) تكملة يلتزم بها الكلام مع ما سيأتي. انظر المقصور والممدود للقالبي ٤١١.

(٩) يعني: كالكلام في فَخِيرَاءُ وَخَصِيصَاءُ.

## ألا ياديار الحيّ بالسَّبْعان<sup>(١)</sup>

ويحتمل أن يكون «فُعْلَان» كـ «عُقْرُبَان»، والميم غير زائدة، وإن كان موضع زيادتها؛ لأنّ ذلك بناء لم يستقرّ في كلامهم<sup>(٢)</sup>.

وأما «الهرْتَوَى» «فإنه (فَعَلَّى)<sup>(٣)</sup> كـ (القَهْقَرَى)، والواو أصلية في بنات الأربعة، مثلها في (وَرَتَّل) شذوذاً، وهذا أولى / [من جعلها]<sup>(٤)</sup> زائدة، فتكون الكلمة (فَعَلَوَى)؛ لأنّ ذلك بناء لم يثبت في كلامهم، وأصالة الواو في بنات الأربعة قد وجدت في المضعّف باطّراد، وفي غير المضعّف قليلاً، فجعل الواو أصلاً [أولى]؛ لذلك<sup>(٥)</sup>.

وأما «كَوْفَان» فيمكن أن يكون «فَوْعَلَان» كـ «حَوْفَزَان»<sup>(٦)</sup>.  
«وأما (الدِّيَكِسَاء) والدِّيَكِسَاء: ففَعْلَاء، وفَعْلَاء، كـ (طَرْمِسَاء، وحرْمَلَاء)، والياء أصل<sup>(٧)</sup> في بنات الأربعة، كما هي في (يَسْتَعَوِر) أصلاً، وهو خماسي، ولم تجعل الياء فيهما زائدة لأنهما بناءان لم يستقرّا في كلامهم<sup>(٨)</sup>.

(١) عجزه:

أملّ عليها بالبللى الملوان

وينسب إلى بن مقبل، وابن أحرر. انظر الكتاب ٣٢٢/٢، إصلاح المنطق ٣٩٤، أدب الكاتب ٤٨٣، الأصول ١٩٨/٣، الخصائص ٢٠٢/٣، أمثلة الأبنية في كتاب سيبويه ٤٠، شرح المفصل لابن يعيش ١٤٤/٥، المزهر ٥٥/٢.

(٢) انظر المتع ١٤١، ارتشاف الضرب ١١٠ (رجب).

(٣) في الأصل: فعلل.

(٤) ذهب الخرم بأكثره.

(٥) انظر المتع ١٢٤. وما بين معقوفين تكملة منه.

(٦) انظر المتع ١٣٧.

(٧) في الأصل: اصلا.

(٨) انظر المتع ١٣٦ وفيه: «زائدة فيكون وزهما فيعلاء وفيعلاء لأنهما...».

قال في زيادة الياء: على «فَعْلِيل» قالوا: خَشْلِيل<sup>(١)</sup>.  
قال أبوبكر: قد زعم في كتاب التصغير أنها «فَعْلِيل»، وأنها رباعيّة؛  
كونها أصل<sup>(٢)</sup>.  
قلت: والذي ذكر في التصغير أظهر؛ لأنّ النون لا يحكم عليها بالزيادة إلاّ  
بدليل، فينبغي أن يقال: إنها كـ «عَرَطِيل»<sup>(٣)</sup>.

### المستدركات من هذا النوع:

«(يَفْعَلْ)، قالوا: حَجَرٌ يَهَيَّرٌ، للصلب»<sup>(٤)</sup>.  
قلت: قد ذكره بعد<sup>(٥)</sup>، فاستدراكه خطأ.  
«و(يَفْنَعُول)، قالوا: يَلْنَجُوج، للعود.  
و(فِنَعِيلَة)، قالوا: حَنْدِيرَة، للحدقة، ومنه قالوا: عَيْنٌ حَدْرَة<sup>(٦)</sup>، وفِنَطِسة،  
لأنف الخنزير<sup>(٧)</sup>، ولكل أنف عظيم.  
(فَعْلِيلَ)، قالوا: رجل كَفَرِين، للخبيث<sup>(٨)</sup>.  
و(فَعَالِين)، للواحد، قالوا: أتيتك كَراهِين أن تغضب.

- 
- (١) الكتاب ٣٢٦/٢. وفي الأصل: فعنليل قالوا حشليل.  
(٢) الاستدراك ١١٨، ١١٩. وانظر الكتاب ١٢٠/٢.  
(٣) في الأصل: كرطليل. انظر الممتع ١٥٩. والعرطليل: الطويل.  
(٤) انظر الاستدراك ١١٩.  
(٥) انظر الكتاب ٣٤٦/٢.  
(٦) في الاستدراك ١١٩: «قالوا حدره». والعين الحدره: العظيمة، أو الغليظة الصلبة،  
الحادة النظر. القاموس (حدر).  
(٧) في الأصل: الانف الحرير.  
(٨) في الاستدراك ١١٩: «وفعلين قالوا: رجل كفّرين وعقّرين للخبيث».

وعلى (فَعِيلَة)، قالوا: قَدَرُ وَثِيَّةٌ<sup>(١)</sup>، للبعيدة القعر. عن أبي زيد.  
وعلى (فَوَعِيل) <sup>(٢)</sup>، قالوا: صَوَلِبٌ<sup>(٣)</sup>، للبذر على وجه الأرض.  
و(فَعِيل)، قالوا: رجلٌ قَسِيبٌ، للطويل.  
و(فَوَعِيل) <sup>(٤)</sup> قالوا: حمامة ذات صَوَقِيرٍ<sup>(٥)</sup> في صوتها.  
و(مَفْعَلين)، قالوا: رجلٌ مَقْتُون، للخادم.  
و(يَفْعَل)، قالوا: يَرْتَأُ، للحناء <sup>(٦)</sup>.  
قلت: قال كُرَاع: اليَهْيَرُ<sup>(٧)</sup>: صمغ الطلح. اليَهْيَرُ: الحجر الصلب. واليَهْيَرُ،  
خفيف الرءاء: الحنظل، ويقال أيضا: السَّم، والباطل أيضا. ويَهْيَرُ مقصور:

(١) في الاستدراك ١١٩: « وفَعِيلَة، قالوا: قدر وأية ووثية ». مع التنبيه على أن المحقق ضبط وأية بفتح  
الهمزة، والصواب سكونها كما في اللسان (وأي). هذا ولم أقف على وثية، بكسر ففتح فيما اطلعت عليه  
من كتب اللغة، وهي بهذا الضبط في الممتع ٨٧، والذي في كتب اللغة بفتح فكسر. وضبط في ارتشاف  
الضرب ٦٢ (رجب) كما في كتب اللغة، ثم نقل المحقق كلام ابن عصفور، وضبط « وثية » فيه بفتح الواو  
وكسر الهمزة على ما جاء في كتب اللغة مع أن ابن عصفور يقول في آخره: « وليس بـ(فعيلة) لأن ذلك  
بناء غير موجود ». ولا أدري كيف يكون فَعِيلَة بفتح الفاء وكسر العين بناء غير موجود، وإنما الصواب  
فَعِيلَة بكسر الفاء وفتح العين. فلعل صواب ضبطه في ارتشاف الضرب أن يكون بكسر الفاء وفتح العين؛  
لغاية أن يمثل أبوحيان لفَعِيلَة بفتح الفاء وكسر العين بهذا المثال الغريب، ويترك غيره. والله اعلم.

(٢) في الاستدراك ١١٩: « وفوعيل ». وهو خطأ.

(٣) في الأصل: صوليت. وقد وقع بالتاء في الممتع ١٢٥. ولم أقف عليه. انظر تهذيب اللغة ١٢/١٩٦،  
التكملة والذيل والصلة للصغاني (صلب).

(٤) في الاستدراك ١١٩: « فوعنيل ». وهو خطأ.

(٥) في الأصل: حماسة ذات صوفرز. وفي الاستدراك: « صوفرير ». ولم أقف عليه. والمثبت من  
الممتع ١٤١، اللسان (صقر).

(٦) انظر الاستدراك ١١٩.

(٧) في الأصل: النهير.

الباطل<sup>(١)</sup>.

ابن القوطية في المقصور والممدود: اليرثى، بفتح [أوله]<sup>(٢)</sup> وقصره: الحناء، فإذا ضمّ أوله همز وقصر: يرثاً.

ورأيت في المجرد في نسخة صحيحة: اليرثأ، بالفتح والهمز<sup>(٣)</sup>.

وفيه: اليلنجوج، والآنجوج<sup>(٤)</sup>. وقد قال غيره: إنَّ ألنجوجا، ويلنجوجا، أعجميان<sup>(٥)</sup>.

ويقال: رجلٌ عَفْرِيَّةٌ نَفْرِيَّةٌ وَعِفْرٌ، والمرأة عِفْرَةٌ: الحبيث المنكر<sup>(٦)</sup>. وليث<sup>(٧)</sup> عَفْرِيَّة، وعُفْارِيَّة، وعِفْرِيَّةٌ، وعَفْرَتِي، أي: عِفْرٌ<sup>(٨)</sup>، والعِفْرَيْن<sup>(٩)</sup> مثله. ويقال: ليثٌ عِفْرَيْن: منسوبٌ إلى موضع. وليث<sup>(١٠)</sup> عِفْرَيْن أيضاً: دابةٌ مأواها التراب في أصول الحيطان تُدَوِّرُ دارةً ثم تندسُ فيها، فإذا هُيِّجَ رمى بالعِفْرِ صُعُداً<sup>(١١)</sup>. والعِفْر: التراب. من المجرد<sup>(١٢)</sup>.

- 
- (١) لم أقف في كتابيه المنتخب والمنجد إلا على المعنى الثاني: انظر المنتخب ٤٣٤، اللسان (هير).
- (٢) تكملة يستقيم بها السياق. أخذتها من كلامه الآتي في لغة الضمّ.
- (٣) قال في المنتخب ٥٣٨: «ويقال للحنّاء: اليرثى مقصور غير مهموز، واليرثأ مهموز مضموم الياء، واليرثأ مفتوح الياء، ثلاث لغات». وانظر أيضاً ٢٥٢. وفي المقصور والممدود للقبالي ٢٨٢: «وحكى الفراء: اليرثأ بضمّ الياء، واليرثى، على يُفَعِّل، بالهمز وترك الهمز».
- (٤) في الأصل: ألنجج. انظر الاستدراك ٦٧، ١١٩.
- (٥) انظر الممتع ١٢٧.
- (٦) في الأصل: السكر. انظر الغريب المصنف ٩١، المنتخب ٢٠٠، اللسان (عفر).
- (٧) يقرأ في الأصل: وأنت، أو وأنث. انظر المنتخب ١٢٢، اللسان (عفر).
- (٨) في الأصل: عبد. ولعلّ الصواب ما أثبتته، إن شاء الله. والعفر: الشديد القوي.
- (٩) تقرأ في الأصل: والقعري.
- (١٠) في الأصل: ولقب. والتصويب من المنتخب ١٢٢، اللسان (عفر).
- (١١) في الأصل: صعد.
- (١٢) الكلام من أوله موجودٌ في المنتخب ١٢٢، ٢٠٠، ٥٤٤.

قلت: أمّا «عِفْرَيْن» فهو جمع في الأصل لـ «عِفْرٍ» على وزن «طِمِرٌّ»،  
وسُمِّيَ بالجمع، وجعل الإعراب في النون. وكذلك «كفْرَيْن»<sup>(١)</sup>.

وأما «مَقْتَوَيْن»<sup>(٢)</sup> فإنه جمع «مَقْتَوِيٍّ»، على حذف ياءِ النسب، والأصل  
«مَقْتَوِيَّون»، فحُذِفَت ياءُ النسب كما حذفنا<sup>(٣)</sup> من أعجميين، ووصف المفرد بالجمع  
تعظيماً، كما قالوا للضبيع: حَضَاجِرٌ<sup>(٤)</sup>، وجعل الإعراب في النون، كما قلنا في  
«عِفْرَيْن» وقد تفعل ذلك العرب بالجمع من غير أن يُسمَّى به، وعلى ذلك قوله:

ولقد ولدتَ بنينَ صدقٍ سادةً ولأنتَ بعدَ اللهِ كنتَ السيِّداً<sup>(٥)</sup>

فجعل الإعراب في نون «بنين»، وحذف التنوين من النون للإضافة.

وأما [كَرَاهِين]<sup>(٦)</sup> «فيمكن أن يكون جمع (كُرْهَان)»<sup>(٧)</sup> كـ(عُفْرَان)، وإن لم

ينطق به، ونظيره من الجموع التي لم ينطق لها / بواحد (عَبَادِيد، وشَمَاطِيط)»<sup>(٨)</sup>. [٥٢ب]

وأما «صَوَقَرِير» «فـ(فَعْلَلِيل) كـ(عَرَطْلِيل)»<sup>(٩)</sup>، والواو أصل في [بنات]

---

(١) النَّصُّ في الممتع ١٣٧، ١٣٨ وحُذِفَ منه، أو سقط، بعد قوله: وجعل الإعراب في النون، هذه العبارة: «وهذا أولى من أن يكون اسماً مفرداً في الأصل على وزن (فِعْلَلَيْن)؛ لأنه بناء لم يستقرّ في المفردات».

(٢) الكلام على «مقتوين» في الممتع ١٤٣ باختلاف يسير. وانظر النوادر ٥٠٢، ٥٠٣.

(٣) في الأصل: حذفت. والمثبت من الممتع ١٤٣.

(٤) في الأصل: كما قالوا ضبيع حضاجر. وهو خطأ، وإن آيده ما قبله في الظاهر؛ لأن المؤلف يريد بالمثل: أنهم أوقفوا الجمع على المفرد، ولا يريد أن حضاجر، صفة للضبيع، ولا يصح أن يعتقد هذا؛ لأن حضاجر اسم للضبيع لاصفة. انظر أمالي ثعلب ٣٧٧، وجمهرة اللغة ١١٣٣، الصحاح (حضجر)، المنتخب ١٢٥، اللسان (حضجر)، القاموس (حضجر).

(٥) حُرِّفَ «صدق» في الأصل. والبيت بالإضافة للممتع في شرح المفصل لابن يعيش ١٢/٥.

(٦) محرف في الأصل.

(٧) في الأصل: كُرْمان.

(٨) انظر الممتع ١٣٩، ١٤٠.

(٩) في الأصل: كرطليل.



الأربعة»<sup>(١)</sup>.

وأما «صَوَّلِيتَ وَحَوَّلِيتَ» «فيمكن أن يكون الأصل فيهما (حَوْرِيْتَا وَصَوْلِيْتَا)، على وزن (فَعْلِيْتِ)، كـ(عَفْرِيْتِ)، ثُمَّ فتحت الفاء تخفيفاً، كما قالوا في (بُرُقْع): بُرُقْعُ»<sup>(٢)</sup> ففتحوا.

قلت: ومحافظة أيضاً على صحّة الواو. قال ابن جنّي في الخصائص<sup>(٣)</sup>:  
«دخلت يوماً على أبي عليّ الفارسيّ -رحمه الله- فحين رأيّ قال: أين أنت؟ أنا أطلبك. قلت: وما هو؟ قال: ماتقول في (حَوَّلِيتَ)<sup>(٤)</sup>؟ فحضنا فيه، فرأيناه خارجاً عن الكتاب. وصانع أبو عليّ عنه بأن قال: إنه ليس من لغة بني نزار، فأقلّ الحفل به».

لحاق النون:

قال: وعلى «فَنَعَلَ»، فالاسم «جَنَدَب»<sup>(٥)</sup>.  
قال أبو بكر: «قد جاء صفة، قالوا: لحية كَنَثَاءة، وقد كَثَّأت لحيته. عن أبي عُبَيْدة»<sup>(٦)</sup>.

قال أبو بكر<sup>(٧)</sup>: «قد جاء من هذا الباب (فُعْلَنَة)، قالوا: سُمْعَنَة نُظْرَنَة.

---

(١) المتع ١٤١. وماين معقوفين مخروم في الأصل. وبعدهذا النص في المتع: «وهذا أولى من جعلها زائدة فتكون الكلمة على وزن فوعليل؛ لأنّ في ذلك إثبات بناء لم يوجد في كلامهم».

(٢) انظر المتع ١٢٥، ١٢٦.

(٣) انظر الخصائص ٢٠٧/٣.

(٤) في الأصل: حوريت.

(٥) الكتاب ٣٢٦/٢ بتصرف. والنصّ في الاستدراك ١٢٥. بدون «على».

(٦) الاستدراك ١٢٥. وانظر ارتشاف الضرب ٥٧ (رجب).

(٧) هذه أمثلة الزيادة التي استدركها. انظر الاستدراك ١٢٦، ١٢٧.

و(فَعْلَنَّة)، قالوا: سَمِعْتَنِي وَنَظَرْتَنِي، للكثيرة<sup>(١)</sup> النظر والاستماع.  
و(فَعْنُول)، قالوا: عُنْطُوب، لضرب من الجراد.  
و(فَعْنُول)، قالوا: ذُرْتُوح.  
و(نَفَعِل)، قالوا: نَرَجِس. زعم المازني - رحمه الله - أن نونه زائدة؛ لأنه ليس في الكلام (فَعْلِل)<sup>(٢)</sup>.  
و(فَعْلُون)، قالوا: زَيْتُون. وحكى بعضهم: أرض زَيْتَنَة، أي: ذات زيتون.  
فإن كان هذا صحيحا فهو «فَيْعُول»<sup>(٣)</sup>. والأشبه أن يكون [اشتقاق]<sup>(٤)</sup> الزَيْت والزَيْتون واحدا.  
و(نَفَوَعِل)، قالوا: جَرَوْ نَخْوَشَ، إذا خَرَشَ وَخَدَشَ.  
و[نَفَعِل)، قالوا: رَجُل] نَفَرَج، وَنَفَرَجَة أيضا، للذي ينكشف فرجه.  
عن أبي زيد.  
و(فَعْنَل)، قالوا: رَجُل زَوْنَك<sup>(٥)</sup>، للقصير. عن يعقوب. وصرف له فعلا فقال: زاك في مشيته يَزُوكُ زَوَكَانَا<sup>(٦)</sup>.

(١) في الأصل: فعلنة قالوا سمعنة نظرنه وسمعنة ونظرنة للكثير. وقوله: للكثيرة... ورد في الاستدراك ١٢٦ بعد قوله: سمعنة نظرنه. وعبارته: «امرأة سمعنة نظرنه».

(٢) انظر المنصف ١٠٤/١. وذكر ابن دريد أنه فارسي معرب. انظر جمهرة اللغة ١٢٧، ٧١١، ٧٣٥، ١١٨٣.

(٣) هذا قول أبي الحسن الأخفش، كما في شرح جمل الزجاجي لابن أبي الربيع ٩٢٥، ١٠٢٨. ونسبه ابن جني في الخصائص ٢٠٣/٣ لابن كيسان أو ابن دريد. الشك من ابن جني.

(٤) تكملة من الاستدراك ١٢٧.

(٥) تكملة من الاستدراك ١٢٧.

(٦) في الأصل: وفعل فالفوا رجل زويك.

(٧) انظر كتاب الألفاظ ١٦٤.

و(فَنَعُولَة)، قالوا: حَنْدَوْرَة<sup>(١)</sup>، للحدقة.

و(فَنَعْلَوَة)، قالوا: عَتْرَهْوَة<sup>(٢)</sup> للعزهاة الذي لا يلهو<sup>(٣)</sup>.

قلت: قد تقدّم توجيه «عُنْظُوب»<sup>(٤)</sup>.

« وَأَمَّا (نَخْوَرِش) فـ(فَعْلَل) كـ(جَحْمَرِش)، والواو أصلية في بنات الخمسة. وهذا أولى من ادّعاء بناء لم يستقرَّ<sup>(٥)</sup> .

و« أَمَّا (زَوْتُك) فـ(فَعْلَل)<sup>(٦)</sup> كـ(عَدَبَس)، والواو أصل في بنات الأربعة مثلها في (وَرْتَل)<sup>(٧)</sup>.

ولقائل أن يقول: إذا جعل المازني «نَرْجَسا» نونه زائدة، فقد أثبت «نَفْعلا»، وليس في كلامهم!

وجوابه: أنه إذا كان جعل الحرف زائدا يؤدي إلى بناء غير موجود، وكذلك جعله أصليا يؤدي أيضا لمثل ذلك من عدم وجود البناء؛ فإنّ الدخول في الأوسع من القياس أولى؛ لأنّ أبنية المزيد أكثر من أبنية الأصول<sup>(٨)</sup>.

(١) في الأصل: حنديره.

(٢) محرف في الأصل.

(٣) انظر الاستدراك ١٢٦، ١٢٧.

(٤) انظر ما سبق ٣٣٤.

(٥) انظر الممتع ٩٤.

(٦) في الأصل: روبك فعلل.

(٧) انظر الممتع ١٢١.

(٨) انظر الممتع ٢٦٦. وانظر شرح الملوكي ١٦٩. وقال ابن دريد في جمهرة اللغة ١١٨٢: « وَأَمَّا فَعْلَل فلم يجرى إلّا نرجس، وهو فارسي معرّب. وقد ذكره التّحويون في الأبنية، وليس له نظير في الكلام. فإن جاءك بناء على فَعْلَل في شعر قديم فاردده فإنه مصنوع، وإن بنى مؤلّد على هذا البناء واستعمله في شعر أو كلام فالرّد أولى به ». وقال ٧٣٥: « وليس في كلامهم راء قبلها نون، ولاتلفت إلى نرجس فإنه فارسي معرّب ». وانظر ١٢٧، ٧١١، المعرب للجواليقي ٦٠٦.

وأما « جَنْدَب » بكسر الجيم، فنونه زائدة في معنى « جَنْدَب » المضموم الجيم، فينبغي أن تكون نونه زائدة كهي في المضموم<sup>(١)</sup>.

وأما قول سيبويه في « ضَيَّفَن »: إنه « فَعَلَن »<sup>(٢)</sup> فَإِنَّ أَبَا زَيْدٍ الْأَنْصَارِيَّ خَالَفَهُ فِيهِ وَزَعَمَ أَنَّهُ « فَيَعَل »، وَزَعَمَ أَنَّهُ يُقَالُ: ضَفَّنَ الرَّجُلُ يَضْفِنُ، إِذَا جَاءَ ضَيْفًا مَعَ الضَّيْفِ<sup>(٣)</sup>. قَالَ أَبُو الْفَتْحِ<sup>(٤)</sup>: كَلَّا الْإِشْتِقَاقَيْنِ مَذْهَبٌ. وَقَوْلُ<sup>(٥)</sup> أَبِي زَيْدٍ فِي هَذَا كَأَنَّهُ أَقْوَى؛ لِأَنَّ الْمَعْنَى يَطَابِقُهُ؛ أَلَا تَرَى أَنَّ قَوْلَ الشَّاعِرِ:

إِذَا جَاءَ ضَيْفٌ جَاءَ لِلضَّيْفِ ضَيَّفَنُ فَأَوْدَى بِمَا تُقْرَى الضُّيُوفُ الضَّيَّافُنُ<sup>(٦)</sup>

فَالضَّيَّفَنُ: الَّذِي يَجِيءُ مَعَ الضَّيْفِ. وَقَوْلُهُمْ: ضَفَّنَ يَضْفِنُ، فِي هَذَا الْمَعْنَى: يَشْهَدُ بِأَنَّ « ضَيَّفَنَّا » « فَيَعَل »، وَفِيهِ<sup>(٧)</sup> شَيْءٌ آخَرُ يَقْوِي مَا قَالَهُ أَبُو زَيْدٍ، وَهُوَ أَنَّ « فَيَعَلًا » أَكْثَرُ فِي الْكَلَامِ مِنْ « فَعَلَن ». وَلِقَوْلِ<sup>(٨)</sup> صَاحِبِ الْكِتَابِ أَيْضًا وَجْهٌ<sup>(٩)</sup>؛ لِأَنَّهُ وَإِنْ / [كَانَ]<sup>(١٠)</sup> ضَيْفٌ ضَيْفٌ، فَهُوَ عَلَى كُلِّ حَالٍ ضَيْفٌ، فَيَنْبَغِي أَنْ تَكُونَ نُونُهُ

[١٥٣]

(١) انظر المتع ٢٦٩.

(٢) الكتاب ٣٢٧/٢ وانظر ٣٥٠/٢.

(٣) انظر المنصف ١٦٧/١، المتع ٢٧١، ارتشاف الضرب ٢٠٨ (رجب).

(٤) المنصف ١٦٨/١ بتصريف يسير.

(٥) في الأصل: وهو قول.

(٦) في الأصل: بما يقوى الضيوف الصفاين. والبيت في التوادر ١٨٨، الإبدال لابن السكيت ١٤٩،

السيرافي النحوي ٦٢٤، والمنصف ٢٧/٣ أيضا، الجمل ٥٦٤، الصحاح (ضيف)، شرح الفصيح للزمخشري ١٩٥، اللسان (ضيف، ضفن).

(٧) في المنصف ١٦٨/١: « فَيَعَل. فهذا قول. وفيه... »

(٨) في الأصل: ويقول.

(٩) في المنصف ١٦٨/١: « والقول الأول أيضا وجه ». وصاحب القول عنده أبو عثمان المازني.

(١٠) موضعه مخروم.

زائدة<sup>(١)</sup>.

وفي المجرّد: ضَفَنْتُ<sup>(٢)</sup> مع الضَّيْفِ أَضْفِنُ ضَفْنًا، وهو الضَّيْفُ، وتابع الضَّيْفِ. وتابع التابع: الضَّفْنَيْنِ<sup>(٣)</sup>. وضَفَنْتُ إلى القوم أَضْفِنُ ضَفْنًا: إذا أُتِيَتْهُمْ حتّى أجلس<sup>(٤)</sup> إليهم.

لحاق التاء:

« قال: وعلى (تَفَعَّلَ)، فالصفة (تَحَلَّبَ)<sup>(٥)</sup> ».

قال أبوبكر: قد جاء (تَفَعَّلَ) اسما، قالوا: تَتَفَلَّ، لولد الثعلب. عن الكسائي<sup>(٦)</sup> «

قال كُرَاع<sup>(٧)</sup>: يقال للثعلب: تُتَفَلُّ بضم التاء والفاء، وتُتَفَلُّ بضم التاء وفتح الفاء، وتُتَفَلُّ بضم التاء وفتح الفاء، وتُتَفَلُّ بكسر التاء والفاء، وتُتَفَلُّ بكسر التاء وفتح الفاء، وتُتَفَلُّ بفتح التاء وضمّ الفاء. خمس لغات.

قال المؤلف<sup>(٨)</sup>: « قد جاء (تَفَعَّلَ)<sup>(٩)</sup> قالوا: تُنَوِّط، اسم الطائر<sup>(١٠)</sup> ».

---

(١) انتهى النقل من المنصف.

(٢) في الأصل: ضفته. وما أثبتته أنسب لما بعده.

(٣) انظر المنتخب ٢٠٧.

(٤) في الأصل: تجلس، أو يجلس، أو يجلس. فهو غير منقوط الأوّل.

(٥) الكتاب ٣٢٧/٢. والنص منقول من الاستدراك ١٣٠.

(٦) الاستدراك ١٣٠.

(٧) انظر المجرّد ٣١١، المنتخب ٥٣٧.

(٨) القول الآتي للزبيدي.

(٩) تقرأ في الأصل: تتفل.

(١٠) الاستدراك ١٣١ وفيه: « اسم لطائر ». و « تنوط » لم يضبط في الأصل، على عادة الناسخ في

ندرة الضبط. وضبط في الممتع ٩٧ بضم النون، قال ابن عصفور: « كأنه في الأصل تُنَوِّط فعل مبني للمفعول ». وبهذا ضبط في القاموس (بشر). ولم أقف على هذا الضبط في غيره من المعاجم التي اطلعت

قلت: هذا نقل كما يكون النقل في الأعلام، وهو الكثير، ومنه «تُبَشِّر»<sup>(١)</sup>، وهو طائر.

لحاق الميم:

«وليس في الكلام (مَفْعُل)، بغير الهاء»<sup>(٢)</sup>.

قال أبوبكر: «قد روى الكوفيون (مَفْعُلاً) بغير هاء، قالوا: مَكْرُم، ومَعُون، ومَقْبُر»<sup>(٣)</sup>.

«وعلى (مِفْعَل) فالاسم نحو (مِنْخِر). فأما (مِنتن، ومِغيرة) فهما من (أغار وأنتن)، ولكن كسروا لكسرة التاء والغين»<sup>(٤)</sup>.

قال أبوبكر: قد قال في باب عَلَلٍ<sup>(٥)</sup> ما تجعله زائدا: إن (مِرْعَزَى) هي (مَفْعُلاً)، ولكن كسرت الميم كما كسرت مع<sup>(٦)</sup> (مِنْخِر) لكسرة ما بعدها<sup>(٧)</sup>.

---

عليها، وإنما فيها تُنَوِّط، وتَنَوِّط. والثاني أثبتة سيويه، ونقله عنه الزبيدي، فهو غير مراد هنا، وإنما المراد الأول، ويدل عليه أن سيويه ذكر تُفْعَلُ اسماً، ومثل له بَتُبَشِّر، ونقله عنه الزبيدي، فلا يكون في هذا استدراك عليه. انظر الكتاب ٣٢٧/٢، الاستدراك ١٣٠. وانظر الأصول ٢٠٧/٣.

(١) لم يضبط في الأصل. وفيه لغتان: تُبَشِّر، بضم التاء والباء، وذكرها سيويه، وتُبَشِّر، بضم التاء وفتح الباء. انظر الكتاب ٣٢٧/٢، الأصول ٢٠٧/٣، والاستدراك ١٣١، الاقتضاب ٣٢٣/٢.

(٢) الكتاب ٣٢٨/٢.

(٣) انظر الاستدراك ١٣٤ وفيه: «مَعُور». وهو تحريف. انظر اللسان (عون)، المزهري ١١/٢.

(٤) الكتاب ٣٢٨/٢. والنص منقول من الاستدراك ١٣٥. وقد سبق في ٥٥ الكلام على «منتن» وأصله.

(٥) في الأصل، والاستدراك ١٣٥: «علم». والمثبت من الكتاب ٣٤٣/٢. وسيذكر المؤلف هذا الباب بعد قليل كما أثبتته.

(٦) في المصدرين نفسيهما: «ميم».

(٧) الكتاب ٣٤٤/٢. وانظر ٢٤٨/٢، والمتع ٧٧/٢ وفيه: «وقد أجاز الوجهين سيويه». يعني: الإتيان، وأن يكون مِفْعَل. وانظر كلام أبي علي الفارسي في المسائل البغداديات ٩٩، ١٠٠. وقد مضى

فـ(مِنْخَرٍ) على هذا القول كـ(مِغِيرَةٍ<sup>(١)</sup>) وَمِنْتِنٍ)، وقد جعله هنا أصلاً على خلاف ماذكره هناك<sup>(٢)</sup>.

قال أبوبكر: «قد جاء من هذا الباب (مَفْعَلٌ)، قالوا: مَكُورٌ، للعظيم الروثة.

و(فَعَلَمٌ)، قالوا: جَذَعَم، للغلام الصَّغِير - يعنون: الجَذَع - وَشَدَقَم<sup>(٣)</sup>. قلت: استدراكه «المَكُور» خطأ؛ فإنَّ الإمام قد ذكره بعدُ في باب العِلل<sup>(٤)</sup>. قال المؤلف: الحمل على التغير في الميم: لأنَّ «مَفْعَلًا» كثير، كـ«الْمَنْكِب، وَالْمَعْطَس»، وكون الكسرة أصلاً يجعله<sup>(٥)</sup> لانظير له؛ ولأنَّ الحاء المكسورة تطلب بالمجانسة، كما في «مِنتِن، ومِغِيرَة»، وإن كان الإتيان في «مِغِيرَة» أمكن، [لأنه]<sup>(٦)</sup> ليس فيه حاجز ساكن كما في اللفظتين المذكورتين، ولكن الساكن كما قلناه كلا حاجز.

لحاق الواو:

قال: «وعلى (فَعَوَعَل)<sup>(٧)</sup> فالصفة<sup>(٨)</sup> (عَثَوْتَل، وَقَطَوَطِي، وَشَجَوَجِي)<sup>(٩)</sup>.

---

شيء من كلام سيبويه على مرعزي وتعليق المؤلف في ٣٢٥-٣٢٧.

(١) في الاستدراك ١٣٥: «كَمِغِير». وهو تحريف.

(٢) انظر الاستدراك ١٣٥.

(٣) انظر الاستدراك ١٣٦. وليس فيه: الصغير.

(٤) الكتاب ٣٤٤/٢.

(٥) في الأصل: فجعله.

(٦) تكملة يلتئم بمثلها السياق.

(٧) في الأصل: تفوعل.

(٨) في الاستدراك ١٣٩: «فالاسم». وهو خطأ.

(٩) الكتاب ٣٢٨/٢ باختلاف يسير. وفيه وفي الاستدراك ١٣٩: «غَدَوَدَن» بدل شجوجي.

قال أبوبكر: قد قال في [غير<sup>(١)</sup>] هذا الموضع: إِنَّ (قَطَوَطَى وَشَجَوَجَى)  
على زنة (فَعْلَعَل) «<sup>(٢)</sup>».

واستدرك:

« (فَعْلَوَّة)، قالوا: جَبْرُوتَةٌ<sup>(٣)</sup>، للتجبر.

و(مُفَوَّعَلٌ)، قالوا: مُهُوَّانٌ<sup>(٤)</sup>، للمكان البعيد.

و(فَعْلُولٌ)، قالوا: فِلْطُوسٌ<sup>(٥)</sup> وفِلْطَاسٌ، للكمرَة<sup>(٦)</sup> العظيمة، بكسر الفاء وضمّ  
العين. عن أبي عبيدة «<sup>(٧)</sup>».

أما « مُهُوَّانٌ » فزعم السيرافي أنه على وزن « مُطْمَأَنَّ »<sup>(٨)</sup>. وهذا غير صحيح؛

---

(١) تكملة من الاستدراك ١٣٩ يلتزم بها الكلام.

(٢) في الأصل: فعلل. انظر الاستدراك ١٣٩. وقد نصّ سيبويه ١١١/٢، ٣٢٩، ٣٤٥ على أنه فعول، وقال ٣٨٦/٢: « وأما المَرْوَرَةُ فَمُتَزَلَّةُ الشَّجَوَجَةِ، وهما بمتزلة صمصح، ولا تجعلهما على عثوثل؛ لأنّ مثل صمصح أكثر، وكذلك قَطَوَطَى ». قال أبو عليّ في التكملة ٥٤٩: « والألف في قَطَوَطَى منقلبة عن اللام التي هي واو في قَطَوَان، وأجاز سيبويه أن يكون فعوعلا، وأن يكون فعلعلا. وهذا القول الثاني أولى، ولا يكون فعَوَلَى؛ لأنه لم يجر في الكلام شيء على هذا المثال ». وانظر المسألة في شرح السيرافي ٨٩/٦ (خ)، المتع ٢٨٢-٢٨٤، وشرح الشافعية للرضي ٢٥٣/١ وقد نسب السيرافي القول بأنه فعول أو فعلل إلى الجرمي، وجعل قول سيبويه أنه فعول فقط. ومثله نسب الرضي إلى سيبويه، إلا أنه نسب القول بأنه (فعلعل) إلى المبرّد.

(٣) نقله ابن جنّي عن الكوفيين. انظر الخصائص ٢٠٦/٣. وهو في اللسان (حبر) بفتح الباء وإسكانها.

(٤) ورد في شعر رواه أبو عمر الشيباني. وفيه لغة ثانية وهي كسر الهمزة. انظر كتاب الألفاظ ١٠٩، القاموس المحيط (هون).

(٥) في الأصل: فَنطُوس.

(٦) في الأصل: للكرة.

(٧) الاستدراك ١٤٠. وفي القاموس المحيط (فلطس): « والفِلْطَاس والفِلْطُوس والفِلْطِيس، كقِرْطَاس وجِرْدَحْل وزَنْبِيل ». ولم يذكر اللغة التي حكّاها أو عبّده.

(٨) انظر شرحه ٤٣٣/٦، ٤٣٤ (خ).



لأنه ليس بجارٍ على فعل؛ إذ لا يحفظ « أهوأن ». وما ردّ به [أبو الفتح بن جني]<sup>(١)</sup> قول السيرافي: من أن الواو لا تكون أصلاً في بنات الأربعة من غير المضعف<sup>(٢)</sup>، لا يلزم؛ إذ قد جاءت أصلاً في بنات الأربعة من غير المضعف في « ورثتل »، وهو غير مضعف.

فإن قيل: أصالتها في غير المضعف لا تُرتكب<sup>(٣)</sup> إلا لموجب. قيل: الموجب هنا أنه ليس من أبنية كلامهم « مُفَوَّعَلٌ »، لكن الذي منع من ذلك ما ذكرناه<sup>(٤)</sup>.

---

(١) محرف في الأصل. انظر الممتع ١٢٨.

(٢) انظر الخصائص ١٩٥/٣.

(٣) في الأصل: لا تتركب.

(٤) انظر الممتع ١٢٨.

## هذا باب الزيادة من غير موضع [حروف] <sup>(١)</sup> الزيادة

قال: وعلى «فَعَلَّ»، فالاسم «حَمَّص، وَجَلَّق، وَحَلَزَّ»، ولانعلمه جاء / [٥٣ب] صفة <sup>(٢)</sup>.

«يقال: امرأة حِلْزَة، للقصيرة. ومنه: الحارث بن حِلْزَة» <sup>(٣)</sup>.

قال أبو بكر: «على (فُعَلَّل) فيهما فالاسم <sup>(٤)</sup> نحو (عُنْدَد)» <sup>(٥)</sup>.

أما «عُنْدَد» فمشكل؛ لأنه ينبغي أن يكون «فُتَعَلَّا»؛ للدليل الذي تراه في «عُنْصَل»، وهو أن هذا البناء لم يجرى وهو غير مخفف إلا بالزيادة، وأكثرها النون، إلا قليلا، فإما أن يكون دل عليه اشتقاق أو يكون سمع فيه الضم، ويكون مخففا لأصل بناء، وإذا كان كذلك لم ينبغ أن يحكم على النون بالزيادة؛ لأنه لا دليل عليها. وكذلك الكلام في «عُنْبَب»، وقد أدخل ما هو مخفف ضرورة لأصل بناء نحو <sup>(٦)</sup> «قُعْدُد» <sup>(٧)</sup> فلا يبعد هذا.

قال: وعلى «فَعَلَّ»، نحو «مِجَنَّ» <sup>(٨)</sup>.

- 
- (١) تكملة من الكتاب ٣٢٩/٢ يلتزم بها الكلام.
- (٢) في الأصل: وحلق وحلوط لانعلمه. انظر الكتاب ٣٢٩/٢.
- (٣) انظر الاستدراك ١٤٤. والحارث بن حلزة، من بني يشكر بن بكر، شاعر جاهلي من أصحاب المعلقات، عده ابن سلام في الطبقة السادسة. انظر طبقات فحول الشعراء ١٥١/١.
- (٤) «فيهما فالاسم» تأثر بالخزم.
- (٥) الاستدراك ١٤٥ وليس فيه: «فيهما». وهو في الكتاب ٣٢٩/٢.
- (٦) في الأصل: نحن.
- (٧) قال ٣٢٩/٢ قبل نصّه السابق: «ويكون على فُعَلَّل في الاسم والصفة، فالاسم: سُردد ودُعِبِب وشُرِبِب، والصفة: قُعْدُد ودُخَلَل».
- (٨) «مجن» محرف في الأصل. انظر الكتاب ٣٣٠/٢.

قال أبو بكر: « (مَجَنّ) (مَفْعَل)، من الجُنَّة، وليس بـ(فَعْل) »<sup>(١)</sup>.

أبو بكر<sup>(٢)</sup>: قد ذكره سيبويه قبل هذا « مَفْعَلًا »<sup>(٣)</sup> فدلّ ذلك على أنه في هذا<sup>(٤)</sup> الموضع غير ذلك، وأنه اسم على « فَعْل »، لانعرفه. والذي يظهر لي أنهما قولان؛ فإنه يمكن أن يكون مشتقًا من الجُنَّة، فيكون « مَفْعَلًا »، ويكون مشتقًا من « مَجَنّ »، أي: صلب واشتدّ<sup>(٥)</sup>. و« المَجَنّ » الذي هو التّرس، يمكن أن يكون مشتقًا منهما<sup>(٦)</sup>، وإن كان جعله من الأوّل أظهر.

قال أبو عثمان الأشناندي<sup>(٧)</sup> أتيت التّوزي<sup>(٨)</sup> بغريبة رجوت بها الخطوة عنده والوجاهة لديه، فقلت: إنّ سيبويه أخطأ في « مَجَنّ »، فقال: وزنه « فَعْل ». فقال: مالكم معشر الأغمار كم ذا ينحلّ منكم؟ العرب تقول: مَجَنّ الشيء، إذا صلب واشتدّ، فما منع « مَجَنّا » أن يكون « فَعْلًا » من هذا؟! قال أبو عثمان: فما أتيت مجلسه أياماً حيّاً منه<sup>(٩)</sup>.

(١) انظر الاستدراك ١٤٥.

(٢) لعله ابن طاهر، فالنص ليس في الاستدراك، كما أنني لم أقف عليه في غير هذا الكتاب.

(٣) في الأصل: مجنا. وما أثبتته يستقيم به الكلام. على أنّي لم أقف على ما نقله في الكتاب.

(٤) في الأصل: في غير هذا.

(٥) في الأصل: واسد.

(٦) أي: الصلابة والاشتداد.

(٧) سعيد بن هارون [ت: ٢٥٦هـ] والأشناندي نسبة إلى أشنان محلة ببغداد. كان نحوياً

لغوياً راوية بصرية. أخذ عن أبي محمد التّوزي، وأخذ عنه ابن دريد. له من المصنّفات معاني الشعر. انظر

نزهة الألباء ١٥٥، معجم الأدباء ٣/٣٨٦، ٣٨٥، بغية الوعاة ١/٥٩١، ٢/١٣٧.

(٨) أبو محمد عبدالله بن محمد بن هارون [ت: ٢٣٨هـ] والتّوزي نسبة إلى مدينة تَوَز. من أكابر

علماء اللغة. أخذ عن أبي عبيدة الأصمعي، وقرأ على الجرمي كتاب سيبويه. من مصنفاته: كتاب

الخیل، النوادر، الأضداد، وغيرها. انظر أخبار النحويين البصريين ٨٥، طبقات النحويين واللغويين ١٠٦،

نزهة الألباء ١٣٥، هدية العارفين ١/٤٤٠.

(٩) الحكاية في شرح ابن خروف ١٣٩ (تحقيق خليفة بديري).

وأرى « الماَجِن والمُجُون » من هذا؛ لأنه يصلب في الباطل فيكون كـ « المِجَن » - « فعلاً » - من جهة الصلابة، كما يقال له: القَرَّاع، لشِدَّتِه. فيختلف الوزن للاشتقاق، كما مَدِينَة تكون « فَعِيلَة » من « مَدَن »<sup>(١)</sup>، و« مَفْعَلَة » من « دَنَت »، أي: موضع طاعة الملك.

واستدرك « فَعِلَلًا » « رِمْدَد، ورِمْدَد »<sup>(٢)</sup>.

قال الشيخ أبو علي: يمكن أن يكون تخفيفاً<sup>(٣)</sup>، من « رِمْدَد »، فاستدراكه خطأ<sup>(٤)</sup>.

ووقع في الكتاب « الزُّمَج » بالجيم<sup>(٥)</sup>.

قال أبوسعيد: إنَّ المعروف في اللغة أنَّ « الزُّمَج » بالجيم، اسم؛ لأنه الطائر الجارح المعروف<sup>(٦)</sup>. وفيما فسره ثعلب عن سيبويه « الزُّمَج » بالحاء، فهذه صفة<sup>(٧)</sup>. وقيل: « الزُّمَج » من الرِّجال: الضَّيق الخلق. ويقال: القصير.

ويقال: رجل زُمَّل، وزُمَّال، وزُمَّيل، وزُمَّيلة، وزُمَّالة، وهو الكسلان<sup>(٨)</sup>. ويقال: مرَّ زاملاً، ومرَّ<sup>(٩)</sup> يَزْمُل: كأنه يمشي [في]<sup>(١٠)</sup> شِقٍّ من نشاطه. وكأنه ضدَّ

(١) تقرأ في الأصل: مدينة. والقول بأنها فعيلة مذهب الأخفش والفرّاء. انظر اللسان (مدن).

(٢) انظر الاستدراك ١٤٦.

(٣) يعني: رمدد بالفتح، فتح تخفيفاً. انظر الممتع ٨٧.

(٤) لم أقف على كلام الشلوين في غير هذا الكتاب.

(٥) الكتاب ٣٢٩/٢.

(٦) وجه اعتراض السيرا في أنَّ سيبويه ذكره صفة، وهو اسم.

(٧) انظر شرح السيرا في ٢/٦ (خ). وهو في تفسير غريب ما في كتاب سيبويه من الأبنية لأبي حاتم

١٦٢: الزُّمَج، بالحاء، وفي ١٠٩: الرمد، بالجيم. والزَّمج بالحاء أنسب لما ذكره سيبويه؛ لأنه ذكره صفة.

(٨) انظر المنتخب ٢٣٨، القاموس المحيط (زمل).

(٩) في الأصل: ورمل. انظر المنتخب ٢٣٨.

(١٠) تكملة من المنتخب ٢٣٨ يلتئم بمثله الكلام.

الأوّل.

ويقال: رجلٌ دَبَّبةٌ، ودَبَّابةٌ، ودَبَّامةٌ<sup>(١)</sup>، للقصير، بدال غير معجمة.  
قال أبوبكر: « والإمر من السائمة<sup>(٢)</sup> كلّها: الولد ». قال كراع<sup>(٣)</sup>: والإمر:  
الجدى<sup>(٤)</sup>، والإمر: العناق. ويقال: ماله إمر ولا إمرة، أي: شيء. ورجلٌ إمر:  
أحمق. ورجلٌ إمر<sup>(٥)</sup>: مبارك مقبلٌ عليه المال.  
والإمعة والإمّع: الذي لا رأي له. وامرأةٌ إمعةٌ كأنها [منه]<sup>(٦)</sup>. كراع:  
واشتقاقه من « تأمّع واستأمّع »<sup>(٧)</sup>. والإمعة: المتردّد في غير ما صنعة. والإمعة: الذي  
لا يثبت إحاؤه.  
والفلزّ: خَبَثٌ<sup>(٨)</sup> ما أذيب من جواهر الأرض: الذهب والفضة والصّففر  
والرصاص<sup>(٩)</sup>. ويقال: هو جواهر الأرض<sup>(١٠)</sup>، المذكورة. ويقال: الفلزّ: التبر، ما لم  
يُصنَع<sup>(١١)</sup>.

- 
- (١) في الأصل: دبابة ودنابة، وأهل نقط دَبَّبة. وقد سبق ذكر دنابة ودنامة ٣٢٤.  
(٢) في الأصل: الشائمة.  
(٣) انظر المجرد ٢٠٦/١، ٢٠٧، المنتخب ٥٧٠.  
(٤) في الأصل: المعدى. انظر المجرد ٢٠٦/١، تفسير غريب ما في كتاب سيبويه من الأبنية ١١٠.  
(٥) في المجرد ٢٠٧/١: « أمر »، بفتح الهمزة وسكون الميم، ولا يتناسب مع سياق الكلام.  
(٦) تكملة يلتئم بمثلها الكلام. وما نقله المؤلف موجود باختلاف يسير في المجرد ٢٠٨/١. وانظر  
المنتخب ٥٧٠ أيضا. وفي اللسان (أمع): « وقول من قال: امرأةٌ إمعة، غلط، لا يقال للنساء ذلك ». وفي  
القاموس المحيط (أمع): « ولا يقال: امرأةٌ إمعة، أوقد يقال ». «  
(٧) هذا ليس في كتابي كراع السابقين، وعادة المؤلف أن ينقل من المجرد. وهو في اللسان (أمع) عن أبي  
عبيد. وانظر القاموس المحيط (أمع).  
(٨) يقرأ في الأصل: حيب.  
(٩) انظر تفسير غريب ما في كتاب سيبويه من الأبنية ١١٥، المنتخب ٢٨٢، القاموس المحيط (فلز).  
(١٠) انظر القاموس المحيط (فلز).  
(١١) انظر المنتخب ٢٨٢.

فَأَمَّا الْقَلْزُ، وَالْقُلْزُ، بِالْقَافِ: فَاَلنَحَاسُ الَّذِي لَا يَعْمَلُ فِيهِ الْحَدِيدُ شَيْئاً<sup>(١)</sup>.

وَالْعُنْبَبُ: كَثْرَةُ الْمَاءِ / وَأَنْشُدَ<sup>(٢)</sup> ابْنَ الْأَعْرَابِيِّ:

عَيْنًا بَعْضِيَانِ تَجُوجَ الْعُنْبَبِ<sup>(٣)</sup>

وَعُنْبَبُ: مَوْضِعٌ. وَقِيلَ: وَادٍ<sup>(٤)</sup>. وَحَمَلَهُ ابْنُ جَنِّي عَلَى أَنَّهُ «فُنْعَلُ»، قَالَ:  
لَأَنَّهُ يُعَبُّ الْمَاءُ<sup>(٥)</sup>.

و«رَجُلٌ تَبِعَ نِسَاءً»<sup>(٦)</sup>، عَنْ كُرَاعٍ فِي الْمَجْرَدِ<sup>(٧)</sup>: إِذَا جَدَّ فِي طَلِبِهِنَّ. وَالتَّبَعُ<sup>(٨)</sup>:  
الظِّلُّ؛ لِأَنَّهُ يَتَّبِعُ الشَّمْسَ. وَالتَّبَعُ: وَاحِدُ التَّبَاعَةِ: مَلُوكُ الْيَمَنِ، سَمَّوْا بِذَلِكَ لِأَنَّهُمْ  
يَتَّبِعُونَ بَعْضُهُمْ بَعْضًا، كَلَّمَا<sup>(٩)</sup> هَلَكَ وَاحِدٌ قَامَ مَقَامُهُ آخَرُ تَابَعَا لَهُ عَلَى مِثَالِ سِيرَتِهِ.  
والتَّبَعُ: ضَرْبٌ مِنَ الْيَعَاسِيْبِ، أَحْسَنُهَا وَأَعْظَمُهَا، وَجَمْعُهُ تَبَايِعٌ، تَشْبِيهَا بِأَوْلَئِكَ  
الْمُلُوكِ، وَلِذَلِكَ أَلْحَقُوا الْيَاءَ هُنَا لِيَشْعُرُوا بِالْهَاءِ هُنَاكَ.

---

(١) انظر المنتخب ٥٦٣، اللسان (قلز).

(٢) «وأنشد» تأثر بالخرم. انظر اللسان (عنب) فالتص فيه.

(٣) قبله:

فَصَبَّحْتُ وَالشَّمْسُ لَمْ تَقْضُبْ

انظر اللسان (عنب).

(٤) انظر شرح السيرا في ٦/٦ (خ)، معجم ما استعجم (خببت). وهو في الثاني بضم الباء الأولى.

(٥) ومثله قُنْبَرٌ. انظر ارتشاف الضرب ٥٧ (رجب). وفي معجم ما استعجم (خببت): «قال  
أبو الفتح: عُنْبَبٌ، تَجْعَلُ النَّونَ أَصْلًا لِمُقَابَلَتِهَا الْأَصُولَ نَحْوَ بَاءِ خُجْرَجٍ وَعَيْنٌ بَعِثْطُ، فَهُوَ إِذَا كُنُونَ صُتْنَعٌ، وَإِنْ  
كَانَ اشْتِقَاقُهُ مِنْ عَبٍّ يُعَبُّ لِكثَرَةِ مَاءِ هَذَا الْوَادِي، فَهُوَ فُنْعَلُ».

(٦) في الأصل: سا.

(٧) في الأصل: المتجرّد. وفي اللسان (تبع): «عن كراع حكاهما في المنجد، وحكاها أيضا في المجرد».

انظر المنجد ١٤٩. وفي المجرد ٣٠٧/١: «التَّبَعُ والتَّبَعُ: الَّذِي يَتَّبِعُ النِّسَاءَ وَيَجْهَنُّ».

(٨) في الأصل: والتبع والتبع. مكرر.

(٩) في الأصل: كما.

وقول أبي ذؤيب:

وعليهما مَسْرُودَتَانِ قَضَاهُمَا      داوُدُ أَوْصَنَعُ السَّوَابِغِ تُبَعُ<sup>(١)</sup>  
سَمِعَ أَنَّ « داود » -عليه السلام- سَخَّرَ لَهُ الْحَدِيدَ فَكَانَ يَصْنَعُ مِنْهُ مَا أَرَادَ،  
وَسَمِعَ أَنَّ « تُبْعَا » عَمَلُهَا، وَكَانَ « تُبَعُ » أَمْرَ بِعَمَلِهَا وَلَمْ يَعْمَلْهَا بِيَدِهِ؛ لِأَنَّهُ كَانَ  
أَعْظَمَ شَأْنًا<sup>(٢)</sup>.

وزادوا الهاء في التبابعة<sup>(٣)</sup> لإرادة النسب.

---

(١) انظر جمهرة أشعار العرب ٢٤٧، المفضَّلَات ٤٢٨، شرح أشعار الهذليين ٣٩، منتهى الطلب  
١٣٥/٩، المحكم ٤٤/٢، المخصص ٣٤/١٣، اللسان (تبع). والمسرودة: الدُّرْع. وقضاهما: فرغ من  
عملهما، أو قطعهما.

(٢) انظر شرح أشعار الهذليين ٣٩.

(٣) في الأصل: القباعة.

## هذا باب الزيادة من موضع اللام والعين إذا ضوعفتا

قال أبوبكر: قد جاء «فُعْلُلُ»، قالوا: رجلٌ كُذِّبُ. وقد جاء «كُذِّبُ»  
«فُعْلُلُ»<sup>(١)</sup>.

قال أبو عليّ في الحجة<sup>(٢)</sup>: «وذكر أبوزيد بيتاً ذكر أنه لجريّة بن الأشميم،  
جاهليّ:

فإذا سمعتَ بأنني قد بعْتُكمُ      بوصولِ غانيةٍ فقلْ كُذِّبُ<sup>(٣)</sup>  
قال أبوزيد<sup>(٤)</sup>: «كُذِّبُ»: كاذب. وحكي عن أبي عمرو في تفسيره:  
كَذِبُ. فالكلمة على تفسير أبي زيد صفة، وعلى ما حكي من تفسير أبي عمرو  
اسمٌ، فيكون المبتدأ المضمر: ذاك كاذب<sup>(٥)</sup>، وعلى قول الآخر: ماسمته<sup>(٦)</sup> كذبُ.  
وهذه الكلمة تُحكي فيما شدّ عن سيويهِ من الأبنية، ولولا ثقة أبي زيد،  
وسكون النفس إلى مايرويه، لكان ردّها مذهبا؛ لكونه على ما لانظير له؛ ألا ترى

---

(١) في الأصل: فعنل. انظر الاستدراك ١٥١. وعبارته: «وفعلعل، قالوا: كُذِّبُ». وانظر شرح  
السيرافي ٤٣٢/٦/٢، ٤٤١.

(٢) انظر الحجة ٢٤٧/١، ٢٤٨.

(٣) النوادر ٢٨٨، إصلاح المنطق ١٨٩، كتاب الألفاظ ١٧٥، جمهرة اللغة ٣٠٤، شرح السيرافي  
٤٤١/٦ (خ)، الخصائص ٢٠٤/٣، المحكم ٤٩٠/٦، اللسان (كذب). وفي الحجة: «قد بعته». وفي  
إصلاح المنطق: «تقول كُذِّبُ». بالتخفيف، ضبطاً لانصاً، وهو المناسب لرواية تقول. «على أن ابن  
السكيت قد ذكر في كتاب الألفاظ: التخفيف والتشديد، ثم أنشد البيت، وقد ضبط فيه بالتشديد، وفيه:  
«فقل» على خلاف ما في إصلاح المنطق.

(٤) في الأصل: أبوبكر.

(٥) أي: على قول أبي زيد. والنص في الحجة ٢٤٨/١: «القائل ذلك كاذب». وانظر النوادر ٢٨٨.

(٦) في الحجة ٢٤٨/١: «ماسمعت».



أَنَّ العين إذا تُكْرِرُ مع اللام في نحو « صَمَحَمَح، وَجَلَعَلَع »، لا تُكْرِرُ إِلَّا مَرَّتَيْنِ، وقد تَكَرَّرَتْ في هذه ثلاث مَرَّاتٍ، ومع ذلك فقد قالوا: مَرَمَرِيس، فَتَكَرَّرَتْ الفاء مع العين<sup>(١)</sup> فيها ولم تَتَكَرَّرْ في<sup>(٢)</sup> غيرها، ولم يلزم من أجل ذلك أن تَرُدَّه، فكذلك<sup>(٣)</sup> مارواه أبوزيد من هذه الكلمة<sup>(٤)</sup>.

فالكذب، والكذبذب، والكذاب، والكذاب، على ما ذكرناه واحد. وكذا قال كُراع. ويقال: ما كَذَّبَ أن فعل كذا، أي: ما كَعَّ ولا لَبِث.

والجُلَعَلَع: الجَمَلُ الحديد النفس الشديد. والجُلَعَلَع: الجُعَل. والجُلَعَلَع: الخُنَفَساء. وحكى كُراع في جميع ذلك: جَلَعَلَع، بفتح الجيم واللامين جميعاً<sup>(٥)</sup>. وقيل: الجُلَعَلَع: خُنَفَساء نصفها طين، ونصفها خَلْق.

قال الأَعْلَمُ<sup>(٦)</sup>: « وزعم الفراء أَنَّ (صَمَحَمَحاً) وما أشبهه (فَعَلَّلُ) مثل « سَفَرَجَل »، وأنكر أن يكون (فَعَلَعَلَا)، قال: ولو كان (فَعَلَعَلَا)، لتكرير لفظ العين واللام فيه، لجاز أن يكون (صَرَصَرَ) على (فَعَفَع)<sup>(٧)</sup>.

والقول ماقاله سيبويه، والذي احتجَّ به الفراء غير صحيح؛ وذلك أَنَّ الحرف لا يجعل أبداً في الفعل، ولا في الاسم زائداً حتى توجد فيه ثلاثة أحرف سواء تُكَوَّنُ

(١) في الأصل: الغين.

(٢) في الأصل: مع.

(٣) في الأصل: فكان. والنص في الحجة ٢٤٨/١: « أن يرد ولا يقبل فكذلك ».

(٤) انتهى النقل من الحجة.

(٥) انظر المنتخب ١١١، المحكم ٢٠٠/١، اللسان (جلع).

(٦) انظر التكت ١١٦٤. وانظر شرح السيرا في ١١/٦ (خ).

(٧) المذهب منسوب إلى الكوفيين في الإنصاف ٧٨٨-٧٩٣، المساعد ٣٢/٤، ٦٢، شرح التصريح ٣٦٠/٢.

فاء الفعل<sup>(١)</sup> وعينه ولامه، فلذلك لم يجوز أن يجعل (صَرَصَرَ) (فَعْفَعَ)<sup>(٢)</sup>؛ لأنَّ لو جعلناه كذلك كنَّا قد أسقطنا من الفعل لَامَهُ<sup>(٣)</sup>، وإذا جعلنا في (صَمَحَمَحَ) عين<sup>(٤)</sup> الفعل<sup>(٥)</sup> / مكررة استقام ولم يفسد؛ لأنَّ لم نجعل العين ساقطة. ومَّا يُطِلُّ قول الفراء قولهم<sup>(٦)</sup>: جُلْعَلْعَ، لو سلطنا به مذهب (سَفَرَجَل) لم يكن له نظير في كلام العرب؛ لأنه ليس في كلامهم (سُفَرَجَل)<sup>(٧)</sup>، ومتى خرج اللفظ من أبنية العرب الصحيحة كان خروجه عن الأبنية أحد الدلائل على زيادة الحرف.

قلت: وذكر ابن الأنباري في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين<sup>(٨)</sup>: أن الكوفيين قالوا: لا يلزمنا على قولنا<sup>(٩)</sup> نحو «أَحْقَوْقَفَ الظِّيُّ، وَاغْدُودَنَ الشَّعْرَ»<sup>(١٠)</sup>، وشبهه، فإنه على وزن «أَفْعَوَعَلْ»؛ لأنَّ نقول: إنه<sup>(١١)</sup> على وزن «أَفْعَوَعَلْ» لأنه ليس في الأفعال ماهو على وزن «أَفْعَلَلْ»، فقلنا: إنه على وزن<sup>(١٢)</sup> «أَفْعَوَعَلْ»، بخلاف ماهنا<sup>(١٣)</sup>؛ فإنه في الأسماء ماهو على وزن «فَعَلَّلْ»، نحو «سَفَرَجَلْ».

(١) في الأصل: لجعل.

(٢) في الأصل: صرصرأ ففعفأ.

(٣) من قوله: فلذلك لم يجوز إلى هذا الموضع ليس في التكت، فلعله بما سقط منه.

(٤) في الأصل: غير.

(٥) يريد به الميزان.

(٦) «قولهم» مخروم في الأصل.

(٧) في التكت ١١٦٤: «مثل سفرجل». وضبط سفرجل فيه بالفتح.

(٨) الإنصاف ٧٩١، ٧٩٢. بتصرف.

(٩) في الإنصاف ٧٩١: «على كلامنا». والمراد: على مذهبنا إليه.

(١٠) في الأصل: البعير. واغدون الشَّعر: طال.

(١١) في الإنصاف ٧٩١: «لأننا نقول: إنما قلنا». فتصرف فيه المؤلف على ما يبدو، وسيأتي مثله.

(١٢) تكملة من الإنصاف ٧٩١.

(١٣) في الأصل: هاهنا.

وكذلك لا يلزم على قولنا نحو « جُلِّعَ »؛ فإنه على وزن « فَعْلَعَلَ »؛ لأننا نقول ذلك<sup>(١)</sup> لأنه ليس في الأسماء ما هو على « فَعْلَلَّ » بضم الأول، وإذا خرج اللفظ عن أبنية كلامهم دلّ ذلك على زيادة الحرف فيه.

والذي يدلّ على ذلك أنهم قالوا في « ذُرْحَرَحَ »: ذُرَّاح<sup>(٢)</sup>، فأسقطوا أحد المثليين، ولو كان خماسيًا لم يُثَبِّنْ منه « ذُرَّاح » على « فُعَّال »، نحو « كُرَّام، وحُسَّان ». فبان الفرق بينهما.

ثم قال: احتجّ البصريون بأنّ الظاهر العين واللام قد تكرّرتا فيه، فوجب أن يكون وزنه « فَعْلَعَلَا »؛ ألا ترى أنه إذا تكرّرت العين في نحو « ضَرَّبَ، وقَتَّلَ »، كان وزنه « فَعَّلَ »، أو تكررت اللام في نحو « احْمَرَّ، واصْفَرَّ »، كان وزنه « افْعَلَّ ». وكذلك هاهنا لما تكررت اللام والعين في « صَمَحَمَحَ » كان وزنه « فَعْلَعَلَا »؛ لتكررها فيه، هذا هو الظاهر فمن ادّعى قلبا بقي مرتهنا بإقامة الدليل<sup>(٣)</sup>.

ومنهم من تمسك بأن قال<sup>(٤)</sup>: أجمعنا على أنه يقال في جمع « صَمَحَمَحَ، ودَمَكَمَك »: صَمَامِج، ودَمَامِك، ولا يكادون يجمعون ما كان على خمسة أحرف أصول جمع تكسير إلاّ على استكراه، فإذا جمعوا حذفوا الحرف الأخير، فقالوا في « سَفَرَجَل »: سَفَارِج، فلو كان « صَمَحَمَحَ » كذلك، ولم يكن فيه زائد، لوجب أن يُحذفَ الحرف الأخير، فيقولوا: صماحم، ودماكم، فلمّا لم يُقل، دلّ [على]<sup>(٥)</sup>

(١) في الإنصاف ٧٩١: « لأننا نقول: إنما قلنا إنه على وزن فَعْلَعَلَ ». فتصرف المؤلف في النص باستبداله باسم الإشارة.

(٢) في الأصل: درحرج دراج.

(٣) انتهى النقل من الإنصاف.

(٤) هذا دليل آخر للبصريين. انظر شرح الشافية للرّضي ٦٣/١، ٦٤.

(٥) تكملة يلتزم بها الكلام.

ماقلنا.

وإنما كان حذف الحاء الأولى أولى من الثانية، والميم؛ لأنهم لو حذفوا الحاء الأخيرة فقالوا: صَمَاحم، لصار وزنه «فَعَالع»، وليس في كلامهم شيء يجعل<sup>(١)</sup> فيه عين الفعل<sup>(٢)</sup> طرفاً، ممّا هو على ثلاثة أحرف فصاعداً، ولو حذف الميم الأخيرة لاجتمع حرفان متحرّكان من جنس واحد، وذلك مستثقل.

---

(١) في الأصل: يفعل.

(٢) يريد به: الميزان. وقد سبق مثله في النص المنقول من النكت للأعلم.

## هذا باب لحاق الزيادة بنات الثلاثة من الفعل

قال الأعلام<sup>(١)</sup>: «إن قال قائل هذا المثال لا يجيء أبداً إلا مزيداً بالألف، فما معنى قوله: مزيدة وغير مزيدة<sup>(٢)</sup>؟»

قيل له: أراد أن كلَّ فعلٍ كان ماضيه على أربعة أحرف فإنَّ مستقبله مضموم الأوّل زائداً كان أو أصليّاً، فالأصلي نحو «دَحْرَجَ يُدَحْرِجُ»، والزائد نحو «أَكْرَمَ يُكْرِمُ، وَقَاتَلَ يُقَاتِلُ». والأصل في كلِّ ماضيه على أربعة أحرف أن يضمَّ أوّل مستقبله، وتعاد حروف ماضيه، كقولك: قاتل يُقاتل، ودحرج يُدحرجُ.

قول سيبويه: «ولكنّهم حذفوا الهمزة في باب / أفعل من هذا الموضع»<sup>(٣)</sup>.

قال الشيخ أبو علي<sup>(٤)</sup>: يريد في المضارع من «أَفْعَلَ»، يقول: إنَّ الهمزة حذفت هنا للكثرة لمكان استعمالها؛ فإنها زائدة، وفي الكلمة ما يكون عوضاً من ذهابها، وهو الحرف الذي يزداد عليها لمعنى المضارعة، وأنها قد حذفت في «كُلُّ، وَخُذْ» للكثرة، لما كانت تُستقل وليس ثمَّ ما يكون عوضاً منها، فهو هاهنا أمكن. وجعل - رحمه الله - العلة في حذف الهمزة في «أَكْرَمُ، وَيُكْرِمُ، وَتُكْرِمُ، وَتُكْرِمُ»<sup>(٥)</sup>

(١) انظر التكت ١١٦٤، ١١٦٥. وانظر شرح السيرافي ١٥/٦، ١٦ (خ).

(٢) يريد قول سيبويه في الكتاب ٣٣٠/٢: «فأما الهمزة فتلحق أوّلاً، ويكون الحرف على أفعل، ويكون يفعل منه يفعل، وعلى هذا المثال يجيء كلُّ أفعل، فهذا الذي على أربعة أحرف أبداً يجري مستقبله على مثال يفعل في الأفعال كلّها مزيدة وغير مزيدة».

(٣) الكتاب ٣٣٠/٢. و«أفعل» موضعه في الأصل مخروم.

(٤) كلام الشلوين هذا مما علقه على كتاب سيبويه، ولم أقف عليه منقولاً عند غير المؤلف، وقد أشار الشلوين إلى هذه المسألة في التوطئة ٣٢٥، ٣٢٦.

(٥) في الأصل: في اكرم ويكرم واكرم. وبما أثبتته يستقيم الكلام.

واحدة، ولم يقل: إنها حذفت مع همزة المتكلم أولاً ثم حمل سائر أحوالها عليها، من حروف المضارعة، كما قال النحويون، لما كان حذفها مع الهمزة ليس على قياس؛ لأنه ليس قياس الهمزتين إذا اجتمعتا أن تحذف إحداهما، وإذا كان الأمر على هذا فمن أين يقال: إن أصلها أن تحذف مع الهمزة ثم حُذفت مع سائر حروف المضارعة بالحمل على الهمزة؟! بل يجب أن يقال ما قال الإمام: من أن الحذف فيها كلّها للكثرة والاستثقال، كما في « خُذْ، وَكُلْ »؛ للكثرة والاستثقال، على غير قياس، وهو هنا ممكن جداً؛ إذ الهمزة زائدة، وحين تُحذف يُزاد في الكلمة غيرها، فتكون عوضاً من ذهائها، وهي قد حذفت في « خُذْ وَكُلْ »، وليست<sup>(١)</sup> بزائدة، ولا يُزاد بعد حذفها ما يكون كالعوض منها.

وجعل - رحمه الله - الهمزة من « يُؤْتَفِن »<sup>(٢)</sup> زائدة، فكان ثباتها ضرورة، ولم يجعلها أصلية على أن يكون « يُؤْتَفِن »<sup>(٣)</sup> من قوله:  
...تَأْتَفَكَ الْأَعْدَاءُ بِالرَّفْدِ<sup>(٤)</sup>

(١) في الأصل: وهي حذفت في خذ وخذ ليست.

(٢) في الأصل: الهمزة موثفين. وهذا من قول خطام الجاشعي:

وصاليات ككما يُؤْتَفِنُ

انظر الكتاب ٣٣١/٢. وهو أيضاً في ١٣/١، ٢٠٣، معاني القرآن للأخفش ٢٣٠/١، المقتضب ٩٥/٢، ١٤٠/٤، ٣٥٠، الأصول ٤٣٨/١، شرح الكتاب للسرياني ١٦٤/١، ٢٠٢/٢، ٢٥٤ (ط)، ١٨/٦ (خ)، المسائل البصريّات ٥٣٩/١، المسائل المنشورة ١١٣، المسائل البغداديات ٣٩٨، التكملة ٥١٥، المنصف ١٩٢/١، تفسير أرجوزة أبي نواس ٧٩، سر صناعة الإعراب ٢٨٢، ٣٠٠، التكت ١١٦٥، الاقتضاب ٣٣٥/٣، شرح الكافية للرضي ٣٨٧/١، ٣٦٤/٢، اللسان (رنب، ثفا). والصاليات: الأثافي؛ لأنها صليت بالنار حتى اسودّت. وتقدير الكلام: ومثغيات إثفاء مثل إثفائها حين نصبت للقدر. انظر إيضاح شواهد الإيضاح ٨٨٤/٢، ٨٨٥.

(٣) في الأصل: مدثفين.

(٤) تمامه:

إذ معناه: أحاط بك الأعداء بالرّفْد، فهو [على]<sup>(١)</sup> هذا قريبٌ من معنى «يُؤْتَفِن»؛ لأنّ معناها: يُنصَبَنَّ للقدر، فكأنّ أحطن بها، فلا يكون في البيت ضرورةً، ويكون «يُؤْتَفِن» «يُفَعِّلِينَ»، مثل «يُسَلِّقِينَ»، لما كان جعلها من «أثفيت»<sup>(٢)</sup> التي همزتها زائدة أقوى من جهة المعنى، كأنّ كلام العرب في هذا المعنى: الذي هو إحاطة الأحجار بالقدر<sup>(٣)</sup>. والذي ثبت عنها «ثَفِيتُ القِدَرَ»، ولم ينقل أحدٌ عنهم «أثّفت»<sup>(٤)</sup> القِدَرَ، وإن نقلها أحدٌ عنهم فذلك غيرٌ معروف؛ فلهذا ما عدل الإمام عن جعل همزة «يُؤْتَفِن» أصلية، مع أنه ليس فيها ضرورة، إلى جعلها زائدة الذي فيه الضرورة.

قوله: «وقالت ليلي الأخيلىة:

كُرَاتُ غَلَامٍ مِنْ كِسَاءٍ مُؤَرَّبٍ»<sup>(٥)</sup>

---

لاتقدفني بركنٍ لا كفاء له وإن تأثفك...

والبيت للنابغة الذبياني. انظر الديوان ٢٦، المنصف ١٩٣/١، الاقتضاب ٣٣٧/٣، اللسان

(رنب، ثقا)، خزنة الأدب ٣١٦/٢.

(١) تكملة يلثم بها السياق.

(٢) الكتاب ٣٣١/٢.

(٣) في الأصل: كالقدر.

(٤) في الأصل: اثفيت. قال الأزهري في تهذيب اللغة ١٥/١٤٩: «والأثفية أفعولة من ثفيت... وقال

الليث: يقال: الأثفية فعلولة، من أثّفت. قال ومن جعلها كذلك، قال: أثّفت القدر، فهي مؤثّفة، قال

التأبغة...» وأنشد البيت السابق. ثم قال: «وأما قول التأبغة... فإنه عندي ليس من الأثفية في شيء، وإنما

هو من قولك: أثّفت الرجل أثّفه أثّفا، إذا تبعته».

(٥) في الأصل: كساه. انظر الكتاب ٣٣١/٢. صدره:

تدلّت إلى حُصٍّ ظمَاءٍ كأنّها

وهو في الديوان ٥٦، المنصف ١٩٢/١، التكت ١١٦٥، الاقتضاب ٤٢٢/٣، اللسان (رنب). قال

ابن السيد: «وصف قطاة انحطّت إلى فراخها. ومعنى حصّ الرؤوس: لاريش عليها لصغرها. وشبّهت

=

أتى به شاهدا على مثل ما استشهد عليه بالبيت [الذي قبله]<sup>(١)</sup>، وشاهده فيه «مُؤَرَّب»، حيث كان وزنه عنده «مُؤفَعَل»، فـ«مُؤفَعَل» لم تثبت فيه الهمزة كما لا تثبت في «يُؤفَعَل»، وحكم عليه بأن وزنه «مُؤفَعَل»، ولم يجعل وزنه «مُفَعَّلًا»؛ لغلبة زيادة الهمزة أولًا في بنات الثلاثة، فهي بذلك لا يحكم بأصالتها إذا كانت أولًا وبعدها ثلاثة أحرف أصول إلاّ بدليل يلزمه بذلك الحكم بزيادتها، وأن يكون ثباتها ضرورة.

فإن قيل: لِمَ لم يحكم على «أَرَب ومُؤَرَّب»<sup>(٢)</sup> بأن الهمزة فيهما<sup>(٣)</sup> أصلية، ويستدلّ على أصالتها فيهما بأن «مُؤفَعَلًا» لا يوجد في كلام العرب، ولكون<sup>(٤)</sup> الهمزة فيهما أصلية يؤدي إلى كون «مُؤَرَّب» «مُفَعَّلًا» وهو كثير في الكلام، ويكون استدلاله بـ«مُؤَرَّب» / على أصالة الهمزة فيه وفي «أَرَب»، مثل استدلاله بـ«تَمَعَّد» على أصالة الميم في «مَعَدَّ»<sup>(٥)</sup> وتَمَعَّد؛ ألا تراه حكم على الميم فيهما بالأصالة لما كان كونها زائدة<sup>(٦)</sup> يؤدي إلى أن يكون «تَمَعَّد» «تَمَفَعَل»، و«تَمَفَعَل» قليل في الكلام؟

الفراخ في صغرها وانضمامه في العشّ وما عليها من الزّغب بكرات صنعها غلام من كساء مؤرّب، وهو الذي خلط فيه وبر الأرباب، وهذا من بديع التشبيه.

- (١) تكملة يلتئم بها الكلام.
- (٢) ظاهره في الأصل: يؤرّب.
- (٣) في الأصل: فيها.
- (٤) في الأصل: لكون، بدون واو. وزدتها لربط الكلام.
- (٥) «معد» موضعه مخروم. انظر الكتاب ٣٤٤/٢، التعليقة ٢٨٢/٤، التكملة ٥٥٣، المنصف
- (٦) في الأصل: زائدا.



فالجواب: أنه إنما حكم بزيادة الهمزة في «أَرَبَ ومؤَرَّبَ»، مع أن ذلك يؤدي إلى أن يكون «مؤَرَّبَ» «مؤَفَعَلًا»، وذلك غير موجود، لحكاية<sup>(١)</sup> قول العرب: كسَاءَ مَرَبَّائِي<sup>(٢)</sup>، إذا عُمِلَ من أوبار الأراب؛ فـ«مؤَرَّبَ» بمترلة «مَرَبَّائِي»، ولا همزة فيه، فهمزة «مؤَرَّبَ» زائدة أيضا؛ فإن «مؤَرَّبَا» يقلُّ وجوده في كلام العرب، وفي قلّة وجوده دليلٌ على زيادة همزته وأنه<sup>(٣)</sup> على غير قياس؛ إذ لو كانت أصلية، وكان على القياس، لم يكن فيه ما يوجب قلته<sup>(٤)</sup>. وهذا الاستدلال بمترلة استدلاله بقلّة «مَنْ أنت زيدٌ»<sup>(٥)</sup> فالرفع على أن التقدير: مَنْ أنت ذِكْرُك زيدٌ، وأنه ليس التقدير: مَنْ أنت مذكورك زيدٌ؛ إذ لو كان التقدير: مَنْ أنت مذكورك زيدٌ، لم يكن فيه ما يوجب قلته، من جهة أن المبتدأ هو الخبر، فهو إذا قد جاء على ما ينبغي، وما جاء على ما ينبغي يجب كثرته، وإن قل<sup>(٦)</sup> فلامعنى لقلته. وأما «تَمَعَّدَ» فإنه يكثر استعماله، وفي كثرة استعماله دليلٌ على مجيئه على القياس. قوله: «كما يجيء (تُفَعِّلُ، وتُفَعِّلُ، وأُفَعِّلُ) في كلِّ فعلٍ على مثال (يُفَعِّلُ)»<sup>(٧)</sup>.

يعني: أن كلَّ فعلٍ مبنيٍّ لما لم يُسمَّ فاعله إذا كان ماضيا فإنه لابدُّ له من أن

(١) في الأصل: لمكان.

(٢) «مرَبَّائِي» محرف في الأصل:

(٣) في الأصل: وانت.

(٤) في الأصل: قلبه.

(٥) في الكتاب ١/١٦٢: «والذي يُرفع عليه حنانٌ وصبرٌ وما أشبه ذلك لا يستعمل إظهاره، وترك إظهاره كترك إظهار ما يُنصب فيه. ومثله قول بعض العرب: مَنْ أنت زيدٌ، أي: مَنْ أنت كلامُك زيدٌ، فتركوا إظهار الرفع كترك إظهار الناصب...».

(٦) في الأصل: قال.

(٧) الكتاب ٢/٣٣١.

يكون مضموماً أوله، مكسوراً ما قبل آخره، ولا يجوز فيه أكثر من هذا، إلا ما كان على أكثر من ثلاثة أحرف، متحرك الثاني، نحو «تَغافل»، فإنه يجوز<sup>(١)</sup> فيه مع هذا ضمّ ثانيه، أو ما كان منه في أوله ألف وصل<sup>(٢)</sup>، فإنه يحدث فيه ضمّ [ثالثه. وكان هذا فيهما خوف] اللبس<sup>(٣)</sup>. هذا في الماضي، فأما المضارع فإنه يكون -زائداً [وغير زائد]<sup>(٤)</sup> - مضموم الأول، مفتوح ما قبل الآخر.

قوله: «يعني: في ضمّ الياء»<sup>(٥)</sup>.

راجع لـ «يُفَعِّل».

قوله: «وهذه الثلاثة شبّهت بالفعل»<sup>(٦)</sup>.

يعني: أفعَل، وفَعَّل، وفاعِل.

قوله: «فكذلك جاء على مثال (يَتَغافل، وَيُتَغافل)»<sup>(٧)</sup>.

يعني: على ما يقتضيه مثل «يَتَغافل، وَيُتَغافل»، في الأصل، من الفتح والكسر؛ فإنهما كانا يجب لهما في الأصل فتح العين فيما لم يسمّ فاعله، وكسرها في الفاعل؛ لأنّ هذا هو المطرّد.

قوله: «وفتحت العين في (يَتَغافل)»<sup>(٨)</sup>.

(١) لما قال قبل هذا: لا يجوز، قال هنا: يجوز، ويريد الوجوب.

(٢) نحو: أنطلق.

(٣) في الأصل: ليس. وما بين معقوفين تكملة بمثلها يلتزم الكلام. وخوف اللبس، أمّا في تغافل فإنه يلتبس بالمضارع المبني للمعلوم، إذا كان في أوله التاء، في حالة الوقف. وأما ما كان في أوله ألف الوصل، نحو: انطلق، فإنه يلتبس بالأمر إذا اتصل بما قبله، ووقف عليه، نحو: هذا استخرج.

(٤) تكملة يلتزم بمثلها الكلام.

(٥) الكتاب ٣٣١/٢ وفيه: «ضمة».

(٦) الكتاب ٣٣١/٢ وبعده: «من بنات الأربعة التي لازيادة فيها، نحو: دحرج».

(٧) الكتاب ٣٣٢/٢ وفيه: «كذلك» بلافاء.

(٨) الكتاب ٣٣٢/٢.

يعني: لما أمنوا التباس « يُتغافل »<sup>(١)</sup>؛ لفتح ياء<sup>(٢)</sup> « يَتَغافل »، من حيث أن ضمَّ الياء إنما يكون للمفعول، وفتحها إنما يكون للفاعل استغنوا عن التفرقة بينهما بفتح ما قبل الآخر في فعل المفعول، وفتح العين في فعل الفاعل، وحركوا [ما قبل]<sup>(٣)</sup> الآخر منهما بأخف الحركات ليكون ذلك أخفَّ عليهم، وإن كانوا لم يستغنوا بضمَّ أول الفعل الذي للمفعول، وفتح الفعل الذي للفاعل، في « يفعل »، من جهة أن الضمَّ فيها قد يكون وهي مبنية للفاعل إذا كان ماضيا منقولاً<sup>(٤)</sup>.  
قوله: « ولم تضمَّ زائد (تَفَعَّلَ) »<sup>(٥)</sup>.

يعني: ولم تضمَّ مايزاد على « تَفَعَّلَ » وأخواتها من حروف المضارعة<sup>(٦)</sup> كما تَفَعَّلَ ذلك فيما هو أكثر من ثلاثة أحرف وأوله همزة<sup>(٧)</sup>، فما سواها لا تجريها<sup>(٨)</sup> مجراها؛ بما فيها من معنى المطاوعة، وخروجها عن مثال « دَحَرَج ».

(١) بـ: يَتَغافل.

(٢) في الأصل: تاء.

(٣) تكملة يلتزم بها الكلام.

(٤) يريد: أفَعَلَ وفَعَلَ من فعل، نحو: أنزلته، ونزلته، والمضارع منهما: يُنَزِّلُ، ويُزَلُّ، فهذان منقولان من نزل، والنقل هنا يراد به التعدية. انظر التكملة ٥١٧، التعليقة ٢٦٣/٤.

(٥) الكتاب ٣٣٢/٢ وفيه: « زوائد ».

(٦) مثل: أَتَكَلَّمُ، وَتَتَكَلَّمُ، وَيَتَكَلَّمُ، وَتَتَكَلَّمُ.

(٧) مثل: أَذْهَبُ، وَتُذْهَبُ، وَيُذْهَبُ، وَتُذْهَبُ.

(٨) في الأصل: سواها تجريانها.

## هذا باب / ماتسكنُ أوائله من الأفعال المزيدة

قوله: « وأما (هَرَقتُ وهَرَختُ) فأبدلوا مكان الهمزة الهاء »<sup>(١)</sup>.

لما زعم سيبويه - رحمه الله - ذكر<sup>(٢)</sup> أبنية الأفعال كلّها، وكان « هَراح، وهَراق » وزنهما على ظاهر أمرهما « هَفَعَلَ »<sup>(٣)</sup>، و« أَهْراق، وأَهْراح » وزنهما أيضا على ظاهر أمرهما « أَهْفَعَلَ »، و« هَفَعَلَ »<sup>(٤)</sup>، وأهْفَعَلَ « ليسا من الأبنية التي ذكر للأفعال، احتاج أن ينبّه عليهما، ويبينهما ليجريان بذلك على ماتقدّم، فقال: إنّ « هَراق » أصله « أراق »، والهاء فيه مبدلة من الهمزة؛ لثقل الهمزة وخفتها<sup>(٥)</sup>، وكوئهما من مخرج واحد، وإنّ « أَهْراق » أصلها كذلك « أراق »<sup>(٦)</sup>، إلّا أنّهم زادوا فيها الهاء عوضا من نقل<sup>(٧)</sup> حركة عينها إلى ما قبلها؛ إذ هي بذلك قد ضُعُفَتْ وتعرّضت للحذف، ومن حذفها يتبيّن لك أنّ وزنها « أَفَعَلَ »، فقد جريا على ماتقدّم ذكره.

قلت: أصل « أَرقت » « أَرَوَقْتُ، أو أَرَيْقْتُ »، بالياء أو بالواو، على<sup>(٨)</sup>

(١) الكتاب ٣٣٣/٢. وفي الأصل: الحاء.

(٢) في الأصل: فزعم سيبويه رحمه الله من ذكر. والنص بهذا الشكل لا يستقيم مع ما بعده، ولا يصلح أن يكون أوّل الكلام له.

(٣) في الأصل: فعال. وهذا لا يجري مع ماسيأتي.

(٤) في الأصل: فعال.

(٥) الضمير عائد على الهاء.

(٦) في الأصل: راق.

(٧) في الأصل: ثقل.

(٨) في الأصل: وعلى.

الخلاف في ذلك؛ لأنه يحتمل أن يكون من « راقَ الشيءَ يَرُوقُ »؛ لأنَّ الماءَ له صفاء ورقّة فكأنه يروق، ويحتمل أن يكون من « راقَ الماءُ يَرِيقُ »، إذا انصبَّ، حكاه الكسائي<sup>(١)</sup>. قال البطليوسي<sup>(٢)</sup>: والدليل على أنَّ الهاء في « هرقت وأهرقت » ليست فاء الفعل، على ماتوهم من ظنها كذلك، أنها لو كانت كذلك للزم أن يجري « هرقت » في تصريفه مجرى « ضربت »، فيقال: هرقت أهرقَ هرقا، كما يقال: ضربت أضرب ضربا، وكان يلزم أن يجري « أهرقت » في تصريفه مجرى « أكرمت » ونحوه من الأفعال الرباعيّة الصحيحة، فيقال: أهرقت أهرق إهراقا، كما يقال: أكرمت أكرمُ إكراما، ولم تفعل العربُ شيئا من ذلك، وإنما<sup>(٣)</sup> يقولون في تصريفه: هرقت أهرِيق، فيفتحون الهاء، وكذلك يفتحونها في اسم الفاعل منه<sup>(٤)</sup>، فيقولون: مُهرِيق، وفي اسم المفعول، فيقولون: مُهرَاق؛ لأنها بدل من همزة لو ثبتت في تصريف الفعل لكانت مفتوحة؛ ألا ترى أنك لو صرفت « أَرقت » على ما ينبغي من التصريف، ولم تحذف الهمزة منه، لقلت في مضارعه<sup>(٥)</sup>: يُؤَرِيقُ، [وفي اسم فاعله: مُؤَرِيق]<sup>(٦)</sup>، وفي اسم مفعوله: مُؤَرَاق، وقالوا في المصدر: هِرَاقَة، كما قالوا: إِرَاقَة. وإذا صرفوا « أهرقت » قالوا في المضارع: أهرِيقُ، وفي المصدر: إهراقَة، وفي اسم المفعول: مُهرَاق، وفي اسم الفاعل: مُهرِيق، فأسكنوا الهاء في

(١) انظر اللسان (هرق).

(٢) انظر الاقتضاب ٢/٢٤٢، ٢٤٣ بتصرف يسير. وقد نقل النصّ البغداديّ في خزانته ٩/٢٧٨، ٢٧٩.

(٣) في الأصل: انهم، فيكون معطوفا على خبر الدليل، وهو: أنها. والمثبت من الاقتضاب ٢/٢٤٣، وهو أحسن وأوضح.

(٤) في الأصل: هرقت اهرق فيفتحونها في اسم الفاعل منه.

(٥) في الأصل: في تصريفه. والمثبت من الاقتضاب ٢/٢٤٣، وهو الأنسب للسياق الآتي.

(٦) لم يرد في الأصل، وأثبتته من الاقتضاب ٢/٢٤٣.

جميع تصارييف الكلمة، فهذا يدلّ على أنّها فعل رباعيّ معتلّ، وليس بفعل صحيح، وأنّ الهاء فيه بدلٌ من همزة «أرقت»، أو عوضٌ، كما قلنا. قال العُدَيْل بن الفرُخ العجلي<sup>(١)</sup>:

فكنت كمُهْرِيْقِ الذي في سِقَائِهِ      لِرَقْرَاقِ آلِ فوقَ رَابِيَةٍ صِلْدِ<sup>(٢)</sup>  
وقال ذو الرُّمَّة:

فلَمَّا دنتُ إهْرَاقَةَ المَاءِ أنْصَتْتُ      لأَعْزَلُهُ عنها وفي النَّفْسِ أنْ أُنْثِي<sup>(٣)</sup>

قوله: «فلَمَّا جاء حرفٌ أخفّ من الهمزة لم يُحذف في شيء»<sup>(٤)</sup>.  
يريد: لم يُحذف في «مُهْرِيْق» ، وما جرى مجراه؛ لخفّته، يعني: الهاء؛ لأنّه أخفّ من الهمزة.

قوله: «وأما الذين قالوا: أهرقت، فإنما جعلوها عوضاً من حذفهم العين، وإسكانهم إيّاها»<sup>(٥)</sup>

هذا بيّن لك أنّ مراده - رحمه الله - بقوله في أوّل الكتاب<sup>(٦)</sup>: إنّ السين في «أسطاع» عوضٌ من ذهاب حركة العين، أنّ السين زيدت / عوضاً من ذهاب حركة العين من العين لِمَا لحقها من الضعف بذلك، لامن ذهاب حركة العين من الكلمة كما توهمه أبو العباس المبرّد عليه<sup>(٧)</sup>.

(١) من شعراء الدولة المروانية، يلقب بالعَبَّاب. انظر خزانة الأدب ١٩٠/٥، ١٩١.

(٢) البيت في اللسان (هرق)، خزانة الأدب ٢٧٩/٩. ويروى: «جلد».

(٣) البيت في ديوانه ١٧٨٣، تذكرة النحاة ٦٩٤، اللسان (هرق)، خزانة الأدب ٢٧٩/٩. وهذا البيت ينتهي النّقل من الاقتضاب.

(٤) الكتاب ٣٣٣/٢.

(٥) الكتاب ٣٣٣/٢.

(٦) انظر الكتاب ٨/١، ٤٢٩/٢.

(٧) انظر الانتصار ٢٧٠، ٢٧١، شرح السيرا في ٨٣-٨٦ (ط)، الممتع ٢٢٤/١، شرح الكتاب

قوله: « كما جعلوا ياء « أَيْنُقِ » وألفَ يمانٍ عوضاً »<sup>(١)</sup>.

قد ذكر [ما]<sup>(٢)</sup> في « أَيْنُقِ » في غير هذا الموضع<sup>(٣)</sup>.

قال الأعلم<sup>(٤)</sup>: « فإن قال قائل: فهلاًَّ عُوِّضَتِ الياء في موضع الواو، ف قيل: أَيْنُقِ.

قيل له: لو قيل: أَيْنُقِ، لجاز أن يَتَوَهَّمَ مُتَوَهِّمٌ أن الياء<sup>(٥)</sup> ليست بعوض، وأنَّ الألف في (ناقة) بدلٌ من ياء، والأصل (نيقة)، فعَوِّضُوهَا في [غير]<sup>(٦)</sup> موضعها؛ ليزول هذا التَّوَهُّمُ ».

---

للصفار ٣٨٤-٣٨٨.

(١) الكتاب ٣٣٣/٢.

(٢) تكملة يلتئم بمثلها الكلام.

(٣) قال سيبويه ٣١٧/١: « كما قالوا: أَيْنُقِ، لما حذفوا العين جعلوا الياء عوضاً. وقال ١٢٩/٢: « ومثل ذلك أَيْنُقِ إنما هو أنوق في الأصل، فأبدلوا الياء مكان الواو وقلبوا ». قال ابن سيده في المحكم (نوق) ٣٥٣/٦: « وقال ابن جني مرة: ذهب سيبويه في قولهم: أَيْنُقِ، مذهبين: أحدهما: أن تكون عين أَيْنُقِ قلبت إلى ما قبل الفاء فصارت في التقدير: أنوق، ثم أبدلت الواو ياء؛ لأنها كما أعلت بالقلب كذلك أعلت أيضاً بالإبدال. والآخر: أن تكون العين حذفت ثم عوضت الياء منها قبل الفاء. فمثالها على هذا القول: أَيْفُلٌ، وعلى القول الأول: أعفل ».

(٤) التكت ١١٦٦. وانظر شرح السيرافي ٢٤/٦ (خ).

(٥) في الأصل: الهاء.

(٦) تكملة من التكت ١١٦٦.

## هذا باب ما لحقته الزوائد من بنات الثلاثة وألحقَ بنات الأربعة

استدرك الزبيدي من هذا الباب<sup>(١)</sup>: « (افْعَلْ) قالوا: اهْبَيْخَ الرَّجُلُ، إذا تبختر، و(افْعَوْلَ)<sup>(٢)</sup> قالوا: اعْثُوجَجَ البعيرُ، إذا أسرع، و(افْوَنَعَلْ) قالوا: اخْوَنَصَلَ الطَّائِرُ، إذا أخرج حوصلته. »

قال: وذكر صاحب العين هذه الأفعال، ولم أسمعها لغيره ولا أحققها<sup>(٣)</sup>. قلت: وحكى<sup>(٤)</sup>: « بعض اللغويين: سَنَبَلَ الزَّرْعُ، وَأَسْبَلَ، وَدَنَقَعَ<sup>(٥)</sup> الرَّجُلُ، إذا افتقر، فكأنه لصق<sup>(٦)</sup> بالدَّفْعَاءِ، وما حكاه أبو عبيدة<sup>(٧)</sup> من [قوله: كَثَّأْتُ]<sup>(٨)</sup>، وَكَثَّأْتُ، فلاحِجَّةٌ في شيء من ذلك، على إثبات (فَعَلْ)، بل تكون التَّوْنُ أصليَّةٌ، وهي على وزن (فَعْلَلْ)، كـ(دَخَرَجَ)، ويكون (سَنَبَلَ) من (أَسْبَلَ)،

(١) انظر الاستدراك ٢٠٥.

(٢) في الأصل، والاستدراك: افْعَوْلَ. وهو خطأ. انظر الممتع ١٧١.

(٣) في الأصل: ولا احما. والنص ليس في الاستدراك. وفي الممتع ١٧١: « فلم يذكرها إلا صاحب العين، فلا يلتفت إليه. » انظر العين ٢٢١/١، ١١٧/٣، ٣٥٩/٣. ونصه في اعثوذج: « والاعثوذج: البعير السريع الضخم المجتمع الخلق، يقال: اعثوذج اعثيذاجا. » كذا مرة بتكرار الجيم، ومرة بتكرار الشاء، فلعل صوابه: اعثوذج اعثيذاجا، هذا بناء على سياق النص، ومارواه المؤلف، وإلا فهو بتكرار الشاء صواب أيضا. انظر القاموس المحيط (عنج).

(٤) الكلام إلى آخره في الممتع ١٧١، ١٧٢.

(٥) في الأصل: ديقع.

(٦) في الأصل: اعق. والمثبت من الممتع ١٧١.

(٧) انظر الاستدراك ١٢٥، ٢٠٨.

(٨) محرف في الأصل.



كـ(سَبَطَ) من (سَبَطَ)، وكذلك (دَنَقَعَ)<sup>(١)</sup> من (الدَّقَعَ)، و(كَنَّثَأْ) من (كَنَّثَأْ)<sup>(٢)</sup>.  
 وحكى ابن جنّي في شرح التصريف عن أبي علي<sup>(٣)</sup>: أنه جعل «رَهْيَأْ»  
 «فَعِيلٌ»، وجعل الياء زائدة، ولم يجعل الهمزة زائدة. وهو مذهبٌ سديد.  
 فإن قيل: هلاًّ جعل الهمزة زائدة، وجعل الياء أصلاً، فكانت تكون الكلمة  
 على هذا «فَعَلَأْ» دون «فَعِيلٌ»، وإن كان هذان بناءين<sup>(٤)</sup> مفقودين في الفعل، ولم  
 عدل إلى زيادة الياء دون الهمزة، وقد زيدت الهمزة في قولهم: امرأة ضَهِيَّاءُ<sup>(٥)</sup>؟  
 أو هَلَأْ جعل الهمزة والياء جميعاً من الأصل؟

قيل: لا يجوز أن يكونا جميعاً من الأصل؛ لأنّ الياء لا تكون أصلاً في بنات  
 الأربعة، إلّا في التّضعيف، نحو «صِيصِيَّةٌ»<sup>(٦)</sup>، فلمّا لم يمكن لم يكن بدٌّ من زيادة  
 أحد الحرفين فعدّل إلى القضاء بزيادة الياء دون الهمزة؛ لأنه [لو]<sup>(٧)</sup> جعل الهمزة هي  
 الزائدة، دون الياء لاجتماع في هذا<sup>(٨)</sup> شيثان مكروهان:  
 أحدهما: أن يكون في الأفعال مثال «فَعَلَأْ» بوزن «دحرج».  
 والآخر: زيادة الهمزة غير أوّل.

فإذا ذهب ذاهبٌ إلى أنّ الياء زائدة، فإنما في قوله هذا شيء واحد مكروه،

(١) في الأصل: ديفع.

(٢) ذكر ابن عصفور في المتع ٥٦، ٢٦٧، ٢٦٩، والمؤلف فيما سبق في المستدركات ٣٤٦ نقلاً عن  
 الزبيدي، أنّ كَنَّثَأْ، وزنه فَعَلُو، والنون زائدة، واستشهدا بما رواه أبو عبيدة من قولهم: كَنَّثَأْتُ لَحِيَّتِهِ.  
 وذكر ابن عصفور في المتع أيضاً ٨٢ أنّ نون كَنَّثَأْ أصلية.

(٣) في الأصل: على أبي علي. انظر المنصف ١/١١٠، ١١١ والنص الآتي فيه بتصريف يسير.

(٤) في الأصل: بناءان.

(٥) في الأصل: صماء.

(٦) في الأصل: صصه.

(٧) تكملة من المنصف ١/١١١ يلتئم بها الكلام.

(٨) في الأصل: هذان.

وهو أنَّ الفعل على «فَعَّلَ»<sup>(١)</sup>، فليس في هذا القول شيء مكره أكثر من أنه على «فَعَّلَ»، وكلّما قلّ المستكره كان أقيس، ومع هذا فإنه جعل الياء في «رَهْيَأُ» زائدة مثلها في «حَذِيمٌ، وطَرِيمٌ، وعَثِيرٌ»، وفي<sup>(٢)</sup> موضع الواو من «جَدُولٌ، وجَهْوَرٌ»، فالذي ذهب [إليه]<sup>(٣)</sup> في هذا هو القياس، والذي تركه ليس بقياس<sup>(٤)</sup>.

قال المؤلف: قال كُراع: رَهْيَأُ رأيُه، إذا لم يحكمه<sup>(٥)</sup>، ورَهْيَأُ، إذا لم يُقدم على الأمور، ورَهْيَأُ فهو مُرَهْيِيٌّ، وذلك أن يحمل حملاً فلا يشدّه<sup>(٦)</sup>، فهو يميل، ورأيت سحابةً تَرَهْيَأُ، أي: تَهْيَأُ للمطر، ويقال: إنَّ المرأةَ لَتُرَهْيِي غزلها، أي: تحسّنه للبيع.

[٥٧]

وقال غير أبي علي<sup>(٧)</sup>: رَهْيَأُ، الياءُ أصلٌ / فيها، وهي أصلاً تكون في بنات الأربعة كما هي في «يَسْتَعور»؛ لئلاَّ يؤدّي إلى بناء لم يستقرّ في كلامهم. ويجوز أن يكون على وزن «فَعْلَى» كـ«قَلَسَى»، ثمَّ أبدلت الهمزة من الألف، وأجري الوصل في ذلك مجرى الوقف. وكذلك «اَكْوَأَلٌ»<sup>(٨)</sup> الرَّجُلُ فهو مُكْوَأَلٌ وهو الكُوَأَلُ: القصير العريض، فقليل: هو «افْعَلَلٌ» كـ«اقْشَعَرَّ»، والواو أصلٌ في بنات الأربعة كما كانت أصلاً في «وَرَتَّلَ»؛ لأنَّ «افْوَعَلَ»<sup>(٩)</sup> بناء لم يستقرّ في

(١) في الأصل: فعيل. وكذا في الموضع التالي.

(٢) في الأصل: في.

(٣) تكملة عن المنصف ١/١١١.

(٤) انتهى التّقل غن المنصف.

(٥) انظر المنتخب ٢٦٤.

(٦) في الأصل: نسوه. انظر اللسان (رها).

(٧) الرأي الآتي بالفاظ قريبة جدّاً في الممتع ١٧٢.

(٨) في الأصل: كوال.

(٩) في الأصل: افوعل.

كلامهم.

واعلم أنه لا يقال في فعل<sup>(١)</sup> إنه ملحق بآخر، وهو على عدد حروفه،  
وحر كائنه كحركاته، وسكنائنه كسكناته، إلا إذا كان الفعل المزيد فيه قد حكم له  
بحكم ما قد صار بزيادته على مثاله، ولهذا لم يقل أحد من النحويين في « أَكْرَمَ »:  
إنه ملحق بـ « دَخَرَ »؛ ألا ترى أن « أَكْرَمَ » مصدره « إِكْرَامٌ »، ومصدر  
« دَخَرَ » « دَخَرَجَةٌ »، وقد وجدنا عدة حروف « أَكْرَمَ » كعدة حروف  
« دَخَرَ »، وحر كائهما وسكنائهما واحدة، إلا أن حكم « دَخَرَ » مخالف لحكم  
« أَكْرَمَ » كما ذكرنا.

قوله: « وما كانت زيادته آخرة ».

ثبت في بعض النسخ: وما كانت زيادته ياء آخرة<sup>(٢)</sup>. وهو أحسن؛ لأن  
مراده أن يتكلم في « اسْبَقَى »<sup>(٣)</sup>؛ أولا ترى إلى قوله: « أو كانت الياء آخرة  
زائدة »<sup>(٤)</sup>.

قوله: « لأن النون هنا تقع بين حرفين من نفس الحرف »<sup>(٥)</sup>.

يريد: أن النون كانت فيما ذكره ملحقه لشبهها بنون « احْرَنْجَمَ »، من  
حيث لحقت بين حرفين أصليين، كما هي في « احْرَنْجَمَ » كذلك، وأنها لما لحقت  
سكن الأول كما هو فيما هي ملحقه به كذلك. وأمّا غير الموضعين اللذين ذكر  
أن النون فيهما ملحقه، فإنها إذا زيدت فيها أدّت زيادتها إلى توالي زيادتين،

(١) في الأصل: فعلل.

(٢) هو كذلك في طبعة بولاق التي أعتمد عليها ٣٣٤/٢، وهارون ٢٨٦/٤.

(٣) في الأصل: استلقى.

(٤) الكتاب ٣٣٤/٢.

(٥) الكتاب ٣٣٤/٢ وفيه: « ههنا ».

فخالف بهذا ما لحق به؛ لأنَّ الزيادة فيه واقعة بين أصل وزائد، وفي<sup>(١)</sup> الملحق به بين أصلين، فلم يحكم له بحكمه.

قوله: « ولاتلحق التاء رابعةً هنا ولا الميم »<sup>(٢)</sup>.

يعني: أنَّ التاء<sup>(٣)</sup> والميم لاتلحق واحدةً منهما رابعةً بما عدَّة حروفه كلها حروف « بُهْلُولٍ »، وحركاته كحركاته، وسكنائه كسكنائه.

قوله: « بعدد الحروف »<sup>(٤)</sup>.

يريد: والحركات والسكنات.

الأعلم<sup>(٥)</sup>: « [قوله]<sup>(٦)</sup>: مزيدة وغير مزيدة<sup>(٧)</sup>. يعني بالمزيدة: ما ألحق [من]<sup>(٨)</sup> بنات الثلاثة بينات الأربعة كلحاق (أَقْعَسَسَ وَاخْرَبَيَّ) بـ (اِخْرَجَ وَاخْرَجَ) ، ويعني بغير المزيدة: لحاق (سَلَقَى وَكَوْثِرَ) بـ (دَخَرَ جَ وَجَعَفَ) .»

---

(١) في الأصل: بين أصلين وزائد في.

(٢) الكتاب ٣٣٥/٢ وفيه: « ههنا ». وقبل هذا النص: « تقول: فُعلول نحو بهلول، فالياء تشرك السواو في هذا الموضع، والألف في حلتيت وشملال... ».

(٣) في الأصل: الياء.

(٤) الكتاب ٣٣٥/٢.

(٥) النكت ١١٦٨. وانظر شرح السيرا في ٢٩/٦ (خ).

(٦) تكملة من النكت ١١٦٨.

(٧) الكتاب ٣٣٥/٢.

(٨) تكملة من النكت ١١٦٨.

## هذا باب [تمثيل] <sup>(١)</sup> ما بنت العربُ من بنات الأربعة. الترجمة

هذا الباب يشتملُ على الأبنية الرباعيَّة والأصليَّة، وعلى ما لحقَ به من الثلاثيَّة.  
قال: « والصفةُ نحو (عَنْفِصٍ والدَّلْقَم) » <sup>(٢)</sup>.

قال في زيادة الميم: إنَّ « دَلِقَمًا » « فَعِلِم »، والميم زائدة <sup>(٣)</sup>، وجعلها هنا أصلاً على « فَعِلِل »، واستدلَّ بـ « الدَّلْقَاء » <sup>(٤)</sup> وهي من النوق التي تَكْسَرُ فوها وسالَ مرَّغُها وهو اللعاب <sup>(٥)</sup>، وكذلك « الدَّلُوق » <sup>(٦)</sup>، فاستدلَّ سيويوه - رحمه الله - هناك بالاشتقاق. فجعله هنا رباعياً معترضاً، ولا شكَّ أنَّ الإمام لا يتناقض في أقلَّ من ثلاثة أوراق، والذي يظهر - والله أعلم - أنه أدرج في هذا الفصل الأصلي والملحق به إدراجاً غير مبین؛ اتكالا على ما تقدّم.

قال أبو بكر <sup>(٧)</sup>: قد جاء من / هذا الباب « فَعَلَل »، قالوا: جُوذِرَ، وَطُحَلِبَ، وَبُرُقِعَ. وحكى أبو عبيدة <sup>(٨)</sup> عن أبي الجراح <sup>(٩)</sup>: ما عليه طَحْرِبَةٌ <sup>(١٠)</sup>، على مثال

(١) تكملة من الكتاب ٣٣٥/٢.

(٢) الكتاب ٣٣٥/٢ وليس فيه: « نحو ».

(٣) انظر الكتاب ٣٢٨/٢. وفي الأصل: ان دلغم فعلم.

(٤) انظر الكتاب ٣٣٥/٢. وفي الأصل: بالدلفاء، بالفاء نقطة من أسفل.

(٥) قال الجوهري في الصحاح (دلق): « الناقة التي تكسرت أسنانها من الكير فتمج الماء ».

(٦) « الدلوق » محرف في الأصل. انظر المنتخب ١٥٠، الصحاح (دلق).

(٧) انظر الاستدراك ١٥٤، ١٥٥ بتصرف يسير.

(٨) في الاستدراك ١٥٥: « أبو عبيد ».

(٩) أبو الجراح العقيلي، من فصحاء الأعراب، وهو ممن أدخلوا للتحكيم بين سيويوه والكسائي في

المسألة الزنبورية. انظر الفهرست ٥٣، طبقات النحويين واللغويين ٦٨، ٧١.

(١٠) « طحربة » تأثر بالخرم.

« فَعَلَّلَ »، يعني: قطعة خرقعة، وهو شاذ. قال أبو بكر: وحكى يعقوب<sup>(١)</sup>: « لقيت منه الفُتْكَرَيْنِ بضمّ الفاء وفتح التاء، لغة في الفِتْكَرَيْنِ، فجاء على مثال (فُعَلَّ) ». قلت: أمّا استدراك « بُرَقَعَ » فإنه<sup>(٢)</sup> خَلَفٌ؛ لأنّ الإمام إنما ذكر أصول الأبنية، وهو لا ينكر أنّ « فُعَلَّلَ » قد يُخَفَّفُ، بل قد صرّح به<sup>(٣)</sup>، فإذا كان كلُّ هذا الضمّ فيه منقولاً، فالفتح إذاً تخفيف .

قلت: حكى كراع: لقيت منه الفِتْكَرَيْنِ، والفِتْكَرَيْنِ، أي: الأمر العظيم<sup>(٤)</sup>. والمشهور: ما عليه طُحْرُبَةٌ، وطُحْرِبَةٌ، وطُحْرِبَةٌ، وطُحْطَحَةٌ، أي: خرقعة. حكاها كراع في المجرّد<sup>(٥)</sup>، ولم يذكر التثنية فيها ابن السّيد في مثله<sup>(٦)</sup>، وقد استدرّكه عليه هناك. وأنشد أبو يوسف:

كَلِيبُ الْعَرَبِ أَيْسَرُ مِنْكَ ذَنْباً      غَدَاةَ يَسُومُنَا بِالْفِتْكَرَيْنِ<sup>(٧)</sup>

- 
- (١) انظر إصلاح المنطق ١٣٤. وانظر كتاب الألفاظ له ٣١٤، الصحاح (فتكر).
- (٢) في الأصل: قلت استدراك برقع وفاته.
- (٣) لم أقف على هذا في كتاب سيبويه، ولا في غيره.
- (٤) انظر المنتخب ٥٥٠.
- (٥) انظر المنتخب ٣٥٢، ٣٥٥، ٥٤٣. وطحربة بكسر الطاء والحاء- ضبط قلم- في كتاب الألفاظ لابن المنتخب ٣٥٧ عن الأصمعي.
- (٦) في الأصل: ولم يذكر التثنية فيه، وإنما ذكره ابن السّيد في مثله. ولا يستقيم النص بذلك مع ما قبله، ولا مع ما بعده.
- (٧) موضع العين من « العرب » مخروم. والبيت لم أقف عليه في كتب ابن السكيت التي بين يدي. وقد أنشده ابن دريد عن ابن الكلبي لرجل من كلب قديم. انظر جمهرة اللغة ٧٧٧، تاج العروس (فتكر). وانظر سر صناعة الإعراب ٦٢٤. ويروى: « كليب العير ».

## هذا باب مالحقته الزوائد من بنات الأربعة غير الفعل

هذا الباب يشتمل على مالحقته الزوائد من بنات الأربعة، مما<sup>(١)</sup> زيد للإلحاق  
ولغير الإلحاق. وجعل الأصل في الإلحاق للأفعال، ولذلك حمل الأسماء عليها.  
قال: ولو جعلتها فعلا<sup>(٢)</sup>.  
كان كذا لأنه فيما ظهر دليله، وهو موافقتها لها في المصادر، وغير ذلك، ثم  
حملت عليها الأسماء؛ لأنه<sup>(٣)</sup> معنى ما، فالأولى أن تجعل الزيادة له من أن تجعلها<sup>(٤)</sup> له  
من غير معنى<sup>(٥)</sup>.

قال: « فأما بنات الأربعة فكل شيء جاء منها على مثال (سَفَرَجَل) »<sup>(٦)</sup>.  
يعني: بالزيادة.

« فهو ملحق ببنات الخمسة؛ لأنك لو أكرهتها حتى تكون فعلا لا تتفق »<sup>(٧)</sup>.  
يعني: الخماسية. فاعتبر بإلحاق الفعل الذي لو نطق بالخمسة في الأفعال  
لكان فيها الإلحاق بالرباعية، « وكأن ذوات الخمسة: وإن لم يكن فيها فعل، فإن

---

(١) في الأصل: فما.

(٢) الكتاب ٣٣٦/٢ وفيه: « كما جعلت كل شيء من بنات الثلاثة على مثال جعفر ملحقا  
بالأربعة، إلا ما جاء مما إن جعلته فعلا خالف مصدره بنات الأربعة، نحو فاعل وفعل ».

(٣) أي: الإلحاق.

(٤) في الأصل: تجعله.

(٥) قال الرضي في شرح الشافية ٥٥/١: « وقولنا: والمصدر، يُخرج نحو أفعل وفعل وفاعل، فإنها ليست  
ملحقة بدحرج؛ لأن مصادرهما أفعال وتفعيل، ومفاعلة، مع أن زيادتهما مطردة لمعان ». وانظر التعليقة  
٢٦٩/٤.

(٦) الكتاب ٣٣٦/٢.

(٧) هذا تنمة النص السابق.

دخول التحقير والتكسير فيها كالعوض من منع الفعلية فيها؛ ألا ترى أنك تقول في تحقير<sup>(١)</sup> (سَفَرَجَل) وتكسيره: سَفَرَج وسَفَارِج، فجرى هذا مجرى قولك: سَفَرَج يُسَفَرَجُ سَفَرَجَةً، فهو مُسَفَرَجٌ، وإن كان هذا لا يقال، فإنه لو اشتق منه فعلٌ لكانت هذه طريقته<sup>(٢)</sup>.

قال ابن جني<sup>(٣)</sup>: وسألت أبا علي<sup>(٤)</sup> - رحمه الله - هَلَّا حَقَرُوا «سَفَرَجَلًا» وكسروه ولم يحذفوا منه شيئاً من آخره؟

فقال: لم يُجَز ذلك لأنَّ التحقير والتكسير<sup>(٥)</sup> ضرب من التصريف، وأصل التصريف للأفعال؛ لأنها بالزوائد أحق<sup>(٦)</sup>، فلما لم يكن في الفعل خماسيٌّ لم يكسر نحو «سَفَرَجَل»، ولا حَقَّر، إلَّا بحذف حرف ليصير إلى باب «دَحْرَج»، فيمكن فيه التصريف<sup>(٧)</sup>.

ثم قال الإمام: «وإن كان [لا يمكن] أن يكون الفعل من بنات الخمسة، ولكنّه تمثيل، كما مثلت في باب التحقير»<sup>(٨)</sup>.

يشير إلى تكسير الخماسي، ولأنه لا يقال، ولا تنطق به العرب، إلَّا أن تكسره فتنتطق به وتستعمله في كلامها، أي: إذا أكرمهم الإنسان بالسؤال فحينئذ يقولون له كذا، فهو كالتمثيل.

(١) في الأصل: التحقير. وفي الحاشية: تحقير، صح.

(٢) المنصف ٣٣/١.

(٣) المنصف ٣٣/١ بتصرف يسير.

(٤) في الأصل: أبو علي.

(٥) في الأصل: والتصغير. والتصويب من المنصف ٣٣/١.

(٦) ظاهرها في الأصل: حق.

(٧) انتهى النقل من المنصف.

(٨) الكتاب ٣٣٦/٢ ولم يرد فيه ما بين معقوفين، ولا في طبعة هارون ٢٩٠/٤.



قال: «إلا أن يلحقها ألف (عُذافِر)»<sup>(١)</sup>.

هذه المدّات لم توجد قطّ للإلحاق في فعل؛ ألا ترى إلى «فاعِلَ»، كيف لم يلحق، بدليل المصدر، فلمّا لم يثبت / قطّ في الفعل الذي هو أقدر<sup>(٢)</sup> على الإلحاق [أنّها]<sup>(٣)</sup> ملحقة، لم يقل ذلك في الأسماء.

قال في آخر زيادة الواو: «ولكن (فَنَعْلُول) وهو اسم، قالوا: مَنَجْنوق، وهو اسم»<sup>(٤)</sup>.

ثبت في بعض النسخ العتاق: مَنَجْنون بالنون، وهو خَلَفٌ، وقد قدّم أنه «فَعْلُول» قبل هذا بنحو سطرين<sup>(٥)</sup>، وقد عاود ذلك في أبواب العلل<sup>(٦)</sup>، وإنما الصّواب ضبطه بالقاف، فيكون «فَنَعْلُول» كما أنّ «مَنَجْنِيق» «فَنَعْلِيل»<sup>(٧)</sup>. قال الزبيدي: روي: مَنَجْنوق ومَنَجْنِيق<sup>(٨)</sup>. وهو الصّواب.

(١) الكتاب ٣٣٦/٢ وفيه: «تلتحقها».

(٢) في الأصل: هوار. ولعلّ ما أثبتته صواب.

(٣) تكملة يلتئم بها السياق.

(٤) الكتاب ٣٣٧/٢، وطبعة هارون ٢٩٢/٤. وفيهما وفي الأصل: منجنون. وما أثبتته هو الجاري على كلامه الآتي.

(٥) انظر الكتاب ٣٣٧/٢، وطبعة هارون ٢٩٢/٤، شرح السيرا في ٣٥/٦، ٣٦ (خ).

(٦) الكتاب ٣٤٤/٢.

(٧) قال أبو عليّ في التعلّيق ٢٧٠/٤: «قال أبوبكر: هذا غلط وقع في الكتاب، وليس في كلام سيبويه، أعني فَنَعْلُول؛ لأنّ هذه النون ليست زائدة، إنّما هي من أصل الكلمة، فهو بمترلة عَرَطْلِيل، إلا أنّ المدّة فيه واو، ولو كانت النون فيه زائدة لقليل في تكسيه مجانين فحذف الحرف الزائد، كما أنّ النون لما كانت زائدة في مَنَجْنِيق-أعني الأولى- قيل في تكسيه: مجانين، فحذف في التكسير منه الزيادة، ونحو هذا يقول سيبويه في التصريف، قال: منجنون بمترلة عَرَطْلِيل، فهذا يدلّك على أنّ وزنه في هذا الموضع بفنعلول غلط وقع في الكتاب».

(٨) في الأصل: منجنون له منجنن. ولعلّ الصواب ما أثبتته. ولم أفق على هذا اللفظ في الاستدراك وفيه ١٦٥، ١٦٦: «منجنون» وأنشد شاهداً عليه، ثم قال: «ولم نلف تفسير منجنون ولم يقع في رواية

قال أبو الفتح<sup>(١)</sup>: « ليس (مَنْجُون)<sup>(٢)</sup> من ذوات الخمسة مثل (عَضْرُفُوط)؛ لأجل تكرار<sup>(٣)</sup> النون، وإنما هو مثل (حَنْدُقُوق)، ملحق بـ(عَضْرُفُوط)، ولا يجوز أن تكون الميم زائدة؛ لأننا لا نعلم في الكلام (مَفْعُلُولًا)، ولا يجوز أيضا أن تكون الميم والنون جميعا زائدين على أن تكون الكلمة ثلاثية من لفظ الجن، من جهتين: إحداهما: أنك كنت تجمع في أول الكلمة زائدين، وليست الكلمة جارية على فعلٍ مثل (منطلق، ومستخرج).

والأخرى: أنك لا تعلم في الكلام (مَنْفَعُولًا) فيحمل هذا عليه. ولا يجوز أيضا أن تكون النون وحدها زائدة؛ لأنها قد ثبتت في الجمع في قولهم: مَنَاجِين<sup>(٤)</sup>، ولو كانت [زائدة]<sup>(٥)</sup> لقل: مَجَانِين، كما قيل: مَجَانِيق، في جمع (منجنيق) لما كانت النون زائدة.

وإذا لم يجوز أن تكون [الميم وحدها زائدة، ولا]<sup>(٦)</sup> النون وحدها زائدة، ولا أن تكون<sup>(٧)</sup> كلتاها زائدين، لم يبق إلا أن تكونا أصليين، وتجعل النون لاماً مكررة، وتكون الكلمة مثل (حَنْدُقُوق) ملحقه بـ(عَضْرُفُوط)»<sup>(٨)</sup>.

---

إسماعيل». يعني: أبا علي القالي.

- (١) المنصف ١٤٦/١.
- (٢) في المنصف ١٤٦/١: « وليس يريد أن منجنونا ». يعني الماضي.
- (٣) في المنصف ١٤٦/١: « مثل عَضْرُفُوط هذا محال؛ لأجل تكرير ».
- (٤) قال السيرافي: « وكذلك جمعه عامة العرب ». شرح السيرافي ٣٦/٦ (خ). ومثله في شرح الشافية للرضي ٣٥٠/٢.
- (٥) تكملة من المنصف ١٤٦/١ يلتزم بها الكلام.
- (٦) تكملة من المنصف ١٤٦/١ يلتزم بها الكلام.
- (٧) في المنصف ١٤٦/١: « تكونا ». وقد وافقت إحدى نسخه الأصل.
- (٨) انتهى النقل من المنصف.

وأما « منجنيق » فهو « فنعليل »، يدلّك على ذلك « مجانيق »، فتذهب في التفسير كما تذهب تاء « عنكبوت »، إذا قلت: عناكب<sup>(١)</sup>.

قال ابن جنّي<sup>(٢)</sup> - رحمه الله -: فحرت لذلك - يعني النون - لسقوطها بحرى الياء في « عيضموز »، إذا قلت: عظاميز.  
وقد تنازع الناس فيها الخلاف:

قال ابن دريد<sup>(٣)</sup>: اختلف أهل اللغة فيها، فقال قوم: الميم زائدة<sup>(٤)</sup>. وقال آخرون: بل هي أصلية. وأخبر أبو حاتم عن أبي عبيدة<sup>(٥)</sup>، قال: سألت أعرابياً عن حروب كانت بينهم، فقال: كانت بيننا حروب تُفَقُّ فيها العيون، ومرة تُجَنَّقُ، ومرة تُرَشَّقُ<sup>(٦)</sup>. فقال: قوله: تُجَنَّقُ، دليل على أن الميم زائدة، ولو كانت أصلية لقال: نُمَجَنَّقُ<sup>(٧)</sup>، على أن « المنجنيق » أعجمي معرّب. فهذا قول ابن دريد، كما ترى.

قال ابن جنّي مستدلاً على صحّة قول سيويوه - رحمه الله -: ما ذكرناه عنه<sup>(٨)</sup>. ثم قال: فأما قولهم: مرة تُجَنَّقُ، وما حكاه<sup>(٩)</sup> الفراء من قولهم: جَنَّقُوهم

(١) هذا من كلام المازني، باختصار. انظر المنصف ١/١٤٦.

(٢) المنصف ١/١٤٧-١٤٩ بتصرف.

(٣) انظر جمهرة اللغة ٤٩٠، شرح السيراقي ٣٦/٦، ٣٧ (خ)، ارتشاف الضرب ١٣٧ (رجب).

(٤) منهم ابن دريد كما سيأتي، والفراء. انظر ارتشاف الضرب ١٩٦ (رجب).

(٥) في الأصل: أبي عبيد.

(٦) في المنصف ١/١٤٧: « حروب عون، تفقاً فيها العيون مرة، ثم نجق، وأخرى تُرَشَّقُ ». وفي جمهرة اللغة ٤٩٠: « حرب عون تفقاً فيها العيون مرة نجق، وأخرى نرشق ». وانظر الحكاكية في المتع ٢٥٥، شرح الشافية للرضي ٣٥٠/٢.

(٧) محرف في الأصل.

(٨) يريد: النص الذي ابتدأ به النقل عن ابن جنّي، فإن موضعه بين ماسبق وهذا الذي سيذكره.

(٩) في الأصل: حكاه الفراء.

بالجانيق<sup>(١)</sup>، فالقول فيه عندي أنه مشتق من « المنجنيق »، إلا أن فيه ضرباً من التخليط، وكان قياسه « مَجْنُقُوهُمْ، وَتَمَجَّنَقَ ». ولكنهم إذا اشتقوا<sup>(٢)</sup> من الأعجمي خلطوا فيه؛ لأنه ليس من كلامهم، فاجترؤوا عليه فغيروه؛ وذلك أن الميم، وإن كانت هنا أصلاً، فإنها قد تكون في غير هذه الكلمة زائدة، فشُبِّهت بالزائد فحذفت عند اشتقاقهم الفعل. ونظير ذلك ما أنشده أبو علي من قول الرّاجز:

هل تعرف الدار لأُمّ الخَزَرَجِ      منها فظلت اليوم كالمزَجِجِ<sup>(٣)</sup>

أراد: سكران كالذي شرب « الزَّرَجون »<sup>(٤)</sup>. قال: فكان قياسه أن يقول: كالمزَجِن؛ لأنّ النون في « الزَّرَجون » أصل، فقال: مُزَجَج؛ لأنّ الكلمة أعجميّة، وهم إذا اشتقوا من الأعجميّة خلطوا فيه.

قال: ولو ذهب ذاهبٌ إلى / أن يقول: جَنَقُوهُمْ، وَنُجِنَقُ، لم يُخلط فيه، لقضي بأنّ [وزن]<sup>(٥)</sup> « مَنَجْنِيْقٍ » « مَنَفْعِيلٍ »، وهذا غير موجود في الكلام. ولما كان « المنجنيق » مما يُنقل ويعمل به، وكانت الميم قد جاء فيها الكسر، توهّموا زائدةً مثل « مطرقة، ومروحة »، فيحذفونها عند اشتقاقهم الفعل.

ثم قال ابن جنّي: فأما الاستدلال بذهاب النون في التكسير كما تذهب تاء « عَنكَبوت » إذا قلت: عناكب، ففيه شيء؛ لأنه ليس بقولهم<sup>(٦)</sup>: عناكب، يُعلم لاحالة أن التاء في عنكبوت زائدة، وإنما يعلم ذلك بقولهم: عَنكَبٌ، في معناه. ويقال أيضاً: عَنكَبَاء. فهذا يقطع على زيادة التاء في « عنكبوت ». ولكن لما كانوا

(١) انظر شرح السيرافي ٣٦/٦، ٣٧ (خ)، الممتع ٢٥٤، شرح الشافية للرضي ٣٥٠/٢

(٢) في الأصل: اتسعوا.

(٣) والبيت في الخصائص ٣٥٩/١، المحتسب ٨٠/١، ٩٧، اللسان (زرجن).

(٤) الزرجون هنا: الخمر. انظر الصحاح (زرجن).

(٥) تكملة من المنصف ١٤٨/١ يقتضيها مابعداها.

(٦) في الأصل: بقوله.

يقولون في الجمع: عناكب، فيجترئون على حذف التاء من غير استكراه، استدللّ بذلك على زيادتها؛ لأنها لو كانت من الأصل لقُبِح حذفها؛ لأنهم لا يكسرون ذوات الخمسة إلاّ على استكراه؛ فقد يمكن أن يقول قائل: ما تُنكرُ أن تكون التاء أصلاً، ويكون تكسير الكلمة على استكراه؟ وإذا احتجّ بقولهم في معناه: عَنَكَبٌ، سقط الكلام. فهذه هي الحجة القاطعة.

فأما قولهم: مَجَانِيق، فيدلّ على زيادة النون في « مَنَجْنِيق »؛ لأنّ النون ثانية، ولو كانت من الأصل لثبتت<sup>(١)</sup>.

قال أبو بكر<sup>(٢)</sup>: « قد جاء على (فَعْلُول)، حكى اللحياني: زُرْثُوق، وزَرْثُوق، لعمود البئر الذي عليه البكرة. وصَعْفُوق: قرية باليمامة يقال لأهلها: الصَّعَافِقَة، وهم قومٌ كانوا عبيدا فاستعربوا. ويقال: الصَّعْفُوق: اللثيم، وجمعه صَعَافِقَة ». أما ما حكاه اللحياني فيمكن أن يكون أصلُ « زَرْثُوق »<sup>(٣)</sup> مخففاً من « زُرْثُوق »<sup>(٤)</sup>.

وأما « الصَّعْفُوق » القرية، فيمكن أن تكون أعجميّة<sup>(٥)</sup>. وما حكى عن الزبيدي من قولهم في « صُنْدُوق »: صَنْدُوق، الكلام فيه كالكلام في « زُرْثُوق »<sup>(٦)</sup>. وبالجُملة فهي في غاية الشذوذ.

(١) انتهى التّقل من المنصف.

(٢) الاستدراك ١٦٢.

(٣) في الأصل: اصل بيايل.

(٤) انظر الممتع ١٤٩.

(٥) انظر الخصائص ٢١٥/٣، المغرب ٤٣١، الممتع ١٥٠.

(٦) انظر الممتع ١٤٩.

قال البطليوسي<sup>(١)</sup>: حكى أبوحنيفة<sup>(٢)</sup> في التّبات: بُرْسُوم، وَبَرْسُوم<sup>(٣)</sup>، وهي أَبَكْرُ نَخْلَةٍ بالبصرة. وقال أبوعمرو الشيباني في نوادره: زَرْثُوق بالفتح، ومثله صَعْفُوق، وصَنْدُوق، ولا يضمّ أوله.

وذكر ابن عصفور في جميعها ضمّ الأول، إلّا «صَعْفُوقا»، فإنه لم يسمع فيه ضمّ<sup>(٤)</sup>. ولم أقف على صحّة ما نقله<sup>(٥)</sup>.

قال أبوبكر: «و(فَوَعِلِل)، قالوا: دَوْدَمَس<sup>(٦)</sup> لحية تنفخ فتُحرق»<sup>(٧)</sup>.

قال الإمام في فصل التّاء: «ويكون على (فُعَالِيل)، وهو قليل، قالوا: كُنَابِيل، وهو اسم»<sup>(٨)</sup>.

وهو مشكل لأنه قد قال في «كَنْهَبِل»: إنّ النون زائدة<sup>(٩)</sup>. وعمدته أنّ هذا

(١) الاقتضاب ٣٢٨/٢.

(٢) الدّينوري، أحمد بن داود ونَد [ت: ٢٨٢هـ] كان نحوياً لغوياً مهندساً منجماً حاسباً راوية ثقة فيما يرويه ويحكيه. أخذ عن البصريين والكوفيين، وأكثر أخذه عن ابن السكيت وأبيه. من مصنفاته بالإضافة إلى النبات الذي قيل: لم يؤلف مثله في معناه: ما يلحن فيه العامة، الشعر والشعراء، إصلاح المنطق، وغيرها. انظر الفهرست ٨٦، نزهة الألباء ١٨٠، ١٨١، إشارة التعيين ٣٠، خزانة الأدب ٥٤/١، ٥٥.

(٣) في الأصل: وبرشوم.

(٤) المتع ١٥٠.

(٥) قال الأزهري في تهذيب اللغة ٢٨٢/٣: «الحَرَائِي عن ابن السكيت قال: كل ما جاء على فعلول فهو مضموم الأول، مثل: زُنْبُور وبُهْلُول وعُمُروس، وما أشبه ذلك، إلّا حرفاً جاء نادراً، وهم بنو صَعْفُوق، لخول باليمامة. وبعضهم يقول: صَعْفُوق، بالضم».

(٦) في الأصل: وفوعل قالوا دودس.

(٧) الاستدراك ١٦٢ وفيه: «وهي حية». وانظر المتع ١٤٦.

(٨) الكتاب ٣٢٧/٢.

(٩) الكتاب ٣٣٩/٢، ٣٥٢.

المثال لم يجئ في غير هذا [إلا<sup>(١)</sup>] والزيادة فيه، فهو بناء<sup>(٢)</sup> لم يجئ إلا وانبغي بأن يحكم بأنه مزيد، على ماسترى في باب العلل<sup>(٣)</sup>. وكذلك كان ينبغي أن يحكم على هذه النون في « كُنَابِيل »، ولا فرق، إلا أن يكون قد سمع لها نظيرا لم يأت فيه حرف زيادة. والله أعلم.

[و« كُنَابِيل »: اسم أرض<sup>(٤)</sup>، قال ابن مقبل<sup>(٥)</sup>:

دَعَتْنَا بِكَهْفٍ مِنْ كُنَابِيلَ دَعْوَةً عَلَى عَجَلٍ دَهْمَاءُ وَالرَّكْبُ رَائِحٌ<sup>(٦)</sup>  
استدرك أبو بكر<sup>(٧)</sup>: « (فَعْلُلٌ) »، قالوا: هَيْدَكُرٌّ<sup>(٨)</sup>، وهي المرأة الكثيرة اللحم.  
(وَفَعْلِيلٌ)<sup>(٩)</sup>، قالوا: شَمَنْصِيرٌ: اسم مكان، (وَفَعْلِيلٌ)، قالوا: قُشْعَرِيرَةٌ، وَسُمَهْجِيحٌ،  
وهو ماحقن في السقاء من اللبن ».

« فَأَمَّا (هَيْدَكُرٌّ) فهو مقصورٌ من (هيدكور)، وليس ببناء أصليٍّ، فوزنه /

[٥٩]

(١) تكملة يلتئم بها الكلام.

(٢) في الأصل: با.

(٣) انظر ما يأتي ٤٨٨.

(٤) في معجم ما استعجم (كنابيل): « هو موضع باليمن ». وسيأتي مزيد تفصيل في تخريج الشاهد.

(٥) تميم بن أبي بن مقبل العجلاني العامري. شاعر جاهلي إسلامي معمر بلغ مائة وعشرين سنة، وكان يهاجي النجاشي الشاعر. انظر سمط اللآلي ٦٨/١، خزانة الأدب ٢٣١/١، ٢٣٢.

(٦) وقع هذا النص في الأصل بين « اللحم » و« فعنليل » من قوله التالي: « وهي المرأة الكثيرة اللحم وفعنليل قالوا شمنصير ». والموضع الذي أثبت فيه أولى. وانظر الاستدراك ١٧٠. والبيت أيضا في ديوان ابن مقبل ٤٠، منتهى الطلب ٣٠٢/١، معجم ما استعجم (كنابيل)، معجم البلدان (كنابيل)، سفر السعادة ٤٥٠. وفي الديوان ومنتهى الطلب ومعجم البلدان: « كُنَابِينَ » تثنية كتاب وهو جبل، وعُنَاب وهو جبل يازائه، كقولهم في أبي بكر وعمر رضي الله عنهما: العمرين.

(٧) الاستدراك ١٦٨.

(٨) في الاستدراك ١٦٨: « فَعْلُلٌ قالوا: هيدكُرٌّ ». وانظر اللسان (هدكر)، ارتشاف الضرب ١٣٩ (رجب).

(٩) في الأصل: وفعليل.

على هذا (فَيَعْلُول) مثل (خَيْسَفُوج) «<sup>(١)</sup>».

قال ابن جنّي في الخصائص<sup>(٢)</sup>: قال أبو عليّ: سألت محمد بن الحسن<sup>(٣)</sup> عن «الهَيْدَكُر»، فقال: لأعرفه، وأعرف «الهَيْدَكُور»<sup>(٤)</sup>. وكأنّ الواو حذفت من «هَيْدَكُر» ضرورة، وإذا جاز أن تحذف الواو الأصلية في قول الأسود<sup>(٥)</sup>:  
فَاتَّبَعْتُ أَخْرَاهُمْ طَرِيقَ أَوْلَاهُمْ<sup>(٦)</sup>

كان حذف الزائد أولى. وأنشد لطرفة:

فَهِيَ بَدَأُ إِذَا مَا أَقْبَلْتُ      فَنَحْمَةُ الْجِسْمِ رِدَاخٌ هَيْدَكُر<sup>(٧)</sup>

---

(١) انظر الممتع ١٤٦.

(٢) الخصائص ٢٠٢/٣. والنص في الأصول ٢٢٥/٣ عن أبي علي أيضاً، وفيه: «سألت ابن دريد». والمراد واحد.

(٣) في الأصل: الحسين.

(٤) انظر جمهرة اللغة ١٢٢١، ١٢٢٢.

(٥) في الأصل: ابي الاسود. وقد وقع هذا في إحدى نسخ الخصائص. وإنما هو الأسود بن يعفر بن عبد الأسود النهشلي الدارمي، وهو أعشى بني هاشل، وكفّ بصره لما أسنّ. شاعر فصيح من شعراء الجاهلية، ليس بالمكثر، عدّه ابن سلام في الطبقة الخامسة. انظر طبقات فحول الشعراء ١٤٣، ١٤٧، ١٤٨، المؤلف والمختلف ١٨، سمط اللآلي ٢٤٨/١، خزانة الأدب ٤٠٦/١.

(٦) في الأصل: فانبعث. وعجزه:

كما قيل نَحْمٌ قد هوى متتابع

وهو أيضاً في كتاب الشعر ٢٠٨، الخصائص ٢٩٢/٢، فرحة الأديب ١٩٩، أمالي ابن الشجري ٤٢/١، ٤٥٦، خزانة الأدب ٣٠٥/١١.

(٧) نسبه ابن جنّي إلى طرفة، وذكر محقق التكملة والذيل والصلة للصغاني أنه في ديوانه، ولم أقف عليه. وهوللمرار بن منقذ العدويّ، كما سينقله المؤلف بعدّ عن يعقوب بن السكيت، من قصيدة تعدّ من عيون الشعر، عدّها خمسة وتسعون بيتاً، ومطلعها:

عَجَبٌ خَوْلَةٌ إِذْ تَنْكُرُنِي      أُمُّ رَأَتْ خَوْلَةَ شَيْخَا قَدْ كَبُرَ

وهي في المفضّلات ٨٢-٩٣. وانظر البيت في كتاب الألفاظ لابن السكيت ٢٠٦، ٢١٣، التكملة والذيل والصلة للصغاني (هدكر)، اللسان (هدكر)، التكملة والذيل والصلة للزبيدي (هدكر).



وفي الألفاظ ليعقوب<sup>(١)</sup>: الهَيْدُكُورَةُ<sup>(٢)</sup>، ويقال: هَيْدُكُر. ويقال: مرّت تَهْدُكُرُ، أي: تَرَجْرُجُ، قال المرّار العدويّ. وهو البيت الذي أنشده ابن جنّي لطرفة. قال: وسمعت الكلابيّ يقول: هَيْدُكُور. و«البداء»: التي كأنّ فيها فحجّ من ضخم فحذيها<sup>(٣)</sup>.

وأما «شَمَنْصِير» فقال ابن جني في خصائصه<sup>(٤)</sup>: إنه «فائت أيضا، إن كان عربيا، قال الهذليّ<sup>(٥)</sup>»:

لعلّك هالكٌ إمّا غلامٌ      تبوّأ من شَمَنْصِيرٍ مُقاما<sup>(٦)</sup>

ويجوز أن يكون محرّفا من (شَمَنْصِير) لضرورة الوزن<sup>(٧)</sup>.

قال الإمام -رحمه الله- في لحاق الألف: ولم يأت «فَعْلَال» في الكلام إلّا مضاعفاً<sup>(٨)</sup>. الفصل [إلى]<sup>(٩)</sup> آخره.

قال أبوبكر: «قد جاء (فَعْلَال) غير المضاعف، قالوا: ناقةٌ بها خَزَعَال، أي:

(١) انظر كتاب الألفاظ ٢١٣ بتصرف.

(٢) في الألفاظ ٢١٣: «الهْدُكُورَةُ».

(٣) انتهى النقل من كتاب الألفاظ.

(٤) الخصائص ٢٠٥/٣.

(٥) صخر الغيّ. والبيت الآتي آخر قصيدة يرثي بها ابنه تليداً.

(٦) البيت في شرح أشعار الهذليين ٢٩٢، المعاني الكبير ١٢٢٨، جمهرة اللغة ١١٥٢، شرح السيرافي

٤٣٢/٦ (خ)، معجم ما استعجم (شمنصير)، معجم البلدان (شمنصير)، اللسان (علل). وشمنصير:

قال البكري: «جبل من جبال قحمة، يتصل بجبال ذروة، ولم يعلّه قط أحد، ولا أدري ما على ذروته، وبأعلاه القروء، والمياه حواليه ينابيع تنساب، عليها النخل وغيره . . .».

(٧) وفيما يأتي ٤٦١ كلام لسيبويه مفاده: أن النون إذا كانت ثالثة ساكنة في خماسي فهي زائدة، بأن شمنصير، وسينه المؤلف هناك أن شمنصير بناء عليه فنعليل.

(٨) انظر الكتاب ٣٣٨/٢ بتصرف. والكلام بلفظه في الاستدراك ١٧٢.

(٩) تكملة يلتئم بها الكلام.

ظَلَعَ»<sup>(١)</sup>.

قلت: ذكره الفراء<sup>(٢)</sup>. قال ابن السِّيد<sup>(٣)</sup> - رحمه الله -: « قد جاء في الشعر حرفٌ آخر، وهو قول الشاعر:

والخيل خارجة من القَسْطَلِ<sup>(٤)</sup>

يريد: القَسْطَل، وهو العُبار.

والوجه في هذا عندي ألا تُجعل زيادةً على سيبويه، ويقال: إنَّ الشاعر أراد (القسطل)، فأشبع فتحة الطاء اضطراراً، فنشأت بعدها ألفٌ، كما قال الرَّاجز:

أقولُ إذ حَرَّتْ على الكَلْكَالِ ياناقي ما جُلَّتْ من مَجَّالِ<sup>(٥)</sup>

قال: ولم يأت المضاعف مكسور الأول إلا في المصدر<sup>(٦)</sup>.

قال أبو بكر<sup>(٧)</sup>: « قد جاء اسماً غير مصدر (الدُّدَاء، والدَّأْدَاء)، لآخر الشَّهر، ولا سبيل إلى أن تكون الهمزة الواقعة بعد الألف منقلبةً عن واو، أو ياء<sup>(٨)</sup>، فيكون كـ(عِلْباء)؛ لأنَّك تقول: دَأْدَاء، فلو كانت الهمزة منقلبة عن ياء أو واو لكان

---

(١) الاستدراك ١٧٣ وفيه: « غير مضاعف... ضلع ».

(٢) انظر أدب الكاتب ٤٧٨، الخصائص ٢١٣/٣، الاقتضاب ٣٢٩/٢.

(٣) انظر الاقتضاب ٣٢٩/٢، ٣٣٠.

(٤) صدره:

ولنعم مأوى المستضيف إذا دعا

والبيت لأوس بن حجر، وقد سبق تخريجه ٣٣٣.

(٥) الرجز في المحتسب ١/١٦٦، الإنصاف ٢٥، ٧٤٩، اللسان (كلل)، شرح الأشموني ١٩٧/٣. وبه ينتهي النقل من الاقتضاب.

(٦) الكتاب ٣٣٨/٢. وانظر النص بلفظه في الاستدراك ١٧٣.

(٧) الاستدراك ١٧٣.

(٨) في الأصل: واو وياء.

(فعلا) من غير المضاعف، وهذا لا يكون عندهم سوى ما ذكرنا من [قولهم]<sup>(١)</sup>:  
 خَزَعَال؛ وإنما جاء عن الكوفيين، فاهمزتَان إِذَا أُصْلِيَتَانِ فِي [دُئَاءٍ]<sup>(٢)</sup> وَدُأْدَاءٍ». .  
 ويعضد ما قال الزُّبَيْدِيُّ قَوْلُ يَعْقُوبَ فِي الْأَلْفَاظِ: «ثَلَاثَ دَآدَى، الْوَاحِدَةُ  
 دُأْدَاءٌ، وَزَنَ (فَعْلَلَةٌ)»<sup>(٣)</sup>. قال بعد ذلك في الباب نفسه<sup>(٤)</sup>: «وَالدُّدَاءُ»<sup>(٥)</sup>: اللَّيْلَةُ الَّتِي  
 يَشْكُ فِيهَا، مِنَ الشَّهْرِ الْمَاضِي هِيَ أُمُّ مِنَ الدَّاحِلِ؟  
 قال أَبُو بَكْرٍ<sup>(٦)</sup>: «قَدْ جَاءَ مِنْ هَذَا الْبَابِ (فَعْنَلَّى)<sup>(٧)</sup>: شَفَتَرَى، اسْمُ رَجُلٍ،  
 وَاشْتِقَاقُهُ مِنَ (الشَّفَتَرِ)<sup>(٨)</sup>، وَهُوَ الْمَفْرَقُ». .  
 قلت: فِي الْمَجْرَدِ: رَجُلٌ شَفَتَرَى: ذَاهِبَ الشَّعْرُ، مِنْ قَوْلِهِمْ: اشْفَتَرَى<sup>(٩)</sup>، إِذَا  
 تَفَرَّقَ. النُّونُ زَائِدَةٌ.

وَذَهَبَ بَعْضُ النُّحَوِيِّينَ<sup>(١٠)</sup> إِلَى أَنَّ «شَفَتَرَى» «فَعْلَلَى»<sup>(١١)</sup> كـ «قَبَعَثَرَى»،  
 وَأَنَّ النُّونَ لَيْسَتْ بِزَائِدَةٍ، وَإِنْ كَانَتْ فِي مَحَلِّ زِيَادَتِهَا؛ لِأَنَّ جَعْلَهَا زَائِدَةً يُوْدِي إِلَى

- 
- (١) تكملة من الاستدراك ١٧٣ يلتئم بها السياق.  
 (٢) تكملة من الاستدراك ١٧٣.  
 (٣) انظر كتاب الألفاظ ٢٩٣. وانظر الأزمنة وتلبية الجاهلية لقطرب ٩٦.  
 (٤) انظر كتاب الألفاظ ٢٩٤.  
 (٥) في كتاب الألفاظ ٢٩٤: «والدأء». بهمزة على الألف مما يعني أن اللفظة فيه بفتح الدال، وقد ذكر المؤلف فتح الدال وكسرها قبل قليل.  
 (٦) الاستدراك ١٧٥. وانظر ارتشاف الضرب ١٣٧ (رجب). وقد ذكره أبو حيان مرتين، مرة على أنه فعنللى، ومرة على أنه فعللى بتشديد اللام الأولى، وهو مذهب سيأتي بعد قليل.  
 (٧) في الأصل: فعنل. .  
 (٨) في الاستدراك ١٧٥: «المشفت». وانظر التكملة والذيل والصلة للصغاني (شفت).  
 (٩) في الأصل: اشفر. انظر اللسان (شفت).  
 (١٠) هو ابن عصفور. انظر الممتع ١٥٥، ١٥٦. وبه قال أبو حيان في ارتشاف الضرب ١٤٥ (رجب).  
 (١١) في الأصل: فعلل.

إثبات بناء لم يوجد.

قال<sup>(١)</sup>: ويحتمل أن يكون وزنه ماقال المستدرك<sup>(٢)</sup>، وإن كان بناءً لم يستقرّ في غير هذا الموضع؛ لأنك إن جعلت النون أصلية أخرجتها عما استقرّ فيها؛ ألا ترى أن النون إذا كانت ساكنة ثالثة / وبعدها حرفان، لم تُلف إلا زائدة، فيما<sup>(٣)</sup> عُرِف اشتقاقه أو تصريفه. فيكون القولان فيها سائغين.

قال أبوبكر<sup>(٤)</sup>: « [وَفُعَلَاة] <sup>(٥)</sup>، قالوا: سُلْحَفَاة. (وَفُعَلَلِي)، قالوا: شِفْصِلِي <sup>(٦)</sup>، وهو حمل بعض الشجر يَنْفَلِقُ عن <sup>(٧)</sup> مثل القطن، وله حبٌّ كالسَّمْسَمِ ».

قلت: أمّا « سُلْحَفَاة » فليس فيه دليلٌ على إثبات « فُعَلَاة »، بل هو « فُعَلِيَّة » في الأصل، ثمّ قلبت الكسرة فتحة، والألفُ من الياء، وهي لغة طيّى، يقولون في « رُضِي »: رُضِيَ، وفي « بَقِيَ »: بَقِيَ، و« نَاصِيَة »: نَاصَاة<sup>(٨)</sup>.

قال أبوبكر في حذف النون: قال سيبويه: ومما لحق من بنات الأربعة بالخمسة مما زيدت فيه النون « قُنْفَخَر »<sup>(٩)</sup>، ملحقا به<sup>(١٠)</sup>.

(١) أي: ابن عصفور.

(٢) في المتن ١٥٦: « وزنه فعنللى ».

(٣) في الأصل: فإذا.

(٤) الاستدراك ١٧٥.

(٥) تكملة من الاستدراك ١٧٥.

(٦) في الأصل: وفعلل قالوا شفصل.

(٧) في الأصل: على.

(٨) انظر المتن ١٥٣، ٥٥٧، ارتشاف الضرب ١٢٣ (رجب).

(٩) ضبط في الكتاب ٣٣٩/٢ بكسر القاف، وعلى هذا نصُّ أبي علي الشلوين الآتي، ولم أضبطه به؛ لأنّ كلام الشلوين يدلّ على أنّ الزبيدي ضبطه بغير ذلك، وليس فيه إلاّ كسر القاف وضمّها، وقد ذكر سيبويه لغة الضمّ قبل أسطر من ذكر لغة الكسر. وانظر اللسان (قفخر).

(١٠) الاستدراك ١٨١ وليس فيه: ملحقا به. وانظر الكتاب ٣٣٩/٢.

قال الشيخ أبو علي<sup>(١)</sup> - رحمه الله -: هذا عجبٌ، لأدري من أين أخذه؟ والذي في النسخ العتاق، بل هو في كل نسخة « قَنَفَخَرٌ » بالكسر، مزيدٌ ألحق بـ « جَرَدَحَل »<sup>(٢)</sup> ولو كان لكان له وجهٌ في العدد فقط، وهو تصرفه، وقد قال ذلك في « قلنسوة »، و[هو]<sup>(٣)</sup> أن الواو ملحقة<sup>(٤)</sup>؛ وإنما يريد الإلحاق العددي<sup>(٥)</sup> فقط: أنه يصير بالعدد خماسيَّ الحروف، لأنه ألحق بالإلحاق الوزني.

قال أبو بكر<sup>(٦)</sup>: « قد جاء (فَنَعَلَل)، قالوا: عَجُوزٌ خَنْضَرِفٌ »<sup>(٧)</sup>. وقد خَضَرَفَ جِلْدُهَا، إذا استرخى. عن أبي زيد. وقال يعقوب: هي الكبيرة الثدين<sup>(٨)</sup>. و(فَنَعَلَلُ)، قالوا: عَجُوزٌ شَهْبَرَةٌ، وشَهْبَرَةٌ، للكبيرة<sup>(٩)</sup>.

قلت: « خَنْضَرِفٌ » مثل « جَحْمَرِشٍ » و« شَهْبَرَةٌ » مثل « سَفَرَجَلَةٍ »، ويكون « شَهْبَرَةٌ وشَهْبَرَةٌ » [كـ سَبَطَ وسَبَطَرُ]<sup>(١٠)</sup>.

(١) لم أقف على كلام الشلوين في غير هذا الكتاب.

(٢) ظاهرها في الأصل: نحو دخل.

(٣) تكملة يلتئم بها الكلام.

(٤) انظر الكتاب ١١٥/٢.

(٥) في الأصل: العدلي.

(٦) الاستدراك ١٨٢.

(٧) في الأصل: فَنَعَلَل قالوا: عَجُوزٌ خَنْضَرِفٌ. وفي الاستدراك: فَنَعَلَل. بفتح اللام. وهو خطأ. وانظر اللسان (خضرف)، القاموس (خضرف).

(٨) انظر كتاب الألفاظ ٢٥٣. وفيه: « الضخمة الكثيرة اللحم، الكبيرة الثدين ».

(٩) في الأصل: للكثيرة. وانظر القاموس (شهير).

(١٠) تكملة يلتئم بمثلها الكلام. انظر الممتع ١٤٧.

## هذا باب لحاق التّضعيف فيه لازم

هذه الترجمة تشتملُ على ذوات الأربعة التي لحق عينها تضيّفاً، ولحق لامها. ومعنى لازم: أنّ المضاعف على قسمين: مزيد، وغير مزيد. فالمزيد مثل ما يذكر في هذا الفصل، نحو «العَلَكْد». والأصلي «رَدّ»، وشدّ. فهذا الذي هو أصلي قد ينفكّ فيقال: رَدَدْتُ، وشَدَدْتُ. وأما ما الزائدة فيه من موضع اللام والعين، فإنّ التّضعيف فيه لازم.

قال أبو بكر<sup>(١)</sup>: «قد جاء (فَعَلَّلُ)، قالوا: صَنَّبِرُ. و(فَعَلَّلُ)، قالوا: حَجَرُ قَهَقَرُ، أي: صلب. والقَهَقَرُ أيضاً: الصمغة العظيمة المدحرجة. و(فَعَلَّلُ)، قالوا: صِفْصِلُ، لنبت.»

قال المؤلف: وجدت فيها عن أبي الحسن بن عصفور في فصل الياء في المزيد الثلاثي: أنه «يَفْعَلُّ»، وأنه فائت، فانظر ما أكثر ولوعه بالتكثير.

قلت: صحّف ابنُ عصفور، وظنّ أنّ الذي ذكره الزُّبيدي هو «يَهْيَرُ»، وإنما هو «قَهَقَرُ»، فليس على الرّجل دَرَكٌ<sup>(٢)</sup>.

وأنشد أهل اللغة في «الصّفْصِلِ»:

الصِّلِّ والصّفْصِلِ واليَعْضِيدا

والخازِ بازِ السِّنِّمِ المَجودا

بحيث يدعو عامرٌ مسعوداً<sup>(٣)</sup>

---

(١) الاستدراك ١٨٦.

(٢) الدّرك: التبعة. هذا، مع أنّ ابن عصفور ذهب في الممتع ١١١ إلى أن يهَيّر مشدّد من يَهْيَر، ثم قال: «وهذا أولى من إثبات بناء لم يوجد في كلامهم وهو يفعل.»

(٣) انظر المخصص ٩٦/١٤، سفر السعادة ٢٤٨، اللسان (جود، رعد، خوز، صل، صفصل، سنم)،

ووجهه: أن يكون مما نقل عن تخفيف، وأجري الوصل فيه مجرى الوقف،  
فيكون بناؤه مثل «زُبرج»<sup>(١)</sup>.

وأما «الصنبر» فـ«تصوّر معنى الإضافة فصار إلى أنه كأنه قال: (هَيْج الصنبر)<sup>(٢)</sup>، ثم نقل الكسرة على حد (مررت ببيكر)، وأجري (نبر) من (الصنبر) مجرى [بكر]<sup>(٣)</sup>».

وقال في باب الفوائد<sup>(٤)</sup>: وذهب بعضهم إلى أنه كسر الباء لسكونها وسكون الراء<sup>(٥)</sup> فيه. وفيه ضعف؛ وذلك أن الساكنين إذا التقيا من كلمة واحدة حرّك الآخر منهما، نحو «أمس، وأين، وسوف»، وإنما يحرك الأول منهما إذا كانا من كلمتين، نحو «قد انقطع»، و﴿قُمِ اللَّيْلُ﴾<sup>(٦)</sup>، وأيضا فإن الساكنين لا يُنكّر اجتماعهما في الوقف.

---

خزانة الأدب ٤٤٥/٦. وذكر البغدادي أن البيت الثاني مركب من بيتين، وهما:

والخازباز الناعم الرغيدا      والصليان السنم المجدودا

وقبل الأبيات السابقة:

أرعتها أطيب عود عودا

(١) بدل الزاي في الأصل دال، والباء غير منقوطة.

(٢) يعني: قول طرفة:

بجفان تعتري نادينا      من سديف حين هاج الصنبر

والبيت في الديوان ٥٦، شرح السيراقي ٤٣٥/٦ (خ)، الخصائص ٢٨١/١، ٢٥٤/٢، ٢٠٠/٣،

المتع ٧١/١.

(٣) تكملة من الخصائص ٢٥٤/٢، والنص فيه. وانظره بشكل أوضح في الخصائص ٢٨١/١.

(٤) يعني ابن جني. انظر الخصائص ٢٠٠/٣.

(٥) في الأصل: الواو.

(٦) المزمّل: ٢.

فإن قلت / : فالوزن يقتضى تحريك الأول.

قيل: أجل<sup>(١)</sup>، إلا أنه لم يقتضِ<sup>(٢)</sup> فساد الاعتلال.

فإن قلت: فقد قالوا في الوقف: ضَرَبَتْهُ.

قيل: هذا أمرٌ يخصّ تاء التانيث؛ رغبةً في الكسرة الدالة على التانيث. وأيضاً

فإنّ التاء آخر الكلمة، والهاء زائدة من بعدها، ليست منها<sup>(٣)</sup>. وكذلك القول في

« ادْعُهُ »؛ ألا ترى أنّ الهاء زائدة بعد الكلمة<sup>(٤)</sup>.

(١) في الأصل: قبل آخر.

(٢) تقرأ في الأصل: يقتضك.

(٣) في الأصل: منهما.

(٤) انتهى النقل من الخصائص.



## هذا باب تمثيل الفعل من بنات الأربعة مزيدا وغير مزيد

ليس ثمَّ فعلٌ رباعيٌّ غير مزيدٍ إلَّا «فَعَّلَلَّ».

قال الزُّبيدي<sup>(١)</sup>: الكوفيُّون ومن نَحَا نحوهم من البغداديين يجعلون «كَفَّكَتُ  
وزَلَزْتُ» من الثلاثي، وأصله عندهم «كففت وزللت»، فكَرِهُوا اتِّصَالَ  
التَّضْعِيفِ، فحَالُوا بَيْنَهُ بِحَرْفٍ مِثْلَ فَاءِ الْفِعْلِ<sup>(٢)</sup>. وقولهم عندي أولى بالصواب؛  
لأَطْرَادِ مَذْهَبِهِمْ، وَصَحَّةِ الْاِشْتِقَاقِ إِيَّاهُ؛ أَلَا تَرَى أَنَّ قَوْلَكَ: كَفَّكَتُ، وَحَلَّلْتُ،  
فِي مَعْنَى [«كَفَّكَتُ، وَ»]<sup>(٣)</sup> حَلَّلْتُ.

وهذا هَذَيَانُ<sup>(٤)</sup>، واختيار ما ليس بمختار، فإنَّ الكاف والحاء ليسا من حروف  
الزيادة، ولم توجدا قطَّ مزيدتين، وأما «كفكفت، وحلحلت»<sup>(٥)</sup>، في معنى  
«كففت وحللت»، فلا دليل فيه؛ إذ يمكن أن يكونا بنيتين اتَّفَقَتَا فِي الْمَعْنَى، وَهَذَا  
أَوَّلَى مِنْ أَنْ يَحْكُمَ بِالزِّيَادَةِ عَلَى حَرْفٍ لَمْ يَوْجَدْ قَطَّ زَائِدًا، فَيَكُونُ مِثْلُ «سَبَطَ،  
وَسَبَطَ» وَ«لُؤْلُؤٌ، وَلَأَالٌ»، وَ«مَنْجَنِيْقٌ مَعَ جَنْقُونَا».

قال المؤلف: وهذا الذي حمل عليه المعترضُ على الزُّبيدي قليل، والأكثر  
والأصل إن اتَّفَقَ الْمَعْنَى تَقَارَبَ [اللفظُ]<sup>(٦)</sup>، واللفظ يكون مع المادَّة الواحدة إذا

(١) الاستدراك ٢٠٩.

(٢) انظر الإنصاف ٧٨٨، شرح الشافية للرضي ٣٦٧/٢، شرح التصريح على التوضيح ٤٤٨/٢، ٤٤٩.

(٣) تكملة يلتئم بمثلها الكلام.

(٤) لعلَّ قبله سقط تقديره: قال بعضهم، أو اعترضه بعضهم فقال. بدليل نص المؤلف التالي.

(٥) في الأصل: وحللت.

(٦) تكملة يلتئم بمثلها السياق.

أمكن ردّ إحدى اللفظتين للأخرى. وتوهم هذا الرّاد على الرّبيدي أنه جعل الحرفين اللذين ذكر زائدين؛ وإنما يريد: أنّ العرب كرهت توالي التضعيف فحذفت وعوّضت، ورأت أن يكون العوض مثل حرف من الكلمة؛ إذ هو أولى من أن يكون غير مماثل، وبالضرورة يكون مثل الفاء؛ إذ من تكرار التضعيف فرّوا. فهذا قول سائغ منقاس، إلا أن يقال: إنّ العوض لا يجوز أن يكون إلا من الزوائد، فتحتاج هذه الدّعوى لدليل.

قوله: « فألحق هذا ببنات الثلاثة »<sup>(١)</sup>.

لا يريد: على حسب الإلحاق المتقدّم؛ ألا ترى أنه لا يلحق<sup>(٢)</sup> الأكثر بالأقل، فإنما يريد: جعل هذا مثل ذلك في أن زيدَ فيه، كما زيد في ذلك، ولحقه من الأحكام في فتح أوائل المضارعة منه ما لحق ذلك.

---

(١) الكتاب ٣٤٠/٢.

(٢) في الأصل: يخلو.

## [هذا باب تمثيل ما بنت العرب من الأسماء والصفات من بنات الخمسة<sup>(١)</sup>]

قال أبوبكر: « قد جاء من هذا الباب (فُعَلِّلُ)، قالوا: هُنْدَلْعُ، اسم بقلة<sup>(٢)</sup>. استدراكه هنا خطأ؛ لأنه بناء لم يُسمع إلا وفيه الزيادة، فيجب الحكم بذلك؛ فإنه مزيدٌ، كما فعل بـ «كَنْهَبُلُ»، وإِثْمَا كان ينبغي أن يُستدرك في باب زيادة النون في الرباعي المزيد.

وقوله: « لأنك لو حذف الواو خالف الفعلُ فعلَ بنات الأربعة<sup>(٣)</sup>. قلت: لأنه كان<sup>(٤)</sup> يلزمه الإدغام فيتعذر عليه الإلحاق. الباب الذي يليه<sup>(٥)</sup>: زعم الإمام أن « جَحَنْفَلُ » ألحق بـ « فَرْزَدَقُ »، فكان رباعياً فيصير بالزيادة خماسياً، وأن « عَفَنْجَجَا » كان ملحقا تقديرا بالرباعي بتضعيف آخره، ثم ألحق بالخمسة<sup>(٦)</sup>. فإن كانت زيادته كزيادة « جَحَنْفَلُ »<sup>(٧)</sup>. قال أبوبكر<sup>(٨)</sup>: « قد جاء من هذا الباب (فَعْلُولُ): سَمَرُطُولُ، للرجل الطويل،

- 
- (١) لم يرد العنوان في الأصل، وأثبتته من الكتاب ٣٤٠/٢.  
(٢) الاستدراك ١٩١. وهذا مما استدركه ابن السراج. انظر الأصول ٢٢٥/٣، شرح التصريف للثمانيني ٢٠٨، الباب ٢١٤/٢.  
(٣) الكتاب ٣٤١/٢ وقد مثل سيبويه لذلك بـ: عَثَوْتُلُ.  
(٤) في الأصل: كما.  
(٥) لم يتغير الباب، لكن الزبيدي جعله باين، الأول في غير المزيد، والثاني في المزيد. فيكون المؤلف أراد هذا. والله أعلم.  
(٦) وهو جحَنْفَلُ. انظر الكتاب ٣٤١/٢.  
(٧) كذا ورد النص، ويبدو أنه اعتراض، وأن في آخر الكلام سقطا، تقديره: فكيف يكون ملحقا بجحَنْفَلُ. يعني أن الأولى أن يكون ملحقا بما ألحق به جحَنْفَلُ، وهو فرزدق.  
(٨) الاستدراك ١٩٤.

[٦٠] وَسَمَرَطْلٌ أَيْضاً<sup>(١)</sup>. وَ(فَعْلَالِل) / قَالُوا: دُرْدَاقِسُ<sup>(٢)</sup>، لِعَظَمٍ مِنَ الْقَفَا، وَحُزْرَانِقٌ، وَهُوَ ضَرْبٌ مِنَ النَّبَاتِ، وَالْحُذْرَانِقُ، وَهُوَ الْوَبَرُ الْقَدِيمُ. وَقِيلَ: الْخَرَقُ الْبَالِيَةُ. وَ(فَعْلَلَانَةُ)، قَالُوا: قَرَعَبْلَانَةُ<sup>(٣)</sup>، وَهِيَ دَوِيَّةٌ.

قلت: أَمَّا « سَمَرَطُول » من قوله:

عَلَى سَمَرَطُولٍ نِيَافٍ شَعْشَعٍ<sup>(٤)</sup>

فَلَا يَثْبُتُ بِهِ « فَعْلُول »؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَسْتَطِعْ قَطُّ أَنْ يَسْمَعَ فِي نَثْرٍ، وَإِنَّمَا هُوَ مَسْمُوعٌ فِي الشَّعْرِ، وَهُمْ مِمَّا يَحْرَفُونَ<sup>(٥)</sup> فِي الشَّعْرِ إِذَا اضْطَرُّوا إِلَى ذَلِكَ، قَالَ:

بِسَبْحَلِ الدَّقِينِ عَيْسَجُورٍ<sup>(٦)</sup>

وَإِنَّمَا هُوَ « سَبْحَل »، بِمِثْلَةِ « قِمَطَر »، فَكَذَلِكَ « سَمَرَطُول » يُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ مُحَرَّفًا مِنْ « سَمَرَطُول » كـ « عَضْرَفُوط ».

وَأَمَّا « دُرْدَاقِس » فَقَالَ ابْنُ جَنِّي<sup>(٧)</sup>: « قِيلَ: إِنَّهُ أَعْجَمِي، وَقَالَ الْأَصْمَعِيُّ: أَحْسَبُهُ رُومِيًّا<sup>(٨)</sup>، وَهُوَ طَرَفُ الْعَظَمِ النَّاتِيءِ فَوْقَ الْقَفَا، وَأَنْشَدَ أَبُو زَيْدٍ:

(١) انظر كتاب الألفاظ ١٦١.

(٢) ظاهره في الأصل: دردانيس، أو ما أشبهه، فالتون الأولى غير منقوطة.

(٣) في الأصل: فعلا لانة قالوا: فرعلانة. وفي الاستدراك ١٩٤: « قَرَعَبْلَانَةُ ». بتشديد العين، وهو خطأ.

(٤) الرجز في الخصائص ٢٠٧/٣، الممتع ١٦٤، اللسان (سمرطل). والنيف والشعشع: الطويل أيضا. انظر كتاب الألفاظ ١٥٩، الصحاح (نوف).

(٥) في الأصل: يحذفون.

(٦) للعجاج. انظر الخصائص ٣٣٩/٢، ٤٣٨، ٢٠٨/٣، إيضاح شواهد الإيضاح ٣٥٤، الممتع ١٦٥. والسبحل: الطويل العظيم. والدَّف: الجنب. والعيسجور: الناقة الصلبة. انظر كتاب الألفاظ ٢١٢، الصحاح (عسجر، دقف).

(٧) الخصائص ٢٠٤/٣، ٢٠٥.

(٨) وانظر شرح السيرافي ٤٣١/٦ (خ)، ارتشاف الضرب ١٤١ (رجب).

من زَلَّ عن قَصْدِ السَّيْلِ تَزَايَلَتْ بالسَّيْفِ هَامَتُهُ على الدَّرْدَاقِسِ<sup>(١)</sup>  
وكذلك (الخُزْرَانِق) أعجميُّ أيضاً، وهو فارسي، يُعنى به ضربٌ من ثياب  
الدِّيَّاج. ويجب أن تكون نونه زائدة إن كان (الدَّرْدَاقِس) أعجميًّا، فإن كان عربيًّا  
فيجب أن تكون نونه<sup>(٢)</sup> أصلاً؛ لمقابلتها قاف (درداقس) العربيَّ<sup>(٣)</sup>.  
وفي المجرَّد: الخُزْرَانِق: صنفٌ من الثَّياب، أعجميٌّ معرَّبٌ<sup>(٤)</sup>.  
وأما «قَرَعْبَلَانَةٌ»، قال ابن جنِّي: كأنها «قَرَعْبَلٌ»<sup>(٥)</sup>، ولا اعتداد بالألف  
والنون وما بعدهما. وعلى أن هذه اللفظة لم تسمع إلا من كتاب العين<sup>(٦)</sup>.  
قال ابن جنِّي<sup>(٧)</sup>: وفيه وجهٌ آخر، وهو أن الألف والنون قد عاقبتا تاء التأنيث،  
وجرتا مجراها، وذلك في حذفهما<sup>(٨)</sup> عند إرادة الجمع، كما تحذف؛ ألا تراهـم  
قالوا في استخلاص الواحد من الجمع بالهاء، وذلك نحو «شَعِير وشعيـرة»، و«تَمَر  
وتمرة»، و«سَفَرَجَل وسفرجلة»، [فكذلك انتزعوا الواحد من الجمع بالألف والنون  
أيضاً، وذلك قولهم: إنس، فإذا أرادوا الواحد قالوا: إنسان، وظَرَبَ]<sup>(٩)</sup>، فإذا أرادوا  
الواحد قالوا: ظَرَبَان، قال:

(١) في الأصل: الورْقاس. والبيت في شرح السيراني ٣٣٢/٦ (خ)، المحكم (دردقس). وفي اللسان (دردقس): «الدردقاس».

(٢) في الأصل: يكون نونها.

(٣) انتهى النقل من الخصائص.

(٤) انظر جمهرة اللغة ١٣٢٤، المعرب ٢٧٤.

(٥) في الأصل: قدعمل.

(٦) الخصائص ٢٠٨/٣. وانظر العين ٣٤٨/٢، تهذيب اللغة ٣٦٨/٣، ارتشاف الضرب ١٤٢ (رجب).

(٧) الخصائص ٢٠٨/٣-٢١٠ بتصرف يسير.

(٨) في الأصل: لها.

(٩) تكملة من الخصائص ٢٠٨/٣ يلتئم بها الكلام.

## قُبِحْتُمْ يَاطْرِبَا مُجَحَّرَةً<sup>(١)</sup>

وكذلك أيضا حذفوا الألف والنون لياءي الإضافة، كما تُحذف التاء لهما، قالوا في « خُراسان »: خُرَاسِيّ، كما يقال في « خُراشة »: خُرَاشِيّ. وكسّروا أيضا الكلمة على حذفهما، كما يكسّرونها على حذف التاء، وذلك قولهم: كَرَوَان وكرَوَان، كما قالوا: بَرَق وبرِقَان، وخَرَب وخَرِبَان؛ فنظير هذا قولهم: نِعْمَةٌ وأنْعَم، وشِدَّةٌ وأشَدَّ<sup>(٢)</sup>، عند سيبويه، فهذا نظير « ذئب وأذؤب »، و« قَطع وأقْطع »، و« ضِرْس وأضْرُس »، قال:

## وَقَرَعَنَ نَابِكُ قَرَعَةً بِالْأَضْرُسِ<sup>(٣)</sup>

وقالوا أيضا: رجلٌ كُذْبُذِبٌ وكُذْبُذِبَان، كأنهما مثالٌ واحد، كما أن « دَمَا ودَمَةٌ » و« كَوَكَبَةٌ وكوكبا »، مثالٌ واحد. ومثله « الشَّعْشَع والشَّعْشَعَان » [و« الهَزْبَر »]<sup>(٤)</sup> والهَزْبَرَان « و« القَرَعْبَل والقَرَعْبَلَان »<sup>(٥)</sup>. فكأن الاسم بقي على « قَرَعْبَل »<sup>(٦)</sup>.

في كتاب الصَّحاح<sup>(٧)</sup>: « القَرَعْبَلَانَة: دويَّةٌ عريضةٌ مُحْبِطَةٌ عظيمة البطن،

(١) للحصين بن بكير الربيعي. وانظر التكملة ٤٨٤، شرح شواهد الإيضاح ٥٩١، إيضاح شواهد الإيضاح ٨٦٦.

(٢) أصلها « أشدَّد ».

(٣) صدره:

فإذا أضمت بهم ضُغمت بغيرهم

وهو للمرار كما في الأفعال للسرقسطي ١/١١٣، ورجَّح محققه أنه المرار الفقعسي. وانظر الشاهد

في الخصائص ٢/٢٢٣ أيضا، سر صناعة الإعراب ٦٠٨، ٢٠٩.

(٤) تكملة من الخصائص ٣/٢٠٩.

(٥) في إحدى نسخ الخصائص ٣/٢٠٩، وهو ما اعتمده محققه - رحمه الله - : « والفُرْعُل والفُرْعُلَان ».

(٦) انتهى النقل من الخصائص.

(٧) انظر الصحاح (قرعبل).

وأصله (قَرَعَبْلٌ)، فزيدت فيه ثلاثة أحرف؛ لأنَّ الاسم لا يكون على أكثر من خمسة أحرف، وتصغيرها (قُرَيْعَبَةٌ) «.

وحكى كُراعٌ أيضا: قَرَعَبْلٌ، دون ألف ونون<sup>(١)</sup>.

---

(١) في الأصل: ولام. قال كراع في المنتخب ١١٧: «والقرعبل والقرعبلانة جميعا: دويبة».

## هذا باب ما أعرب من الأعجميّة

الأعلم<sup>(١)</sup>: « هذا الباب يشتمل على ثلاثة أوجهٍ ممّا أعرب من الأعجميّة:  
فوجهٌ منها غُيّرت حروفه وحركاته<sup>(٢)</sup> وألحق بأبنية العرب، نحو (درهم  
وبَهْرَج)، ألحقا بِـ (هَجَرَ جَعْفَر).  
ووجهٌ غُيّرت حروفه ولم يلحق بأبنيتهم، نحو (إبريسم<sup>(٣)</sup> وإسماعيل  
وسراويل)، والأصل الشّين.

[٦١] ووجهٌ / لم تُغَيّر حروفه ولم يُزَلْ بناؤه، وكأنّ لفظه في العربيّة كلفظه  
في العجميّة، نحو (خُراسان، وخُرَّم) وهو موضع، و(كُرْكُم) وهو الزّعفران<sup>(٤)</sup>.

فإن قلت: ما الذي دعاه إلى ذكر هذا الباب؟

قلت: من تمام باب الأبنية، وكأنه يقول: لاتظنّ أنّ مثل هذا يكسّر  
مأصلنا؛ لأنه<sup>(٥)</sup> أعجمي<sup>(٦)</sup>! وكذلك الباب الثاني؛ لأنه ذكر فيه حروف البدل<sup>(٧)</sup>، لم  
تجتمع مع حروف « طال يوم أنجده » فقال: هذا تغيير الأعجمي، وليس من ذلك.  
قوله: « اعلم أنّهم مما يغيّرون من الحروف الأعجميّة »<sup>(٨)</sup>.

يعني بِـ « الحروف »: حروف الهجاء، وذلك أنّ في كلام العرب حروفا

(١) النكت ١١٧٨، ١١٧٩. وانظر شرح السيرا في ٥٤/٦، ٥٥ (خ).

(٢) في النكت ١١٧٩: « أو حركاته ». وهو خطأ.

(٣) في الأصل: ابرهيم.

(٤) انتهى النقل من النكت.

(٥) في الأصل: الا انه.

(٦) انظر الاستدراك ١٩٧.

(٧) في الأصل: بدل.

(٨) الكتاب ٣٤٢/٢.



تخالف حروف العريّية، ولاتوافقها أصلاً، مثل الحرف الذي أبدلت العرب منه فاء<sup>(١)</sup> في الإعراب<sup>(٢)</sup>، وذلك أنه بين الباء والفاء<sup>(٣)</sup>؛ وإنما أبدلوه فاء؛ لأنّ من شأنهم أن يعربوا ما يتكلّمون به من كلام العجم. قوله: « فربّما ألحقوه »<sup>(٤)</sup>.

يعني: الاسم الأعجمي، لا الحروف؛ ألا تراه قد ذكر بعد « إبرسم »<sup>(٥)</sup>، وهم لم يغيّروا فيه حرفاً ليس من حروف كلامهم. وأضمر الاسم، وإن كان لم يجر له ذكر؛ لدلالة الحال عليه.

قوله: « فـ(درهم) ألحقوه بـ(هجرع) »<sup>(٦)</sup>.

زعم الفارسي أنّ العرب زادت فيه الهاء<sup>(٧)</sup>.

قوله: « وبهّرج »<sup>(٨)</sup>.

قيل: أصله « نبّهرج ».

قوله: « فألحقوه ببناء كلامهم »<sup>(٩)</sup> الكلام لآخره.

يعني: أنهم لما غيّروا من الحروف الأعجميّة ما ليس من حروف كلامهم

(١) في الأصل: ياء.

(٢) في الأصل: الاسرب. ولم أقف على مثال يشبهه، يكون ربّما قد مثّل به.

(٣) مثاله: فرند وفندق. وسيأتي في الباب التالي.

(٤) الكتاب ٣٤٢/٢ والتّصّ بتمامه: « هذا باب ما أعرب من الأعجميّة. اعلم أنهم ممّا يغيّرون من الحروف الأعجميّة ما ليس من حروفهم البتّة، فربّما ألحقوه ».

(٥) في الأصل: ابراهيم. وقد حرّف الناسخ إبريسم قبل قليل إلى إبراهيم، وإبريسم ذكرها سيبويه في آخر الباب، وفيها حرف مغير وهو السين من الشين.

(٦) الكتاب ٣٤٢/٢.

(٧) انظر التعليقة ٤٧٧/٤.

(٨) الكتاب ٣٤٢/٢.

(٩) الكتاب ٣٤٢/٢ وفيه: « ألحقوه » بلا فاء.

فألحقوها بالحروف العربيّة، غيِّروا هذا النّوع أيضاً، فألحقوا بناءها ببناء كلامهم، وهذا هو قول أهل النحو: أنس التّغيير بالتّغيير.

قوله: « وإنما دعاهم إلى ذلك »<sup>(١)</sup> لآخره.

يقول: لما لزم العرب تغيير ما ليس من حروفهم، حملهم ذلك على أن غيِّروا أيضاً ما تكلموا به من كلام الأعجمية بالزيادة والإبدال والحذف.

ثمّ قال: « فأبدلوا مكان الحرف الذي هو للعرب عربياً غيره »<sup>(٢)</sup>.

مراده: أنهم ربّما غيِّروا الاسم على الجملة، وكان قد ذكر أولاً التّغيير مع الإلحاق خاصّة، فقال: هنا: وربّما غيِّروه عن حاله أعجمياً، ثمّ أخذ يشرح التّغيير، فقال: فأبدلوا مكان الحرف الذي هو للعرب عربياً غيره، وهذا مثل « برّند »، فيقولون: فرّند<sup>(٣)</sup>.

قوله: « وغيِّروا الحركة »<sup>(٤)</sup>.

هذا تغيّر آخر.

ثمّ قال: « وأبدلوا مكان الزيادة »<sup>(٥)</sup>.

قلت: مثاله - والله أعلم - « دينار »، الأصل فيه « دِنّار »، النون زائدة، وأبدلوا<sup>(٦)</sup> مكانها زيادة أخرى، وهي الياء.

ثمّ قال: « ولا يبلغون به بناء كلامهم »<sup>(٧)</sup>.

---

(١) الكتاب ٣٤٢/٢.

(٢) الكتاب ٣٤٢/٢.

(٣) في الأصل: فريده.

(٤) الكتاب ٣٤٢/٢.

(٥) الكتاب ٣٤٢/٢.

(٦) في الأصل: وربما أبدلوا.

(٧) الكتاب ٣٤٢/٢.

يريد: أنهم يغيرونه مع أنه ليس مخرجاً عن أمثلة كلام العجم<sup>(١)</sup>.  
ثم قال: « وإنما دعاهم »<sup>(٢)</sup>.

يريد أن يعتلّ لكثرة هذا التغير، فزعم أنها ليست من كلامهم، فجسروا على تغييرها، وإذا كانوا يغيرون نحو « ثقفي »، فأحرى أن يغيروا هذا؛ إذ ليس من كلامهم.

ثم قال: « ويزيدون »<sup>(٣)</sup>.

يريد: أن هذا تغير آخر، ومعناه: أنهم يزيدون في الكلمة الأعجمية ليلغوا بذلك إلى أبنية كلامهم، وقد يزيدونها كذلك، لالتكون الكلمة على مثال أبنيتهم.  
القهرمان: الحفيظ على ما في يديه. والجُرْبُز<sup>(٤)</sup>: الرجل ذو المكر والخبث.  
والله الموفق للصواب.

---

(١) في الأصل: العرب. والصواب ما أثبتته إن شاء الله تعالى.

(٢) الكتاب ٣٤٢/٢.

(٣) الكتاب ٣٤٢/٢.

(٤) في الأصل: والجدير.

## هذا باب اطراد الإبدال في الفارسيّة /

اعلم أنّ العرب تبدل<sup>(١)</sup> من كلام العجم، وذلك في عشرة أحرف، وهي: الجيم، والكاف، والباء<sup>(٢)</sup>، والفاء، [والقاف]<sup>(٣)</sup> والسين، والشين، والعين، واللام، والزاي.

وهذه الحروف تنقسم قسمين:

أحدهما: يطرد إبداله، وهي خمسة: الجيم، والكاف، والباء، والفاء، والقاف.

والثاني: لا يطرد، وهي الخمسة الباقية<sup>(٤)</sup>.

والبدل واطراده<sup>(٥)</sup> فيما ليس من كلام العرب من الحروف، وأما ماهو من كلامهم فلا يطرد البدل فيه.

فمما أبدلوا من الحروف التي ليست من كلامهم « الجرّيز » وأمثاله، أبدلوا فيه الجيم من حرف كان بين الجيم والكاف، وقال بعضهم: قُرْبِز<sup>(٦)</sup>، فأبدلوا من الحرف الذي بين الجيم والكاف القاف؛ لقرب الكاف من القاف. وقد أبدلوا منه<sup>(٧)</sup> « كَوْسَج »<sup>(٨)</sup>، ومَوْزَج<sup>(٩)</sup> وهو الخُفّ، أبدلوا من

(١) في الأصل: نترل.

(٢) في الأصل: الياء. وكذا في الموضع التالي.

(٣) تكملة من شرح السيرافي ٥٦/٦ (خ).

(٤) انظر شرح السيرافي ٥٦/٦ (خ).

(٥) في الأصل: وطراده.

(٦) يقرأ في الأصل: جربز. انظر الكتاب ٣٤٢/٢.

(٧) في الأصل: منه و. ويحتمل أن يكون هناك كلمة معطوف عليها قد سقطت.

(٨) بفتح الكاف وضمها: سمك خرطوم كالمُنْشَار. القاموس (كسج).

(٩) بفتح الميم وضمها. انظر جمهرة اللغة ١٣٢٦، المعرّب ٥٧٥، القاموس (مزج).

حرف<sup>(١)</sup> تحذفه العجم مرّة، ومرّة يبدلونه همزة، ومرّة ياء<sup>(٢)</sup>، ويثبتونه في الوقف هاء، فلمّا<sup>(٣)</sup> كان هذا صار كأنه ليس من حروف العربيّة؛ [لأنه ليس من حروف العربيّة]<sup>(٤)</sup> ما يكون فيه هذا، فأبدلوا منه لذلك.

قال: « وأبدلوا الجيم »<sup>(٥)</sup>.

يريد: من الهاء<sup>(٦)</sup> في « مُوزّه ».

ثمّ قال: « لأنّ الجيم قريبة من الياء، وهي من حروف البدل، والهاء قد تشبه الياء؛ لأنّ الياء [أيضاً] قد تقع آخره »<sup>(٧)</sup>.

يريد: أنّ الجيم قد استقرّ فيها أنّها من حروف البدل، وقد أبدلت من الياء، نحو « علج »، في « علي »<sup>(٨)</sup>، وهذا في معنى قوله: لأنّ الياء تقع آخره، أي: تقع آخره مبدلةً منها الجيم، والهاء تشبه الياء في أنّها من حروف الزيادة، فكما أبدلوا الجيم من الياء أبدلوها ممّا أشبه الياء، وهو الهاء.

وقوله: « كما أبدلوها من الكاف »<sup>(٩)</sup>.

يعني: كما أبدلوا الجيم من الكاف حين قالوا في « كُرْبز »: جُرْبز.

(١) في الأصل: من حروف. ولا يتناسب مع ما بعده.

(٢) في الأصل: تاء. انظر الكتاب ٣٤٣/٢.

(٣) في الأصل: فابدلوا ولما. وبما أثبتته يستقيم الكلام، إن شاء الله تعالى.

(٤) تكملة يلتئم بها الكلام.

(٥) الكتاب ٣٤٣/٢.

(٦) تقرأ في الأصل: من الياء.

(٧) الكتاب ٣٤٣/٢. وما بين معقوفين تكملة منه.

(٨) من قول الراجز:

خالي عويف وأبو علج

وهي لغة نسبها سيويه لبني سعد. وقد سبق تخريج البيت في ١٣٩.

(٩) الكتاب ٣٤٣/٢.

ثم قال: « وجعلوا الجيم أولى <sup>(١)</sup> ».

يعني: أنهم لما كانوا قد أبدلوها في موضع آخر جرؤوا على أن أبدلوها، فكان الاتساع فيها <sup>(٢)</sup> أولى.

قال: « وقالوا: قفشليل <sup>(٣)</sup>، فأتبعوا الآخر الأول؛ لقربه في العدد، لا في المخرج <sup>(٤)</sup> ».

أي: أنهم أبدلوا آخره حرفاً من جنس ما قبله؛ لأن أصله في لغتهم [كفجلار] <sup>(٥)</sup> فأبدلوا الراء لاما، فكان هذا اتباعاً للام؛ لأنها قريبة منها في العدد، وقربها في العدد: أنه ليس بينهما إلا حرف واحد، فإذا عُدَّت الكلمة فهو قريبٌ منها في العدد لافي المخرج؛ ألا ترى أن الراء من تحت طرف اللسان <sup>(٦)</sup> مع أصول الثنايا العليا، واللام من أول حافة اللسان <sup>(٧)</sup>.

(١) الكتاب ٣٤٣/٢. وفي الأصل: أولاً.

(٢) في الأصل: منها.

(٣) في الأصل: فنشليل، بالفاء - نقطة من أسفل - ونون.

(٤) الكتاب ٣٤٣/٢.

(٥) موضعه بياض بمقدار كلمة. وما أثبتته بناء على كلام المؤلف الآتي. وفي المحكم ٣٧٦/٦: « وحُكي عن الأحمر: أنها أعجمية، أصلها: كججلار ». بالراء. وانظر اللسان (قفشل). وفي شرح السيرافي ٥٧/٦، ٥٨ (خ): « وأصله في لغتهم كفجليز، فجعلوا الزاي لاما فأتبعوه اللام الأولى، وجعلوا الكاف قافاً، وجعلوا الجيم شينا ». وفي القاموس (قفشل): « معرّب كَفَجَة ليز ». وفي المزهر ٢٧٤/١: « وكذلك قفشليل أبدلوا الشين من الجيم، واللام من الزاي، والأصل قفجليز. وأما القاف في أوله فتبدل من الحرف الذي بين الكاف والجيم ».

(٦) يريد: دون طرفه، أي: ليس في أوله، وإنما أدخل قليلاً.

(٧) كذا ورد النص، وفيه أنه جعل اللام بدلاً من الراء، ولم أقف على شيء من ذلك إلا في المحكم واللسان، فقد وردت الكلمة بالراء، ولم ينصّ فيهما على ذلك، ووردت في غيرهما من المصادر التي وقفت عليها بالزاي، وبعضها قد نصّ على ذلك. انظر الحاشية السابقة. وفيه أيضاً أنه جعل مخرج الراء ليس قريباً من اللام، ولولا وصفه للراء واللام مع ما فيه من قصور، لجزمت بأنه

ومعنى « قَفْشَلِيل »<sup>(١)</sup>: المغرفة، وكثيرا ماغيروا هذا الاسم، فأبدلوا الكاف قافا، والجيم شيئا، والفتحة كسرة، والراء لاماً. والجيم ليست في لغتهم بالجيم المحضة، وإنما هي بين الجيم والشين.

وقوله: « لأنها أشبه الحروف بالهمزة »<sup>(٢)</sup>.

يعني: لأنّ الحرف الذي العين بدل منه بين الهمزة والواو، والعين قريبة من الهمزة<sup>(٣)</sup>.

وأما الزاي<sup>(٤)</sup> في قولهم في النسب إلى « الرّيّ »: رازيّ، وإلى « مَرُو »: مَرُوزيّ؛ وذلك لأنّ النسب إلى هاتين المدينتين في لغتهم بالجيم التي تشبه الزّاي، كقولهم: مَرُوجيّ وراجيّ<sup>(٥)</sup>.

---

يتحدّث عن الزاي لا الراء، خاصّة أن التّاسخ سيحرف الزاي بعد قليل إلى الراء. قال سيويوه ٤٠٥/٢: « ومن حافة اللسان من أدناها إلى منتهى طرف اللسان ما بينها وبين ما يليها من الحنك الأعلى وما فوق الضاحك والنايب والرّباعيّة والثّنية مُخرَج اللام. ومن طرف اللسان بينه وبين ما فوق الثنايا مخرج النون. ومن مُخرج النون غير أنه أدخل في ظهر اللسان قليلا لانحرافه إلى اللام مُخرج الرّاء ». وانظر شرح المفصل ١٢٥/١٠، الممتع ٦٧٠. وقال ابن عصفور عن اللام في الممتع ٦٩٣: « فإدغامها في الرّاء نحو: هل رأيت، أحسن من إدغامها في سائرهما؛ لأنها أقرب الحروف إليها، وأشبهها بها، حتّى أن بعض من يصعب عليه إخراج الرّاء يجعلها لاما ». والتعليل الذي ذكره المؤلّف - غير وصف الحرفين - هو مصادره السيرافي باختلاف في اللفظ، والسيرافي كما سبق تحدّث عن الزاي.

(١) في الأصل: فنشليل، بالفاء - نقطة من أسفل - ونون.

(٢) الكتاب ٣٤٣/٢.

(٣) قال السيرافي: « والعين في إسماعيل بدل من الواو في إسماعول، وإنما أبدلوا العين من هذه الواو؛ لأنّ هذه الواو في لغتهم بين الهمزة والواو، فكأنّها بدل من الهمزة؛ لقربها منها ». شرحه ٥٧/٦ (خ).

(٤) في الأصل: الرا.

(٥) انظر شرح السيرافي ٥٨/٦ (خ).

وأما السين فيبدلونها من الشين<sup>(١)</sup> في « إِبْرَيْسَم »، وكذلك « إسماعيل، وسراويل »، فإنما أبدلت من الشين؛ لاجتماعهما في الهمس، والانسلال<sup>(٢)</sup>.  
وأما الباء والفاء فيبدلان من الحرف الذي بين الفاء والباء، فربما جعلوه باءً [وربما جعلوه فاءً]<sup>(٣)</sup>، فأما ما جعل فاء فـ « فندق، وفِرْد »، وأما الباء فقولهم: بَرْد<sup>(٤)</sup>.

واعلم أنه قد استدرك في الأبنية ما أذكره:

[١٦٢] فمن ذلك أن « فَعُولَى » / لم يذكره سيبويه. وقال غيره: قد جاء في قوله:

عُقَابٌ تُنَوِّفِي لَاعُقَابُ الْقَوَاعِلِ<sup>(٥)</sup>

وقال ابن جنِّي في الخصائص<sup>(٦)</sup>: وأما « تُنَوِّفِي » فمختلفٌ فيها، وأكثر أحوالها ضعفُ روايتها، والاختلاف الواقع في لفظها، وإنما رواها السُّكَّرِي وحده<sup>(٧)</sup>. والذي رويته عن أحمد بن يحيى: « عُقَابٌ تُنَوِّفَ ». وقال: القَوَاعِلُ<sup>(٨)</sup>:

(١) في الأصل: السين.

(٢) « الانسلال » محرف في الأصل. انظر الكتاب ٣٤٣/٢، شرح السيرافي ٥٧/٦ (خ).

(٣) تكملة من شرح السيرافي ٥٧/٦ (خ) يلتئم بها الكلام.

(٤) انظر الكتاب ٣٤٣/٢.

(٥) صدره:

كَأَنَّ دِثَارًا حَلَّقَتْ بَلَسُونَهُ

والبيت لامرئ القيس. انظر الديوان ٩٤، المعاني الكبير ٢٧٩، ١١١٥، جمهرة اللغة ٩٤٩، جمهرة أنساب العرب ١٩٦، شرح السيرافي ٤٣٣/٦ (خ)، أشعار الشعراء الستة ٨٤/١، الحلل في إصلاح الخلل ١٢٢، معجم البلدان (تنوف)، شرح الجمل لابن عصفور ٢٤٠/١، الممتع ١٠٤/١، شرح الكافية للرّضي ٤١٧/٤، اللسان (قعل)، خزانة الأدب ١٧٧/١١. ودثار: راعي إبل امرئ القيس، وهو دثار بن فقعس بن طريف الأسدي. اللبون: الإبل ذوات اللبن.

(٦) انظر الخصائص ١٩١/٣-١٩٣ بتصرف يسير.

(٧) والأصمعي وأبو حاتم. انظر شرح السيرافي ٤٣٣/٦ (خ)، معجم البلدان (تنوف).

(٨) في الأصل: توف وقال الفراء على. وهو تحريف واضح. والمثبت من الخصائص ١٩٢/٣.



إكام حولها. وقال أبو حاتم: هي ثنية طيبة، وهي مرتفعة<sup>(١)</sup>. وكذا رواها ابن الأعرابي، وأبو عمرو الشيباني<sup>(٢)</sup>. ورواية أبي عبيدة: تُنَوِّفِي<sup>(٣)</sup>.

وأنا أرى أنّ «تنوف» ليس «فعولا»، بل هي «تفعل»<sup>(٤)</sup> من «النوف»، وهو الارتفاع، سميت بذلك لعلوها، ومنه «أناف»<sup>(٥)</sup> على الشيء إذا ارتفع عليه، والثيف في العدد من هذا هو «فعل» بمثالة «صيّ وميّت»، ولو كسّرت «الثيف» على مذهب أبي الحسن [لقلت]<sup>(٦)</sup>: يَافِو، فأظهرت عينه؛ فـ«تُفَوِّف»- في أنه علّم على «تفعل»- بمثالة «يشكر ويعصر»<sup>(٧)</sup>.

وقلت مرة لأبي عليّ- وهذا الموضع يُقرأ عليه من كتاب أصول أبي بكر<sup>(٨)</sup>-: يجوز أن يكون «تُنَوِّفِي» مقصورة من «تُفَوِّف» بمثالة «بروكاء»<sup>(٩)</sup> فسمع ذلك وعرف صحته.

وكذلك القول عندي في «مسولي» في بيت المّرار<sup>(١٠)</sup>:

فأصبحتُ مهموماً كأنّ مطيّتي      بجنبِ مسولي أو بوجرة ظالع<sup>(١١)</sup>

(١) كذا بالتاء في الأصل والخصائص ١٩٢/٣، ومعجم البلدان (تنوف). وجاء في غيرها بالهاء.

(٢) يعني: كرواية ثعلب. انظر شرح السيرافي ٤٣٣/٦ (خ).

(٣) في الخصائص بفتح الفاء. انظر شرح السيرافي ٤٣٣/٦ (خ)، معجم البلدان (تنوف) وقد نص ياقوت على كسرها في رواية أبي عبيدة.

(٤) في الأصل: يفعل.

(٥) في الأصل: اتاف.

(٦) تكملة من الخصائص ١٩٢/٣.

(٧) في الأصل: ويصغر. والمعروف ما أثبتته من الخصائص ١٩٢/٣ مصدر المؤلف.

(٨) انظر الأصول ٢٢٤/٣.

(٩) انظر هذا التحريج في شرح السيرافي ٤٣٣/٦ (خ).

(١٠) هو المّرار بن سعيد حبيب الفقعسي، شاعر أموي أدرك الدولة العباسية. خزنة الأدب ٢٨٩/٤.

(١١) البيت في شرح السيرافي ٤٣٩/٦ (خ)، اللسان (مسئل)، خزنة الأدب ١٨٢/١١، وفي الأول:

ينبغي أن تكون مقصورةً من «مَسْؤَلاء»، بمترلة «جَلُولاء»<sup>(١)</sup>.  
 فإن قلت: فإننا لم نسمع بـ«تُنُوفى» ولا «مَسْؤلى» ممدودين، ولو كانا أو  
 أحدهما ممدوداً يخرج ذلك إلى الاستعمال<sup>(٢)</sup>!  
 قيل: لم يكثر أيضاً استعمال<sup>(٣)</sup> هذين اللفظين، وإنما جاء في هذين  
 الموضعين. بل لو كثر استعمالهما مقصورين لصح ما أوردته<sup>(٤)</sup>.  
 ثم قال: يجوز أن يكون ألف «تُنُوفى» إشباعاً للفتحة، لاسيما وقد رواه من  
 ذكرنا<sup>(٥)</sup> «تُنُوف»، وتكون هذه الألف ملحقةً مع الإشباع لإقامة الوزن؛ ألا  
 تراها مقابلةً لياء<sup>(٦)</sup> «مفاعيلن»، كما أن الألف في قوله:  
 يَنْبَاعُ مِنْ ذِفْرِى...<sup>(٧)</sup>  
 إنما هي إشباعٌ للفتحة طلباً لإقامة الوزن<sup>(٨)</sup>؛ ألا ترى أنه لو قال: يَنْبَعُ،

«أو بوجرة ظالم».

- (١) انظر شرح السيرا في ٤٣٩/٦ (خ).
- (٢) في الأصل: استعمال. و«يخرج» قبله كذا وردت، بلا لام، وفي الخصائص ١٩٢/٣: «لخرج».
- (٣) في الأصل: أيضاً إلى استعمال.
- (٤) في الخصائص ١٩٣/٣: «لصح ما أوردته ولزم ما أوردته».
- (٥) في الخصائص ١٩٣/٣: «وقد رويناه».
- (٦) في الأصل: لتاء.
- (٧) ظاهره في الأصل: ذفرين. والبيت بتمامه:  
 يَنْبَاعُ مِنْ ذِفْرِى غَضُوبٍ جَسْرَةٍ      زَيْافَةٍ مِثْلِ الْفَنِيقِ الْمَكْدَمِ
- وهو لعنترة. انظر الديوان ٢٢، شرح القصائد السبع الطوال ٣٣٢، شرح السيرا في ٤٣٨/٦ (خ)،  
 المسائل الحلبيات ١١٣، المسائل البصريات ٢٤٢، المحتسب ١٦٦/١، ٢٥٨، شرح اللمع لابن برهان ٦١٥،  
 وأنشده ابن جني أيضاً في الخصائص ١٢١/٣. والذفرى: واحد الذفرين، وهما عظمان مشرفان وراء  
 الأذن، يكون منهما ابتداء عرق الناقة.
- (٨) في شرح القصائد السبع الطوال ٣٣٤: «وقال أبو جعفر . . . هو يفعل من باع يبيع، إذا مرّ مرّاً

لصحّ الوزن، إلا أنّ فيه زحافاً، هو « الخَزَل »، كما<sup>(١)</sup> أنه لو قال: تُنُوفَ، لكان الجزء<sup>(٢)</sup> مقبوضاً. فالإشباع إذاً في الموضعين إنما هو مخافة<sup>(٣)</sup> الزّحاف الذي مثله جائز<sup>(٤)</sup>.

ومن [ذلك]<sup>(٥)</sup> « يَنَابِعات ».

قال ابن جنّي<sup>(٦)</sup>: فما أظرف أبا بكر أن أورده على أنه أحد الفوائت<sup>(٧)</sup>، ألا يعلم أن سيبويه قال: « ويكون على (يَفَاعِل)<sup>(٨)</sup> نحو (اليحامد واليرامع) »<sup>(٩)</sup> فأما

---

لَبِنًا فِيهِ تَلَوٌّ، كَقَوْلِ الْآخَرِ:

ثُمَّ يَنْبَاعُ أَنْبِيَاءُ الشَّجَاعِ

وأنكر أن يكون الأصل فيه: ينبع، وقال: ينبع: يخرج، كما يخرج الماء من الأرض، ولم يرد هذا، وإنما أراد السيلان وتلويّه على رقبتها كتلويّ الحيّة. وما ذهب إليه من أنه يفعل هو الوجه عند الفارسيّ، وأجاز الفارسي أن يكون يفعل. انظر المسائل البصريّات ٢٤٣، ٢٤٤. وكان أبوبكر الأنباري قد أشار في شرح القصائد السبع الطوال ٣٣٢ إلى أن أكثر أهل اللغة على أنه يفعل.

وأبو جعفر هذا هو أحمد بن عبيد بن ناصح بن بَلَنَجَر الكوفيّ الديلميّ الأصل من موالي بني هاشم، يعرف بأبي عصيدة [ت: ٢٧٨هـ] أخذ عن الأصمعي والواقدي، وأخذ عنه أبوبكر الأنباري. من مصنفاته: عيون الأخبار والأشعار، المقصور والممدود، المذكر والمؤنث، وغيرها. انظر بغية الوعاة ٣٣٣/١.

(١) في الأصل: كانه.

(٢) في الأصل: الخبر.

(٣) في الأصل: مخافقة.

(٤) انتهى نقل هذا الموضع من الخصائص.

(٥) تكملة يلتئم بمثلها الكلام.

(٦) الخصائص ١٩٨/٣.

(٧) انظر الأصول ٢٢٥/٣.

(٨) في الأصل: تفاعل.

(٩) الكتاب ٣١٩/٢. وقد ذكر هذا الاحتجاج أيضا السيرافي في شرحه ٤٣٤/٦ (خ).

لحاق [علم] <sup>(١)</sup> التأنيث والجمع به فزائد على المثال وغير محتسب به فيه.  
ومن ذلك « هَزَبَزَان وَعَفَزَرَان » <sup>(٢)</sup>. قال ابن جنِّي <sup>(٣)</sup>: الهَزَبَزَان: السَّيِّءُ <sup>(٤)</sup>  
الخلق، قال:

لقد مُنِيتُ هَزَبَزَانٍ      لقد نسيْتُ غَفَلَ الزَّمانِ <sup>(٥)</sup>  
و« عَفَزَرَان »: اسم رجل. وقد يجوز أن يكون « عَفَزَر » كـ « عَدَبَس »، ثم  
ثُنِيَ وسمِّي به، وجعلت النون حرف إعراب، كما حكى أبو الحسن عنهم في اسم  
رجل: خليلان <sup>(٦)</sup>، وكذلك أيضا ذهب في قوله:

ألا ياديَار الحَيِّ بالسُّبعَانِ <sup>(٧)</sup>  
إلى أنه تشنية « سُبُع »، وجعل النون حرف إعراب. وليس لك مثل هذا  
التأويل في « هَزَبَزَان »؛ لأنه نكرة وصِفٌ للواحد، وهذا يبعده عن العلمية والتشنية <sup>(٨)</sup>.

(١) تكملة من الخصائص ١٩٨/٣.

(٢) في الأصل: هذَنِرَان وعَفَرَان. و« هَزَبَزَان » برايين حكاية ابن جنِّي في الخصائص ٢٠١/٣،  
والمؤلف ينقل عنه كما سيأتي، وقد نُصِّصَ على هذا الضبط عن ابن جنِّي في اللسان (هزبز)، وذكر أن ابن  
جنِّي ذكره من الفوائد، ووزنه على هذا: فعنلان. والمثال ومعه عَفَزَرَان ذكرهما ابن السراج في الأصول  
٢٢٥/٣ من الفوائد، لكن جاء الأول فيه بزاي واحدة، وقبل الألف راء، وهو بزاي واحدة في الممتع  
١٦١، وذكر في اللسان (هزبز). ووزنه على هذا « فعنلان ». قال السيرافي ٤٣٥/٦، ٤٣٦ (خ): « وأما  
هزبزان (كذا) وعَفَزَرَان فهما في بعض نسخ كتاب سيبويه ».

(٣) الخصائص ٢٠١/٣، ٢٠٢.

(٤) في الأصل: الشَّيِّء.

(٥) انظر الأول في جهرة اللغة ١١٨٧، ١٢٣٩، شرح السيرافي ٤٣٦/٦ (خ). وفيه: « هزبزان ».

(٦) انظر شرح اللمع لابن برهان ٥٦٧، نتائج التحصيل ٣٦٣/١.

(٧) عجزه:

أملَّ عليها بالبلَى الملوَان

والبيت سبق تخريجه ٣٤١.

(٨) انتهى النقل من الخصائص.

قال المؤلف: وغفل أبو الحسن بن عصفور فجعل توجيه المثالين واحداً<sup>(١)</sup>،  
وابن جني قد فرق بينهما.

[٦٢ب] ومن ذلك / « مُؤَقِّ ومَأَقٍ ». قال ابن جني<sup>(٢)</sup>: ظاهر أمر « مُؤَقِّ » أنه  
« فُعَلٍ »، وفائت. وقد يجوز أن يكون مخففاً من « فُعَلِيَّ »، كأنه في الأصل « مُؤَقِيَّ »  
بمعنى « مُؤَقِّ »، وزيدت الياء، لاللتسب، بل كزيادتها في « كرسِيَّ »، وإن كانت في  
« كرسِيَّ » لازمة، وفي « مُؤَقِيَّ » غير لازمة؛ لقولهم فيه: مُؤَقِّ، لكنّها في « أَحْمَرِيَّ  
وأَشْقَرِيَّ » غير لازمة، وأنشد أبو علي:

كان حَدَاءً قُرَاقِرِيًّا<sup>(٣)</sup>

يريد: قُرَاقِرَا. وأنشدنا

والدَّهْرُ بِالْإِنْسَانِ دَوَّارِيًّا<sup>(٤)</sup>

إلا أن زيادة هذه الياء في الصفة أكثر منها في الاسم؛ لأن الغرض فيها  
توكيد الوصف.

ومثل<sup>(٥)</sup> « مُؤَقِّ » في هذه القضية مارواه الفراء من قول بعضهم فيه:

(١) انظر الممتع ١٦١، ١٦٢.

(٢) الخصائص ٢٠٥/٣، ٢٠٦. وانظر ماسبق ٢٦.

(٣) يقرأ في الأصل: قرايا، ولم تنقط الياء. والبيت في جمهرة اللغة ١٩٨، ١٢١١، ١٢٥٦، واللسان  
(قرر، حدا)، هكذا: وكان حداء... وقبله:

أبكم لا يكلم المطايا

وانظر المنصف ١٧٩/٢، سر صناعة الإعراب ٦٧١ وفيهما: « كأن ». ويروى: « قد كان هداراً ».

(٤) البيت للعجاج. وهو الرابع من أرجوزة طويلة له في ديوانه ٣١٠. وقبله:

أطربا وأنت فتسري

وانظر جمهرة اللغة ١١٥١، التبصرة والتذكرة ٤٧٣، المنصف ١٧٩/٢، المحتسب ٣١٠/١،

الخاطريات ١٣٠، اللسان (شجج، قسر، قنسر).

(٥) في الأصل: وقبل.

مَأَقٍ<sup>(١)</sup>، فيجب أيضا أن يكون مخففا من ثقيله<sup>(٢)</sup>.

قال ابن عصفور<sup>(٣)</sup>: وهذا الذي ذهب إليه ابن جنّي فاسدٌ؛ لأنّ ياء النسب إذا بُني الاسم عليها، ولم يستعمل<sup>(٤)</sup> دونهما، فإنّ الاسم يكسّر عليها، فيقال: كراسيّ، وبُخاتيّ؛ إذ ياء<sup>(٥)</sup> النسب لازمتان لهما، فلا يقال: كُرسٍ، ولا بُخْتٍ، فلو كان «مُؤَقٍ» على ما زعم أبو الفتح لم يُقل في تكسيره: مَأَقٍ، بل: أَمَأَقٍ، كـ «قفل وأقفال»، فيحذفونهما، كما أنهم إذا كسّروا «أحمريّا وأشقرّيّا» قالوا: حُمُرٌ وشُقُرٌ، فلم يكسّروا عليهما. ولا يلتفت لمن يزعم أنّهما<sup>(٦)</sup> فُعِلَ بهما ما فعل بيائيّ «كرسيّ وبُختيّ»، حين قالوا: بُخاتيّ وكراسيّ، فإنّ هذه الياء قد بنيت عليها الكلمة، ولم يفرّدوا الكلمة دونهما في موضع من المواضع. وإنما ينبغي على قياس مذهبه أن تكون بمترلة «أحمريّ»، لاتلزم الكلمة، فإذا كانت كذلك وجب القضاء بأنّ الياء ليست كما زعم؛ لتكسير الاسم عليها. فالصّواب أنّها «مُفَعِّلٌ».

فإن قلت: «مَأَقٍ»<sup>(٧)</sup> يقطع بأصالة الميم.

قلت: يمكن ذلك من الألفاظ المتقاربة المتفقة المعنى، كـ «سَبَطٌ وَسَبَطٌ».

ومذهب ابن جنّي في «مَأَقٍ» - في حكاية الفراء - أنه أيضا مخفف. وهو باطل، بدليل قولهم: مَأَقٍ، فكسّروا الاسم على الياء. والصواب ما ذهب إليه الفراء من كونه «مَفْعِلٌ»، وشذّوا فكسّروا عينه؛ لأنّ «المفعِل» من المعتلّ اللام مفتوح

(١) انظر إصلاح المنطق ١٣٧.

(٢) انتهى النقل من الخصائص.

(٣) انظر الممتع ٩٢، ٩٣.

(٤) في الأصل: ولم تستعمل.

(٥) في الأصل: يا.

(٦) في الأصل: أنّها.

(٧) انظر اللسان (مَأَق).

العين. ونظيره في الشذوذ « مأوي الإبل »<sup>(١)</sup> والقياس والأفصح « مأوى »، وبهذا نطق القرآن: ﴿فَإِنَّ الْجَنَّةَ هِيَ الْمَأْوَى﴾<sup>(٢)</sup>. وتكون الميم زائدة كما كانت في « مؤق »<sup>(٣)</sup>.

قال المؤلف - رحمه الله -: وقد يقال: إن لأبي الفتح أن يقول: إنهم أجروا ما ليس بلازم مجرى اللازم، وهو كثير في كلام [العرب]<sup>(٤)</sup>. ويحمل [على]<sup>(٥)</sup> هذا لثرد الألفاظ كلها الواردة لأصل واحد؛ لأن ادعاء كونها من باب « دمث ودمثر »<sup>(٦)</sup> خروج<sup>(٧)</sup> عن الكثير إلى القليل. فلا يطل قول أبي الفتح.

ومن ذلك « متديل ومسكين ». قال ابن جني<sup>(٨)</sup>: رواهما اللحياني<sup>(٩)</sup>. وذاكرت يوما بنوادره أبا علي فقال: كناسة<sup>(١٠)</sup>. وكان أبو بكر يقول: إن كتابه لاتصله به رواية؛ قدحاً فيه وغضاً [منه]<sup>(١١)</sup>.

قال<sup>(١٢)</sup>: وأما « ترقة » فبادئ أمرها أنها فائقة؛ لكونها « فعلقة »، ورويناها

(١) انظر إصلاح المنطق ١٣٧.

(٢) النازعات: ٤١.

(٣) انتهى كلام ابن عصفور.

(٤) تكملة يلتئم بها الكلام.

(٥) تكملة يلتئم بها الكلام.

(٦) في الأصل: دست ودشرت. والصواب ما أثبتته إن شاء الله تعالى.

(٧) في الأصل: خرج.

(٨) الخصائص ٢٠٦/٣.

(٩) ما ذكره ابن جني في الممتع ١٠٧. وانظر المنتخب ٥٢٨.

(١٠) في الأصل: لناسه. وفي الخصائص ٢٠٦/٣: « كناش ». وما أثبتته أقرب إلى الأصل وموافق للممتع

١٠٧.

(١١) تكملة من الخصائص ٢٠٦/٣.

(١٢) يعني ابن جني. انظر الخصائص ٢٠٧/٣.

عن قُطْرِب، وذكر أنها لغة لبعض عُكْل. ووجه القول -عندي- عليها أن تكون  
مما هُمز من غير المهموز، وأصلها «تَرْقُوة»، ثم هُملت<sup>(١)</sup>. كأنه قدّر ضَمَّة القاف  
على الواو، فهمزها كما يهزم الواو المضمومة، كما قيل في قوله:

أحبُّ المؤقدينَ إليّ مؤسى<sup>(٢)</sup>

أنه قدّر ضَمَّة الميم في الواو. /

وأما<sup>(٣)</sup> «أَصْرَى» فإنَّ أبا العباس استدركها<sup>(٤)</sup>.

ونظره<sup>(٥)</sup> «إصْبَع». ووجدت بخطَّ أبي عليّ، قال الفراء: لا يُلتفت إلى مارواه

(١) انتهى التّقل من الخصائص في هذا الموضع.

(٢) عجزه:

وجَعْدَةُ إذ أضاءهما الوُقُودُ

والبيت لجريز في ديوانه ٢٨٨/١ من قصيدة يمدح بها هشام بن عبد الملك. وانظر الحجة ١٧٩/١،  
الخصائص ١٧٥/٢، ١٤٦/٣، ١٤٩، ٢١٩، الكشف ١٣٨/١، الممتع ٩١، ٣٤٢، شرح الشافية  
للرّضي ٢٠٦/٣، شرح شواهده ٤٢٩. ويروى: «لحبِّ المؤقّدان». ورواية الدّيون «لحبِّ الواقدان».  
والشاهد ليس فيها. وموسى ابنه، وجعدة ابنته.

(٣) عودة إلى النقل من الخصائص ٢١٢/٣، ٣١٣ بتصرف.

(٤) ذكرها يعقوب أيضا في إصلاح المنطق ٣١٩.

(٥) النظر: النظر، وهو المثل. وعبارة ابن جنّي في الخصائص ٢١٢/٣: «وقد جاءت أيضا  
إصْبَع». قال الأستاذ محمّد النّجار رحمه الله معلقاً: «والأظهر أن يضبط إصْبَع بفتح الهمزة وكسر الباء،  
فيكون من باب أَصْرَى؛ إذ أصله: أَصْرَى قبل الإدغام. وهذا بخلاف إصْبَع الآتي فإنه بكسر الهمزة وضَمّ  
الباء». فذهب إلى أنّ ابن جنّي ذكره نظيراً في الوزن. ويرد ما ذكره الأستاذ النّجار أنّ التّقل الآتي عن الفراء  
إنما هو في إصْبَع بكسر فضمّ، وكذلك الأمثلة التي سقت بعده. ويرجّح عندي أنّ المؤلّف أراد المثليّة في  
الاستدراك والشذوذ، لافي الوزن، بدليل قول ابن جنّي -والمؤلّف ينقل منه بتصرف- بعد ذلك في الكلام  
على إزلال، وسيورده المؤلّف: «ونحو منه في الشذوذ عن الاستعمال قول بعضهم: إزلال». والمؤلّف  
اختصره كما سترى بقوله: ومن ذلك إزلال. ولاشكّ أنّه أراد ما اختصر. والله أعلم.



البصريون من قولهم: إصْبَع، فَإِنَّا بَحْثْنَا عَنْهَا<sup>(١)</sup> فلم نجدَها<sup>(٢)</sup>. وقد حُكِيت أيضاً: زُبُرٌ، وَضُبُلٌ، وَخِرْفُوعٌ، وَجَمِيعُ ذَلِكَ شَاذٌّ لَا يَلْتَفِتُ إِلَى مِثْلِهِ لضعفه في القياس، وَقَلَّتْهُ فِي الاستعمال. ووجه ضعف قياسه بخروجه من كسر إلى ضمّ بناءً لازماً، وليس بينهما إِلَّا السَّاكُنُ. ونحوٌ منه ما رويناه عن قُطْرِبٍ من قولهم في الأمر: اقْبُلْ، اعبُدْ.

ومن ذلك «إِزْلَزِلْ» وهي كلمة تقال عند الزَّلْزَلَةِ<sup>(٣)</sup>، وينبغي أن تكون هنا من معناها، وقرية [من لفظها]<sup>(٤)</sup>، ولا تكون من حروف «الزَّلْزَلَةِ». وإنما حكمنا بذلك؛ لأنها لو كانت منها لكانت «إِفْعِلِلْ»، فهو مع أنه مثالٌ فائت [فيه بليّة]<sup>(٥)</sup> من جهة أخرى؛ وذلك أن ذوات الأربعة لا تدركها [الزيادة]<sup>(٦)</sup> في أولها إِلَّا في الأسماء الجارية على أفعالها، نحو «مُدْحَرَجٌ»، وليس «إِزْلَزِلْ» من ذلك، فيجب أن يكون من لفظ الأزل<sup>(٧)</sup> ومعناه، ومثاله «فِعْلَعِلْ» نحو «كَذِبْدَبْ»<sup>(٨)</sup>.

قال ابن جني<sup>(٩)</sup>: وجاء في شعر ابن ذريح<sup>(١٠)</sup> «سُرَاوِعٌ» اسم مكان:

عفا سَرَفٌ مِنْ أَهْلِهِ فُسْرَاوِعُ<sup>(١١)</sup>

(١) في الأصل: عليها.

(٢) وردت قبل هذه الحكاية فيه حكاية أخرى وهي: «وحدثنا أبو علي، قال: قال إبراهيم الحربي: في إصبع وأملة جميع ما يقول الناس». الخصائص ٢١٢/٣.

(٣) وانظر الممتع ١١٥.

(٤) تكملة من الخصائص ٢١٣/٣.

(٥) في الأصل: صفه. والمثبت من الخصائص ٢١٣/٣.

(٦) تكملة من الخصائص ٢١٣/٣.

(٧) في الأصل: الزلال.

(٨) وانظر شرح السيرافي ٤٤١/٦. وبنهايته ينتهي كلام ابن جني في هذه المسألة.

(٩) الخصائص ٣١٣/٣.

(١٠) في الأصل: ابن درع.

(١١) عجزه:

قلت<sup>(١)</sup>: ظاهره أنه<sup>(٢)</sup> «فُعَاوِل»، وهو فائت، وينبغي أن يُجعل «فُعَالِلًا»، وتكون الواو أصلا في بنات الأربعة، كـ«عُلاِبَط» في الزّنة؛ إذ الاشتقاق يقضي على زيادة الواو، وهذا أولى -أعني: أن يجعل الواو أصلا في بنات الأربعة- لأنه قد يوجد ذلك من غير أن يدعى مثال لم يثبت في موضع من المواضع.

ومن ذلك «الحُبْلِيل»: دُوَيَّةٌ تموت، فإذا أصابها المطر عاشت<sup>(٣)</sup>.

وأما «جُلْنَدَى» من قول الشاعر:

وَجُلْنَدَاءَ فِي عُمَانَ مُقِيمَا<sup>(٤)</sup>

«فلا يثبت (فُعْنَاء)؛ لأنه قد حكي مقصورا، فيمكن أن يكون مدّه<sup>(٥)</sup>

ضرورة، ويكون من الضّرائر التي لاتنقاس<sup>(٦)</sup>»، ومثل هذا جاء في الشعر.

#### فوادي قديد فالتلال الدّوافع

والبيت في معجم البلدان (سراوع)، الممتع ١١٦، اللسان (سرع). جاء في اللسان: «وسراوع: موضع، عن الفارسي، وأنشد لابن ذريح... وقال غيره: إنما هو سَرَاوَع بالفتح، ولم يحك سيبويه فُعَاوِل. ويروى: فُسْرَاع، وهي رواية العامة».

(١) القول للمؤلف، وليس لابن جني. وانظر الممتع ١١٦.

(٢) في الأصل: ظاهر لانه. انظر الممتع ١١٦.

(٣) انظر الخصائص ٢١٤/٣. وضبطت الحبليل في الممتع ١١٨ بضم الباء، وضبطت في المزهر ١٧/٢ بفتحها، وهي في القاموس (حبل) بالسكون كما في الخصائص.

(٤) انظر الخصائص ٢١٤/٣. وعجزه:

ثمّ قيسا في حضرموت المنيف

وهو للأعشى. انظر الديوان ٣٦٥، جمهرة اللغة ٣٥٤، ١٢٢٨، شرح السيرافي ٤٣٧/٦ (خ)،

الممتع ١٣٤، اللسان (جلد). وفي الديوان: «جُلْنَدَاء». ويروى: «وَجُلْنَدَى لَدَى». وقد أشار المؤلف إلى هذه الرواية.

(٥) في الأصل: مرة.

(٦) انظر الممتع ١٣٤. وانظر شرح السيرافي ٤٣٧/٦، ٤٣٨ (خ).

[وَأَمَّا « قَرَنُفُول » فإنه لم يَجِئْ إِلَّا في الشعر، نحو قوله<sup>(١)</sup>:  
 حَوْدُ أَنَاةٍ كَالْمِهَاءِ عُطْبُولُ      كَأَنَّ فِي أُنْيَاهَا الْقَرَنُفُولُ<sup>(٢)</sup>  
 ويكون هذا مثل « فَأَنْظُرُ »<sup>(٣)</sup>.

ومن ذلك « الماطرون ». قال أبو الفتح: وزعم أبو الحسن أن الكلمة بالنون رباعية، واستدل على ذلك بكسر النون مع الواو<sup>(٤)</sup>.  
 يريد: أَنَّ التَّوْنَ أَصْلٌ، وَلَوْ كَانَتْ عَلَى حَدِّهَا فِي الْجَمْعِ لَمَا أُجْرِيتُ<sup>(٥)</sup> فِيهَا  
 ذلك؛ لِأَنَّ فِي الْمُسَمَّى بِالْجَمْعِ طَرِيقَيْنِ<sup>(٦)</sup>:

أحدها: إعراب التَّوْنَ، ولا بدَّ في هذا الوجه من قلب الواو ياءً، والضَّمَّةُ  
 كسرة، فتقول: زَيْدِيْنٌ، ورَأَيْتُ زَيْدِيْنًا، ومررت بزيديْنٍ. والسبب في ذلك أَنَّك لَمَّا  
 حكمت له بحكم الأسماء المفردة، وهي لا توجد في أواخرها واوٌ ونونٌ زائدتان،  
 وقد يوجد في أواخرها ياءٌ ونونٌ، نحو « غَسْلِيْن »، فقلبت<sup>(٧)</sup> الواو ياءً، والضَّمَّةُ

(١) تكملة من المتع ١٥٦ يلتئم بها الكلام. وانظر شرح السيرافي ٤٣٨/٦ (خ).

(٢) انظر شرح السيرافي ٤٣٨/٦ (خ)، الخصائص ١٢٤/٣، المحتسب ٢٥٩/١، المخصص ١٩٦/١١، الإنصاف ٢٤، ٧٤٩، إيضاح شواهد الإيضاح ٣٨٣، المتع ١٥٦، ضرائر الشعر ٣٥ لابن عصفور، اللسان (قرنفل).

(٣) من قول إبراهيم بن هرمة:

وَأُنِّي حَيْثُ مَا يُشْرِي الْهَوَى بِصَرِي      مِنْ حَيْثُ مَا سَلَكَوا أَدْنُو فَأَنْظُرُ

انظر شرح القصائد السبع الطوال ٣٣٢، شرح السيرافي ٤٣٨/٦ (خ)، المسائل البصريات ٢٤٤، المسائل الحلبيات ١١٣، الحجة ٥٩/١، الخصائص ٤٢/١، ٣١٦/٢، ١٢٤/٣، المحتسب ٢٥٩/١، سر صناعة الإعراب ٢٦، ٣٣٨، ٦٣٠، الخطريات ٣٥، الإنصاف ٢٤، إيضاح شواهد الإيضاح ٣٨٣، ضرائر الشعر لابن عصفور ٣٥، المتع ١٥٦، اللسان (شري).

(٤) انظر الخصائص ٢١٦/٣. وانظر المتع ١٥٧.

(٥) في الأصل: لاجريت.

(٦) انظر المتع ١٥٧، ١٥٨.

(٧) كذا في الأصل بالفاء.

كسرة؛ لقربها من الطرف<sup>(١)</sup> كما تفعل بها إذا كانت طرفا.

والآخر: أن تحكي طريقة الجمع، فتقول: هذا زيدون، ومررت بزيدين، ورأيت زيدين، فلما رآه خارجا عن هذين قال: ليس إلا رباعياً، وكأنه « فاعلُول »، فائت.

قلت: ولا ينبغي أن يعتقد فواته<sup>(٢)</sup>؛ لأنَّ أبا العباس<sup>(٣)</sup> حكى في « الماطرون » جعل الإعراب في الآخر، وإثبات الواو، فتقول: الماطرون، في الرفع، والماطرون، في الخفض / وأنشد على ذلك:

طال ليلي وبثُّ كالمحزونِ واعترتني الهمومُ بالماطِرونِ<sup>(٤)</sup>

وأجاز قياساً على ذلك في التسمية بالجمع أن يجعل الإعراب في التَّون، وثبت الواو<sup>(٥)</sup>، فتقول: زيدون<sup>(٦)</sup>، وزيدونا، وزيدون.

وحكى أيضاً « الماطرون » في جميع الأحوال، من رفع ونصب وخفض، فبينى على صورة المرفوع، ومن ذلك قوله:

ولها بالماطِرونَ إذا أكل التَّمْلُ الذي جمعا<sup>(٧)</sup>

(١) في الأصل: الطرف. وكذا بالطاء في الموضع التالي.

(٢) في الأصل: قراءته.

(٣) هو المبرد. انظر الكامل ٦٣٣، ٦٣٤، تذكرة النحاة ٤٨١.

(٤) لأبي دهب الجمحي. انظر الخصائص ٢١٦/٣، المتع ١٥٧، اللسان (سنن)، خزانة الأدب ٣١٤/٧.

(٥) في الأصل: وثبت النون.

(٦) في الأصل: زيدين.

(٧) في الأصل: إذا احل. والبيت من أبيات تنسب إلى أبي دهب الجمحي، ويزيد بن معاوية، والأحوص، وعبدالرحمن بن حسان.

انظر الكامل ٤٩٨، الحيوان ١٠/٤، كتاب الشعر ١٦٠، الصحاح (نظر)، سر صناعة الإعراب ٦٢٦، المخصص ١٠٤/١٧، التكملة والذيل والصلة للضعاني (مطر)، المتع ١٥٨، شرح جمل الزجاجي

وزعم أبو عليّ أنّ « الماطرون » أعجمي<sup>(١)</sup>؛ لأنه ليس في أوزان العربية المفردة ما يوافقه<sup>(٢)</sup>، ولا يتصور أن يكون جمعاً؛ إذ لا يجوز عنده<sup>(٣)</sup> في التسمية بالجمع إلاّ الوجهان المذكوران أولاً.

و« خُرْبَاش » زعم أبو الفتح أنه مصنوع<sup>(٤)</sup>. وقيل: هو نبت طيب الرائحة،

قال:

أتانا رياحُ العُور من نحو أرضِها      بريحِ خُرْبَاشِ الصَّرائمِ والحقلِ<sup>(٥)</sup>

قال: ويمكن أن يكون أشبع فتحته، فنشأت الألف<sup>(٦)</sup>.

قال ابن جنّي: وجاء في شعر أمية بن أبي عائذ<sup>(٧)</sup>:

مَطَارِيحٍ بِالْوَعَثِ مَرَّ الحُشْنُو      رِهاجَرْنَ رَمَاحَةً زَيَظُونَا<sup>(٨)</sup>

يعني: قوساً. وهي في ظاهر الأمر « فَيَفْعُول »، من « الزَّفَن »؛ لأنه ضرب من

لابن عصفور ٤٧٥/٢، اللسان (مطر، نظر)، خزانة الأدب ٣٠٩/٧-٣١٩. ويروى: « الماطرون »، بكسر الطاء وفتحها، وفتح النون، وبكسرهما. ووقع في بعض نسخ الكامل: « بالماطرين ». ورواه الجوهري: « الناطرون ».

(١) انظر كتاب الشعر ١٦٠.

(٢) في الأصل: نوافقه.

(٣) في الأصل: عده. ولا يستقيم به السياق.

(٤) الذي في الخصائص ٢١٧/٣: « وقيل: الخرباش: نبت طيب الرائحة ». ولم أقف على مانقله عنه.

(٥) في الخصائص ٢١٧/٣: « أتتنا ». والبيت في شرح السيرافي ٤٤٠/٦ (خ)، الممتع ١٥٩، التكملة والذيل والصلة للصغاني (خرّبش)، تاج العروس (خرّبش).

(٦) انظر الخصائص ٢١٧/٣.

(٧) الهذلي، شاعر إسلامي. انظر شرح أشعار الهذليين ٤٨٧.

(٨) الخصائص ٢١٥/٣. والبيت من قصيدة يمدح بها عبد العزيز بن مروان. وهو في شرح أشعار

الهذليين ٥١٩، شرح السيرافي ٤٤١/٦ (خ)، الممتع ١٣٨. قال السّكري: « مطاريح: أي تطرح أيديها. مرّ الحشور: تباعد السّهام عن القوس كالهجر لها. رمّاحة: قوسٌ. زيزفون: سريعة ».

الحركة مع صوت. وهكذا جعلها السيرافي<sup>(١)</sup>. فيجيء فائتا.  
قال أبو الفتح: يجوز أن يكون رباعياً قريباً من لفظ «الزفن»، ومثله من  
الرباعي «دَيْدُبُون»<sup>(٢)</sup>.  
قلت: وهذا أولى؛ لأنه لا يكون<sup>(٣)</sup> فائتا كـ «خَيْسَفُوج»، إلا أنه يكون من  
باب «دَدَن».  
و«السَّلْطِيط»<sup>(٤)</sup> ظاهره أنه «فَعْنِيل»، و«زعم أبوسعيد أنه جاء في  
الشعر»<sup>(٥)</sup>. والمتوهم أنه ليس من كلامهم، فإذا كان كذلك فلا يثبت به «فَعْنِيل»<sup>(٦)</sup>.  
والله الموفق للصواب.

(١) انظر شرح السيرافي ٤٤١/٦ (خ)، الممتع ١٣٨.

(٢) ووزنه على هذا فيعلول.

(٣) في الأصل: يكون. انظر الممتع ١٣٨.

(٤) في الأصل: السلطيط. والمثبت من المحيط في اللغة للصاحب بن عباد ٢٦٨/٨، والممتع ١٦٣ فإنه  
المناسب لما بعده. وفي شرح السيرافي ٤٤٠/٦ (خ)، والتكملة والذيل والصلة للصغاني (سلط): السليطيط،  
وكذا في الخصائص ٢١٥/٣، وقال ابن جنّي: «ويروى: السلطيط»، ونقلها الزبيدي في التكملة والذيل  
والصلة (سلط) عن العباب للصغاني. وجاءت في بعض المصادر: السلطيط، والسليطط. انظر تهذيب اللغة  
٣٣٦/١٢، اللسان (سلط)، القاموس المحيط (سلط)، التكملة والذيل والصلة للزبيدي (سلط): السلطيط،  
تاج العروس (سلط).

(٥) الشعر كما في شرح السيرافي ٤٤٠/٦ (خ) وهو فيه لأمية بن أبي الصلت:

إنّ الأنام رعايا الله كلّهم  
هو السليطيط فوق الأرض مستطر

والبيت بهذه الرواية في الخصائص ٢١٥/٣. وفي اللسان (سلط)، والتكملة والذيل والصلة للزبيدي

(سلط): «السليطط».

(٦) الممتع ١٦٣.

## هذا باب علل ما يجعله زائداً من حروف الزوائد وما يجعله من نفس الحرف

اعلم أن سيبويه إنما احتاج لتعليل ما يجعله زائداً من<sup>(١)</sup> حروف الزوائد، لما كانت حروف الزيادة غير لازمة الزيادة، وكان أصلها ألا تزداد، وأن تكون أصولاً. وما يحكم عليه بالزيادة هو: ما تؤدي أصالته إلى عدم البناء، وما يسقط في تصريف الكلمة، وما تكثر زيادته في موضعه الذي هو فيه، مثل « أفعل »، ونحوها. قوله: « فمن حروف الزيادة »<sup>(٢)</sup>.

قال الشيخ: يعني: رابعا في العدد، لافي الأصول، بدليل أنه قد أحال على الكثرة، والألف لا تكثر زيادتها إلا في بنات الثلاثة، بل لا توجد زائدة إلا في بنات الثلاثة<sup>(٣)</sup>.

قوله: « ولا تجعلها »<sup>(٤)</sup>.

إعادة الضمير من « تجعلها » على « ما » لأنها في كلمة مزيدة.

قوله: « لكثرة تبينها في الأسماء والأفعال والصفة زائدة »<sup>(٥)</sup>.

قال الشيخ: في الأسماء مثل: إلحاق وإكرام، والأفعال مثل « ألحق وأكرم »، والصفة في مثل « أحمر » وأشباهه<sup>(٦)</sup>.

---

(١) في الأصل: في.

(٢) الكتاب ٣٤٣/٢ وفيه: « الزوائد ».

(٣) يعني بالألف: الهمزة، ويريد: أنها لا تزداد إلا مع ثلاثة أصول. وستأتي المسألة بعد قليل. ولم أقف على كلام الشلوين في غير هذا الكتاب.

(٤) الكتاب ٣٤٣/٢ والنص فيه: « ومنها ما يجعله من نفس الحرف ولا يجعله زيادة ».

(٥) الكتاب ٣٤٣/٢ وفيه: « لكثرة تبينها زائدة ».

(٦) لم أقف على كلام الشلوين في غير هذا الكتاب.

قوله: «ومما يقوي على أنها زائدة»<sup>(١)</sup>.

يعني: فتكون الألف أصلية فيه أو ملحقة.

قوله: «فإن لم تقل ذلك دخل عليك أن تقول: إنَّ (ألحقت) بمترلة (دحرجت)»<sup>(٢)</sup>.

ملحقة أو أصلية، وقد ثبت أنها غير ملحقة بـ «أمدّ وأسدّ»<sup>(٣)</sup>، ونحوهما، وأنها غير أصلية بمخالفتها<sup>(٤)</sup> / «دحرج».

قوله: «فإن قيل: تذهب الألف في (يُفعل)، فلا تجعلها بمترلة (أفكَل)».

قال الشيخ: هذا اعتراض اعترضك به، لما جعلك موافقا له حين قطع، فإنَّ ما ألزمك من أن تجعل «ألحقت» بمترلة «دحرجت»، قد قامت الدلالة على خلافه ومعناه، إن قيل لك: اجعل الألف في «أفكَل» أصلية على ما يقتضيه الأصل، واجعل الألف في «ألحَقَّ» ونحوه زائدة غير ملحقة؛ لأنها تحذف في المضارع، ودال «دحرج» لا تذهب فيه<sup>(٥)</sup>.

قوله: «قيل: ذهبت الهمزة كما ذهبت»<sup>(٦)</sup>.

قال الشيخ: معنى هذا: فالجواب عما تقدّم من الاعتراض أن يقول: حذفها من المضارع ليس بدليل على أنها [غير]<sup>(٧)</sup> أصلية ولا ملحقة؛ إذ الحرف الأصلي

(١) في الأصل: ومما يقوي هذا أنها. والمثبت من الكتاب ٣٤٣/٢.

(٢) الكتاب ٣٤٤/٢.

(٣) يريد: أنها لو كانا للإلحاق لم يدغما، كما لم يدغم نحو: مهْدَد وقَرْدَد. انظر التعليقة ٢٨٠/٤، الممتع ٢٠٨.

(٤) ظاهره في الأصل: بمخالفتها.

(٥) لم أقف على كلام الشلويين في غير هذا الكتاب.

(٦) الكتاب ٣٤٤/٢.

(٧) تكملة يلتئم بمثلها الكلام.



يحذف في نحو « يعد<sup>(١)</sup> وتعد وأعد »، وإذا وقع الحذف هنا فأن يقع في ألف « الحق » إذا جعلتها للإلحاق فيها [أولى]، وإن جعلتها ملحقة [كانت] زائدة<sup>(٢)</sup>.

قوله: « وصار المصدر كـ (الزَّلزال) »<sup>(٣)</sup>.

قال الشيخ: هذا تتميم، وكأنه يقول: إن اعترضت بالمصدر، فلك أن تقول: ويلزم أن يكون على « فعلال »، لتكون الزيادة في نفس الحرف، فيكون أتم بناء، فيكون ذلك عوضاً من حذف الألف منه<sup>(٤)</sup>.

قوله: « فإذا صير إلى ذا صير إلى ما لم يقله أحد »<sup>(٥)</sup>.

قال الشيخ: فإذا صير إلى ذا صير إلى القول بالإلحاق، فيلزمه أن يقول: أسدّ وأمدّد، وكلام العرب « أسدّ وأمدّ »، ولا يقول أحد منهم: أسدّد وأمدّد، وهذا أصل<sup>(٦)</sup> آخر<sup>(٧)</sup>.

قوله: « فاهمزة [إذا لحقت] أولاً رابعة فصاعداً »<sup>(٨)</sup>.

يريد: رابعة في العدد، أي: زائدة على الثلاثة، أي: بعدها ثلاثة أحرف، فلو عدّت الكلمة مقلوبةً لكانت رابعة. واستدلّ بترك صرف العرب له بالكثرة،

---

(١) تقرأ في الأصل: سد.

(٢) ورد النصّ في الأصل هكذا: في الالف الحق اذا جعلتها للحلاق فيها وان جعلتها ملحقة زائدة. وماين معقوفين تكملة يلتئم بها الكلام. انظر شرح عيون كتاب سيويه ٢٩٣، النكت ١١٨١. وسيعود المؤلف إلى المسألة بعد قليل. ولم أقف على نص الشلوين في غير هذا الكتاب.

(٣) الكتاب ٣٤٤/٢.

(٤) لم أقف على كلام الشلوين في غير هذا الكتاب.

(٥) الكتاب ٣٤٤/٢.

(٦) في الأصل: اصلا.

(٧) لم أقف على كلام الشلوين في غير هذا الكتاب.

(٨) الكتاب ٣٤٤/٢. وماين معقوفين تكملة منه.

وكثرة<sup>(١)</sup> زيادتها مبيّنة بالاشتقاق في غيره<sup>(٢)</sup>. ثم قوّى كونها زائدة أبداً إلا قليلاً، أن العرب لم تلحق بها في هذا الموضع، فعدم هذا دليل على تعرقها<sup>(٣)</sup> في الزيادة؛ إذ لم يقربوها من الأصلي بأن يجعلوها ملحقةً، هذا معنى قوله: «ومّا يقوّى على أنّها زيادة»<sup>(٤)</sup>. وبيان كونها أنّها ليست هنا ملحقة أن مصدرها لم يأت على الحقيقة على «الزلزلة والدحرجة»، كما جاءت سائر الملحقات نحو «بيطرة وحوقلة»، ولم يأت مضارعها على مضارع الأصلية التي كانت تجعل ملحقة بها، فقليل هناك: يُدَحْرِجُ، وهنا: يُلْحِقُ. وإنما يستدل على الإلحاق بالموافقة في التصاريف: المضارع والمصدر. ثم وجه انفصالاً عن كون المضارع لم يجر على مثال مضارع «دَحَرَجَ»، ولا المصدر على «أَفَعَلَة»، بأن قال: فإن قيل: تذهب الألف في «أَفَعَلُ» لعله، فلا تجعلها بمنزلة «أَفَكَلٍ» لغير الإلحاق؛ لأنه ذهبت؛ لأنّ ذهابها لعله<sup>(٥)</sup>، ثم بين العلة بقوله: قيل: [ذهبت الهمزة كما ذهبت واو «وَعَدَ» في «يَفْعَلُ»]<sup>(٦)</sup>، فليس جواباً لـ «إن قيل» الأول، بل هو مبين له، بدل منه.

ومعناه: أن الألف ذهبت لأجل الثقل باجتماع الهمزتين في «أَفَعَلُ»<sup>(٧)</sup>، ثم حمل البواقي على فعل المتكلم نحو ما فعل في «يَعِدُ»: حذفت الواو لاستثقال

(١) في الأصل: كثرة. بلا واو.

(٢) قال ابن عصفور في الممتع ٢٣٢: «وإنما قضينا عليها بالزيادة؛ لأن كل ما عرف اشتقاقه من ذلك فالهمزة فيه زائدة، نحو: أحمر، وأصفر، وأخضر، وأمثال ذلك؛ ألا ترى أنّها مشتقة من الحمرة، والصفرة، والخضرة. فلما كانت كذلك فيما عرف اشتقاقه حمل ما جهل اشتقاقه على ما علم، فقضي بزيادة الهمزة فيه».

(٣) في الأصل: تعرفها، بالفاء نقطة من أسفل. وما أثبتته أحسن.

(٤) في الأصل: على هذا أنّها زيادة. وفي الكتاب ٢/٢٤٣: «على أنّها زائدة».

(٥) انظر الكتاب ٢/٣٤٤ وهو معنى كلامه.

(٦) تكملة من الكتاب ٢/٣٤٤ يلتزم بها الكلام.

(٧) في الأصل: افعل منه.

وقوعها بين ياء وكسرة، ثم حذفت من البواقي حملا على فعل الغائب؛ فإذا كان حذف الواو لهذه العلة في هذا والواو أصلية، فأحرى حذف الهمزة هناك وهي زائدة. فكأنه يقول: إنما جاء مضارعها في الأصل كمضارع « دحرج »، وإنما حذفت الهمزة للعلّة المتقدّمة.

ثم قال: ولما كان المضارع قد حذفت منه لزمت<sup>(١)</sup> / في المصدر « إفعالا » حتى يكون كالعوض ممّا ذهب من المضارع<sup>(٢)</sup>.

فهذه علّة التزامها « إفعالا »، ولم يجئ « أفعلة »، بل ألزِمَ نظير « دَحْرَج »، ولم يجئ « دَحْرَجَة »؛ لما تقدّم.

فإذا تقرّر هذا فلا دليل إذا في عدم مجيء المضارع على مضارع « دَحْرَج »، ولا عدم مجيء « أفعلة » على عدم إلحاقه بـ « دحرج ». هذا كلام المعارض.

وجواب الإمام: من قوله: « فإذا صيّر إلى هذا صيّر إلى ما لم يقله أحد ». ومعناه: أنّ الإلحاق دعوى، ولا شكّ، ولا يقال إلّا حيث يدلّ الدليل، والدليل هو موافقته إياه في تصاريفه، وهذا لم يتبيّن فيه موافقة له، فإن ادّعي كونه استغنى عن « أفعلة » بـ « إفعال » [فهو] دعوى بعد أن [تكون]<sup>(٣)</sup> « أفعلة » جاءت، وبالحرّيّ كان يكون ما قاله معتبرا لو كان الأصل الإلحاق، والإلحاق ليس أصلا، بل هو دعوى حتى يدلّ الدليل، ولادليل هنا بين ظاهر، فالقول بالإلحاق دعوى مجرّدة. هذا مأخذ الشيخ أبي عليّ - رحمه الله - في هذا الموضع<sup>(٤)</sup>.

(١) في الأصل: لزم. وهو يريد العرب. ويؤيد ما أثبتته نصب إفعال، الآتي، وشرحه الآتي.

(٢) الكتاب ٣٤٤/٢.

(٣) ما بين معقوفين في الموضعين تكملة يلتئم بمثلها الكلام.

(٤) لم أفق على كلام الشلوبين في غير هذا الكتاب.

قال: « وأما (أُولُقْ) فالألف من نفس الحرف »<sup>(١)</sup> إلى آخر الكلام.

لقائل أن يقول: ليس زيادة الواو هنا أولى من زيادة الهمزة، فلم قال: إنه لولا الثبَتُ لحُمِلَ على الأكثر؟ .

فقال: لأنَّ زيادة الهمزة أوَّلاً أكثر من زيادة الواو ثانيةً، فـ «أَفْعُلُ» أكثر من «فوعِلُ»، بكثير، وهذا معنى قوله: لحملت على الأكثر<sup>(٢)</sup>.

والدليل: في «أُلِقَ»: في<sup>(٣)</sup> لزوم الهمزة، وأنه لم يقل قط: وُلِقَ؛ لأنه وإن قيل: أُعِدَ، فإنه يقال: وُعِدَ<sup>(٤)</sup> أكثر. والدليل أيضاً في «التأليق»، ولو كان من الواو فإنما<sup>(٥)</sup> كان يقال: التَّوْلِيقُ، ليس إلا، فكيف أن تلزم الهمزة<sup>(٦)</sup>؟! ولا سبيل إلى أن تجعل من البديل اللازم كـ «أعياد»<sup>(٧)</sup> ونحوه؛ لأنَّ «فوعلا» كثير، وإن كان «أَفْعُلُ» أكثر منه، والبديل اللازم شاذَّ جدًّا، وليست الهمزة هنا كالهمزة فيما توفّرت بعدها الأصول، فإنَّ همزة<sup>(٨)</sup> الأخير يحكم عليها بالزيادة، وقلّما تجيء أصليةً، وهذه الهمزة لم تتوفّر بعدها الأصول لتكون<sup>(٩)</sup> من هذا النحو، فغاية ما بقي

(١) الكتاب ٣٤٤/٢.

(٢) الكتاب ٣٤٤/٢. وفي الأصل: فحملت.

(٣) يقرأ في الأصل: الورطي.

(٤) هذا ردّ على من يقول: الهمزة في أُلِقَ مبدلة من الواو في وُلِقَ، كما أبدلت الهمزة في أَعِدَ من الواو في وُعِدَ. فيقول: لو كان أُلِقَ، الهمزة فيه مبدلة من واو وُلِقَ، لسمع وُلِقَ، كما سمع وُعِدَ، وهو أكثر أيضاً من أَعِدَ، فلا يجعل أُلِقَ مثل أَعِدَ، وولق مثل وعد، والتزام الهمزة في أُلِقَ دليل على أنه أصل.

(٥) في الأصل: وانما.

(٦) يعني إلزامها البديل. وقد نقل ابن الحاجب - ووافقه الرضي -: مولوق. انظر شرح الشافية ٢٤٣/٢.

(٧) في الأصل: اعداد. والمقصود: لزوم الياء، والأصل «أعواد»، وإنما لزم لقولهم: عيد، فقالوا في جمعه: أعياد، على الرغم من زوال موجب الكسرة. انظر الممتع ٢٣٦. وسيشير المؤلف إلى هذا بعد قليل.

(٨) في الأصل: صدر.

(٩) تقرأ في الأصل: لتكرر. ولم تنقط التاء.

الترجيح بين الحكم بزيادتها أو زيادة الواو، فكانت الواو أولى لأن « فوعلا » أقل- وإن كان موجودا كثيرا-، فلما عارضه الدخول في الباب الذي لم يجئ منه إلا ألفاظ يسيرة، كان الدخول في باب « فوعل » أولى منه.

و« أولق » هذا: الجنون، وهو من « تألق البرق »، ولذا قال: « أولق من التألق »<sup>(١)</sup>.

قال أبوعلي الفارسي<sup>(٢)</sup> - رحمه الله -: « وإنما شبه [التنور]<sup>(٣)</sup> الذي يكون فيه وفرط الحركة بما هو نار، أو كالتار في سرعة الحركة وقلة الأناة والتثبت ». هكذا قال في البصريّات هذا التصّ بعينه، أعني: أن « تألق » مشتقّ منه « أولق »؛ لقربه منه في المعنى الذي ذكرته عنه.

وقال في الإيضاح<sup>(٤)</sup>: يحتمل « أولق » أن يكون « أفعل » على أن يكون من « وَلَقَّ »<sup>(٥)</sup>: إذا أسرع.

والاسم متى احتمل اشتقاقين حُمِلَ على أقربهما له، ولهذا حمل سيبويه « أولق » على أنه من « أَلِقَ »، لا من « وَلَقَّ ».

وزعم أبو سعيد السيرافي أن « أَلِقَ » ليس بقاطع بأصالة الألف وزيادة الواو؛ لاحتماله أن تكون واوه منقلبة عن همزة مثل « أَقَتَّ » في « وَقَّتَّ ». وزعم أن القاطع بأصالة الألف والزيادة للواو إنما<sup>(٦)</sup> « مألوق »<sup>(٧)</sup>.

(١) الكتاب ٣٤٤/٢ وفيه: « التألق ».

(٢) انظر المسائل البصريّات ٢٣٧. وسيشير المؤلف إلى النقل منها بعد قليل.

(٣) تكملة من المسائل البصريّات ٢٣٧.

(٤) التكملة ٥٤٦، وأورد أبوعلي القول السابق أيضا ٥٤٥.

(٥) في الأصل: من لق.

(٦) في الأصل: وإنما.

(٧) انظر شرح السيرافي ٦٠/٦ (خ).

قوله: إنّ « أُلِقَ » ليس بقاطع. خطأ، فهو ولا بدّ قاطع؛ لأنهم لم يقولوا: وُلِقَ، كما قالوا: وقَّتت<sup>(١)</sup>.

[٦٥]

قال المؤلف - رحمه الله -: وقد بين / هذا أبو الفتح في شرح التصريف، قال<sup>(٢)</sup>: « ولو كانت الهمزة في (أُلِقَ) إنما هي منقلبة عن الواو في (وُلِقَ)، كما يدعي الخصم، زالت في اسم المفعول؛ لزوال الضمة الموجبة للقلب، وكانوا يقولون: مولوق، كما يقولون: أُعِدَ فهو موعود، ولم نسمعهم قالوا: مأعود؛ لزوال الضمة، فلمّا لم نرهم قالوا: مولوق، استدللنا بذلك على أنّ الهمزة في (أُلِقَ) ليست بمترلة الهمزة<sup>(٣)</sup> في (أُعِدَ)، بل هي أصلٌ باقية غير منقلبة. ثمّ قال - فإن قلت: فما يُنكرُ أن يكون هذا من القلب اللازم كما تقول في تحقير وتكسير (عيد): أعياد وعُيِّد، فلم يرجعوا إلى الواو وإن كانت الكسرة قد زالت، فكذلك ما يُنكرُ أن يكون (مألوق) من البدل اللازم وإن زالت الضمة الموجبة للقلب كما زالت الكسرة من (عيد) في قولهم: عُيِّد وأعياد، ولم تُردّ الياء إلى الواو. قيل: الحمل على هذه الأشياء لا يجوز لخروجها عن القياس ودخولها في الشذوذ ».

قلت: فهذا أبو الفتح قد نصّ على أنّ الاعتراض المتوجّه على إلزام « مألوق » والانفصال عنها. فكلاهما قاطع بلا فرق، لا كما زعم أبوسعيد. قال ابن جني<sup>(٤)</sup> - رحمه الله -: « وقد قالوا: مألوق، ومؤلّق<sup>(٥)</sup>، ومؤوّلّق،

(١) سبقت الإشارة في الحاشية رقم ٥ ص ٤٣٧ إلى رواية ابن الحاجب لـ: مولوق.

(٢) انظر المنصف ١/١١٤، ١١٥.

(٣) في الأصل: الهمز.

(٤) المنصف ١/١١٦.

(٥) في الأصل: مولوق.

فـ(مألوق): مفعول، و(مؤلوق)<sup>(١)</sup>: مُفْعَل، ومؤلوق<sup>(٢)</sup>: مُفْعَل.

وقال أبوعلّي-رحمه الله-: سأل مروان بن سعيد المهلب<sup>(٣)</sup> الكسائي في حلقة يونس عن (أولق)، فقال الكسائي: أفْعَل. فقال له مروان: استحيت لك يا شيخ!<sup>(٤)</sup>. قوله: «وكذلك (الأرطى) لأنك تقول: أدِمْ مأروط»<sup>(٥)</sup>.

يقول: وكذلك «أرطى» كـ«أولق»، لولا قولهم: أدِمْ مأروط، يحمل على أن همزته اللاحقة من أوله زائدة، وألفه اللاحقة من آخره أصليّة؛ لأن «أفعل» عندهم أكثر من «فعلى»، فلما قالوا: أدِمْ مأروط، ثبت أن الهمزة أصليّة، فحمل على ما ثبت، لأعلى الأكثر؛ إذ الحمل على الأكثر إنما يكون مع عدم الاشتقاق.

وقد حكى أبوعلّي الفارسي<sup>(٦)</sup> أنه يقال: بعيرٌ راطٍ، وأدِمْ مرطِيّ، فعلى هذا يكون «أرطى» «أفعل»، فتكون الألف زائدة، والألف أصليّة وهو حكاية أبي الحسن الأخفش، فيكون على هذا في الكلمة تصريحان: أحدهما: أرط، والثاني: رطي.

قال ابن جني<sup>(٧)</sup>: وينبغي أن تكون الألف في آخر «أرطى» فيمن قال: مرطِيّ، منقلبة عن ياء؛ لأنه لو كانت من الواو لقال: مرطو<sup>(٨)</sup>، كما قال: مغزو،

(١) في الأصل: مولون.

(٢) في الأصل: ومن ولق.

(٣) أحد أصحاب الخليل المتقدمين في النحو. انظر بغية الوعاة ٢/٢٨٤.

(٤) انتهى النقل من المنصف. وانظر الخصائص ٣/٢٩١، ٢٩٢.

(٥) الكتاب ٢/٣٤٤.

(٦) عن الأخفش. وسينبّه المؤلف على ذلك. انظر الشيرازيات ل٣٦ب، ل٥٨أ في كتاب مقاييس الممدود والمقصور، والشيرازيات نسخة أحمد بن سabor ل١٣ب، ١١٤أ، المنصف ١/١١٨، سر صناعة

الإعراب ٤٢٨، ٦٩١، الاقتضاب ٢/٣٣٩، شرح الشافية للرّضي ٢/٣٤٣.

(٧) المنصف ١/١١٨ بتصرف يسير.

(٨) حكاها الجرمي كما الاقتضاب ٢/٣٣٩.

ولا يحمل على قوله:

أنا الليث معدّي عليّا وعاديا<sup>(١)</sup>

وهو يريد: معدّوا؛ لأنّ هذا شاذّ. و«مأروط» أكثر في اللغة من «مرطّي»<sup>(٢)</sup>.

قوله: «و(الإمرة) [فَعْلَة] لأنه صفة»<sup>(٣)</sup>.

يقول: «الإمرة» ألفه أصليّة؛ لأنه صفة، «وإفْعَلَة وإفْعَل» لا يكون واحد منهما في الصفات، وأمّا «فَعْل وفَعْلَة» فكلّ واحد منهما موجود في الصفات، فحمل<sup>(٤)</sup> «إمرة» عليه<sup>(٥)</sup> لا يجوز؛ لأنه يؤدّي إلى بناء غير موجود، وما يؤدّي إلى بناء غير موجود يجب تركه وأن يعدل عنه إلى غيره، فلم يبق إلا أن يكون «إمرة» «فَعْلَة».

وعلى هذا القياس أيضا يجب أن يكون «إضخَم»<sup>(٦)</sup> «إفْعَل»، ولا يكون ضرورة؛ لأنه صفة، و«إفْعَل» كما قلنا لا يوجد في الصفة، و«إفْعَل» بالتشديد

---

(١) في الأصل: مغزيا عليّ وغازيا. وسيكرر هذا التحريف في الشرح. وصدر البيت:

وقد علمت عرسي مُليكةً أتني

والبيت لعبد يغوث بن وقاص الحارثي. انظر المفضّليات ١٥٨، الكتاب ٣٨٢/٢، شرح الشافعية للرّضي ١٧٢/٣، شرح شواهد ٤٠٠، ٤٠١. ورواية المفضّليات: «معدّوا».

(٢) انتهى النقل من المنصف.

(٣) الكتاب ٣٤٤/٢ وما بين معقوفين منه. ونصّه: «والإمر فَعْل لأنه صفة فيه من الثبّت مثل ما قبله، والإمرة والإمعة لأنه لا يكون إفْعَل وصفا».

(٤) في الأصل: يحمل.

(٥) أي: إفْعَلَة.

(٦) أقرب رسم لها: اصح. والصواب ما أثبتّه إن شاء الله، والمراد: إضخَم في قول رؤية:

ضخَم يحبّ الخلق الإضحَمَا

فيمن رواه بكسر الهمزة. انظر ماسبق ١٢٢.



منها موجود، قالوا: إِرْزَبٌ، وهو صفة، فحمله إذاً على « إِفْعَلٌ » المشدّد أولى من حمّله على « إِفْعَلٍ » المخفف الذي حمّله عليه من قال إنه ضرورة؛ لأنّ حمّله على المشدّد اللام يؤدّي / إلى موجود، وحمّله على المخفف يؤدّي إلى معدوم، والحمل على الموجود أولى من الحمل على ماهو معدوم.

وكذلك مايجب فيه بهذا القياس أن يكون « فِعْلاً » بالتشديد، وألاًّ يحمل على « فِعْلٍ »، ويجعل تشديده ضرورة؛ لأنّ « فِعْلاً » في الصفة موجود، قالوا: خِدَبٌ وَهَجَفٌ، و« فِعْلٌ »<sup>(١)</sup> ليس في الصفة إلّا في « قومٍ عَدَى »<sup>(٢)</sup>.

وقيل في تفسير « الإمّعة »: هو الذي يقول لكلّ شيء: أنا معك. فعلى هذا كان ينبغي أن يكون « إِفْعَلَةٌ ». وقد ذكرنا فيما سلف أنه حكى: تأمّع الرّجلُ، واستأمع: المتردّد في غير ما صنعة. فمن هذا ينبغي أن يكون لوجه<sup>(٣)</sup>: منها ما ذكره الإمام، ومنها أن تضعيف العين كثير<sup>(٤)</sup>.

وأما إن جعلنا الهمزة زائدة لوجب أن تكون الميم الأولى فاء، والأخرى عينا، فكانت الفاء والعين يكونان على هذا من موضع واحد، وهذا لا يؤخذ به لقلّته، وإنما جاء منه أحرف محصورة ، نحو « كَوَكَبٌ، وَدَدَنٌ ». وقد كان لسيبويه أن يستدلّ بهذا على أصالة الهمزة، لكن عدل عنه لأنّ الذي أتى به أقوى منه في الاستدلال؛ إذ ما أتى به [يوجد كثيرا]<sup>(٥)</sup>، وهذا يوجد على قلّة<sup>(٦)</sup>.

(١) « وفعل » مكرّر في الأصل.

(٢) انظر ما سبق ٣٠٩.

(٣) في الأصل: لوجوده.

(٤) في الأصل: كثيرا.

(٥) في الأصل: لا يوجد. وما أثبتّه يتفق مع كلامه السابق، وهو الصحيح، إن شاء الله.

(٦) في الأصل: قلته.

وقوله: «و(مَنْبِجُ) الميم بمثناة الألف»<sup>(١)</sup>.

يقول: ميم «مَنْبِج» زائدة؛ لأنّ الميم كثرت زيادتها في بنات الثلاثة في الاسم والصفة كالألف، فهي بذلك متى وجدت أوّلا وبعدها ثلاثة أحرف أصول يحكم عليها بالزيادة ما لم تثبت أصالتها. هذا مراده.

ومما يجب أن يستدلّ به على زيادة الميم - أعني ميم «مَنْبِج» - أنه ليس في الكلام مثل «جَعْفَرٍ». لكن الذي ذكره سيبويه قاطع جليّ في باب الميم، فاستغنى به عن ذكر الشخصي لـ «مَنْبِج»<sup>(٢)</sup>.

وذكر «مِعْزَى»<sup>(٣)</sup> قال أبو عثمان<sup>(٤)</sup>: «المِعْزَى» أصله أعجميّ، ولكنّه أعرب، وجعلت العرب ميمه من نفس الحرف، فقالوا: مَعَزٌ.

قال أبو الفتح: الأسماء الأعجميّات النكرات التي تدخل عليها الألف واللام قد أعربت العرب واستعملتها استعمال الأسماء العربيّة<sup>(٥)</sup>؛ وذلك أنّها تمكّنت عندهم؛ لأنّها أسماء الأجناس، وهي الأوّل، ويدخل عليها الألف واللام، فجرت لذلك مجرى «رجل و فرس»، فلذلك لم يمنعها من الصرف إلّا ما يمنع العربيّ؛ لأنّها جرت مجراه.

قال أبو عليّ - رحمه الله -: ويدلّ على أنّهم أجروها مجرى العربيّة، أنّهم قد اشتقّوا منها كما يشتقّون من العربيّ، قال رؤبة:

هل يُنَجِّينِي حَلَفٌ سَخِيتُ  
أو فضّةٌ أو ذهبٌ كَبِيتُ<sup>(٦)</sup>

(١) الكتاب ٣٤٤/٢.

(٢) يعني: اكتفى بالعام.

(٣) الكتاب ٣٤٤/٢.

(٤) انظر ما يأتي في المنصف ١/١٣٢.

(٥) في الأصل: المعربة. والمثبت من المنصف ١/١٣٢.

(٦) وانظر ديوان رؤبة ٢٦، كتاب الألفاظ لابن السكيت ١٧٤، الخصائص ١/٣٥٨، الممتع ٢٥٠.

فقال: « سخيت » من « السَّخَتْ »، وهو الشديد بمثلة « زَحْلِيل » من « زَحْل »<sup>(١)</sup>.

« و(مَعَدَّ) مثله؛ لـ(الْتَمَعْدُد) لقلَّة (تَمَفْعَل) »<sup>(٢)</sup>.

يقول: ميم<sup>(٤)</sup> « مَعَدَّ »، وإن كانت أوَّلاً وبعدُ ثلاثة أحرف؛ لأنَّ الحرف المدغم حرفان، أصليَّة؛ لقولهم: تَمَعْدَدَ تَمَعْدُداً، ومجيئه عندهم [مجيء تكسّر تكسراً]<sup>(٥)</sup>. و« تَمَفْعَل » يقلّ في الكلام، و« تَفْعَل »<sup>(٦)</sup> يكثر فيه، فحملُ « تَمَعْدَدَ » على « تَفْعَل » أولى من حملة على « تَمَفْعَل »؛ لقلّته. وإن حُمِل على « تَفْعَل » فميمه أصليَّة، وإذا كانت ميم « تَمَعْدَدَ » أصليَّة فميم « مَعَدَّ » أصليَّة أيضاً؛ لأنه منه. قال أحمد بن يحيى: تَمَعْدُدُوا، أي: كونوا على خلق « مَعَدَّ »<sup>(٧)</sup>. ومنه قول عمر رضي الله عنه: « اخشوشنوا وتمعددوا »<sup>(٨)</sup>.

ويروى: « كذب سخيت ».

(١) في الأصل: رجل. وبهذا ينتهي التّقل من المنصف.

(٢) في الأصل: للمتعدد.

(٣) الكتاب ٣٤٤/٢.

(٤) في الأصل: تقول هم.

(٥) تقرأ في الأصل: مجيئك كسراً. ولعلّ ما أثبتته الصواب، إن شاء الله.

(٦) في الأصل: وتفعل.

(٧) انظر المنصف ١٢٩/١.

(٨) المنصف ١٢٩/١. والأثر لعمر في شرح معاني الآثار للطحاوي ٢٧٥/٤ ونصه فيه بعد سنده: « عن أبي عثمان النهدي قال: أتانا كتاب عمر بن الخطاب: اخشوشنوا واخشوشبوا واخولقوا وتمعددوا كأنكم من معدّ، وإياكم والتنعّم وزى العجم ». ورواه ابن أبي شيبه في مصنفه ٣٠٣/٥ بسنده عن رجل من أسلم يقال له ابن الأدرع من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم، ونصه فيه: « تمعددوا واخشوشنوا وانتضلوا وامشوا حفاة ». وهو من حديثه صلى الله عليه وسلم في المعجم الكبير للطبراني ٤٠/١٩، والمعجم الصغير له ١٥٢/٦ بسنده عن القعقاع بن أبي حدرد الأسلمي، ونصّه كنصّ المصنّف، إلّا أنه

قال غيره: وقيل التَّمَعَّدُ: التَّشْطُفُ. وتمعدد: سمن، أنشد أبو زيد:

رَبَّيْتُهُ حَتَّى إِذَا تَمَعَّدَا<sup>(١)</sup>

قال الشيخ أبو علي<sup>(٢)</sup>: اعتمد الإمام على أنه «فَعَلَّ»، والميم أصليّة؛ لقولهم:

[١٦٦]

تَمَعَّدَ الرَّجُلُ، و«تَمَفَّلَ»/ قليل، فيعارض بأن الميم أيضا أولا وبعدها ثلاثة غير زائدة قليل، فالدخول في كل نحوٍ في قلة، سواء جعل فعلا فإنه يدخل في قلة كون الميم أولا على الصفة المذكورة أصليّة، أو جعل «مَفْعَلا» فإنه يدخل في قلة «تمفعّل»<sup>(٣)</sup>، والذي<sup>(٤)</sup> يرجح به عندي أنها أصل، إنما هو على كل حال يدخل في قلة، فتبقيته على ظاهره أولى، وظاهره أنه «فَعَلَّ»، فلا تدعى أن أصله «مفعّل»، فتدعى الحركة في الدال الأول وأنه سَكَنٌ للإدغام إلاّ بدليل، فإنه دعوى. ونظيره ما فعله الإمام - رحمه الله - بعدُ في ياء «طُلْتُ»<sup>(٥)</sup> فإنه قال: لولا مجيء «طويل»<sup>(٦)</sup> فيه، و«فَعُلَّ»<sup>(٧)</sup> أخو «فَعِيلَ»، لم أقل فيه إنه «فَعُلَّ»<sup>(٨)</sup> وإنما فَعَلَ ذلك لأنه دعوى.

---

ليس فيه: «وانتضلوا». وانظر الخصائص ٢٦٤/٣، الغريين (معد)، شرح الملوكي ١٥٣، النهاية في

غريب الحديث (معد)، شرح الشافية للرضي ٣٣٥/٢.

(١) في الأصل: تمعدا. والشاهد ينسب للعجاج. انظر السيرافي النحوي ١٨٥، المنصف ١٢٩/١،

٢٠/٣، المحتسب ٣١٠/٢، الغريين (معد)، المخصص ١٧٥/١٤، اللسان (معد).

(٢) لم أقف على كلام الشلوبيين في غير هذا الكتاب.

(٣) في الأصل: تمعل.

(٤) ظاهره في الأصل: والشيء.

(٥) في الأصل: طب.

(٦) أقرب قراءة لها في الأصل: طبيب.

(٧) في الأصل: وفعل.

(٨) انظر الكتاب ٣٥٩/٢.

قال: « وأما (مَنْجَنِيْق) »<sup>(١)</sup> إلى آخر الكلام.

تلخيص كلامه: أن الميم إن جُعِلَتْ زائدة، فلا يخلو أن تكون التّون زائدة أو أصلية، فإن كانت زائدة التقى في أوّل الكلمة زائدتان، وليس من الأسماء الجارية على الأفعال<sup>(٢)</sup>، وهو غير موجود، وإن كانت أصلية لحقت الزيادة من الرباعي من أوله، وهو غير موجود، فكان الحكم عليها بالزيادة خُلْفٌ، فلذلك بَطَل بهذا ما كانت تحتمله الكلمة من أن يكون وزنها « مفعيلا »، وزال أيضا عنه ما كانت تحتمله من أن يكون وزنها « منفعيلا »، ولم يبق إلا أن يكون « فَنَعْلِيلا أو فعليلا »<sup>(٣)</sup>، فيجب أن يحكم عليها بأنها « فنعليل »؛ إذ قال<sup>(٤)</sup> العرب في التّكسير: مجانيق، بحذف التّون الواقعة بعد الميم، ولو كانت أصلية لقالوا: مناجيق، أو مناجق؛ لأنّ فعلهم في بنات الخمسة في التّكسير أن يحذفوا ما ينقطع عنده بناء التّكسير، وقد ذكرنا تمام القول [فيه]<sup>(٥)</sup> فيما قبل هذا، فانظره هناك.

قوله: « و(مَنْجَنُون) بمثالة (عَرْطَلِيل) »<sup>(٦)</sup>.

يريد: أن الميم أصلية كميم « مَنْجَنِيْق »، والكلام فيها كالكلام في ميم « منجنيق »، وإذا كانت هكذا فلا<sup>(٧)</sup> يبقى في الكلمة إلا الاحتمالان: أحدهما: أن تكون « فعللولا »<sup>(٨)</sup>.

(١) الكتاب ٣٤٤/٢.

(٢) نحو: منطلق.

(٣) في الأصل: فيعليل أو فعليلا.

(٤) في الأصل: انزل.

(٥) تكملة يلثم بمثلها الكلام.

(٦) الكتاب ٣٤٤/٢.

(٧) أقرب قراءة لها في الأصل: هكذا بسكون ياء فلا.

(٨) في الأصل: احدها ان تكون فعلول.

والثاني: أن تكون « فعلولاً ».

فيجب ولا بدّ أن تكون « فعللولا »<sup>(١)</sup>؛ لأنه يوجد في الكلام نحو « عَضْرُفُوط »، والتّون أصليّة؛ لأنّه ليس موضع زيادتها، فلا يقال: إنها مزيدة إلّا بدليل، ولادليل هنا على الزيادة، و« فعلول »<sup>(٢)</sup> لا يوجد في الكلام.

وقد تقدّم خلاف الفراء في « مَنجَنِيْق »، وأنّ وزنه عنده « منفعل »<sup>(٣)</sup>. وهو خطأ لما تقدّم: من أنّ توالي زيادتين لا يكون إلّا في الجاري، وكونها على « منفعل » يؤدي إلى تواليها في غير الجاري.

ويشير<sup>(٤)</sup> بقوله: « ويقوّي ذلك »<sup>(٥)</sup> إلى أصالة الميم. فأما « مجانيق » فلا دليل فيه على هذا الوجه؛ لأنه يمكن أن يكونا<sup>(٦)</sup> زائدين معاً، لكن الميم أقوى فلذلك أثبتت، والتّون أضعف فلذلك حُذفت.

وكذلك « مناجين » لا دليل فيه أيضاً؛ لأنّ التّون المحذوفة التي هي الأولى من الآخرتين زائدة لاحالة هي أو الأخيرة<sup>(٧)</sup>؛ لأنها مضاعفة لا يفصل بينهما إلّا زائد، لكن حُكم على الأولى من الآخرتين بالزيادة، وحذفت؛ لأنّ حذفها لا يؤدّي إلى حذف غيرها؛ لأنّ الكلمة تبقى خماسيّة رابعها حرف لين، وإن حذفت غيرها حذفت الواو، فحُذف حرفان، [فحذف الأولى من الآخرتين]<sup>(٨)</sup> أولى. فإذا ثبت

(١) ورد النص في الأصل هكذا: فيجب ولا بدّ أن يكون فيعلول فيجب ولا بدّ أن يكون فعللولا.

(٢) في الأصل: وفيعلول.

(٣) انظر ماسبق ٣٨٩. والذي ذكر عن الفراء هناك حكايته عن العرب: جنقوهم بالمجانيق.

(٤) في الأصل: ويشهد.

(٥) الكتاب ٣٤٤/٢ وبعده: « مجانيق ومناجين ».

(٦) في الأصل: يمكن ان كانا يكونان.

(٧) يعني: في منجنون.

(٨) تكملة يلتئم بمثلها الكلام.

[٦٦ب] أنها زائدة فلا دليل إذاً على أصالة الميم؛ لأنها لو فرضت / زائدة كانت تكون أقوى من النون لامحالة؛ لأنها لو حذفت لم يكن بدّ من حذف حرف آخر، على الطريقة<sup>(١)</sup> المتقدمة.

ويمكن يفهم: « يقوّي ذلك » على أن تكون الإشارة إلى أن « منجنيق » كـ « عتريس »، والنون زائدة، و« منجنون » « فعلّلول »<sup>(٢)</sup>، والنون [أصلية]<sup>(٣)</sup>. فعلى هذا يكون في « مجانيق » الدليل؛ لأنها لو كانت أصلية لم تحذف، بل كان الحذف الآخر بعد حذف الياء، كما تقدّم في تصغير « عَضْرُفُوط »، فحذفها هنا دليل على زيادتها. وأما « مجانيق » فلا دليل فيه على أصالة النون؛ لأنها لو فرضت زائدة والنون الأخرى، كان حذف النون الأخرى أولى<sup>(٤)</sup> من حذف هذه لما تقدّم قبل، فهو مشكل على كلّ وجه.

قوله: « وكذلك ميم (مأجج)، وميم (مهّد) »<sup>(٥)</sup>. يعني: أنها أصلية؛ إذ لو كانت زائدة لوجب أن تكون الدالان أصليتين فكان يجب إدغام الأولى<sup>(٦)</sup> منهما في الثانية؛ لأنّ العرب من شأنها إدغام أحد المضاعفين في الآخر إذا كانا في كلمة واحدة، ولا يظهرون إلّا فيما شذّ نحو « لَحِحتْ عينه، وألّل السّقاء »، فأن لم يدغموا هنا يدلّ على أصالة الميم وزيادة إحدى الدالين للإلحاق.

(١) في الأصل: الظرفية.

(٢) في الأصل: فعلّلول.

(٣) تكملة يلتزم بها الكلام. قال سيبويه قبل النصّ السابق ٣٤٤/٢: « فإنما منجنيق بمثالة عتريس، ومنجنون بمثالة عرطليل، فهذا ثبت، ويقوّي ذلك مجانيق ومناجين ».

(٤) في الأصل: أول.

(٥) الكتاب ٣٤٤/٢.

(٦) في الأصل: الاول.

فإن قيل: اجعل الميم هي الملحقة والدالين أصليتين<sup>(١)</sup>، ويمتنع إدغام الأول منهما في الإلحاق، و[إن]<sup>(٢)</sup> قيل: لا يلحق الميم أولا للإلحاق<sup>(٣)</sup> لقولهم: مكرّ ومفرّ<sup>(٤)</sup>. قلت: حال الميم حال الهمزة فمتى اجتمع لك ثلاثة أحرف أصول وفي أولها ميمٌ رابعة في العدد، فاقض بزيادة الميم حتى تقوم الدلالة على كونها أصلا، وذلك نحو «مَشْهَدٌ وَمَضْرَبٌ» وإن كانت معك في العدد أربعة أحرف أصول وقبلهنّ ميم فاقض بكونهنّ من الأصل كفعلك بالهمزة، وذلك نحو «مَرَزْجُوشٌ»<sup>(٥)</sup>، ميمه فاء، ووزنه «فَعْلُلُولٌ» بوزن «عَضْرُفُوطٌ وَقَرَطْبُوسٌ»، فلذلك يحتجّ لأصالة ميم «مَأْجَحٌ وَمَهْدَدٌ».

فإن قلت: فما وزن «مَحَبَّبٌ»؟

قلت: مَفْعَلٌ، وإنما لم يدغم لأنه علم، والأعلام قد تأتي كثيرا مخالفة القياس، نحو «مَوْطَبٌ، وَمَوْرَقٌ»<sup>(٦)</sup>، ومزيد<sup>(٧)</sup>، وحيوة<sup>(٨)</sup>.

(١) في الأصل: والدالان الاصليتان.

(٢) تكملة يلتئم بمثلها الكلام.

(٣) في الأصل: للإحاق.

(٤) قال الرّضي في شرح الشافية ٣٨٧/٢: «الميم والياء مطّرد زيادهما في أوّل الكلام لمعنى، وما اطرّد زيادته لمعنى لم يكن للإلحاق». ومراد المؤلف: اجعلها زائدة ملحقة بصرف النظر عن هذا القول.

(٥) في الأصل: مرزنجوشي. والمرزنجوش لغة في المرزجوش.

(٦) في الأصل: مرطب ومورق. وجه الشذوذ: أنّ مافأؤه واو لاتبني العرب منه مفعلا بفتح العين، وإنما بكسرهما. انظر المنصف ١٤٢/١، المبهج ٢٢.

(٧) في الأصل: مريد. ووجه شذوذه أنه صحّح وقياسه الإعلال فيقال: مزاد. انظر المنصف ١٤٢/١، المبهج ٢٠.

(٨) في الأصل: حموه. ووجه شذوذحيوة: أنّ أصلها حيّة بيائين، ثمّ أبدلت الثانية واوا، وهذا عكس ما جرت عليه العادة من قلب الواو ياء إذا اجتمعت مع الياء وسبق إحداهما بالسكون. انظر المنصف ١٤٢/١، المبهج ٢٢.



فإن قلت<sup>(١)</sup>: فهلاً قلت في « مَهْدَد »: إنه « مَفْعَل »، كما قلت في « مَحَب »، وكلاهما عَلَمٌ؟

فالجواب: أن « مَحَبّاً » لو وجدنا له أصلاً يصرفه إلى أنه « فَعْلَل » لفعلنا، ولكان ذلك آثرَ عندنا من أن نحمله على ضرورة العَلَم، ولكنّا لم نجد في كلامهم « م ح ب » متصرفاً، ووجدنا<sup>(٢)</sup> فيه « ح ب ب » فعدلنا إلى ما وجدنا؛ ضرورة. وأما « مَهْدَد » - وإن كان علماً بدلالة قول الأعشى:

وما ذاك من عشق النساء وإنما تناسيت قبل اليوم خلة مهّداً<sup>(٣)</sup>

- فإنما حملناه على أنه « فَعْلَل »، ولم نحمله على أنه « مفعَل »، وظهر التّضعيف لضرورة العلم؛ لأنّا قد وجدنا في الكلام « م ه د » متصرفاً فحملناه على هذا، دون أن نحمله على « ه د د » لما فيه من الضرورة، فاعرفه<sup>(٤)</sup>.

قوله: « وأما (مرعزاء) فهي (مفعلاء)، وكسرت [الميم] ككسرة ميم (منخر ومثنت) »<sup>(٥)</sup>.

يعني: للإتباع.

« وليست كـ (طرُمساء) »<sup>(٦)</sup>.

يعني: فعلاء.

ويدلّ على ذلك: مرعزى<sup>(٧)</sup>.

(١) الكلام الآتي في هذه المسألة في سر صناعة الإعراب ٤٢٧ باختلاف يسير.

(٢) في الأصل: ولأوجدنا.

(٣) البيت أيضاً في الديوان ١٨٥، النصف ١/١٤٢، ٨/٣.

(٤) انتهى ما في سر صناعة الإعراب من هذه المسألة.

(٥) الكتاب ٣٤٤/٢ وما بين معقوفين منه.

(٦) الكتاب ٣٤٤/٢.

(٧) الكتاب ٣٤٤/٢. ونصه: « يدلّك على ذلك قولهم: مرعزى ».

يقول: الميم في « مِرْعَزَى » زائدة فـ « مِرْعَزَاء » كذلك؛ لأنَّ « مِرْعَزَى » قد قام فيها الدليل على زيادة الميم [فيها]<sup>(١)</sup>، وذلك أنها لو كانت أصلية رباعية، وقد لحقها التضعيف من آخرها، وبعدها ألف التأنيث، ولا يوجد في كلام العرب / كلمة رباعية لحقها التضعيف وبعدها ألف التأنيث أصلا، وإنما يوجد هذا في الثلاثي، فدلَّ على أنَّ الميم في « مِرْعَزَى » ليست أصلية، وأنَّ الكلمة ثلاثية، فكان في « مِرْعَزَى » دليلٌ على أنَّ الميم في « مِرْعَزَاء » زائدة.

قوله: « كما قالوا: مَكُورَى للعظيم الروثة؛ لأنها مكورة »<sup>(٢)</sup>.

يعني: أنهم قالوا: مِرْعَزَى، لما كانت الكلمة ثلاثية، كما قالوا: مَكُورَى، كذلك لأنها من التكوير<sup>(٣)</sup>، وكأنهم شبهوا روثة الأنف<sup>(٤)</sup> وهي طرفه في تكويرها، وأنها كأن بعضها<sup>(٥)</sup> مردودٌ على بعض، بتكوير<sup>(٦)</sup> العمامة وردَّ بعضها على بعض. وقوله: « يَهَيَّرَى »<sup>(٧)</sup>.

يعني: أنها ثلاثية؛ إذ الياء لاتكون أصلا وبعدها ثلاثة أحرف أصول، ولا يصحَّ أن تكون أصلا أيضا؛ لأنها إن كانت كذلك وجب زيادة الياء الثانية؛ لأنه لا توجد الياء أصلية في بنات الأربعة، فتكون الكلمة بهذا على « فَعِيلٍ »، وهو لا يوجد إلا في حرف واحد، زعموا أنه مصنوع، وهو « ضَهَيْدٌ »<sup>(٨)</sup>، كما قال

(١) تكملة يلتئم بها الكلام.

(٢) الكتاب ٣٤٤/٢.

(٣) « كذلك لأنها من التكوير » مكرر في الأصل.

(٤) في الأصل: الالف.

(٥) في الأصل: تكريره وانه كان بعضه.

(٦) في الأصل: كتكوير.

(٧) الكتاب ٣٤٤/٢.

(٨) في الأصل: صيهد.

السِّيرافي<sup>(١)</sup>، ولأنَّهم قالوا: يَهَيِّرُ، مخفِّفاً، فهي بمترلة الياء في «يَرْمَعُ»<sup>(٢)</sup>.

قوله: «ولأيُّعلم في الأربعة على هذا المثال بغير ألف»<sup>(٣)</sup>.

يعني: مالحقه التَّضعيف من آخره، هذا جوابه رحمه الله.

واعلم -وفَّقني الله وإياك- أنه [لو]<sup>(٤)</sup> لم يوجد الاشتقاق في «مِرْعَزَاء»

لوجب أيضاً أن يكون الحكمُ زيادةً الميم؛ لأنَّها أول<sup>(٥)</sup> وبعدها ثلاثة أحرف أصول.

قوله: «فأما الثَّبَت الذي يجعلها»<sup>(٦)</sup>.

الألف لما كانت لا تكون أصليَّة إلاّ بدلاً<sup>(٧)</sup>.

قوله: «تبيّن لك أنه من الثلاثة من بنات الياء والواو»<sup>(٨)</sup>.

يعني: بالاشتقاق وأمثاله من الدلائل.

قوله: «إلاّ أن يكون ثَبَتٌ أنَّها من نفس الحرف، وذلك نحو (أَفْعَى وموسى)،

فالألف فيها بمترلتها في (مَرَمَى)»<sup>(٩)</sup>.

يعني: أنَّها أصليَّة، وأنَّ الهمزة في «أَفْعَى»، والميم في «مَرَمَى»، زائدة.

والدليل على زيادة الهمزة في «أَفْعَى» قولهم: أرض مَفْعَاة<sup>(١٠)</sup>، للكثيرة الحيات؛ ألا

---

(١) انظر شرح السيرافي ٦٥/٦ (خ). وانظر الخصائص ٢١٦/٣، معجم البلدان (حبونن) وهو فيه

بالصاد، وبالصاد في النكت ١١٨٣.

(٢) يقرأ في الأصل: يدسع. انظر الممتع ١١١.

(٣) الكتاب ٣٤٤/٢ وفيه: «ولانعلم».

(٤) تكملة يلتئم بها الكلام.

(٥) في الأصل: اولا.

(٦) الكتاب ٣٤٥/٢ وبعده: «بدلا».

(٧) في الأصل: ولا بدلا.

(٨) الكتاب ٣٤٥/٢ وقبلة: «فكَلَّ شيء تبيّن لك». وفي الأصل: لك انما.

(٩) الكتاب ٣٤٥/٢. وفي الأصل: بمترلتها.

(١٠) انظر الكتاب ٢٤٩/٢.

ترى أنّ الهمزة لو كانت أصلية لم يقولوا: مفعاة، وإنما كانوا يقولون: مَفعاة.  
وألّف «أفعى» منقلبة عن واو، بدليل «أفُعوان»، وهو ذكر الأفاعي.

وذكر الفارسي - رحمه الله - أنه يستدلّ على زيادة همزة «أفعى» بصرفها في لغة من يصرفها، وذلك أنه لو كانت عنده همزتها أصلية لكانت «فَعلى» وألفها للتأنيث؛ لوقوعها على مؤنث، ولو كانت كذلك لامتنت من الصرف نكرة ومعرفة، وأما إذا كانت همزتها زائدة، وكان وزنها «أفعل»، فإنها حينئذ يجب عنده فيها في القياس التّحوي أن تنصرف في النّكرة؛ لأنها ليست فيها من موانع الصرف إلاّ الوزن خاصّة؛ لأنّ معنى الوصف فيها يصعب لكونها مؤنثة، والوصف في هذا القبيل إنما هو للمذكّر خاصّة<sup>(١)</sup>.

ونصّ أبي علي<sup>(٢)</sup> - رحمه الله - في الاستدلال على زيادة الهمزة بالصّرف.

وله في الشّيرازيّات<sup>(٣)</sup>: الألف في «أفعى» منقلبة عن لام هي ياء أو واو<sup>(٤)</sup>، وليست بزيادة، يدلّ على ذلك أنّ فيها لغتين: الصّرف<sup>(٥)</sup> وترك الصّرف، فمن صرف ونون فقال: أفعى، أثبت من قوله أنّ الهمزة زائدة، كالتّي في «أعمى»، وإذا أثبت زيادة الهمزة ثبت أنّ الألف منقلبة عن اللام؛ لأنّ الاسم المتّمكّن لا يكون على أقلّ من ثلاثة / أحرف، ومن لم يصرف جعله وصفا بمتزلة «أحمر وأسود». انتهى.

وما قدّمته من الاستدلال على زيادة الهمزة أقوى وأنصّ على زيادة الهمزة

(١) انظر التكملة ٣٨٩، ٥٤٩.

(٢) في الأصل: أبو علي. والصّواب ما أثبتته، إن شاء الله تعالى؛ فالكلام تعليق على نصّ أبي علي.

(٣) المسائل الشّيرازيّات ل ٥٦ أ-ب في كتاب مقاييس المقصور والممدود، وهذا الكتاب ليس موجودا في المسائل الشّيرازيّات نسخة أحمد بن سabor التي قرأها على أبي علي الفارسي. وانظر التكملة ٣٨٥،

٣٨٦، ٣٨٩، ٥٤٩.

(٤) في الأصل: واو.

(٥) في الأصل: في الصرف.

من هذا الذي ذكره أبو عليّ.

ولا يمتنع في ألف « أفعى » مع أصالة الهمزة أن تكون للإلحاق، فيجب له الصّرف في التّكثير<sup>(١)</sup>. قال أبو الحسن بن عصفور: وهذا الذي استفدته من الأستاذ أبي عليّ الشّلوّيين وقيدته من كلامه<sup>(٢)</sup>.

وأما « موسى » فلا يخلو أن يكون أعجميّاً أو عربيّاً، فالعربيّ ميمه زائدة؛ لقولهم: أوسيتُ رأسه<sup>(٣)</sup>، والعجميّ ميمه<sup>(٤)</sup> زائدة بدلالة صرفه في النكرة، ولو كانت ميمه أصليّة لكان وزنه « فُعَلَى »<sup>(٥)</sup>؛ إذ ليس في الكلام « فُوَعَلْ، ولا فُغَلَلْ »، وكانت تكون ألفه للتأنيث فقط، فلم تكن لتصرف في معرفة ولانكرة<sup>(٦)</sup>.

وألف « موسى » منقلبة عن ياء لأمرين:

أحدهما: أن كون اللام ياء<sup>(٧)</sup> أكثر من كونها [واوا]<sup>(٨)</sup>.

والثاني: أنه ليس في الأفعال مثل « وعوت »<sup>(٩)</sup>.

---

(١) في الأصل: التذكير.

(٢) لم أقف على ما نقله ابن عصفور عن الشلوّيين في غير هذا الكتاب.

(٣) أي: حلقته.

(٤) في الأصل: منه.

(٥) وهو مذهب الكسائي. انظر إصلاح المنطق ٣٥٩، اللسان (وسي).

(٦) يريد: أن يحتجّ لزيادة الميم، وأنه على وزن « مفعّل »؛ إذ لو كان على وزن « فعلى » لكانت ألفه للتأنيث فيمنع من الصرف إذا كان نكرة، فلمّا لم يمنع من الصرف علم أنه ليس بـ« فعلى ». انظر المسائل الشيرازيّات ل ٣٤، ل ٥٦ أ-ب.

(٧) في الأصل: بلا.

(٨) تكملة يلتئم بها الكلام.

(٩) في الأصل: وعدت. انظر المسائل الشيرازيّات ل ٥٦ ب.

قوله: « فإن لم يكن ثَبْتُ فهي زائدة »<sup>(١)</sup>.

يعني: بالحمل على الأكثر، وإن لم تفعل هذا وجب عليك أن تقول بأصالة الألف في مثل « سِرْدَاح وَزَامَج »؛ إذ لم يشتق منها ماتذهب فيه الألف، فيكون تكسيره عندك « سرادي »، وألّا تقول: سرادج، وأن تقول في « كُنَائِل » كذلك بأصالة الهمزة<sup>(٢)</sup> فيكون تكسيره « كَنَائِب »<sup>(٣)</sup>، ولاتقول: كَنَائِل، ولاتقول أيضا بأصالة الألف في « اللّهَابَة »<sup>(٤)</sup> فيكون تكسيره عندك « لَهَايِب » بالياء<sup>(٥)</sup>، ولاتقول: لهائب بالهمزة. وإذا أنت صرت إلى القول بهذا صرت إلى ما لا يقوله أحد.

ويحتمل أن يكون مراده: إذا أنت صرت إلى جعل الألف في هذا الموضع أصليّة فقد خالفت الجمهور، ومن خالفهم فهو مخطئ منهم.

قال المؤلف: وجدت لبعض الطلبة تقييدا هنا نصّه: قال سيبويه: « فأما الثَبْتُ الذي يجعلها بدلا » الكلام إلى آخره. معنى قوله: « فكل شيء يبين لك أنه من الثلاثة من بنات الياء والواو »<sup>(٦)</sup> يعني: بالاشتقاق وأمثاله من الدلائل<sup>(٧)</sup>.

وقوله: « وتكون رابعة وأوّل الحرف الهمزة أو الميم »<sup>(٨)</sup>.

هذا دليل آخر، أي: وإن لم يدلّ على أنها منقلبة أصل الاشتقاق، فتعرف

(١) الكتاب ٣٤٥/٢ وفيه: « فإذا ».

(٢) قال الرّضي في شرح الشافية ٣٦٣/٢: « وما يوجد في النسخ: (وأما كنائيل فمثل خزعبيل) الظنّ أنه وهم، إمّا من المصنّف، أو من النّاسخ؛ لأنّ كنائيل بالألف لا بالهمزة ». وهو بالهمز في سفر السعادة ٤٥٠.

(٣) في الأصل: كنائي.

(٤) في الأصل: اللّهانة.

(٥) في الأصل: بالتاء.

(٦) تمام النص مع ما قبله: « بدلا من حرف هو من نفس الحرف فكل شيء ». فالمؤلف لم يذكره أول مرة اختصارا، ثمّ ذكره ليفسر. وقد سبق تفسير النص كلّ قبل قليل.

(٧) سبق هذا التفسير للنص السابق باللفظ نفسه قبل قليل.

(٨) الكتاب ٣٤٤/٢.

ذلك بأن تكون رباعيّة وأول الكلمة همزة أو ميم، فتحكم عليها بأنها منقلبة عن أصل، وعلى الهمزة والميم بالزيادة. وإنما فعل ذلك؛ لأنّ الهمزة والميم إذا كانت أولاً، والألف آخرًا، فالكثير الذي عرف بالاشتقاق، وزيادة الهمزة أو الميم كـ «أعْمَى، وأعشى، وملهى، ومُعْطَى» ونحوه، وهو مطّرد كثير، فإذا عدم الاشتقاق حمل على الأكثر.

ويكون قوله: «وذلك نحو (أفعى وموسى)»<sup>(١)</sup>.

إن كان<sup>(٢)</sup> راجعاً إلى القسم الثاني على أنه لم يسمع: أرض مَفْعَاة، وعلى أنه يعني: موسى الأعجميّة العلم، كيف يحكم عليه إن قدّر<sup>(٣)</sup> كأنه عربي؟

وإن كان راجعاً إلى القسم الأوّل الذي علّم أنه ثلاثي من الياء والواو بالاشتقاق، فيكون على أنه سمع: أرض مَفْعَاة، حكاها السّيرافي وغيره<sup>(٤)</sup>، وعُلِمَ أن «مُوسَى»: موسى الحديد؛ لأنها يتبيّن أنها «مُفْعَل» لقولهم: أوسَيْتُ الشعر، ولصرفهم إياها، فقالت ابنة الخُسّ<sup>(٥)</sup>: «مُوسَى خَدَمَة»<sup>(٦)</sup>.

قوله: «ألا ترى أنهم لا يصرفون (حَبْنَطَى) ولأنحوه في المعرفة أبداً، وإن لم يشتقوا منه شيئاً تذهب فيه الألف»<sup>(٧)</sup>.

(١) الكتاب ٣٤٤/٢.

(٢) في الأصل: كانت.

(٣) في الأصل: قد.

(٤) حكاها سيبويه في الكتاب ٢/٢٤٩. وانظر السّيرافي النحوي ٢٤٧، شرح السّيرافي ٦٨/٦ (خ).

(٥) هند بنت الخُسّ بن حابس بن قريظ الإياديّة. ويقال: الخَصّ، والخسف. قديمة جاهليّة. ويقال: إنها من العماليق. انظر التنبيه على أبي علي القالي في أماليه ٦٨، سمط اللّالي ٤٧٥، سرح العيون ٤٠٦-٤٠٨، المزهر ١/٥٤٤، ٥٤٦، الأعلام ٨/٩٧.

(٦) انظر التكملة ٣٩٠، سفر السعادة ١/٤٨٤.

(٧) الكتاب ٣٤٥/٢.

لم يذكر في « حَبَنطَى » أنه مشتق. وحكى غيره أنهم قالوا: حَبَطَ الرَّجُلُ: إذا امتلأ بطنه واتسع. و« حَبَطَتِ الشَّاةُ حَبَطًا »: إذا انتفخ بطنها عن أكل الذَّرَقِ<sup>(١)</sup>. / وفي الحديث: « إِنْ مِمَّا يُنْبِتُ الرَّبِيعُ مَا يَقْتُلُ حَبَطًا أَوْ يُلِمُّ »<sup>(٢)</sup>.

قوله: « وَأَمَّا (قَطَوَطَى) فمبنيّةٌ أُمَّا (فَعَوَعَلْ)؛ لَأَنَّكَ تقول: قَطَوَانٌ »<sup>(٣)</sup>.

يعني: يتبين فيها أنها ليست « فَعَوَلَى »<sup>(٤)</sup>؛ لَأَنَّكَ تقول: قَطَوَان، ولو كانت « فعولى » لكانت الطَّاءان أصليتين، فلم يقولوا: قَطَوَان، وإنما كانوا يقولون: قَطَطَان، فعبر - رحمه الله - على أن « قَطَوَطَى » ليست « فَعَوَلَى » بأنها « فَعَوَعَلْ »<sup>(٥)</sup>؛ لأنها إذا كانت « فَعَوَعَلَا » فهي ولا بدّ ليست « فَعَوَلَى ». هذا مراده. وجعل الواو المحذوفة الأولى، دليله في قوله: « وثبتت<sup>(٦)</sup> ما الألف بدل منه ».

وثبت عند السيرافي ما يذهب<sup>(٧)</sup> إلى الطَّاء والواو<sup>(٨)</sup>. ومعنى الزياتين<sup>(٩)</sup> واحد. ولا يصحّ أن يؤخذ كلامه على أنه يستدلّ بـ« قَطَوَان » على أن « قَطَوَطَى »

(١) في الأصل: الورق. انظر اللسان (حبط) وفيه: « وهو - يعني الذرق - : الحندقوق ».

(٢) انظر مسند الإمام أحمد باقي مسند المكثرين أحاديث (١١٤٣٣، ١٠٧٣٠، ١٠٦١١)، صحيح مسلم بشرح النووي كتاب الزكاة باب التحذير من الاغترار بزينة الدنيا وما ييسط منها ١٤١/٧، تهذيب اللغة ٣٩٥/٤.

(٣) الكتاب ٣٤٥/٢.

(٤) في الأصل: فعول. وفعول مذهب أبي عبيد، كما في المخصص ٢٠٨/١٥.

(٥) في الأصل: فوعل.

(٦) في الكتاب ٣٤٥/٢: « وثبتت ». وقبله: « فتشتق منه ما يذهب الواو ويثبت ».

(٧) في الأصل: مذهب.

(٨) قال السيرافي: « تقول: قطوان، فتشتق ما يذهب فيه الواو والطاء، وتثبت ما الألف بدل منه ».

شرحه ٧٠/٦ (خ)

(٩) في الأصل: الزيادة ن.



« فَعَوَّلَ » ولا بدّ، وأنها ليست « فَعَوَّلَى ولا فَعْلَعَلَا »<sup>(١)</sup> لأنّ « قَطَوَطَى » إذا كان « فَعْلَعَلَا » فإحدى الطّاءين والواوین فيه زائدة، وإذا وقعت الزيادة في كلّ واحدٍ من الحرفین فیها، فكيف يستدلّ علی أنّها ليست « فَعْلَعَلَا » بـ « قَطَوَان »؟! وهل هذا الدّلیل إلّا في غاية من التّخلف؟! فكيف يصحّ القولُ به؟ أم كيف يصحّ نسبته إلى سيبويه رحمه الله؟ فثبت بهذا أنّ مراده ماقدّمناه، من أنّ غرضه أن يستدلّ علی أنّ « قَطَوَطَى » ليست « فَعَوَّلَى »، ولا بدّ، وأنه قد قدّم في كلامه في « ذَلَوَّلَى » أنّها « فَعَوَّلَ، لا فَعْلَعَل »؛ حيث قال في « ذَلَوَّلَى »<sup>(٢)</sup>: إنّها « فَعَوَّلَ »؛ لأنّك تقول: اذلوليتُ، و« اذلوليت »<sup>(٣)</sup> « افعولت ». ولا يصحّ أن يكون « افعوليت، ولا افعللت »؛ لأنّهما ليسا في الكلام. فكذلك يكون أيضا « قَطَوَطَى » « فَعَوَّلَا »<sup>(٤)</sup>؛ لأنّهم قالوا: اقْطَوَطَى، و« اقْطَوَطَى » لا يصحّ كونها « افعلل ولا افعولى »، فقد ثبت أنّ « قَطَوَطَى » « فَعَوَّلَ » لا « فَعْلَعَل »<sup>(٥)</sup> فكذا هي عند سيبويه، وعلى هذا التّحوّيجب أن يؤخذ كلامه: « وثبتت »<sup>(٦)</sup>. والله الموفّق المرشد.

(١) في الأصل: فعلل. وكذا في الموضعين التاليين من هذا الوزن.

(٢) في الأصل: في ادلولى انما فعول على لا افعلل حيث قال في ادلولى.

(٣) في الأصل: وزاد لويت.

(٤) في الأصل: فعول.

(٥) قال ابن عصفور: « ليس قَطَوَطَى باسم جارٍ على اقْطَوَطَى، فيلزم أن تكون الواو الزائدة فيه من غير لفظ اللام، كما هي في اقْطَوَطَى، بل لا يلزم من كونهم قد اشتقوا اقْطَوَطَى من لفظ قَطَوَطَى أكثر من أن تكون أصولهما واحدة، وذلك موجود فيهما؛ لأنّ قَطَوَطَى إذا كان وزنه فعلعلا كانت إحدى العينين وإحدى اللامين زائدتين، فتكون حروفه الأصول: القاف والطاء والواو. وكذلك اقْطَوَطَى، الواو وإحدى الطّاءين زائدتان، وحروفه الأصول: القاف والطاء والواو التي انقلبت ألفا. والدّليل على أنّ حروفه

الأصول ما ذكرنا قولهم: قَطَوَان، في معناه ». المتع ٢٨٣، ٢٨٤.

(٦) في الأصل: فثبتت. وهو يريد النصّ السّابق الذي نقله عنه.

قال الفارسي في الشّيرازيّات<sup>(١)</sup>: مذهب سيويه عندي أن يكون «فَعْلَعَلَا»<sup>(٢)</sup>، وليس بـ«فَعْوَعَلٍ»، والدليل على ذلك أنه لا يخلو أن يكون «فَعْوَعَلَا أو فعلَعلا أو فَعْوَعَلِي»<sup>(٣)</sup>، فلا يجوز أن يكون «فَعْوَلِي»؛ لأنّه لم يجرى في كلامهم. ثمّ قال: فلم لا يجوز فيه «فَعْلَعَلٌ وفَعْوَعَلٌ» جميعا كما أجاز ذلك أبو عمر<sup>(٤)</sup>؟ فالقول: أن باب «جُلْعَل»<sup>(٥)</sup> أكثر من باب «غَدَوْدَنٍ»، فالحمل ينبغي أن يكون على الأكثر الأشيع.

هذا كلام أبي عليّ الفارسي - رحمه الله - في «قَطَوَطِي»<sup>(٦)</sup>. والموضع الذي أخذ منه أن سيويه يقول في «قَطَوَطِي»: إنه «فَعْلَعَلٌ» هو قوله في باب ما يلزم الواو فيه بدل الياء<sup>(٧)</sup>: «وَأَمَّا (المَرُورَاة) فبمترلة (الشَّجَوَّجَاة)، وهما بمترلة (صَمَحَمَح)<sup>(٨)</sup>، ولا تجعلهما<sup>(٩)</sup> على (عَثَوَثَل)؛ لأنّ مثل (صَمَحَمَح) أكثر، وكذلك (قَطَوَطِي)»<sup>(١٠)</sup>. وهذا الذي قاله أبو عليّ، واستخرجه من هذا الموضع من كلام

(١) انظر المسائل الشيرازيات ل ٥٧ أ.

(٢) في الأصل: فعلعل.

(٣) في الأصل: فعوعل أو فعلعل.

(٤) في التعليقة ١٠٣/٥، والمخصص ٢٠٩/١٥: «أبو عمرو».

(٥) في الأصل: ان جعل. والمثبت من المخصص ٢٠٩/١٥ والنص فيه من قوله: فلم لا يجوز...

(٦) وذكر في التكملة ٥٤٩ أن سيويه أجاز أن تكون «فعوعلا وفعلعلا»، ثمّ رجّح الثاني. وقد وافق

ابن عصفور أبا عليّ فيما نسبته إلى سيويه، وفيما اختاره. انظر المتع ٢٨٣.

(٧) الكتاب ٣٨٦/٢.

(٨) في الأصل: صحيح. وكذا في الموضع التالي.

(٩) في الأصل: ولا يجعلها. والمثبت من الكتاب ٣٨٦/٢.

(١٠) قال أبو عليّ في التعليقة ١٠٣/٥ شارحا قول سيويه السابق: «يقول: لا تجعل مَرُورَاة على فَعْوَعَلٍ،

ولكن احملة على فعلعل، وأجاز فيما تقدّم أن يكون قَطَوَطِي فعلعلا. وأجاز أبو عمرو أن يكون على

الوزنين جميعا».

سيبويه، ليس بشيء؛ لأنَّ « قَطَوْتُ » لا يصحَّ أن يكون « فَعْلَعَلَا »، وإن كان أكثر من « فَعَوَّلَ »؛ لأنَّهم قالوا: اقْطَوْتُ، ولا يصحَّ فيه أن يكون « افْعَلْعَلْ، ولا افْعَوَّلَى »؛ لأنَّهما ليسا في الكلام. وما احتجَّ به من قول سيبويه في هذا الفصل [الذي]<sup>(١)</sup> قد أوردناه، يحتملُ أن يكون مرادُه فيه: وكذلك « قَطَوْتُ » كان يجب فيه أن يكون « فَعْلَعَلَا »<sup>(٢)</sup> لولا قيام الدليل على أنه « فَعَوَّلَ ». وإذا احتمل هذا الذي حملته عليه سقط الاحتجاج به. فعلى هذا يجب أن يحمل كلام سيبويه؛ إذ قد أعطى في هذا الباب أنه « فَعَوَّلَ »<sup>(٣)</sup>، على ماقدّمناه، فأخذ هذا الفصل على ظاهره على مقاله الفارسي يوجب التناقض / في كلام سيبويه، والقول بما قام الدليل على خلافه<sup>(٤)</sup>.

قوله: « وكذلك (شَجَوَجَى) »<sup>(٥)</sup>.

يعني: أنها ليست « فَعَوَّلَى »، ولا يصحَّ أن يؤخذ كلامه على أنه يريد: أن « شَجَوَجَى » « فَعَوَّلَ »، لا « فَعَوَّلَى ولا فَعْلَعَل »؛ لأنه لم يقم فيه دليل من جهة الاشتقاق على أنه « فَعَوَّلَ »، فهو بهذا يجب أن يحكم فيه بأنه « فَعْلَعَل »؛ لأنَّه أكثر في الكلام من « فَعَوَّلَ »، مع أنه - رحمه الله - قد قال فيه في الفصل الذي قدّمناه: « وأما (المَرَوْرَاة) فبمترلة (الشَّجَوَجَاة)، وهما بمترلة (صَمَحَمَح)<sup>(٦)</sup>، وظاهره عنده أنه « فَعْلَعَل » وعليه يجب أن يحمل قوله؛ لأنَّه ليس في الكلام « فَعَوَّلَى ». وقد

(١) تكملة يلتئم بمثلها السياق.

(٢) في الأصل: فَعْلَعَل.

(٣) وذكر أنه فعول أيضا ١١١/٢، ٣٢٩.

(٤) ولعلَّ هذا ما فهمه الرّضي، فنسب إلى سيبويه القول بأنه « فعول »، ونسب القول الثاني إلى الميرد.

انظر شرح الشافية للرّضي ٢٥٣/١.

(٥) الكتاب ٣٤٤/٢.

(٦) في الأصل: صحيح.

حُكي عنهم: قَهْوَبَا، وَعَدَوَلَى<sup>(١)</sup>. وأنشد أحمد بن يحيى:

بوادي حَبَوْنِي أَنْ تَهْبَّ شَمَالُ<sup>(٢)</sup>

و«قَهْوَبَا، وَعَدَوَلَى، وَحَبَوْنِي»<sup>(٣)</sup> في إنشاد أحمد بن يحيى كل واحد منها وزنه «فَعَوَلَى».

فيقال في الجواب عن ذلك ما قاله الفارسي<sup>(٤)</sup>: «أَنَّ «قَهْوَبَا» كلمة لم يعرف مخرجها من حيث يُسكن إليه، ولو كانت ثبنا لجاز ألا<sup>(٥)</sup> يعتقد بها لقلتها كما [لم]<sup>(٦)</sup> يعتدّ بـ«إِنْقَحَل»<sup>(٧)</sup> ونحوه لقلته. وأنَّ «حَبَوْنِي» يحتمل ضربين من التقدير<sup>(٨)</sup>:

أحدهما: أن يكون المكان سَمِيَّ بجملته كما جاء في قوله:  
على أطرقا بالياتِ الحيا م إِلَّا الثَّمَامَ وَإِلَّا الْعِصِيَّ<sup>(٩)</sup>

---

(١) في الأصل: مهوماه عدولا. والقهوباء: النصل العريض. وعدولى: قرية. وقد سبق الكلام عليهما ٣٢٩، ٣٣٥، ٣٣٦.

(٢) يقرأ في الأصل: لابوادي حمرنا. ولعلَّ (لا) بقية «واسألا» في الشطر الأول، وهو:

فلا تياسا من رحمة الله واسألا

والبيت في المسائل الشيرازيات ل٥٧أ، المخصص ٢٠٨/١٥، المساعد ٣٩/٤، اللسان (حين).

(٣) في الأصل: وحدنا. وكذا في المواضع التالية. وفي بعضها بالذال. وقد سبق الكلام على حبون ٣٣٧.

(٤) انظر المسائل الشيرازيات ل٥٧أ وسيصرح المؤلف بالنقل عنها بعد قليل.

(٥) في الأصل: ان.

(٦) تكملة من المسائل الشيرازيات ل٥٧أ

(٧) في الأصل: بالنحل.

(٨) انظر المسائل الشيرازيات ل٥٧أ

(٩) لأبي ذؤيب الهذلي. انظر شرح ديوان الهذليين ١٠٠، المسائل الحلبيات ٢٤٢، معجم ما استعجم (أطرقا)، شرح المفصل لابن يعيش ٢٩/١، ٣١، شرح التسهيل لابن مالك ١٧١/١، اللسان (طرق)، خزنة الأدب ٣١٧/٢، ٣٢٦، ٣٤٢. وأطرقا: موضع بالحجاز. يروى: أن ثلاثة نفر مروا بمكان فتكلم اثنان فقال لهما الثالث: أطرقا، أي: اسكتا، فسَمِيَّ المكان به، فأطرقا مركّب. وقيل: أطرقا جمع طريق على لغة

والآخر: أن يكون « حَبَوْنِي من حبوت »<sup>(١)</sup>، كما أن « عَفَرْنِي من عفرت ».  
ويحتمل شيئاً ثالثاً: وهو أنهم قالوا: حَبَوْنِن، فيمكن أن يكون أراد الشاعر ذلك المكان ثم أبدل من إحدى التونين الألف كراهية التضعيف لانفتاح ما قبلها.  
ويحتمل أن يكون حرف العلة والنون تعاقبا على الكلمة لمقاربة النون [له]<sup>(٢)</sup>.  
وأما « عَدَوَلِي » فالقول فيها<sup>(٣)</sup> أن الواو لام، واللام زائدة كزيادتها في « عَبْدَل » ونحوها، ولحقت اللام الزائدة الألف كما لحقت<sup>(٤)</sup> النون في « عَفَرْنِي »<sup>(٥)</sup>.  
هذا كلام أبي عليّ في الشيرازيات في هذه المسألة.  
ولأبي الفتح بن جني - رحمه الله - في « عَدَوَلِي » قول آخر، وهو أن يكون « فَعَوَلَا »<sup>(٦)</sup> قلب آخر المضاعفين فيه حرف علة كراهية التضعيف. وهذا أيضا قول حسن<sup>(٧)</sup>.

---

هذيل، ويجوز أن يكون مقصورا من الممدود مثل نصيب وأنصاء. ويروى: علا أطرُقاً، من العلوّ، والأطرُق جماعة الطّريق، أي: السّيل علا أطرُقاً. وأطرُقاً في هذه الثلاثة الأخيرة مفرد، ولا شاهد فيها. وباليات بالنصب على الحال، ويروى بالرفع أيضا على الابتداء. والثمام بالنصب على الاستثناء، ويروى بالرفع على الابتداء. والقافية جاءت مقيدة ومطلقة بالرفع، وعلى الحالين هناك أوجه من الإعراب.

(١) في الأصل: من حرب. وفي المخصص ٢٠٩/١٥ - نقلا عن الفارسي -: « حَبَوْنِي فعلني من حبوت ».

(٢) تكملة من المسائل الشيرازيات ل١٥٧.

(٣) في الأصل: في.

(٤) في الأصل: لحقته. والتصويب من المخصص ٢٠٩/١٥.

(٥) انظر المسائل الشيرازيات ل٥٧ب. وبعده فيه: « فلا يكون فعولا ولكن فعلني، كما كانت غزويت فعليتا ولم يكن فعويلا؛ لأنه ليس في كلامهم ». وقد سبق لأبي علي في ٣٣٥ كلام آخر.

(٦) في الأصل: فعولل.

(٧) سبق أن ذكر صالح بن محمد أن هذا القول في كتابه التنبيه، وتخرجه هناك. انظر ٣٣٥، ٣٣٦.

وهذا<sup>(١)</sup> الذي قاله أبو عليّ وتلميذه أبو الفتح في « عَدَوْلَى، وَقَهْوَبَاة، وَحَبَوْنَى »، إنّما يحتاج إليه مع ثبوت عربيّتهما، وأمّا إذا كانت عجميّة فإنه لا يحتاج فيها إلى شيء من هذا؛ لأنهم لا يشترطون فيما يتكلّمون به من كلام العجم أن يكون على بناء كلامهم.

وهذا شيء عرض فقلنا فيه، ولنرجع لما كنّا بسبيله.

قوله: « كما جعلت [المرا] جل ميمها من نفس الحرف »<sup>(٢)</sup>.

يعني: أن الألف في « قَطَوَطَى » جعلت أصلية لقيام [الدليل]<sup>(٣)</sup> على أصالتها، كما جعلت « المراحل » ميمها أصلية وإن كانت<sup>(٤)</sup> أوّلا وبعدها ثلاثة أحرف أصول - وهي متى كانت كذا يحكم عليها بالزيادة - لقيام الدليل على أصالتها، [وليس في الكلام]<sup>(٥)</sup> « مُمَفْعَل »، وفيه « مُفَعَّل »، قالوا: مُدَحْرَج.

قوله: « فإن قيل: لا يدخل (الزّامج) ونحو (اللّهابة) »<sup>(٦)</sup>.

يريد: فإن قال قائل<sup>(٧)</sup> ممن يحكم بزيادة الألف، ولا يلتفت إلى الكثرة: ولا يدخل عليّ في قولي أن تقول بأصالة الألف في « الزّامج واللّهابة » لكونهما لم يُشتقّ منهما ما يذهب فيه الألف؛ لأنهما وإن كانا كذلك فيما لو اشتقّ منهما فِعْل

(١) في الأصل: وهو.

(٢) الكتاب ٣٤٥/٢. وما بين معقوفين موضعه بياض في الأصل.

(٣) تكملة يلتئم بمثلها الكلام.

(٤) في الأصل: كان.

(٥) تكملة يلتئم بمثلها الكلام. قال السيرافي في شرحه ٧٢/٦ (خ): « فلو جعلنا الميم زائدة في المراحل كان مُمَرَّجَل مُمَفْعَل، وليس في الكلام مُمَفْعَل، وإذا جعلناها أصلية كان ممرجل مُفَعَّل نحو مُدَحْرَج ومسر هف ».

(٦) الكتاب ٣٤٦/٢.

(٧) في الأصل: اجل.

لكانت الألف فيه زائدة، فكانت ساقطة أو في حكم الساقطة، ففي حكم الساقط إذا كان الفعل «فاعل»، وساقط إذا كان الفعل «فعل».

[١٦٩]

قوله: / « فالألف عنده ممّا يشتقّ »<sup>(١)</sup>.

جوابه لقائل هذا القول، ومعناه: أنه يلزمك في قولك هذا أن تكون الألف أصلية في « الزامج واللاهابة »؛ لأنهما لم يُشتقّ منهما فعلٌ، وأنت إذا لم تشتقّ تحكم بالأصالة، وإذا ألزمتك هذا: إمّا أن تقول: الألف منقلبة عن ياء، أو واو، فتكثر الدعوى في قولك.

قوله: « لم يُكسر على [هذا] الجمع »<sup>(٢)</sup>.

يعني: ابتداءً، وإمّا يكسر بعد استكراه؛ لأنّ العرب إنما تكسر بنات الخمسة عند الاضطرار إلى ذلك حتّى أنهم يستغنون عن تكسيروها بتكسير ما في معناها.

قوله: « وأمّا مالايحيء على مثال الأربعة ولا الخمسة فهو بمنزلة الذي يشتقّ

منه »<sup>(٣)</sup>

يعني: في قيام الدليل فيه على الزيادة لعدم المثال.

قوله: « لأنّك إذا قلت: حَمَاطَةٌ وَيَرْبُوعٌ »<sup>(٤)</sup>.

يعني: أنّك إذا قلت: حَمَاطَةٌ وَيَرْبُوعٌ، كان فيها دليلٌ على الزيادة؛ لأنّ

« حَمَاطَةٌ » لا يصحّ أن تكون « فَعَلَّةٌ »<sup>(٥)</sup> لأنه ليس في الكلام مثل « سَبَطَرٌ » بفتح

العين، وإذا كان الأمر هكذا فيجب ولا بدّ أن يحكم على « حَمَاطَةٌ » بأنّها

(١) الكتاب ٣٤٦/٢.

(٢) الكتاب ٣٤٦/٢. وما بين معقوفين تكملة منه. وقبله: « ومن ذلك قولهم في عيضموز: عضاميز، وفي عيطموس: عظاميس، فلو كانت من نفس الحرف كضاد عضرفوط لم... ».

(٣) الكتاب ٣٤٦/٢.

(٤) الكتاب ٣٤٦/٢.

(٥) في الأصل: فعلل.

« فعالة »، فيكون فيها دليلٌ على الزيادة.

فإن قيل: و« فعالة » أيضا ليس في الكلام.

فالجواب: أنه وإن كان ليس في الكلام يجب أن يحكم به على « حَمَاطة »

للزوم هذا المثال لحرف الزيادة.

وكذلك أيضا « يَرَبوع » ولا يصح أن يكون « فَعْلُولَا »<sup>(١)</sup>؛ لعدم هذا المثال

في الكلام، فيجب أيضا أن يكون وزنه « يَفْعُولَا »<sup>(٢)</sup> فيكون فيه دلالةٌ على الزيادة.

فإن قيل: أيضا كذلك ليس في الكلام!

قيل ما قيل في « حَمَاطة » من أنه يجب أن يحكم به للزوم هذا البناء حرف

الزيادة.

قوله: ومثل « عَيْطُمُوس »<sup>(٣)</sup>.

يعني: في الحذف ابتداءً غير مستكره عند التّكسير.

« قالوا: سَمَادِع »<sup>(٤)</sup>.

يعني: على غير استكراه.

قوله: « وَأَمَّا يَهَيَّر »<sup>(٥)</sup>.

يعني: أن « يَهَيَّر » « يَفْعَل »؛ لأنّه ليس في الكلام « فَعِيلٌ » مثقل الآخر،

وفيه من بنات الثلاثة ملحقه الزيادة أوّلا مثقل الآخر.

قوله: « ولو كانت يَهَيَّرٌ مخففة الرّاء »<sup>(٦)</sup>.

---

(١) في الأصل: فعلول.

(٢) في الأصل: يفعول.

(٣) الكتاب ٣٤٦/٢.

(٤) الكتاب ٣٤٦/٢ والنّص بتمامه: « ومثل عيطموس في الحذف سميدع، قالوا: سَمَادِع ».

(٥) الكتاب ٣٤٦/٢.

(٦) الكتاب ٣٤٦/٢.



يعني: أنَّ « يَهَيَّرُ »<sup>(١)</sup> لو كانت مخففة الراء لكانت الياء الأولى أيضا فيها هي الزيادة؛ لأنها بمترلة الهمزة أولا، يحكم عليها بالزيادة إذا كانت بعدها ثلاثة أحرف أصول؛ لكثرة زيادتها أولا، وهنا قد قام الدليل على أصالة ما<sup>(٢)</sup> بعدها وزيادتها؛ لأنه ليس في الكلام « فَعِيل ».

قوله: « فلمّا كان الحدُّ لو قلت: أَهَيَّرُ »<sup>(٣)</sup>.

يعني: لما كان الحدُّ الحكمَ بزيادتها - أعني الهمزة - لكثرة زيادتها أولا وبعدها ثلاثة أحرف أصول، كانت الياء في « يَهَيَّرُ » بمترلتها لو<sup>(٤)</sup> كانت همزة. قوله: « وأما (يُأَجِّجُ) فالياء فيه من نفس الحرف »<sup>(٥)</sup>.

يعني: أن الياء لو كانت في « يُأَجِّجُ » زائدة لكان المضاعفان أصليين، ولقالوا: يَأَجِّجُ، بإدغام الأولى في الثانية بعد نقل حركتها إلى الهمزة قبلها، كما يفعلون فيما فيه المضاعفان أصليين، نحو « مُرَدٌّ وَيُرَدُّ »<sup>(٦)</sup>، فإظهارهم التضعيف دليلٌ على أصالة الياء وزيادة أحد المضاعفين للإلحاق، كما هو كذلك في « مَهْدَدٌ »، فوزن « يُأَجِّجُ » على هذا « فَعَلَّلَ » كـ « جَعْفَرُ ».

وحكى غير سيبويه<sup>(٧)</sup> - رحمه الله - « يُأَجِّجُ » بكسر الجيم الأول . وهذه

(١) في الأصل: يهير.

(٢) في الأصل: اصالتها.

(٣) الكتاب ٣٤٦/٢.

(٤) في الأصل: لانها.

(٥) الكتاب ٣٤٦/٢.

(٦) في الأصل: رد واردة. قال سيبويه بعد النص السابق: « لولذلك لأدغموا كما يدغمون في مُفْعِلٍ ويُفْعِل من رددت ».

(٧) هو الجرمي وهو عنده فَعِلِل، كما في النكت ١١٨٦. وقال السيرافي في شرحه ٧٥/٦ (خ):

« يُأَجِّجُ اسم موضع، وأصحاب الحديث يقولون: يُأَجِّجُ بكسر الجيم ». وانظر شرح الشافية للرضي ٣٩٤/٢.

الحكاية توجب زيادة الياء، وأن يكون إظهارُ التضعيف شاذًّا؛ لأنه ليس في الكلام مثل «جَعْفَر» بكسر ما قبل الآخر.

[٦٩ب]

قوله: «وكذلك ياء (ضَوْضِيْتُ)»<sup>(١)</sup>.

يعني: أنها أصلية، كياء «يَأْجَج وَيَسْتَعُور»؛ لأنها إذا كانت أصلية كانت «ضَوْضِيْتُ» «فَعَّلْتُ»، وإذا كانت زائدة كانت «فَعَّلَيْتُ»، وكانت من باب «سَلَسَ»، أو «فَوَعَلْتُ»، وكانت من باب «دَدَنَ»؛ فـ «فَعَّلْتُ»<sup>(٢)</sup> فيها أحسن منهما؛ لأنها إذا كانت<sup>(٣)</sup> «فَعَّلْتُ» [كانت]<sup>(٤)</sup> من باب «صَلَّصَ»، وهو أكثر من البابين المتقدمين.

قوله: «لأنَّ هذا موضع تضعيف»<sup>(٥)</sup>.

يعني: لأنَّ هذا موضع [تضعيف]<sup>(٦)</sup> الفاء والعين، والياء تكون أصلا فيما تضاعفت فيه الفاء وإن كان على أربعة أحرف أصول والياء لا تكون أصلا في بنات الأربعة، ولا يصحَّ أن تكون زائدة في هذا النوع من المضاعف؛ لأنَّ زيادتها ينتقض الغرض من تضعيف الفاء والعين؛ ولهذا يقول النحويون: إنَّ الياء والواو لا تكون واحدة منهما أصلا في بنات الأربعة إلاَّ فيما تضاعفت فيه الفاء والعين، فعلى هذا يقال: إنَّ «ضَوْضِيْتُ» «فَعَّلْتُ»، وإنَّ ياءها أصلية، وتكون على هذا مضاعفة من واو وبدلا منها؛ لوقوعها رابعة، فإنَّ الواو متى وقعت رابعة ترجع إلى

(١) الكتاب ٣٤٦/٢. وفي الأصل: صوصيت. وكذا في الموضع التالي. وسيتكلم المؤلف على المسألة فيما يأتي ٧١٣، ٧١٤. وضوضي: ضجَّ وصاح. اللسان (ضوا).

(٢) في الأصل: فعللت.

(٣) في الأصل: لانهما اذا كانا.

(٤) تكملة يلتئم بها الكلام.

(٥) الكتاب ٣٤٦/٢.

(٦) تكملة يلتئم بها الكلام.

الياء.

وقوله: « كما أنَّ الذين قالوا: غَوَّغَاءُ، فصرفوا، جعلوها بمنزلة (صَلَّال) »<sup>(١)</sup>.  
يعني: أنَّ من صرف جعل « غَوَّغَاءُ » « فَعَلَّالًا »، ويحتمل أن تكون عنده  
« فَوَّعَلًا »، ويحتمل أن تكون « فَعَلَّالًا ». إلَّا أنَّ الأولى الذي قاله سيبويه، هو الذي  
يجب أن يُحمل الكلام عليه؛ لأنَّها<sup>(٢)</sup> خيِّئَ كما ذكر من [باب]<sup>(٣)</sup> « صَلَّال »  
وهو كثير، وهي فيما ذكرناه إمَّا من باب « دَدَن »<sup>(٤)</sup>، وإمَّا من باب « سَلَسَ »<sup>(٥)</sup>،  
وكلا الباين يقلُّ كما ذكرنا.

قوله: « وكذلك ياء (دَهْدَيْت) »<sup>(٦)</sup>.

يعني: أنَّها أصلية، وأنَّها مضاعفة من الهاء؛ لشبهها بها فيما ذكره، والكلمة  
على هذا ممَّا تضاعفت فيه الفاء والعين، ويدلُّ على صحَّة ما ذكره - رحمه الله - من  
قولهم: دَهْدَهت.

قوله: « ومثله (عَاعَيْت وحَاحَيْت) »<sup>(٧)</sup>.

يعني: في تضعيف الفاء والعين، واستدلَّ على أنَّها « فَعَلَّلَتْ » وليس  
« فَاعَلَّت » بمجيء مصدرها على « فَعَلَّلَ »، كما جاء مصدر « زلزل » عليها، وذلك

---

(١) الكتاب ٣٤٦/٢. وفي الأصل: غوغاء تصرفوا.

(٢) في الأصل: لانهما.

(٣) تكملة يلتئم بها الكلام.

(٤) وذلك إذا كانت فوعالا.

(٥) وذلك إذا كانت فعلاء.

(٦) الكتاب ٣٤٦/٢. ودهديت الحجر: دحرجته. المتع ٣٧٨، القاموس المحيط (دهده).

(٧) الكتاب ٣٤٧/٢. وبعده فيه: « وهاميت ». وهذه الألفاظ تستعمل في زجر البهائم كالماعز

والضأن والإبل. انظر المخصص ٩/٨، ١٠، القاموس باب الألف اللينة (حا، ها). وسيأتي شرح هذه

المسألة بتفصيل فيه بعض اختلاف في ٧١٣-٧١٧.

أنهم قالوا: عَاة، وحاحاة، وهاهاة، ومجيئها أيضا على «فَعْلَال» كما جاء «الزَّلزال»، ولو كانت «فاعلت» لكان مصدرها «مفاعلة»، ولم يجيء على «فَعْللة ولافَعْللال»<sup>(١)</sup>.

قوله: «وقد قالوا: مُعَاعاة، كقولهم: مُعَتَرَسَة»<sup>(٢)</sup>.

يعني: أن قولهم: مُعَاعاة، ووزنها «مُفَعْللة»، وأنها مما جاء من المصادر بلفظ المفعول، كـ «مُعَتَرَسَة»<sup>(٣)</sup>، ولا يصح أن يكون قولهم: مُعَاعاة، «مُفاعلة»؛ لأنه لو كان كذلك لم يجيء «فَعْللة ولافَعْللال».

واعلم أن «حَاحِيَّتْ وَهَاهِيَّتْ [وعاعيت]»<sup>(٤)</sup> تحتل ألفها أن تكون مبدلة من ياء، وتكون «فعللت»، وهو الذي يجب أن يحمل عليه؛ لأن الكلمة فيه من باب «صَلْصال»، وهو كثير، ويدلّ الألف فيها على ما عهد في الباب من أنه لم يجيء شيء فيه من الياء على أصله<sup>(٥)</sup>.

وعلل الفارسي - رحمه الله - انقلاب الياء الأولى في هذا النوع مما تقف عليه. قال في كتاب التذكرة<sup>(٦)</sup>: «حَاحِيَّتْ» مثل «ضَوْضِيَّتْ» في إزالته التضعيف من الكلمة، إلا أن زوال التضعيف من «ضوضيت» على حدّه المطرد<sup>(٧)</sup>، وأمّا

(١) انظر شرح السيرافي ٧٧/٦ (خ).

(٢) الكتاب ٣٤٧/٢.

(٣) يقرأ في الأصل: لمعرفه، أو لمعرفه.

(٤) تكملة يدلّ عليها نصه فيمَا يأتي ٧١٤، وأنه ذكرها قبل قليل، وعود الضمير الآتي في «ألفها»، وأن هذه الكلمات الثلاث لم يسمع غيرها. انظر ما يأتي ٧١٤.

(٥) انقلاب الألف عن الياء مذهب الخليل. وقول المؤلف: ويدلّ الألف فيها إلخ. يعني: مجيء الكلمة بالألف دليل على أن أصلها الياء، ولو كان أصلها الواو لظهرت الواو، كما قالوا: ضوضيت. انظر المنصف ١٧٠، ١٦٩/٢.

(٦) والتص في المسائل البصريّات ٦٢٠، ٦٢١.

(٧) في الأصل: الطرد. والتصويب من المسائل البصريّات ٦٢٠.

« حَاحِيَت » فإنه لما كان لا يمكن تغيير الياء رابعة؛ لأنه لم يكن يخلو من أن تقلبها واوا أو ألفا، والواو لا تجوز؛ لأنها تنقلب في هذا الموضع إلى الياء؛ ألا ترى قولهم: أغزيت، وأمّا الألف / فلم تسغ أيضا؛ لاتّصال الفعل بالضّمير؛ ألا ترى أنهم يقولون: رَمَيْت، [فيصححون]<sup>(١)</sup>؛ لزوال الحركة عن اللام، فلهذا لم يمكن تغيير الياء الثانية كما أمكن تغيير الواو في « ضَوْضِيَت »، وكرهوا التّضعيف، وأرادوا التّسوية في « حِيَحِيَتُ » بأختها « ضَوْضِيَت » فقلبت الأولى ألفاً، وكان ذلك حسناً؛ ألا تراهم يزيلون التّضعيف بقلب الأول<sup>(٢)</sup> كما يزيلونه بقلب الثاني، فقالوا: قِيراط<sup>(٣)</sup> كما قالوا: تَسَرَّيْتُ<sup>(٤)</sup>، إلّا أنّ تغيير الثاني أولى وأجود؛ ألا تراهم قالوا: دَهَدَيْت، فأزالوا الثاني، ولم يقولوا: حاحيت، وعاعيت، وهاهيت، [إلّا بعد أن لم يمكن التغيير في الثاني]<sup>(٥)</sup>.

قال المؤلّف: وكذا قال ابنُ جنّي في شرح تصريف أبي عثمان<sup>(٦)</sup>.

ويحتمل أن تكون بدلا من واو<sup>(٧)</sup>، والأوّل أولى؛ لأنّ هذا الباب لم يُعرف فيه شيء من الواو خرج عن أصله فقلبت واوه ألفا، فلو كانت من الواو لصحّت كما تصحّ نظائرها. هذا مع أن تبدل الياء ألفا أولى لأنها أقرب إليها، كما أبدلت الهاء أيضا ياء لقرّبها منها.

(١) محرف في الأصل. انظر المسائل البصريّات ٦٢٠.

(٢) في الأصل: الاولى.

(٣) والأصل: قرّاط، فأبدلت الرّاء الأولى ابدالا لازما ياءً، هروبا من التّضعيف. والدّليل على أنّ الأصل قرّاط قولهم: قراريط. انظر الممتع ٣٧٠.

(٤) وأصله: تسرّرت، فأبدلت الرّاء الثالثة ياءً.

(٥) تكملة من المسائل البصريّات ٦٢١ يلتئم بمثلها الكلام.

(٦) انظر المنصف ١٧٠/٢، ١٧١.

(٧) ووزنها فعللت. وهو مذهب المازنيّ. انظر المنصف ١٧١/٢، ١٧١، ١٧٤، الممتع ٥٩٢.

ويحتمل أيضا أن تكون « فوعلت » والألف بدل من واو، و« فيعلت »<sup>(١)</sup> والألف بدل من ياء. وهذان الوجهان ليسا بشيء لأن الكلمة فيهما<sup>(٢)</sup> من باب « ددن » وهو قليل، وفيه الإعلال فيما صحّت نظائره، وذلك أن الواو والياء في هذين الموضعين لاتعتلّ واحدة منهما.

ويحتمل أيضا أن يكون « فعليت » وهذا الوجه أيضا يبطل بالإعلال، وبأن الكلمة فيها من باب « سلس ».

واعلم أن بعض التحوين يرى أن الألف في « حاحت » غير منقلبة عن ياء ولا واو، وأن الياء منقلبة عن الألف، والأصل « حاحا »، فإذا قيل: حاحت، فالألف الثانية أبدا<sup>(٣)</sup> بدل منها ياء، كقولنا في تشية « حُبلى »: حُبليان؛ وذلك أنه يرى أن الأصل فيه الصّوت « حاحا »، و« حا » الثانية توكيد<sup>(٤)</sup> للأولى وتكرير، إلا أنهما رُكبا وصيّرا فعلا، فوجب تغيير الأخيرة منهما؛ لأنه لاتتصل تاء المتكلم بفعل آخره ألف حتّى تغير فيه الألف<sup>(٥)</sup>.

قال بعض الطلبة: وجدت للأستاذ أبي عليّ الشلّوبين مكتوبا على هذا القول في حاشية السّيرافي بخطّه: هذا القول، وإن كان صحيحا من جهة المعنى، يبطل من جهة الأصول؛ وذلك أن قولك: حاحا، يمكن أن تكون الألف فيه أصليّة؛ لأنهما صوتان، والأصوات تكون فيها الألف أصليّة، وكذلك الحروف، وأمّا الأفعال والأسماء فلا تكون الألف فيها أبداً أصليّة، فلذلك كان أكثر التحوين على أن

(١) في الأصل: من واو فيعلت.

(٢) في الأصل: فيها.

(٣) في الأصل: بدا. ولعل الصواب ما أثبتته.

(٤) في الأصل: توكيدا.

(٥) انظر شرح السّيرافي ٧٨/٦ (خ)، النكت ١١٨٥، شرح الشافية للرضي ٣٧٠/٢.

تكون الألف منقلبةً في « حاحت »؛ لأنها فعلٌ، والقول بأنها غير منقلبة خارج عن أصولهم؛ ولذلك لم يقل به أحدٌ منهم<sup>(١)</sup>.

فإن قيل: كيف يقال أيضاً: إنها منقلبة، وهي من « حاحا »؟

قيل: لا نقول: إنها منها؛ لئلا يؤدي ذلك إلى الخروج عن الأصل، فليقل: إنه ذات أخرى غير الذات الأولى، ودليلنا: أننا [إذا]<sup>(٢)</sup> لم نقل ذلك خرجنا عن الأصول. انتهى كلامه رحمه الله.

قوله: « فإذا ضُوعِف الحرفان في الأربعة »<sup>(٣)</sup>.

يعني: أن الكلمة إذا كانت عدّة حروفها أربعة، وكانت مضاعفة العين والفاء، فإن حروفها كلّها أصول، بمنزلة لو كانت ثلاثيّة ومضاعف منها حرف، إمّا الفاء، وإمّا / العين، وقد قدّمت هذا.

قوله: « وصارت [هذه] الحروف أولى أن تكون زائدة من الهمزة »<sup>(٤)</sup>.

هذا نصٌّ أن الهمزة إذا اجتمعت مع الألف والياء والواو فالألف والواو والياء أولى بالزيادة، وكذلك كان يجب في « أرطى »، لولا أن « أفعل » أكثر في الكلام من « فعلى ».

قوله: « فأما (وَرَتَّل) فالواو فيه من نفس الكلمة »<sup>(٥)</sup>.

يقول: « وَرَتَّل » واوه أصلية، ووزنه « فَعَنَل »<sup>(٦)</sup>؛ لأنّ الواو لا تكون أبداً زائدة أولاً، والتّون إذا وقعت ثالثة ساكنة حكم عليها بالزيادة. وإنما حكمنا

(١) لم أقف على كلام الشلّوبين في غير هذا الكتاب.

(٢) تكملة يلتئم بمثلها الكلام.

(٣) الكتاب ٣٤٧/٢. وفي الأصل: ضوعفت.

(٤) الكتاب ٣٤٧/٢. وما بين معقوفين تكملة منه.

(٥) الكتاب ٣٤٧/٢.

(٦) في الأصل: فَعِيلِل.

بالأصالة للواو<sup>(١)</sup>، وإن كانت لاتكون أصلا في بنات الأربعة؛ لأنّ فيها شيئين يطلبان بأصالتها:

أحدهما: وجود التّظهير؛ لأنّ الواو قد توجد أصلا أوّلا.

والثاني: أنّ المثال موجودٌ، وذلك أنّ «فعللا»<sup>(٢)</sup> كثير جدّا في الكلام. وفيه شيان يطلبان ألاّ تكون زائدة:

أحدهما: عدم التّظهير؛ لأنّ الواو لاتوجد زائدة [أوّلا]<sup>(٣)</sup> أصلا.

والثاني: عدم المثال؛ لأنه ليس في الكلام «وَفَعَّلَ»<sup>(٤)</sup> أصلا. قوله: «وأما قرئوة»<sup>(٥)</sup>.

يقول: إنّ واو «قرئوة» زائدة؛ لأنها لاتكون أصلا في بنات الأربعة في مثل هذا الموضع، ولأنّ «فَعَّلَ» ليس في الكلام. فإن قيل: وكذلك أيضا «فَعْلُو».

قيل: لزوم هذا البناء حرف الزيادة يدلّ على أنه من أئينة الزوائد.

قوله: «فمن قال: قِرْوَاح، لاتدخل»<sup>(٦)</sup> الكلام.

«يعني: أنّ قائلًا ممن لا يحكم للألف بالزيادة على مذهب سيويه لوقال: إنّ

الألف في (سِرْدَاح) زائدة؛ لأنها لا تُدخل في باب (جِرْدَحْلٍ) الأقلّ، ولا تُلحق<sup>(٧)</sup>

---

(١) في الأصل: الواو.

(٢) في الأصل: فعلل.

(٣) تكملة مما سبق يلتزم بها الكلام. وانظر الممتع ٢٩٢.

(٤) في الأصل: فيعل.

(٥) الكتاب ٣٤٧/٢.

(٦) الكتاب ٣٤٧/٢.

(٧) في الأصل: يدخل.



به إذا كان أكثر من (جَرَدَحْل) <sup>(١)</sup>؛ لأنَّ ماجاء على وزن (جَرَدَحْل) أقلَّ ممَّا جاء على وزن (سِرْدَاح).

قيل له: ليس هذا الحجة؛ لأنَّا قد رأينا ما يُلحق ببنات <sup>(٢)</sup> الأربعة من ذوات الياء والواو والألف <sup>(٣)</sup> أكثر من ذوات الأربعة ولم يمنع ذلك أن يُلحق بها <sup>(٤)</sup> وكذلك (سِرْدَاح) ملحَقُ بـ(جَرَدَحْل) وإن كان مثاله أكثر من مثال (جَرَدَحْل) <sup>(٥)</sup>.

قوله: « ومن أدخل عليه (سِرْدَاحا) » <sup>(٦)</sup>.

[يعني: مَنْ جعل « سِرْدَاحاً » مثل « جَرَدَحْل »] <sup>(٧)</sup>، فإنه يجب أن يقول في « عُدَّافِرَة »: إنَّ ألفها أصليَّة؛ لأنَّها تقلُّ كما تقلُّ « قُذْعِمِلَة »؛ لتساوي نظم <sup>(٨)</sup> متحرِّكاتها وحرركاتها وسواكنهما، وحكمُ الألف إذا كانت [حشوا] <sup>(٩)</sup> في الاسم ألا تكون لاحقة <sup>(١٠)</sup> بشيء من ذوات الأربعة، ولا غيرها. قوله: « فما خلا من هذه الحروف » <sup>(١١)</sup>.

---

(١) في الأصل: جردخل. وكذا في الموضع التالي.

(٢) في الأصل: من بنات.

(٣) في الأصل: الواو والياء والواو والألف.

(٤) في الأصل: به.

(٥) انظر النص السابق في شرح السيرافي ٨٠/٦ (خ)، النكت ١١٨٥. ووقع في النكت: « لأنها تدخل في باب جردخل ». والصواب ماجاء في الأصل وشرح السيرافي.

(٦) الكتاب ٣٤٧/٢. وفي الأصل: سرداح.

(٧) تكملة من شرح السيرافي ٨٠/٦ (خ) يلتزم بها السياق. والتَّصَّ فيه باختلاف يسير. وانظر النكت ١١٨٦، ١١٨٥.

(٨) في النكت ١١٨٦: « نظير ». ولا أدري مامعناه.

(٩) تكملة من النكت ١١٨٦.

(١٠) في الأصل: يكون لاحقا. والمثبت من النكت ١١٨٦.

(١١) الكتاب ٣٤٧/٢. وفي الأصل: فما حل.

هذا كلامٌ مستثنى منه أشياء يذكرها فيما يأتي.

قوله<sup>(١)</sup>: «فَمِمَّا يُبَيِّنُ لَكَ أَنَّ التَّاءَ فِيهِ زَائِدَةٌ (التَّنْضُبُ)»<sup>(٢)</sup>.

يقول: إن<sup>(٣)</sup> «تَنْضُبُ» «تَفْعُلُ»، ولا يجوز أن يكون «فَعْلًا»؛ لأنه لا يوجد في الكلام أصلاً، ويوجد فيه «تَفْعُلُ» في الفعل<sup>(٤)</sup>، فحملة على ما يوجد في موضع ما أولى من حملة على ما لا يوجد أصلاً، هذا مع أن لزوم هذا البناء للزيادة يدلّ على أنه من أبنية الزوائد.

قوله: «وكذلك (التُّفْلُ والتُّفَلُ)»<sup>(٥)</sup>.

يقول: إن «تُفْلُ» بضمّ التاء والفاء، و«تُفَلُ» بفتح الفاء، وزنه «تَفْعُلُ»، وتُفَعْلُ<sup>(٦)</sup>؛ لأنهم قد قالوا: تُفَلُ بضمّ الفاء وفتح التاء، وهو لا يصحّ في بابهِ، إلا أن تكون زائدة؛ لأنه ليس في الكلام مثل «جَعْفُرُ» أصلاً، وفيه في الأفعال «تَفْعُلُ»<sup>(٧)</sup>، هذا مع أن لزوم الزيادة لهذا البناء يدلّ على أنه من أبنية الزوائد.

---

(١) في الأصل: واوه.

(٢) الكتاب ٣٤٧/٢. وفي الأصل: فمتى ماتبين.

(٣) لم تنقط في الأصل، وأقرب قراءة لها تبدل بان أو يبدل بان.

(٤) في الأصل: في الحمل.

(٥) الكتاب ٣٤٧/٢، وهارون ٣١٥/٤ وفيهما: «التُّفْلُ والتُّفَلُ». بفتح التاء في الأول وضمّ الفاء، وضمّ التاء في الثاني وفتح الفاء. وسينصّ المؤلف على ضبطه الذي ضبطه به. وهذا الضبط هو الصحيح؛ لأنّ سيبويه يقول بعد ذلك: «لأنهم قد قالوا: التُّفَلُ».

(٦) في الأصل: يفعل.

(٧) في الأصل: يفعل.

قوله: « وكذلك (تُرْتَب وتُدرَأ) »<sup>(١)</sup>.

ولزيادة التاء فيهما دليان:

أحدهما: أنَّ « تُرْتَب » من الرتبة؛ لأنه الكثير الرتبة. و« تُدرَأ » من /  
« الدرء »؛ لأنه الكثير الدرء أيضا.

والثاني: أنه ليس في الكلام في غير المخفف « فُعَلَّ »<sup>(٢)</sup>، وفيه من الفعل  
« تُفَعَّل » مع أنَّ لزوم الزيادة يدل على أنه من أبنية الزوائد. وحكى أبو الحسن  
الأخفش: جُوذِر<sup>(٣)</sup>. ولم يقل أحد: إتهم<sup>(٤)</sup> يقولونه بضم ذاله، فهو على ذا غير  
مخفف<sup>(٥)</sup>. وقال فيه الفارسي: إنه أعجمي<sup>(٦)</sup>.

قوله: « وكذلك (عزويت) »<sup>(٧)</sup>.

إنه « فَعْلِيَت »، وليس بـ« فَعْوِيل » على أن تكون التاء فيه أصلية،  
والواو والياء<sup>(٨)</sup> فيه زيادتان؛ لأنهما متى وقعا في كلمة [من]<sup>(٩)</sup> ثلاثة أحرف أصول

---

(١) الكتاب ٣٤٧/٢.

(٢) نحو: جُحَدَب، مخفف من جُحَادَب، وحكي بضم الدال. انظر المسألة في الكتاب ٣٣٥/٢،  
التبصرة والتذكرة ٧٨٤، ٧٨٥، المنصف ٢٧/١، شرح الملوكي ٢٦.

(٣) ووافقه الكوفيون على هذا الوزن. انظر المنصف ٢٦/١، شرح التصريف للثماني ٢٨٩، شرح  
الشافعية للرضي ٤٧/١، ارتشاف الضرب ١٢٣ (رجب). ومما ورد على فُعَلَّ بضم الفاء وفتح اللام: بُرَقِع  
وطحلب، ورويت بضم اللام، وجُرَشَع، وسُودَد، وعُوطَط، وعُنَدَد، وقُعَدَد. وانظر ارتشاف الضرب ٦٥  
(رجب).

(٤) في الأصل: منهم.

(٥) ذكر ابن جني الضم فيه. انظر المنصف ٢٧/١.

(٦) انظر المنصف ٢٧/١، الممتع ٢٦٨، اللسان (جذر).

(٧) الكتاب ٣٤٧/٢.

(٨) في الأصل: التاء.

(٩) تكملة يلتئم بمثلها الكلام.

حكم عليهما<sup>(١)</sup> بالزيادة؛ لأنَّ «فَعَوِيلا» ليس في الكلام، مع أنَّ لزوم الزيادة له يدلُّ على أنه من أبنية الزوائد.

قال أبو علي في المسائل<sup>(٢)</sup>: لا يخلو لزوم الزيادة له في قولهم: عزويت، من أن يكون وزنه «فَعَلَيْتا، أو فَعَوِيلا، أو فَعَلِيلا»<sup>(٣)</sup> فلا يجوز أن يكون «فَعَوِيلا»؛ لأنَّ «فَعَوِيلا» بناءً لم يوجد في الأمثلة الأصلية، ولا في المزيد<sup>(٤)</sup> فيها، وإن جعلته «فَعَلِيلا» حكمت بأن الواو أصلية؛ لأنها اللام الأولى من البناء، ولم تجئ الواو أصلاً في الرباعي إلا فيما كان مضاعفاً، فيبقى أنه «فَعَلَيْت».

قلت: ويتبين وزن هذه الكلمة من وجه آخر، فنقول: إن فيها حرفين من حروف الزيادة يحتاج في معرفة الزائد<sup>(٥)</sup> منهما إلى نظر، فأما المدّة التي بينهما فكونها زائدة بين، فلا يخلو الحرفان من أن يكونا معاً زائدين، أو يكونا جميعاً أصليين، أو يكون أحدهما زائداً والآخر أصلياً<sup>(٦)</sup>. فلا يجوز أن يكونا معاً زائدين، أو يكونا جميعاً أصليين؛ لأنّا إن حكمنا<sup>(٧)</sup> بذلك بقيت الكلمة على حرفين، والأسماء المتمكّنة والأفعال لا تكون أقلّ من ثلاثة أحرف، ولا يجوز أن يكونا أصليين؛ لأنّا لم نجد الواو في الرباعي أصلاً إلا فيما كان مضاعفاً، فقد ثبت أن أحدهما زائد والآخر أصل، ولا يخلو الزائد أن يكون الثاني أو الأوّل<sup>(٨)</sup>، فلا يجوز أن يكون الأوّل؛ لأنه إن جعلناه

(١) في الأصل: عليها.

(٢) انظر المسائل البغداديات ٨١، ٨٢.

(٣) في الأصل: عزويت من أن يكون وزنه فعليتا أو فعويلا أو فعليلا.

(٤) في الأصل: المزيدة.

(٥) في الأصل: الزوائد.

(٦) في الأصل: زائد والآخر أصلي.

(٧) في الأصل: ارحمنا.

(٨) في الأصل: الثاني أولاً.

الزائد جعلنا وزن الكلمة « فَعْوِيلا »، وهو بناءٌ لم يَجِْ عليه الكَلِمُ<sup>(١)</sup> الأصلية الحروف، ولاذوات الزوائد، فثبت أن الزائد هو الثاني، وأن وزنه « فَعْلِيَّت »<sup>(٢)</sup>. قلت: [قال]<sup>(٣)</sup> ابن جنّي: « عَزَوِيَّت: هو الدّاهية. وقال أبو عمر: غَزَوِيَّت بالغين معجمة »<sup>(٤)</sup>.

قوله: « وكذلك (التَّحْلِيَّةُ والتَّحْلِي) »<sup>(٥)</sup>. هي برادة الجلد<sup>(٦)</sup> التي تقع منه إذا قُشِر. وفي مُثْلِ العرب: « حَلَّاتٌ حَالَّةٌ عن كُوعِهَا »<sup>(٧)</sup>.

« وكذلك (التَّثْفُلَةُ) »<sup>(٨)</sup>.

يعني: أنها يدلّ الاشتقاق على زيادتها؛ لأنها<sup>(٩)</sup> أنشئ الثعالب، سُمِّيت بذلك لسرعتها. ومن كلامهم: التَّثْفُلُ، وهي في اللغة البزاق الخفيف، سُمِّيت بذلك كما سُمِّي ذكر الثعالب « تَثْفُلُ » لسرعته من هذا، ولذلك قيل: « أروغٌ من ثعلب »<sup>(١٠)</sup>.

(١) في الأصل: الكلام.

(٢) انتهى كلام أبي عليّ.

(٣) تكملة يلتئم بها الكلام.

(٤) المنصف ٢٨/٣.

(٥) الكتاب ٣٤٨/٢ وفيه: « التحلي والتحلّة ».

(٦) في الأصل: الجليد.

(٧) انظر تفسير غريب ما في كتاب سيبويه من الأبنية ١٠٠، مجمع الأمثال ٣٤٣/١، اللسان (حل).

(٨) الكتاب ٣٤٨/٢.

(٩) في الأصل: بأنها لاهما.

(١٠) قال طرفة:

ترك الله له من واضحّه

أشبهه الليلة بالبارحه

كلُّ خليلٍ كنتُ خالنته لا

كلّهم أروغٌ من ثعلبٍ ما

انظر الديوان ١٥، مجمع الأمثال ٧٨/٢.

وقوله في «عَنْكَبُوت»: «ولو كانت التاء من نفس الحرف»<sup>(١)</sup>.

يعني: أنهم كسّروا من غير استكراه. ويريد: حذفاً غير مستكره<sup>(٢)</sup>.

«كما لا يحذفون طاء (عَضْرُفُوط)»<sup>(٣)</sup>.

يعني: غير مستكرهين للحذف.

أنشد الحامض<sup>(٤)</sup>:

كَأَنَّمَا يَسْقُطُ مِنْ لُغَامِهَا      بَيْتُ عَكْنَبَاةٍ عَلَى زِمَامِهَا<sup>(٥)</sup>

قال كُرَاع: العَكْنَبَاةُ<sup>(٦)</sup>: العَنْكَبُوت. وفي هذا نظر؛ لأنَّ النون ثالثة ساكنة فظاهر أمرها أنها زائدة، إلا أن يقال: إنَّ الكلمة مقلوبة.

وقال بعض أهل اللغة: والعُكْبُ / والأَعْكَبُ<sup>(٧)</sup>: اسم لجميع العنكبوت، وليس يجمع؛ لأنَّ العنكبوت رباعي.

قوله: «لحقن للتأنيث»<sup>(٨)</sup>.

(١) الكتاب ٣٤٨/٢.

(٢) يعني: حذف التاء في قولهم: عنكب.

(٣) الكتاب ٣٤٨/٢. وفي الأصل: طاء من عضر فوط.

(٤) أبو موسى سليمان بن محمد بن أحمد البغدادي [ت: ٣٠٥هـ] والهامض لقب له لشراسته أخلاقه. أخذ عن الكوفيين والبصريين، مع تعصّب للكوفيين، من أصحاب ثعلب المختصّين به، وقد خلفه بعد وفاته، وأخذ عنه أبو عمر الزاهد. من تصانيفه: المختصر في النحو، خلق الإنسان، النبات، وغيرها. انظر الفهرست ٨٦، ٨٧، بغية الوعاة ٦٠١/١، هدية العارفين ٣٩٦/١.

(٥) في الأصل: عنكبأة. والرجز في المقصور والممدود للقال ١٦٣، جمهرة اللغة ١٢١٥، المخصص ٧/١٦، اللسان (عنكب)، تاج العروس (عنكب). وفي الأخيرين أن العنكبأة لغة اليمن.

(٦) في الأصل: العنكبأة. وسيبويه ذكر عنكبء، لكن ليس هو المراد بدليل ماسيذكره أن النون ثالثة.

(٧) في الأصل: العنكب والاعكب. وفي المحكم ١٧٠/١: «والعكاب والعكب والأعكب». إلى آخر النصّ.

(٨) الكتاب ٣٤٨/٢. وفي الأصل: لحن التأنيث. ويريد: تاء أخت وبنت وثنتين وكلتا.

يعني: أن ياءها زائدة بالاشتقاق.

قوله: «ولو لم تجد»<sup>(١)</sup>.

يعني: لو لم يجد فيها اشتقاقا. والتَّيَّبِت: فسيل<sup>(٢)</sup> التَّخْل. وإن لم تجد فيها اشتقاقا يدلُّك<sup>(٣)</sup> على زيادة التاء حكمت بالزيادة فيها<sup>(٤)</sup>؛ لأنَّك لا تجد في الكلام مثل «فَعْلِيل». وأيضا فإنَّ هذا المثال لما لزم الزيادة دلَّ على أنه من أبنية الزوائد.

قوله: «لجعلت تاء (تُبْع، وتَبَالَة، وسُبُرُوت، وبلَّتَع) ونحو ذلك زائدة»<sup>(٥)</sup>.

يعني: للكثرة خاصّة، من غير استدلال باشتقاق، ولا غيره، إلا بمجرّد الكثرة. هذا مراده، رحمه الله.

ولا يصحّ أن يريد: أن تاء «تَبَالَة» غير زائدة؛ فإنَّ الاشتقاق قد دلَّ على زيادة التاء؛ إذ «التَّبَالَة» في اللغة: القصير. ومن كلامهم: النَّبْل، وهو الصغير، والقصير من صفات الصغر، فاشتقَّ له هذا الاسم من «النَّبْل» لقربها. كُرَاع: يقال للعظام وللصغار: نَبْل<sup>(٦)</sup>.

قلت: قال الأعلام<sup>(٧)</sup>: «وجعل سيبويه التاء في (تَبَالَة وتَبَال) أصليّة، ووزن (تَبَال) عنده (فَعْلَال). ومن أهل اللغة من يجعل التاء في (تَبَال) زائدة كالتاء»<sup>(٨)</sup>

(١) الكتاب ٣٤٨/٢.

(٢) في الأصل: نسل.

(٣) في الأصل: بذلك.

(٤) في الأصل: فيهما.

(٥) الكتاب ٣٤٩/٢ والتَّصُّ بتمامه: «فلو جعلت زائدة لجعلت تاء تبع وتباله وسيروت وبلتَع ونحو ذلك زائدة؛ لكثرتها في هذه المواضع». وفي الأصل: لجعلت يا وسيروت.

(٦) لم أقف على هذا في كتب كراع التي بين يدي. وهو في اللسان (نبل) بلا نسبة.

(٧) التَّكْت ١١٨٦. وانظر شرح السيرا في ٨٣/٦ (خ).

(٨) في الأصل: في تبال زائدة وتبال غير أصلية كذلك.

(تَجْفَافٌ وَتَبْيَانٌ)، ويزعم أن (التَّنْبَالَ) هو القصير، و(التَّبَلُّ) هم القصار، فـ(تَنْبَالٌ) (تَفْعَالٌ). بما ذكره من الاشتقاق». فحمل الأعلام كلام الإمام على غير ما ذكرناه أولاً<sup>(١)</sup>.

قوله: «أَنَّكَ لَوْ سَمَّيْتَ رَجُلًا نَهْشَلًا»<sup>(٢)</sup>.

يشهد بما قال قوله:

وَجَدْنَا نَهْشَلًا فَضَلْتُ فُقَيْمًا<sup>(٣)</sup>

فصرف «نَهْشَلًا». والنَّهْشَلُ: الذئب، والنَّهْشَلُ: الشيخ الكبير. وفي المجرد: النَّهْشَلُ والنَّهْكَلُ: الشيخ الكبير. ويقال لولد الذئب: النَّهْشَلُ<sup>(٤)</sup>.

قوله: «وَأَمَّا أَنْ يَكُونَ مِنَ (الْخَفَقِ)»<sup>(٥)</sup>.

يعني: الذي بمعنى: خَفَقَ فلانٌ فلاناً بالسَّيْفِ، أي: علاه ليضربه، ومنه: خَفَقَهُ بِالْدَّرَّةِ خَفَقًا، أي: ضربه بها، والدَّرَّةُ: المِخْفَقَةُ. وخَفَقَ برأسه من التُّعَاسِ<sup>(٦)</sup>: إذا اضطرب، قال:

(١) ليس للأعلام من هذا شيء، وإنما هو كلام السيرافي، وقد خرجته قبل قليل من شرحه. وفي ارتشاف الضرب ٢١٤ (رجب): «وزعم سيبويه أن تنبالة فعلاية». وفي اللسان (نبل): «والتَّنْبَالُ والتَّنْبَالَةُ: القصير بين التَّنْبَالَةِ. ذهب ثعلب إلى أنه من التَّبَلُّ، وجعله سيبويه رباعياً». وفي تاج العروس (نبل): «والتاء في تنبال زائدة اتفاقاً، وفي المحكم هو رباعي على مذهب سيبويه؛ لأن التاء لاتزاد أولاً إلا بثبت». وانظر الباب ٢/٢٦٩، ٢٧٠، الممتع ٢٧٥.

(٢) الكتاب ٢/٣٤٩، ٣٥٠ وبعده: «أو مُضَلًّا أو نَهْسَرًا صرفته». ويريد سيبويه: أن التَّوْنَ أصلية.

(٣) في الأصل: فضلت مسماد. وعجزه:

كفضل ابن المخاض على الفصيل

وهو للفرزدق. انظر الديوان ٢/٩٦، تذكرة النحاة ٢٠٥.

(٤) في الأصل: النهش. انظر المنتخب ١٤٦.

(٥) الكتاب ٢/٣٥٠.

(٦) في الأصل: الناس.



وخافق الرأس فوق الرجلِ قلت له<sup>(١)</sup>

فتكون المرأة الخفيفة لاضطرابها سميت بذلك<sup>(٢)</sup>، وتكون الداهية لأنها تضرب  
بالإنسان وتلوي به.

قوله: « وأما (الدهقان، والشيطان) »<sup>(٣)</sup>.

هذا موضع يظهر منه تناقض فيه سيبويه، حيث قال: « فلا تجعلها زائدة  
فيهما »<sup>(٤)</sup>. يعني: النون في « شيطان ودهقان »؛ « لأفهما ليس عليهما ثبت »<sup>(٥)</sup>،  
فحكم عليها بالأصالة- أعني بأصالة النون- حيث لم يجد ثبناً يدلّه على زيادتها<sup>(٦)</sup>.  
وهذا نقض<sup>(٧)</sup> مافعله في « رمان »؛ ألا تراه قد حكم فيه بالزيادة للنون، والألف  
قبلها، بمجرد كثرة زيادتها<sup>(٨)</sup> آخرها قبلها<sup>(٩)</sup> ثلاثة أحرف، لما لم يكن فيه ما يدلّ على  
أصالتها، وإن كان في الحكم بزيادتها الحمل على الأكثر. وهذا الموضع يظهر منه  
أنه لا يحكم بزيادتها إلاّ بدليل لها، من اشتقاق أو من عدم مثال. وهذا تناقض

---

(١) عجزه:

زُع بالزمام وجوز الليل مركوم

وهو لذي الرمة. انظر الديوان ٤٢٠، إصلاح المنطق ٢٥٦، المخصص ١٥٢/٧، ١٠٤/١٢،  
المشوف المعلم ٣٤٩/١.

(٢) يعني: حنّقيق. انظر الكتاب ٣٥٠/٢.

(٣) الكتاب ٣٥٠/٢ وفيه: « فأما ».

(٤) الكتاب ٣٥٠/٢ وفيه: « فلا تجعلها زائدتين فيهما ».

(٥) الكتاب ٣٥٠/٢.

(٦) وقال سيبويه ١١/٢: « قال: وسألته عن رجلٍ يُسمّى دهقان، فقال: إن سمّيته من التدهقن فهو  
مصروف، وكذلك شيطان إن أخذته من التشيطن، والنون عندنا في مثل هذا من نفس الحرف إذا كان له  
فعل تثبت فيه النون، وإن جعلت دهقان من الدهق، وشيطان من شيط، لم تصرفه ».

(٧) في الأصل: تبيض.

(٨) في الأصل: زيادتهما.

(٩) في الأصل: قبله.

ظاهر لاخفاء به، فتشّبه. والذي يُخرجُ كلامه من التناقض أن يكون قوله: «فلا تجعلها زائدة فيهما»<sup>(١)</sup> لقولهم: تشيطن وتدهقن، إلّا ثبت، ويكون كلامه هنا ككلامه في «معدّ»، حيث جعل ميمه أصلية، وإن كانت بعدها ثلاثة أحرف، وهي أوّل، والميم متى وقعت هذا الموضع والموقع حُكم بزيادتها ما لم يدلّ الدليل على / أصالتها؛ لقولهم: تَمَعَّدَ، و«تَمَفَّلَ» يقلّ في الكلام، فلا يحمل عليه إلّا ثبت. وكذلك أيضا «الشَّيْطَانُ والدَّهْقَانُ» حكم فيهما بأصالة التّون لقولهم: تدهقن وتشيطن، و«تَفَعَّلَنَ» لا يوجد في الكلام، و«تَفَعَّلَ وَتَفَعَّلَ» يكثران فيه، فحملهما على الأكثر أولى، وإذا حملا على «تَفَعَّلَ وَتَفَعَّلَ» كان «شَيْطَانُ» «فِعَالٌ»، مثل «البَيْطَارُ والعَيْدَانُ»<sup>(٢)</sup>، و«دِهْقَانُ» «فِعَالٌ»، فكانت نونهما أصلية ولم يكن لإخراجها عن ذلك سبيل إلّا بدليل كما قال سيبويه. هذا مراده، وعليه يجب أن يحمل كلامه.

وقد زعم بعض النحويين أنّ «شيطانا» «فِعْلَانُ»<sup>(٣)</sup>، من «شَطَطٌ يَشُوطُ»، حذف عيْنُه وألزم حذفها فيما صُرّف منه. وهذا قولٌ رديء؛ لأنّه ليس في الكلام «تفعّلن»<sup>(٤)</sup>.

وكذلك زعم بعضهم أنّه «فَعْلَانُ» من «شَطَطٌ يَشِيطُ»<sup>(٥)</sup> من قوله:

وقد يَشِيطُ على أرمأحنا البطل<sup>(٦)</sup>

(١) في الأصل: فيها.

(٢) العيدان: التّخل الطّوال. وإن كنت أرى أنّ الكلمة غيداق. انظر المنصف ١/١٠٩، الممتع ٩٨.

(٣) هذا الوزن بناء على الأصل الذي سيذكره. ولم أقف على هذا القول.

(٤) في الأصل: تفعّلن. والصواب ما أثبتته إن شاء الله، وسيعيده في القول التالي.

(٥) أجاز هذا سيبويه في ١١/٢ وقد نقلت نصّه قبل قليل. وانظر شرح السيراني ٩٤/٦ (خ)، النكت

١١٦٠، تاج العروس (شيط).

(٦) صدره:

وهذا أيضا خطأ؛ لما تقدّم من أنه ليس في الكلام « تفعلن ».

قوله: « لأنه لم يجئ بشيء آخره من نفس الحرف على هذا المثال »<sup>(١)</sup>.

يريد: وحروفه كلها التي قبل ألفه أصول؛ لأنّ للقائل أن يقول في « قَيِّقَان »<sup>(٢)</sup>: إنه يمكن أن يكون وزنه « فيعالا » نحو « خَيِّتَام »<sup>(٣)</sup>، وإذا أمكن هذا فكيف يحكم بزيادة ألفه ونونه لعدم المثال، وهو يحتمل هذا المثال، وهو موجود؟! فإنما أراد ماقدّمته. ويبطل في « قَيِّقَان » أن يكون « فيعالا » من جهة أنه إذا كان كذلك كان من باب « ددن »، وهو قليل جدًّا، وإذا كان من باب « سلس وقلق » فهو أكثر من باب « ددن »، فحملة عليه أولى وأقوى.

وذكر « قُنْبَرًا وَقُبْرًا »<sup>(٤)</sup> وهو طائر.

وقياس قول أبي الحسن أن تكون التّون في « جُنْدَب » أصلا حتّى يقوم الدليل على زيادتها<sup>(٥)</sup>. وإن كان « الجُنْدَب » من « الجَدَب »<sup>(٦)</sup>؛ لأنه ممّا يلزمه،

---

قد نخضبُ القيدَ من مكنونِ فائله

والبيت للأعشى. انظر الديوان ١١٣، شرح السيرافي ٩٤/٦ (خ)، شرح المفصل لابن يعيش ٦٤/٥.

(١) الكتاب ٣٥٠/٢.

(٢) وردت في إحدى نسخ الكتاب، كما في طبعة هارون ٣٢١/٤. واختار الأستاذ عبدالسلام هارون رحمه الله كونهما قيقبان على ما جاء في طبعة دينبورغ، ومثلها نسخة بولاق ٣٥٠/٢ المعتمدة على طبعة دينبورغ، ونسخة شرح السيرافي التي بين يدي ٨٨/٦ (خ)، ووزنها عند السيرافي: فيعالل. وكلام الشارح جارٍ على ما جاء في تلك النسخة. وقيقان بالفتح والكسر أيضا حصن باليمن. تاج العروس (قيق).

(٣) في الأصل: فيعال نحو حتام. انظر الكتاب ٣٢٣/٢.

(٤) الكتاب ٣٥١/٢. وفي الأصل: وقير.

(٥) فيكون على وزن فُعْلَل، وقد أثبتّه أبو الحسن الأخفش. انظر التبصرة والتذكرة ٧٨٤، شرح الشافعية للرضي ٤٨/١.

(٦) يقرأ في الأصل: من الجندب.

فالتّون فيه زائدة غير ملحقة على مذهب سيبويه، وهي زائدة ملحقة على قول أبي الحسن<sup>(١)</sup>.

«سِنْدَأَوْ وَحِنْطَأَوْ»<sup>(٢)</sup>.

يريد: أنّ هذا المثال دليل على زيادة الواو والنون للزومهما<sup>(٣)</sup> له؛ فإنه لا يصحّ أن تكون حروفه كلّها أصولاً؛ لأنّ الواو لا تكون في مثل هذا الموضع من بنات الأربعة أصلاً، وهي ولا بدّ زائدة فيه، ولا بدّ مع زيادتها من زيادة النون ثانية<sup>(٤)</sup>؛ لأنه لا يوجد هذا المثال وفي آخره واو زائدة إلّا وفيه النون ثانية، فلزوم النون له ثانية يدلّ على أنه من الأبنية التي تزداد فيها النون مع زيادة الواو. ولا يصحّ أن تكون همزته زائدة؛ لأنّ زيادة النون وسطاً أكثر من زيادة الهمزة وسطاً. فعلى هذا الأكثر ينبغي أن يحمل وزن «حِنْطَأَوْ وَسِنْدَأَوْ» على «فَعْلَو» ولا يصحّ أن يكون «فَعْلَلًا»<sup>(٥)</sup> نحو «جَرَدَحَل»؛ لأنّ الواو لا يكون أصلاً فيما زاد على الثلاثة في هذا الموضع، ولا «فَعْلَأَوْ»<sup>(٦)</sup>؛ لما تقدّم من أنه لا بدّ من زيادة النون في هذا المثال مع الواو للزومها له معها، وهذا فيه زيادة أخرى<sup>(٧)</sup>، ولا «فَعْلَلًا»<sup>(٨)</sup>؛ لأنّ زيادة الهمزة كما ذكرنا وسطاً أقلّ من زيادة النون وسطاً.

(١) انظر الكتاب ٣٥٠/٢، ٣٥١، المنصف ١٣٨/١، شرح الشافية للرضي ٥٥/١

(٢) الكتاب ٣٥١/٢.

(٣) في الأصل: للزومها.

(٤) في الأصل: ثابتة، وكذا في الموضع التالي.

(٥) في الأصل: فعلل.

(٦) في الأصل: فعلاو.

(٧) وهي الهمزة.

(٨) في الأصل: فعلن. وما أثبتته هو الظاهر من كلامه.

قوله: « وإِثْمَا صارت الواو هنا بعد الهمزة لأنها تُنْخَفِي »<sup>(١)</sup>.

قال الفارسي - رحمه الله -: نظير هذه الزيادة اللاحقة لخفاء الهمزة الياءُ اللاحقة للهاء<sup>(٢)</sup> في « به » لخفائها. قال: فمن ثمَّ أُبدِل منها<sup>(٣)</sup> قومُ الواو في الوقف في الرَّفْع فقالوا<sup>(٤)</sup>: الكَلَوُ<sup>(٥)</sup>.

قوله: « واعلم أنَّ التَّون إذا كانت ثالثةً ساكنةً، وكان الحرف على خمسة أحرف كانت التَّون زائدة »<sup>(٦)</sup>.

[٧٢ب] هذا نصُّ يقتضي زيادة / التَّون في « شَمَنْصِير » فوزنه على هذا « فَعَنْلِيل »<sup>(٧)</sup>.

قوله: « لقلَّة الأسماء من هذا النَّحو »<sup>(٨)</sup>.

قال: « لقلَّة » لمكان « حَنْبَر »<sup>(٩)</sup> ونحوه ممَّا وقعت فيه زيادة التَّون ثانية ساكنة ممَّا هو على خمسة أحرف.

قوله: « لأنَّك لا تجد أمَّهات الزَّوائد »<sup>(١٠)</sup>.

وهي الألف والواو [والياء]<sup>(١١)</sup>.

---

(١) الكتاب ٣٥١/٢.

(٢) في الأصل: لها.

(٣) أي: الهمزة.

(٤) في الأصل: فقال.

(٥) انظر التَّكملة ١٩٧.

(٦) الكتاب ٣٥١/٢.

(٧) قال ابن عصفور في الممتع ١٥٥: « ولا يُتحقق أنه عربيّ ». وفي المزهر ٣٣/٢: « وقيل هو خماسي الأصول ». وقد سبق ذكره على أنه أحد الفوائت ٣٩٢، ٣٩٤.

(٨) الكتاب ٣٥١/٢.

(٩) في الأصل: المكان فيحر. وسيبويه ذكر « حَنْزَقَر، وَحَنْبَر »، والثاني أقرب رسماً.

(١٠) الكتاب ٣٥١/٢.

(١١) تكملة يلتئم بمثلها الكلام.

وقوله: «وكذلك (عندليب)؛ لأنه لم يكثر في الأسماء»<sup>(١)</sup>.

قال: «لم يكثر» لمكان «مَنْجَنِيْق»، فَإِنَّ نونه زائدة، ووزن «عندليب» على هذا «فَعْلَلِيل» كـ«عَرَطْلِيل»<sup>(٢)</sup>.

قوله: «(جَنَعْدَلٌ وَشَنَافِرٌ وَخَدَرْتُقٌ) لَقَلَّتْهَا فِي الْكَلَامِ»<sup>(٣)</sup>.

يريد: أَنَّ هذه الأمثلة لما قَلَّتْ في الكلام، ولم تقع الزوائد موقع النونات فيها<sup>(٤)</sup>، حكم فيها بالأصالة في التّون. ويمكن أن يريد بقوله: «لَقَلَّتْهَا»: لقلّة هذه الأمثلة مزيدة فيها التّون، ويكون [هنا قوله]<sup>(٥)</sup> بمعنى «قلّ» التي تقع يقينا محضا مجازا، كما وقعت في قوله: مررت بأرض قلّما تنبت إلّا القفّعاء والحسك، أراد: ما تُنبت<sup>(٦)</sup>؛ لأنّ «فَنَعْلَلَا وَفَنَاعِلَا وَفَعْلَلَا»<sup>(٧)</sup> كلّهنّ لم يذكرهنّ فيما تقدّم.

قوله: «واعلم أنّ ما لحق بنات الأربعة من الثلاثة»<sup>(٨)</sup>.

هذا نصّ يقتضي على أنّ التّون إذا كانت في كلمة عدد حروفها خمسة

(١) الكتاب ٣٥١/٢.

(٢) في الأصل: فعليل كقرطيل.

(٣) الكتاب ٣٥٢/٢. وفي طبعة هارون ٣٢٤/٤ شنفار، وهو من تغييره، على الرغم من أنّ الذي في أصوله شنافر، لكنّه رآه تحريفا، وهذا نصه: «في الأصل: شنافر، تحريف. وفي اللسان: والشنفار: الخفيف، مثل به سيبويه وفسره السيرافي». ولأدري كيف اعتمد على هذا وغير ما في الأصول، رحمه الله، علما أنّ الذي في شرح السيرافي الذي بين يديّ ٩٤/٦ (خ) هو شنافر، وقد سقط منه تفسيره، ومثله في تفسير غريب ما في كتاب سيبويه من الأبنية لأبي حاتم ١٦٤ وفسره بأنه اسم رجل، والبعر الكثير شعر الوجه.

(٤) في الأصل: فيما.

(٥) تقرأ في الأصل: مناقله أو منافله.

(٦) انظر الشيرازيات نسخة ابن سabor ٧١ب، ٧٢أ. وفيه: «بيلاد. . الكراث والبصل». والقفعاء: حشيشة خوّارة من نبات الربيع، لها نورٌ أحمر. والحسك: عشبة لها شوك يسمّى الحسك أيضا. انظر اللسان (قفع، حسك).

(٧) في الأصل: فنعال وفناعل وفعلل.

(٨) الكتاب ٣٥٢/٢ وفيه: «ما لحق بنات».

وهي فيها ثلاثة ساكنة فإنها يحكم عليها بالزيادة سواء كانت ثلاثية الأصل أو رباعية.

قوله: « وأما (كَنْهَبِل) »<sup>(١)</sup>.

يدلّ على زيادة النون فيه أنّ هذا المثال لا يكون إلاّ والنون لازمة له.

قوله: « و(العَرْتُنُ) قد تبيّنت بـ(عَرْتُن) والبناء »<sup>(٢)</sup>.

وكذلك تبيّنت بأنّ النون فيها ثلاثة ساكنة وهو على خمسة أحرف، إلاّ أنه

استغنى عن هذا؛ لأنّ ما ذكره أقوى منه.

قوله: « (قَرْنُفُل) مثله »<sup>(٣)</sup>.

وكذلك أيضاً يستدلّ على زيادة نونه بوقوعها فيه ثلاثة ساكنة وهي على

خمسة أحرف، لكن ما ذكره أقوى، فلذلك اكتفى به.

قوله: « وأما (عَقَنْقَل) »<sup>(٤)</sup>.

يريد: أن يبيّن<sup>(٥)</sup> أنّ النون زائدة في « عَقَنْقَل »، وذلك أنه لا يخلو أن يجعل

المضاعفين أصليين، أو يجعل أحدهما زائدا والآخر أصلا، فإن كانا أصليين فهي

ولا بدّ زائدة؛ لأنها متى وقعت في كلمة على خمسة أحرف ثلاثة ساكنة حكم عليها

بالزيادة، وإن كان أحدهما [زائدا]<sup>(٦)</sup> والآخر أصلا كان ذلك أبين في زيادتها؛

لأنّ أحد المضاعفين لا يكون زائدا وبينهما حرف أصلي، ولما تقدّم من أنّ النون

في مثل هذا الموضع يُحكم عليها بالزيادة، ولا يحكم عليها بالأصالة أصلا.

---

(١) الكتاب ٣٥٢/٢.

(٢) الكتاب ٣٥٢/٢.

(٣) الكتاب ٣٥٢/٢.

(٤) الكتاب ٣٥٢/٢.

(٥) ظاهرها في الأصل: يتبيّن.

(٦) في الأصل: أحدها. وما بين معقوفين تكملة يلتئم بها الكلام.

قوله: « فمما ثبت أنها فيه زائدة قولهم: ضَهْيًا؛ لأنك تقول: ضَهْياء »<sup>(١)</sup>.  
يريد: أن الياء في « ضَهْيًا » أصلية والهمزة زائدة، بدليل ثبوت الياء وسقوط  
الهمزة في « ضَهْياء » التي على « فَعْلَاء »؛ إذ لو كانت الياء زائدة والهمزة أصلية  
لقالوا: ضَهَاء<sup>(٢)</sup>. وكذلك أيضا يستدل على أصالة الياء وزيادة الهمزة بأنه ليس في  
الكلام « فَعِيل » بفتح الفاء، فلو كانت الياء زائدة لكانت فاء الكلمة مكسورة.  
فهذان قولان على أن « ضَهْيًا » كما قال سيبويه، رحمه الله.  
وزعم أبو إسحاق الزجاج أن « ضَهْيًا » « فَعِيل » من « ضاهأت »، أي:  
شابهت<sup>(٣)</sup>، فإن المرأة إذا لم تحض<sup>(٤)</sup> تُشبه الرجل، وكذلك إن لم يكن لها  
ثديان<sup>(٥)</sup>.  
وهذا القول خطأ؛ لما تقدّم من أنه ليس في الكلام « فَعِيل » بفتح الفاء<sup>(٦)</sup>،  
فهو على ما قدرناه من « ضاهيت »، أي: شابهت، قال تعالى: ﴿يُضَاهُونَ قَوْلَ  
الَّذِينَ كَفَرُوا﴾<sup>(٧)</sup>.

- 
- (١) الكتاب ٣٥٢/٢. وفي الأصل: فما ثبت الياء زائدة الياء قولهم.  
(٢) في الأصل: ضهياو.  
(٣) في الأصل: شابهات.  
(٤) في الأصل: المراد إذا لم تحتض.  
(٥) لم يزعم الزجاج هذا فقط، وإنما أجاز الوجهين. انظر معاني القرآن وإعرابه ٤٤٣/٢، ٤٤٤، سرّ  
صناعة الإعراب ١٠٨، اللباب ٢٤٢/٢-٢٤٤، الممتع ٢٢٨.  
(٦) قال ابن جني في سر صناعة الإعراب ١٠٨، ١٠٩: « ولم يأت الفتح في هذا الفن ثبثاً، إنما حكاه  
قومٌ شاذّاً ». ومن ذلك عتير بالفتح، وهو الأثر الخفي، ويقال فيه أيضا: عيثر. وسيدكره المؤلف بعد قليل  
بكسر الفاء. انظر اللسان (عثر).  
(٧) التوبة: ٣٠. ﴿يُضَاهُونَ﴾ بلاهمز قراءة العامة، وقرأها عاصم وطلحة بالهمز وكسر الهاء، والهمز  
لغة ثقيف. قال النحاس: « جعل الهمزة من الأصل، وقدر (ضهياً) (فعيلاً) ». انظر الغاية في القراءات  
العشر ٢٦٨، التبصرة في القراءات ٢١٥، إعراب القرآن للنحاس ٢١٠/٢، الدر المصون ٣٩/٦.



واحتجّ الزّجاجُ بأنّ أصالة الهمزة غير / أوّل أكثر من زيادتها. فيكون «ضَهْيَاء» الممدود عنده من «ضاهيت»، و«ضَهْيَاء» المقصورة من «ضَاهَات»..  
 فإن قلت: أنت أبطلت قول الزّجاج من حيث أنّ «فَعِيلًا» المفتوح الفاء ليس بناءً موجوداً، وكذلك يلزم على جعل الهمزة زائدة يؤدي إلى بناء غير موجود، وهو «فَعْلًا»؛ ألا ترى أنّه لم يجر منه إلّا محلّ النّزاع، ومحلّ النّزاع لا يجعل حجة! فإذا كان جعلها زائدة وأصلاً يؤدّيان إلى بناء غير موجود فالأصالة أولى؛ لأنّها أكثر.

قلت: إنّ هذين المثالين معدومان<sup>(١)</sup>، فينبغي أن يُحمل منهما [على] «فَعْلًا»<sup>(٢)</sup> لأنّ «فَعِيلًا» يظهر اجتناب العرب إيّاه؛ ألا ترى أنّه إذا جاء في كلامهم جاء مكسوراً الأوّل، نحو «حَنِيم، وطَرِيم، وعَثِير»<sup>(٣)</sup>، ولم يظهر ذلك في «فَعْلًا»<sup>(٤)</sup>؛ لأنّهم لم يجتنبوا لفظ «فَعْلًا» إلى لفظ آخر كما فعلوا ذلك بـ«فَعِيل». فثبت أنّ الذي ينبغي أن يحمل عليه أنه «فَعْلًا»، ويكون من الأبنية التي جاءت في كلامهم مفردة لا ثاني لها. وأيضاً فإنّ<sup>(٥)</sup> الاستدلال على زيادة الهمزة المقصورة بـ«ضَهْيَاء» الممدودة التي في معناها أولى من الاستدلال بشيء آخر خلافاً، وهو «ضَاهَات»..

واعلم أنّ سيبويه - رحمه الله - من عادته أن يحكم بزيادة حرف الزيادة في

(١) في الأصل: معدومين.

(٢) ماين معقوفين تكملة يلتئم بها الكلام، أخذتها من الممتع ٢٢٩. والضمير في «منهما» للمثالين فعلاً وفعليل، والمراد: فينبغي أن يحمل على فعلاً.

(٣) الحنيم: الحاذق. الطريم: السحاب، العسل، والطويل. العثير: الأثر الخفي.

(٤) في الأصل: فعلى.

(٥) في الأصل: لان. والكلمة التي قبلها غير متوجهة. والمثبت من الممتع ٢٢٩.

الموضع الذي تقلّ زيادته إذا دلّ الاشتقاق على غيره<sup>(١)</sup>، فذلك نحو مافعله في « دُلامِص » فإنه حكم فيه بزيادة الميم؛ لقولهم: التّدليس<sup>(٢)</sup>، فإن الميم قلّ<sup>(٣)</sup> وجودها زائدة في مثل هذا النوع. ونحو مافعله أيضا في « شَمأل » فإنه جعل همزته زائدة؛ لقولهم: شملت الرّيح<sup>(٤)</sup>. ومثل ذلك « جُرأض » حيث جعل همزته أيضا زائدة؛ لقولهم: جرّوأض<sup>(٥)</sup>. وإن كانت الهمزة تقلّ زيادتها في مثل هذين الموضعين. وأن يحكم بأصالة الحرف الأصلي - وإن سقط في بعض تصاريف الكلمة - ويجعل ماثبت فيه الحرف ذاتا مغايرةً للذات التي سقط منها، وذلك نحو مافعله [في « سَبَطَر »]<sup>(٦)</sup>، ألا ترى أنه حكم له بالأصالة في رائه لما لم تكن من حروف الزيادة، وإن كانت قد سقطت في « سَبَط »<sup>(٧)</sup>، وجعل « سَبَطَا وَسَبَطَرَا » ذاتين مختلفتين لا ترجع إحداهما إلى الأخرى بوجه<sup>(٨)</sup>. وغير سيبويه يسوّي بين الحرف الذي يكون من حروف الزوائد وبين الحرف الذي لا يكون زائداً أصلاً في نحو ماقدّمناه، و[لا]<sup>(٩)</sup> يجعل ماثبت فيه الحرف ذاتا غير الذات التي سقط منها. والذي فعل سيبويه أولى؛ لأنه متى أمكن أن يردّ الزائد لذات واحدة<sup>(١٠)</sup> لم يجب أن يدعى خلاف هذا؛ إذ شأن العرب أن يردّوا ما اشترك من الألفاظ في أكثر الحروف والمعنى

(١) أي: على أصالة غيره.

(٢) في الأصل: التدليس. انظر الكتاب ٣٥٢/٢.

(٣) في الأصل: فإن كانت الميم قبل.

(٤) انظر الكتاب ٣٥٢/٢.

(٥) انظر الكتاب ٣٥٢/٢.

(٦) تكملة يلتئم بها الكلام.

(٧) في الأصل: سبطر.

(٨) انظر الكتاب ٣٣٥/٢.

(٩) تكملة يلتئم بمثلها الكلام.

(١٠) في الأصل: الزائدين واحدة.

إلى ذات واحدة. وبالله التّوفيق.

## هذا باب ما<sup>(١)</sup> الزيادة فيه من غير حروف الزيادة ولزمه التضعيف

قوله: « الزيادة فيه من غير حروف الزيادة »<sup>(٢)</sup>.

يريد: أن الزائد في هذا الباب لا يلزم فيه أن يكون من حروف الزيادة التي جرى كلامه عليها في الباب المتقدم، وأنه هنا لازمٌ فيه التضعيف.

واعلم أن جملة هذا الباب والذي بعده: أن الكلمة إذا كانت في هذا الباب على أربعة أحرف فصاعداً، وكانت في الباب الذي بعده على أكثر من / ثلاثة أحرف، وكان فيها حرفان مضاعفان، التقيا، أو<sup>(٣)</sup> فصل بينهما زائدٌ، فإنه يحكم على أحدهما بالزيادة، ولا يحتاج في ذلك إلى الاشتقاق؛ لكثرة<sup>(٤)</sup> زائدا فيما فيه من الكلم والاشتقاق، وذلك نحو « عَثَوْتُ »، الثاء فيه زائدة لقولهم: عَثَوْتُ، و« عَقَنْقَل »<sup>(٥)</sup>، القاف الواحدة<sup>(٦)</sup> أيضا زائدة فيه؛ لأنه من « عَقَل »، وكذلك « شِمْلَال » أحد لاميّه زائد لقولهم: شِمْلَلَة<sup>(٧)</sup>؛ إذ ليس في الكلام « فِعْلَة » من غير

(١) في الأصل: من. والمثبت من الكتاب ٣٥٣/٢.

(٢) الكتاب ٣٥٣/٢.

(٣) في الأصل: التقنا لحد. وبما أثبتته يستقيم الكلام إن شاء الله.

(٤) في الأصل: ولكره منه. وبما أثبت يستقيم الكلام إن شاء الله.

(٥) العنقل: الوادي العظيم المتسع، والكثير المتراكم، وقانصة الضب. القاموس (عقل).

(٦) يعني الأولى. وهذا مذهب الخليل، وصححه ابن عصفور. ويونس يجعل الزائد الثاني، وصححه الفارسي. وصوب سيبويه الوجهين. انظر الخصائص ٦١/٢، المتع ٣٠٣، ٣٠٤، شرح الشافية للرضي

٣٦٥/٢.

(٧) انظر الكتاب ٣٥٣/٢.

المضاعف، و« طِمْلَال »<sup>(١)</sup> أحد لاميه زائدة لقوله: طِمِلَّ<sup>(٢)</sup>، و« فِعْلٌ » لا يوجد في [غير]<sup>(٣)</sup> المضاعف، ونحو « ذُرْخَرَح »<sup>(٤)</sup>، إحدى حائيه زائدة لقولهم: ذُرَّاح، حيث سقطت فيه الحاء والتقوى التضعيف في الرّاءين؛ ولأنه<sup>(٥)</sup> ليس في الكلام « فُعَلَّل »<sup>(٦)</sup>، ويكون الفاصل في الرّاء زائدا<sup>(٧)</sup>، و« حِلْبَاب »<sup>(٨)</sup> إحدى لاميه وباءيه زائدة لقولهم: حُلَّب<sup>(٩)</sup>، ولأنه ليس في الكلام « فِعْلَال »، و« صَمَحَمَح »<sup>(١٠)</sup> إحدى ميميه وحاءيه زائدة لقوله: صَمَامَح<sup>(١١)</sup>؛ إذ لو كان المضاعفان<sup>(١٢)</sup> أصليين لم تسقط الحاء الأولى ويكون الفاصل بين الميمين زائدا، وبرَهْرَهة<sup>(١٣)</sup> لقولهم: بَرَارَة، وسِرْطَرَا؛ لأنه ليس في الكلام « فِعْلَال »<sup>(١٤)</sup>، و« مَرْمَرِيس » لقولهم: المراسة، وهي الشدة. انتهى كلام

(١) من معانيه: اللّصّ. اللسان (طمل).

(٢) انظر الكتاب ٣٥٣/٢.

(٣) تكملة يلتئم بمثلها الكلام.

(٤) الذرّح: دويّة أعظم من الذباب قليلا، مبرقةٌ بحمرة وسواد وصفرة، لها جناحان تطير بهما، وسُمُّ قاتل. اللسان (ذرح).

(٥) في الأصل: فانه.

(٦) في الأصل: فعلال.

(٧) يعني-والله أعلم- الرّاء الثانية في ذرّح. قال سيبويه ٣٥٣/٢: « يدلّك على ذلك قولهم: ذُرَّاح فكما ضاعفوا الرّاء كذلك ضاعفوا الرّاء والحاء ».

(٨) وردت في الأصل من دون اللام الثانية وغير منقوطة، فتقرأ مثلا: حلباب.

(٩) في الأصل: اجملت. انظر الكتاب ٣٥٣/٢، شرح الشافية للرضي ٦٣/١.

(١٠) في الأصل: صحيح.

(١١) انظر الكتاب ٣٥٣/٢.

(١٢) في الأصل: المضاعفين.

(١٣) في الأصل: وبرهه. انظر الكتاب ٣٥٣/٢.

(١٤) قال سيبويه ٣٥٣/٢: « لأنه ليس في الكلام سِفْرَجَال ».

الشيخ أبي علي<sup>(١)</sup>، رحمه الله.

ط<sup>(٢)</sup>: جملة ما في هذا الباب والذي يليه أن يلتقي التضعيفان أو يفصلا بزائد من الفاء والعين واللام.

هـ<sup>(٣)</sup>: لم يرد ذلك في الفاء مفصولا<sup>(٤)</sup> بزائد، العين وحدها، ولذلك لم تضعف مع غيرها وضوعفت العين.

---

(١) لم أقف على كلام الشلويين في غير هذا الكتاب.

(٢) هذا رمز ابن الطراوة عند أبي حيان في تذكرة النحاة، والراجح أنه كذلك هنا. ولم أقف على ما نقله المؤلف في غير هذا الكتاب. وقد مضت ترجمة ابن الطراوة.

(٣) هذا رمز ابن ابن طاهر عند ابن الضائع في شرحه للكتاب، على ما جاء في نسخته المحفوظة في خزانة القرويين بفاس برقم ١٨٢٧. وقد استخدم أبو حيان هذا الرمز في تذكرته، وذكر المحقق أنه لابن هشام اللخمي، فإن صحّ هذا فليس من المرجح أن يكون المقصود هنا؛ لأنّ ابن هشام لا يعرف له شرح أو تعليق على كتاب سيبويه، هذا بالإضافة إلى أن المؤلف نقل عن ابن طاهر في عدة مواضع منها موضعان سيأتيان بعد قليل. لم أقف على ما نقله المؤلف في غير هذا الكتاب. وقد مضت ترجمة ابن طاهر.

(٤) في الأصل: فصولا.

## هذا باب تمييز بنات الأربعة والخمسة من الثلاثة

يعني: من بنات الثلاثة المزيد فيها.

قوله: « جعل الحروف غير الزوائد »<sup>(١)</sup>.

يعني: بغير [الواو والياء والألف، إمّا لأنها]<sup>(٢)</sup> ليست من حروف الزيادة<sup>(٣)</sup>

أصلاً، وإمّا لأنها<sup>(٤)</sup> لاتزاد في تلك المواضع إلا بثبت<sup>(٥)</sup>.

قوله: « أن يكون عنده (فَرَفَعَل) »<sup>(٦)</sup>.

يريد: لأن الحروف الزوائد إنما توزن مع معرفة الأصلي والزائد بلفظه<sup>(٧)</sup>،

والأصلي هو الذي يمثل بالفاء والعين واللام.

قوله: « وإمّا يجوز هذا أن تجعله مثلاً »<sup>(٨)</sup>.

يعني: مثلاً، لا على<sup>(٩)</sup> أن تضع موضع الأصلي أصلياً والزائد زائداً، ولكن

على أن ترى حركة الكلمة وسكونها.

---

(١) الكتاب ٣٥٤/٢.

(٢) في الأصل: الواو فاتها.

(٣) في الأصل: الزائدة.

(٤) في الأصل: انها.

(٥) قال سيويه ٣٥٣/٢، ٣٥٤: « فأما جعفر فمن بنات الأربعة لازيادة فيه لأنه ليس شيء من أمهات

الزوائد فيه ولا حروف الزوائد التي تجعلها بثبت ».

(٦) الكتاب ٣٥٤/٢. والكلام على فرزذق إذا جعل الحرفان الأولان زائدين.

(٧) في الأصل: والزوائد لفظه.

(٨) الكتاب ٣٥٤/٢ وقوله: « ولاتقول: فَعَلَّلٌ ولا فَعَّلَلٌ؛ لأنك لم تضعف شيئاً ».

(٩) في الأصل: الاعلى.

## هذا باب علم مواضع الزوائد من موضع الحروف غير الزوائد

يعني بـ «الزوائد»: الزيدة بالتضعيف من غير نقل<sup>(١)</sup>.

قوله: «وأما (الهُمَّقُ وَالزُّمَلِق) فبمترلة (عَدَبَس)»<sup>(٢)</sup>.

يريد: أنهما في القولين، هذا في أن الميم الواحدة في كل كلمة منهما زائدة؛ لأنهما ليس لهما مثال في الأصول، والتضعيف لا يلزم لهما، فدل ذلك [على]<sup>(٣)</sup> أنهما من أبنية الزوائد.

وزعم أبو بكر بن طاهر<sup>(٤)</sup>: أن مراده أن القولين - قول الخليل وقول غيره - متفقان فيهما في المزيد من المضاعفين لكونهما لا يوجد لهما نظير يحملان عليه.

وهذا<sup>(٥)</sup> الذي زعمه وتوهمه ليس بشيء؛ لأنه لو كان الأمر كما زعم لم يختلفا أيضا في «سَلَّمَ»؛ لأنه ليس في الكلام «فُعُولَ ولافُوعَل»، وكذلك لم يختلفا في «خَدَبَ»؛ لأنه ليس في الكلام «فِعُولَ ولافِعَلُو» أصلا، ولا شيء من هذا النحو. وإذا تبين هذا صحَّ أن مراده ما تقدّم من أنهما متفقان في أن إحدى الميمين زائدة / منهما؛ لكونهما لا مثال لهما في الأصول، ولزوم التضعيف لهما، فدل ذلك

[١٧٤]

(١) يريد - والله أعلم - نحو: استعدَّ يستعدُّ، والأصل: استعدَّد، يستعدَّد، نقلت حركة أوّل المثليين إلى الساكن قبله، ثم أدغم فيما بعده.

(٢) الكتاب ٣٥٤/٢ وفيه: «العَدَبَس». وبعده: «إحدى الميمين زائدة في قول الخليل وغيره سواء».

(٣) تكملة يلتئم بها الكلام.

(٤) لم أقف على كلام ابن طاهر في غير هذا الكتاب.

(٥) في الأصل: وهو.



على<sup>(١)</sup> أنهما من أبنية الزوائد.

قوله: « فأما (الهمَّرش) فإنه بمنزلة (القَهْبَلِس) »<sup>(٢)</sup>.

يريد: أن « الهمَّرش » لما كان على بناء موجود في في الأصول، معدوم في أبنية الزوائد، لم يكن بدّ من أن تجعل ميمه الأولى بدلا من نون أبدلت منهما لما أريد إدغامها في الميم لمقاربتها، وتكون [من]<sup>(٣)</sup> بنات الخمسة بمنزلة « القَهْبَلِس »، ولم يجوز أن يجعل ميمها الأولى ميمًا غير بدل من نون؛ لأنّ حملها على ذلك يؤدي إلى بناء ليس عليه الأصول، ولاذو الرّيادة؛ ألا ترى أنك لا تجد في أبنية الأصول فيما لم يتضاعف فيه حرفان ماهو على أكثر من أربعة أحرف قد تضاعف فيه حرف، وكلا المضاعفين أصل، ولا يجوز في أبنية الأربعة ماهو على مثال « فَعَلَّل »<sup>(٤)</sup>، وإذا بطل هذا الوجه ثبت الوجه الأوّل.

هذا مراد سيبويه في هذا الفصل، وظاهره التناقض مع ماتقدّمه من كلامه فإنه قال في باب تمثيل ما بنت العرب [من]<sup>(٥)</sup> الأسماء والصفات من بنات الخمسة: « ويكون على مثال (فَعَلَّل) »<sup>(٦)</sup> في الصفة قالوا: قَهْلِسٌ وَجَحْمَرِشٌ وَصَهْصَلِقٌ<sup>(٧)</sup>، ولانعلمه جاء اسمًا، ومما لحقه من الأربعة (هَمَرِشٌ) «<sup>(٨)</sup>. وهذا فيه نصّ بأنّ

(١) في الأصل: على ذلك.

(٢) الكتاب ٣٥٤/٢ وفيه: « فإنما هي ». وفي الأصل: بمنزلة العلس. وكذا في موضع الكلمة التالي.

(٣) تكملة يلتئم بها الكلام.

(٤) انظر الكتاب ٣٥٤/٢.

(٥) تكملة يلتئم بها الكلام.

(٦) في الأصل: فعلل.

(٧) في الأصل: وصهطن.

(٨) الكتاب ٣٤١/٢ وفيه: « ومالحقه ».

« الهمرش »<sup>(١)</sup> رباعي الأصل<sup>(٢)</sup>، وهو نقيض هذا الموضع، فإنه قدّر هنا أنه خماسي، وهو الصحيح.

قال أبو عليّ الفارسي - رحمه الله - في كتاب التذكرة في الجزء الثالث والستين: وما في الكتاب في باب تمثيل ما بنت العرب من الأسماء والصفات من بنات الخمسة: « وما لحقه من الأربعة (همرش) » خطأ. فإمّا أن يكون ماقدّمناه في « همرش » رجوعاً عن ذلك لأنه بعده، كما كان قوله في « قَطَوَطَى »: إنه « فَعَلَّل »، رجوعاً عما تقدّمه<sup>(٣)</sup>، أو يكون لحناً وقع خطأً في الكتاب، و[هو]<sup>(٤)</sup> مثل هذا القول بل هو بعينه.

قال أبو بكر<sup>(٥)</sup>: وهذا الذي قاله<sup>(٦)</sup> أولى منه أن يتأول كلام سيبويه تأويل الجمع بين كلامه هنا وبين كلامه فيما تقدّم، ويذهب التناقض عنهما، وذلك بأن يؤخذ كلامه في هذا الفصل الذي أوردته من كلامه فيما تقدّم على غير ظاهره فيقال: إنّ معناه: ومّا جعل من بنات الخمسة مما [لو]<sup>(٧)</sup> لم يلحقه تضعيف لكان<sup>(٨)</sup> من الأربعة « همرش ». وكذلك يجب أيضاً أن يتأول كلامه في باب لحاق

(١) في الأصل: الهمزتين.

(٢) قال الرّضي في شرح الشافعية ٣٦٤/٢: « وهو عند الخليل وسيبويه ملحق بجحمرش بتضعيف الميم ».

(٣) يقصد بما تقدمه: فعوعلا. وقد سبق أن ردّ المؤلف هذا الفهم على الفارسي، وأنكر أن يكون سيبويه يجوز أن يكون فعوعلا، وتأول كلامه. انظر ماتقدم ٤٥٩، ٤٦٠.

(٤) تكملة يلتئم بمثلها الكلام.

(٥) هذا أحد تلامذة الشلوين - والله أعلم - ولم يترجح عندي أحد منهم.

(٦) في الأصل: قالاله.

(٧) تكملة يلتئم بها الكلام.

(٨) في الأصل: لمكان.

التّضعيف فيه لازم: « ويكون على (فَعَّلٌ) وهو قليل قالوا: الهمّرش »<sup>(١)</sup>، فإنّ ظاهر هذا أيضاً أنّ « الهمّرش » عنده رباعي؛ إذ الخمسة يأتي ذكرها بعد ذلك أيضاً، بأن يكون معناه: ويكون الاسم على « فَعَّلٌ » مما [لو]<sup>(٢)</sup> لم يضاعف لكان رباعيّاً. ولا يصحّ أن يؤخذ كلامه هنا على ظاهره؛ لما فيه من التناقض، كما لم يصحّ ذلك فيما تقدّم. هذا كلام الشّيخ أبي عليّ - رحمه الله - في هذه المسألة<sup>(٣)</sup>، وتأويله الذي يجمع بين هذه المواضع التي أوردتها من كلام سيبويه.

وقال - رضي الله عنه -: إنّ هذا الذي قال سيبويه في « همّرش » هنا من أنّ ميمه الأوّل بدل من نون قد جاء في كلام العرب قالوا في تحقير « همّرش »: هُنِمِر، وهو من أنواع قياس سيبويه - رحمه الله - حيث خرّج فيه السماع ممّا لم يسمعه. / زانه بأمثال هذه النّكتة، لآحرمي<sup>(٤)</sup>.

وعلّل أبو عليّ الفارسي جواز إدغام النّون التي الميم الأولى من « همّرش » بدل منها، بأن قال: فإن قلت: مالك لم تبيّن النون في « همّرش »؟ فإنه ليس لها مثال تأتسي به فيفصل بينهما. انتهى. قال هذا أبو عليّ في الجزء السابع والعشرين من التذكرة، وهو تعليل حسن.

قال المؤلّف: بسط هذا المعنى أبو الحسن بن عصفور في كتابه في التّصريف فقال<sup>(٥)</sup>: فإن قيل بم يمتاز إدغام المتقاربين من إدغام المثليين؟ فالجواب: أن يقال إذا

(١) الكتاب ٣٣٩/٢ وفيه: « على مثال فَعَّلٌ ».

(٢) تكملة يلتئم بها الكلام.

(٣) لم أقف على كلام الشّلوطين في غير هذا الكتاب، ولا على كلامه الآتي.

(٤) تقرأ في الأصل: لآحرمي.

(٥) انظر الممتع ٢٩٥-٢٩٧.

وجد حرف مضعّف فينبغي أن يجعل من إدغام المثلين، ولم يجعل من إدغام المتقاربين، إلّا أن يقوم على ذلك دليل؛ لأنه لا يجوز أن يدغم الحرف في مقاربه؛ لئلاّ يلتبس بأنه من إدغام المثلين؛ ألا ترى أنّك لاتقول في إدغام «أئْمَلَة»: أْمَلَة؛ لأنّ ذلك مُلبس، فلا يُدرى هل هو في الأصل «أئْمَلَة أو أْمَلَة»<sup>(١)</sup>. فإن كان في الكلمة بعد الإدغام ما يدلّ على أنه من إدغام المتقاربين جاز الإدغام، وذلك نحو قولك: امْحَى الكتاب، وأصله «انمحي»، بدليل أنه لا يمكن أن يكون من باب إدغام المثلين؛ إذ لو كان كذلك لكان «افْعَل، وافْعَل» ليس من أبنية كلامهم، فلمّا لم يكن حمْلُهُ على أنّ الإدغام فيه من قبيل إدغام المثلين، تبين أنّه في الأصل «انمحي»؛ لأنّ في الكلام «انفعل»، فأما «همّرش» فينبغي أن يحمل على أنّ إدغامه من قبيل إدغام المثلين ويكون ووزن الكلمة «فَعْلَلًا»، فتكون ملحقةً بـ«جَحْمَرَش»؛ لما ذكرناه من الأصل في كلّ إدغام، يكون في كلمة واحدة، أن يحمل على أنه من قبيل إدغام المثلين، إلّا أن يمنع من ذلك مانع. فإذا صغّرت «همّرشاً» على هذا القول، أو كسّرتَه، قلت: هُمَيْرَشٌ وهُمَارِشٌ، فتحذف إحدى الميمين؛ لأنّها زائدة.

وأما أبو الحسن فرعم أنّ «همّرشاً»<sup>(٢)</sup> حروفه كلّها أصول، وأنّ الأصل «هَمَرِشٌ»، بمثّلة «جَحْمَرِشٍ»، ثمّ أدغمت النون في الميم<sup>(٣)</sup>. وجاز الإدغام عنده لعدم اللبس؛ وذلك أنّ هذه البنية<sup>(٤)</sup> - أعني: فَعْلَلًا<sup>(١)</sup> - لم توجد في موضع من

(١) في الأصل: اومله.

(٢) في الأصل: همرش.

(٣) انظر شرح الشافية للرضي ٦١/١، ٣٦٤/٢، اللسان (همرش).

(٤) في الأصل: انها البنية.

المواضع قد لحقتها زائدة للإلحاق. فيعلم بذلك أنّ « هَمَرِشَا » في الأصل « هَمَرِشٌ »؛ إذ لو لم يحمل على ذلك وجعل من إدغام المثلين لكان أحد المثلين زائداً، فيكون ذلك كسراً<sup>(٢)</sup> لما ثبت في هذه البنية واستقرّ، من أنها لا تلحقها الزوائد للإلحاق، فتقول على هذا في تصغير « هَمَرِش »، وتكسيره: هُنَيْمِر وهُنَامِر، فتردّ النون إلى أصلها لما زال الإدغام، ويُحذف الآخر؛ لأنّ حروف الكلمة كلّها أصول<sup>(٣)</sup>.

قلت: قد كفانا الأستاذ أبو عليّ الشلوبين - رحمه الله - القياس في التّحقيق والتّكسير بأن حكى: هُنَيْمِرًا، مسموعاً عن العرب، وهو دليل على صحّة تأويل الأستاذ، وكفى بمطابقة أبي الحسن الأخفش على هذا القول تصحيحاً<sup>(٤)</sup> لقياسه.

قال ابن جنيّ في أوّل الثاني من الخصائص<sup>(٥)</sup>: « فأما (هَمَرِشٌ) فخماسي، وميمه الأولى نون، وأدغمت في الميم لما لم يُخَفَ لبس؛ ألا ترى أنه ليس في بنات الأربعة مثل (جَعْفِرٍ)، فيلبس به (هَمَرِشٌ)، ولو حقّرت (هَمَرِشَا) لقلت: هُنَيْمِر، فأظهرت نونها لحركتها. وكذلك لو استكبرتها على تكسيرها لقلت: هَنَامِر. ونظير إدغام النون إذا لم يخافوا لبسا قولهم: امْحَى، وامَّازَ، وامَّاعَ، ولما<sup>(٦)</sup> لم يكن في الكلام (افْعَل) علم أنّ هذا انفعال ».

(١) في الأصل: فعلا لا.

(٢) في الأصل: كثيرا.

(٣) انتهى النقل من الممتع.

(٤) في الأصل: صحيحا.

(٥) الخصائص ٢/٦٠.

(٦) في الأصل: لما. بلاواو.

قول المفسّر<sup>(١)</sup>: «لأنّ العين / وحدها لا تلحق».

يريد: لأنّ العين لا تضعف وحدها لإلحاق ببناء، ولكنها تضعف وحدها للإلحاق، [وأما للإلحاق]<sup>(٢)</sup> فإنما تضعف مع غيرها، وذلك في «صَمَحَ، ودمَمَكَ»<sup>(٣)</sup>.

---

(١) الجملة التالية لسيبويه، فلعلّ في الكلام سقطاً، أو يكون الأمر مجرد سهو من الناسخ، ويكون

الصواب: قول سيبويه. انظر الكتاب ٣٥٥/٢.

(٢) تكملة يلتئم بمثلها الكلام.

(٣) انظر التعليقة ٩/٥.

هذا [باب نظائر] <sup>(١)</sup> مامضى من المعتلّ  
وما اختصّ به من البناء دون مامضى والهمزة  
والّضعيف هذا باب ما كانت الواو فيه أوّلاً وكانت فاءً

هذه الترجمة لما بني من الحروف والكلم المعتلة على أبنية ماتقدّم. وقوله:  
« هذا باب نظائر مامضى »، أتى به لأنّه مقدّمة لا يُعرف إلّا بها.  
قوله: « واعلم أنّ هذه الواو إذا كانت مضمومة » <sup>(٢)</sup>.  
أطلق القول بأنّ الواو المضمومة تبدل همزة، ولم يقيّد ذلك بأوّل؛ لما كانت  
تبدل أوّلاً ووسطاً.

قوله: « وإنّما كرهوا الواو حيث صارت فيها ضمّة » <sup>(٣)</sup>.  
يعني: أنّ الواو لما ضُمّت صارت بمترلة الواوين؛ لأنّ الضمّة واو صغيرة،  
فشبهوها بالواوين، فهمزوها كما يهمزون إحدى الواوين.  
قوله: « نحو (قَوُول) » <sup>(٤)</sup>.

مثّل بالواوين في وسط الكلمة، ولم يمثّل بهما في أوّل؛ لما كانتا وسطاً فيهما  
وجهان: قلب إحداهما، وتركها على أصلها، كما هي الواو المضمومة كذلك. وأمّا  
الواوان أوّلاً فإنّهما ليس [فيهما] <sup>(٥)</sup> إلّا همز إحداهما.

(١) تكملة يلتئم بها الكلام من الكتاب ٣٥٥/٢ ومن كلامه الآتي.

(٢) الكتاب ٣٥٥/٢.

(٣) الكتاب ٣٥٥/٢.

(٤) الكتاب ٣٥٥/٢.

(٥) تكملة يلتئم بها الكلام.

قوله: « ومؤونة »<sup>(١)</sup>.

يدلّ على أنّ الهمزة فيها بدل من واو قولهم: مُنْتُ مَوْنًا.

قوله: « ولكنّ ناساً كثيراً »<sup>(٢)</sup>.

أتى هنا بـ« لكن »-وإن كانت لاتقع إلّا بين متضادّين؛ لأنّ عدم اطّراد الهمزة في المفتوحة ليس بضدّ الاطّراد في المكسورة؛ لأنّ هذه شيء وهذه شيء آخر- لما كان رحمه الله قد أعطى في كلامه أنّ البدل إنّما يكون مع الاستثقال، وتركه مع عدمه، فكان بهذا كأنه قال: الهمزة لاتكون إلّا حيث يستثقلون، فإذا لم يكن استثقال فلا يكون. ثمّ أتى بـ« لكن » ليستدرك من كلامه المتأخّر؛ لأنّ الواو المكسورة بالأصالة إلى المضمومة خفيفة، فهي بهذا داخلّة فيما لا يستثقلونه.

قوله: « إذا كانت أوّلا »<sup>(٣)</sup>.

قيّد بالأوّل لما كانت لاتهمز وسطاً؛ لأنّ همزتها إنّما هو بالنسبة، ولما كان كذلك لم يهمزوها إلّا حيث يكون الهمز في المضمومة في أقوى أحواله. وظاهر هذا الكلام أنّ سيّويه-رحمه الله- يطرد الهمز في الواو المكسورة؛ حيث أطلق كلامه ولم يقيّده كما فعل في المفتوحة حين قال: « وليس ذا مطّرداً في المفتوحة »<sup>(٤)</sup>، وكما أيضاً قيّد البدل في التاء حيث قال: « وليس إبدل التاء في هذا بمطّرد »<sup>(٥)</sup>.

(١) الكتاب ٣٥٥/٢.

(٢) الكتاب ٣٥٥/٢.

(٣) الكتاب ٣٥٥/٢.

(٤) الكتاب ٣٥٥/٢.

(٥) الكتاب ٣٥٦/٢.



اطراد الإبدال في الهمزة. ولم يطرّد في التّاء لما كانت الهمزة أقرب إلى الواو؛ لأنها مثلها في اعتلال؛ ألا تراها تُبدل كما تُبدل<sup>(١)</sup>، وتحذف كما تحذف، وتسهّل.

قوله: « كما أن (أناة) من (ونيت) لأن المرأة تجعل كسولاً »<sup>(٢)</sup>.

يعني: أن قولهم: أناة من ونيت، بمعنى فترت، بمنزلة قولهم لها: كسول<sup>(٣)</sup>؛ لأنّ الفتور كسل.

قوله: « وهو فيُعُول »<sup>(٤)</sup>.

جعله « فيُعُولا »، ولم يجعله « تَفْعُولا »، على أن تكون الياء<sup>(٥)</sup> بدلا من الواو، لما<sup>(٦)</sup> كانت الياء لا تُبدل من الواو وهي فاء [ساكنة مفتوح ماقبلها]<sup>(٧)</sup> إلاّ بعد الياء<sup>(٨)</sup>، فأما إذا وقعت بعد التّاء<sup>(٩)</sup>، وبعد الألف، والنّون / فإنّها لا تُبدل<sup>(١٠)</sup>، وكانت التّاء بدلا من الواو أوّلا وهي مفتوحة.

قوله: « ولا يكون فيها إلاّ ذاك »<sup>(١١)</sup>.

يعني: ولا يكون فيها أبداً إلاّ البدل. ولا يصحّ أن يريد: إلاّ الهمزة؛ لأنه قد

(١) في الأصل: تقول.

(٢) الكتاب ٣٥٦/٢.

(٣) في الأصل: كسولا.

(٤) الكتاب ٣٥٦/٢. وهو يعني: تيقورا.

(٥) في الأصل: البناء.

(٦) في الأصل: ولما.

(٧) تكملة يلتئم معها الكلام.

(٨) في الأصل: الباء. ويعني قولهم: في يوجل: يئجل. انظر المنصف ٢٠٢/١، ٢٠٣.

(٩) في الأصل: الياء.

(١٠) يعني: في بقية مضارع يوجل، وأمثاله.

(١١) الكتاب ٣٥٦/٢.

ذكر أنها تُبدل تاء بعدُ.

قوله: «لأنّ الواو مفتوحة»<sup>(١)</sup>.

هذا يحسن لما وُجد<sup>(٢)</sup>، وليس بتعليل قويّ.

قوله: «لأنّك لاتكاد تجد (تفعلاً)»<sup>(٣)</sup>.

يعني: لاتقارب ولاتجد.

قوله: «وسألت الخليل رحمه الله -إلى قوله-: فقال: «وُؤيُّ كما ترى»<sup>(٤)</sup>.

يعني: بالواو؛ لأنه ليس من شأنهم أن تلتقي همزتان في كلمة واحدة.

قوله: «فسألته عنها فيمن خفف، فقال: «أويُّ، كما ترى»<sup>(٥)</sup>.

قال أبو عثمان -رحمه الله-: قوله: «أويُّ بالهمز، لا بدّ منه»<sup>(٦)</sup>، خطأ؛ لأنه يمكن أن يقول: «وؤي»، وذلك أن يراعي الأصل، وهو «وؤي»، بالهمز في العين، فإنّك إذا فعلت هذا لاقمز أصلاً، كما لاقمز مع وجود الأصل؛ لأنه لا يجتمع همزتان في كلمة واحدة<sup>(٧)</sup>. ويدلّ على أنّ مراعاة الأصل جائز أنّك لاتقول: «أويُّ»، بإبدال الواو -التي هي همزة- ياء وإدغامها في الياء الآخرة؛ لأنه متى اجتمع لهم واو وياء وسبقت إحداهما بالسكون وجب عليهما قلب الواو ياءً، لكن لم يقلبوا هنا على أن

---

(١) الكتاب ٣٥٦/٢.

(٢) يعني: للمسموع. انظر الممتع ٣٣٥.

(٣) الكتاب ٣٥٦/٢ وفيه: «تجد في الكلام تفعلاً».

(٤) الكتاب ٣٥٦/٢.

(٥) الكتاب ٣٥٦/٢ وفيه: «خفف الهمز فقال».

(٦) لقول سيبويه بعد ذلك ٣٥٦/٢: «فقال: لا بدّ من الهمزة لأنه لا يلتقي واوان في أوّل الحرف».

(٧) يعني: أنّك تقول: «وؤيُّ»، فلا تهمز الفاء؛ مراعاة لأصل الكلمة فإنّها مهموزة العين، فلو همزت الفاء لاجتمعت همزتان.

راعوا الأصل، كما لا يقلبون مع وجود الأصل. ومثل هذا أيضا قولهم: «ووري»، ونقل هذا إلى مراعاة « واري ». فكذلك أيضا هذا إن أنت راعيت الأصل أصلا، وإن راعيت اللفظ قلبت كما قلبت في « أوري »، حين راعيت اللفظ. وإنما تكون الهمزة بدلا منها لو كانت الواو غير عارضة. كذا قال أبو عثمان المازني<sup>(١)</sup>، وهو قول ظاهرٌ جداً.

والجواب عن قوله هذا أن تقول: إن مراعاة الأصل في تصحيح الواو الساكنة وبعدها الياء<sup>(٢)</sup>، وتصحيحها أوّلا ومعها واو أخرى على غير قياس، من جهة ترك مراعاة اللفظ خاصّة؛ إذ في ذلك مراعاة المعدوم على غير قياس، فيجب ألا يكون إلّا حيث وجدت، ولا يقاس عليها، وعلى هذا يجب أن يقال: «وي»، بالهمز لا غير<sup>(٣)</sup>.

وقد ردّ قول أبي عثمان هذا أبو بكر بن طاهر بقول غير هذا، وهو أن قال: راعوا الأصل في تصحيح الواو الساكنة وبعدها الياء؛ لأنهما ليسا مثلين، وإن كان اجتماعهما لذلك ليس فيه وجهٌ من الاستثقال ما في اجتماع المثلين، فالهمزة والواو

---

(١) انظر رأي المازني في الأصول ٢٤٥/٣، ٢٤٦، التعليقة ١٠/٥، المسائل البغداديات ٩١، الانتصار ٢٦٢، شرح الشافية للرض ٧٧/٣، ارتشاف الضرب ٢٥٦ (رجب). وانظر قول الخليل وسيبويه ومناقشة ابن جني في الخصائص ١٠/٣ فما بعدها.

(٢) في الأصل: الواو.

(٣) قال ابن جني معتلا للخليل وسيبويه: « وأقرب ما يجب أن نصرفه إليه أن نقول: قد فعلت العرب مثله في قولهم: مررت بزيد ونحوه، ألا تراها تقدر الباء الجارة كالجاء من الفعل، وأخرى كالجاء من الاسم. وقد ذكرنا هذا فيما مضى. يقول: فكذلك يجوز لي أنا أيضا أن أعتقد في العين من (ووي) من وجه أنها في تقدير الهمزة، وأصحّها ولا أعلمها للياء بعدها، ومن وجه آخر أنها في حكم الواو؛ لأنها بلفظها، فأقلب لها الفاء همزة ». الخصائص ١١/٣.

قريبتان<sup>(١)</sup> من حكم المثليين، فلما زاد<sup>(٢)</sup> ذلك نقلت الهمزة واوا، فثقل<sup>(٣)</sup> اجتماعهما؛ لما فيه من اجتماع المثليين، فقوي القلب. فاعترضه -رحمه الله- بـ«وُوري»<sup>(٤)</sup>. واعتذر عنه بأن قال: أنس له<sup>(٥)</sup> بـ«وُولَى»<sup>(٦)</sup>.

وهذا الذي [اعتذر به]<sup>(٧)</sup> ضعيف؛ فإنه كما أنس له بـ«وُولَى»، فـ«وُوي»<sup>(٨)</sup> أنس له بـ«وُوري». وإنما يجب أن يكون الردّ بما قدّمناه.

وقد ردّ بعض النحويين على سيبويه -رحمه الله- بأن قال: إنّ «أوي» خطأ في لغة من لغته<sup>(٩)</sup> التخفيف، فإنه يؤدي إلى الهروب من<sup>(١٠)</sup> الهمزة الساكنة إلى الهمزة المتحركة المضمومة<sup>(١١)</sup>، والهمزة الساكنة أخف، فيكون فيه<sup>(١٢)</sup> الهروب من خفيف إلى ثقل، وهو نقض الغرض<sup>(١٣)</sup>.

وهذا الذي قاله ليس بشيء؛ فإنه إنما هو فرارٌ عن الهمزة الساكنة إلى

(١) في الأصل: قرية.

(٢) في الأصل: راد.

(٣) في الأصل: ثقل.

(٤) هذا اعتراض على ابن طاهر، ولم أقف عليه ولا على رد ابن طاهر في غير هذا الكتاب.

(٥) في الأصل: به. والمثبت بالنظر لما يأتي.

(٦) في الأصل: بول.

(٧) تكملة يلتئم بمثلها الكلام.

(٨) في الأصل: فووري. ولعلّ الصواب ما أثبتته، إن شاء الله.

(٩) في الأصل: لغة.

(١٠) في الأصل: على.

(١١) يريد: فرّ من وُوي الخفيف إلى أوي الثقيل.

(١٢) في الأصل: فيكون فيه الهروب فيه.

(١٣) لم أقف على هذا الرد في غير هذا الكتاب.

واو ساكنة، والواو الساكنة أخفّ من الهمزة الساكنة، ولما هربنا من الهمزة الساكنة  
إلى الواو الساكنة هربنا من الواو المضمومة إلى الهمزة / المضمومة، وإذا الهمزة  
المضمومة أخفّ من الواو المضمومة، فإذا إنّما هربت من ثقیل إلى خفیف. ورأیت  
لأبي العباس بن ولّاد فصلاً حسناً فانظره<sup>(١)</sup>.

---

(١) انظر الانتصار ٢٦٢، ٢٦٣.

## هذا باب ما يلزمه بدل التاء من هذه الواوات التي تكون في موضع الفاء

قوله: « من قبل أن هذه الواو تَضَعُفُ »<sup>(١)</sup>.

يريد: أن الواو أبدلت في هذا الباب تضعيفا حيث كانت تقلب فيه ألفا إذا وقعت بعد فتحة في « ياتعد »<sup>(٢)</sup>، وياء إذا وقعت بعد كسرة نحو « ايتعد »، وواوا<sup>(٣)</sup> إذا وقعت بعد ضمة نحو « مُوتعد »، فأبدلت<sup>(٤)</sup> منها بذلك [التاء؛ لأنها]<sup>(٥)</sup> حرف<sup>(٦)</sup> أقوى منها، لا يتغير لما قبله، وهي مع ذلك قريبة المخرج من الواو؛ لأنها من أصول الثنايا، والواو من الشفة.

قوله: « وقد أبدلت في (أَفْعَلْتُ) »<sup>(٧)</sup>.

فالبديل هنا [قليل]<sup>(٨)</sup>؛ لكون الواو لا تقع فيه بعد ياء مفتوحة فتتقلب ألفا، ولا بعد كسرة فتتقلب ياء، فلما قلّ التغيير فيها لم يهرب عنها إلى ما هو أجلد منها<sup>(٩)</sup>.

---

(١) الكتاب ٣٥٦/٢.

(٢) تقرأ في الأصل: ماوتعد.

(٣) في الأصل: واواوا.

(٤) تقرأ في الأصل: فحرف. انظر الممتع ٣٨٧.

(٥) تكملة يلتئم بمثلها الكلام. انظر الممتع ٣٨٧.

(٦) في الأصل: لحرف.

(٧) الكتاب ٣٥٧/٢.

(٨) تكملة يلتئم بها الكلام مع ما بعده. انظر الكتاب ٣٥٧/٢.

(٩) من ذلك قولهم: أتُلجّه، في أولجه. انظر الكتاب ٣٥٧/٢.

قوله: « وَأَثَّهَمَ؛ لَأَنَّهُ مِنَ التَّوْهَمِ »<sup>(١)</sup>.

المشهور في « أَثَّهَمَ » أنه بمعنى صار قهامياً<sup>(٢)</sup>.

قوله: « فَأَمَّا (التَّقِيَّةُ) فبمترلة (التَّيْقُور) »<sup>(٣)</sup>.

يعني: في الشَّدُوذ والقَلَّة.

---

(١) الكتاب ٣٥٧/٢.

(٢) قال الفارسي في التعليقة ١٣/٥ في شرح قول سيبويه السابق: « أي: من الواو التي هي فاء في

قولك: الوهم، فأما التاء من التوهم فهي تاء تفعل، وليست التي في أتهم ».

(٣) الكتاب ٣٥٧/٢.

## هذا باب ماقلب فيه الواو ياء

أبدلت الواو الساكنة في هذا الباب ياءً لضعفها<sup>(١)</sup> بالسكون، وأنها تستثقل مع الكسرة، والكسرة من الياء<sup>(٢)</sup>، فكأنه قد اجتمع لها واو وياء لاحاجز بينهما، وأن الواو أيضا من جنس الضمة، فكأن معنا ضمة بعد كسرة، وهو أيضا مستثقل؛ ألا ترى أنه ليس في الكلام «فَعُل».

قوله: «إلا أن يدركه الإعراب»<sup>(٣)</sup>.

هذا استثناء منقطع؛ لأن الضمة إذا كانت إعراباً لاتلزم.

قوله: «وترك الواو في (موزان) أثقل»<sup>(٤)</sup>.

يريد: من كسر أول حرف وضم الثاني في «فَعُل»؛ من قبل أن الواو حرف ساكن، فليس في الكلمة ما يحجزها عن الكسرة كما في «فَعُل» ما يحجز الكلمة عنها، وهو الحرف المتحرك بها؛ لأنها مقدرة بعده.

قوله: «ويحذفان في مواضع وتثبت الألف»<sup>(٥)</sup>.

وذلك في مثل «قاضي ويغزو» في الوقف، ولاتحذف الألف من «يخشى» في الوقف<sup>(٦)</sup>.

---

(١) في الأصل: لضعفها.

(٢) في الأصل: مع الياء والكسرة من الياء والكسرة من الياء.

(٣) الكتاب ٣٥٧/٢. وسيبويه يتحدث عن أنه ليس في الكلام كسر الأول وضم الثاني، ولا يكون كسر بعده ضم إلا أن يكون الضم حرف إعراب، ومن ذلك: فَعُل. فَعُل.

(٤) الكتاب ٣٥٧/٢.

(٥) الكتاب ٣٥٧/٢.

(٦) انظر التعليقة ١٥/٥.



قوله: «لأنه ليس منها علاج»<sup>(١)</sup>.

يعني: لأنه لا اعتماد لها في مخرج.

قوله: «ومن ثم لم يتقل»<sup>(٢)</sup>.

يعني: لكونهما<sup>(٣)</sup> لهما اعتماد في المخرج.

قوله: «(مودٌ) ثبتت»<sup>(٤)</sup>.

السِّيرافي: إنَّ العلة في أن لم تُقلب الواو المتحركة ياءً لانكسار ما قبلها، أنَّ حركتها حازمةٌ بينها وبين الكسرة<sup>(٥)</sup>.

وهو عكس ما يقولونه النحويون<sup>(٦)</sup>، فإنهم يقولون بتقدير الحركة بعد الحروف. وفي هذا القول: تقدير الحركة قبل<sup>(٧)</sup> الحرف. وانظره في سر الصناعة، وفي الخصائص<sup>(٨)</sup>.

قوله: «وتقول في (فوعَلَن) من (وعدت)»<sup>(٩)</sup>.

أدخل هذه المسألة في هذا الباب لما كان آخر الأبواب الواو التي هي فاء، ومن شأنه - رحمه الله - أن يذكر في آخر الأبواب مسائل لم يذكرها فيما

---

(١) الكتاب ٣٥٧/٢ والنص بتمامه: «وإنما خفت الألف هذه الحقة لأنه ليس منها علاج على اللسان والشفة، ولا تحرك أبدا».

(٢) الكتاب ٣٥٧/٢. وهو يعني الألف.

(٣) أي: الواو والياء.

(٤) الكتاب ٣٥٧/٢. وفي الأصل: مود رايت.

(٥) انظر شرح السيرافي ١٠٨/٦ (خ).

(٦) أسلوب المؤلف على لغة أكلوني البراغيث كما لا يخفى. وسيأتي مثل هذا الأسلوب ٥٦٥.

(٧) في الأصل: بعد. والصواب ما أثبتته، إن شاء الله تعالى.

(٨) انظر سر صناعة الإعراب ٢٨-٣٣، الخصائص ٣٢١/٢-٣٢٧.

(٩) الكتاب ٣٥٧/٢.

تقدّم.

قوله: «لأنها متحرّكة»<sup>(١)</sup>.

فحركاتها فاصلة بينها وبين الياء.

قوله: «إذا كانا اسمين، ولم يكونا»<sup>(٢)</sup>.

يعني: إذا كان «تَفْعَلَة وَيَفْعَل»<sup>(٣)</sup>. بناء كلامه على سقوط الهاء من «تَفْعَلَة»؛ لأنها ليست من الكلمة<sup>(٤)</sup>.

قوله: «(تَوْعِدَة وَيَوْعِدْ)، كما تقول في (المَوْضِع)»<sup>(٥)</sup>.

[٧٦ب] احْتُمِلَت الواو هنا لما كانت / في اسم، والاسم لخَفَّتْهُ يُحْتَمَلُ فِيهِ مِنَ الثَّقَلِ  
مالا يَحْتَمَلُ فِي الْفِعْلِ؛ لِثِقَلِهِ<sup>(٦)</sup>.

قوله: «فإنما الياء والتاء بمترلة هذه الميم»<sup>(٧)</sup>.

يعني: في كَوْنَهُمَا<sup>(٨)</sup> في اسم، كما أن الميم<sup>(٩)</sup> كذلك.

---

(١) نصه بتمامه في الكتاب ٣٥٧/٢، ٣٥٨: «وتقول: وَيَعُود؛ لأنه لم يلتق واوان، ولم تُغَيِّرْهَا الياء؛ لأنها متحركة، وإنما هي بمترلة واو ويح وويل».

(٢) الكتاب ٣٥٨/٢، والنص بتمامه: «وتقول في تفعلة من وعدت ويفعل إذا كانا اسمين، ولم يكونا من فعلين: توعدة وتوعد». ويوعد حرفت فيه إلى توعد، والتصويب من طبعة هارون ٣٣٦/٤.

(٣) في الأصل: تفعّل وفيعل.

(٤) يريد: أن تفعلة ليس من أوزان الأفعال، وسيبويه يتحدث عنه مفترضا أنه اسم لافعل، وإنما افترض ذلك بناء على سقوط التاء الأخيرة، أو الهاء كما قال.

(٥) الكتاب ٣٥٨/٢.

(٦) انظر شرح السيرافي ١١١/٦ (خ).

(٧) الكتاب ٣٥٨/٢. ويعني: الياء في توعد، والتاء في تفعلة.

(٨) في الأصل: كونهما.

(٩) يعني: في موضع.

قوله: « فَأَمَّا (فَعْلَةٌ) إِذَا كَانَتْ مُصْدَرًا »<sup>(١)</sup>.

يريد: أنهم حذفوا الواو من « فَعْلَةٌ » إذا كانت مصدرا؛ لكونها مكسورة، فهي بهذا مستقلة؛ ألا تراهم يستقلونها إذا كانت مجاورة للكسرة والياء، واستقلها والكسرة فيها أشدّ، وأكثر. ولما كانت هكذا شبّهت بالفعل؛ إذ الفعل تحذف فيه الواو، والمصدر يشبه الفعل كثيرا.

قوله: « فَإِذَا لَمْ تَكُنْ الْهَاءُ، فَلَا حَذْفَ »<sup>(٢)</sup>.

يعني: بالحمل على الفعل، كما فعل في « قِيَامٌ »، وإن كانت واوا غير مكسورة، ولا علة في قلبها إلاّ الحمل على الفعل<sup>(٣)</sup>.

قوله: « وَقَدْ أَتَمُّوا »<sup>(٤)</sup>.

يعني: قد أتموا في المصدر، فقالوا: وجهة، فيما كان قياسه « جِهَةٌ »؛ لأنها مصدر، و« فَعْلَةٌ » في المصدر لا تثبت واوها، وبهذا أخذ أبو عثمان في تصريفه<sup>(٥)</sup>. وقال أبو العباس المبرّد: إنه - أعني: وجهة - اسم للمكان المتوجّه إليه، جاء على ما تجيء عليه « فَعْلَةٌ » اسما غير مصدر، فإنها لا تحذف واوها إلاّ إذا كانت

---

(١) الكتاب ٣٥٨/٢.

(٢) الكتاب ٣٥٨/٢.

(٣) قال الفارسي في التعليقة ١٦/٥: « كأنه يقول: إنّ الهاء في عدة تصير عوضا من الفاء المحذوفة، فإذا لم تكن الهاء، لم تحذف، وأتمّ، فقليل: وعدّ؛ لزوال الكسرة عن الفاء، وحذف مالمو حذفت الفاء مكسورة صارت عوضا منه، وهو الهاء. »

(٤) الكتاب ٣٥٨/٢.

(٥) انظر المنصف ٢٠١/١، ٢٠٠، ١٩٨، ارتشاف الضرب ١/١١٧، المساعد ٤/١٨٧، شرح الأشموني ٣٤٢/٤.

مصدراً<sup>(١)</sup>. واستدلّ على ذلك، فقال: ألا ترى «خَوَاناً»<sup>(٢)</sup> [لَمَّا]<sup>(٣)</sup> كان اسماً غير مصدرٍ صحَّ، ولَمَّا كان القيامُ مصدراً اعتلّ ولم يصحَّ. وكذلك «وجهة»، لَمَّا كان مصدراً اعتلّ، ولَمَّا كان اسماً للمكان المتوجّه إليه صحَّ، إذا لم ينضمّ إلى كونه على الوزن الذي جعل عليه كونه مصدراً، كما لم ينضمّ جواز ذلك.

ورأيت لأبي عليّ الفارسيّ في هذا أيضاً في التذكرة فصلاً، نصّه<sup>(٤)</sup>: الدلالة على قول من قال في «وجهة»: إنّه اسم ليس بمصدر جاء على أصله، أنه لو كان مصدراً جاء صحيحاً للزم أن يجيء فعله أيضاً مصحّحاً؛ ألا ترى أن هذا المصدر إنّما اعتلّ بالحمل على الفعل حيث كان عاملاً عمله، وكان على حركاته وسكناته، فلوصحّ لصحّ الفعل؛ لأنّ بعض هذه المعتلات إنّما صحّ من حيث كان اسماً للمتوجّه<sup>(٥)</sup> إليه، كما رآه أبو عثمان من كونه مصدراً جاء على الأصل، وما شبّهه به من باب «ضَيُّونَ، وَحَيُّونَ»، و«بنات ألبية»<sup>(٦)</sup>، لا يشبهه؛ وهذا لأنّ ذلك

(١) وهذا الرأي للفارسي، وسيأتي، وينسب للمازني أيضاً. انظر التكملة ٥٦٨، ارتشاف الضرب ١١٧/١، المساعد ١٨٧/٤، شرح الأشموني ٣٤٢/٤.

(٢) في الأصل: جواباً. والصواب ما أثبتته إن شاء الله تعالى.

(٣) تكملة يلتئم بها الكلام.

(٤) انظر بعضاً منه في التكملة ٥٦٨، المنصف ٢٠٠/١.

(٥) في الأصل: للتوجه.

(٦) من رجز لم أقف على صاحبه، وهو:

قد علمت ذاك بنات ألبية

وهو في الكتاب ٦١/٢، ٤٠٣، المقتضب ٣٠٧/١، ٩٩/٢، الأصول ٣٤٧/٣، ٤٤٢، المنصف ٢٠٠/١، ٣٤/٣، التكت ٨١٤، ١٢٠٥، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٢١٣/٢، اللسان (ألب). ورواه سيويه ألب، بدون هاء. ويروى ألبية، بفتح الباء الأولى، فيكون أفعل من اللبّ، وألبية، بضمّ الباء الأولى، فقيل: أراد جماعة اللبّ. والشاهد فكّ الإدغام.

ليس شيء منه جارياً على الفعل كالمصدر.

ثم قال بعد أن تكلم متصلاً بهذا الفصل في همز الواو المكسورة: فإن قيل فيما استدللنا به من أن الفعل إذ اعتلّ وجب اعتلال المصدر: أليس قد جاء « البيع، والقول » صحيحين<sup>(١)</sup>، وأفعالهما معتلة، فما ينكر أن يكون يصحّ « وجهه »، وإن كان<sup>(٢)</sup> فعله معتلاً؟

قيل: إن « البيع والقول » ونحوهما لما أسكننا أشبهتا بالإسكان المعتلّ؛ إذ الاعتلال قد يكون بالسكون، يدلّ على ذلك أنهم أعلو « رياضاً وحياضاً »، وإن ثبت في الآحاد؛ حيث كان السكون بمثالة المعتلة، نحو « ديمة ودِيم »، فكما جرى هنا مجرى الفعل كذلك يجري مجراه في « قول وبيع »، واعتلال الفعل في « وجهه » بحذف الواو، وكذلك ينبغي أن يكون في مصدره. انتهى استدلال الفارسي - رحمه الله - على قول أبي العباس هذا، وهو قول ظاهر جداً، واستدلال أبي عليّ استدلال بديع.

[١٧٧أ]

قال الأستاذ الكبير أبو عليّ الشّلوّيين: قول أبي العباس هذا / وإن كان ظاهراً في القياس، فإنّ قول سيبويه أولى منه، وإن كان فيه الشذوذ؛ لأنّ الاستعمال جرى على أن يكون « وجهه » بمعنى التّوجه، و« جهه » مكاناً، فلذلك قال سيبويه: « وقد أتمّوا - وهو يعني: في المصدر - فقالوا: (وجهه) في (جهه) » أي: فيما كان قياسه « جهه »، فذلك على أنه يريد: وقد أتمّوا في المصدر، [بدليل]<sup>(٣)</sup> قوله

(١) في الأصل: صحيحان.

(٢) في الأصل: كانت.

(٣) تكملة يلتئم بمثلها الكلام.

بعد: « فأمّا في الأسماء فثبتت »<sup>(١)</sup> ولو كانت « وَجْهَةٌ » عنده اسماً لأتى بها في هذا الفصل الثاني<sup>(٢)</sup>، ولم يأت بها في الفصل الأوّل مع المصادر<sup>(٣)</sup>.

هذا قوله - رحمه الله - في هذه المسألة، وهو الذي قيّدته عنه حين قراءتي عليه. وسمعتة بعد ذلك يفسّر هذا الموضع من الكتاب تفسيراً آخر، قال: قوله: « وقد أتمّوا فقالوا: (وَجْهَةٌ) في (جِهَةٌ) ». يعني: وقد أتمّوا في الاسم. قال: ألا تراه قال: [« فقالوا: (وَجْهَةٌ) »]<sup>(٤)</sup> في (جِهَةٌ): « وَجْهَةٌ » لا تعرف إلاّ اسماً. قال: فأمّا قوله بعد: « فأمّا في الأسماء فثبتت، قالوا: وَلِدَةٌ »، فإنه تكريرٌ أتى به بعد تعليل سقوط الواو في المصدر<sup>(٥)</sup>.

« قالوا: لِدَةٌ، كما حذفوا (عِدَّة) »<sup>(٦)</sup>.

يريد: وقالوا: لِدَةٌ، بحذف الواو، على أن جعلوها مصدراً مخبراً به عن الاسم؛ لأنّ المبالغة بمرتلة « سَيْر » في قولك: ما أنت إلاّ سَيْرٌ، وأصله: ذو زمان لِدَةٌ، ثمّ حذفت « ذو » وأنيب « زمان » منها، ثمّ حذفت « زمان » وأنيب « لِدَةٌ » منها. ويقوّي هذا أن غرض المتكلّم به أن يقول: هذا ترب هذا لافرق<sup>(٧)</sup> بينهما،

---

(١) الكتاب ٣٥٨/٢ وفيه: « فثبتت ».

(٢) يعني بالفصل الثاني الذي أشار إليه: قوله: « فأمّا في الأسماء فثبتت، قالوا: وَلِدَةٌ ». الذي ذكر أوله قبل.

(٣) يعني بهذا قول سيوريه: « فأمّا فعلة إذا كانت مصدراً ». إلى آخره. وهو ما كان الحديث بصده. وما نقله عن الشلوين لم أقف عليه في غير هذا الكتاب.

(٤) تكملة من الكتاب ٣٥٨/٢ يلتئم بمثلها الكلام.

(٥) لم أقف على هذا القول أيضاً في غير هذا الكتاب.

(٦) الكتاب ٣٥٨/٢.

(٧) تقرأ في الأصل: بره أو تره أو نره. فالكلمة غير منقوطة. وما أثبتّه الصواب إن شاء الله.

وأن يبالغ في هذا. والمصادر كثيرا مايقع الإخبار [بها]<sup>(١)</sup> عند إرادة المبالغة، وليس حذف الواو فيها على هذا القول شاذًا، وعلى أن يكون اسمًا غير مصدرٍ شاذٌ.  
قال المؤلف-رحمه الله-: قال أبو عثمان<sup>(٢)</sup>: فإن قيل: هم لَدَيَّ، فإنما هو مصدر وصف به، فترك على حذفه.

قال أبو الفتح: يقول: إنما وجب الحذف في قولهم: هم لَدَيَّ [لأنه]<sup>(٣)</sup> كان قبل الوصف به مصدرًا، ثم وصف به، فبقي على حاله؛ لأن الحذف وجب فيه من حيز المصدرية<sup>(٤)</sup>. ونظيره قولهم:  
فإنما هي إقبالٌ وإدبارٌ<sup>(٥)</sup>

وقد قالوا في هذا المعنى: ولدة، وإلدة، فأبدلوا الهمزة من الواو، وهما اسمان لامصدران. و«لَدَيَّ» مصدرٌ في الأصل، قال الشنفرى:  
فأَيِّمْتُ نِسْواناً وأَيِّمْتُ إِلْدَةً<sup>(٦)</sup>

(١) تكملة يلتئم مثلها الكلام.

(٢) انظر المنصف ١٩٧/١، ١٩٨.

(٣) تكملة من المنصف ١٩٧/١ يلتئم بها الكلام.

(٤) حيز، غير منقوطة. وفي المنصف ١٩٧/١: «لا أن الحذف فيه وجب من غير المصدرية». و«لا أن» من تغيير المحققين، والأصل: لأن، وفي نسخة إلا أن، فجاء نص المنصف قلقًا. وأرى أن حيز حرّفت إلى غير، وصواب النص كما هو مثبت هنا إن شاء الله.  
(٥) صدره:

ترتع مارتعت حتى إذا اذكرت

والبيت للخنساء. انظر الديوان ٣٨٣، الكتاب ٣٣٧/١، المقتضب ٢٣٠/٣، ٣٠٥/٤، الكامل ٣٧٤، ١٣٥٦، ١٤١٢، مجالس العلماء ٣٤٠، الخصائص ٢٠٣/٢، ١٨٩/٣، المنصف ١٩٧/١، أمالي المرتضى ٢٠١/١، ٤٦٥، أمالي ابن الشجري ١٠٦/١، شرح المفصل لابن يعيش ١١٥/١، ٨٩/١٠.  
(٦) في الأصل: ولدتي. وعجزه:

واللدة، والولدة، والإلدة جميعا: الأقران والأتراب<sup>(١)</sup>.  
قلت: إنما قيل: ترَّب، كأنه سبقت معه [على]<sup>(٢)</sup> التُّرَّب<sup>(٣)</sup> في زمان واحد.  
قاله بعض النحويين<sup>(٤)</sup>.  
قوله: «لأنه بعدد (تفعل) ووزنه»<sup>(٥)</sup>.  
يريد: وحرَّكاته وسكونه كحركاته وسكونه. وقوله هذا تقوية لحذف الواو  
في المصدر.  
قوله: «فيلقون حركة الفاء على العين»<sup>(٦)</sup>  
هذا نصٌّ على نقل الحركة إلى ما بعد. والله الموفق للصواب.

وعدت كما أبدأت والليلُ أليلُ

انظر شرح لامية العرب للمبرِّد والزَّحَّشَرِي (ضمن المجموعة الكمالية ٦)، خزانة الأدب ٣٤/١٠.

- (١) انتهى النقل من المنصف.
- (٢) تكملة يلتئم مثلها الكلام، إن شاء الله.
- (٣) التُّرَّب: التُّراب.
- (٤) لم أقف على هذا القول في غير هذا الكتاب.
- (٥) الكتاب ٣٥٨/٢ وفيه: «يفعل ورمي».
- (٦) الكتاب ٣٥٨/٢.



## هذا باب ما كانت الياء فيه أولا

قوله: «يَسَرَ يَيْسَرُ»<sup>(١)</sup>.

ثبتت الياء في هذا النوع، وإن كانت واقعة بين ياء وكسرة؛ لأنّ الياء أخفُّ من الواو؛ لقربها من الألف، والواو ليست كذلك؛ لأنّك تحتاج في إخراجها إلى تحريك شفتك، والياء مخرجها من وسط الفم، والفم فيها أخفى.

قال /: «واعلم أنّ هذه الياء إذ ضُمَّت»<sup>(٢)</sup>.

يريد: أنّ الياء<sup>(٣)</sup> المضمومة لا تُغَيَّر؛ لأنها والضّمة بمثّلة الياء والواو، كما أنّ الواو المضمومة بمثّلة واوين، فكما لا تُغَيَّر الياء مع الواو، فكذلك لا تُغَيَّر الياء المضمومة.

قوله: «ألا تراها أغلب على الواو من الواو عليها»<sup>(٤)</sup>.

يشهد<sup>(٥)</sup> بصحّة هذا قولهم في «سَيُود»: سيّد، بقلب الواو للياء، ومن شأنهم في إدغام المتقاربين أن يقلب الأوّل للثاني، لا الثاني للأوّل، فلمّا قلبوا هنا الثاني للأوّل دلّ<sup>(٦)</sup> على أنّ الياء أغلب.

قوله: «وهي بالألف أشبه»<sup>(٧)</sup>.

(١) الكتاب ٣٥٨/٢.

(٢) الكتاب ٣٥٨/٢.

(٣) في الأصل: التاء.

(٤) الكتاب ٣٥٨/٢.

(٥) في الأصل: فيشهد.

(٦) في الأصل: فان قلبوا هنا الثاني للأوّل يدل.

(٧) الكتاب ٣٥٨/٢.

يريد: لأنّ مخرجها من وسط اللسان، فهي أقرب إلى الألف من الواو؛ إذ الواو من حروف الشفتين.

قوله: « فكأَنَّها »<sup>(١)</sup>.

فكأنّ الياء المضمومة واو بعد الألف، لأنّ الألف، فكذلك الضمّة في الفاء لأنّ الألف.

قوله: « ويدلّك على [أنّ] الياء أخفّ عليهم أنهم يقولون: يُئِسُّ، وَيُئِسُّ »<sup>(٢)</sup>. فلا يحدفون الياء لوقوعها بين ياء وكسرة، وكذلك « فَوَاعِل »، يقولون: يوابس، فلا يهمزون الياء لوقوع<sup>(٣)</sup> الواو بعدها، كما يهمزون الواو لوقوع الواو بعدها في « أواصل ».

قال: « وقال بعضهم: يازيدُ يُئِسُّ »<sup>(٤)</sup>.

يعني: بإثبات الياء بعد الضمّة الخالصة لشبهها بالياء الواقعة بعد الضمّة المشوبة بالكسرة. وتوجيه هذا أنهم راعوا الابتداء. وهذه علة تُحسن ما يوجَد، ولا توجب أن يكون الأمر كذلك. وقد تقدّم لنا أنّ العلل على ضربين: حُكْمِيَّة وبُضْم الحاء، وحُكْمِيَّة بكسر الحاء، وأنّ التي بالضم هي التي يستفاد منها الحكم، والحكْمِيَّة بالكسر هي التي تُستفاد من الحكم، وأنّ التي بالضم يطلب فيها اطراد، ويقوى على غيرها بالعكس والتعدي، ويطل بالعكس والنقص. وهذا كلّ دخیل في صناعة النحو، من صناعة أصول الفقه؛ للمناسبة التي بين الصناعتين.

(١) الكتاب ٣٥٨/٢ وبعده: « واو قبلها ألف نحو عاود، وذلك قولهم: يُئِسُّ، وَيُئِسُّ ».

(٢) الكتاب ٣٥٨/٢.

(٣) في الأصل: لوقوعها.

(٤) الكتاب ٣٥٨/٢.

قوله: « وزعموا أن أباعمرو قرأ: ﴿يَا صَالِحُ بُنِّا﴾ »<sup>(١)</sup>.

يعني: يجعل الهمزة ياء وهي بعد ضمة، وكان حقها أن تكون واوا، وبإثبات الياء بعد الضمة وكان حقها أن تتغير لها، أي: بهذه<sup>(٢)</sup> القراءة. ووجهه<sup>(٣)</sup> أيضا: مراعاة الابتداء. وهي بعد هذا شاذة.

قوله: « ولم يقولوا هذا في الحرف الذي ليس منفصلا »<sup>(٤)</sup>.

يعني: أنه ليس ثم ابتداء فيراعى.

قوله: « لأنّ قياس هذا أن يقال: يا غلام وَّجَلْ »<sup>(٥)</sup>.

يقول: كان قياس هذا أن يأتي بالواو بعد الكسرة؛ فإن جاءت الياء بعد الضمة<sup>(٦)</sup>، قياسه أن يجيء الواو بعد الكسرة، لما قدّمناه<sup>(٧)</sup>.

فأمّا قولنا في الياء: إنها روعي فيها الابتداء، وإنما تشبّهت بياء « قيل »، المشوبة كسرتة بضمّة، فإنما هو توجيه لما وجد خاصّة.

قوله: « لأنها قد تقلب تاء »<sup>(٨)</sup>.

---

(١) الأعراف: ٧٧. ونسبت للأعمش أيضا. انظر الكتاب ٣٥٨/٢، التعليقة ١٨، ١٩/٥، المسائل البغداديات ٧٧، الخصائص ٣٥٠/٢، ٣٥١، المحرر الوجيز ١٠٣/٧.

(٢) يعني: في هذه.

(٣) في الأصل: ووجه.

(٤) الكتاب ٣٥٨/٢.

(٥) الكتاب ٣٥٨/٢.

(٦) يعني في: ﴿يَا صَالِحُ بُنِّا﴾.

(٧) قال الفارسي في التعليقة ١٨، ١٩: « قال أبو عثمان: لا يلزم أباعمرو هذا؛ لأنه ليس في كلامهم واو ساكنة قبلها كسرة، وفي الكلام ياء ساكنة قبلها ضمة غير مشبعة، مثل: قِيلَ، فقوله: ﴿يَا صَالِحُ بُنِّا﴾، مردود إلى قِيلَ، وغلام وَّجَلْ، ليس له مثل فيردّ عليه ». وانظر المسائل البغداديات ٧٧-٨٠.

(٨) الكتاب ٣٥٨/٢.

يعني: في «أستوا»، وذلك أنه كان أصله «أسنيوا»؛ لأنّ الواو متى وقعت  
رابعة أبدلت ياء، لكن أبدلوا الياء هنا تاء.

قوله: «وقد قالوا: ياتئس، وياتئس، فجعلوها بمثلتها»<sup>(١)</sup>.

يعني: فأبدلوا الياء وهي فاء ألفاً؛ لوقوعها بعد ياء مفتوحة، كما فعلوا ذلك  
في الواو.

وقوله: «فليست تطرد العلة إلا فيما ذكرت لك»<sup>(٢)</sup>.

يعني: في الواو بعد الكسرة، والتاء في «افُتعل»<sup>(٣)</sup>.

واعلم أنّ الحاصل في هذا الباب، والذي قبله، أنّ الواو والياء يبدلان تاء في  
«افُتعل» إذا كانا فاءين، ولم يذكر / سيبويه - رحمه الله - غيرهما<sup>(٤)</sup> يبدل تاء، هنا،  
ولافئما تقدّم، ولافيما تأخّر، وعلى هذا يجب أن يكون قول يعقوب بن السكيت  
في إصلاح المنطق [في]<sup>(٥)</sup> تقدّ الضرس: هذا إذا اتكل<sup>(٦)</sup>، بإبدال الهمزة تاء، خطأ.

(١) الكتاب ٣٥٩/٢.

(٢) الكتاب ٣٥٩/٢.

(٣) انظر الكتاب ٣٥٩/٢.

(٤) في الأصل: غيرها.

(٥) تكملة يلتئم بمثلها الكلام.

(٦) لم أقف على هذه العبارة في إصلاح المنطق، وإنّما جاء فيه ص ٤٩ هذا النص: «والتقد: أكل في  
الضرس، ويكون في القرن أيضاً، قال الشاعر:

عاضها الله غلاماً بعدما      شابت الأصداغ والضرس تقدّ

أي: أصله مؤتكل. قال الهذلي:

تيس تيس إذا بناطحها      يألّم قرناً أرومه نقدّ

أي: أصله مؤتكل». فلعلّ العبارة المذكورة من فوائت بعض النسخ. يؤيد هذا قول ابن السكيت  
في كتاب الألفاظ ١١٣: «والأرومة: الأصل، يقال: إنه لفي أرومتهم. وأنشد:

وكذلك قول من احتجّ له، وذلك أنه يقول: ايتكل، بإبدال الهمزة ياء لأجل الهمزة المكسورة قبلها؛ إذ لا يلتقي همزتان في كلمة، ثمّ أبدلت الياء تاء<sup>(١)</sup> في افعل، فتقول: اأكل<sup>(٢)</sup>، وكما تقول: ايتكل<sup>(٣)</sup> كذلك تقول: إذا اأكل.

وهذا الذي قاله ليس بشيء؛ لأنّ قوله: اأكل، فيه الخطأ موجب [من]<sup>(٤)</sup> إبدال الياء فيه تاء، وهي لا تبدل تاء إلاّ إذا كانت فاء، وهي في « ايتكل » ليست فاء، وإنّما هي بدل من الفاء؛ وذلك أنّ إبدال الياء تاء وهي بدل من الفاء يؤدّي إلى توالي الإعلال على الكلمة، وهو مكروه<sup>(٥)</sup> جدّا.

وقوله: إذا اأكل، فيه الخطأ من حيث إبدال الهمزة ياء وليس قبلها همزة مكسورة، ومن حيث إنه إبدال الياء تاء وليست فاء. وإنّما القول الصّحيح: إذا اأكل، وايتكل.

يألم قرنا أرومه نقد

تيس تيس إذا يناطحها

نقد: متكل، أي: أأكلت أسنانه». فهذا النص يؤيد ما نقله المؤلّف. وقد جاء في إحدى نسخ كتاب الألفاظ كما أثبتته المحقق: « مؤتكل، أي: ايتكلت ». هذا وقد ونقل ابن مالك سماع اأكل شذوذاً، ونقل الفارسي كما سيأتي وابن يعيش الجواز عن بعض البغداديين، ونقله أبوحيان عن البغداديين لا عن بعضهم. انظر التكملة ٥٧٣، شرح المفصل ٦٤/١٠، ارتشاف الضرب ٣١٠ (رجب)، شرح التصريح على التوضيح ٣٧٣/٢، شرح الأشموني ٣٣٠/٤.

(١) في الأصل: يا.

(٢) قال ابن يعيش: « وقد أجاز بعض البغداديين فيها الإدغام، قالوا: لأنّ البدل لازم لاجتماع الهمزتين ». شرح المفصل ٦٤/١٠.

(٣) في الأصل: اأكل.

(٤) تكملة يلتئم بها الكلام.

(٥) في الأصل: مكررا.

قال المؤلف -رحمه الله-: وقد ذكر<sup>(١)</sup> الفارسي -رحمه الله- في الإيضاح هذه المسألة في آخر الجزء الثاني في باب ما كانت فأوه همزة، قال<sup>(٢)</sup>: « فإذا بني منه افتعل قلت: ايتكل، ولاتدغم الياء في التاء كما أدغمت « اتعد واتسر »؛ لأنّ الياء ليست بلازمة. وقد حكى بعض البغداديين فيه الإدغام<sup>(٣)</sup>، وهو عندي - على قياس قول أصحابنا - خطأ ».

فإذا<sup>(٤)</sup> كلام الفارسي -رحمه الله- هو رأي البصريين.  
قلت: وجدت للفارسي في الحجّة<sup>(٥)</sup>: حدّثنا عليّ بن سليمان<sup>(٦)</sup> أنّ أحمد بن يحيى أخبرهم: يقال<sup>(٧)</sup>: قد ائتمن فلان فلانا، وقد ائتمنته<sup>(٨)</sup>، والأصل « ائتمن<sup>(٩)</sup> وائتمنته »، ثمّ أدغمت الياء في التاء، فشددت التاء<sup>(١٠)</sup>.  
ثمّ قال: ولم أعلم لأصحابنا في هذه المسألة نصّاً. وقياس قولهم عندي أنّ

(١) في الأصل: ذكره.

(٢) انظر التكملة ٥٧٣.

(٣) وانظر ارتشاف الضرب ٣١٠ (رجب)،

(٤) في الأصل: فادنا.

(٥) انظر الحجّة ١/١٨١، ١٨٢.

(٦) أبو الحسن علي بن سليمان بن الفضل، المعروف بالأخفش الصغير [٢٣٥ تقريباً، ٣١٥هـ] كان حافظاً للأخبار، يتضجّر إذا سؤل في النحو. أخذ عن ثعلب والمبرد واليزيدي وغيرهم. من مصنفاته: شرح كتاب سيويوه، التثنية والجمع، المهذب، تفسير رسالة كتاب سيويوه. انظر طبقات النحويين واللغويين ١١٥، ١١٦، الفهرست ٩١، إشارة التعيين ٢١٩، بغية الوعاة ١٦٧/٢، ١٦٨.

(٧) في الأصل: فقال. ولا يتناسب مع ما قبله.

(٨) أقرب قراءة لها في الأصل: قد اتمروا وقد اتمنته.

(٩) في الأصل: ائتمز.

(١٠) في ارتشاف الضرب ٣١٠ (رجب): « وقال الفارسي: هو خطأ في الرواية، فإن صحت فإنما سمع من قوم غير فصحاء لا يؤخذ بلغتهم، ولم يحكه سيويوه، ولا الأئمة المتقدمون العارفون بالصنعة ».

الإدغام فيها لا يجوز؛ لأنّ الياء غير لازمة، فلا يكون مثل « اتّسر واتّعد »؛ ألا ترى أنّهم قالوا: لو بنيت مثل « إفعِل » من « أويت » لقلت: إي<sup>(١)</sup>، فقلت الفاء ياء، وأدغمتها في الياء<sup>(٢)</sup> كما تدغم فيها الياء التي من نفس الكلمة<sup>(٣)</sup>. وقالوا: لو بنيت مثل « افعل » من « أويت » لقلت: أيوويّ، وأيوياً على قول أبي الحسن<sup>(٤)</sup>، ولم تدغم الياء المنقلبة من الهمزة التي هي فاء في الواو التي هي عين؛ لأنّها غير لازمة. وكذلك الياء في « ائتمنته »<sup>(٥)</sup> غير لازمة؛ لأنّك إذا أسقطت همزة الوصل في الدّرج نحو « قد ائتمن »<sup>(٦)</sup>، رجعت الهمزة. وإذا لم يدغموا نحو « نُوي، ورؤيا »، إذا خففوا الهمزة<sup>(٧)</sup>، مع لزوم الواو في قول أهل التّخفيف، فإنّ لا تدغم « ائتمن »،

(١) في الحجة ١٨١/١: « لو بنيت مثل افعل أو افعل من أويت لقلت إيّا وإي ».

(٢) أي: المنقلبة عن الواو. وفي الحجة ١٨١/١: « وأدغمتها في الواو ».

(٣) في المنصف ٢٩٧/٢، ٢٩٨: « وأصلها من أويت: إئو، ثمّ صارت: إئو، ثمّ صارت: إي، ثمّ صارت: إي، كما ذكر. وإن شئت قلت: أصلها: إئويّ، ثمّ أبدلت الهمزة الثانية ياءً لانكسار ما قبلها، فصارت: إئويّ، ثمّ قلبت الواو ياء؛ لوقوع الياء الساكنة قبلها، وأدغمت الساكنة فيها، فصارت: إئيّ، فحذفت منها الياء التي هي طرفٌ كما ذكر، فبقي: إي، كما ترى. وأدغمت الياء المنقلبة عن الهمزة في الياء التي أبدلتها من الواو، من قبل أنّ الكلمة اسم ».

(٤) قياس قول أبي الحسن الأخفش إذا اجتمعت ثلاث واوات في الوسط ولم تكن الثانية مدّة أن يقلب الثالثة ياء، فتقلب الثانية ياء وتدغم، وسيبويه يقيها على حالها فلا يقلب شيئاً منها. انظر المقتضب ٣٢٣/١، الأصول ٢٩٤/٣، ٣١٣، ٣١٤، الممتع ٧٤٧، ٧٥٠، شرح الشافية للرضيّ ١٩٦/٣، ارتشاف الضرب ٢٨٧، ٢٨٨ (رجب).

(٥) في الحجة ١٨١/١: « ائتمنته ».

(٦) في الأصل: ائتمر.

(٧) في المنصف ٢٦/٢: « لأنّ أصل هذه الواو همزة، فكما لا تدغم الهمزة في الياء، كذلك لا يُدغم في الياء ما هو جارٍ مجرى الهمزة؛ لأنّ نيّة الهمزة تقديرها يمنع من الإدغام، كما تمنع الهمزة لو كانت حاضرة ».

ونحوه أجدر<sup>(١)</sup>.

فإن قلت: فقد أدغم قومٌ «رُويا»، فقالوا: رُيًّا<sup>(٢)</sup>! فالقول: إنَّ الإدغام في هذا أشبه؛ لما ذكرنا، من لزومها<sup>(٣)</sup>، وتلك لما لم تلزم كانت بمنزلة المنفصل؛ على أنَّ أبا الحسن يحمل «رُيًّا» -فيمن أدغم- على القلب، نحو «أخطيت»، في اللام. ويقوي ذلك: أنَّ بعضهم كسر الفاء منها فقال: رِيا، كما قالوا في «لِيَّ»: لِيَّ<sup>(٤)</sup>.

---

(١) في الأصل: ونحوه أجدر.

(٢) انظر الكتاب ٣٧٣/٢، المقتضب ٣١٢/١، الأصول ٣٠٦/٣، المنصف ٣٠/٢، ١٤٦/٣، شرح

الشافعية للرضي ٣٠٨/٣.

(٣) أي: لزوم الواو في قول أهل التخفيف.

(٤) انتهى النقل من الحجة. وانظر المقتضب ٣١٨، المنصف ١٤٦/٣ فما بعدها.



## هذا باب ماالياء والواو فيه ثانية وهما في موضع العين فيه

قوله: «منهما»<sup>(١)</sup>.

يعني: من الياء والواو.

وقوله: «معتلة»<sup>(٢)</sup>.

يعني: في العين بالإسكان، كما تعتلّ في اللام بالإسكان.

قوله: «ليس يُعرى»<sup>(٣)</sup>.

يعني: الكلام.

قوله: «فلما اعتلت هذه الأحرف»<sup>(٤)</sup>.

يعني: أنهم لما / أعلوا العين، أعلّوا لإعلاها الفاء، بأن جعلوا حركة الفاء من حركة العين، كما أنهم لما أعلوا اللام، أعلّوا لإعلاها العين، بأن جعلوا حركتها أبداً من جنس اللام.

قوله: «كما جعلت من الياء والواو حركة»<sup>(٥)</sup>.

ما بين حال الإعلال وبين<sup>(٦)</sup> حال التصحيح.

---

(١) الكتاب ٣٥٩/٢ ونصه: «اعلم فَعَلْتَ وفَعُلْتَ منهما معتلة كما تعتل ياء يرمي وواو يغزو».

(٢) الكتاب ٣٥٩/٢.

(٣) الكتاب ٣٥٩/٢ والنّصّ فيه: «وإنما كان هذا الاعتلال في الياء والواو لكثرة ما ذكرت لك من استعمالهم إياها وكثرة دخولهما في الكلام، وأنه ليس يعرّى منهما».

(٤) الكتاب ٣٥٩/٢.

(٥) الكتاب ٣٥٩/٢.

(٦) في الأصل: من.

قوله: « خِفْتُ، [وهبت] <sup>(١)</sup> ».

يعني: خِفْتُ <sup>(٢)</sup>، وَبِعْتُ، وَطُلْتُ <sup>(٣)</sup> فغَلَبَ.

قوله: « فجعلوا حركتها الحركة التي كانت في المعتل <sup>(٤)</sup> ».

يعني: فجعلوا حركة الفاء الحركة التي كانت في العين.

قوله: « كما لزم مذكرت لك الحركة مِمَّا بعده <sup>(٥)</sup> ».

يعني: كما لزم العين في المعتل الحركة من اللام.

قوله: « لثلاً يجري المعتل على <sup>(٦)</sup> حال الصحيح <sup>(٧)</sup> ».

يعني: حركة الفاء في « قُلْتُ، وَبِعْتُ، وَهَبْتُ » وأمثالها، إنَّما كانت من العين؛ للفرق بين حال الاعتلال والتصحيح.

ورأيت لأبي عليّ الفارسي في كتاب التذكرة فصلاً في هذه المسألة هو: إنَّما نقلت الحركة من العين إلى الفاء في « قُلْتُ وَبِعْتُ »، لتدلّ على ما حذف من العين، يدلّ على ذلك أن هذا الثقل لا يخلو من أن يكون إنَّما وقع لهذا المعنى الذي ذكرناه من الدلالة على المحذوف، أو ليدلّ على أن المحذوف من جنس الحركة التي نقلت إلى الفاء، فالذي يدلّ على أنه ليس لهذا المعنى أن الحركة قد نقلت في « ظَلْتُ »

---

(١) الكتاب ٣٥٩/٢.

(٢) تكملة يلتئم بمثلها الكلام.

(٣) في الأصل: وهبت. قال سيبويه ٣٥٩/٢: « فكَذلِكَ هذه الحروف حيث اعتلت جعلت حركاتهنّ على ما قبلهنّ كما جعلت من الواو والياء حركة ما قبلها لثلاً تكون في الاعتلال على حالها إذا لم تعتل؛ ألا ترى أنك تقول: خفت وهبت فَعِلْتُ، فألقوا حركتها على ما قبلها ».

(٤) الكتاب ٣٥٩/٢.

(٥) الكتاب ٣٥٩/٢.

(٦) في الأصل: عن.

(٧) الكتاب ٣٥٩/٢.

ومست «، وليس المحذوف فيهما مّا يجانس الحركات، كذلك نقلت فيما كان المحذوف فيه مجانساً للحركات على هذا الحدّ، وكذلك الحركة في «رَدّ» ونحوه ليدلّ على الحركة المحذوفة أيضاً، فلو كانت الحركة إنما نقلت في «قُلْتُ وَبَعْتُ» ليعلم أنّ الحرف المحذوف من جنس الحركة المحذوفة، لوجب أن يحرك «خَفْتُ» وبابه بالضّمّ؛ لأنّ المحذوف في الأصل واوٌ، فإنّ لم يضمّوا خاء «خَفْتُ» ونحوه دلالة على أنّه ليس الثقل لهذا<sup>(١)</sup>، لكن لما ذكرناه، من إرادة الدلالة على المحذوف دون تخصيص الحرف بأنه ياء أو واو<sup>(٢)</sup>. انتهى كلامه.

قوله: «وأما قلت».

لما كان قد ذكر فيما تقدّم أنّ حركة الفاء فيها ليست [إلا]<sup>(٣)</sup> حركة العين، [كأنّ أحدهم استدرك عليه «قلت»]<sup>(٤)</sup>؛ لأنّ «قلت» «فعلت» بدليل «قائل»، وأقال «<sup>(٥)</sup>»، واستشكل<sup>(٦)</sup> كيف هي من العين؟ قال: «وأما (قلت) فأصلها (فعلت) بضمّ العين، نقلت إليها من (فعلت) بالفتح، وإثما حوّلت<sup>(٧)</sup> إلى (فعلت)». وجعل تغييرها منها ليفرّقوا بين حال الفاء بالإعلال، وبين حالها في الصحيح؛ إذ [لو]<sup>(٨)</sup> لم

(١) في الأصل: لهدان.

(٢) في الأصل: واوا. وقد تكلم أبو علي الفارسي على نقل حركة العين إلى الفاء فيما سبق في عدة مواضع من كتبه، لكن لم أقف على ما ذكره من دلالة النقل. انظر مثلاً التكملة ٥٧٤ فما بعده، المسائل الحلبات ١٣٩، ١٤٠، ٢٢٦. وانظر شرح الشافية للرضي ٧٨/١ فما بعدها.

(٣) تكملة يلتئم بها الكلام.

(٤) تكملة يلتئم بمثلها الكلام.

(٥) سيأتي بيان هذا بعد قليل.

(٦) في الأصل: حدس، وقبل الكلمة رمز عبارة عن دائرة صغيرة كالسكون متّصل بها خطّ إلى أعلى، فهي تشبه الضمة إذا أطلتها وجعلتها من أسفل إلى أعلى. وبما أثبتته يستقيم الكلام.

(٧) في الأصل: وانما انما جواب.

(٨) تكملة يلتئم بها الكلام.

يحولوها إلى « فعلت » لكانت حركة الفاء في الإعلال كحركاتها في [غير]<sup>(١)</sup> الإعلال، فتحة؛ فلو لم يقع التحوّل لكانت الحركة المنقولة إليها فتحة، وكانت في الحالين على صفة واحدة. وإنّهم إنّما نقلوا « قوّلت » إلى « فعلت »، ولم ينقلوها إلى « فعلت »؛ لأنهم لما لزمهم التحوّل رأوا أن يحوّلوا الواو إلى حركة من جنسها، أولى من<sup>(٢)</sup> أن يحوّلوها إلى حركة ليست من جنسها، كما أنّهم لما علّوا العين في « نرمي ونغزو »، كان عندهم أن يكون حركتها من جنس مابعدا أولى من أن يكون من غير جنس مابعدا؛ وهذا الذي فعلوا هنا أخرى وأولى، أعني: أن جعلهم حركتها من جنسها أولى، وألزم من جعلها من جنس مابعدا.

قوله: « ويدلّك على أن أصله (فعلت) أنّه ليس في الكلام (فعلته) »<sup>(٣)</sup>.

يعني: ويدلّك على أن « قلت » ليس أصله « فعلت » بالضمّ، وإنّما أصله « فعلت » بفتح العين / وأنّ الضمّة طارئة عليها، أنّه ليس في الكلام ماوزنه من الأفعال « فعل » بضمّ العين، والضمّة فيه أصل، وهو متعدّد، وأنت تجد « فعلت » هنا بضمّ العين متعدّية، فلو لا أنّ الضمّة طارئة على العين، وأنّ الأصل الفتح، لما جاء ذلك فيها، أعني: التعدّي.

ومّا يدلّ أيضا على أنّ الضمّ طارئ على العين وليس بأصل، وأنّما الأصل فيه [الفتح، مجيء الاسم منه على « فاعل »، ولو كان الأصل الضمّ لجاء على]<sup>(٤)</sup> « فاعل »، نحو « كريم » في « كرم »، و« شريف » في « شرف »، وأمّا أن يقول أحد: شارف أو كارم، فهذا شيء لم يسمع أصلا. فلو لا أنّ « قلت » مفتوحة

(١) تكلمة يلتزم بها الكلام.

(٢) في الأصل: او. فقط.

(٣) الكتاب ٣٥٩/٢.

(٤) تكلمة يلتزم بمثلها الكلام. انظر شرح الملوكي ٥٣، ٥٤.

العين في الأصل لما جاز فيها « قائل ».

ومما يدلّ كذلك على ماقلناه قولهم: أقال وأباع، فلولا أنّ « قُلتُ » مفتوح العين في الأصل<sup>(١)</sup>، والفتح مرادٌ فيها معتدٌّ به<sup>(٢)</sup> لما جعلوا النّقل منه<sup>(٣)</sup>.  
قوله: « ونظيره في الاعتلال »<sup>(٤)</sup>.

جعل « يعدُّ ويزنُ » ممّا وقع فيه الاعتلال بعد التّحويل، لما كان قياسُهما ألاّ يلزم « يفعل » بكسر العين، وأن يكونا مرّةً عليه، ومرّةً على « يفعل »، و« يفعل » غير لازم لأحدهما، هذا قياسه<sup>(٥)</sup>، ولما كان هكذا كان لزوم « يعدُّ، ويزنُ » « يفعل » تحوّلًا لهما عن أصليهما، فكان كلّ واحد منهما بهذا معتلاً بعد التّحويل عن أصله كـ « قُلت »<sup>(٦)</sup>.  
« وأما طُلتُ »<sup>(٧)</sup>.

يعني: أنّ « طُلت » « فُعُلت » بضمّ العين في أصل وضعها، غير مغيرة من بناء إلى بناء، بدليل اسم الفاعل منها<sup>(٨)</sup>، وأنها لاتتعدّى أصلاً كما لاتتعدّى « فُعُلت ».

---

(١) في الأصل: في العين.

(٢) في الأصل: فيها.

(٣) يعني: أنّ قال لو لم يكن مفتوح العين، وكان مضومها، لما جاء منه أفعل، لأنّ أفعل لا يأتي من المضموم.

(٤) الكتاب ٣٥٩/٢ وبعده: « من محوّل إليه يعد ويزن ».

(٥) يعني: قياس فَعَلَ بفتح العين أن يكون على يَفْعُل ويَفْعِل بضمّ العين وكسرها. وانظر الممتع ٤٢٦-٤٢٩.

(٦) في الأصل: لقلت.

(٧) الكتاب ٣٥٩/٢.

(٨) يعني: طويل.

قوله: « واعتلت كما اعتلت (خفت وهبت) »<sup>(١)</sup>.

يعني: بالإسكان والنقل خاصة.

قوله: « وأما بعث »<sup>(٢)</sup>.

يريد: أن « بعث » الاعتلال وقع فيها بعد أن نقلت عن بنائها إلى كسر العين. وإنما غيرت عن بنائها لئلا تكون فاؤها حالها في الاعتلال كحالها في الصحة، وأنهم لما لمهم أن يحولوها رأوا [أن يحولوها]<sup>(٣)</sup> لـ « فعلت » بالكسر أولى من تحويلها إلى « فعلت » بالضم.

قوله: « وليس في بنات الياء (فعلت) » - يعني: بضم العين - إلى « تحويلا »<sup>(٤)</sup>.

يعني: أن الضمة والواو أثقل من الكسرة والياء، ولما كان الأمر على هذا كان دخول الضمة في العين في بنات الياء يؤدي إلى نقل الأخف إلى الأثقل.

قال المؤلف - رحمه الله -: هذه مسألة وضعها بعض الطلبة في تحويل « فعلت » من ذوات الواو إلى « فعلت »، [وفعلت]<sup>(٥)</sup> من ذوات الياء إلى « فعلت »، ذكرتها هنا<sup>(٦)</sup> لتكمل الفائدة. قال هذا الطالب: اعلم أن هذا التحويل قد [رأى]<sup>(٧)</sup> بعضهم أن الغرض منه الاستدلال على ذوات الواو، وعلى ذوات الياء، فنقلوا « فعلت » من ذوات الواو إلى « فعلت »؛ ليقوا على كونها من ذوات الواو دليلا، بأن ينقلوا الضمة إلى ما قبل فتكون الضمة دليلا الواو، ونقلوا

---

(١) الكتاب ٣٥٩/٢.

(٢) الكتاب ٣٥٩/٢.

(٣) تكملة يلتم بها الكلام.

(٤) الكتاب ٣٦٠/٢. وفي الأصل: تحويله.

(٥) تكملة يلتم بها الكلام.

(٦) في الأصل: ذكرتهما هما.

(٧) تكملة يلتم بمثلها الكلام.

« فَعَلْتُ » من ذوات الياء إلى « فَعَلْتُ »؛ ليقوا على كونها من ذوات الياء دليلاً، بأن ينقلوا الكسرة إلى ما قبل فتكون الكسرة دليلاً على الياء.

وهذا التعليل معترضٌ بأن الاستدلال على ذوات الياء والواو لم نجده<sup>(١)</sup> في الفعل الماضي، نحو « قال، وباع »، وإنما وجدناه في المستقبل في نحو « يقول، ويبيع » فإذا كان الأمر كذلك لم يكن وضع الدليل في « قُلْتُ وَبَعْتُ » على ذوات الياء والواو دون « قال وباع » بالمستقيم.

فإن قلت: فإن الاعتراض بمثل « قال وباع » لا يلزم؛ لأننا لو نقلناه إلى / « فَعَلْتُ وَفَعِلْتُ »، ثم نقلنا الضمة في ذوات الواو إلى ما قبل لصار « قال » « قُولُ »<sup>(٢)</sup>، وكذلك لو نقلنا الكسرة في ذوات الياء إلى ما قبل لصار « باع » « بِيْعُ »<sup>(٣)</sup>، فكان يلتبس ذلك<sup>(٤)</sup> بما لم يسم فاعله.

فالجواب: أن هذا لا يلزم؛ لأن هذا الإلباس موجودٌ في باب « فعلت »؛ ألا ترى أنه يقال: بعْتُ، للبائع<sup>(٥)</sup> والمبيع<sup>(٦)</sup>، إذا أخبرا عن أنفسهما، وكذلك تقول: طُلْتُ، للطائل<sup>(٧)</sup> والطويل<sup>(٨)</sup>، فالإلباس موجودٌ في هذا النحو. فإذا كان الإلباس

(١) في الأصل: لم يجده.

(٢) في الأصل: قولي.

(٣) في الأصل: يبيع.

(٤) في الأصل: لك.

(٥) في الأصل: البائع.

(٦) يعني: للبائع والمشتري. وبعت من الأضداد، فيستعمل للشراء وضده. انظر اللسان (بيع).

(٧) في الأصل: الطائل.

(٨) تقرأ والتطويل. طلت التي اسم الفاعل منها طائل، أصلها: طَوَّلَ، بفتح العين، وهي متعدية، يقال:

طاولني فطلته، والتي اسم الفاعل منها طويل، أصلها: طَوَّلَ، بضم العين، وهي التي ضد قصر. انظر أمالي

ابن الشجري ٣٠١/١، ٣٠٢، اللسان (طول).

لا يمنع التّقل في هذا النّحو، فوجب ألاّ يمنعَه في « قال وباع ». وهذا يُطلّ لك ما<sup>(١)</sup> زعمه أبو عثمان المازني وأبو عليّ من أنّ « قال وباع » محمولان ومحوّلان إلى « فَعَلَ وفعل »، غير أنّهما لم تنقل حركة العين فيهما إلى ما قبل؛ لئلاّ يلتبس بما لم يسمّ فاعله<sup>(٢)</sup>. فالذي يبطله أنا وجدنا ماحوّل، وفيه الالتباس، وهو « بعث وطلّت »، وقد بيّنا ذلك آنفاً، فدلّ على بطلان تعليلهما.

فإذا تقرّر أنّ التّحويل ليس للاستدلال على ذوات الواو، ولا ذوات الياء، نظرنا في علّة أخرى غير هذه العلّة، فنقول في ذلك: إنّ العلّة أنّه لما كان الأمر يؤدّي<sup>(٣)</sup> بهم في « قولت وبيعت » إلى حذف عين الكلمة وهي محوّلّة في أصل وضعها، محمّية<sup>(٤)</sup> من الحذف فيه بتوسطها، وكون الفاء قبلها واللام [بعدها]<sup>(٥)</sup>، معترضين للحوادث والطوارئ دونها، حافظين<sup>(٦)</sup> لها منها، كان الحذف منها أبعد وفيها أقلّ؛ ولذلك كثر وجود حذف اللام نحو « اليد والهنّ والدّم<sup>(٧)</sup> والأخ والأب والفم »، وأشباه هذا كثيرة، وقلّ<sup>(٨)</sup> حذف العين فيها حتّى كأنّك لا تجد منها إلّا « السّه ومُد »<sup>(٩)</sup>، فلمّا كان الحذف من العين أبعد لم ينبغ أن يكون حذفها كحذف اللام للسّاكنين، نحو « رَمَتْ وقضّت<sup>(١٠)</sup> وسعت ومشّت »؛ فلذلك لم يُكتفَ

(١) في الأصل: بما.

(٢) انظر المنصف ١/٢٥١، ٢٥٢.

(٣) في الأصل: يؤد.

(٤) في الأصل: مختصة.

(٥) تكملة يلتزم بها الكلام.

(٦) في الأصل: خامس.

(٧) حرّفت مع ما قبلها.

(٨) في الأصل: وقد.

(٩) في الأصل: الستة ومد. انظر شرح الملوكي ٤٢٣، ٤٢٤.

(١٠) في الأصل: وفضت.



بالفتحة عن الألف في « قُلْتُ وَبِعْتُ »، كما اكْتُفِيَ في حذف اللام؛ لكان<sup>(١)</sup> في ذلك تسوية بين حذف اللام وحذف العين، فأرادوا فرق ما بينهما، فلم يحذفوا العين والكلمة مبقاةً على بنيتها؛ لأن ذلك يؤدي إلى التسوية بينهما، وكأنهم استنكفوا<sup>(٢)</sup> التسوية بينهما إذ لم يكن في الفتحة من قوة الدلالة على المحذوف ما في غيرها؛ إذ الفتحة واحدة لما قبل المحذوف في حال إثباته وحذفه، ولم يكن فيها دلالة على حذفه؛ فلما استنكفوا الاستدلال على العين بالفتحة لضعف دلالتها على المحذوف، ثقلت بنية الكلمة، فغيّرت حركة العين إلى غير الفتحة، من الضمة والكسرة؛ لأنك تعلّ ذلك بأن<sup>(٣)</sup> تنقل الضمة والكسرة إلى ما قبل العين، ثم تحذف العين لالتقاء الساكنين، وتقوي الدلالة على المحذوف بذلك؛ لأن ما قبله في حال إثباته لم يكن كذلك، فدلّ ذلك على أنها حركة منقولة عن المحذوف، فتقوى الدلالة في ذلك عليه؛ إلا أن العين غيّرت عن الفتحة في ذوات الواو إلى الضمة لأنها أشكل بالواو؛ ليجتمع لها في ذلك قوة الدلالة على المحذوف أكثر من دلالة الفتحة، والدلالة<sup>(٤)</sup> على كونه من ذوات الواو، دليلان أولى من دليل واحد، ولمثل ذلك غيّرت العين عن الفتحة إلى الكسرة في ذوات الياء.

فإن قيل: قد رجعتم إلى الاستدلال على ذوات الواو والياء بغير هذا التغير، آخراً، وقد أنكرتموه أولاً<sup>(٥)</sup>!

قلنا: إنما أنكرنا أن / يكون بناء التحويل على ذلك، ونحن لم نبن التحويل

[١٨٠]

(١) يعني: لأنه يكون.

(٢) في الأصل: اسكنوا.

(٣) في الأصل: بل.

(٤) « والدلالة » مكرر في الأصل.

(٥) أي: الاستدلال.

عليه، وإنما جرّته العلة على جهة الاستحسان، [لا]<sup>(١)</sup> على جهة البناء عليه، فلذلك لم ينقض<sup>(٢)</sup> ذلك غرضنا المتقدّم أوّلاً. « وقالوا: وجد يُجْدُ »<sup>(٣)</sup>.

يعني: أنهم أتوا بالمضارع لـ « وَجَدَ » مضموم العين بحذف<sup>(٤)</sup> الفاء، وإن كان القياس أن تثبت الفاء مع الضمة؛ لأنّ موجب حذفها قد زال بالضمة، وهو وقوعها بين ياء وكسرة، ليكون الحذف فيها إشعاراً بأنّ أصل هذا النوع أن يأتي في المضارع بكسر العين، وأنّ الضمّ دخيلٌ فيها. وأدخل - رحمه الله - هذه المسألة في هذا الباب لمكان قوله في « وعد » ونحوه: إنّ الاعتلال دخله في التحويل<sup>(٥)</sup>. قوله: « وقال بعضهم: طُلُتْ »<sup>(٦)</sup>.

« طُلْتُ » هنا ليست التي ضدّ « قصرت »، وإنّما « طُلْتُ » التي هي في قولك: طاوَلَنِي فطُلْتُه<sup>(٧)</sup>.

قوله: « وإذا قلتَ (يَفْعَل) من (قلتُ)، قلتَ: يقول »<sup>(٨)</sup>. يعني أنّ « قُلْتُ » لما حوّلَ لـ « فَعُل » بضمّ العين، لزم أن تكون في المضارع على « يَفْعُل » بضمّ العين أيضاً؛ لأنّ العين متى ضمّت في الماضي لزم ضمُّها في المستقبل.

(١) تكملة يلتئم بها الكلام.

(٢) في الأصل: لم ينقص. والمثبت أولى.

(٣) الكتاب ٣٦٠/٢.

(٤) في الأصل: بخلاف.

(٥) الكتاب ٣٥٩/٢.

(٦) الكتاب ٣٦٠/٢. وفي الأصل: طلبه. وكذا في الموضع التّالي.

(٧) انظر الصحاح (طول).

(٨) الكتاب ٣٦٠/٢.

قوله: « وإذا قلت (يفعل) من (بعث) »<sup>(١)</sup>.

يقول - رحمه الله -: إنّ مضارع « بعث » على « يفعل »، وإن كان محوّلاً من « فَعَلَ »<sup>(٢)</sup>، و« فَعَلَ » لا يأتي مضارعه على « يفعل » بالكسر وإنّما هو « يفعل » بالفتح، وذلك ألها- أعني: بعث - لما كانت محوّلةً عن « فَعَلْتُ » إلى « فَعِلْتُ »، أرادوا لهذا أن يخرجوها مجرى ما نقل لـ « فَعَلْتُ » من بنات الواو، في أن يجعلوا حركة العين في مضارعها حركة العين فيها كما هي كذلك فيما نقل لـ « فَعَلَ » من ذوات الواو، كما قد أجروها مجراها في تغيير الفاء على هذا؛ [إذ]<sup>(٣)</sup> أنه يوجد في الصحيح « يفعل » في مضارع « فعل »، وذلك « حسب يحسب ».

قوله: « وإذا قلت: فَعَلَ، في هذه الأشياء »<sup>(٤)</sup>.

يعني: في هذه الأفعال المتقدمة الذكر.

« كسرت الفاء، وحوّلت عليها حركت العين »<sup>(٥)</sup>.

معنى قوله: « كسرت الفاء »، وقوله: « وحوّلت عليها حركت العين »: متّحد. وإذا كان كذلك فقوله: « وحوّلت عليها حركت العين » من عطف الشّيء على الشّيء نفسه؛ للتأكيد.

قوله: « لو لم تتغيّر »<sup>(٦)</sup>.

كلامٌ مقطوعٌ ممّا قبله، ومعناه: لو لم تتغيّر لوجدت حركة الأصل، أي: لو لم تعلّ الكلمة لوجدت الحركة. ولا يصحّ أن يكون حالاً ممّا قبله؛ لأنّه إن كان كذلك

---

(١) الكتاب ٣٦٠/٢.

(٢) في الأصل: محوّلاً تفعل.

(٣) تكملة يلتئم بمثلها الكلام. انظر الكتاب ٣٦٠/٢.

(٤) الكتاب ٣٦٠/٢.

(٥) الكتاب ٣٦٠/٢. ويعني: بيع وخيف وقيل.

(٦) في الكتاب ٣٦٠/٢: « لو لم تعتل ».

كان معنى الكلام لتغيّر حركة الأصل في حال أنّك قد غيّرت فلم توجد الحركة. فهذا معنى ساقط وخلف لا يتصوّر أصلاً. وإنّما قدّرت في مكان « لو لم تُغيّر »: أنّك قد غيّرت، لما كانت « لو » فيه قد دخلت على فعل منفيّ، وهي إذا دخلت على نفي قلبت معناه للإيجاب. ولو قال: إذ لو لم تغيّر، لكان أحسن، وكانت « إذ » فيه متعلّقة بفعل مضمر، التقدير: أعني إذ لو لم<sup>(١)</sup> تُغيّر، ونحوه ممّا يصحّ معناه. ولا يصحّ أن تكون متعلّقة بالفعل قبلها؛ لأنّ ذلك يؤدّي لأن يكون معنى الكلام: لتغيّر حركة الأصل في وقت عدم التغيّر. وهذا معنى خلف، فحملُ الكلام عليه لا يجوز أصلاً.

قوله: « للاعتلال »<sup>(٢)</sup>.

يريد: لأجل أنّك قد أعللت.

قوله: « وبعض العرب يقول: خيف، وقيل، وبيع / فيشم »<sup>(٣)</sup>. [٨٠ب]

زعم أبو عمرو<sup>(٤)</sup> أنّ الإشمام هنا بمعنى الاختلاط، وأنه لا بدّ من سماعه، ومحال

(١) في الأصل: إذا لم.

(٢) الكتاب ٣٦٠/٢.

(٣) الكتاب ٣٦٠/٢ وفيه: « وبيع وقيل ». والإشمام لغة كثير من قيس وعامة أسد. انظر ارتشاف الضرب ١٣٤١ (رجب).

(٤) عثمان بن سعيد بن عثمان بن سعيد بن عمر الدّاني الأموي مولا هم القرطبي المالكي المقرئ المشهور المعروف في زمانه بابن الصيرفي [٣٧١، ٤٤٤هـ] كان أحد الأئمة في علم القرآن ورواياته وتفسيره ومعانيه وطرقه وإعرابه، وله معرفة بالحديث وطرقه وأسماء رجاله ونقلته، وكان حسن الخط جيّد الضبط، من أهل الحفظ. أخذ القراءات عن أبي الفتح فارس بن أحمد وأبي الحسن طاهر بن عبد المنعم بن غلبون وغيرهما، وسمع الحديث من جماعة، وقرأ عليه ولده أحمد وأبو إسحاق إبراهيم بن علي الفيسولي وغيرهما. من مصنفاته: جامع البيان فيما رواه في القراءات السبع، كتاب التيسير، طبقات القراء، وغيرها كثير. انظر غاية النهاية ٥٠٣/١-٥٠٥. وقد أورد أبو حيان باختصار ماسيوره المؤلف في هذه المسألة. انظر ارتشاف الضرب ١٣٤١ (رجب).

أن يكون الإشمام في الوقف -يريد: غير مسموع- وقال: إنه لا يطوع بالتّطق به لسان، زَعَمُ.

قال الشيخ أبو علي -رحمه الله- وقد كان شيخنا أبو عمرو بن الطفيل<sup>(١)</sup> المقرئ الجوّد -رحمه الله- يتقنه، ويشمّ الحرف الموصول من غير أن يُسمع إشمامه، وقد سمعته يردده<sup>(٢)</sup> غير ما مرّة، ولا يُسمع لإشمامه صوت أصلاً. وقد قال سيّويه رحمه الله في باب من أبواب الجزاء<sup>(٣)</sup>: وسمعنا من العرب من يُشمّ الضّمة. وهذا ظاهره أنّ الإشمام في الموصول مسموع كما قاله أبو عمرو<sup>(٤)</sup> الدّاني<sup>(٥)</sup> رحمه الله.

قوله: «وبعض من يضمّ»<sup>(٦)</sup>.

سمّى -رحمه الله- خلط الكسرة بالضّمة ضمّاً مجازاً، أي: وبعض من يخلط بالكسرة الضّمة يخلص بها ضمة، ويتبعها العين، فيقول: بُوع وقول<sup>(٧)</sup>.

قوله: «والأصل: الكسر»<sup>(٨)</sup>.

يعني: من جهة القياس والاستعمال.

---

(١) عياش بن محمد بن عبد الرحمن بن الطفيل بن عزيمة العبديّ الشّيبلي [ت: ٥٨٥هـ] كان رأساً في التجويد ثقة عذب الصوت. أخذ القراءات عن أبيه وأبي الحسن بن شريح، وأخذ عنه ابنه أبو الحسن محمد وأبو عليّ الشّلوين وعليّ بن أحمد الشّريشي. له استدراك وزيادة على أبيه في كتاب الإفادة. انظر غاية النهاية ٦٠٧/١.

(٢) تقرأ في الأصل: يورد لا.

(٣) انظر الكتاب ٤٥٠/١.

(٤) في الأصل: أبو عمرو.

(٥) انظر كلام الدّاني في ارتشاف الضرب دون ذكر للشّلوين ١٣٤١. وفي ١٣٤٢ (رجب): «وقال أبو الحكم بن عذرة: ينبغي أن يُسمّى روماً؛ إذ يُسمع صُويت، لكن عبارة من تقدّم الإشمام».

(٦) الكتاب ٣٦٠/٢.

(٧) وانظر هذه اللغة في التكملة ٥٧٨.

(٨) الكتاب ٣٦٠/٢.

قوله: « فإذا قلت: فَعَلْ، صارت العين تابعة<sup>(١)</sup> ».

يعني: إذا لم يتصل بالفعل الماضي في هذه المسألة ونحوها فاعلُه، صارت العين بعد إسكانها تابعةً لحركة ما قبلها. وإنما قلت بعد إسكانها لأنَّ إبدال الساكن من الساكن أقرب من إبدال الساكن من المتحرّك؛ وذلك أنَّ التَّغيير على الساكن أقوى منه على المتحرّك. وعلى هذا يجب أن يكون معنى قول التَّحويين في واو « قال »: إنها قلت ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها<sup>(٢)</sup>: أنَّ واو « قال » قلت ألفاً بعد إسكانها؛ لاستئصال الحركة عليها، بعد أن قلبوا حركتها ضمةً؛ لأنَّ جميع الحركات مستقلة في حروف العلة، ولانفتاح ما قبلها وتحركها في غير « قال ».

قوله: « لم تجعل<sup>(٣)</sup> ».

يعني: في جميع المواضع، ولم يكن بينهما فرقٌ أصلاً، ففرّقوا بينهما مع عدم الاتصال بالتاء، وتركوا الفرق عند الاتصال، ليكون ممّا أوجبه التّاء من التّغيير.

وقال: « من (باع، وخاف، وهاب) »<sup>(٤)</sup>.

لما كانت « فَعَل » عنده تغييراً<sup>(٥)</sup> في بنات الياء<sup>(٦)</sup> إلى « فَعِل »، وفي بنات الواو إلى « فَعُل »، قال<sup>(٧)</sup> هذا لمكان قولهم: قُلْتُ وَبِعْتُ؛ إذ لم يثبت غيره، وأنهم<sup>(٨)</sup> لا

(١) الكتاب ٣٦٠/٢.

(٢) انظر الممتع ٤٣٨، شرح الشافية للرضي ٧٩/١، ٩٥/٣.

(٣) الكتاب ٣٦٠/٢ ونصّه: « ولو لم تجعل تابعة لالتبس فَعَل من باع وخاف بفعل... ».

(٤) الكتاب ٣٦٠/٢.

(٥) في الأصل: تغيير.

(٦) في الأصل: التّاء.

(٧) في الأصل: وقال.

(٨) في الأصل: أنهم. بلاواو.

يقولون بالتحويل إلّا مع اتّصال التاء، فكان القول ماقد ثبت واستقرّ في موضع ما.  
هذا[هو]<sup>(١)</sup> الوجه.

ورأيت لأبي عليّ الفارسي -رحمه الله- في كتاب التذكّرة في كون العين في  
« فعل » من « قال، وباع، وخاف » ونحوها تابعة للفاء، فصلا رأيت أن أنقله<sup>(٢)</sup>  
هنا. قال: إنّما لم تنقل الحركة في « قال، وخاف، وباع » إلى الفاء كما نقلت في  
« قُلْتُ، وَبِعْتُ »، وشدّ في القياس والاستعمال، لما كان يؤدّي إليه من التباس  
« فَعَلَ » بـ « فُعِلَ »<sup>(٣)</sup>، ولأنّ الألف إذا ثبتت في « قال وباع » [بمترلة ثبات  
الحركة]<sup>(٤)</sup>، والذي يوجب قلبها ألفا هو تقدير الحركة فيها، فصارت الحركة  
بانقلاب الحرف إلى الألف بمترلة الثابتة<sup>(٥)</sup> في الحرف، فلمّا كانت كالثابتة في  
الحرف لم تنقل، ولذلك لم تنقل الحركة التي تحب<sup>(٦)</sup> للام « مُصْطَفَوْنَ » إلى  
ماقبلها، كما تنقل في « قاضون »، وعلى هذا لم تقدّر حذف الحركة من الألف  
إذا جاء في شعر، نحو:

كأنّ لم تَرَى قبلي . . . . .<sup>(٧)</sup>

(١) تكملة يلتئم بمثلها الكلام.

(٢) في الأصل: ان نقله.

(٣) انظر التعليقة ١٤٨/٥.

(٤) تكملة يلتئم بمثلها الكلام، إن شاء الله تعالى. انظر ماسيأتي بعد قليل، والمسائل الحليّات ٨٥.

(٥) في الأصل: الثانية. وكذا في الموضع التالي.

(٦) في الأصل: الذي يجب.

(٧) البيت بتمامه: .

وتضحك منّي شيخّة عبشميّة كأنّ لم ترى قبلي أسيرا يمانيا

وهو لعبد يغوث بن وقاص. انظر المفضّليات ١٥٨، المسائل الحليّات ٨٤، المسائل العسكريّة  
٢٦٤، سر صناعة الإعراب ٧٦، المحتسب ٦٩/١، المخصّص ٩/١٤، مغني اللبيب ٣٦٦، اللسان (هـذ،  
قدر، شمس). ويروى: « لم تري » بالياء، و « تَرَى » بالألف، والشاهد على الرواية الثانية، وهي رواية

ونحوه<sup>(١)</sup>:

ولا تَرْضَاهَا . . . .<sup>(٢)</sup>

كما قدرنا حذفها من:

ألم يَأْتِيكَ . . . . .<sup>(٣)</sup>

لم نقدّر حذفها في « لم تَرَى »<sup>(٤)</sup>، و« لم يَخْشَى »، إذا جاء [في]<sup>(٥)</sup> الشعر،

كما / قدرنا حذفها في « ألم يَأْتِيكَ » لأنّ ذلك قد جاء متحرّكا في نحو:

. . . . . غير ماضِي<sup>(٦)</sup>

---

الكوفيين. انظر خزانة الأدب ٢٠١/٢ نقلا عن ذيل الأمالي، وفي ذيل الأمالي ١٤٩/٣: « ترن ».

(١) في الأصل: ونحوها.

(٢) البيت بتمامه مع ما قبله:

إذا العجوزُ غضبت فطلّقْ ولا تَرْضَاهَا ولا تملّقْ

وهو ينسب لرؤية. انظر ملحقات ديوانه ١٧٩، كتاب الشعر ٢٠٥، المسائل العضديات ٤٦، المسائل الحليّات ٨٦، المسائل العسكرية ٢٦٤، المنصف ١١٥/٢، الخصائص ٣٠٧/١، سر صناعة الإعراب ٧٨، المخصص ٩/١٤، أمالي ابن الشجري ١٢٩/١، الإنصاف ٨٦، اللباب ١٠٩/٢، إعراب الحديث النبوي للعكبري ٢١١، ٢٥٣، شرح المفصل لابن يعيش ١٠٦/١٠، المتع ٥٣٨، الضرائر لابن عصفور ٤٦، شرح الشافية للرضي ١٨٥/٣، الدر المصون ٨٢/٨، شرح شواهد شرح الشافية ٤٠٩، خزانة الأدب ٣٥٩/٨-٣٦١.

(٣) البيت بتمامه:

ألم يَأْتِيكَ والأنباء تنمي بما لاقت لبونُ بني زياد

وهو لقيس بن زهير العبسي. وقد سبق تخريج البيت ٢٢٠. وزد عليه هنا أنّ البيت يروى:

« ألم يَأْتِكَ »، « ألا هل أتاك »، و« ألم يبلغك ». وليس الشاهد في هذه الروايات.

(٤) في الأصل: ترمي.

(٥) تكملة يلتئم بها الكلام.

(٦) في الأصل: غير قاضي. وهذا من قول جرير:



وليس الألف كذلك؛ لأنَّ في ثباتها ألفاً كأنَّ الحركة ثابتةٌ فيها، فلا يصحَّ نقلها إلى غيرها من الحروف مع ثباتها في الموضع الذي هي فيه ثانية، وليس كذلك «قُلْتُ، وَبِعت، وَخِفْتُ»؛ لأنَّك في هذا الموضع قد حذفت الحروف، والحروف إذا حذفت قد تُنقل حركاتها إلى ما قبلها؛ ألا ترى «الْحَبَّ<sup>(١)</sup>، وَضَوْأً<sup>(٢)</sup>، وَمَوَلَّةً<sup>(٣)</sup>»، ونحو ذلك، وقد تنقل الحركة والحرف ثابتٌ غير محذوف، نحو «قِيلَ»؛ فإذا حذف كان نقل حركته إلى ما قبله أولى ليدلَّ على المحذوف، كما اجتمع على ذلك في تخفيف الهزمة. انتهى كلامه.

وهو كلامٌ حسنٌ، لكن الذي يُعتمدُ عليه في هذه المسألة، إنما هو ما يؤدِّي إليه من الالتباس، كما ذكر سيبويه - رحمه الله - وقدَّم هو<sup>(٤)</sup> في أوَّل كلامه، هذا الفصل.

وأما قوله: لأنَّ الألف [إذا ثبتت]<sup>(٥)</sup> في «قال، وباع»، إلى آخر الفصل،

فيوما يُجارين الهوى غير ماضي فيوما تُرى منهنَّ غولٌ تغولُ

انظر الديوان ١٤٠، النوادر ٥٢٤، الكتاب ٥٩/٢، الأصول ٤٤٣/٣، المقتضب ٢٨١/١، المسائل العضديات ٤٦، كتاب الشعر ٢٠٦، الخصائص ١٥٩/٣، النصف ٨٠/٢، ١١٤، الصحاح (مضى)، أمالي ابن الشجري ١٢٨/١، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٥٦٥/٢، اللسان (مضى). قال ابن جنِّي: «فهذا على لغة من يقول: هذا ماضي، وهو يمضي». وفي النصف: أن أبا عثمان المازني كان ينشده: «ليس ماضياً». ورواية الديوان: «غير ماصباً». قال شارح الديوان: «قال المهلي: هذه رواية جيدة، وسيبويه يرويه: غير ماضي بتحريك الياء، وهو رديء إلا أنه شاهد».

(١) مخفف خبء، وهو مصدر خبأت الشيء، إذا سترته.

(٢) مخفف ضبوء.

(٣) مخفف مؤلة، وهو اسم رجل.

(٤) يعني: الفارسي.

(٥) تكلمة يلتزم بها الكلام، أخذتها من نصَّ أبي عليٍّ السابق.

فإنه في الحقيقة كأنه هو المسؤول عنه؛ لأنَّ القائل إذا قال: لَمْ لم تنقل حركة العين من « قال، وباع، وخاف » إلى الفاء؟ إنما يريد: لَمْ قلبت العين في « قال، وباع، وخاف » إلى حرف من جنس ما قبلها لكونها مستثقلة فيها الحركة، ولم تنقل حركتها إلى ما قبلها وبقيت على أصلها ياءً أو واوا. وإذا<sup>(١)</sup> كان كما قدّمنا هو المسؤول عنه لم يصحّ أن يكون علّة؛ لأنَّ العلّة لا تكون هي المعلول.

قوله: « فأتبعوهنّ (قال) »<sup>(٢)</sup>.

يعني: فأتبعوا « قال » « خاف، وهاب<sup>(٣)</sup>، وباع »، في أن جعلوا العين فيها تابعة للفاء.

قوله: « ليستوين »<sup>(٤)</sup>.

يعني: خاف، وقال، وباع، وأخواتهنّ، أي: وجعلوا عين « قال » تابعة للفاء لتجري<sup>(٥)</sup> الأفعال كلّها على طريق واحد في الاعتلال، مع أن نقل الحركة يؤدّي إلى الالتباس في لغة بعض العرب، وهو من يجعل حركة الفاء<sup>(٦)</sup> من « فعل » ضمة خالصة<sup>(٧)</sup>.

قوله: « وأنهم شبهوها بأخواتها »<sup>(٨)</sup>.

يعني: بـ« خاف، وباع، وهاب ».

(١) الأصل: إذا، بلاواو.

(٢) الكتاب ٣٦٠/٢.

(٣) في الأصل: قال.

(٤) الكتاب ٣٦٠/٢.

(٥) في الأصل: لتجر.

(٦) في الأصل: الياء.

(٧) يعني: قول وبوع، وقد سبقت.

(٨) الكتاب ٣٦٠/٢.

قوله: « فكما اتَّفَقن في التَّغْيِير، كذلك اتَّفَقن في الإلحاق »<sup>(١)</sup>.

يعني: في إلحاق العين بالفاء، حيث أتبعوها إيَّاهَا.

قوله: « وحدَّثنا أبو الخطَّاب أنَّ ناساً من العرب »<sup>(٢)</sup>.

جسَّروهم على هذا أنهم أمَّنوا اللَّبْس، حيث كان هذا الفعل لامفعول له، وإلَّا ما هو واقعٌ لاسم، وبعده فعل، فكأنه في موضع خبره، وهو مع<sup>(٣)</sup> هذا شاذ.

قوله: « يميل الفاء »<sup>(٤)</sup>.

يريد: نحو الضَّمَّة.

قوله: « وأمال كما ضمَّوا »<sup>(٥)</sup>.

يعني: وأشَمَّ كما أَشَمُّوا.

قوله: « وأما مِتَّ تموت »<sup>(٦)</sup>.

كأنه لما قال: إنَّ « فَعَلَ » من الواو ترجع إلى « فَعُلَ »، قد اعترضه معترض  
بـ« مِتَّ تموت »، وقال: كيف حوِّل هنا « فَعَلَ » إلى « فَعِلَ »، وهو من الواو،  
والدَّليل على أنه « فَعَلَ » مجيء مضارعه « يَفْعُلُ » بضمِّ العين؟!!

فأجابه بأنَّ قال: إنَّ « مِتَّ » ليست محوَّلة إلى « فَعِلَ »، وإلَّا ما هي موضوعةٌ  
عليها، فأما<sup>(٧)</sup> ضمَّ عين مضارعها فشاذ، ونظيرها من الصحيح « فَضِلَ يَفْضُلُ »،

(١) الكتاب ٣٦٠/٢. وفي الأصل: اتفق في التغير كذلك لاتفق.

(٢) الكتاب ٣٦٠/٢ وبعده: « يقولون: كيد زيدٌ يفعل، ومازِيل زيدٌ يفعل ذاك، يريدون زال وكاد... ».

(٣) في الأصل: بيع. والصواب مأثبته، إن شاء الله تعالى.

(٤) الكتاب ٣٦١/٢.

(٥) الكتاب ٣٦١/٢.

(٦) الكتاب ٣٦١/٢.

(٧) في الأصل: فلما.

وحمل على هذا ولم يحمل على أنها حوّلت إلى « فعل » شذوذاً؛ لما كان حملنا على شذوذ المضارع موجوداً<sup>(١)</sup>.

قوله: « فكذلك كُدت تكادُ »<sup>(٢)</sup>.

[٨١ب] كأنّ قائل<sup>(٣)</sup> قال: كيف جاء هنا « فَعَلَ » في الياء / منقولا إلى « فَعُلَ »، وهو ليس من شأنه أن ينقل [إلى « فَعُلَ »]<sup>(٤)</sup>، ولا أن يجيء « فَعُلَ » فيما كان منه من الياء أصلاً؛ لأنّ « فَعُلَ » لا تدخل بنات الياء أصلاً؛ الدليل على أنه « فَعَلَ » فتح مضارعه؛ ألا ترى « تكادُ »؟

فأجابه بأن قال: إنّ « كُدت » ليست بمحوّلة أصلاً وإنّما هي موضوعة على « فَعُلْتُ »، ويجيء « فَعُلْتُ » فيها وهي من الياء، وفتح عين مضارعها، شذوذاً كلّ، وحمل على هذا ولم يحمل على أنّ « كُدت » « فَعُلْتُ » منقولة إلى « فَعُلْتُ »، لأنّه أقلّ شذوذاً؛ لأنه ليس فيها إلّا كون « فَعُلَ » في الياء، وفتح العين [في المضارع]<sup>(٥)</sup>، وفي التثنية أنّ<sup>(٦)</sup> التثنية ليس له نظير أصلاً، وما حمل - رحمه الله - عليه له نظير، وهو أنّ « فَعَلَ » بكسر العين قد جاءت في الواو، وجاءت العين في مضارعها مضمومة، وهذا العمل بعينه عكس ما تقدّم في « كُدت تكاد »، من ضمّ عينه في الماضي، وفتحها في المستقبل؛ وذلك أنّ الأليق بالواو أن تكون على « فَعُلَ »، وأنّ الماضي على « فَعَلَ » بالكسر لا يكون على « يَفْعَلُ » بالضّمّ، وإنّما يكون على « يَفْعَلُ »

(١) وقد سمع مُتّ بضمّ العين، وهو ماضي تموت، وسمع ثَمَات وهو مضارع مُتّ، فيمكن أن يكون قول من يقول: مُتّ تموت، من تداخل اللغات. انظر المنصف ٢٥٦/١، ٢٥٧، الممتع ٤٤٥.

(٢) الكتاب ٣٦١/٢.

(٣) في الأصل: كان قليلاً.

(٤) تكملة يلتئم بها الكلام.

(٥) تكملة يلتئم بها الكلام.

(٦) في الأصل: وان. انظر ماسيأتي ٥٥٣.

بالفتح، والياء لا يكون فيها «فَعُلَ» بذيل<sup>(١)</sup> بوجه، و«فَعُلَ» لا يكون مضارعه «يفْعَلُ»<sup>(٢)</sup> بالفتح، وإثما يكون «يفْعَلُ» بالضم<sup>(٣)</sup>.

قوله: «وَأَمَّا [ليس] فَإِنَّهَا مَسْكُونَةٌ»<sup>(٤)</sup>.

تسكينٌ ليس للاعتلال؛ لأنه لو كان له لأَعْلَت، وإثما هو تسكينٌ تخفيفٍ، وبمثلة تسكين «عَلِمَ»<sup>(٥)</sup>، إلّا أنّها لما كثر استعمالها، وقلّ تصرفها<sup>(٦)</sup>، فكان فيها بقلة تصرفها مضارعةً لـ«لَيْتَ»، اقتصروا فيها على التسكين حملاً لها على «لَيْتَ».

قال أبو الفتح<sup>(٧)</sup> - رحمه الله -: قد صحَّ أن «لَيْسَ» فعلٌ بقولهم: لست، ولسنا، كـ«قمت، وقمنا»، فإذا ثبت أنها فعل، فلا يخلو<sup>(٨)</sup> [من أن تكون]<sup>(٩)</sup> في الأصل «فَعُلَ، أَوْفَعُلَ، أَوْفَعَلَّ»، فلا يجوز أن تكون «فَعُلَ»؛ لأنه ليس في ذوات الياء «فَعُلَ»، إثما ذلك في ذوات الواو. ولا يجوز أن تكون «فَعَلَّ»؛ لأن ما كانت عينه مفتوحة لم يجز فيه الإسكان؛ ألا ترى أنه لا يسكن نحو «ضَرَبَ»، كما يسكن

(١) في الأصل: به بل. ولعلّ الصواب ما أثبتته.

(٢) في الأصل: فعل.

(٣) ويمكن أن يكون كُدت أكاد من تداخل اللغات، ويكون أكاد مضارع كِدت بكسر العين استغني

به عن مضارع كُدت بضم العين. انظر المنصف ٢٥٧/١.

(٤) الكتاب ٣٦١/٢ وما بين معقوفين تكملة منه يستقيم بها السياق.

(٥) في قولهم: عَلِمَ. انظر الكتاب ٣٦١/٢.

(٦) في الأصل: إلا أنّها لما كثر استعمالها وقلّ تصرفها.

(٧) النص في المنصف ٢٥٨/١، ٢٥٩، باختلاف يسير، وقد استبدل المؤلف فيه نصّاً بآخر من ٢١/١،

بتصرف أيضاً.

(٨) في المنصف ٢٥٨/١: «قد يخلو». خطأ.

(٩) تكملة من المنصف ٢٥٨/١.

« كَرَمٌ، وَعَلِمَ »، فيقال: كَرَمَ زيدٌ، وَعَلِمَ زيدٌ؛ وذلك لخفة الفتحة، فإن<sup>(١)</sup> ورد فقليل جدًا، نحو:

وما كلَّ مَعْبُونٍ ولو سَلَفَ صَفْقُهُ<sup>(٢)</sup>

فلا بدَّ أن يكون « فَعَلَ »، وأصلها « لَيْسَ »، كما يقولون: صَيْدَ البعير، وأصله « صَيْدَ »، ويقولون أيضًا: صَيْدَ. وألزموا « لَيْسَ » الإسكان في كلِّ قول؛ لأنها لما لم تتصرف<sup>(٣)</sup> شُبِّهَتْ بـ« لَيْتَ »، فقَصُرَتْ على الإسكان، لا غير<sup>(٤)</sup>. قوله: « وأما قولهم: عَوَرَ يَعَوِرُ، وَحَوَلَ [يَحْوِلُ]، وَصَيْدَ يَصِيدُ »<sup>(٥)</sup>.

ذكر هنا « يَصِيدُ » لكونها مضارعة لما ذكرهما<sup>(٦)</sup> معها<sup>(٧)</sup> - أعني: عَوَرَ وَحَوَلَ - ووجه المضارعة أنها آفة؛ وذلك أنَّ الصَّيْدَ داءٌ يأخذ البعير، يرفعُ له رأسَه، يقال منه: بعيرٌ أَصِيدٌ، وجمعه صَيْدٌ، وبه شَبَّهَ الرَّجُلَ المتكَبِّرَ، فقليل: رجلٌ أَصِيدٌ، ورجالٌ صَيْدٌ، فلَمَّا كان داءٌ للعنق، وهما آفةٌ للعين، ذكرها معهما<sup>(٨)</sup>.

ولما ضارعتهما توهم لها<sup>(٩)</sup> « أَصِيدٌ »، فصَحَّحَهَا بالحمل عليه، كما صَحَّحَا

(١) من هنا إلى نهاية الشاهد أتى به المؤلّف من ٢١/١ بدلا من نصٍّ آخر، وهو: « وقد تقدّم القول في هذا ».

(٢) في الأصل: وما كان مغبون. وعجز الشاهد:

براجع ماقـد فائـة برداد

والبيت للأخطل، وقد سبق تخريجه ١١٦. وفي المنصف ٢٥٨/١: « وما كل مبتاع ». وهي رواية.

(٣) في الأصل: لم تنصرف.

(٤) انتهى التّقل من المنصف.

(٥) الكتاب ٣٦١/٢. وما بين معقوفين تكملة منه يلتزم بها الكلام.

(٦) في الأصل: ذكرها.

(٧) في الأصل: معه.

(٨) في الأصل: معها.

(٩) في الأصل: لهما.

هما وأخواتهما بالحمل على ما في معناهما من «اعورّ، واحولّ، وابيضّ، واسودّ»،  
فلما كان «اعورّ» لابدّ من صحّته لسكون ما قبل الواو، صحّت<sup>(١)</sup> العين في  
«فعل» الذي هو «عورّ» ونحوها؛ لأنّها قد صحّت فيما هو في معناها، فجعلت  
صحّة العين في «فعل» أمانة على أنّه في معنى «أفعلّ».

قال أبو الفتح بن جنّي<sup>(٢)</sup> - رحمه الله -: وحكى أبو زيد: أودّ العودُ يأودُ أوداً،  
وإنّما / صحّ هذا عندي؛ لأنّه مثل «عوج يعوج عوجاً»<sup>(٣)</sup>، فأجري مجرى نظيره.  
فإن قال قائل: فهلاّ صحّت في «أقام»؛ لسكون ما قبلها؛ إذ أصلها  
«أقوم»، كما صحّت في «اعورّ»؛ لسكون ما قبلها؟

فلأنّ أقام اعتلّت لاعتلال «فعل» منها قبل النّقل؛ لأنّ الأصل «قام»، ثمّ  
نقل الفعل بهمزة النّقل، و«اعورّ» لم ينقل من «عار» فيجب أعلاله لإعلال  
«فعل» منه، وقد قالوا: عارت<sup>(٤)</sup> عينه، وهو قليل، قال الشاعر:

نُساءلُ يابنَ أحمرَ من رأه      أعارتْ عينه أم لم تُعار<sup>(٥)</sup>

ولما وجب تصحيح «تجاوز [وتزواج]»<sup>(٦)</sup> لسكون ما قبل الواو، وكان  
«ازدوجوا، واجتوروا»، بمعناهما، صحّحوهما؛ ليكون تصحيحهما<sup>(٧)</sup> أمانة أنّ كلّ

(١) في الأصل: وضحت.

(٢) انظر المنصف ٢٥٩/١.

(٣) في الأصل: عرج يعرج عرجاً.

(٤) في الأصل: اعارت.

(٥) البيت لعمر بن أحمد الباهلي. انظر أدب الكاتب ٣٩٨، جمهرة اللغة ٦٨، ٧٧٥، ١٠٦٦،  
الأزمية ٢٧٢، الصحاح (عور)، أمالي ابن الشجري ٤٨/٣، شرح المفصل لابن يعيش ٧٤/١٠، ٧٥،  
ارتشاف الضرب ٢٣٩٠ (رجب)، تذكرة النحاة ٣٨٢، اللسان (عور). وبه ينتهي نقل المؤلف من هذه  
الموضع من المنصف. وما بعده إلى نهاية المسألة في المنصف أيضاً ٣٠٥/١، ٣٠٦ بتصرف.

(٦) موضعه في الأصل بياض، وبما أثبتته يتمّ الكلام إن شاء الله.

(٧) في الأصل: تصحيحها.

واحدٍ منهما بمعنى الآخر، وإِثْمًا أَعْلَوْا « اختاروا وابتاعوا »؛ لَأْتَهُمَا لَيْسَا بمعنى « تخايروا وتبايعوا »، [فجاءاً]<sup>(١)</sup> على ما ينبغي من الاعتلال.

قال الخليل<sup>(٢)</sup> - رحمه الله -: لو بنيت « افعلوا » من قولك: ازدوجوا، على غير معنى « تفاعلوا »، لأعللت فقلت: ازداجوا، كما قلت: اختاروا وابتاعوا. يعني: أن الذي يوجب التصحيح هو كونه في معنى ما يجب تصحيحه، فإذا لم يكن في معناه<sup>(٣)</sup> خرج إلى باب « اختاروا وابتاعوا »، فلم يجوز إلا اعتلاله كما<sup>(٤)</sup> « اختار وابتاع ».

قوله: « وَأَمَّا طاح يطيحُ، وتاه يتيهُ »<sup>(٥)</sup>.

كأنَّ قائلًا قال له: كيف تنقل هنا « فَعَلَ » من الواو إلى « فَعِلَ »؛ الدليل<sup>(٦)</sup> على أنه « فَعِلَ » كـ « رَضِيَ »<sup>(٧)</sup> مضارعُه؟

فأجابه بأن قال: إنَّ « طاح » وتاه غير محوّلين أصلاً، إِثْمًا هما موضوعان على « فَعِلَ »، وكسر العين في المضارع شدوذ، وحمل على هذا لأنَّ له<sup>(٨)</sup> نظيراً وهو « حَسِبَ يَحْسِبُ »، والتّقل في « فَعَلَ » من الواو إلى « فَعِلَ » لانّظير له أصلاً. وهذا كلّهُ إنما هو فيمن قال: طَوَّحْتُ، وأمّا من قال: طَيَّحْتُ، فلا يحتاج إلى شيء من هذا.

(١) تكملة من المنصف.

(٢) انظر الكتاب ٣٦٣/٢.

(٣) في الأصل: معناها.

(٤) في الأصل: كتنا.

(٥) الكتاب ٣٦١/٢.

(٦) في الأصل: الدليل. بلاواو.

(٧) في الأصل: كدعى.

(٨) في الأصل: لانه.



قوله: « ومن قال: طَيِّحْتُ وَتَيَّهْتُ »<sup>(١)</sup>.

« طَيِّحْتُ » « فَعَلْتُ »، بدليل « تَطْيِيحًا »، ولو كانت « فَيَعْلَت » لقال:

طِيحِلَةٌ<sup>(٢)</sup>.

واستدلَّ أبو الفتح - رحمه الله - أيضا<sup>(٣)</sup>: بأنَّ « فَعَلَ » أكثر في الكلام من « فَيَعْلَ »، فحمله على الأكثر أسوغ، وبأنَّ معنى « تَيَّهَ، وَطَيَّحَ » تكرر<sup>(٤)</sup> ذلك الفعل منه، فجرى ذلك مجرى « قَطَعَ وَكَسَرَ »، في أنهما لتكرير الفعل، وبقوله أيضا:

تَيَّهَ فِي تَيِّهِ الْمُتَيَّهِينَ<sup>(٥)</sup>

فـ « تَيَّهَ » بمنزلة « سَيَّرَ وَبَيَّعَ »، ولو كان « تَيَّهَ » « فَيَعْلَ » من الواو لوجب أن يقال فيه إذا بني للمفعول: تُؤَوِّهَ، كما تقول: قُؤِومَ زَيْدٌ، وقُؤُولَ عَمْرُو؛ ألا ترى إلى قول جرير<sup>(٦)</sup>:

بان الخليط ولو طُؤِوعَتَ ما بانا<sup>(٧)</sup>

وقول الآخر:

وفاحم دُؤُويَ حَتَّى اَعْلَنَكْسَا<sup>(٨)</sup>

(١) الكتاب ٣٦١/٢.

(٢) يعني: مثل بيطر بيطرة. انظر الاقتضاب ٢٥٢/٢.

(٣) انظر المنصف ٢٦٣/١، ٢٦٤ بتصرف.

(٤) يقرأ في الأصل: تكون.

(٥) لرؤية. وهو في ديوانه ١٨٧، والمنصف - بالإضافة لما سبق - ٢٦٢/١، ٤٣/٣.

(٦) في الأصل: الراجز.

(٧) عجزه:

وقطَّعوا من حبال الوصل أقرانا

انظر الديوان ١٦٠، الخصائص ٩٥/١.

(٨) في الأصل: فاحم. بلاواو. والبيت للعجاج. انظر الديوان ١٢٦، الخصائص ٩٥/١، ١٧/٣،

فإن قلت: إن هذين إنما أصلهما « داوى وطاوع »، و« تيه »<sup>(١)</sup> على قول خصمك « فيعل »، فأين « فاعل » من « فيعل »؟

قيل: لافصل في هذا الموضع بين « فاعل وفعل »؛ ألا ترى أنك لو بنيت « فيعل » من « قلت » لقلت: قيل، ولو بنيته للمفعول لقلت: قوول، كما تقول إذا بنيت « قاول » للمفعول: قوول<sup>(٢)</sup>؛ ألا ترى أنك تقول في « بيطر »: بوطر، كما تقول في « قاتل »: قوتل، فلافصل إذاً بين « فاعل » وبين « فيعل » إذا بنيتهما للمفعول. ولأنك إذا جعلت « تيه وطيح » من الواو، وذهبت<sup>(٣)</sup> إلى أن أصلهما « تيوه وطيوح »، لزمك أن تقول: إن « تاه يتيه، وطاح يطيح »، على « فعل يفعل » من الواو، و« فعل يفعل » [ليس]<sup>(٤)</sup> مما ينبغي أن يقاس / عليه ما وجد عنه مندوحة، وهنا وجه ظاهر غير هذا؛ لهذا يكون « طيح، وتيه » من الياء، والأظهر أن يكون « تاه يتيه، وطاح يطيح »، من الياء<sup>(٥)</sup>، ويجوز أن يكون من الواو كما ذهب إليه الخليل، رحمه الله<sup>(٦)</sup>.

قلت: إنما يظهر [أن]<sup>(٧)</sup> قول الخليل: أن لو كان « طوح، وتوه » هو الأكثر، و« طيح وتيه » قليل، فحينئذٍ يجب الحمل على الأكثر. وظاهر كلام الإمام يرمي

الصحاح (علكس)، اللسان (علكس).

(١) في الأصل: إنما هذين إنما أصلها داوى وطاوع وفيه.

(٢) في الأصل: تقول قاول للمفعول تقول قوول. والمثبت من المنصف ٢/٢٦٤.

(٣) في الأصل: ذهبت. بلاواو.

(٤) تكملة من المنصف ٢/٢٦٤.

(٥) هذا مذهب المازني، كما في المنصف ١/٢٦٢، ٢٦٤.

(٦) انتهى الثقل عن المنصف. ورأي الخليل في الكتاب ٢/٣٦١.

(٧) تكملة يلتزم بمثلها الكلام.

إلى هذا.

قوله: « وإِثْمًا دعاهم إلى هذا الاعتلال »<sup>(١)</sup>.

هذا الفصل راجع<sup>(٢)</sup> إلى هذا الباب كلّه. ومراده فيه أنّه لولا الاعتلال لكانت في الياء « فَعُلَ يَفْعَلُ »، وفي الواو « فَعِلَ يَفْعَلُ »، كثيراً، وهم ممّا يستثقلون الضّمة في الياء حتّى لا يوجد ذلك [إلا قليلاً]<sup>(٣)</sup>، والكسر في الواو حتّى يقلّ ذلك بالإضافة إلى الضّمّ، ففرّوا من هذا إلى الاعتلال، وكان أخفّ عليهم منه. وإِثْمًا حكم الإمام على [أَنَ يَتَيْنُ]<sup>(٤)</sup> أنّه « فَعِلَ يَفْعَلُ »؛ لأنّ معناه: حان يَحِينُ، فهو في معنى الأوان، فلو كان ماضيه مفتوح العين لكان مضارعُه « يَوْون »، كـ « قالَ يقولُ »؛ لأنّ ذوات الواو من هذا الباب لا يجيء مضارعها<sup>(٥)</sup> على « يَفْعَلُ » مكسور العين. وقد حكى أبوزيد أنّه يقال: أُنَ الشّيءُ يَتَيْنُ أَيْناً<sup>(٦)</sup>، وظاهر هذا أنّه من ذوات الياء، كـ « باعَ يَبِيعُ بيعاً ». قال ابن السّيد: ويقوِّي هذا أنّهم قلبوه فقالوا: أُنَى يَأْنِي، على مثال « رمى يرمي »، وهذا كلّه تقوية لقول من يجعل « أُنَ » من ذوات الياء. والله الموفّق.

(١) الكتاب ٣٦١/٢.

(٢) في الأصل: واحتجّ. وأثبت تصحيحه في الحاشية، وهو متأثر بخرم.

(٣) تكملة ممّا سبق يلتزم بها الكلام.

(٤) تكملة يلتزم بها الكلام. انظر الكتاب ٣٦١/٢. والكلام الآتي منقول من الاقتضاب ٢٥٠/٢

بتصرف يسير. وسيصرّح المؤلّف بعد قليل بابن السّيد.

(٥) في الأصل: مضارعه.

(٦) انظر الصحاح (أين)، اللسان (أين).

## هذا باب مالحقته الزوائد من هذه الأفعال المعتلة من بنات الثلاثة

قوله: « ولم يجعلوه معتلاً من محوّل إليه »<sup>(١)</sup>.

يعني: أنهم لم يجعلوا « أجوّد » ونحوه معتلاً من محوّل إليه<sup>(٢)</sup>؛ لئلا<sup>(٣)</sup> يؤدّي ذلك إلى « أفعل »، وهذا ليس في الأفعال الماضية<sup>(٤)</sup>، فيخرجهم إعلاهم له من محوّل إليه لما ليس في كلامهم؛ لأنّ أبنية الأفعال الماضية « فَعَلَ، وفَعُلَ، [وفَعَلَ] »<sup>(٥)</sup>.

قوله: « ولو كان يُخرُجُ إلى ما هو من كلامهم لاستغنى بذا »<sup>(٦)</sup>.

يريد: ولو كان التحوّل في « أجوّد » ونحوه لا يؤدّي إلى الخروج لما ليس في كلامهم، لوجب أيضاً أن يستغنى عنه؛ لأنه لافائدة له هنا؛ إذ فائدة تغيّر الفاء الاعتلال عن حالها في الصّحّة، والفاء هنا يتوصّل إلى تغييرها دونه، فلا يحتاج إليه؛ لأنه لافائدة له هنا، على هذا، كما قدّمناه. والذي يبين هذا أنهم قالوا: يَخَافُ، وَيَهَابُ، و« أصلهما »<sup>(٧)</sup> (يَخَوْفُ، وَيَهَيْبُ)، فأرادوا الإعلال، فنقلوا الفتحة إلى الخاء والهاء، فصار في التقدير (يَخَوْفُ، وَيَهَيْبُ)، ثمّ قلبوا الياء والواو ألفين<sup>(٨)</sup>؛ لتحركهما

(١) الكتاب ٣٦٢/٢.

(٢) كما حوّل قلت وبعث.

(٣) في الأصل: دليلاً.

(٤) في الأصل: المضارعة. والصواب ما أثبتته، إن شاء الله تعالى.

(٥) تكملة يلتزم بها الكلام. انظر التعليقة ٢٦/٥، ٢٧، التكت ١١٩٠.

(٦) الكتاب ٣٦٢/٢.

(٧) في الأصل: واصلها.

(٨) في الأصل: والواو والعين.

في الأصل، وانفتاح ما قبلهما<sup>(١)</sup> الآن؛ ولأنهما اعتلتا ضرورةً في (هاب، وخاف) «<sup>(٢)</sup>».

قال أبو الفتح بن جني<sup>(٣)</sup> - رحمه الله -: « فأما من ذهب إلى أن (يقول، ويبيع)، ونحوهما، مما استثقلت الحركة فيهما، في الواو والياء، فنقلت<sup>(٤)</sup> إلى ما قبلهما فسكنتنا، فغير معبوء بقوله؛ لأن الواو والياء إذا سكن ما قبلهما جرتا<sup>(٥)</sup> مجرى الصحيح، فلم تستثقل فيهما الحركة.

وحدثني بعض أصحابنا: أن أبا عمر الجرمي - رحمه الله - دخل بغداد، وكان بعض كبراء البغداديين<sup>(٦)</sup> يغشاه، ويكثر عليه المسائل، وهو يجيبه. فقال له بعض أصحابه: إن هذا / الرجل ألح<sup>(٧)</sup> عليك بكثرة المسائل، فلم لاتسأله؟

فلما جاء قال له: يا أبا فلان، ما الأصل في (قم)؟ قال له: أقوم. فقال له: فما الذي عملوا به؟ قال: استثقلوا الضمة على الواو [فأسكنوها]<sup>(٨)</sup>. فقال له: أخطأت؛ لأن القاف قبلها ساكنة<sup>(٩)</sup>. فلم<sup>(١٠)</sup> يعد الرجل بعدها إليه. قوله: « ولا يعتل في (فاعلت) »<sup>(١١)</sup>.

(١) في الأصل: والواو والعين لتحركها في الأصل وانفتاح ما قبلها.

(٢) انظر المنصف ٢٤٧/١، ٢٤٨.

(٣) انظر المنصف ٢٤٨/١.

(٤) في الأصل: فنقلنا.

(٥) في الأصل: جريا.

(٦) في المنصف ٢٤٨/١: « الكوفيين ». ونص في الخصائص ٢٩٩/٣ على أنه الفراء.

(٧) في المنصف ٢٤٨/١: « قد ألح ».

(٨) تكملة من المنصف ٢٤٨/١.

(٩) في الأصل: ساكن.

(١٠) في المنصف ٢٤٨/١: « قال: فلم ».

(١١) الكتاب ٣٦٢/٢. وفي الأصل: ولا يقبل.

يريد: لأنك لو أعللت لكنت تنقل حركة العين إلى الألف، وكان يجب عليك ردّها واواً؛ لأنها لاتقبل الحركة<sup>(١)</sup>، فهي بذلك لابدّ عند إرادة تحريكها من ردّها لحرف يقبل الحركة، فإذا رددتها إلى الواو حرّكتها، فجاءت الواو متحرّكة بعد فتحة، فوجب أن تقلب ألفا، ويحذف الساكن الذي بعدها للساكن الذي بعده، فتبقى الكلمة على لفظ مالا زيادة فيه، وذلك إخلال بها.

وقوله: « وفي (تفاعلت وتفعّلت) مع ما ذكرت لك »<sup>(٢)</sup>.

يعني: لأنّ « تفاعلت » هي « فاعلت »، زيدت عليها التاء<sup>(٣)</sup>، و« تفعّلت » هي « فعّلت » زيدت عليها التاء، وهما لا يعلّان<sup>(٤)</sup>، فكذلك المزيّد عليهما<sup>(٥)</sup>.

قوله: « إلّا أنا لم نسمعهم قالوا إلّا: استروّح إليه »<sup>(٦)</sup>.

حكى عن [غير]<sup>(٧)</sup> سيويه: استراح إليه<sup>(٨)</sup>، وكذلك حكى: أغال<sup>(٩)</sup>.

قوله: « وقد جاءت حروف على الأصل »<sup>(١٠)</sup>.

يريد بذلك: أنّ هذا لونطق به على ما يوجهه القياس بالحمل على أمثاله،

(١) في الأصل: للحركة.

(٢) الكتاب ٣٦٢/٢.

(٣) في الأصل: الياء.

(٤) في الأصل: لا يعلّان.

(٥) في الأصل: عليها.

(٦) الكتاب ٣٦٢/٢.

(٧) تكملة يلتئم بمثلها الكلام.

(٨) انظر ارتشاف الضرب ٣٠٩ (رجب).

(٩) ذكر ابن عصفور أنّ أبازيد حكى: أغيلت المرأة وأغالت، بالتصحيح والإعلال. وذكر الرضي أن التصحيح قياس عنده. انظر الممتع ٤٨٢، شرح الشافية للرضي ١١١/٣، ١١٢، ارتشاف الضرب ٣٠٨ (رجب).

(١٠) الكتاب ٣٦٢/٢.

فقليل: استقوم، واستعون؛ ألا ترى أن «استقام» بوزن «استخرج»، فقياسه أن يكون «استقوم»، إلا أن الواو قلبت ألفا لتحركها في الأصل، وانفتاح ما قبلها بعد النقل، والذي يدل على ذلك ماخرج عن الاعتلال منها منبهةً على الأصل، ومنه «استنوق الجمل»<sup>(١)</sup>، و«استتيست الشاة»<sup>(٢)</sup> وقال الشاعر:

صَدَدَتْ فَأَطُولُ الصَّدُودِ وَقَلَّمَا الْبَيْتُ<sup>(٣)</sup>

وقد قالوا: أطال<sup>(٤)</sup>.

قوله: «وجعلوها تابعة حيث أُعْلَتْ»<sup>(٥)</sup>.

يعني: بالإسكان.

وقوله: «وأسكنت»<sup>(٦)</sup>.

من عطف الشيء على نفسه؛ للتوكيد.

قوله: «لأنهم لم يُعَيِّرُوا حركة الأصل»<sup>(٧)</sup>.

- 
- (١) قولٌ لطرفة بن العبد. انظر قصته في المستقصى ١٥٨/١. وانظر الكتاب ٢٤٠/٢، مجالس ثعلب ٤٧٠، المنصف ٢٧٧/١، المتع ٤٧، ١٦٥، ٤٨٢.
- (٢) انظر الكتاب ٢٤٠/٢، المنصف ٢٧٧/١، المتع ٤٧، ١٩٥، ٤٨٢.
- (٣) عجزه:

وصالٌ على طول الصُّدُودِ يَدُومُ

- وينسب للمرار بن سعيد الفقعسي، وعمر بن أبي ربيعة. انظر الكتاب ١٢/١، ٤٥٩، المقتضب ٢٢٢/١، المسائل البغداديات ٢٩٦، كتاب الشعر ٩١، المنصف ١٩٠/١، أمالي ابن الشجري ٣٩٢/٢، ٥٦٧، شرح المفصل لابن يعيش ١٣٢/٨، شرح الملوكي ٣٩٥، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١٦٠/١، ٦١٠/٢، المتع ٤٨٢.
- (٤) في الأصل: قال اطال. انظر المتع ٤٨٢.
- (٥) الكتاب ٣٦٢/٢ وفيه: «اعتلت».
- (٦) الكتاب ٣٦٢/٢.
- (٧) الكتاب ٣٦٢/٢.

يريد: في الفاء<sup>(١)</sup> كما لم يغيروها في « قال ». يعني: كما لم يغيروا حركة  
الفاء.

---

(١) في الأصل: الياء.



## هذا باب ما اعتل<sup>(١)</sup> من أسماء<sup>(٢)</sup> الأفعال المعتلة على اعتلالها

قوله: « فيلتبس بغيره »<sup>(٣)</sup>.

يريد: أنك لو قلت في « قاوم » بالإسكان والحذف، لقلت فيه: قوم، الذي هو اسم الجماعة، وقلت في « قاوِل »: قول، فالتبس بـ« قول » الذي هو اسم مصدر. ويحتمل أن يريد: فيلتبس المزيد بغير المزيد؛ لأنّه لادليل على الزيادة إذا حذف؛ لأنّ اسم الفاعل مشتقّ من الفعل، ولا بدّ للمشتقّ منه أن يخالف المشتقّ، فاسم الفاعل فيه الزيادة، فإذا ذهبت لم يكن فرق بين المشتقّ والمشتقّ منه.

وقال الأعلام<sup>(٤)</sup>: « يعني: أنهم لو قالوا: قاوِل، وبائع، بغير همز، لجاء بمترلة (مُقاوِل، ومُبايع)، الذي قد صحّ فعله في (قاوِل، وبائع)، فكرهوا<sup>(٥)</sup> أن يُساوي ما اعتلّ فعله من أسماء الفاعلين ما صحّ فعله ».

قوله: « فهمزوا هذه الواو والياء »<sup>(٦)</sup>.

يعني: بعد أن قلبتا ألفا لتحركهما وانفتاح ما قبلهما<sup>(٧)</sup>، على أن لم يعتدّ بالألف المزيدة؛ لكونها ضعيفة، من أجل أنّها زائدة وساكنة / لأنّ الألف أقرب إلى الهمزة، فهي أولى بأن تكون هي المغيرة، وهي أيضا أقرب إليهما من الهمزة،

(١) اعتلّ، أسقط منه في الأصل الألف، ولم تنقط الناء.

(٢) في الأصل: الاسما.

(٣) الكتاب ٣٦٣/٢.

(٤) التكت ١١٩١.

(٥) في الأصل: وكرهوا.

(٦) الكتاب ٣٦٣/٢.

(٧) في الأصل: قلبا ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها.

وهمزوهما<sup>(١)</sup> لئلا يلتقي ساكنان، ولم ي حذفوا؛ لأن الحذف هنا عندهم مكروه للالتباس.

قوله: « وحذفت واو (مفعول) »<sup>(٢)</sup>.

هذا صراح مذهب سيويو والخليل<sup>(٣)</sup> في واو « مفعول ». والحجة لهما أن واو « مفعول » زائدة، والساكن قبلها أصلي، والمحافظة على الأصلي أولى من المحافظة على الزائد. ومن الاحتجاج لهما أن الساكنين إذا اجتمعا في كلمة واحدة حرّك الثاني منهما دون الأوّل، فكما تحرّك الثاني منهما كذلك ي حذف الثاني منهما، وكما لا ي حذف الأوّل منهما إذا كانتا في كلمة، كذلك لا ي حذف الأوّل منهما<sup>(٤)</sup>، وليس الساكنان<sup>(٥)</sup> هنا من كلمتين فتحرك الأوّل منهما كما تحرّك الأوّل منهما. ومن الحجّة أيضا لهما قول العرب: غارٌ مَنيْلٌ، مع أنهم قد قالوا: مَنولٌ<sup>(٦)</sup>. وكذلك قالت العرب: مَشيبٌ، في مَشُوبٌ، قال:

وماءٌ قُدورٍ في القِصاعِ مَشيبٌ<sup>(٧)</sup>

(١) في الأصل: أيضا قرب اليها من الهمزة وهمزوها.

(٢) الكتاب ٣٦٣/٢.

(٣) انظر المقتضب ٢٣٨/١، المنصف ٢٨٧/١، ٣٠٠، أمالي ابن الشجري ٣١٤/١، ١٩١/٢، الممتع ٤٥٤، شرح الشافية للرضي ١٤٧/٣، ارتشاف الضرب ٣٠٧ (رجب).

(٤) في الأصل: اول منها.

(٥) في الأصل: الساكنين.

(٦) انظر الكتاب ٣٦٣/٢، المنصف ٢٨٩/٢، شرح الشافية للرضي ١٤٨/٣. قال ابن جنّي: « قال أبو عليّ: معناه: ينال مافيه ».

(٧) صدره:

سيكفيك صرَبَ القومِ لحمٌ مُعرَّضٌ

والبيت للسليك بن السلكة السعدي. وهو في المنصف ٢٨٨/١، المقتضب في اسم المفعول المعتلّ العين من الثلاثي ٨٦، شرح المفصل لابن يعيش ٧٨/١٠، الأفعال للسرقسطي ٤٠٥/٣، اللسان (شوب،

و: أرضٌ مَمِيَتْ [عليها، في] <sup>(١)</sup> مَمُوت، ومَرِيحٌ <sup>(٢)</sup> في مَرُوح.

ولو كانت العين هي المحذوفة لقالوا: مَنول، خاصّة، بإثبات واو «مفعول»؛  
لأنّها لا تبدل الضمّة التي قبلها كسرة، وتبدل هي ياء في مثل هذا الموقع، وإنّما يفعل  
ذلك بها في «مَرْمِيٍّ» <sup>(٣)</sup>، ونحوه. فأما العين فإنه قد جاء ذلك فيها - أعني: قلب  
الضمّة قبلها كسرة، وقلبها <sup>(٤)</sup> هي ياء - قالوا: حَيْرٌ في حُور، قال:

أزمانَ عِيناءَ سرورُ السرورُ

عِيناءَ حوراءَ من العِينِ الحَيْرِ <sup>(٥)</sup>

وخالفهما أبو الحسن الأخفش وزعم أن العين هي المحذوفة <sup>(٦)</sup>.

---

صرب). وروي: «مشوب».

(١) تكملة من النصف ٣٠٠/١. وانظر ٢٨٩/١ أيضا، والمتع ٤٥٥.

(٢) من قول الرّاجز:

قد درست غير رمادٍ مكفورٍ      مُكْتَبِ اللّونِ مَرِيحٍ مَمْطُورٍ

انظر النصف ٢٨٩/١. وحكي: غصن مريح. انظر النصف ٣٠٠/١، المقتضب في اسم المفعول  
المعتلّ العين من الثلاثي ٨٨. وانظر المتع ٤٥٥.

(٣) في الأصل: قومي. قال ابن جنّي في النصف ٢٨٨/١: «لأنّ واو مفعول لا يجوز قلبها إلّا أن تكون  
لام الفعل معتلة نحو قولهم: رُمِيَ فهو مرميٌّ، وقضي فهو مقضيٌّ، ولكن الواو في مشوب عين الفعل فقلبها  
ياء، كما قلبها الآخر...» وأنشد الرجز الذي سينشده المؤلف.

(٤) في الأصل: وقلبها.

(٥) من أرجوزة تنسب لمنظور بن مرثد الأسديّ. انظر النوادر ٥٧١، أمالي ابن الشجري ٣٢١/١،  
شرح المفصل لابن يعيش ١١٤/٤، ٧٩/١٠، المتع ٤٥٦، اللسان (حور).

(٦) انظر المقتضب ٢٣٨/١، النصف ٢٨٧/١، ٣٠٠، أمالي ابن الشجري ٣١٤/١، ١٩١/٢، المتع  
٤٥٤، شرح الشافية للرّضي ١٤٧/٣، ارتشاف الضرب ٣٠٦ (رجب).

فاعترض<sup>(١)</sup> بـ «مبيع»، فقليل: لو كان الأمر على ما يقول لقالوا: مَبُوع، ولم يقولوا: مَبِيع.

فانفصل عن<sup>(٢)</sup> ذلك بأن قال: إنَّهم. إنَّما قالوا: مَبِيع؛ لأنَّهم لما نقلوا الحركة من العين جاءت العين ياءً ساكنة بعد ضمة، فقلبت الضمة كسرة للياء، ثم حُذفت الياء لالتقاء الساكنين، فجاءت واو مفعول بعد كسرة، فقلبت ياء.

واحتج أيضا لمذهبه بحجج، منها:

أنَّ واو «مفعول» إنما ثبتت - وإن كان هي الساكن الثاني<sup>(٣)</sup> من الساكنين، وهذا الذي يجب أن يحذف إذا كانا الساكنان<sup>(٤)</sup> في كلمة؛ لأنَّه الذي يلزمك<sup>(٥)</sup> - لما كانت لمعنى، وحروف المعنى لا تحذف؛ ألا ترى أنَّ التاء في تَذَكَّر لما اجتمعت مع التاء الثانية، حذفت الثانية، ولم تحذف الأولى حيث كانت لمعنى. وكذلك الواو هنا لما كانت لمعنى لم تحذف؛ ألا ترى أنَّه لما اجتمعت العين مع ألف «فاعل» لم تحذف ألف «فاعل»، واعتلت العين بالقلب حيث كانت الألف لمعنى، فكذلك الواو حيث كانت لمعنى لم تحذف البتَّة، واعتلت العين بال حذف، كما اعتلت بالقلب في «فاعل». وكذلك «مررت بقاضٍ» فتحذف الياء؛ لأنها لم تأت لمعنى، وتُبقي التنوين الذي جاء لمعنى الصَّرف.

ومنها أنَّ العين قد تحذف<sup>(٦)</sup> في «قُلْ، وبِعْ»، فكما حذفت في غير هذا الموضع فكذلك حذفت هنا.

(١) المعارض هو الماضي. انظر المنصف ٢٨٧/١.

(٢) في الأصل: فافصلوا.

(٣) في الأصل: للثاني.

(٤) سبق مثل هذا الأسلوب ٥١٤.

(٥) في الأصل: يجديك.

(٦) في الأصل: تحذف قد تحذف. انظر المنصف ٢٩٠/١.

ومنها: أن بناء « مفعول » اعتلّ لاعتلال فعله، فهو لهذا يجب أن يقع الاعتلال في العين<sup>(١)</sup>؛ لأنها التي اعتلّت في الفعل.

قال المؤلف: ومذهب أبي الحسن فيه قويّ جداً حتّى أنه قد استحسّنه جلة العلماء بهذا الشأن، فجعلوه مساوياً لقول سيبويه، وربّما / رجّحه بعضهم، وجعله أقيس من قول سيبويه<sup>(٢)</sup>.

ولكنّي مع هذا أقول: إنّ قول سيبويه هو الذي يجب أن يقال به؛ وذلك أن قول أبي الحسن: إنّ واو « مفعول » لها معنى المفعوليّة، فيجب لذلك المحافظة عليها، وأن يقع<sup>(٣)</sup> الحذف في غيرها كما وقع في التاء الثانية من « تذكّر »، وكما وقع في الاعتلال في عين « قائم »؛ لأنّ الألف لها معنى، ليس باحتجاج قويّ؛ وذلك أن واو « مفعول » ليست بمثزلة ألف « فاعل »، ولاتاء « تذكّر »؛ ألا ترى أن ألف « فاعل » حرف [لازيادة معه]<sup>(٤)</sup>، فلو حذفها لم يبق شيء يدلّ على المعنى، وكذلك تاء « تذكّر » لافرق بينهما في ذلك، وأنت إذا حذفّت واو « مفعول » بقيت الميم، وهي الزائدة الأخرى، تدلّ على المعنى الذي هو « مفعول » فإذا كان كذلك لم تشبه واو « مفعول » ألف « فاعل »، ولم يمتنع حذفها من حيث امتنع حذف<sup>(٥)</sup> ألف « فاعل »، والتاء الأولى من « تذكّر »؛ لأنّ كلّ واحدة منهما لازيادة معها غيرها، فلو حذفتها لم يبق شيء يدلّ عليها.

ومّا أيضاً يفارق فيه واو « مفعول » ألف « فاعل »، أنه أقرب إلى الطرف

(١) في الأصل: الفعل.

(٢) قال المازني: « وكلا الوجهين حسنٌ، وقول الأخفش أقيس ». انظر المنصف ٢٨٨/١.

(٣) في الأصل: وارتفع.

(٤) تكملة يلتئم بمثلها الكلام

(٥) في الأصل: حيث.

من ألف « فاعل »، وإذا كانت أقرب إلى الطَّرَف كان الاعتلال عليها أغلب وأقوى؛ لأنَّه في الطَّرَف أقوى منه في الأوسط، وفي الأوسط أقوى منه في الأوائِل<sup>(١)</sup>، فكَلِّمًا<sup>(٢)</sup> قُرْبُ الحرف من الآخر وبعْدُ من الأوَّل كان التَّغْيِير عليه أقوى وأغلب.

فإن قال أبو الحسن<sup>(٣)</sup>: إنَّ الزيادة التي هي لمعنى، وإن كان معها زائدة أخرى غيرها، فإنَّهما يجريان مجرى الزيادة الواحدة؛ ألا ترى أنَّ الدَّلالة على المعنى وقعت بمجموعهما<sup>(٤)</sup>، وإذا وقعت الدَّلالة على المعنى بهما معاً، لم يجوز أن تحذف إحداهما، كما لم يجوز أن تحذف الزيادة الواحدة؛ إذ حصولُ المعنى بهما<sup>(٥)</sup> كحصوله بالزيادة الواحدة، فلو جاز أن تحذف إحداهما لجاز حذف الأخرى، فإذا لم يجوز أن تحذفاً معاً، كذلك لا يجوز أن تحذف إحداهما؛ ألا ترى أنَّ الزيادة إذا لحقتا لمعنى معاً فحذفت إحداهما حذفت الأخرى معها؛ لأنَّهما زيدا معاً فاصطحبا بالزيادة معاً، كذلك يسطحبان عند الحذف، وذلك نحو « سكران » إذا رخمته، و« زعفران » اسم رجل، إذا كسَّرتَه، فكذلك الزيادتان<sup>(٦)</sup> في « مفعول » لوجاز حذف إحداهما لجاز حذف الأخرى، كما لو حذفت في « سكران » إحداهما

---

(١) في الأصل: الأواخر.

(٢) في الأصل: فما.

(٣) انظر أمالي ابن الشجري ٣١٦/١، ٣١٧. وكلامه في هذه المسألة قريبٌ جدًّا ممَّا هنا. وسيصرح المؤلف بعد قليل بالنقل عن تذكرة الفارسي، فلعلَّ هذه المواضع التي قارب فيه نصُّ المؤلف نصَّ ابن الشجري، نقلها ابن ابن الشجري من التذكرة.

(٤) في الأصل: مجموعها.

(٥) في الأصل: بها.

(٦) في الأصل: الزيادتين.

يتبعها<sup>(١)</sup> الأخرى.

فالجواب: أننا قد جعلنا حُكْمَ الزيادة كحكم الأصل في باب الحذف، ولا يلزمنا<sup>(٢)</sup> أكثر من ذلك؛ ألا ترى أن الكلمة التي هي أصول قد يحذف بعضها لدلالة ما تبقى منها عليه، فإذا استجيز ذلك في الأصول كان في الزيادة أجوز، فإن لم يكن أجوز كان مساوياً للأصل في هذا، فكما ساغ حذف بعض الأصل لدلالة الثاني عليه، كذلك يجوز حذف إحدى الزائدتين لدلالة الثانية عليها؛ ألا تراهم قالوا: استطاع يسطيع، فحذفوا إحدى الزائدتين لدلالة الثانية عليها، وهما جميعاً زائدتان لمعنى<sup>(٣)</sup>، كما أن الميم والواو في « مفعول » كذلك.

وأما ما ذكره من أنه لو جاز حذف إحداها لجاز حذف الأخرى، كما أن « سكران » لما حذفت منه إحدى الزائدتين تبعتها الأخرى، فإن ذلك لا يلزم؛ لما تقدم / من حذفهم إحدى الزائدتين في « استطاع ».

وشيء آخر ينفصل به<sup>(٤)</sup> جنساً الزائدتين، وهو أن الزائدتين في « مفعول » لم تقعا معاً، بل وقعتا مفترقتين<sup>(٥)</sup> في تضاعيف الكلمة، و« سكران » ونحوه، وقعتا فيه طرفاً مجتمعين، وإذا وقعتا طرفاً كان الحذف عليهما<sup>(٦)</sup> أغلب؛ إذ الطرف موضع

(١) في الأصل: يتبعهما.

(٢) في الأصل: أنك قد جعلت حكم الزيادة كحكم الأصل في باب الحذف ولا يلزمه. وفي أمالي ابن الشجري ٣١٦/١: « فمن جواب سيبويه عن هذا: أننا إذا جعلنا حكم الزيادة كحكم الأصل في باب الحذف، لم يلزمنا أكثر من ذلك... ».

(٣) في الأصل: واحدتين بمعنى. انظر أمالي ابن الشجري ٣١٧/١.

(٤) في الأصل: ولمعنى آخر ينفصل به. والمثبت من أمالي ابن الشجري ٣١٧/١.

(٥) في الأصل: لم يقعا معاً بل وقعتا مفترقتين.

(٦) في الأصل: عليها.

تُحذف فيه الأصول في الترخيم، والتكسير<sup>(١)</sup>، ونقل فيه ما يصحّ في غير الطرف؛ ألا ترى من قال:

أَسْوَدَ فِي حَدَرَاءَ . . .<sup>(٢)</sup>

ونحوه<sup>(٣)</sup> [لا يقال] إلا بالقلب؛ للقرب<sup>(٤)</sup> من الطرف.

وإذا كان الأمر على ذلك افترق حكاهما؛ ألا ترى من حذف ياء ياء الإضافة لياء الإضافة، لم يحذف الألف من «يمان» إذا أضيف إليه، وإن كان كإحدى الياءين، وقد زيدا معاً لمعنى، حيث انفصلت الألف من الياء بتقدمها قبل الطرف، كما انفصلت واو «مفعول» من ميمه، فالزيادتان في «مفعول» أشبه بـ«اسطاع يَسْتَطِيعُ»؛ لدالتهما مجتمعتين<sup>(٥)</sup> على المعنى، ووقعهما في الدرّج غير طرف.

فإن قال أبو الحسن: قد وجدت الزيادة غير أوّل لما وقعت مع الأصل، حُذف الأصل، وبقيت الزيادة، وذلك قولهم: تَقَى يَتَّقِي، فإنّما حُذفت الفاء مع الزيادة<sup>(٦)</sup> لما كانت الزيادة لمعنى، وأثبتت الزيادة مع أنّ الفاء أقوى من العين، وأبعد من الاعتلال، فإن تحذف العين التي مع الزيادة التي لمعنى أجوز.

قيل: لا يلزم أن تحذف العين من «مفعول» كما حذفت الفاء في «تَقَى

(١) زاد ابن الشّجري في أماليه ٣١٧/١: «والتحقيق». وهو مناسب لما سيأتي.

(٢) لم أقف على الشاهد، وظاهره بعض بيت من الطويل. وأسود تصغير أسود وهو الحية؛ حملاً للتصغير على التكسير لقولهم: أسود، والقياس أن يعلّ فيقال: أسيد. أما أسود صفة فلا يجوز فيه إلّا الإعلال. انظر شرح الأشموني ٣١٤/٤.

(٣) مثل أسود صفة، وعجوز. انظر شرح الأشموني ٣١٤/٤.

(٤) في الأصل: المقرب. وما بين معقوفين قبله تكملة يلتئم بمثلها الكلام.

(٥) في الأصل: مجتمعتين.

(٦) يريد: حذفوا فاء الفعل، وهي تاء، وأبقوا الزيادة، وهي تاء افتعل، والأصل: اتَّقَى يَتَّقِي.



يَتَّقِي «؛ لأنَّ زيادة « تَقَى يَتَّقِي » واحدة، فلو حذفت وأبقيت الفاء لم يُدَلَّ عليها بشيء، وليس كذلك زيادة واو « مفعول »؛ ألا ترى أنَّها إذا حُذفت بقيت الميم دالةً عليها، وليس [في] <sup>(١)</sup> « يَتَّقِي » بعد حذف تاء <sup>(٢)</sup> « افتعل » شيء يدلُّ عليها. وأما قوله: إنَّ بناء « مفعول » إنَّما اعتلَّ باعتلال فعله، فهو لهذا أوجب أن يقع الاعتلال فيه في العين، كما هو كذلك في الفعل.

فإنَّ الجواب عنه: أنَّنا إنَّ أعلنَّا العين في « مفعول »؛ لأنَّها التي وقع الإعلال فيها كنَّا بذلك قد واليناها <sup>(٣)</sup> أبداً الاعتلال، وإنَّ أعلنَّا الواو الزائدة في بناء « مفعول » كنَّا لم نوال <sup>(٤)</sup> الإعلال حرفاً من حروف الكلمة، ومالا يتوالى فيه الإعلال على حرفٍ من حروف الكلمة أولى ممَّا يتوالى فيه الإعلال.

وأما قوله في الانفصال عن اعتراضٍ اعترضه بـ « مبيع » <sup>(٥)</sup> وهو اسم: إنَّما قالوا: مبيع؛ لأنَّهم لما نقلوا الحركة من العين جاءت العين بعد ياء ساكنة بعد ضمة، فقلبت الضمة كسرة للياء، إلى آخره.

قلت: فإنَّ قوله فيه: تقلب الضمة كسرة، تناقض منه، وردّ لمذهبه في مثل هذا: أن تبدل الياء <sup>(٦)</sup> للضمة قبلها واوا، لاتبدل الضمة للياء كسرةً.

قال بعض الطلبة: ورأيت للأستاذ أبي عليّ (ش) - رضي الله عنه - في بعض ماقيده عنه من الاحتجاج الذي لأبي الحسن على مذهبه هذا: أنَّ أبا الحسن احتجَّ بأنَّ الحذف لالتقاء الساكنين إنَّما يكون في الساكن المتقدم، والعين متقدِّمة، فهي

(١) تكملة يلتئم بمثلها الكلام.

(٢) في الأصل: ياء.

(٣) في الأصل: اوليناها.

(٤) في الأصل: نوال.

(٥) تقرأ في الأصل: ممتنع.

(٦) في الأصل: التاء.

التي يجب أن يقع الحذف فيها. فردّ عليه، بأن قيل له: إنّ الحذف إنّما يكون في الساكن الأول من الساكنين، إذا كان الأول فيها زائداً<sup>(١)</sup>، وأمّا ما فيه ساكنان الأول منهما أصليّ، والثاني زائد، فإنّه لم يثبت لنا فيه حذف الأول، فيجب ألاّ نقول [به]<sup>(٢)</sup>، وأن نبقى على ما يقتضيه القياس، من المحافظة / على الأصلي واعتلال الزائد<sup>(٣)</sup>.

انتهى ماعندي في هذه المسألة ممّا أخذته عن الشّيخ الفقيه أبي محمّد بن زيدان<sup>(٤)</sup> - رحمه الله - عن الأستاذ أبي عليّ الشّلوّيين - رحمه الله - وأضفت إليه ما وجدت لأبي عليّ الفارسي في كتاب التّدكرة. وبالله الاستعانة لاربّ غيره. قوله: « وذلك قولهم »<sup>(٥)</sup>.

أشار إلى القلب.

قوله: « ولانعلمهم أتمّوا في الواوات »<sup>(٦)</sup>.

وحكى الفراء عن الكسائي: أنّ بني يربوع، وبني عقيل، يقولون: حُلِيٌّ

(١) في الأصل: من الساكنين هما الساكنان فيهما الأول أو كان الأول فيهما زائداً.

(٢) تكملة يلتئم بها الكلام.

(٣) لم أقف على كلام الشّلوّيين في هذه المسألة في غير هذا الكتاب.

(٤) عبد العزيز بن عليّ بن عبد العزيز بن زيدان السّمايّ القرطبيّ، نزّيل فاس [٥٤٩ - ٦٢٤هـ] كان من أهل اللغة والحديث والفقه والتّاريخ والتّحقيق والأخبار وأسماء الرجال، أديباً شاعراً، مقدّماً في العربيّة. أخذ عنه العربيّة محمد بن حسن بن محمد الفاسي المغربي المقرئ نزّيل حلب، كما أخذ عنه محمد بن سعيد الأنصاري الغرناطي أبو عبد الله الطراز، ومحمد بن عبد الرحمن الأنصاري البلسي أبو عبد الله بن جوبر، ومحمد بن يحيى العبدري الفاسي أبو عبد الله الصّدي. من آثاره: التّمشية على أبواب الجمل. انظر التكملة ١٠١/٣، الذيل والتكملة ٢١١/٦، ٣٤١، ٣٤٢، صلة الصلة الملحق به ٥١٢/٨، ٥١٣، تذكرة النحاة ٣٢٢، معرفة القراء الكبار ٥٣٣، غاية النهاية ١٢٢/٢، بغية الوعاة ١٠١/٢.

(٥) في الأصل: وذلك أتمّ. انظر الكتاب ٣٦٢/٢ وبعده: « مشوب ومشيب... ».

(٦) الكتاب ٣٦٢/٢.

مَصْنُوعٌ، بواوين، وَعَبَّرَ مَدْوُوفٌ، وَثُوبٌ مَصْنُوعُونَ، وَفَرَسٌ مَقْوُودٌ، وَقَوْلٌ مَقْوُولٌ<sup>(١)</sup>. وقاس الكسائي عليه<sup>(٢)</sup>.

وأنشدوا:

والمِسْكُ فِي عَنَبِهِ الْمَدْوُوفِ<sup>(٣)</sup>

وقد قالوا أيضاً: رجلٌ مَعْوُودٌ<sup>(٤)</sup>.

قال ابن جني<sup>(٥)</sup>: وَحُكِيَ عَنْ أَبِي الْعَبَّاسِ<sup>(٦)</sup> إِيَّامَ «مَفْعُولٍ» مِنَ الْوَاوِ، خِلَافاً لِأَصْحَابِنَا كُلِّهِمْ. قال: وليس بأثقلَ مِنْ «سُرْتُ سُوراً، وَغُرْتُ غُوراً»؛ لِأَنَّ فِي «سُورٍ، وَغُورٍ»، وَاوَيْنَ وَضَمَّتَيْنِ، وَلَيْسَ فِي «مَصْنُوعٍ» مَعَ الْوَاوَيْنِ إِلَّا ضَمَّةٌ وَاحِدَةٌ<sup>(٧)</sup>.

وقال الفارسي-رحمه الله-: هذا خطأ؛ لِأَنَّهُ يُجِيزُ شَيْئاً يَنْفِيهِ<sup>(٨)</sup> الْقِيَاسُ، وَهُوَ غَيْرُ مَسْمُوعٍ إِلَّا فِي قَلِيلٍ، وَأَمَّا «سُورٍ»، فَلَوْ لَمْ يُسْمَعْ لَمَّا قِيلَ<sup>(٩)</sup>.

---

(١) فِي الْأَصْلِ: مَقْوُودٌ. انظر ماحكاه الفراء عن الكسائي فِي ارتشاف الضرب ٣٠٧ (رجب). وانظر

المنصف ٢٨٥/١، أمالي ابن الشجري ١٧١/١، ٣٢١، المتع ٤٦١، شرح الشافعية للرضي ١٤٩/٣، ١٥٠.

(٢) انظر شرح الشافعية للرضي ١٤٩/٣، ١٥٠، ارتشاف الضرب ٣٠٧ (رجب).

(٣) انظر المنصف ٢٨٥/١، المتع ٤٦١، اللسان (دوف).

(٤) انظر المنصف ٢٨٥/١، المتع ٤٦١.

(٥) انظر المنصف ٢٨٤/١، ٢٨٥، ٢٨٦ بتصرف.

(٦) فِي المنصف ٢٨٤/١: «وَأَجَاز».

(٧) انظر المقتضب ٢٤٠/١، ٢٤١ وقد قصره المبرد على الضرورة، ولم يجعله قياساً. وانظر ارتشاف

الضرب ٣٠٧ (رجب).

(٨) فِي الْأَصْلِ: يَنْفِي. والمثبت من المنصف ٢٨٥/١.

(٩) فِي الْأَصْلِ: فلم يسمع لما قيل. وعبارة المنصف ٢٨٥/١: «وهو غير مسموع. فقياسه قياس من

قال: ضربتُ زيداً. فأما سرت سُوراً». هذا، وكلام الفارسي فِي التكملة ٥٨٢ مختلف عما هنا، حيث

[وأيضاً]<sup>(١)</sup> فلو أعلّوا في « سُور » لأسكنوا الواو الأولى، وبعدها واو ساكنة، فيجب حذف إحداهما، فيصير على وزن « فُعْل »، فكرهوا الالتباس، أعني التباس مثال « فُعُول » بـ « فُعْل ». وأمّا المفعول من « فُعْل »: « مفعولٌ » أبدأ، نحو « ضُرب فهو مضروب »، وأمن الالتباس في « مَقُول ومَصُوغ »، فجرى على مايجب فيه من الاعتلال.

والذين يتمّون « مفعولا » من الياء<sup>(٢)</sup> هم بنو تميم<sup>(٣)</sup>. وإنّما أتمّوا في الياء؛ لأنّ الياء فيها الضمّة أخفّ من الواو [وفيها الضمّة]<sup>(٤)</sup>؛ ألا ترى أنّ الواو إذا انضمت فرّوا منها إلى الهمزة، فقالوا: أدُّرُّ، وأنثُوب<sup>(٥)</sup>، قال:  
لكلّ دَهْرٍ قد لبستُ أنثُوبا<sup>(٦)</sup>  
وقال<sup>(٧)</sup>:

---

يقول: « ولو جاء التصحيح في ما كان من الواو لم يُنكر؛ ألا تراهم قد قالوا: العُور، فهو مثل مفعول من الواو لو صحّ، وإنّما صح مفعول فيما صح منه ».

(١) تكملة من المنصف ٢٨٥/١.

(٢) في الأصل: التاء.

(٣) انظر أمالي ابن الشجري ٣٢١/١، الممتع ٤٦٠.

(٤) تكملة من المنصف ٢٨٣/١.

(٥) في الأصل: دور ثوب.

(٦) ينسب لمعروف بن عبدالرحمن، ولحميد بن ثور. وهو في الكتاب ١٨٥/٢، المقتضب ١٦٧/١،

٢٧٠، مجالس ثعلب ٣٧٢/٢، ٣٧١، المنصف ٢٨٤/١، ٤٧/٣، سر صناعة الإعراب ٨٠٤، شرح

الملوكي ٢٧٠، الممتع ٣٣٦، اللسان (ثوب).

(٧) في الأصل: قال.

... شُبَّتْ بِالْعَشِيِّ وَأَنْوُرُ<sup>(١)</sup>

فالهمزة في الواو إذا انضمت مطّردة، فأما إذا كانت كذلك وبعدها واوٌ كان ذلك أثقل، والياء إذا انضمت لم تُهمز، ولم تغير، فكانت الياء أخفّ. وإذا كان القياس في الياء<sup>(٢)</sup> من المفعول [عدم]<sup>(٣)</sup> الإتمام، مع أنّ الياء<sup>(٤)</sup> دون الواو في الثقل، انبغى ووجب في «مفعول» من الواو ألاّ يتمّ. وهذا طريق في العريّة مستمرّ، لا ينكسر، وهو أن يُحتملَ أمرٌ واحدٌ، فإذا انضمّ إليه سببٌ آخر لم يُحتملًا، وعليه باب ما لا ينصرف أجمع<sup>(٥)</sup>. وقال الشاعر تصحيحاً لهذا المعنى:

وما اجتمع الداءان إلّا ليقتُلا<sup>(٦)</sup>

قوله: «ويجري (مَفْعَل)<sup>(٧)</sup> مَجْرَى (يَفْعَل) فيهما فيعتلّ»<sup>(٨)</sup>.

ذكر هنا ما اعتلّ من الأسماء لجريانه على الفعل في حركاته وسكناته وموضع الزيادة منه؛ لأنّه إذا اعتلّ باعتلاله لم يلتبس؛ لأنّ الزيادة فيه ميمٌ، وهي

---

(١) البيت بتمامه:

فلما فقدت الصوت منهم وأطفئت مصايحُ شبت بالعشيّ وأنور

وهو لعمر بن أبي ربيعة. انظر الديوان ٩٦، التكملة ٤٠٣، سر صناعة الإعراب ٨٠٤، شرح شواهد الإيضاح ٥١٢، إيضاح شواهد الإيضاح ٧٦٦.

(٢) في الأصل: ياء.

(٣) تكملة يلتئم بمثلها الكلام.

(٤) في الأصل: البناء.

(٥) انتهى النقل من المنصف.

(٦) صدره:

جَمَعَتْ عَلَيْهِ حُرْمَتَ الدَّاءِ وَالْأَسَى

وهو لمهيار الديلمي. انظر جواهر الكثر ٢١٠، الإحاطة في أخبار غرناطة ٤١٠/١.

(٧) في الأصل: مفعول.

(٨) انظر الكتاب ٣٦٤/٢.

لاتزاد في الأفعال. وذكر أن الاعتلال فيها كالاقتلال في الأفعال، لافرق، إلا فيما يُستثنى، من كون الزيادة في الاسم ميمًا، وهي [ليست]<sup>(١)</sup> في « يخاف، ويهاب » ونحوهما<sup>(٢)</sup>.

قوله: « فصار دخول الميم كدخول الألف في (أَفْعَلُ) »<sup>(٣)</sup>.

قال: كدخول الألف، ولم يقل كدخول الياء وغيرها مما يزداد في الأفعال أولًا؛ لأن الألف أخت الميم من الزيادة أولًا.

قوله: « ولم يجعلها بمنزلة (فَعُلْتُ) في الفعل »<sup>(٤)</sup>.

يريد: ولا تجعلها تتبع / عينها فاء هاء، كما كان ذلك في الفعل في « فَعُلْتُ »، فإن عين « فَعُلْتُ » تابعة للفاء، إلا أن ذلك لم يظهر فيها بحذفها؛ لأن الواو في الفعل إنما تكون أبدًا تابعة للفاء<sup>(٥)</sup>.

قوله: « كما أن (فَعِلْتُ تَفْعَلُ) في الواو إذا سكنت لم تتبعها الكسرة »<sup>(٦)</sup>.

فتُبدَل بضمّة. وأمّا [إذا كانت]<sup>(٧)</sup> العين ألفا فتُبدَل حركة من جنس حركتها.

قوله: « وإثما هذا كقولهم: رَمَوْا<sup>(٨)</sup> الرجل، في الفعل »<sup>(٩)</sup>.

يريد: أن إتياع العين للفاء في الفعل، وإتياع الفاء العين في الاسم، بمنزلة

(١) تكملة يلتئم بمثلها الكلام.

(٢) في الكتاب ٣٦٤/٢: « كما قالوا: مخافة، فأجروها مجرى يخاف ويهاب ».

(٣) الكتاب ٣٦٤/٢.

(٤) الكتاب ٣٦٤/٢ وفيه: « ولا تجعلها ».

(٥) قال أبو علي في التعليقة ٣٠/٥: « يقول: لا تُبدَل من الياء واوا إذا انضم ما قبلها في الفعل، نحو: رَمَوْا ومرمؤ ».

(٦) الكتاب ٣٦٤/٢.

(٧) تكملة يلتئم بمثلها الكلام.

(٨) في الأصل: رموا. وكذا في الموضع التالي.

(٩) الكتاب ٣٦٤/٢.

إتباع العين اللام في الفعل، نحو قولهم: رَمَوْ الرَّجُلُ؛ أَلَا تَرَى أَنَّ الْوَائِ قَلْبَتِ [عَنْ] <sup>(١)</sup> بَاءً، وَهِيَ لَامٌ؛ لِإِتْبَاعِ ضَمَّةِ الْعَيْنِ، وَبِمِثْلَةِ إِتْبَاعِ الْعَيْنِ اللَّامِ فِي الْاسْمِ فِي «فَعُلٍ»؛ أَلَا تَرَاهُمْ إِذَا بَنَوْا مِنْ «رُمِيٍّ» «فَعُلَ» يَقُولُونَ: رَمِيٍّ، فَقَلَبُوا الضَّمَّةَ الَّتِي هِيَ فِي الْعَيْنِ كَسْرَةً لِلْيَاءِ الَّتِي هِيَ لَامٌ.

وَوَقَعَ فِي الْكِتَابِ هُنَا: قَالَ الْأَخْفَشُ فِي مِثْلِ «مُسْعُطٍ»: مُبْعُوعٌ <sup>(٢)</sup>. وَهُوَ خِلَافُ قَوْلِ سَيَبَوِيهِ <sup>(٣)</sup>.

قَالَ الشَّيْخُ أَبُو عَلِيٍّ -رَحِمَهُ اللَّهُ-: قَوْلُ أَبِي الْحَسَنِ هُنَا غَلَطٌ؛ لِأَنَّ السَّمَاعَ مَخَالَفٌ لَهُ؛ لِأَنَّا لَمْ نَسْمَعْ «مُبْعُوعًا» <sup>(٤)</sup>، وَلَا شَيْئًا مِنْ هَذَا التَّحْوِ أَصْلًا، إِلَّا مَا جَاءَ مِنْ قَوْلِهِمْ: مَضُوفَةٌ <sup>(٥)</sup>، وَهُوَ شَاذٌ، وَالشَّاذُّ لَا يُقَاسُ عَلَيْهِ <sup>(٦)</sup>.

وَرَأَيْتُ لِأَبِي عَلِيٍّ الْفَارِسِيِّ كَلَامًا أَرَدْتُ أَنْ أُورِدَهُ هُنَا، قَالَ <sup>(٧)</sup>: قَوْلُ الْخَلِيلِ فِي «مَعِيشَةٍ»: إِنَّهُ «مَفْعَلَةٌ [أَوْ مَفْعَلَةٌ]» <sup>(٨)</sup>.

(١) تكملة يلتئم بمثلها الكلام. انظر المنصف ١١٢/١، ١١٣.

(٢) انظر الأصول ٢٨٥/٣، شرح السيرافي ١٦٤/٦ (خ)، شرح عيون كتاب سيبويه ٣٠١.

(٣) وهو مُبْعِع. انظر الكتاب ٣٦٤/٢، الأصول ٢٨٥/٣.

(٤) فِي الْأَصْلِ: مُبْعِعٌ.

(٥) فِي الْأَصْلِ: مَضُوبَةٌ. وَلَا يَصْلَحُ هَذَا احْتِجَاجًا؛ لِقَوْلِهِمْ: صَابَ يَصِيبُ السَّهْمَ وَيَصُوبُ، إِذَا أَصَابَ.

انظر شرح الشافعية للرضي ١٣٦/٣، اللسان (صوب). وَقَدْ وَرَدَتْ مَضُوفَةٌ فِي قَوْلِ أَبِي جُنْدَبٍ الْهَذَلِيِّ:

وَكُنْتُ إِذَا جَارٌ دَعَا لِمَضُوفَةٍ أَشْتَرُّ حَتَّى يَنْصُفَ السَّاقَ مِزْرِي

انظر شرح ديوان الهذليين ٣٨٥. وَفِي اللِّسَانِ (ضَيْفٌ): «وَأَمَّا قَوْلُ الْهَذَلِيِّ:

أَنْتَ تُجِيبُ دَعْوَةَ الْمَضُوفِ

فَإِنَّمَا اسْتَعْمَلَ الْمَفْعُولَ عَلَى حَذْفِ الزَّائِدِ... وَبَيْنَ الْمَضُوفِ عَلَى لُغَةٍ مِنْ قَالَ فِي بَيْعٍ: بَوْعٌ. فَجَعَلَهُ

لُغَةً.

(٦) لَمْ أَقِفْ عَلَى كَلَامِ الشُّلُوبِيِّ فِي غَيْرِ هَذَا الْكِتَابِ.

(٧) انظر المسائل البصريات ٦٥٥-٦٥٩. وَسَيَصْرَحُ الْمُؤَلِّفُ فِي نَهَايَةِ التَّقْلِ أَنَّهُ يَنْقُلُ مِنَ التَّذَكُّرَةِ.

(٨) تكملة من المسائل البصريات ٦٥٥.

قال أبو الحسن: لا تكون إلا « مفعلة »، ولا تصح في الواحد الياء كما تصح في الجمع.

ومما يحتج له<sup>(١)</sup> في ذلك أن الجمع ليس كالواحد؛ لأنه يستثقل فيه مالا يستثقل في الواحد؛ ألا تراهم قلبوا « دلي » ونحوه، وصححوا في الواحد نحو « عتو ». وكذلك صححت الياء في « بيض »، ولا يلزم على هذا الواحد الذي ليس بجمع.

[فيقول الخليل]: بناء<sup>(٢)</sup> الجمع في هذا النحو والواحد سواء؛ ألا ترى أن هذا الضرب من الجمع كالواحد، ولا ثقل فيه ليس في الواحد. يدلك على ذلك أنهم يصرفون هذا النوع من الجمع كما يصرفون الواحد. فإذا لم يختص هذا بثقل ليس في الواحد وجب أن يستوي مع الواحد، وإذا استوى مع الواحد لم يجوز أن يخالف بينه وبين الواحد في الإعلال، [بل]<sup>(٣)</sup> ينبغي أن تصح الياء في الواحد كما صحّت في « بيض »<sup>(٤)</sup>. والدلالة على مساواة هذا الضرب الواحد أنك لو سميت بـ « فُعَل » الذي هو جمع صرفته، كما أنك لو سميت بـ « فُعَل » صرفت، وكذلك لو سميت بـ « فُلوس » صرفته.

فإن قلت: فكيف أُعلّ الجمع في نحو « دلي »، وصحح الواحد؟ وهلاّ دلّ هذا على استثقالهم للجمع؟

قيل: ليس هذا من قبل أنه جمع، ولكن لما كان الواحد الذي ليس بجمع غير، نحو « عتي » فقلبت الواو منه، وكان الجمع يعتوره من التغير أكثر مما يعتور

(١) أي: الأخفش.

(٢) في الأصل: وبناء. وما بين معقوفين قبله تكملة من المسائل البصريات ٦٥٦.

(٣) تكملة من المسائل البصريات ٦٥٦.

(٤) في الأصل: بعض.



الاسم الواحد؛ لأنه يدخله واوٌ زائدة، لم تكن ثابتةً في الواحد<sup>(١)</sup>، وَغُيِّرَ أَيْضاً بِجَمْعِهِمْ إِيَّاهُ عَلَى أَدْنَى الْعَدَدِ [يعني: أَذَلَّ]<sup>(٢)</sup>، فَقَلَبُوا مِنْهُ الْوَاوَ إِلَى الْيَاءِ<sup>(٣)</sup>، فَزَادَ حُدُوثُ التَّغْيِيرِ عَلَى الْاسْمِ - أَلْزَمَ الْإِعْتِلَالَ كَمَا أَلْزَمُوا الْيَاءَ فِي « حَنِيفَةٌ » الْحَذْفَ لَمَّا حُذِفَتِ التَّاءُ، وَلَمْ تَلْزَمْ يَاءُ « قَرِيش » الْحَذْفِ. فَلِهَذِهِ التَّغْيِيرَاتُ الَّتِي اعْتَوَرَتِ الْجَمْعَ أَلْزَمَ الْإِعْتِلَالَ، [لَا]<sup>(٤)</sup> مِنْ حَيْثُ كَانَ جَمْعاً؛ أَلَا تَرَى اسْتَوَاءَ<sup>(٥)</sup> الْوَاحِدِ وَالْجَمْعِ فِي « أَذَلَّ وَقَلَنْسَ »، فَلَوْ خَالَفَ الْجَمِيعَ الْوَاحِدُ لَكَانَ خَلِيقاً أَنْ تَصَحَّ الْوَاوُ / فِي الْوَاحِدِ فِي « قَلَنْسٍ »، وَلَا يَسْتَوِي مَعَ الْجَمْعِ فِي [« ثُنِ » جَمْعٌ]<sup>(٦)</sup> « ثَنِي » . وَيَدُلُّكَ عَلَى ذَلِكَ - أَنَّهُ لَيْسَ لِلْجَمْعِ - أَنَّهُ قَدْ اعْتَلَّتِ الْآحَادُ<sup>(٧)</sup>، نَحْوُ [مَسْنِيَّةٍ]<sup>(٨)</sup>، فَإِذَا جَاءَ هَذَا فِي الْآحَادِ دَلٌّ عَلَى أَنَّ هَذَا لَيْسَ فِي « ذُلِّي » لاختصاصه بالجمع. وَيَدُلُّ أَيْضاً عَلَى أَنَّهُ لَيْسَ يُسْتَثْقَلُ ذَلِكَ مِنْ أَجْلِ الْجَمْعِ قَوْلُهُمْ: صُومًا، وَأَنَّهُ لَمْ يَقْلِبُوهُ الْبَتَّةَ. [فَأَمَّا « صِيَمٌ »]<sup>(٩)</sup> فَلَيْسَ مِنْ أَجْلِ أَنَّهُ جَمْعٌ، وَلَكِنْ لِلْقُرْبِ<sup>(١٠)</sup> مِنَ الطَّرْفِ، وَيَدُلُّكَ عَلَى ذَلِكَ أَنَّ الَّذِي يَقُولُ: صِيَمٌ، إِذَا بَعَدَتْ مِنَ الطَّرْفِ فَقَالَ: صُومًا، لَمْ يَقْلِبْ. انْتَهَى كَلَامُ أَبِي عَلِيٍّ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ فِي الْجُزْءِ الرَّابِعِ مِنَ التَّذَكُّرَةِ.

(١) فِي الْأَصْلِ: ثَانِيهِ فِي الْوَاحِدَةِ.

(٢) تَكْمَلَةٌ مِنَ الْمَسَائِلِ الْبَصْرِيَّاتِ ٦٥٧.

(٣) فِي الْأَصْلِ: الْوَاوُ وَالْيَاءُ.

(٤) تَكْمَلَةٌ مِنَ الْمَسَائِلِ الْبَصْرِيَّاتِ ٦٥٨.

(٥) فِي الْأَصْلِ: أَلَا تَرَى أَنَّ اسْتَوَاءَ.

(٦) تَكْمَلَةٌ مِنَ الْمَسَائِلِ الْبَصْرِيَّاتِ ٦٥٨.

(٧) فِي الْأَصْلِ: الْإِعَادُ.

(٨) مَوْضِعُهَا فِي الْأَصْلِ بَيَاضٌ. وَالمُثَبَّتُ مِنَ الْمَسَائِلِ الْبَصْرِيَّاتِ ٦٥٨.

(٩) تَكْمَلَةٌ مِنَ الْمَسَائِلِ الْبَصْرِيَّاتِ ٦٥٩.

(١٠) فِي الْأَصْلِ: الْبَعْدُ.

قوله: « وقد جاء في الاسم مشتقاً للعلامة للمعنى »<sup>(١)</sup>.

يعني: موضوعاً لأن يكون علماً.

قوله: « وإثما جاء هذا كما جاء (تَهَلَّلُ) ونحوه حيث كان اسماً »<sup>(٢)</sup>.

يعني: حيث كان اسماً علماً، والعلمُ يُفعلُ به مالا يُفعلُ في غيره؛ لخفته عليهم، وكثرة دَوْره في الكلام عندهم؛ لأنه لكثرة استعماله خفّ، والخفيفُ يُحتملُ فيه من الثقل مالا يُحتملُ في الثقل<sup>(٣)</sup>.

قوله: « وليس (مَكْوَزَة، ومَزِيد)، بأشدّ من لزومهم (اسْتَحْوَذَ) »<sup>(٤)</sup>.

يريد: وليس البقاء على<sup>(٥)</sup> الأصل في الاسم العلم لترك الإعلال فيه؛ لأنه يكثر استعماله، وخفته، فيُتسع فيه مالا يُتسع في غيره، بأشدّ من البقاء على الأصل [في « اسْتَحْوَذَ »]<sup>(٦)</sup> مع ثقله.

قوله: « وَيَتِمُّ (أَفْعَلُ) اسماً »<sup>(٧)</sup>.

ذكر هنا ماصحّ من الأسماء الجارية على الأفعال في حركاتها، وسكناتها، والزيادة فيها، وموضعها، لموافقتها للأفعال في الزيادة. وذلك أنه لما وافقتها فيما ذكر من الزيادة، وموضعها، والحركات، والسكنات، أشبهت الأفعال شبهاً قوياً، فخافوا إن هم أعلنوها بإعلالها أن تلتبس بها، فصحّحوها؛ ليكون ذلك فيها فرقاً بينها وبين الأفعال.

(١) الكتاب ٣٦٤/٢ وبعده: « سوى ذا على الأصل كما قالوا: مَكْوَزَة ومَزِيد ».

(٢) الكتاب ٣٦٤/٢ وليس فيه: ونحوه.

(٣) في الأصل: الثقل.

(٤) الكتاب ٣٦٤/٢.

(٥) في الأصل: التفاعل في.

(٦) تكملة يلتزم بها الكلام.

(٧) الكتاب ٣٦٤/٢.

وردّ ابن الطّراوة على النّحويّين بهذا في باب ما ينصرف وما لا ينصرف، وقال: إنّ منعهم الصّرف للأسماء لشبهها [بالأفعال] <sup>(١)</sup> ليس بشيء؛ ألا ترى أنّهم يُصحّحون الأسماء إذا وافقت الأفعال، وقويت موافقتها لها؛ للفرق بينهما، فكذلك كان يجب أيضاً أن يصرف الاسم إذا أشبه الفعل للفرق. وعوّل على هذا الرّد، والتزمه، وجعل يمنع الصّرف بوجه آخر <sup>(٢)</sup>.

وقوله هذا ليس بشيء؛ لأنّه مع هذا يقول بإعلال ما جرى على الأفعال، واختلف منها بالزيادة؛ لجريانها. وعلى قوله هذا وردّه على النّحويّين كان يجب أن يصحّح.

قال الشّيخ <sup>(٣)</sup> - رحمه الله -: فقلّبه هذا ظاهر التّخلف لائح فيه عدم التّوفيق.

قوله: « وَيَتِمُّ فِي قَوْلِكَ: مَا أَقُولُهُ، وَأُبَيِّعُهُ » <sup>(٤)</sup>.

هذا استثناء من الباب قبل؛ لأنّ فعل التّعجب فيما ذكر بكونه يسكن فيه ما قبل العين المعتلّة وهو حرف صحيح، كان يجب له أن يعتلّ « أَجَوْدُ » حتّى يصير <sup>(٥)</sup> « أَجَادُ »، لكن صحّ لما ذكره من أنّه وافق « أَفْعَلُ » التّفضيل في المعنى؛ وذلك أنّك إذا قلت: ما أحسن زيداً! فأنت قد فضّلت زيدا على غيره في الجنس، كما أنّك إذا قلت: زيدٌ أفضل من عمرو، فقد فضّلته أيضاً على غيره في الفضل <sup>(٦)</sup>.  
قوله: « وهو بعدُ نحو الاسم لا يتصرّف تصرّفه، ولا يقوى قوّته » <sup>(٧)</sup>.

(١) تكلمة يلتزم بها الكلام.

(٢) انظر صدى هذا المذهب عند تلميذه السّهيلي في أماليه ١٩ فما بعدها.

(٣) المؤلّف يستخدم هذا المصطلح للشّلوّيين، ولم أقف على كلامه الآتي في غير هذا الكتاب.

(٤) الكتاب ٣٦٤/٢. وفي الأصل: في ذلك.

(٥) في الأصل: صار.

(٦) قال المحرّطي في شرح عيون كتاب سيبويه ٣٠٣: « فقد فضّلت على غيره، أي: على المخاطب ».

(٧) الكتاب ٣٦٤/٢.

[٨٦ب] الضمير في « تصرفه »<sup>(١)</sup> عائذ على فعل التعجب. ويريد /: تصرفه الذي كان يجب له بكونه فعلاً. وكذلك هو أيضاً في قوله: « ولا يقوى قوته » عائذ على فعل التعجب، يعني أيضاً: قوته التي كانت تجب له بكونه أيضاً فعلاً. قوله: « ويتم في (أفعل وأفعل)؛ لأنهما اسمان »<sup>(٢)</sup>. يعني: ويتم اللفظ.

قوله: « فرقوا بينهما وبين (أفعل وأفعل) من الفعل »<sup>(٣)</sup>. [مثال « أفعل »]<sup>(٤)</sup> « أقول »، [قبل]<sup>(٥)</sup> التقل، و« أقوم »، ونحوهما، ومثال « أفعل » « أبيع »، قبل التقل، ونحوه أيضاً من بنات الياء التي ماضيها منقول من « فعل يفعل »، و« أتيه وأطيح »<sup>(٦)</sup> أيضاً، ونحوه مما [لم]<sup>(٧)</sup> يتغير، فجاء في المضارع على « يفعل » وماضيه « فعل » قبل التقل<sup>(٨)</sup>. قوله: « ولو أردت مثل (إصبع) من (قلت، وبعث)، لأتممت لتفرق بين الاسم والفعل »<sup>(٩)</sup>.

مثال « إصبع » من الفعل « إخاف وإهاب » ونحوهما مما كسر فيه همزة

(١) في الأصل: قوته. والصواب ما أثبتته إن شاء الله؛ لما سيأتي.

(٢) الكتاب ٣٦٥/٢.

(٣) الكتاب ٣٦٥/٢.

(٤) تكملة يلتئم بمثلها الكلام.

(٥) تكملة يلتئم بمثلها الكلام.

(٦) في الأصل: يفعل أتيه اطرح. ويمكن أن يريد: أطوح، ولكن هذا لا يتناسب مع ما قبله؛ لأن أتيه وأطيح الكلام فيهما واحد. وقد سبق الكلام عليهما ٥٥٣-٥٥٥.

(٧) تكملة يلتئم بمثلها الكلام.

(٨) أي: قبل نقل حركة العين إلى الفاء.

(٩) الكتاب ٣٦٥/٢ وفيه: « أصبغ ». وما أثبتته هو الجاري على كلامه الآتي. هذا على أن سيبويه سيذكر إصبع وأن مثاله إفعل وإبيع. ولن يشير إليه المؤلف.

## المضارع.

قوله: «لأنَّها إذا انضمت خفيت الضمة فيها»<sup>(١)</sup>.

يعني: في النطق.

قوله: «وَأَمَّا (أَفْعِلْ) فنحو (أَخُونَة)»<sup>(٢)</sup>.

مثل «أَفْعِلْ» «أَفْعِلْ»؛ لما كانت الهاء كائنها من كلمة أخرى.

قوله: «فإن أردت مثل (إِثْمِد) قلت: إِيْبِعْ وإِقُول»<sup>(٣)</sup>.

مثل «إِفْعِلْ» «إِيْبِعْ» قبل أن يدركه الحذف والتقل<sup>(٤)</sup>.

قوله: «وإذا أردت منهما مثل (أُبْلَم)»<sup>(٥)</sup>.

مثال «أَفْعِلْ» في الأفعال يكون من ذوات الواو، وذلك نحو «أُقُول»، قبل التقل والحذف، ولا يكون في الياء أصلاً، لكن لم يعلّ بالياء، وإن كان لا يوجد في الأفعال من بنات الياء<sup>(٦)</sup>؛ لأنّه في حكم الموجود؛ إذ الواو أخت الياء، وهما عند سيويوه بمترلة المثلين - أعني: بمترلة ما هما من موضع واحد - وسنبيّن هذا فيما بعد، إن شاء الله. وكذلك كلّ مثال وجد في الواو، وهو<sup>(٧)</sup> غير موجود [في]<sup>(٨)</sup> الياء،

(١) الكتاب ٣٦٥/٢. وفي الأصل: حقيقة الضمة.

(٢) الكتاب ٣٦٥/٢. وفي الأصل: وأما فعلت.

(٣) الكتاب ٣٦٥/٢.

(٤) في الأصل: والنقل قبل النقل. وفي التعليقة ٣٥/٥ من كلام الأخفش: «يعني فرّقوا بين إِيْبِعْ وإِيْبِعْ إذا كانا اسمين من بع وخف من قبل أن يحذفا؛ لأنهما كانتا قبل الحذف: اخاف وإيبع، فحذفوا همزة الوصل لما تحركت الفاء (في الأصل: الياء)، وحذفوا موضع العين لما أسكن موضع اللام للوقف أو الجزم، والفصل في جميع هذه الأبنية يقع بين اسم والفعل قبل أن يدرك الفعل الحذف».

(٥) الكتاب ٣٦٥/٢.

(٦) يعني: لا يوجد السبب الذي من أجله لم يعلّ الاسم، وهو وجود البناء في الفعل.

(٧) في الأصل: وهما.

(٨) تكملة يلتئم بها الكلام.

لايعلّ في الياء؛ لأنّها أخت الواو.

قوله: « ولم يُذكر (أُفعل)؛ لأنه ليس في الكلام (أُفعل) »<sup>(١)</sup>.

زعم أبوبكر بن طاهر أنّ هذا الكلام من سيبويه نصٌّ منه على أنه إنّما بُني من الكلمة ماله مثالٌ موجودٌ في كلام العرب، وأمّا مالا مثال له فلا يصحّ بناؤه، فلا تقول على هذا: ابن لي من كذا كذا، إلّا إذا كان ماتبيّه موجوداً مثاله. وقال: إنّ هذا الموضع من كلام سيبويه مناقضٌ لما تقدّم من كلامه أيضاً في الفاء في باب ماتقلب فيه الواو ياء وذلك إذا سكنت وقبلها كسرة، قال فيه<sup>(٢)</sup>: « وتقول في (تَفَعَّلَ) من (وعدت)، و(يَفْعَلِ)<sup>(٣)</sup>، إذا كانا اسمين، ولم يكونا من الفعل: تَوَعَّدَ، وَيَوَعَّدُ، كما تقول في الموضع ». و« يَفْعَلِ » لا يوجد في الأسماء<sup>(٤)</sup>.

وهذا الذي قاله واعتقده من المناقضة في كلام سيبويه، ليس بشيء؛ فإنّ كلام الإمام في هذا الموضع ليس بنصٍّ على ما زعم، بل مراده فيه، وهو الظاهر من كلامه: ولم يُذكر كذا؛ لأنه لا يوجد، فلم يكن الاعتناء به كالاكتفاء بما يوجد، ولا يخرج منه أنّ مالا يوجد مثاله لا يوجد، ولا يجوز بناؤه، ولا التكلّم به، أصلاً. وإذا كان الأمر على هذا فلا تناقض في كلام سيبويه أصلاً.

وهذه المسألة من المسائل التي وقع الاختلاف فيها بين النحويين على ثلاث فرق<sup>(٥)</sup>:

منهم من يرى أنّه يجوز أن يُبنى من الكلام المعتل<sup>(٦)</sup> ماله مثال موجود /

(١) الكتاب ٣٦٥/٢ وفيه: « ولم نذكر ».

(٢) انظر الكتاب ٣٥٨/٢.

(٣) في الأصل: تفعل، وكذا في الموضع التالي، وفي التمثيل عليه بالتاء أيضاً.

(٤) لم أقف على كلام ابن طاهر في غير هذا الكتاب.

(٥) انظر الممتع ٧٣١، ٧٣٢.

(٦) خص المعتل دون الصحيح؛ لأن الباب معقودٌ له، وإلّا فالصحيح مثله في هذا الخلاف، وقد عقد

وماليس له مثالٌ موجودٌ<sup>(١)</sup>.

ومنهم من يجيز البناء فيما له مثالٌ موجودٌ، خاصّةً، ويمنعه فيما لامثال له موجود<sup>(٢)</sup>.

ومنهم من منع البناء في النوعين.

وأما أنا<sup>(٣)</sup> لأعلم لهذا الخلاف معنى يوجهه، بل الأمر في هذا عندي قريبٌ جدًّا، فإنّه إذا قيل: ابن كذا من كذا، فليس مرادٌ إذ ذاك: كيف تقول العرب في كذا من كذا؟ على أنّ ذلك المقول قد تكلموا به، وإنّما يقال على معنى: كيف يَقتضي مقياس<sup>(٤)</sup> كلامها في الاسم من كذا، أو الفعل خاصّةً، على جهة التدرّب والريضة<sup>(٥)</sup> في الصنعة ليكون في ذلك تقويةٌ للأذهان، وتلقيحٌ لها. وإذا كان الأمرُ على ما ذكرته فلا بأس أن يقال: ابن من كذا كذا<sup>(٦)</sup>، سواءً كان للمبني<sup>(٧)</sup> مثالٌ موجودٌ، أو لم يكن له مثالٌ موجودٌ، فثبت بهذا قول من يجيز البناء في النوعين.

قال المؤلّف - رحمه الله -: هذا الذي قاله إنّما يكون إذا لم يكن للبناء

---

ابن عصفور الباب لهما جميعاً وذكر الخلاف. انظر الممتع ٧٣١.

(١) هذا مذهب الأخفش كما في شرح الملوكي ٥٠٥.

(٢) هذا مذهب الخليل وسيبويه ورجحه ابن يعيش. انظر شرح الملوكي ٥٠٥.

(٣) في الأصل: وأما الآن.

(٤) في الأصل: لمقيسته.

(٥) في الأصل: التدرّب الرياضة.

(٦) في الأصل: وكذا. وما أثبتته أقرب، إن شاء الله.

(٧) في الأصل: المبني.

بالمطلق إلا هذه الثمرة التي ذكر، ولا المقصود منه إلا أن يقال: لو نطقت العرب به على مقاييس كلامها، كيف يكون؟ وهو رأي الأخفش، وأنه يجيز البناء على حسب ما ارتضاه من ذكرنا كلامه.

وأما أبو عثمان وأبو عليّ الفارسي وابن جنّي، فقد<sup>(١)</sup> نصّوا على أنه: ماقيس على كلام العرب فهو من كلام العرب، وهم يُجيزون القياس في اللغة، ولا يرونه ارجحاً للغة. وانظر كلام ابن جنّي في الخصائص في هذه المسألة<sup>(٢)</sup> فإنه طيّب. قوله: «وكالإتمام لازماً لهذا»<sup>(٣)</sup>.

يعني: لما قدّم ذكره من وقع اللبس مع الجريان الذي في الفعل، والفعل مع نقله يجوز فيه الإتمام، فجوازه<sup>(٤)</sup> في الاسم أولى؛ لأنه خفيف، والخفيف يحتمل فيه ما لا يحتمل في الثقيل.

قوله: «يدلّك على [أن] هذا يجري مجرى ما أولّه الهمزة ممّا ذكرنا»<sup>(٥)</sup>. فشبّه بما أولّه الهمزة لما كان أكثر وجوداً ممّا في أولّه التاء. قوله: «لأنّ الأفعال لا تكون زيادتها»<sup>(٦)</sup>.

فموافقتها إيّاها بذلك لم تكمل، فيحتاج إلى التفرقة بالتّصحيح. قوله: «وأما (تُفعل) مثل (التُّفّل)<sup>(٧)</sup>، فإنه لا يكون فعلاً، فهو بمنزلة ما جاء

(١) في الأصل: قد.

(٢) باب في أنّ ماقيس على كلام العرب فهو من كلام العرب ٣٥٧/١-٣٦٩. وانظر الخصائص ١١٤/١، المنصف ٢/٢٤٢، الاقتراح في أصول النحو وجدله ٢٣٦-٢٣٨.

(٣) الكتاب ٢/٣٦٥.

(٤) في الأصل: فجواز.

(٥) الكتاب ٢/٣٦٥. وما بين معقوفين تكلمة منه.

(٦) الكتاب ٢/٣٦٥ وبعده: «التي في أوائلها ميماء، فمن ثمّ يحتاجون إلى التفرقة».

(٧) يقرأ في الأصل: الثقيل، أو ما أشبه ذلك فموضع التاء غير منقوط.



على مثال الفعل، وليس فعلاً»<sup>(١)</sup>.

يريد: وهو بمنزلة ما جرى على الفعل في حركاته، وسكناته، وموضع الزيادة منه، واختلف منه في الزيادة، واختلف<sup>(٢)</sup> منه بعد ذلك كله؛ لأنّ مثاله لا يوجد في الأفعال، فوجه بينهما أنّ كلّ واحد منهما جرى على الفعل واختلف منه. قوله: «وكذلك (تَفْعِل) نحو (التَّحْلِي)، يجري مَجْرَى (أَفْعِل)»<sup>(٣)</sup>. أخذه الشيخ أبو عليّ على أنّه مجرى «أَفْعِل» اسماً، قال: يعني في الحركات والسكنات، إلّا أنّ «تَفْعِل»<sup>(٤)</sup> أعلّ لما اختلف<sup>(٥)</sup>، و«أَفْعِل» صحّ لما اختلف<sup>(٦)</sup>. قوله: «كما أجري (تُفْعِل) مُجْرَى (أُفْعِل)»<sup>(٧)</sup>.

أخذه<sup>(٨)</sup> كذلك. ورأيت لأبي عليّ الفارسي في تعاليقه على الكتاب، قال<sup>(٩)</sup>: «يريد: (أَفْعِل) الذي هو فعلٌ لا اسم، أي: يُعَلّ<sup>(١٠)</sup> مثل (تَحْلِي) من (القول والبيع)، كما يُعَلّ<sup>(١١)</sup> (أَفْعِل) الذي هو فعلٌ قبل الحذف والسكون».

---

(١) الكتاب ٣٦٥/٢، ٣٦٦ وليس فيه: وليس فعلاً.

(٢) ورد النصّ في الأصل: وموضع الزيادة واختلف منه في الزيادة في انه نعم والزيادة واختلف. ووضع النسخ علامة حذف عبارة عن شرطتين، الأولى فوق (واختلف) والثانية فوق (انه). ويظهر لي أنّ عبارة (نعم والزيادة) ناتجة عن إملاء، يعني: أنّ هناك مملياً وآخر يكتب، فسأل الكاتب المملي فأجابه.

(٣) الكتاب ٣٦٦/٢.

(٤) في الأصل: افعل.

(٥) لأنّ البناء للاسم دون الفعل. انظر التعليقة ٣٤/٥.

(٦) لأنّ افعل فعلٌ قد أعلّ. ولم أقف على كلام الشلويين في غير هذا الكتاب.

(٧) الكتاب ٣٦٦/٢.

(٨) يعني: الشلويين. والله أعلم.

(٩) التعليقة ٣٦/٥.

(١٠) في الأصل: فعل الاسم أي فعل.

(١١) في الأصل: يفعل.

ولعمري إنّ هذا الذي قاله الفارسيّ الأظهر ممّا قاله الأستاذ؛ لأنّه للشّقّة<sup>(١)</sup>  
أكمل، وللغرض أوفى.

قوله: « وإِنَّمَا تُشَبَّه الأَسْمَاءُ »<sup>(٢)</sup> الفصل إلى / آخره.

يعني: أنّ الأَسْمَاءَ الجارية على « أَفْعَلْ، وَافْعِلْ »، إِنَّمَا تُشَبَّهُ بِمَا<sup>(٣)</sup> فعلين.  
والفرق بينهما<sup>(٤)</sup> في حال أهما<sup>(٥)</sup> قد نقلت الحركة فيهما من العين إلى الفاء، ولم  
يحذف<sup>(٦)</sup>، ففعل: أَقُولُ، وإيبيع؛ لأنّهما في هذه الحال تكون بينهما وبين [تُقُولُ،  
وتبييع]<sup>(٧)</sup> الموافقة من كلّ جهة، فيجب الفرق. وبالله التّوفيق.

[٨٧ب]

(١) الشّقّة: نصف الشّيء إذ شقّ.

(٢) في الأصل: يشبه. انظر الكتاب ٣٦٤/٢.

(٣) في الأصل: يشبه بها.

(٤) يعني: بين الأَسْمَاءَ الجارية - وهي تُفْعَلُ، وَتَفْعِلُ - وَأَفْعَلُ، وَافْعِلُ. وقوله: والفرق بينهما، يريد:  
ويفرق بينهما، أي: يحتاج للفرق بينهما.

(٥) يعني: الفعلين افْعَلُ وافْعِلُ.

(٦) يعني: لم يقل: قل، وبع، بالحذف.

(٧) تكملة يلتئم بمثلها الكلام.

## هذا بابٌ أتمَّ فيه الاسم على مثال فمَّثل به لسكون ما قبله وما بعده<sup>(١)</sup>

قوله: « فمَّثل به ».

يعني: لم يعلَّ فيه الاسم، ولكن أتمَّ على مثاله، فجعل على مثال ما بني عليه.

قوله: « لسكون ما قبله وما بعده ».

يعني: لقلة اجتماع الأمثال في الكلمة؛ لأجل سكن ما قبل حرف العلة، أو ما بعده؛ وذلك لأنَّ حرف العلة المتحرَّك إنما يعلَّ<sup>(٢)</sup> في الاسم الجاري مع تحرَّك ما قبله وما بعده لاستثقال اجتماع الأمثال؛ وذلك أنَّه إذا تحرَّك ما قبله وما بعده كانت قبله حركة، وهو متحرَّك، وبمثلة<sup>(٣)</sup> الحركة التي من جنسه، وبعده حركة، فصارت الكلمة<sup>(٤)</sup> بذلك كأنَّها قد توالى فيها أربع متحرَّكات، فكهروا ذلك، فخففوا، بأن ردَّوا حرف العلة إلى حرف لا يمكن تحرَّكه أصلاً؛ حتَّى يقلَّ اجتماع الحركات. وإذا كان الأمر هكذا فسيكون الإعلال هاهنا مطَّرداً؛ لأنَّ الأمثال قد قلَّت بالسكون. وهذا التعليل الذي علَّل به الأستاذ أبو علي<sup>(٥)</sup>، وهو الذي يجيء على كلام

---

(١) العنوان كما أورده المؤلف في التعليقة ٣٧/٥، وشرح عيون كتاب سيبويه ٣٠٤، والنكت ١١٩٧. وفي الكتاب ٣٦٦/٢، وهارون ٣٥٤/٤: « هذا بابٌ أتمَّ فيه الاسم لأنه ليس على مثال الفعل فيمَّثل به ولكنَّه أتمَّ لسكون ما قبله وما بعده... ». وفي شرح السيرافي ١٧٥/٦ (خ): « هذا باب أتمَّ الاسم فيه على مثال الفعل ... ». وقد أثبت محقق النكت في المتن هذه الزيادات.

(٢) في الأصل: يعمل.

(٣) أي: حرف العلة.

(٤) في الأصل: الحركة.

(٥) لم أقف على ما نقله عن الشلوين في غير هذا الكتاب.

سيبويه.

وقد علّل ابن جنّي في هذا الموضع تعليلاً آخر<sup>(١)</sup>، تركته خوف التّطويل، مع أنّ هذا التّعليل يغني عنه.

قوله: « كما يُتّمّ التّضعيف إذا سكن ما قبله »<sup>(٢)</sup>.

يعني: أنّ الإسكان يوجب التّصحیح في حروف العلة في هذا الباب، كما أنّه أيضاً موجبٌ لتصحیح أحد المضاعفين، وهو الذي كان يعلّ بالإدغام، وذلك إذا وقع بعده، مثال هذا « ارْدُدْنَ ».

واعلم أنّ الإسكان لا يكون موجبا للتّصحیح في حروف<sup>(٣)</sup> العلة في الاسم إلّا إذا كان الاسم غير جارٍ على الفعل، وهو مخالفٌ له، ولم يكن مصدرا لازما لفعله الذي يكون منه إلّا بفارق كـ « الإفعال والاستفعال ».

قوله: « وبنات الياء في جميع هذا في الإتمام كبنات الواو في ترك الهمز، والهمز »<sup>(٤)</sup>.

كذا ثبت، والصّواب: وفي ترك الهمز، والهمز. وسقطت الواو<sup>(٥)</sup> من « وفي ترك الهمز » وهما من النّاسخ.

قوله: « وقد قال بعض العرب: أبيناء »<sup>(٦)</sup>.

يعني: بنقل حركة الياء، كأنّهم استثقلوا الكسرة في<sup>(٧)</sup> الياء.

(١) انظر المنصف ٣١٥/١.

(٢) الكتاب ٣٦٦/٢ وفيه: « أسكن ».

(٣) في الأصل: للتّصحیح كحروف.

(٤) الكتاب ٣٦٦/٢ وفيه: « في ترك الهمز وفي الهمز ». وكذا في طبعة هارون ٣٥٤/٤.

(٥) في الأصل: والوهمز والواو وسقطت الواو.

(٦) الكتاب ٣٦٦/٢.

(٧) في الأصل: من.

قوله: « فَأَمَّا (الإقامة والاستقامة) فَإِنَّمَا أَعْتَلَّتْ كَمَا أَعْتَلَّتْ أَفْعَالُهُمَا »<sup>(١)</sup>.  
يعني: أَنَّهُمَا أَعْلًا بِالْحَمْلِ عَلَى أَفْعَالُهُمَا؛ لِلزُّومِ لِهَاتِيهِمَا، فَصَارَتَا بِذَلِكَ  
كَأَنَّهُمَا هُمَا، فَأَعْلًا بِإِعْلَالِهِمَا.

قوله: « وَأَمَّا (مفعول) فَإِنَّهُمْ حَذَفُوا فِيهِمَا »<sup>(٢)</sup>.  
يريد: فِي بَنَاتِ الْيَاءِ وَالْوَاوِ.

« وَأَسْكَنُوهُ لِأَنَّهُ اسْمٌ مِنْ (فُعِلَ)، وَهُوَ لَازِمٌ لَهُ »<sup>(٣)</sup>.  
لَمَّا<sup>(٤)</sup> كَانَ هَذَا الْاسْمُ مِنَ الْاسْمِ<sup>(٥)</sup> الَّذِي هُوَ [مِنْ]<sup>(٦)</sup> فِعْلِ الْمَفْعُولِ، مِنْ  
« فُعِلَ »<sup>(٧)</sup>، وَهُوَ لَازِمٌ لَهُ، حُمِلَ عَلَيْهِ فَأَعْلٌ بِإِعْلَالِهِ، كَمَا أَنَّ الْاسْمَ مِنْ فِعْلِ الْفَاعِلِ  
يَحْمَلُ عَلَى فِعْلِ الْفَاعِلِ، فَأَعْلٌ بِإِعْلَالِهِ.  
قوله: « فَإِنْ قُلْتَ: قَالُوا: طَوِيلٌ »<sup>(٨)</sup>.

من « طَال »، وَلَمْ يَعْلُوهُ، وَهُوَ لَازِمٌ. فَالْجَوَابُ: أَنَّهُمْ وَإِنْ كَانُوا / قَدْ قَالُوا:  
طَوِيلٌ، مِنْ « طَال »، فَإِنَّهُ لَيْسَ بِاسْمِ الْفَاعِلِ الْجَارِي عَلَيْهِ، وَإِنَّمَا جِيءَ بِهِ عَلَى جِهَةِ  
الْمِثَالِ لِلْمُبَالَغَةِ، فَـ « فَعِيلٌ » بِمَعْنَى « فَاعِلٌ » مِنْ « طَال »، كـ « فَعِيلٌ » يُعْنَى بِهِ  
« مَفْعُولٌ »، وَـ « فَعِيلٌ » يَعْنَى بِهِ « مَفْعُولٌ » لَيْسَ عَلَى « فَعِيلٍ »، فَكُرِهُوا هَذَا<sup>(٩)</sup> أَيْضًا؛

(١) الْكِتَابُ ٣٦٦/٢.

(٢) الْكِتَابُ ٣٦٦/٢ وَفِيهِ: « حَذَفُوهُ ».

(٣) الْكِتَابُ ٣٦٦/٢ وَفِيهِ: « الْاسْمِ ».

(٤) فِي الْأَصْلِ: وَلَمَّا.

(٥) يَعْنِي: مِنْ هَذَا الْجِنْسِ.

(٦) تَكْمَلَةٌ يَلْتَمِسُ بِهَا الْكَلَامُ.

(٧) يَعْنِي: مِنَ الثَّلَاثِي.

(٨) الْكِتَابُ ٣٦٦/٢.

(٩) يَعْنِي: فَعِيلٌ بِمَعْنَى فَاعِلٍ.

[لأنّه] <sup>(١)</sup> ليس على « طال »، وإن لم يكن عليه فلا يعلّ بإعلاله.

قوله: « وقد جاء (مفعول) على الأصل، فهذا <sup>(٢)</sup> أجدر أن يلزمه الأصل » <sup>(٣)</sup>.

وجه تصحيح « مفعول » في هذه اللغة أنّه لما [لم] <sup>(٤)</sup> يكن كاسم الفاعل في كونه <sup>(٥)</sup> على حركات الفعل وسكونه أشبه « طويلاً، وأبيض، وأسود »، ممّا لم يجر على الفعل، فصحّ كما صحّ ماتقدّم ذكره. هذا نصّ كلام أبي عليّ الفارسي - رحمه الله - في هذه المسألة في التذكرة <sup>(٦)</sup>.

« وسألته - رحمه الله - عن (مفعّل) لأيّ شيء أتمّ » <sup>(٧)</sup> إلى آخره.

يعني: أنّه مقصورٌ منه؛ وذلك أنّه لما كان معناه معنى « مفعّل »، وكان قد تصوّر معه كالكلمة <sup>(٨)</sup> الواحدة، صار كأنّه هو، وكأنّه نقص عنه، فحمل عليه ولم يعلّ.

قوله: « فأما قولهم: مصائب » <sup>(٩)</sup>.

يريد: أنّ ياء « مصائب » أصلية؛ لأنّ « مصيبة » الذي هو واحدها، وزنّه « مُفْعِلَة »، لا « فِعْلِيلَة »، وإذا كان وزنها « مُفْعِلَة » كانت <sup>(١٠)</sup> ياءها أصلية، وما ياءه

(١) تكملة بمثلها يلتزم الكلام.

(٢) في الأصل: وهذا.

(٣) الكتاب ٣٦٦/٢، ٣٦٧.

(٤) تكملة يلتزم بمثلها الكلام.

(٥) في الأصل: في قوله.

(٦) انظر تعليل الفارسي في التكملة ٥٨٢.

(٧) الكتاب ٣٦٧/٢.

(٨) في الأصل: الكلمة.

(٩) الكتاب ٣٦٧/٢.

(١٠) في الأصل: كان.

أصلية لا يهمز، وإذا كان الأمر هكذا، فكأن هَمْزَهَا في لغة من هَمْزَهَا غلط.

قوله: «وذلك أَنَّهُم تَوَهَّمُوا»<sup>(١)</sup>.

يعني: أَنَّهُم تَوَهَّمُوا أَنَّهَا زائدة فهَمْزُوهَا كما تُهَمْزُ الياء الزائدة.

قوله: وسألت الخليل<sup>(٢)</sup> لآخره.

يريد: أَنَّهُ سألَهُ عن هَمْزِ هَذِهِ الحُرُوفِ الَّتِي ذَكَرَهَا، يَعْنِي فِي الْجَمْعِ، فَقَالَ:  
إِنَّهَا إِنَّمَا هَمْزَتْ لَمَّا لَمْ تَكُن مَتَحَرِّكَةً فِي الْأَصْلِ، فَكَانَتْ بِذَلِكَ ضَعِيفَةً، فَقَوِيَ عَلَيْهَا  
التَّغْيِيرُ؛ إِذْ<sup>(٣)</sup> كَانَ يَوْجَدُ فِيهَا أَصْلُهُ الْحَرَكَةُ وَقَدْ يَتَحَرَّكُ<sup>(٤)</sup>، فَهُوَ أَوْلَى؛ وَذَلِكَ أَنَّهِنَّ  
لَمَّا وَقَعْنَ بَعْدَ الْأَلْفِ لَمْ يُمْكِنَ بِنَاؤُهُنَّ وَهَنَّ سَوَاكِنَ؛ لِثَلَا يَلْتَقِي سَاكِنَانِ، فَوَجِبَ  
لِذَلِكَ تَحَرُّكُهُنَّ وَهَنَّ أَصْلُهُنَّ أَلَّا يَتَحَرَّكْنَ، فَكُنَّ بِذَلِكَ يَشْبَهُ بَعْضُهُنَّ بَعْضًا،  
فَحُمِلَ لِذَلِكَ بَعْضُهُنَّ عَلَى بَعْضٍ، وَهَمْزَتْ الْيَاءُ وَالْوَاوُ بِالْحَمْلِ عَلَى الْأَلْفِ؛ لِأَنَّ  
الْأَلْفَ هَمْزَتْ لِأَنَّهَا<sup>(٥)</sup> لَا تَتَحَرَّكُ أَصْلًا.

قوله: «إِلَّا أَنَّهُ لَا يَدْرِكُهَا الْإِدْغَامُ»<sup>(٦)</sup>.

يعني: يَاءُ «صَيَّدْتُ».

قوله: «لَأَنَّكَ تَقُولُ فِي (شَوَيْتُ): شَوَايَا»<sup>(٧)</sup>.

---

(١) الكتاب ٣٦٧/٢.

(٢) الكتاب ٣٦٧/٢ ونصّه: «وسألته عن واو عجوز وألف رسالة وياء صحيفة، لأي شيء همزن في الجمع».

(٣) في الأصل: اذا.

(٤) قال سيبويه ٣٦٧/٢: «وهذه الحروف لما لم يكن أصلها التحريك، وكانت ميّنة لاتدخلها الحركة على حال، وق وقعت بعد ألف لم تكن حالا لما أصله متحرك وقد تدخله الحركة في مواضع كثيرة، وذلك نحو: قال وباع ويغزو ويرمي...».

(٥) في الأصل: لئهما.

(٦) الكتاب ٣٦٧/٢.

(٧) الكتاب ٣٦٧/٢.

يعني: أنك لا تهمز « فَوَاعِل » من « شَوَيْتُ »؛ لأنَّ « شَوَايَا » لم تتغيّر إلى هذا اللفظ إلاّ بعد الهمز<sup>(١)</sup>.

قوله: « فلمّا صارت منه »<sup>(٢)</sup>.

يعني: « فَوَاعِل » منه، يعني: من « شَوَيْت ».

قوله: « فقد اجتمع فيها الأمران »<sup>(٣)</sup>.

يعني: في « شَوَايَا »، وذلك أنّها هُمزت ثمّ غيّرت بعد الهمز إلى « فَوَاعِل »<sup>(٤)</sup>.

---

(١) يريد: أن الأصل في شوايا جمع شاوية: شواوي، ثمّ تهمز الواو الثانية فتصير: شوائي، مثل أوائل، ولام الجمع معتلّة، فتفتح الهمزة، فتقلب الياء ألفا فتصير: شوائى، مثل مدارى، فيجتمع ثلاث متحانسات، فتقلب الهمزة ياء، مثل خطايا. انظر تفصيل المسألة في التعليقة ٤٠/٥، ٣٩، الباب ٤٠٩/٢، شرح الشافية للرضي ٦١/٣، ٦٢.

(٢) الكتاب ٣٦٧/٢.

(٣) الكتاب ٣٦٨/٢. وفي الأصل: فيهما.

(٤) في الأصل: فعال. قال العكيري في الباب ٤٠٩/٢: « تقول في جمع شاوية وراوية: شوايا وروايا، وكيفيّة ذلك أنّك جمعته على مثال فعائل، مثل: قائمة وقوائم، فأبدلت من الألف واوًا، وزدت بعدها ألف التّكسير، وقلبت الواو التي هي عينٌ همزةً كما فعلت في عين قائمة، فوقعت اللام وهي ياءٌ هنا بعد الهمزة فصارت: شوائى، ثمّ أبدلت الكسرة فتحة ثمّ أتممت العمل كما ذكرنا في خطيئة، فصارت: شوايا على فواعل، وهنا اتّفق الخليل وسيبويه لأنّ اللام لازائد قبلها ».



## هذا باب ماجاء من اسم المعتل<sup>(١)</sup> على ثلاثة أحرف لازيادة فيه

قوله: «اعلم أن كل اسم منها»<sup>(٢)</sup> لآخر الفصل.

يريد أن يقول: ماوافق الفعل في هذا الباب في البناء فإنه يعتل باعتلال  
ماوافقه من الفعل، وأمّا ماخالف الفعل في البناء فإنه يصح ولايعل أصلاً.  
قوله: «وزعم الخليل»<sup>(٣)</sup>.

يريد: حيث كان اسم فاعل من «فعل» الذي لايتعدى، و«فعل» الذي  
لايتعدى قياس الاسم منه «فعل».  
قوله: «فأمّا (فعل) فلم يحيثوا به على الأصل»<sup>(٤)</sup>.

يعني: أن «فعلاً» لم يحيث على الأصل منه شيء كما جاء من «فعل»،  
وفعل<sup>(٥)</sup>؛ لاستثقالهم / الضمة في الواو، ولأنهم علموا أنهم إذا نطقوا به يغيرونه  
بالإسكان، أوالهمز<sup>(٦)</sup>.

قوله: «وألزموا هذا الإسكان»<sup>(٧)</sup>.

(١) في الكتاب ٣٦٨/٢: «من أسماء هذا المعتل».

(٢) الكتاب ٣٦٨/٢.

(٣) الكتاب ٣٦٨/٢ وعبارته: «وكذلك فعل، وذلك خفت، ورجل خاف، ومِلت، ورجل مال، ويوم  
راح. فزعم الخليل أن هذا فعل، حيث قلت: فعلت، كقولهم: فرق، وهو رجل فرق، ونزق، وهو  
رجل نزق».

(٤) الكتاب ٣٦٨/٢ وفيه: «وأمّا».

(٥) مثل: القود والرؤع.

(٦) في الأصل: والهمز. وما أثبتّه أحسن، قال سيبويه ٣٦٨/٢: «ولما عرفوا أنهم يصيرون إليه من  
الاعتلال من الإسكان أوالهمز».

(٧) الكتاب ٣٦٨/٢.

يعني: أنَّهم ألزموا المعتل<sup>(١)</sup> الإسكان، فجاء [ساكن]<sup>(٢)</sup> الواو؛ إذ كان يسكن في<sup>(٣)</sup> الصحيح<sup>(٤)</sup>، وإذا كان يسكن في الصحيح ففي الواو أولى أن يلزم الإسكان والتخفيف؛ إذ الحركة تؤدي إلى الهمز؛ لأن الواو المضمومة إذا كانت وسطاً مطّرد فيها الهمز، ثم إلى التخفيف بعد الهمز؛ لأن غير المعتل يُخَفَّفُ مطّرداً ذلك فيه. قوله: «رجُلٌ نُومٌ»<sup>(٥)</sup>.

كثير النوم.

«ورجلٌ سُؤْلَةٌ»<sup>(٦)</sup>.

كثير السؤال، على لغة من قال: هذا أسْوَلُ من هذا<sup>(٧)</sup>، ويقال: رجلٌ أسْوَلُ، أي: مسترخ.

ورجلٌ لُومَةٌ<sup>(٨)</sup>: كثير اللوم. وعِيْبَةٌ<sup>(٩)</sup>: كثير العيب.

قال المؤلف: قال أبو عثمان: وأنشدنا أبو زيد، قال: أنشدنا الخليل:

أَغَرَّ الثَّيَا أَحْمُ الثَّيَا      تِ تَمْنَحُهُ سُوكُ الْإِسْحِلِ<sup>(١٠)</sup>

(١) في الأصل: الفعل.

(٢) تكملة يلتئم بمثلها الكلام.

(٣) في الأصل: إذا كان يسكن فيه.

(٤) نحو: رُسْلٌ، في رُسْلٍ.

(٥) الكتاب ٣٦٨/٢.

(٦) الكتاب ٣٦٨/٢.

(٧) يعني: لغة من لم يهمز. قال في اللسان (سول): «وسلتُ أسال سُوالاً: لغةٌ في سألت، حكاها سيبويه».

(٨) الكتاب ٣٦٨/٢.

(٩) الكتاب ٣٦٨/٢.

(١٠) في الأصل: الثالث. والنصّ منقولٌ من المنصف ٣٣٨/١. والبيت لعبد الرحمن بن حسن. وهو أيضاً في المقتضب ٢٥١/١، شرح المفصل لابن يعيش ٨٤/١٠، الممتع ٤٦٧، شرح شواهد شرح الشافية ١٢٢.

قال أبو الفتح<sup>(١)</sup>: تثقيل مثل هذا إنما يجيء لضرورة الشعر، وهو بمترلة  
إظهار التضعيف، نحو:

... .. وإن ضننوا<sup>(٢)</sup>

ونحو:

... .. الأجل<sup>(٣)</sup>

لضرورة الشعر، وهو بمترلة قوله:

يَشْكُو الْوَجَى مِنْ أَظْلَلٍ وَأَظْلَلٍ<sup>(٤)</sup>

---

(١) انظر المنصف ٣٣٨/١، ٣٣٩ بتصرف يسير.

(٢) جزء بيت، وهو بتمامه:

مهلاً أعاذل قد جرّبت من خلقي  
أني أجود لأقوام وإن ضننوا  
والبيت لقعن بن أم صاحب الغطفاني. شاعر أموي نسب إلى أمه، واسم أبيه ضمرة. انظر من  
نسب إلى أمه من الشعراء ٩٢/١، ألقاب الشعراء ٣١٠/٢ (كلاهما ضمن نواذر المخطوطات).  
وهو في النوادر ٢٣٠، الكتاب ١١/١، ١٦١/٢، المقتضب ٢٨٠/١، ٣٨٨، الأصول ٤٤١/٢،  
المسائل البغداديات ١٥٧، المسائل العسكرية ٢٦١، المسائل العضديات ٤٤، ٧٥، ٢٤٥، الموشح ١٣٠،  
الصناعتين ١٥٦، التبصرة والتذكرة ٧٣٧، ٩٣٤، سرّ الفصاحة ٧٣، التنبيه للبكري ٨٩، مختارات شعراء  
العرب ٢٧، اللباب ١٠٠/٢، شرح المفصل لابن يعيش ١٢/٣، الفصول الخمسون ٢٧٢، شرح جمل  
الزجاجي لابن عصفور ٥٦٣/٢، ضرائر الشعر له ٢٠، شرح الشافية للرضي ٢٤١/٣، شرح شواهد  
٤٩٠.

(٣) في الأصل: الاطال. وهذا جزء بيت من الرجز، وهو بتمامه:

الحمد لله العليّ الأجل

وهو لأبي النجم العجلي. وقد سبق تخريجه ١٨١. ويروى: «الوهاب المجزل». وليس الشاهد  
فيها.

(٤) في الأصل: الرجا من طلل واطلل. والبيت وقع في أرجوزة للعجاج وأخرى لأبي النجم العجلي  
وهي التي مطلعها البيت السابق. انظر ديوان العجاج ١٥٥، ديوان أبي النجم ٢٠٦، النوادر ٢٣٠،  
الكتاب ١٦١/٢، المقتضب ٣٨٧/١، ٣٥٤/٣، ٤٦٢، المسائل البغداديات ١٥٧، شرح أبيات سيويه  
لابن السيراقي ٣١٠/٢، الخصائص ١٦١/١، ٨٧/٣، الممتع ٦٥٠، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور

وحكى أبو زيد: رجلٌ جَوَادٌ، وقومٌ جَوْدٌ، وجُودٌ<sup>(١)</sup>. وقالوا: رجلٌ قَوُولٌ، وقومٌ قُؤُلٌ. وقولهم: سُورٌ<sup>(٢)</sup>، جمع سَوَارٍ، وسُوكٌ، جمع سَوَاكٍ، ولم يُسمع شيءٌ من هذا مهموزاً، وهمزة جائز في القياس؛ لأنَّ الضمّة في الواو لازمة. وإن كانوا قد أجمعوا على ترك همزه، فإنما فعلوا ذلك لئلاّ يكثر تثقيل هذا الضرب في كلامهم، فيحتاجون<sup>(٣)</sup> إلى همزه هرباً من الضمّة، فحسموا المادة اصلاً، بأن ألزموه التّخفيف في الأمر العامّ، لا غير<sup>(٤)</sup>.

٥٦٣/٢، ضرائر الشعر له ٢٠، شرح الشافعية للرضي ٢٤٤/٣، اللسان (ظلل، ملل).

(١) انظر شرح شواهد شرح الشافعية ١٢٢ عن المنصف.

(٢) من قول عديّ بن زيد:

عن مبرقات بالبرين وتبدو في الأكفّ اللامعات سُورٌ

استشهد به سيبويه على هذه المسألة الذي ذكرها ابن جني من جواز التثقيب في الشعر. انظر الكتاب ٣٦٩/٢. والبيت في المقتضب ٢٥١/١، شرح السيرا في ١٧٧/٦، المنصف ٣٣٨/١، شرح المفصل ٨٤/١٠، المتع ٤٦٧، شرح الشافعية للرضي ١٢٧/٢، ١٤٦/٣، شرح شواهد ١٢١، ١٢٢.

(٣) في المنصف ٣٣٩/١: فيحتاجوا.

(٤) انتهى التّقل من المنصف.

## هذا باب تُقلبُ فيه الواوُ ياءً لا لياء قبلها ساكنة

يريد بقوله: « لا لياء قبلها ساكنة ولا لسكونها وبعدها ياء »<sup>(١)</sup>: لاجتماعها مع ياء وقد سبقت إحداهما بالسكون.

اعلم أن لقلب الواو ياءً في هذا الباب شروطاً، منها:  
أن تكون الواو في مصدر معتلّ فعله، وقبله كسرة، وبعدها ألف.  
أو تكون في جمع مفردّه تسكنُ فيه الواو الواقعة بعد كسرة، وبعدها ألف  
ولام غير معتلة.

وستأتي هذه الشروط من كلام سيبويه بعدُ، إن شاء الله.  
أو تكون الواو أيضاً في جمع مفردّه قد اعتلّت فيه الواو، وهي بعد كسرة.  
هذه شروط هذا الباب، وعليها ينعقدُ.  
قوله: « وبعدها حرفٌ يشبه الياء »<sup>(٢)</sup>

يعني: وبعدها ألف، وهي شبيهة للياء، والواو قد تقلب للياء  
للاستثقال<sup>(٣)</sup>.

---

(١) الكتاب ٣٦٩/٢.

(٢) الكتاب ٣٦٩/٢.

(٣) في الأصل: والواو وقد تقلب للياء للاستقبال. وهو يريد: أن الواو تقلب بسبب الياء استثقالا لاجتماعهما، كما في يوجل. قال سيبويه ٣٦٩/٢: « وعملت فيه الألف لشبهها بالياء كما عملت ياء يوجل في ييجل ». قال ابن أبي الربيع في شرح جمل الزجاجي ١٠٥٨: « ومن العرب من يقلبها ياءً، فيقول: ييجل. وهذا كله لاستثقال الواو مع الياء ». وقال الفارسي في التعليقة ٤٥/٥: « قَلَبْتُ الألفُ الواوُ ياءً في رياض وجبال ونحوه لشبهها بالياء، وإن كانت ساكنة، كما قلبت الياء من يوجل الواو التي هي ياء، وإن كانت ساكنة، على [أن] القلب في رياض وجبال، أجود منه في ييجل لمكان الكسرة ». وما بين معقوفين

قوله: «لما كانت الواو ميّنة ساكنة شَبَّهوها بواو (تقول)»<sup>(١)</sup>.

يعني<sup>(٢)</sup>: أنّها لما كانت ساكنة في المفرد كانت بذلك ضعيفة، فأشبهت الواو المعتلة التي في «تقول»؛ إذ هي ساكنة وحرف الاعتلال<sup>(٣)</sup>، فقلبت بالحمل على المفرد؛ لأنّ المفرد الواو فيه ضعيفة جداً، بمنزلة الواو المعتلة<sup>(٤)</sup>، كما أنّها أيضاً لما اعتلت في «قمتُ ويقوم» اعتلت في «قيام» بالحمل على ذلك.

قوله: «ولا يكون أسوأ حالا في الردّ»<sup>(٥)</sup>.

يريد: لأنّها متحرّكة، وهي بذلك قويّة مع أنّه قد نُطق بها في المصدر حيث لم يكن قبلها كسرة، وذلك / نحو «حاك يحوك حوكاً، وخان يخون خوئاً»، فكأنّها إذا رددناها في الجمع وأثبتناها فيه قد أثبتنا ماقد ظهر في الواحد وثبت فيه؛ لأنّ «الحياكة والخيانة» مصدران، فكأنّهما هما «حوك وخون». وأمّا واو «ميزان» فإنّها لم تظهر أصلاً في اسم موافق لهذا فهي بذلك إذا رُدّت قد رُدّت وهي لم تظهر أصلاً.

قوله: «والوجهان مطّردان»<sup>(٦)</sup>.

تكملة يلتزم بها الكلام.

(١) الكتاب ٢٦٩/٢ وفيه: «بواو يقول».

(٢) في الأصل: اعني.

(٣) عبارة سيويو ٣٦٩/٢: «لأنّها ساكنة مثلها لأنّها حرف الاعتلال».

(٤) يعني: قلبت الواو في سباط، وأصله سواط، وهي قويّة بالحركة، لكن حمل على المفرد سوط، وهي فيه ضعيفة لسكونها، فأشبهت لسكونها واو تقول.

(٥) الكتاب ٣٧٠/٢.

(٦) الكتاب ٣٧٠/٢.

نصُّ منه على أنَّ الهمزة في الواو المضمومة وسطاً، وعلى اطراد تركه فيها أيضاً. وقد تقدّم نصُّ آخر مثله من كلامه في باب الفاء<sup>(١)</sup>.

قوله: « وَيَصِيرَا »<sup>(٢)</sup>.

يعني: « فُعُولَا » مصدرًا، و« فُعُولَا » جمعاً.

قوله: « ولا يفعلون ذلك بالياء »<sup>(٣)</sup>.

يعني: أنَّهم قالوا في « صُومَ »: صِيَمَ؛ لأنَّ الواو [ثقيلة]<sup>(٤)</sup> والياء أخفَّ عليهم منها<sup>(٥)</sup>، فشَبَّهوها بواو « عُتُوَّ » ونحوه؛ إذ<sup>(٦)</sup> كانت مثلها في التشديد، وأنَّ قبلها ضمَّة، وكانت قريبةً من طرفها<sup>(٧)</sup>؛ إذ هي عين، والواو في « عُتُوَّ » لام، والعين مجاورة للآم.

قال أبو الفتح<sup>(٨)</sup>: ويدلُّك على أنَّ الشَّيء إذا جاور الشَّيء دخل في كثير من أحكامه لأجل المجاورة، قولهم: قَنِية، من « قَنَوْتُ »، وصِبيَّة، وهو من عِلْيَةِ النَّاسِ، وهو ابن عَمِّي دُنْيَا، وصِبيان. وأصل<sup>(٩)</sup> « قَنِية » من « قَنَوْتُ »، و« صِبيَّة وصِبيان » من « صَبَوْتُ »، و« عِلْيَةِ » من « عَلَوْتُ »، و« دُنْيَا » من « دَكَّوْتُ ». [وقياسه

(١) الكتاب ٣٥٥/٢.

(٢) الكتاب ٣٧٠/٢. وفي الأصل: ويصير.

(٣) الكتاب ٣٧٠/٢.

(٤) تكملة يلتئم بمثلها الكلام.

(٥) قال الفارسي في التعليلة ٤٩/٥: « أي: لا تهمز الياء إذا انضمت لأنَّ الواو بعدها أخفَّ عليهم من الواو بعد الواو، فنحو: غَيُورٌ وَغُيُورٌ أخفُّ من غُورٍ ».

(٦) في الأصل: إذا.

(٧) في الأصل: مرصها. انظر التعليلة ٤٩/٥، المنصف ٢/٢.

(٨) المنصف ٢/٢، ٣ بتصرف.

(٩) في الأصل: واصله واصل.

« قَنَوَة، وَصِبَوَة، وَصِبَوَان، وَعِلَوَة، وَدِنَوَى »<sup>(١)</sup>. ولكن [لَمَّا]<sup>(٢)</sup> جاورت الواو الكسرة قبلها صارت الكسرة كأنها قبل الواو، ولم يعتدّ بالسّاكن حاجزاً لضعفه. ونظير هذا قولهم: أُقْتِلْ، ضَمُّوا الهمزة لضَمَّة العين، ولم يعتدّوا بالفاء حاجزاً؛ لسكونها، فصارت الهمزة لذلك كأنها قبل العين<sup>(٣)</sup> المضمومة؛ وضُمَّت كراهية الخروج من كسر إلى ضمّ.

وقد<sup>(٤)</sup> دعاهم قُرْبُ الجوار إلى أن قالوا: جُحِرُ ضَبٌّ خَرِبٌ<sup>(٥)</sup>.

ومن ذلك استقباحهم لاختلاف ما قبل حرف الرّويّ من الحركات، إذا كان مقيّداً - وهو المسمّى توجيهاً - نحو قول رؤية:

وقاتِمِ الأعماقِ خاويِ المُخْتَرَقِ<sup>(٦)</sup>

ففتح ما قبل القاف، ثمّ قال:

أَلْفَ شَتَّى لَيْسَ بِالرَّاعِي الحَمِقِ<sup>(٧)</sup>

فكسر ما قبلها<sup>(٨)</sup>، ثمّ قال:

سِرّاً وَقَدْ أَوَّنَ تَأْوِينَ العُقُقِ<sup>(٩)</sup>

فضمّ ما قبلها.

- 
- (١) تكملة من المنصف ٢/٢.
- (٢) تكملة من المنصف ٢/٢.
- (٣) في الأصل: فصارت الهمزة كذلك تلي العين.
- (٤) في الأصل: فقد.
- (٥) انظر الخصائص ١/١٩٢، ٢/١٧١، المحتسب ٢/٢٨٩، الإفصاح للفارقي ٣١٩، المقاصد الشافية ١/١٨٨.
- (٦) في الأصل: وقامة الاعناق. والبيت سبق تخريجه ١٨٠.
- (٧) البيت في الديوان ١٠٤، الكافي في العروض والقوافي ١٥٩.
- (٨) في الأصل: ما قبله. والمثبت من المنصف ٣/٢ وهو أنسب لماسيأتي.
- (٩) البيت في الديوان ١٠٥، المحتسب ١/٢١٤، الكافي في العروض والقوافي ١٥٩.



وإنما صار هذا عندهم قبيحاً وعبياً؛ لأنَّ الحركة مجاورةً للقاف، فكأنَّ اختلاف [الحركات] <sup>(١)</sup> واقعٌ في القاف، فكما أنَّ الإقواء عيبٌ فكذلك استقبحوا التَّوجيه <sup>(٢)</sup>.

قوله: « وقد قالوا أيضاً: صِيَم، وَنِيَم، كما قالوا: عَتِي » <sup>(٣)</sup>.

يعني: كراهية للضمَّة قبل الياء الساكنة.

قال ابن جنِّي <sup>(٤)</sup>: « وكسر الصاد من (صِيَم) ممَّا خُصَّ به المعتلُّ؛ لأنَّه

لا يجوز في جمع (عاذل): عَدَل، ولا في (غاسل): غَسَل، ولا بدُّ من الضمِّ فيه <sup>(٥)</sup>..

وأما من ضمَّ فإنه احتمل الياء الساكنة بعد ضمَّة.

قوله: « ولم يقلبوا في (زُورَ ولاصُوم) » <sup>(٦)</sup>.

يعني: إذا كان إنما قلبوا « صِيَم » لقرب واو « صُوم » من موضع واو

« عُتَو »؛ حيث واو « عُتَو » لأم قبلها واو زائدة <sup>(٧)</sup>، وواو « صُوم » عينٌ قبلها واو

زائدة، [وواو « صُوم »] <sup>(٨)</sup> بعيدة من موضع واو « عُتَو »؛ لأجل الألف الواقعة

بعدها، وإذا كانت هكذا فيجب ترك قلبها؛ إذ <sup>(٩)</sup> قلبُ القريب الوجهُ غيره <sup>(١٠)</sup>، وإذا

لم يكن هذا الوجه مع القُرب وجب ألا يكون مع البعد.

(١) تكملة من المنصف ٣/٢.

(٢) انتهى النقل من المنصف.

(٣) الكتاب ٣٧٠/٢.

(٤) المنصف ٩/٢ باختلاف يسير.

(٥) في المنصف ٩/٢: « ولا بد من ضم العين ». وهو تصحيف، صوابه: الغين.

(٦) في الأصل: صوار. انظر الكتاب ٣٧٠/٢.

(٧) في الأصل: واحدة. انظر الكتاب ٣٧٠/٢.

(٨) تكملة يلتئم مثلها الكلام.

(٩) في الأصل: إذا.

(١٠) يعني: أنَّ التصحيح في صُوم هو الوجه. انظر المنصف ٥/٢.

[٨٩ب] قال ابن جنّي<sup>(١)</sup>: وقد جاء / حرفٌ شاذٌّ، وهو قولهم: فلانٌ في صِيابة قومِه. يريدون<sup>(٢)</sup>: صَوَابَة قومِه، وهو من « صاب يصوبُ »، إذا نزل كأنَّ عِرْقَه فيهم شاع. وقياسه التّصحيح. ولكن هذا ممّا هُرب<sup>(٣)</sup> فيه من الواو إلى الياء لثقل الواو، وليس ذلك بعلة قاطعة.

أقول: إنَّك لو جمعت مثل « شاورٍ وجاورٍ » على « فُعَلٍ » لصحّت ولم تُعَلِّ، وذلك قولك: جَوَى وشَوَى. ومن قال في « جُوعٍ »: جُيْعٌ، وفي « قُومٍ »: قُيَمٌ، لم يقل إلّا: جَوَى وشَوَى، بالتّصحيح.

وإنّما لم يُجْزِ إعلال مثل هذا لأنّك قد أعلنت اللام بأن قلبتها ألفاً، فلم يُجْزِ إعلال العين؛ [لأنّما يجتمع على الكلمة إعلال العين]<sup>(٤)</sup> واللام جميعاً، وهذا مرفوض في كلامهم، لم يجئ منه إلّا أحرفٌ شاذّةٌ، نحو « شاء، وماء »<sup>(٥)</sup>. قوله: « جعلوه بالزيادة »<sup>(٦)</sup>.

يعني<sup>(٧)</sup>: « أنّ مثال « الجوّالان، وصوّري »، وما كان مثلهما قد امتاز<sup>(٨)</sup> من مشابهة الفعل بما لحقه في آخره من الألف والنون وألف التّأنيث، وهذه الزوائد ممّا يختصّ بها الأسماء دون الأفعال، فجرى لذلك مجرى ما خالف الفعل بالبنية فصحّ لمخالفة الفعل، نحو « الحَوَل والعَوَض »، فكما صحّ العَوَض لمخالفة الفعل

(١) المنصف ٥/٢ بتصرف يسير.

(٢) في الأصل: يريد.

(٣) في الأصل: يقرب.

(٤) تكملة من المنصف ٥/٢.

(٥) انتهى الثقل من المنصف.

(٦) الكتاب ٣٧٠/٢.

(٧) الشرح الآتي منقول من المنصف ٦/٢، ٧.

(٨) في الأصل: مثلها قد امتازا.

بالبناء كذلك صحَّ « الجَوْلَان والحَيْدَى » لامتيازهما من الفعل بما زيد في آخرهما من الألف والتّون، وألف التّأنيث، فكلّ واحدة من هذه تتباعد عن الفعل بمعنى من المعاني، فوجب تصحيحه، وإذا اختلفت المعاني فقد اتّفقت في التّباعد.

وإنّما صحّت اللام في « النَّزَوَان [والغَلِيَان] »<sup>(١)</sup> لأنّها لو قلبت ألفاً، وبعدها ألف « فَعَلَان »، لالتقى<sup>(٢)</sup> ساكنان، فوجب حذف [إحدى]<sup>(٣)</sup> الألفين، فكان اللفظ يصير بعد الحذف إلى « نَزَانٍ وَغَلَانٍ »، فالتبس مثلاً « فَعَلَان » بـ « فَعَالٍ »<sup>(٤)</sup>، ممّا لامه نون، فكره ذلك.

ثمّ إنّ اللام لما<sup>(٥)</sup> صحّحوا المعنى من المعاني، والعين أقوى منها، كرهوا إعلال العين القويّة في هذا المثال الذي قد صحّت فيه اللام، وهي ضعيفة «<sup>(٦)</sup>».

وقد خالف المبرّد في هذا، وزعم أنّ القياس إعلال « فَعَلَان »، وأنّ التّصحيح شاذّ، وذلك [أنّه]<sup>(٧)</sup> يقول: إنّ الألف واللام زائدتان فلا يُعتدّ بهما<sup>(٨)</sup>.

وهذا ليس بشيء فإنّهما وإن كانتا زائدتين فقد بُنيت الكلمة عليهما، واعتدّ بهما<sup>(٩)</sup>، وقد ثبت هذا في غير موضع، [وإنّما هما بمنزلة هاء التّأنيث]<sup>(١٠)</sup>.

(١) تكملة من المنصف ٧/٢ يلتئم بها الكلام مع ماسياًتي.

(٢) في الأصل: لالتقاء.

(٣) تكملة من المنصف ٧/٢.

(٤) في الأصل: بفعال.

(٥) في الأصل: لانهم لما.

(٦) انتهى الثقل من المنصف. وبعده فيه ٧/٢: « فلذلك لم يقولوا في الجولان: الجالان ».

(٧) تكملة يلتئم بمثلها الكلام.

(٨) انظر شرح السيرا في ٢٠٣/٦ (خ)، شرح التصريف للثمانيني ٢٩٧، شرح الشافية للرضي

١٠٦/٣، ١٠٧، شرح الأشموني ٣١٧/٤.

(٩) في الأصل: عليها واعتد بها.

(١٠) تكملة يلتئم بمثلها الكلام مع مابعده. انظر المنصف ٨/٢.

فإن قال قائل<sup>(١)</sup>: من أين أشبهت الألف والنون هاء التانيث؟  
 قيل: من وجوه، منها: أنك لو رخصت ما في آخره ألف ونون زائدتان  
 لحذفتهما<sup>(٢)</sup> جميعاً، كما تحذف هاء التانيث؛ ألا ترى أنك تقول في «عثمان»:  
 ياعثمُ أقبل، وفي «مروان»: يا مروُ أقبل، كما تقول في «طلحة»: يا طلحُ أقبل.  
 ومنها: أنك تقول في «زعفران»: زُعْفِران، فتحقّر الصدر، ثم تأتي  
 بالألف والنون بعد، كما تفعل ذلك بالهاء<sup>(٣)</sup> في نحو «سلسلة، وسلسلة».  
 فمن هذا وغيره جرت الألف والنون مجرى الهاء.  
 قال ابن جني: فإن قيل: وما الدليل على أن «داران»<sup>(٤)</sup> وماهان «فعلان»،  
 وهلاً جعلوه «فاعلاً»<sup>(٥)</sup> نحو «ساباط وخاتام»<sup>(٦)</sup>؟  
 قيل: حمّله على «فعلان» أولى؛ لكثرة «فعلان»، وقلة «فاعال».  
 قال المؤلف: ولهذا قال سيوييه: «وذلك قولهم: داران، من (دار يدور)،  
 وحادان، من (حاد يحيد)»<sup>(٧)</sup>. إشارة إلى أنه «فعلان»، لا «فاعال»، وهو حسنٌ.

(١) النصّ الآتي منقولٌ من المنصف ٨/٢، ٩ بتصرف يسير. وسيصرّح المؤلف بالنقل بعد قليل.

(٢) في الأصل: لجزمتها.

(٣) في الأصل: بالياء.

(٤) تقرأ في الأصل: مازان.

(٥) في الأصل: فاعلاً.

(٦) في الأصل: وخاتم.

(٧) الكتاب ٣٧١/٢.

## هذا باب ماتقلب فيه الياء واوا وذلك فُعَلَى / إذا كانت اسماً

المفهوم من هذا الباب أنهم يقلبون في « فُعَلَى »<sup>(١)</sup> التي تكون اسماً - أعني التي بضمّ الفاء - الياءَ واواً، في العين؛ فرقاً بينها وبين « فُعَلَى » بضمّ الفاء التي هي صفة، وأنها إنما قلبت فيها في الاسم للفرق، ولما كان الضمة قبلها فإنها قد تُقلب لها الياءَ واواً؛ ألا ترى أنك تقول: مُوقِن، ومُوسِر، وجعلوا القلب في « فُعَلَى » التي هي اسم؛ لأنها يكون بها اسماً أخفّ، فهي أحمل للثقل منها صفة؛ لأنّ الواو أثقل من الياء، ولما كانت أثقل جعلوها مع الخفيف.

قوله: « وذلك (الطُّوبَى) »<sup>(٢)</sup>.

قال الأستاذ أبو علي: « الطُّوبَى » يحتمل أن يكون « فُعَلَى » مصدراً من الطَّيِّب، ويحتمل أن يكون شجرةً في الجنة، كما قال بعضهم<sup>(٣)</sup>، فـ« الطُّوبَى » اسمٌ ليس بصفة، بدليل قولهم: طُوبَى لهم، و« طُوبَى » إمّا أن يكون اسماً أو صفةً، فكونه صفةً خالف<sup>(٤)</sup>؛ لأنّه إمّا أن يكون « فُعَلَى أَفْعَل »، أو « فُعَلَى » ليست « أَفْعَل »، كـ« ضيزى »<sup>(٥)</sup>، فالأوّل فاسد لاستعماله دون ألف ولام<sup>(٦)</sup>، ولا إضافة، والثاني فاسدٌ لصحّة الضمة وقلب الياء واواً، بخلاف « ضيزى »، فثبت أنّها اسمٌ، وهو عند الإمام مصدر كـ« الرُّجْعَى »، ولذلك أدخله في باب « سلامٌ عليك،

(١) في الأصل: فعل.

(٢) الكتاب ٣٧١/٢.

(٣) انظر سفر السعادة ٣٥١/١، ٣٥٢، القاموس المحيط (طوب).

(٤) أي: ضعيف.

(٥) في الأصل: كضمدي.

(٦) في الأصل: ولا لام.

وويلٌ له»<sup>(١)</sup>.

وأما «كُوسَى»<sup>(٢)</sup> فصفةٌ، لكن لازمةٌ للألف واللام، أوللاًضافة؛ لأنها تأنيث لـ«الأفْعَل»<sup>(٣)</sup> لكن جرت مجرى الأسماء.  
«لأنَّها لا تكون وصفاً بغير ألف ولام»<sup>(٤)</sup>.

يعني: للزومها التعريف، وهذا الحكم إنما يوجد في الأسماء، لا في الصِّفات، فحكم لها من أجل وجوده فيها بحكم الأسماء. فقوله<sup>(٥)</sup> إذ: «لأنَّها»، تعليلٌ لـ«الكُوسَى» فقط.

قوله<sup>(٦)</sup>: «ويدلُّك على أنَّها (فُعَلَى) أنَّه لا تكون (فُعَلَى) صفة»<sup>(٧)</sup>.

إن قيل: لادليل في هذا؛ لأنَّ المعتلَّ قد يختصُّ بأبنية لا توجد في الصحيح، فتكون «فُعَلَى» من جملتها.

قيل: اختصاص المعتلِّ ببناء لا يوجد في الصحيح على غير قياس، فيجب ألاَّ يُحملَ على ذلك إلاَّ حيث لا مندوحة عن ذلك، ونحن نجدُ عن ذلك مندوحة؛ لأنَّ الصِّمَّةَ<sup>(٨)</sup> قد تُقلب كسرةً للياء الساكنة، فيجب ألاَّ يحمل على «فُعَلَى» أصلاً.

---

(١) لم أقف على كلام الشلوبيين الآتي في غير هذا الكتاب، ونقل أبوحيان كلاماً مقتضياً له في المسألة يختلف عما هنا، علق عليه أبوحيان بقوله: «وكأنه لم يعتد بطوبى، أولعله يذهب إلى أنه تأنيث الأُطيب». انظر ارتشاف الضرب ٢٨٢ (رجب).

(٢) الكتاب ٣٧١/٢.

(٣) في الأصل: للافعال. انظر ارتشاف الضرب ٢٨١ (رجب).

(٤) الكتاب ٣٧١/٢.

(٥) قرأ: بقوله أو تقول له أو ما أشبهه، فأوله غير منقوط.

(٦) في الأصل: فقوله.

(٧) الكتاب ٣٧١/٢.

(٨) في الأصل: الصفة.

وأما « ضيزى » فقد بين أنه لا يقال: إن وزنها « فَعْلَى »<sup>(١)</sup>، وقد جاء « ضيزى » بالهمز، وحُكي: ضأزه، في الفعل، فـ « ضيزى » شاذة، ولا بد<sup>(٢)</sup>.  
قال الأستاذ أبو علي - رحمه الله -: لا تكون من « ضأز »، فتكون « فَعْلَى »، بل هي « ضيزى » المحوالة من « فَعْلَى »<sup>(٣)</sup>، ولهمزها<sup>(٤)</sup> وإن - كان شاذاً - وجه، ومن ذلك أن من العرب من يهمز الواو الساكنة المضموم ما قبلها، فيقول: مؤسى، ومؤقد<sup>(٥)</sup>، فشبه الياء الساكنة المضموم ما قبلها بها، و[هو]<sup>(٦)</sup> شاذ، والشاذ<sup>(٧)</sup> الذي له وجه من القياس أولى من أن يقول: إنها « فَعْلَى » صفة<sup>(٨)</sup>.  
أما قوله: « تَقْوَى »<sup>(٩)</sup> فهي من « وَقَيْتُ »، ولا تكون<sup>(١٠)</sup> من « الْقُوَّة » وتكون

(١) في الأصل: فعل. وانظر الكتاب ٣٧١/٢.

(٢) يعني: أنها بالهمز لا تكون محوالة من ضيزى، لأن الضمة لا تستقل مع الواو، وإذا ثبت أن ضيزى المهموز فعلى بكسر الفاء، ثبت أن ضيزى بالياء فعلى، وإذا كان كذلك فهو شاذ؛ لأن القياس في مثله فعلى.

(٣) انظر أدب الكاتب ٤٨٠، المقصور والمدود للقالى ١٩١.

(٤) في الأصل: واهمزها.

(٥) من قول جرير:

أحبّ المؤقدين إليّ مؤسى وجعدة إذ أضاءهما الوقود

وقد سبق تخريجه ٤٢٥.

(٦) تكملة يلتئم بمثلها الكلام.

(٧) في الأصل: فشاذ.

(٨) لم أقف على كلام الشلوين في غير هذا الكتاب. وقد نقل في ضيزى لغات، وهي: ضيزى، وضوزى، وضيزى، وضيزى، وضيزى. وقرأ الجمهور قوله تعالى - النجم: ٢٢ -: ﴿ قسمة ضيزى ﴾ بالكسر والياء، وقرأ ابن كثير بالكسر والهمز، وقرأ زيد بن عليّ بالفتح والياء. انظر الإقناع ٧٧٥، إعراب القراءات الشواذ ٥٢٢/٢، ٥٢٣، الدرر المصون ٩٥/١٠ - ٩٧، اللسان (ضيز).

(٩) الكتاب ٣٧١/٢.

(١٠) في الأصل: ولا يكون تكون.

« تَفْعَلْ »؛ لَأَتَّهِمُ<sup>(١)</sup> قالوا: اتَّقَى، ولو كان كذلك لقالوا<sup>(٢)</sup>: اقْتَوَى، فالتاء بدلٌ من واو، والواو الأخيرة بدلٌ من ياء.

وأما « شَرَوَى »<sup>(٣)</sup> فـ« شَرَوَى » الشَّيْءُ مثله، وأعطيت ما يقاربه<sup>(٤)</sup> ويُماثلُه في المنافع، فكأنَّ « شَرَوَى » الشَّيْء الذي يجوز ويمكن أن يُشْرَى به.

فإن قيل: فـ« الرِّيَا » التي هي الرائحة هي اسمٌ ضرورة<sup>(٥)</sup>، ولا يخلو أن يقال: إنها ممَّا عينه ياءٌ ولامه ياء<sup>(٦)</sup>، أو ممَّا عينه واوٌ ولامه / ياءٌ، والأوّل فاسدٌ؛ لأنَّه ليس موجوداً تركيب « ر ي ي »<sup>(٧)</sup>، فلو كان هذا صحيحاً لأمكن أن يقال: إنَّ الياء التي هي لامٌ انقلبت واواً، ولكن قلبتها الياء الساكنة قبلها<sup>(٨)</sup>، ولكنه فاسدٌ لما ذكرنا، فلم يبق إلّا الثاني؛ لأنَّه موجود، نحو « رَوَى يَرَوِي رِيّاً »، فلم لم تقلب الياء واواً وهي اسم<sup>(٩)</sup>؟

(١) في الأصل: لانها.

(٢) في الأصل: لقال.

(٣) الكتاب ٣٧١/٢.

(٤) في الأصل: يقاومه.

(٥) على الشذوذ عند ابن مالك، ومنقول من الصفة عند غيره من النحويين، وهو ماسيقره المؤلف.

انظر ارتشاف الضرب ٢٩٣ (رجب)، شرح الأشتوني ٣١١/٤.

(٦) في الأصل: عينها فاء ولامها ياء.

(٧) في الأصل: رايايا. انظر الممتع ٥٧٣.

(٨) قال ابن عصفور في الممتع ٥٧٢، ٥٧٣: « فإن قيل: فهلاً ادَّعى أن رِيّاً اسمٌ، وأنَّها في الأصل: رِيّاً، فيكون من باب ماعينه ولامه ياء، ثم قلبت اللام واواً فصار: رَيَوَى، ثم اجتمع ياء وسبقت إحداهما بالسكون فقلب الواو ياء وأدغمت الياء في الياء! فالجواب أن الذي منع من ذلك أنه لا يحفظ من كلامهم تركيب (ر ي ي) ». »

(٩) في الأصل: فلم تقلب ياء واواً وهي اسم. قال سيبويه ٣٨٤/٢: « وإذا كانت صفة تركوها على الأصل نحو: صدينا وخزينا ورِيّاً، ولو كانت رِيا اسماً لقلت: رَوَى؛ لأنك كنت تبدل واواً موضع اللام وتثبت الواو التي هي عين ». وانظر المنصف ١٥٨/٢.



فالجواب: أنّه إن صحّت دعوى ليس في الكلام «ري ي»، بعد أن ينظر في الكتب المستوعبة التي يُعرض فيها المستعمل والمهمّل من التّركيبات: كالحكم<sup>(١)</sup> وأمثاله، فيقال: إنّها اسم منقول من الصّفة، وإنّ الأصل في الكلمة أنّها من «الرّيا» التي هي صفة، تأنيث «ريّان»، أي: الممتلئ ماءً، نحو «امرأة ريّا»، وهو يستعمل في الممتلئ وفي غير ذلك تجوّزاً بالروادف، فكأنّ الرّائحة سمّيت بذلك لامتلائها طيباً، أو نحو ذلك، فهي مسمّاة بالصّفة.

ولم نجد لهذا القلب<sup>(٢)</sup> علّة إلاّ التعويض من كثرة ماقلب الواو ياء، ففعلوا ذلك هنا تعويضاً، حيث كانت لاماً<sup>(٣)</sup>، واللام محلّ التّغيير في «فعل»، ولم يفعل ذلك فيها وهي عين<sup>(٤)</sup>؛ لأنّ العين ليست كاللام؛ لأنّ تغيير الإعراب والنّسب والإضافة إلى نفسك، لا يكون إلاّ في اللام، ولم تكن كـ «فُعلَى»<sup>(٥)</sup>؛ لأنّ قلب ياء «فُعلَى» يكون لأجل الضمّة، والضمّة تقلب إليها في نحو «موقن»، وغايته<sup>(٦)</sup> أن جاء هذا<sup>(٧)</sup> شاذّاً، بالنّظر<sup>(٨)</sup> إلى القياس<sup>(٩)</sup> [نحو]<sup>(١٠)</sup> «بيض»، وهو مثلها، لأمثل

(١) في الأصل: كالحكم. والمقصود كتاب المحكم والمحيط الأعظم لابن سيده.

(٢) يعني قلب اللام واوا في الأسماء نحو: شروى، وتقوى. وسيتحدّث عن المسألة في باب ماقلب فيه الياء واوا ليفصل بين الصفة والاسم.

(٣) انظر سر صناعة الإعراب ٨٨، ٨٩، ٥٩١، ٥٥٢.

(٤) في مثل: عَيْثَى. يعني: لم تقلب واوا.

(٥) في الأصل: كفعل. ويريد به مثل: طوبى، وكوسى. ويريد بقوله: ولم تكن كفعلَى: ماعينه ياء، نحو: عَيْثَى، يعني: لم تكن عَيْثَى كطوبى، فتقلب ياءها واوا، كما قلبت ياء طوبى واوا، وسيبيّن العلّة.

(٦) تقرأ: وغايه.

(٧) يعني: ماعينه ياء على فُعلَى، نحو: عَيْثَى.

(٨) تقرأ في الأصل: فالنظر.

(٩) يعني: أنّ ريّاً غاية ما يقال فيه: إنّ شاذّاً، وإنّما ينظر إلى القياس مثل شروى، وتقوى. والله أعلم.

(١٠) تكملة يلزم بمثلها السياق.

« مُوقِنٌ »؛ لأنَّ الياءَ<sup>(١)</sup> عين، فكان ينبغي أن تقلب [من الفتحة إلى]<sup>(٢)</sup> الكسرة للياء. وجاء هذا الحكم في الاسم دون الصفة؛ لأنَّ الاسم أخفّ وأمكن، فاحتمل الثقل، والصفة أثقل فلم تحمله.

قوله: « وصارت (فُعَلَى) هنا نظيرة (فَعَلَى) هناك »<sup>(٣)</sup>.

يعني: في المعتلّ اللام.

قوله: « لأنَّها إذا ثبتت الضمة »<sup>(٤)</sup>.

يعني: لأنَّ الضمَّ موجبٌ لقلب الياء واوا وليس الفتح كذلك.

قوله: « فكرهوا أن يقلبوا »<sup>(٥)</sup> لآخر<sup>(٦)</sup> الفصل.

يعني: إلّا لموجب.

قوله: « فإثما أرادوا أن تحوّل »<sup>(٧)</sup> لآخره<sup>(٨)</sup>.

يعني: إذا كانت عينا إلّا لموجب.

قوله: « فكان ذلك تعويضاً للواو »<sup>(٩)</sup>.

يعني: فكان القلب للفرق مع الموجب عوضاً من قلب الواو ياءً.

---

(١) في الأصل: الواو. ولايتوجّه معها النص.

(٢) تكملة يلتزم بمثلها الكلام.

(٣) الكتاب ٣٧١/٢.

(٤) الكتاب ٣٧١/٢.

(٥) الكتاب ٣٧١/٢.

(٦) في الأصل: الآخر.

(٧) الكتاب ٣٧١/٢.

(٨) في الأصل: الآخر.

(٩) الكتاب ٣٧١/٢. وفي الأصل: فكذلك تعويضاً.

## هذا باب ما تنقلب<sup>(١)</sup> الواو فيه ياء إذا كانت متحركة

قوله: « ذلك لأنّ الياء والواو »<sup>(٢)</sup>.

يعني: بمترلة الحروف المتقاربة المخرج لقربها في الصفات، حيث كانا حرفي علّة، وكلّ واحدٍ منهما لا يخلو منهما<sup>(٣)</sup> أو من بعضهما كلمة، وأنّهما يكونان حرف<sup>(٤)</sup> مدّ ولين، ويكونان حرف لين، وهو الذي عناه الإمام بقوله: « لكثرة استعمالهم إياهما »<sup>(٥)</sup>. وقرب الصفات معتبر في الإدغام كقرب المخارج، وإذا كان قرب المخارج معتبر، فقرب الصفات اعتباره<sup>(٦)</sup> أشدّ، فلما كان الحرفان<sup>(٧)</sup> متقاربين في الصفات أدغما، ففي « طويتُ طَيًّا »<sup>(٨)</sup> قلبت الواو ياءً على قياس الإدغام؛ لأنّ الثاني لا يقلب للأوّل، بل الأوّل للثاني، وفي « سيّد » كان ينبغي أن تقلب الياء واوا<sup>(٩)</sup>، لكنه استثقل أن يقلب الخفيف إلى الثقيل؛ إذ مقصودهم بالإدغام الهرب من ثقل النطق بمثلين، وهو كمشي المقيّد، والمتقارب يدانيه في العلّة، فلمّا كان ذلك يؤدّي بهم<sup>(١٠)</sup> إلى ثقل تركوه، مع أنّ الإدغام في حروف اللسان أكثر من

(١) في الكتاب ٣٧١/٢: « ماتقلب ».

(٢) الكتاب ٣٧١/٢ وبعده: « بمترلة التي تدانت مخارجها لكثرة... ».

(٣) في الأصل: منها.

(٤) في الأصل: من حرف.

(٥) الكتاب ٣٧١/٢.

(٦) في الأصل: كقرب الخارج وإذا كان قرب الخارج اعتباره. انظر الممتع ٦٨٧، ٧٠٩.

(٧) في الأصل: كان قران.

(٨) في الأصل: ففي طربا.

(٩) في الأصل: الواو ياء.

(١٠) في الأصل: يرد بهم.

حروف الشفة<sup>(١)</sup>، فحروف الشفة / تدغم في حروف اللسان، ولا ينعكس ذلك. وقد جاء في الإدغام قلب الثاني لعلّة ما، وذلك أنّه إذا اجتمع زائدٌ وأصليّ، الثاني هو الزائد<sup>(٢)</sup>، فإنّهم قد يقبلونه للأوّل، نحو «مُظَلَّم»<sup>(٣)</sup>، فيمنّ قاله بالظّاء<sup>(٤)</sup>؛ محافظةً على إبقاء الأصليّ، فكذلك قلب الثاني منهما للأوّل؛ محافظةً على الخفّة، وأن لا تدغم حروف اللّسان في حروف الشفّة.

قوله: «فلما كانت الواو ليس بينها وبين الياء حاجزٌ بعدها ولا قبلها»<sup>(٥)</sup>.  
قوله: «بعدها ولا قبلها»<sup>(٦)</sup> تقييدٌ للواو، أي: ليس بينها<sup>(٧)</sup> وهي قبل أو بعد حاجزٌ وبين الياء. وإنّما قال ذلك لأنّ المثليين<sup>(٨)</sup> أو المتقاربين، إذا فصل بينهما فاصلٌ، لا يدغم<sup>(٩)</sup>، بل يُفكّ؛ لزوال العلّة الموجبة للإدغام.  
قوله: «وذلك قولك في (فَيْعِل): سيّد»<sup>(١٠)</sup> إلى آخره.  
للتحويين في «سيّد» ثلاثة أقوال، ذكرَ هنا اثنين سيوييه<sup>(١١)</sup>، والثالث قول

(١) في الأصل: الشفّة.

(٢) محرف في الأصل.

(٣) في الأصل: قط لم. انظر التكملة ٦٢١.

(٤) مظلم مفتعل من الظلم. ويجوز فيه: مظلم، ومظلم بقلب الأوّل والإدغام، ومظلم بقلب الثاني والإدغام. انظر التكملة ٦٢١.

(٥) في الأصل: حاجزا بعدهما ولا قبلهما. وفي الكتاب ٣٧١/٢: «بعد الياء ولا قبلها».

(٦) في الأصل: بعده ولا قبلها.

(٧) في الأصل: بينهما.

(٨) في الأصل: لا المثليين.

(٩) في الأصل: ولا يدغم.

(١٠) الكتاب ٣٧١/٢.

(١١) الأوّل: أنّه فَيْعِل بكسر العين، وهو مذهب الخليل وسيوييه. والثاني: أنّه فَيْعَل بفتح العين، ونسبه ابن جنيّ في المنصف ١٦/٢ إلى البغداديين، ونسبه ابن قتيبة في أدب الكاتب ٤٨٥ إلى الفراء. وانظر شرح الملوكي ٤٦٤، الممتع ٤٩٩، شرح الشافية للرضي ١٥٢/٣-١٥٤.

الفراء<sup>(١)</sup>. زعم الفراء - رحمه الله - أنَّ « سَيِّداً » ونحوه « فَعِيلٌ »، اعتلت عينُ « فَعِيلٍ »<sup>(٢)</sup> منه، كما اعتلَّت في فعله، نحو « ساد يسود »، فقدَّم وأخَّر، وقلبت الواو ياء؛ و[ذلك]<sup>(٣)</sup> أنَّه ليس في الكلام « فَعِيلٌ »، وأنَّ « طويلاً » شاذٌّ<sup>(٤)</sup> لم يَجِئْ على قياس « طال يطول »<sup>(٥)</sup>. وأمَّا ما لم يكن على فِعْلٍ<sup>(٦)</sup> فيصحَّ نحو « سويق، وعويل »، وشبه ذلك.

فعمدة الفراء في هذا القول أنَّه لم يَجِئْ « فَعِيلٌ »، والقلب قد جاء، وهو موجود مع أنَّ له هنا مذهبا<sup>(٧)</sup> وهو أن يُعِلَّ كما أعلَّ فعله، فقلبوا ليصلوا إلى الإعلال، والقلب ضربٌ منه.

وقول الإمامين - الخليل وسيبويه - أوضح؛ لأنَّه الأظهر، ولادعوى فيه، وغاية ما فيه أنَّه لم يوجد، فإذا ثبت أنَّ المعتلَّ قد يختصَّ بأبنية لا تكون في الصحيح اندحر<sup>(٨)</sup> الاعتراض، وأمكن أن يكون هذا منها، وأن يبقى على ظاهره، ولا يدعى

(١) انظر الممتع ٥٠١، شرح الشافعية للرضي ١٥٤/٣. ونسب في الإنصاف ٧٩٥ إلى الكوفيَّين. وسبق النقل عن ابن قتيبة في الحاشية السابقة أن مذهب الفراء أنه فَعِلَ بفتح العين.

(٢) في الأصل: الفعل.

(٣) تكملة يلتئم بمثلها الكلام.

(٤) في الأصل: طريا اسناد. انظر شرح الشافعية للرضي ١٥٤/٣.

(٥) أي: لم يقل فيه: طِيلَ مثل سَيِّد بالتقديم والتأخير والقلب، وإنَّما أبقى على أصله. انظر ماسيأتي ٦٢١.

(٦) يريد: ما لم يكن صفة مشبهة.

(٧) تقرأ في الأصل: هنا ودما. ما.

(٨) تقرأ في الأصل: اندحل. ويمكن أن يكون انزحل، لكن لم أقف على انفعال من زحل، ومعناه: زال، أو تنحَّى وابتعد. ويمكن أن يكون انحلَّ، أي: انفكَّ. وما أثبتَّه يستقيم به الكلام، ورسمه قريب مما في الأصل..

فيه أنّه مقلوب؛ إذ<sup>(١)</sup> لم يرد القلب قطّ في « فَعِيل ».

قال المؤلّف - رحمه الله - : « كَيُونَة »<sup>(٢)</sup> لا يصحّ أن يكون « فَعُولَة »؛ لأنّه من « كان »، وعينه واو، وهي في « كَيُونَة » ياء، وليس لقلب الواو فيها وجه، وكذلك لا يصحّ أن تكون « فَيَعُولَة »؛ لأنّ العين في كان واو، وهي في « كَيُونَة » على « فَيَعُولَة » نون، وإذا بطل هذان القولان لم يبق إلّا أن تكون « فَيَعُولَة »<sup>(٣)</sup> حذفت منها العين التي هي واو<sup>(٤)</sup> وهي في الأصل « كَيُونُونَة »<sup>(٥)</sup> ثمّ قلبت الواو لأجل الياء ياءً، وأدغمت في الياء، فقليل: كَيُونُونَة، ثمّ خفف، كما خفف « سيّد »<sup>(٦)</sup>، إلّا أنّ هذا لما كان أثقل وأكثر حروفاً، كما قال: ليس بينه وبين الغاية<sup>(٧)</sup> - يعني: السباعي - إلّا حرفٌ، ألزم التّخفيف، [فهو من]<sup>(٨)</sup> المختصّ بالمعتلّ؛ لأنّه ليس « فيعلول » في المصادر، وإن كان في غيرها نحو « عَيْضَمُوز وعَيْطَمُوس »، و« قُضَاةٌ وغُزَاةٌ » وهذا التّحو؛ لأنّه « فُعَلَة »، وليس في جميع « فاعِلٍ » « فُعَلَة » في الصّحيح، إنّما هو « فُعَلَة » بفتح الفاء.

(١) في الأصل: اذا.

(٢) قال سيبويه ٢/٢٧١، ٢٧٢: « وكان الخليل يقول: سيّد فَعِيل، وإن لم يكن فَعِيل في غير المعتلّ؛ لأنّهم قد يخصّون المعتلّ بالبناء لا يخصصون به غيره من غير المعتلّ؛ ألا تراهم قالوا: كَيُونَة ».

(٣) في الأصل: فيعلوله. انظر الكتاب ٢/٣٧٢.

(٤) في الأصل: عين.

(٥) في الأصل: كينونه.

(٦) قليل: سيّد.

(٧) في الأصل: النيابة. قال سيبويه ٢/٣٧٢: « كذلك حذفوها في كينونة وقيدودة وصيرورة؛ لما كانوا يحذفونها في العدد الأقلّ ألزموهم الحذف إذا كثر عددهنّ وبلغن الغاية في العدد إلّا حرفاً واحداً ».

(٨) هذه أقرب قراءة لها. وهو يريد: أنّ هذا الوزن مختصّ بالمعتلّ.

وأما الفراء فحكى عنه السيرافي أنه قال في « كَيْئونة »: إن أصلها « كُوئونة »، على « فُعْلولة »، ثم فتحوه؛ لأن أكثر مايجيء من هذا النوع مصادر ذوات الياء، نحو « صَيْرُورَة وَسَيْرُورَة »، قال: وأصله « فُعْلولة » بضم الفاء، ولكنهم كرهوا أن تقلب الياء واواً لانضمام ما قبلها، ففتحوا لتسلم الياء؛ لأن الباب لها، ثم حملوا ذوات الواو على ذوات الياء فقلبوا الواو ياءً / فقالوا: كَيْئونة<sup>(١)</sup>.

[٩١ب]

ولا يخفى على ذي لب فساد هذا القول، وكثرة تهافته<sup>(٢)</sup>، وأنه وقع فيما منه هَرَبٌ؛ لأنه جعل أصول « كَيْئونة » « فُعْلولة »، وليس « فُعْلولة » في المصادر الصّاحح، فإنما يقول: اختصت بها المعتلات، فالذي قال الإمام أولى بلا شك لأنه أيضاً على قوله يكون بناء لم يوجد في المصادر الصّاحح، فإنما يقول: اختصت بها المعتلات، فالذي قال الإمام أولى بلا شك؛ لأنه أيضاً على قوله يكون بناء لم يوجد في المصادر الصّاحح، فإنما<sup>(٣)</sup> وجد في المعتلات، وإن كان وجد في غير المصادر، نحو « عَيْضَمُوز »، وكذلك قال الفراء، إلا أن بينهما ما بينهما من حُسن المأخذ، وتخرجها على الأقيسة المطردة، وبعد كلام الفراء من الأقيسة، وارتكابه الشذوذات البعيدة، على أنه قد قطعت العرب بما قال الإمام، حكى أبو العباس<sup>(٤)</sup> عن النهشلي أنه أنشده:

يَالَيْتَ إِذْ ضَمَّنَّا سَفِينَةً      حَتَّى يَكُونَ الْوَصْلُ كَيْئُونَةً<sup>(٥)</sup>

(١) انظر شرح السيرافي ٢٠٩/٦ (خ). وانظر المنصف ١٢/٢، الاقتضاب ٣٣٩/٢، ٣٤٠، المتع

٥٠٣، شرح الشافية للرضي ١٥٤/٣. ونسب في الإنصاف ٧٩٩ إلى الكوفيين.

(٢) في الأصل: تكافته. يقال: تهافت الآراء: نقض بعضها بعضاً. وتهافت الثوب: سقط قطعة قطعة.

(٣) في الأصل: فان.

(٤) هو المبرد. انظر المتع ٥٠٥، شرح شواهد شرح الشافية ٣٩٢.

(٥) انظر المنصف ١٥/٢، شرح التصريف للثمانيني ٤٧٩، الاقتضاب ٣٤٠/٢، الإنصاف ٧٩٧،

اللباب ٤٠١/٢، المتع ٥٠٥، شرح الشافية للرضي ١٥٢/٣، اللسان (كون)، شرح شواهد شرح الشافية

قال ابن جنّي<sup>(١)</sup>: وهذا عند أصحابنا واهٍ جداً - يعني: قول الفراء - لأنّه  
لا ضرورة تدعو إلى فتح الفاء لتصحّ العين؛ ألا ترى إلى قول الشاعر:  
مُظَاهِرَةٌ نِيًّا عَتِيقًا وَعُوطَطًا      فَقَدْ أَحْكَمَا خَلَقًا لَهَا مُتَبَايِنًا<sup>(٢)</sup>  
فقال: عُوطَطًا<sup>(٣)</sup>، فقلب الياء واوا لانضمام ما قبلها، وكان الأصل  
«عُيْطَطًا»، [فقلبت الياء واوا لانضمام ما قبلها وسكونها، ولم نرهم قالوا:  
عُيْطَطًا]<sup>(٤)</sup>، ففتحوا العين لتصحّ الياء.

وأيضاً فلو كان أصل «صَيْرُورَة» «فُعْلُولَة» بضمّ الفاء، ثمّ إنّهمْ كرهوا  
انقلاب الياء واوا، لوجب أن يكسروا الفاء، كما أنّهم لما كرهوا أن تنقلب [الياء  
واوا]<sup>(٥)</sup> في جمع «أَبْيَض» لانضمام ما قبلها كسروا الفاء لتصحّ العين، فقالوا: بِيضٌ،  
ولم نرهم فتحوا فقالوا: بِيِضٌ. وكذلك جميع ما كان مثل هذا؛ ألا تراهم قالوا:  
مَبِيعٌ، وَمَكِيلٌ، وَعَصِيٌّ، وَدَلِيٌّ، وَمَقْضِيٌّ، فأبدلوا من الضمّة في جميع هذا كسرة  
لتسلم الياء بعدها، وكذلك<sup>(٦)</sup> يجب أن يكسروا أوّل «بينونة»<sup>(٧)</sup> ونحوها على  
مذهب الفراء، كما رأيناهم فعلوا في غير هذا ممّا ذكرته، وما لم أذكره ممّا يجري

٣٩٢.

(١) المنصف ١٢/٢، ١٣ بتصرف يسير.

(٢) انظر الكتاب ٣٧٧/٢، شرح السراي ٢٣٢/٦ (خ)، التعليقة ٧٥/٥، المنصف ٤٢/٢، النكت

١٢٠٧، اللسان (عيط). وانظر ما سيأتي ٦٤٩.

(٣) في الأصل: عوطط.

(٤) تكملة من المنصف ١٢/٢.

(٥) تكملة من المنصف ١٣/٢.

(٦) في المنصف ١٣/٢: «وكذلك».

(٧) في الأصل: كينونة. وما أثبتّه في المنصف، وهو الصواب؛ لأنّه يتحدّث عن ماعينه ياء، وقد ذكر  
قبل قليل أن ياء كينونة أصلها واو.



مجره. فإن<sup>(١)</sup> لم يكسروا، وفتحوا، دلالة على فساد قوله.

فإن قال قائل: لو كسروا لوجب أن يقولوا: صيرورة، فيخرجوا من الكسر إلى الضم، وليس بينهما إلا حاجز ضعيف، وهو الساكن، فرفضوا الكسر لذلك، وعدلوا إلى الفتح.

قيل: هذا خطأ، غير لازم؛ ألا ترى أنهم قالوا: شيوخ، ويوت، فاستقبلوا الضم بكسر<sup>(٢)</sup> من غير حاجز؛ لما كانت الكسرة عارضة. فمن هنا لا يمتنع أن يقولوا: صيرورة، ونحوها، بالكسر؛ لأن الأصل الضم، كما أن أصل «يوت» الضم<sup>(٣)</sup>.

وقال الفراء في «فُعَلَة» [من «قاض»]<sup>(٤)</sup>: إن أصله «فُعَل»، إلا أنه حذف إحدى الطاءين<sup>(٥)</sup>، وعوض منها التاء<sup>(٦)</sup>. وهذا فاسد متكلف.

قال: «وإذا أردت (فِعَل) من (قُلْتُ) [قُلْتُ]: قِيلَ، فلو كان يُغَيَّرُ شيء من الحركة باطراد لغيروا الحركة هنا»<sup>(٧)</sup>.

يريد: أنه ينبغي أن يقال في «فِعَل»: قِيلَ، كقولهم: تَيَّحان وهَيَّان، ولا ينبغي أن يكسروا فيقال: قِيلَ، لو فرعنا على من يقول في «سَيِّد»: إن أصله «فِعَل»؛ لأنه قد أقر أن كسره شاذ ككسر «بَصْرِي»، فينبغي إذا عملنا نحن مثالا

(١) في الأصل: وان.

(٢) في الأصل: فاستقبلوا الضم فكسروا.

(٣) انتهى النقل من المنصف.

(٤) تكلمة يلتزم بمثلها الكلام.

(٥) في الأصل: الصادين.

(٦) في الأصل: الألف. قال الرضي في شرح الشافية ١٥٤/٣: «وهذا كما قال في قضاة: إن أصله قُضِيَ كُغْرِي، فاستقبلوا التشديد على العين، فخففوا وعوضوا من الحرف المحذوف التاء».

(٧) في الأصل: فلو كان يعتبر... ليغيروا. وما بين معقوفين تكلمة من الكتاب ٣٧٢/٢.

أن نُجْريه على ماورد من القياس في « هَيَّان وَتَيَّحان » / لا على ماخرج عن القياس، فيظهر في هذا النوع ضعفُ مذهبهم، وشذوذُه. فهذا القدر سَمَاهُ مَقْوِيّاً<sup>(١)</sup>؛ وإلاَّ فلهم أن يقولوا: وأيَّ تقوية في قول من يخترعه؟! بل نكسر وليس قولك أولى من قولنا. والاعتماد بلاشك إنما هو على « هَيَّان وَتَيَّحان »، وما تقدّم من العلل، ولكن هذا موضع يظهر فيه أثر الضعف، فتدبره، كأنه يقول: لو كان ماقالوه قياساً صحيحاً، وقولاً ذاحجاً، لانبغى<sup>(٢)</sup> أن يُكسر هذا، وهذا لا يُكسر، فصعب قولهم.

قوله: « لَأَنَّهُ الطَّوِيلُ فِي غَيْرِ السَّمَاءِ »<sup>(٣)</sup>.

يعني: لَأَنَّهُ الممتدّ في ناحية الأرض، وذلك نحو « الجبل »؛ لأنّ امتداده إنّما هو مع الأرض، ومثله كلّ ما هو على أربع ويطول يوماً، وما هو ممتدّ نحو السماء فابن آدم؛ إذ هو منتصبُ القامة.

قال غيره<sup>(٤)</sup>: وقول سيبويه: الطَّوِيلُ فِي غَيْرِ سَمَاءٍ، كلامٌ شريفٌ، أي: أنّه طويلٌ على الأرض من غير ارتفاع في الهواء، والسَّمَاءُ كُلٌّ ما علاك. قوله: « ليس في غير المعتلّ (فَيَعْلُولُ) مصدرًا »<sup>(٥)</sup>.

قال: « مصدرًا »؛ لَأَنَّهُ قد ذكر في غير المعتلّ، وليس بمصدر، وذلك نحو « عَيْضُمُوز ».

قوله: « لَأَنَّهُ الحَرَكَةُ قد تقلب إذا غُيِّرَ الاسم »<sup>(٦)</sup>.

يعني: أن التغير يأنس بالتغير.

(١) قال سيبويه بعد النص السابق: « فهذه تقوية لأن يُحملَ سيّد على فَيَعْلُ ».

(٢) في الأصل: قياس صحيح وقول ذو حجة لاينبغي.

(٣) الكتاب ٣٧٢/٢.

(٤) لم أقف عليه، وكلامه الآتي لم أقف عليه في غير هذا الكتاب.

(٥) الكتاب ٣٧٢/٢.

(٦) الكتاب ٣٧٢/٢. وفي الأصل: إنما غير.

قوله<sup>(١)</sup>: « ولأَنتَهم قالوا: هَيَّانُ »<sup>(٢)</sup>.

يعني: لأَنتَهم قد جاؤوا بالفتحة في هذا التَّوَع غير مغيَّرة<sup>(٣)</sup> إلى الكسرة أصلاً، ولو كان كما يقولون من أنَّ « سَيِّداً » « فَيَعْلُ »، والحركة مغيَّرة إلى الكسرة، لغيروا.

قوله: « فَإِنَّمَا يُحْمَلُ هذا على الاطراد »<sup>(٤)</sup>.

يعني: من ألا تُغيَّر الفتحة كسرة.

قوله: « وَأَمَّا (فَعِيلٌ) مثل (حَذِيْمٌ) »<sup>(٥)</sup>.

يعني: في الاعتلال فلا فرق بينهما أصلاً، ولهذا لم يُفرَّق بينهما - رحمه الله - إلاَّ بكسر أوَّل « فَعِيلٍ »<sup>(٦)</sup> وفتح أوَّل « فَيَعْلٍ ».

قوله: « وَأَمَّا (زَيَّلْتُ) »<sup>(٧)</sup>.

يعني: أنَّ « زَيَّلْتُ » « فَعَّلْتُ » من « زَايَلْتُ »؛ لأنَّ معنى « زَايَلْتُ »: فارقت، ومعنى « زَيَّلْتُ »: فرقتُ، وإذا كان « زَيَّلْتُ » من « زَايَلْتُ »، فيمكن أن يكون « فَعَّلْتُ » كما ذكر، إلاَّ أنَّها مع هذا يمكن أن تكون مع كونها من « زَايَلْتُ » « فَيَعْلْتُ »، ولهذا احتاج أن يُبَيَّنَّ؛ لأنَّ مصدرَ « زَيَّلْتُ » « تَزَيَّلَا » ولو كانت « فَيَعْلْتُ » لكان « زَيَّلْتُ »، فثبت بهذا أنه « فَعَّلْتُ » لا « فَيَعْلْتُ »؛ إذ لو كان

(١) في الأصل: قولهم.

(٢) الكتاب ٣٧٢/٢.

(٣) في الأصل: معتبرة.

(٤) الكتاب ٣٧٢/٢.

(٥) الكتاب ٣٧٢/٢.

(٦) في الأصل: فعل.

(٧) الكتاب ٣٧٢/٢.

« فِعَلْتُ » لم يكن مصدره « تَفْعِيلاً »، ولو كان<sup>(١)</sup> « فَعَّلْتُ ».

قوله: « وَأَمَّا (تَحَيَّزْتُ) فَـ(تَفَعَّلْتُ) »<sup>(٢)</sup>.

يعني: أَنَّهَا مِنْ « حَازَ يَحُوزُ »<sup>(٣)</sup>، فَلَوْ كَانَتْ « تَفَعَّلْتُ » لَكَانَتْ « تَحَوَّزْتُ »،

و« التَّحَيَّزُ » « تَفْعِيلٌ »، وَلَوْ كَانَتْ<sup>(٤)</sup> « تَفَعَّلًا » لَكَانَ « تَحَوَّزًا ».

قوله: « وَأَمَّا (صَبَّوْتُ وَطَوَّلْتُ)، وَأَشْبَاهُ ذَلِكَ »<sup>(٥)</sup>.

يعني: أَنَّهُمْ لَمْ يَقْلِبُوا الْوَاوَ يَاءً لِاجْتِمَاعِهَا مَعَ الْيَاءِ وَيَدْغُمُهَا فِي الْيَاءِ؛

لِتَحْرُكِ الْمُتَقَدِّمِ مِنْهُمَا<sup>(٦)</sup>، وَالْمُتَقَارِبَانِ إِذَا تَحَرَّكَ الْمُتَقَدِّمُ مِنْهُمَا، وَكَانَا فِي كَلِمَةٍ،

فَأِنَّهُمَا لَا يَصِحُّ فِيهِمَا الْإِدْغَامُ أَصْلًا، وَإِذَا لَمْ يَصَحَّ فِي الْمُتَقَارِبِينَ الْإِدْغَامُ مَعَ تَحَرُّكِ

الْمُتَقَدِّمِ مِنْهُمَا، فَأُخْرَى بِأَنْ لَا يَكُونَ فِي الْوَاوِ وَالْيَاءِ؛ لِبَعْدِهِمَا فِي الْمَخْرَجِ.

قوله: « فَإِذَا لَمْ يَكُنِ الْأَوَّلُ سَاكِنًا لَمْ يَصِلْ إِلَى الْإِدْغَامِ »<sup>(٧)</sup>.

هَذَا تَعْلِيلٌ آخَرُ لِمَنْتَاعِ الْإِدْغَامِ فِي « طَوَّلٍ وَصَبَّوْتُ »، وَمَعْنَاهُ: أَنَّهُ إِذَا تَحَرَّكَ

الْمُتَقَدِّمُ مِنْهُمَا، وَكَانَ الثَّانِي سَاكِنًا، لَمْ يَصَحَّ الْإِدْغَامُ أَصْلًا، وَإِذَا لَمْ يَصَحَّ الْإِدْغَامُ

مَعَ سَكُونِ الثَّانِي لَا تَصِلُ إِلَيْهِ الْحَرَكَةُ، وَإِذَا كَانَ هَذَا فِي الْمُثَلِّينِ يَقِلُّ كَانَ أُخْرَى أَلَّا

يَكُونَ فِي الْوَاوِ وَالْيَاءِ.

قوله: / « وَلَمْ يُجِزُوا (وَدَّ) »<sup>(٨)</sup>.

(١) فِي الْأَصْلِ: وَلَوْ كَانَ.

(٢) الْكِتَابُ ٣٧٢/٢.

(٣) فِي الْأَصْلِ: يَحْيِزُ.

(٤) فِي الْأَصْلِ: كَانَتْ.

(٥) الْكِتَابُ ٣٧٢/٢.

(٦) فِي الْأَصْلِ: مِنْهَا.

(٧) الْكِتَابُ ٣٧٣/٢.

(٨) الْكِتَابُ ٣٧٣/٢.

في « يَفْعَل » من « وَتَدَّ يَتَدُّ ». يمنع ذلك مامنع « وتد » الماضي، وزيادة أنه قد حذف منه وغير، وهم يكرهون توالي الإعلالات والتغيرات<sup>(١)</sup>.

قوله: « وكانت الياء والواو أجدر »<sup>(٢)</sup>.

إنما كان بَعْدُ<sup>(٣)</sup> لأنَّ التَّقَارِبَ أَصْلٌ وَضَعَهُ فِيْمَا تَقَارَبَ مَخَارِجُهَا، ثُمَّ بَعْدَ ذَلِكَ لِحَظِ التَّقَارِبِ فِي الصِّفَاتِ تَشْبِيْهًا بِهِ.

قوله: « فلمَّا لم يرفعوا ألسنتهم رفعةً واحدةً »<sup>(٤)</sup>.

يعني: لم يصلوا إلى الإدغام في المتقاربي المخرج؛ [لأنَّه]<sup>(٥)</sup> إذا كان الأوَّل متحرِّكاً لم يصلوا إلى القلب والإدغام.

قوله: « وَ(فَوَعَلٌ) مِنْ (بَعْتُ بَيْع) »<sup>(٦)</sup>.

إن قال قائل: كيف أعلّوا « فَيَعَلًا » من « قلت »، و« فَوَعَلًا »<sup>(٧)</sup> من « بعْتُ » بالإدغام، والإعلال فيهما مؤدٌّ إلى الالتباس، ومن شأنهم ألاَّ يُدْغَمُوا فِي المتقارِبِينَ أَصْلًا إِذَا كَانَ الإِدْغَامُ يُؤَدِّي إِلَى الالتباس؟ وسيأتي بيان هذا إن شاء الله تعالى.

فإنَّ الجواب أن يقول: إنَّهم أعلّوها بالإدغام، وإن كان كما ذكر يُؤَدِّي إِلَى

---

(١) قال الفارسي في التعليقة ٥/٥٩: « يريد في يَفْعَل من وتد؛ لأنَّ وتد مثل وعد، فالفاء تنحذف في

يفعل، ولم تدغم التاء في الدال وإن تقاربا لتحرك التاء ».

(٢) الكتاب ٣٧٣/٢ ونصّه: « فكانت الواو والياء أن لا يُفْعَل بهما ما يُفْعَل. مُدٌّ وَمَدٌّ لُبْعَد ما بين الحرفين،

فلمَّا لم يصلوا إلى أن يرفعوا ألسنتهم رفعةً واحدةً لم يقلبوا وتركوها على الأصل كما تُرْك المشبّه ».

(٣) في الأصل: بعد.

(٤) الكتاب ٣٧٣/٢.

(٥) تكملة يلتئم بمثلها الكلام.

(٦) الكتاب ٣٧٣/٢.

(٧) في الأصل: فيعل من قلت وفوعل.

اللبس، لما كانت الياء والواو أختين لقربهما، فكانا بذلك كأتهما حرفاً واحداً، وكان البناءان كأتهما بناءً واحداً، فكان ذلك بالنظر إلى هذا غير مؤدٍّ إلى اللبس.

قوله: «ومثل ذلك قولهم: رُؤيا ورُؤية ونُؤيٌّ لم يقلبوها - إلى قوله -: فهي في (سُوَيْر) أجدر أن يدعوها؛ لأنّ الواو تُفارقها إذا تركت (فُوعِلَ)، وهي في هذه لاتفارق إذا تركت الهمزة»<sup>(١)</sup>.

قال بعض المفسرين<sup>(٢)</sup>: هذا مشكل؛ لأنّ الهمزة هنا نظير الألف، هما الأصل، فأنّت إذا تركت هنا الألف عدلت إلى الواو، وكذلك هنا إذا تركت الهمزة عدلت إلى الواو<sup>(٣)</sup>، فالواو في الموضعين فرغ. فقوله<sup>(٤)</sup>: «لأنّ الواو تفارقها إذا تركت (فُوعِلَ)»، يقال له: والواو تُفارق «رُؤية» إذا همزت، وقوله: «إذا تركت الهمزة»، يقال له: وكذلك الواو لاتفارق إذا تركت الألف.

نعم، لو عكس هذا فقليل: إنّ الواو في «سُوَيْر» أقعد<sup>(٥)</sup> من «رُؤية»؛ لأنّ الواو في بنية المفعول لازمة لاتنتقل فيه ألفاً، وإنّما تنتقل إذا أردت غير هذا المعنى، بخلاف «رُؤية» التي تنتقل الواو في هذه البنية بعينها، والمعنى واحد.

فإن قيل: تبدل الألف واوا، إنّما هو في موضع ما، على معنى ما، يستدلّ على كلّ حال، فكان أقوى<sup>(٦)</sup>.

قيل: هذا لا يصحّ لأنّك إذ صغّرتَه أو كسّرتَه - أعني: قويا<sup>(٧)</sup> - لم يقلب؛

(١) الكتاب ٣٧٣/٢ وفيه: «هذه الأشياء لاتفارق».

(٢) لم أقف عليه، ولا على الكلام الآتي في غير هذا الكتاب.

(٣) في الأصل: الياء.

(٤) في الأصل: بقوله.

(٥) في الأصل: ابعده.

(٦) كذا ورد النص، ولم أفهمه، وفيه أن الألف تبدل واوا، والكلام السابق على قلب الواو ألفاً.

(٧) كذا في الأصل، والكلام فيما سبق على: روياء ورؤية، كما لا يخفى.

وذلك لفقدان العلة كما في « ساير » إنّما يقلب إذا أريد فعل المفعول لوجدان العلة فيها فقط، وفقدانها فيما عداها.

وأما تفريقه بين « رُويّة » وبين « سُوير » بما ذكر فواضح، وهذه علة حسنة مع السماع الوارد.

قال السيرافي<sup>(١)</sup> - رحمه الله -: إن اعترض بمثل « مَعزُو »، فالجواب أن واو « مَعزُو »، لم تفارق<sup>(٢)</sup> قط لام الفعل، وهي الواو الثانية، فلم يحصل فيها مدّ يذهب به الإدغام، و« سُوير » قد حصل فيه مدّ يذهب به<sup>(٣)</sup> الإدغام، وكذلك « قُوول »<sup>(٤)</sup> في « قاول وسائر »، وإنّما انقلبت الواو عن الألف للضمة.

قوله: « وسألت الخليل - رحمه الله - عن (سُوير) - إلى قوله - ولا بأصل »<sup>(٥)</sup>.

يعني: أنّهم لم يقلبوا الواو هنا ياء لاجتماعها مع الياء وهي متقدمة ساكنة لما كانت عارضة للضمة التي قبلها وكانت غير لازمة، فلم يُعتدّ بها لذلك واعتد<sup>(٦)</sup> بالأصل / والأصل لا إدغام فيه، فلم يدغموا هنا.

وعلى سبويه بهذا لما كان مذهبه في فعل بناء المفعول أنّه معيّر من فعل بناء<sup>(٧)</sup> الفاعل، وفي هذا الموضع من كلامه نصّ منه على أن هذا الذي ذكرته عنه مذهبه<sup>(٨)</sup>، وهو القياس؛ لأنّ المفعول لا يتصور فيه مفعوليّة أصلاً إلاّ بوقوع فعل فاعل به،

(١) انظر شرح السيرافي ٢١٧/٦ (خ) والكلام بمعناه.

(٢) في الأصل: يفارق.

(٣) في الأصل: فيه ساير. وبما أثبتته يستقيم الكلام.

(٤) في الأصل: قول.

(٥) الكتاب ٣٧٣/٢.

(٦) في الأصل: واغتر.

(٧) في الأصل: بنات.

(٨) الكتاب ٣٧٣/٢.

وإذا كان الأمر هكذا فسيكون فعل الفاعل أولى في الرتبة، وفعل المفعول ثانٍ عنه<sup>(١)</sup>.

ولولا أن مذهب سيويه هذا الذي ذكرت لعلل بما يعلل هؤلاء، لايقول: بأن «فعل» مغير، وذلك أنهم يقولون: إن التصحيح هنا إنما هو بالحمل على المعنى - في «سوير»<sup>(٢)</sup> - وذلك أن المعنى كالمعنى في «سائر»، فلم يُعلل بالحمل عليه هذا كما لم يعلل «عور»؛ هو معنى «اعور».

وأما «سوير» فليس بمعنى «سائر»؛ لأن هذه بنية المفعول وهذه بنية الفاعل، فقد صرح<sup>(٣)</sup> بأن حمل الفرع على الأصل إذ هما مغيران<sup>(٤)</sup>. وأما «عور» واعور فبمعنى<sup>(٥)</sup>.

قال صاحب الكلام الأوّل: سمعت الأستاذ أبا عليّ بن عبد المجيد<sup>(٦)</sup> - رحمه الله - يعلل بهذا<sup>(٧)</sup> بأن يقول: إنما لم يدغموا في «سوير» لئلا يلتبس «فوعِل» بـ «فُعَل».

وهذا التعليل صحبته - رحمه الله - فيه غفلة؛ وذلك أن العرب لم تعتد بهذا

---

(١) يعني: لم تقلب الواو ياء وتدغم؛ لأن سوير محمول على سائر، فكما لا تقلب في سائر لا تقلب في سوير.

(٢) يعني: أن التصحيح في سوير إنما هو بالحمل على المعنى. والله أعلم.

(٣) يعني: سيويه. والله أعلم.

(٤) في الأصل: غيران.

(٥) تقرأ في الأصل: فهو مو. وبما أثبت يستقيم الكلام إن شاء الله. والؤلف بهذا يريد نقض التعليل السابق، وأن سيويه صرح بأن بنية المفعول محمولة على بنية الفاعل. والله أعلم.

(٦) أبو عليّ عمر بن عبد المجيد بن عمر الرُّندي [ت: ٦١٦] كان إماماً في القراءات والعربية. أخذ عن السهيلي. من مصنفاته: شرح الجمل للزجاجي، وردّ على ابن خروف منتصراً لشيخه السهيلي. انظر إشارة التّعيين ٢٤٠، غاية النهاية ٥٩٤/١، بغية الوعاة ٢٢٠/٢.

(٧) يعني: التعليل الآتي.



القياس [خوف]<sup>(١)</sup> اللبس؛ لما قدّمت من أنّ الياء والواو أحتان، يدلّ على ذلك أنّهم يقولون في «رُويَا»: رُيَا، فيدغمون<sup>(٢)</sup>.

قال أبو الفتح<sup>(٣)</sup>: من أدغم في «رُويَا ورُويّة»<sup>(٤)</sup> فإنّما [أجرى]<sup>(٥)</sup> غير اللازم مجرى اللازم، وهو على التخفيف القياسي، هذا هو المشهور عن أصحابنا إلّا أبا الحسن فإنّه كان يقول: إنّ من قال: رُيَا، فأدغم<sup>(٦)</sup>، لم يجرى به على التخفيف القياسي، بل<sup>(٧)</sup> قلب الهمزة قلباً على حدّ «أخْطَيْتُ وَقَرَيْتُ وَتَوَضَّيْتُ». واستدلّ بقول بعضهم: رُيَا<sup>(٨)</sup> ورُيّة، فكسر الأوّل<sup>(٩)</sup> كما يكسره في قولهم: قَرْنُ أَلْوَى، وَقُرُونٌ لِي، ولو أراد التخفيف القياسي لترك الواو مضمومة، ولكنّه قلبه قلباً على غير التخفيف القياسي.

قال أبو عليّ: وقد يمكن أن يكون من كسر الرّاء فقال: رُيَا ورُيّة، على مذهب التخفيف القياسي، ولكنّه لما قلب الواو ياءً لإجرائه إيّاها مُجرى اللازمة، شبّه بما لا أصل له في الهمز، فكسر الرّاء كما كسر اللام من «لِي» جمع «أَلْوَى».

(١) تكملة يلتئم بمثلها الكلام.

(٢) قال سيبويه ٣٧٤/٢: «وقال بعضهم: رُيَا ورُيّة، فجعلها بمنزلة الواو التي ليست تبدل من شيء، ولا يكون في سوير وتبويج لأن الواو بدل من الألف، فأرادوا أن يمدوا كما مدوا الألف، وألاً يكون فوعّل وتفوعّل بمنزلة فُعّل وتفُعّل». وأبو عليّ الرندي كما نقل عنه المؤلف اقتصر على القسم الأخير من التعليل، فلهذا انتقده.

(٣) انظر المنصف ٣٠/٢ بتصرف.

(٤) في الأصل: ورّيه.

(٥) تكملة من المنصف ٣٠/٢.

(٦) ذكرت هذه اللغة في الكتاب ٣٧٣/٢، الأصول ٣٠٦/٣، المسائل البغداديات ٩٢.

(٧) في الأصل: بان.

(٨) في الأصل: رويَا.

(٩) في الأصل: الأولى.

قال أبو الفتح: ففي «رُؤْيَا ورُؤْيَا» على هذه الصفة أربع لغات: رُؤْيَا، ورُؤْيَا، بالتحقيق، ويتبعها: رُؤْيَا ورُؤْيَا، بالتخفيف<sup>(١)</sup>، ويتبعها: رُؤْيَا ورُؤْيَا، بالإدغام وضمّ الرّاء، ويتبعها: رُؤْيَا ورُؤْيَا، بالإدغام وكسر الرّاء<sup>(٢)</sup>.  
وأما «ديوان» فلم يُعَلَّ ولم يُدْغَم، وعلته أنّهم إنّما هربوا بالقلب-قلبها ياء- من الإدغام وثقله، [والأصل]<sup>(٣)</sup> «دِوَان»، فهربوا من الإدغام والواوين إلى أن قلبوا إحداها كما فعلوا في «تَظَنَّتْ»، فلوا أدغموا لكان نقض الغرض، ولكن خَلَفًا، لأنّهم<sup>(٤)</sup> كانوا يتكلّفون القلب، ويقعون فيما هربوا منه. والإمام لم يصرّح بهذا التعليل، ولكنّه مُخَرَّجٌ من كلامه<sup>(٥)</sup>.

(١) في الأصل: ويتبعها ورّيا بالتخفيف.

(٢) انتهى الثقل من المنصف.

(٣) تكملة يلتئم بمثلها الكلام.

(٤) في الأصل: لاكنهم.

(٥) قال سيبويه ٣٧٣/٢: «ونحو هذه الواو والياء في سُورٍ وَبُورٍ واو دِوَان؛ وذلك لأنّ هذه الياء ليست لازمة للاسم كلزوم ياء فِعَل، وفِعَال، وفِعْل، ونحو ذلك، وإنّما هي بدلٌ من الواو كما أبدلت في قِراط مكان الرّاء؛ لأنّهم يقولون دُورٍ، في التحقير، ودَوَاوِين، في الجمع، فتذهب الياء، فلمّا كانت كذلك شُبّهت هذه الياء بواو رُؤْيَا، وواو بُوطِر، فلم يغيّروا الواو كما لم يغيّروا تلك الواو للياء، لو بنيتها- يعني ديوان- على فِعَال، لأدغمت، ولكنك جعلتها فِعَال، ثمّ أبدلت كما قلت: تَظَنَّتْ، ولذلك قلت: قِراط، فرددت وحذفت الياء، وهي من بعت على القياس لوقيل: يَبَّاع، بإدغام؛ لأنّك لا تنجو من ياءين».

## هذا باب مايكسرُ عليه الواحد نما ذكرنا / في الباب الذي قبله ونحوه

[٩٣ب]

إذا ورد جمعٌ على مثال « مفاعل »، وقد اكتنف ألفه واوان، أو ياءان، أو واوٌ وياء، وليس بين ألف الجمع والطرف إلا حرفٌ واحدٌ، وهو واوٌ أو ياء، كما ذكرنا، فإنَّ الخليل وسيبويه يريان<sup>(١)</sup> قلب الحرف الذي بعد الألف همزةً، فيقولان في جمع « فَوَعَلَ » من « بعثُ وقلتُ »، و« فَيَعَلَ » منهما: قَوَائِلَ وبَوَائِعَ، [وقِيَائِلَ، وبيَائِعَ]<sup>(٢)</sup>، وأصل هذا كله « قَوَاوِلَ، وبَوَايِعَ، وقِيَاوِلَ، وبيَايِعَ »، فلَمَّا وقعت الألف بين حرفي علة، وهي شبيهةٌ بهما، والثاني من حرفي العلة يلي الطرف، وذلك مِمَّا يُضَعِّفُهُ، هربوا من ذلك إلى الهمزة، ولايفصلان بين الواوين، والياءين، أو الياء والواو<sup>(٣)</sup>، خلافاً لأبي الحسن<sup>(٤)</sup>.

وأصل هذا التَّغْيِيرُ إِتْمَا هو لَمَّا اجتمعت فيه واوان نحو « أوائل »، وأصلها « أواول »<sup>(٥)</sup>، فلَمَّا اجتمعت الواوان وليس بينهما إلا الألف، وهو حرفٌ كالتَّنَفَسِ ليس بحاجز حصين، ووليت<sup>(٦)</sup> الأخيرة من الواوين آخر الكلمة، همزوا كما يهمزون الأوّل من الواوين، إذا وقعتا في أوّل الكلمة، نحو جمع « واصل »

(١) في الأصل: بان.

(٢) تكملة من المنصف ٤٤/٢.

(٣) النص من أوله إلى هنا انظره في المنصف ٤٤/٢.

(٤) انظر الكتاب ٣٧٣/٢، ٣٧٤، المقتضب ٢٦٣/١، ٢٦٤، المسائل البغداديات ٨٧، شرح التصريف للثمانيني ٤٩٢، ٤٩٣، الباب ٤٠٦/٢، شرح الملوكي ٤٨٦-٤٨٨، شرح الشافعية للرضي ١٣٠/٣-١٣٢. وسيوضح المؤلف مذهب الأخفش.

(٥) في الأصل: الواو.

(٦) في الأصل: وليت، بواو واحدة.

« أوَاصِل »، ثمَّ شَبَّهوا الياءين، والياء والواو، بالواوين؛ لأنَّ فيهما<sup>(١)</sup> ما في الواوين من الاستثقال، فهمزوا لذلك.

وأما أبو الحسن - رحمه الله - فكان لا يرى الهمز الأوَّل<sup>(٢)</sup> إلاَّ أن يكتنف الألف<sup>(٣)</sup> واوان، نحو « أوائل »، وأصلها « أواول »، وكان يقول في جمع « فَعَل » من « قلت »: قَيَاوِل، وهكذا يفعل ما لم تجتمع واوان.

ويدلُّ على صحَّة مذهب الخليل، وأنَّ الهمز هو القياس، ما ذكره أبو عثمان المازنيَّ عن الأصمعي، وقد سأله عن « عَيْل »، كيف تكسره العرب؟ فقال: عيائل، ويهمزون كما يهمزون في الواوين<sup>(٤)</sup>.

قال أبو الفتح<sup>(٥)</sup>: فإن قال قائلٌ منتصراً لأبي الحسن: همزهم « عيائل » من الشاذِّ، فلا ينبغي أن يقاس عليه!

قيل: إنَّما كان يكون هذا شاذّاً لو كنت سمعتهم لم يهمزوا نظيره في كثير من المواضع، ثمَّ رأيتهم وقد همزوا « عيائل »، فبهذا كان يمكن أن يقال: إنَّ همزه شاذٌّ، فأما ولم نرهم صحَّحوا نظيره تصحيحاً يكثر<sup>(٦)</sup>، وفي الياء ما في الواوين من الاستثقال في كثير من المواضع، فليس لك أن تحكم بشذوذه، فإذا جاء السَّماع

---

(١) في الأصل: فيها.

(٢) المراد بالهمز الأوَّل ما ذكره في همز الواو ما قبل الأخيرة في أوائل، ويكون الهمز الثاني همز الأولى في أوَاصِل.

(٣) في الأصل: الاول.

(٤) النص من قوله: وأصل هذا التغيير، إلى هنا، انظره في المنصف ٤٥/٢. وانظر المسألة وحكاية المازني عن الأصمعي أيضاً في المسائل البغداديات ٨٧.

(٥) انظر المنصف ٤٥/٢، ٤٦.

(٦) « تصحيحاً يكثر » ليست في المنصف، وقد أثبت محققوه في الحاشية عن إحدى نسخه « تصحيحاً » فقط، وهذا يدلُّ على صحَّة ما في الأصل، فإنَّ « تصحيحاً » بدون « يكثر » حشوٌ.

بشيء وعضده القياس، فذلك مالا نهاية وراءه، ولا مدفع فيه<sup>(١)</sup>، وسبيل من طعن فيه سبيل من طعن في رفع الفاعل، وهذا ما لا يقول به أحد<sup>(٢)</sup>.

ومعنى تعليل سيبويه: أنه لما اعتلت العين هنا<sup>(٣)</sup>، يعني: في «سَيِّد» ونحوه، وهي عين بعد حرف علة، كان نظير اعتلال العين بقلبها همزة بعد الألف في «قائل»، وكما<sup>(٤)</sup> أن «قائل»<sup>(٥)</sup> إذا جمع تثبت الهمزة في الجمع كما تثبت في المفرد فكذلك قلبت هنا العين بعد ألف الجمع لما كان المفرد قد أشبه مفرد «قائل». وهو بمعنى قوله: «ولم يكن ليعتلّ بعد ياء زائدة في موضع ألف، ولا يعتلّ بعد الألف»<sup>(٦)</sup>.

أي: لم يكن المفرد تعتلّ فيه العين بعد حرف مدّ، فيكون مشبّها بمفرد «قوائل»، ولا يحمل عليه الجمع.

وقوله: «ولو لم يعتلّ لم يهمز»<sup>(٧)</sup>.

لا يعني: أن كلّ واو كانت عينا في هذا لم تعتلّ في المفرد لاتعتلّ في الجمع<sup>(٨)</sup>، فإنّه خلف منقوذاً بما قدّم من همز «فواعل»<sup>(٩)</sup> من «عَوْرَت وَصَيْدَت»<sup>(١٠)</sup>، وإن كان مفرداً لا يعتلّ نحو «صايدة وعاورَة»، وإثما يعني أن هكذا فعلت العرب في

---

(١) «ولامدفع فيه» ليس في المنصف.

(٢) انتهى الثقل من المنصف.

(٣) انظر الكتاب ٣٧٤/٢.

(٤) في الأصل: كما. بلاواو.

(٥) كذا من دون إعمال أن فيه، إبقاء على حكايته في الكتاب ٣٧٤/٢.

(٦) الكتاب ٣٧٤/٢.

(٧) في الأصل: او لو لم يعتلّ لم يهمز. انظر الكتاب ٣٧٤/٢.

(٨) في الأصل: لم يعتلّ في المفرد لم يعتلّ في الجمع.

(٩) في الأصل: فاعل.

(١٠) في الأصل: وصورت.

[١٩٤] هذا النحو / لما لم تقلب في المفرد لم تقلب في الجمع، نحو « ضَيَّوْنَ وَضَيَّائُونَ »،  
لأنَّه القياس، وإثما أراد يُخْبِرُكَ<sup>(١)</sup> أنَّ ما لم يعتلَّ من « فَيَعْلَ » لم تهمزه العرب في  
الجمع، لا أنَّه القياس.

وقد ألزم أبو العباس المبرِّد الإمام المناقضة بين قوله: « لأنَّك تقول في قول  
العرب:

قَدْ عَلِمْتَ ذَاكَ بَنَاتُ أَلْبِيهِ<sup>(٢)</sup>

لوجُمعَ لقليل: بنات ألبه، ولم يُقل: بنات ألبيه؛ لأنَّ القياس في الواحد  
الإدغام، فإذا جُمعَ حُمِلَ على القياس؛ لأنَّه إذا خرج الشَّيء عن القياس في موضع،  
فلا ينبغي أن يخرج في كلِّ موضع، وبين قوله في جمع « ضَيَّوْنَ »: ضَيَّائُونَ<sup>(٣)</sup>.

ولا ينبغي فسادُ هذا الإلزام؛ فإنَّه لو لم يُسمع « ضَيَّائُونَ »، ولكَّنه قاله على  
القياس، فحيثُ كان يكون الإلزام صحيحاً، وأمَّا إذ « ضَيَّائُونَ »<sup>(٤)</sup> مسموع، فما  
يقال والعرب قد شذَّت فيه كما شذَّت في مفردة [إلّا]<sup>(٥)</sup> ليُخالفَ العربُ. قال  
الأعلم: « حكى ذلك أبوزيد وغيره من أهل اللغة »<sup>(٦)</sup>. وحكاية سيبويه - رحمه الله -  
في قوله: « كما قالوا: ضَيَّوْنَ، وَضَيَّائُونَ »<sup>(٧)</sup> تقتضي أنَّها حكاية عن العرب، وهو  
الغاية.

(١) هذه أقرب قراءة لها، ولعلَّ « أن » ساقطة.

(٢) سبق تخريجه ٥١٧ ورواية الكتاب ٦١/٢: « بنات ألب ».

(٣) انظر الكتاب ٦١/٢، ٣٧٤. وانظر المسألة ورأي المبرِّد في الأصول ٣٤٧/٣، التَّكْت ١٢٠٤،  
١٢٠٥.

(٤) في الأصل: ادرضياون.

(٥) تكملة يلتئم بمثلها الكلام.

(٦) التَّكْت ١٢٠٥.

(٧) الكتاب ٣٧٤/٢.

وأما تعليل ماعينه<sup>(١)</sup> واو، وأعلّ إذا جُمعَ وانقلبت عينه همزةً، فعلةٌ أخرى، وهي أنّه اكتنف<sup>(٢)</sup> فيه ألف الجمع حرفاً علةً، والألف حاجزٌ غير حصين، فيجىء كآته يجتمع واوان، أو ياءان، أو واوٌ وياء، وذلك مستثقلٌ، مع قربها من الطرف، ووقوعها بعد ألف زائدة، فهربوا من هذا الثقل بقلبها همزةً، حملاً على الواو والياء المتطرفة التي قبلها ألفٌ زائدة<sup>(٣)</sup> كما قلبوا واوي « صُوم » بالحمل على واو « عَتَو »<sup>(٤)</sup> جمعا. وهذه العلة تشمل جميع هذا<sup>(٥)</sup> الباب، وما قدّم خاصّ بمثل « سيّد »، فقدّمه ثمّ أتى بما يُعمّ.

وقوله: « كما اتّفقتا »<sup>(٦)</sup>.

يعني: الياء والواو.

« في حال الاعتلال، وترك الأصل »<sup>(٧)</sup>.

يريد بقوله: « وترك الأصل »: للبقاء على الأصل، أي: تركه على أصله لم يُعلّ. ويريد في مثل « صَيَدْتُ وَعَوَرْتُ »، أي: اتّفقا في الاعتلال، وتركه. ويعضد هذا الفهم قوله: « فلمّا كثرت موافقُها لها في الاعتلال والخروج عن الأصل »<sup>(٨)</sup>. ورواية « عن » في موضع « على »، يكون عليها قد جعل الاعتلال أصلاً في هذا - أعني: عين « صَيَدْتُ » - فجاء غير معتلّ إذا كان خارجاً عن الأصل، ويكون

(١) في الأصل: وأما تعليل ماعدى ماعينه. وبما أثبتّه يستقيم الكلام.

(٢) في الأصل: اكتنفت.

(٣) كواو سماء، وياء رداء.

(٤) فقالوا: صَيِّم فأجروها بحرى عَيَّ. انظر الكتاب ٣٧٤/٢.

(٥) في الأصل: هذه.

(٦) الكتاب ٣٧٤/٢.

(٧) الكتاب ٣٧٤/٢.

(٨) الكتاب ٣٧٤/٢.

قوله: « وترك الأصل ». أي: مطروح الأصل الذي هو الاعتلال.



## هذا باب ما يجري فيه بعض ما ذكرنا

قوله: «لأنَّ كلَّ شيء من الأوَّل هُمَزَ على اعتلالِ فعله أو واحدِه»<sup>(١)</sup>  
الفصل.

إنَّما قال ذلك، وإن كان في الباب ما لم يعتلَّ واحده ولا فعله ويُهمز لهذه  
العلَّة، نحو «عَوائر»، جمع «عايرة»، و«صوائد»، جمع «صايدة»؛ لأنَّ الأكثر  
ما ذكر، وإنَّما يخرجُ من الباب «عوائر وصوائد»، جمع «عايرة»<sup>(٢)</sup> و«صايدة»،  
وماعدها فإنَّما هو ما اعتلَّ مفردُه كـ «سيّد»، أو فعله وإن لم يعتلَّ مفردُه  
كـ «قَوْلٌ وبَيْعٌ» وشبهه.

وقوله: «فالمعتلُّ الذي هو أقوى وقد منعه أن يكون آخر الحرف حرفان  
أقرب من البيان والأصل له ألزم»<sup>(٣)</sup>.

قال<sup>(٤)</sup>: وفي كتاب الأستاذ أبي عليٍّ - رحمه الله - العتيق المقرء على  
الربّاحي<sup>(٥)</sup>: «أقرب من البيان والأصل إذا ألزم».

[٩٤ب] فالرواية الأولى واضحة، أي: لما صحَّت / الواو في «شقاوة» لم تكن  
طرفاً؛ لأنَّ [تاء التّأنيث حرفاً]<sup>(٦)</sup> الإعراب انتقل إليها وصارت الطّرف، فأحرى

(١) الكتاب ٣٧٥/٢.

(٢) تكملة يلتئم بها الكلام.

(٣) الكتاب ٣٧٤/٢.

(٤) أي: المؤلف. أو سقط اسم القائل الذي ينقل عنه المؤلف.

(٥) قال الرعيّني في برنامجه ٨٣، ٨٤ حين تكلم على قراءته لكتاب سيبويه على الشلوّيين: «ورددت  
كتابي على كتابه العتيق أصل أبي نصر هارون بن موسى». وأبونصر تلميذ الربّاحي، وعنه أخذ الكتاب.  
وقد تكلمت على رواية الربّاحي والرواية عنه في الفصل الثاني من الدراسة.

(٦) تكملة يلتئم بمثلها الكلام.

أن تصحّ هنا؛ لأنّه منعه عن الطرفيّة حرفان، وفي ذلك حرفٌ، فالبيان والأصل له  
ألزم.

وعلى الرواية الأخرى، فيكون معناه هذا وزيادة، أي: البيان في هذا أولى  
لما تقدّم من أن الحائل هنا بين أن يكون حرفُ العلة طرفاً حرفان، وهناك حرفٌ  
واحدٌ، مع لزوم هذا الحائل، وعدم ذلك؛ لأنّ تاء التّأنيث ليست الكلمة مبنيةً  
عليها، هذا أصلها فإن جاء شيء فخارج<sup>(١)</sup>. فتدبره.

قوله: « كما قويت الواو في (أُخُوَّةٌ وأُبُوَّةٌ) »<sup>(٢)</sup>.

السّيرافي<sup>(٣)</sup> - رحمه الله -: يعني: « أُخُوَّةٌ وأُبُوَّةٌ » جمع « أخٍ وأبٍ »،  
كـ « عُمُومَةٌ وخُؤُولَةٌ »؛ لأنّه هو الذي يُعلّل للمفرد، و« أُخُوَّةٌ وأُبُوَّةٌ » قد يكونان  
مصدرين كقولك: أخٌ بين الأُخُوَّةِ، وأبٌ بين الأُبُوَّةِ، وقد يكونان جمعين، والذي  
قصده سيبويه - رحمه الله - الجمع.

---

(١) في الأصل: مخارج.

(٢) الكتاب ٣٧٥/٢.

(٣) انظر شرحه ٢٢٠/٦، ٢٢١ (خ) بتصرف.

## هذا باب فُعِلَ من فَوَعَلْتُ من قُلْتُ وَفَعَلْتُ من بَعْتُ

قد تقدّم أنّ الواو لاتدغم في « فُوَعِلَ »؛ لأنّها منقلبة من ألف « فاعَلَ »<sup>(١)</sup>،  
ولغير ذلك ممّا تقدّم.

ثمّ نظرنا [إلى]<sup>(٢)</sup> « فُعِلَ » من « فَيَعَلْ وَفَوَعَلْ »، هل ينبغي أن يُعِلَّ  
بالإدغام كما أُعِلَّ [فُعِلُ]<sup>(٣)</sup> الفاعل<sup>(٤)</sup> فأَيِد في ذلك بفارقٍ لـ « فوعِل » - أعني:  
في أن فِعْلَ الفاعل منه مدغم، بخلاف « سائر » فِعْلُ فاعِل « فُوَعِل »<sup>(٥)</sup> - فكان  
ينبغي أن يُعِلَّ بالإدغام. ولكن لما كانت هذه الواو في « فَيَعَلْتُ » الصّحيح  
العين، و« فَوَعَلْتُ » الصّحيح العين<sup>(٦)</sup>، تبقى ولا تُثقل، ولا موجب لإعلاهما<sup>(٧)</sup>،  
فتجيء [ « فُوَعِلَ » منه ]<sup>(٨)</sup> كـ « فُوَعِلَ » من « قَاتَلَ »<sup>(٩)</sup>، فلمّا استوى  
صحيحاهما<sup>(١٠)</sup> استوى معتلاهما<sup>(١١)</sup>، فكان لفظ « فُعِلَ » من « فَوَعَلْ وَفَيَعَلْ »،

(١) يعني: في سُورٍ من سائر. انظر الكتاب ٣٧٣/٢. وانظر ماسبق ٦٢٣ فما بعدها.

(٢) تكملة يلتئم بها الكلام.

(٣) تكملة يلتئم بها الكلام.

(٤) يعني: فَيَعَلْ وَفَوَعَلْ.

(٥) يعني: سُورٍ.

(٦) يعني: يَبْطُرَ وَصَوَمَعَ. انظر الكتاب ٣٧٥/٢، ٣٧٦.

(٧) في الأصل: لإعلاهما.

(٨) تكملة يلتئم بمثلها الكلام.

(٩) في الأصل: قاتل. والمقصود أن فوعِل من يبطر وصومع بوطر وصومع كقوتل من قاتل.

(١٠) في الأصل: صحيحاهما.

(١١) يعني: لما استوى يَبْطُرَ وَصَوَمَعَ وهما صحيحا العين مع قاتل وهو صحيح العين، في البناء للمفعول،  
استوى يَبْعَ وَقَوْلَ وهما معتلا العين مع وهو سائر معتل العين، في البناء للمفعول، وإن لم يستو الصّحيح

ولفظ<sup>(١)</sup> «فُعِلَ» من «فاعِلَ» في المعتلّ واحداً<sup>(٢)</sup> كما كان اللفظ في الصّحيح واحداً، بخلاف [فِعِلَ]<sup>(٣)</sup> الفاعل فإنّه لم يكن صحيحه يوافق لفظ صحيح «فاعِلَ» حتّى يوافق معتله معتله<sup>(٤)</sup>؛ فلذلك فارق فعل المفعول فعل الفاعل<sup>(٥)</sup>، وفُرقَ بينه وبين «فَعَّلَ»<sup>(٦)</sup>؛ لأنّ العينين من الفعل إذا اجتمعتا لم تفارق إحداهما الأخرى، ولا تكون إلّا مدغمة، صحيحةً ومعتلةً<sup>(٧)</sup>.

فإن قيل: هذا إنّما يطرّد في «فُعِلَ» من «فَعِلَ وفَوَعَلَ»، وأمّا «فُعِلَ» من «فَعُولَ»<sup>(٨)</sup> فليس «فُعِلَ» من الصحيح منه يوافق «فُعِلَ» من «فاعِلَ» الصحيح، حتّى يوافق معتله معتله؛ لأنّك إنّما تقول فيه: جُهور، فليس يكون كـ«قُوتِلَ».

فيقال: حُمِلت على «فَوَعَلَ»؛ لأنّه ليس بينهما إلّا تقدّم الواو وتأخيرها، وواوها لا يلزم أن يلتقي مع حرف علة كما هي في هذا -أعني: فَوَعَلَ- فحملت، وعُمل فيها ما يعمل في الصّحيح، وفُرقَ بينها وبين فعل التي يلزم فيها التّضعيف، وأن يكون مابعداها من جنسها.

والمعتلّ في البناء للفاعل.

(١) في الأصل: وفيعل من لفظ.

(٢) في الأصل: واحد.

(٣) تكملة يلتئم بها الكلام.

(٤) يعني: أنّ بَيَّطَرَ وصَوَّعَ لا يوافق قاتل، فلم يوافق بيّع وقول سائر.

(٥) فقالوا: قُوتِلَ وبُويِعَ، في البناء للمفعول، على الرّغم من قولهم: قول وبيّع، بالإدغام في البناء للفاعل.

(٦) يعني: لم يجعل بمزلة حَوَّلَ وزَيَّلَ، وقول وبيّع إذا بنيتهما على فَعَّلَ. انظر الكتاب ٣٧٥/٢،

المقتضب ٣١٥/١، التعلّيق ٦٧/٥.

(٧) انظر الكتاب ٣٧٥/٢.

(٨) في الأصل: فوعِل.

ووقع في الكتاب: « فكَذَلِكَ إِذَا كَانَ الْحَرْفُ (فَعُولْتُ، وَفَعَيْلْتُ) »<sup>(١)</sup>.

السَّيرَافِيُّ<sup>(٢)</sup>: وَقَعَ فِي بَعْضِ النَّسَخِ غَلَطًا « فَعَيْلْتُ »<sup>(٣)</sup>، وَلَيْسَ [يَلْتَفِتُ إِلَيْهِ]<sup>(٤)</sup>، وَإِنَّمَا هِيَ « فَعَيْلْتُ ».

يُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ الْإِمَامُ -رَحِمَهُ اللَّهُ- يَرِيدُ: فَكَذَلِكَ « فَعُولْتُ، وَفَعَيْلْتُ » لَوْنَطِقُ بِهَا، أَيْ: هَكَذَا كَانَ يَكُونُ حَكْمُنَا، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَقَعَ إِلَّا عَلَى مَا نَطِقُ بِهِ، وَهُوَ الْأَنْظَمُ مَعَ قَوْلِهِ<sup>(٥)</sup>: « فَعُولْتُ »، مِنْ « فَعَيْلْتُ » الَّذِي / جَعَلَ السَّيرَافِيُّ فِي هَذَا تَصْحِيفًا مِنْهُ، بَلْ لَا يَنْتَظِمُ الْكَلَامُ مَعَ مَا بَعْدَهُ أَصْلًا<sup>(٦)</sup>. فَتَدَبَّرْهُ.

« وَذَلِكَ قَوْلُكَ: قَدْ بُوِيعَ وَقُوُولُ »<sup>(٧)</sup>.

مِمَّا فَعَلَ الْمَفْعُولُ مِنْ « فَعُولَ »، وَكَانَ الْأَصْلُ « يَبُوعُ وَقُوُولَ ».

قَالَ: « وَسَأَلْتَهُ عَنْ (الْيَوْمِ)، فَقَالَ: كَأَنَّهُ مِنْ (يُمْتُ) »<sup>(٨)</sup>.

ظَاهِرُهُ فَاسِدٌ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ أَسْمَاءُ الْأَجْنَاسِ مُشْتَقَّةً مِنَ الْأَفْعَالِ، وَلَا يَلِيزُ ذَلِكَ

فِيهَا، وَكَيْفَ، وَالْأَسْمَاءُ أَصُولُ، وَالْأَفْعَالُ فُرُوعُ<sup>(٩)</sup>!

وَإِنَّمَا يَرِيدُ: لَوْ بُنِيَ مِنْ « يَوْمِ » فَعْلٌ لَقُلْتُ: يُمْتُ، فَكَأَنَّهُ يَقُولُ: سَأَلْتَهُ عَنْ

(١) الكتاب ٣٧٦/٢.

(٢) انظر شرحه ٢٢٤/٦ (خ).

(٣) هكذا هي في الكتاب ٢٧٦/٢، وهارون ٣٧٣/٤. وبعد هذا النص: « تجري كما جرت الواو

والياء في فوعلت وفعيلت ».

(٤) تكملة من شرح السيرافي ٢٢٤/٦ (خ) يلتئم بمثلها الكلام.

(٥) في الأصل: قولك.

(٦) انظر النص فيما نقلته عند تخريج قول سيبويه قبل قليل.

(٧) الكتاب ٣٧٦/٢.

(٨) في الأصل: فقال كانت. انظر الكتاب ٣٧٦/٢.

(٩) انظره مع جوابه الآتي في شرح السيرافي ٢٢٧/٦ (خ).

تصريف « ياء واو ميم » كيف يُبنى<sup>(١)</sup> منه فعلٌ، فقال: كان يجب. إلا أن العبارة قلقة، وليست بنكير؛ لأنه يطلق ألفاظه، ولا يعبأ بها؛ اتكالا على الفهم، وكان يكون « يُمْتُ ». إلا أن ما<sup>(٢)</sup> عينه واو من « فَعَلَ »، إنما ينقل إلى « فَعُلَ »، لا إلى « فَعِلَ »، وعلى « فَعِلَ » تكلم.

وقوله: « كراهية أن يجمعوا بين هذا المعتل<sup>(٣)</sup> ».

أي: الاعتلال.

« وتدخلها الضمة<sup>(٤)</sup> ».

أي: وبين أن يدخلها الضمة.

وقوله: « كراهية أن يجتمع في (يُفَعْلُ) ياءان في أحدهما ضمة مع المعتل<sup>(٥)</sup> ». ويريد: أنك كنت تقول في « يَفَعْلُ »: يَوْمٌ، ثم تنقل حركة العين إلى الفاء، فتقول: يَوْمٌ، فيجتمع مع الاعتلال ياءان وضمة. وكذلك لم يحى من هذا الذات فعلٌ الذي هو واوان ولام، وبالجمله أن تكون الفاء والعين واوا<sup>(٦)</sup>.

وكذلك من الواو، وهو أن يكون من تركيب ثلاث واوات، وينبغي أن يحكم على المتوسطة أيضاً بالواو لأنها الأغلب عليه، بل لا يوجد ماعينه واو لأمه واو، فإن جعلت عينها واواً كان الخروج من جهة أنه لم يوجد تركيب ثلاث

(١) في الأصل: بني.

(٢) في الأصل: الا ان العبارة ما. ولعله سبق نظر من الناسخ.

(٣) الكتاب ٣٧٦/٢.

(٤) الكتاب ٣٧٦/٢.

(٥) الكتاب ٣٧٦/٢.

(٦) في الأصل: واو. في شرح السيرا في ٢٢٧/٦، ٢٢٨ (خ) « فإن قال: ابن لي من يوم فَعَلَ يَفَعْلُ كان

ممتنعاً؛ لأنه ليس في شيء من الأفعال ماعينه وفاؤه من حروف العلة ». وانظر المنصف ٢٠١/٢، ٢٠٢.

واوات إلا في هذا، وإن جعلت العين ياء كان فيها خروج<sup>(١)</sup> من حيث أن فاء ه ولامه واو، وهو غير موجود، وأن عينه ياء ولامه واو وهو غير موجود، ففيه خروجان<sup>(٢)</sup>.

وكذلك لا يوجد تركيب « همزة واو همزة » في فعل، وكذلك الباقي.  
فلو بنيت<sup>(٣)</sup> من « أول » فعل لكان « وآل » [في الماضي، و]<sup>(٤)</sup> في المضارع « يؤول »، وكان يلزم اجتماع ياء وواو مضمومة مع الإعلال.  
وأما من « الواو » فهو أثقل ضرورة.

وكذلك من « آء » لا يخفى ما كان يكون فيه من الثقل.  
السيرافي<sup>(٥)</sup> - رحمه الله - : كان<sup>(٦)</sup> يلزمه إعلالٌ بعد إعلال؛ لأنه يلزم في الماضي « آء »، فتعلل إعلالين<sup>(٧)</sup>. قال: وثم إذا كان الفعل للمتكلم قلت: أوت<sup>(٨)</sup>، فتقلب الهمزة التي هي لامٌ واواً [أوياء]<sup>(٩)</sup>؛ لاجتماع الهمزتين.

وكان يجب أن يبنى من « ويح » لأن عينه ياء: واح يويح، والأصل « يويح »، فيجب حذف<sup>(١٠)</sup> الواو كما تحذف من « وعد »، بل هو هنا أشد،

(١) تقرأ: مخروج.

(٢) سيتكلم المؤلف ٧٤١، ٧٤٢، ٨٢٨ على الخلاف في العين من حرف الواو.

(٣) المؤلف سيتكلم على الكلمات التي ذكرها سيبويه في قوله ٣٧٦/٢: « ومما جاء على فعل لايتكلم به كراهية نحو ما ذكرت لك أول والواو وآء وويح وويس وويل ».

(٤) تكملة يلتئم بمثلها الكلام.

(٥) شرحه ٢٢٩/٦ (خ).

(٦) في الأصل: ان كان.

(٧) في الأصل: اعلال.

(٨) رسمت في شرح السيرافي ٢٢٩/٦ (خ): « أويت » إشارة إلى قلبها واوا أو ياء.

(٩) تكملة من شرح السيرافي ٢٢٩/٦ (خ).

(١٠) في الأصل: يويح فحذفت.

وكان<sup>(١)</sup> يجب إعلال الياء التي هي عين الفعل لدخولها<sup>(٢)</sup> في باب «يبيع»، فيلحقه  
إعلال من جهتين، مع الثقل الذي فيه من اجتماع ياء وواو مكسورة<sup>(٣)</sup>.  
السيرافي<sup>(٤)</sup>: فإن قيل: فقد يُبنى مِمَّا فاؤه ولامه من حروف العلة كـ «وفى  
يفي»<sup>(٥)</sup>.

يقال: لا يُشبه هذا؛ لأنَّ هذا تتوالى الياء والواو منه في موضع واحد، فإذا  
اجتمع مع ذلك ضمٌّ، أو كسرٌ، أو زيادةُ إعلال، ثَقُلَ فاطَّرح، وذلك<sup>(٦)</sup> قد فَصَّلَ  
بين حرفي العلة منه حرفٌ، مع أنَّه قد تنفتح في النَّصب ياءه فيخرج من الإعلال،  
نحو «لن يفي»<sup>(٧)</sup>. وقد أنشدني / بعضهم في «فَعَلَ» من «وَيْحٍ وَوَيْسٍ» بيتاً  
آخره:

فما واس ولاواح ... أبو عمرو<sup>(٨)</sup>  
وهو مصنوع<sup>(٩)</sup>.

(١) في الأصل: فكان.

(٢) في الأصل: لردوا.

(٣) انظر شرح السيرافي ٢٢٨/٦ (خ).

(٤) انظر شرح السيرافي ٢٢٨/٦ (خ) بتصرف.

(٥) في الأصل: كوهى يعني.

(٦) يعني: وفى يفي. انظر شرح السيرافي ٢٢٩/٦ (خ)

(٧) في الأصل: يهي.

(٨) في شرح السيرافي ٢٢٩/٦ (خ):

فما واح ولاواش .. أبو عمرو

والشاهد من مجزوء بحر الهزج، وقد دخله الكفّ، وهو حذف النون من «مفاعيلن»، ويكون  
هناك نقصٌ تقديره: «ولا وال أبو عمرو» مثلاً، هذا هو الأظهر؛ لأنَّ بحر الهزج لم يجئ تامّاً، ولو جاء  
لاحتمل أن يكون شطراً منه، وسيأتي ما يؤيد ما ذكرته أولاً بعد قليل، حين يعيد الشاهد نقلاً عن ابن جني،  
وهو برواية أخرى.

(٩) انتهى النقل من شرح السيرافي.



قال أبو الفتح<sup>(١)</sup>: كان يجب من هذا إعلال الفاء والعين جميعاً، وهذا إجحافٌ. وأمّا قولهم: ع كلاماً، وش ثوباً، وف بعهدك، فإنّما جاز حذف الفاء واللام جميعاً لأنهما في الطرفين، ولم يجتمع الإعلال<sup>(٢)</sup> في جهة واحدة. وأنشد:

فما والَ ولا واحَ ولا واسَ أبوهند<sup>(٣)</sup>

ثم قال: وهذا من الشّواذِّ، وأظنّه مولّداً<sup>(٤)</sup>. وأنشدوا بيتاً آخر، وهو قوله:

تُوَيِّلُ إذْ مَلَأْتُ يَدِي وَكَفَّيْ      وَكَانَتْ لَا تُعَلِّلُ بِالْقَلِيلِ<sup>(٥)</sup>

وليس هذا كالأوّل؛ لأنّه جاء الفعل على «فَعَّلَ»، وإذا كان هذا فقد أُمِن فيه الحذف والقلب اللذان يُخافان في «فَعَلَ»؛ ألا ترى أنّك تقول: وَكَدَّ يُوكِّدُ، فتصحّ الفاء، وتقول: سَيَّرَ، وَبَيَّعَ، فتصحّ العين. فعلى هذا جاء «تُوَيِّلُ»<sup>(٦)</sup>؛ لأنّه مضارع «وَيَّلَ»، ومعناه: دَعَتْ<sup>(٧)</sup> بالويل.

قال أبو عثمان<sup>(٨)</sup> - رحمه الله -: وكذلك «آءة» لم يجعلوا منها فعلاً؛ لأنّ الفاء همزة، واللام همزة، والعين معتلّة، إمّا من ياء، وإمّا من واو، والهمز مستثقل، والواو والياء يُستثقلان، والأسماء أخفُّ من الأفعال، فاحتملوا هذا في الأسماء،

(١) المنصف ١٩٨/٢ بتصرف.

(٢) في المنصف ١٩٨/٢: «الاعلان».

(٣) انظر شرح ثلاثين سورة لابن خالويه ١٩٣، الممتع ٥٦٧، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٤١٣/٢، ارتشاف الضرب ١٨٦، ١٢٢ (رجب)، شرح التصريح على التوضيح ٣٣٠/١. ويروى: «أبو زيد».

(٤) في الأصل: مراداً.

(٥) وانظر البيت في الممتع ٥٦٨، اللسان (ويل).

(٦) في الأصل: توول.

(٧) في الأصل: دعيت.

(٨) المنصف ٢٠٠/٢، ٢٠١ بتصرف.

ودفعوه في الأفعال؛ لما ذكرت لك.

قال أبو الفتح: وليس يُشكَّ أنه إذا جهل الاشتقاق في العين، [وكانت ألفاً]<sup>(١)</sup> فسبيلها أن تُحملَ على الواو. وكذلك قول الخليل: إنَّهم لو نطقوا<sup>(٢)</sup> بالفعل من «آءة» لقالوا: أوأت، ولكنَّهم كان يلزمهم حذف العين، كما تحذفها من «قُلتُ»، ويجب بعد ذلك إبدال الهمزة الثانية من «أوأت» واوا؛ لانضمام ما قبلها، واجتماع همزتين في كلمة واحدة، فيقال: أوت، كما يُقال: عوت، وأن يقال في الأمر: أو، مثل «عو»، وأصله «أو»، مثل «عُع»، فتبدل الثانية واواً، وبعض هذا مستكره، فرفضوا الفعل البتة<sup>(٣)</sup>.

وأما «أول» فجعله «أفعل»، وفأوه وعينه واو، ولم يجعله «فوعَل» من «وَأَلَّ يَوُلُّ»<sup>(٤)</sup>، بدليل<sup>(٥)</sup> منع الصَّرف، وبدليل لحاق «من» له، وبدليل «الأولى»<sup>(٦)</sup>، ولم يجعل «أفعل» من «آل»؛ لأنه كان يكون «أول»، مثل

(١) تكملة من المنصف ٢٠١/٢.

(٢) في الأصل: قطعوا.

(٣) انتهى الثقل من المنصف.

(٤) في الأصل: ال يوول. وعلى هذا فيقرأ: آل يوول. وهو خطأ لأنه بذلك يكون أفعل لافعل. قال الرضي في شرح الكافية ٤٦٠/٣: «أما أول فمذهب البصريين أنه أفعل. ثم اختلفوا فيه على ثلاثة أقوال: جمهورهم على أنه من تركيب (وول) كددن، ولم يستعمل هذا التركيب إلا في أول ومتصرفاته. وقال بعضهم: أصله: أوأل، من وأل، أي: نجا؛ لأنَّ النجاة في السبق. وقيل: أصله: أوأل، من آل، أي: رجع؛ لأنَّ كلَّ شيء يرجع إلى أوله، فهو أفعل بمعنى المفعول، كأشهر، وأحمد، فقلت في الوجهين الهمزة واواً قلباً شاذاً. وقال الكوفيون: هو فوعل من وأل، فقلت الهمزة إلى موضع الفاء. وقال بعضهم: فوعل، من تركيب (وول)، فقلت الواو الأولى همزة، وتصريفه كتصريف أفعل التفضيل. واستعماله بمن مبطل لكونه فوعلاً». وانظر جهرة اللغة ١١٧٧، المسائل البغداديات ٨٩، شرح الشافية للرضي ٣٤٠/٢.

(٥) هذا احتجاج القول الأول.

(٦) في الأصل: الاول. انظر سر صناعة الإعراب ٦٠٠، شرح المفصل لابن يعيش ٣٤/٦، ٩٧.

« آدم »، ولامعنى لقلب الهمزة هنا واواً، على ماتقدّم من قوانين تسهيل الهمزة، فالدخول فيما لم يوجد من<sup>(١)</sup> البناء مع الظاهر أولى من الدخول فيه والخروج على الظاهر.

وإنّما أسقطوا الفعل منه، ولم يتكلّموا به؛ لأنّ<sup>(٢)</sup> فاءه وعينه واوان، فلو قالوا فيه: فَعَلَ يَفْعَلُ، لحدث فيه شيان يتدافعان؛ وذلك أنّ « فَعَلَ » إذا كان فاءه واواً فالمضارع منه إنّما يجيء على « يَفْعَلُ »، نحو « وَعَدَ يَعِدُ »، وعين الفعل إذا كانت واواً فالمضارع أبداً من هذا « يَفْعَلُ »<sup>(٣)</sup> مضموم العين، كـ « قَالَ يَقُولُ »، فكان يجب أن يكون العين من « يَفْعَلُ » مضمومة مكسورة في حال، وهذا متنافٍ مع مافيه من ثقل الواوين. فإذا كانت الواو لم تأتِ فاءً ولا مائاً، حتّى أنّه ليس في الكلام مثل « وعوت »، مع أنّ باب « سَلَسَ وَقَلِقَ » أكثر من باب « دَدَنَ وَكَوَّكَبَ »، فالأليّجوز اجتماع الواوين فاءً وعيناً أجدر؛ لقلة باب « دَدَنَ ». وأيضاً فإنّ كانوا قد رفضوا الفعل فيما فاءه وعينه من موضع واحد في الصّحيح، فهم بأن يرفضوه في المعتلّ أولى.

فإن قال قائلٌ /: فهلاًّ استعملوا الفعل من « أوّل »، وبنوا الماضي على « فَعَلَ »، حتّى يجيء المضارع على « يَفْعَلُ »، ولا يلزم كسر العين وضمّها جميعاً، فقالوا: والَ يُووَلُ، كما قالوا: طالَ يَطُولُ؟

فقد تقدّم القول في ثقل ذلك، [ماهو جوابٌ عن هذا]<sup>(٤)</sup>. فلمّا لم يَسْغَ<sup>(٥)</sup>

(١) في الأصل: مع. ولعلّ الصواب ما أثبتّه.

(٢) النصّ الآتي منقولٌ من المنصف ٢٠١/٢-٢٠٤ بتصرّف يسير. وسيصرّح المؤلّف بالتّقل بعد قليل.

(٣) في الأصل: فَعَلَ. وفي المنصف ٢٠٢/٢: « فالمضارع من فَعَلَ أبداً ».

(٤) تكملة من المنصف ٢٠٢/٢.

(٥) في الأصل: يسمع.

فيه «فَعَلَ ولافْعُلَ»، رفضوه في «فَعَلَ» أيضاً.

قال ابن جني<sup>(١)</sup>: وحكى ثعلبٌ عن الفراء أنه يجوز أن يكون «أَوَّلُ» من «وَأَلْتُ»، ويجوز أن يكون من «أَلْتُ»، فإذا كان من «وَأَلْتُ» فهو في الأصل «أَوَّلُ»، وإذا كان من «أَلْتُ» فهو في الأصل «أَوَّلُ»<sup>(٢)</sup>. والقياس يحظر أن يجوز فيه شيء من هذين المذهبين؛ لأنّه لو كان في الأصل «أَوَّلُ»، لجاز أن يجيء على أصله، ولم نسمعهم<sup>(٣)</sup> نطقوا به هكذا!

فإن قلت: ما ينكر أن يكون ألزم التخفيف، كما قلت في «النبي والبرية»؟  
قيل: لو خفف ل قيل: أول، كما تقول في تخفيف «مَوْءَ لَه وَحَوْءَ بَه»: مَوْلَةٌ وَحَوْبَةٌ، ولم تكن تقول<sup>(٤)</sup>: مَوْلَةٌ ولا حَوْبَةٌ.

فإن قلت: ما تنكر أن يكون مثل قولهم<sup>(٥)</sup> في «سَوَاءٌ»: سَوَاءٌ، وفي «شيء»: شيء؟

فإن مثل هذا لا يقاس عليه، وإنما القياس «سَوَاءٌ وشيء»، كما تقول: ضَوْءٌ وَنَوءٌ، في تخفيف «ضَوْءٌ وَنَوءٌ».

وأيضاً فإننا إنمّا قلنا: إن «النبي والبرية» ممّا لزم التخفيف البتّة، لما قامت الدلالة على أنّه من «النّبأ»، ومن «برأ الله الخلق»، فلذلك قلنا: إنّه ألزم التخفيف، ولم يُقل في «أَوَّلُ» ذلك؛ إذ لم يَقم فيه دليل أنّه من «وَأَلُ»، فترعم<sup>(٦)</sup> أنّه ألزم

(١) مضى التنبيه على أن الكلام السابق منقول من المنصف، وهناك تحريجه، والنقل لا يزال مستمرا.

(٢) في الأصل: اوال. انظر قول الفراء في المسائل البغداديات ٨٩، المسائل الحليّيات ٣٤٣، المتع

٥٦٤، شرح الشافية للرّضي ٣٤٠/٢.

(٣) في الأصل: ولم يسمعهم.

(٤) في الأصل: في تخفيف مولة وحوءبه ولوجعل.

(٥) في الأصل: قوله.

(٦) في الأصل: فزعم.

التخفيف.

فإن قيل: ماتنكرُ أن تكون العينُ من «أول» همزةً في الأصل؛ لقراءة بعضهم: ﴿عَادَا لَوْلَى﴾<sup>(١)</sup> فتكون همزة العين دالةً على أن الأصل الهمزة، كما استدلت بـ«النَّبَأ، وبرأ الله الخلق»، على أن «النَّبِيَّ والبرِّيَّة» من الهمز؟ قيل: هذا غيرُ لازم؛ لأنَّ القراءة شاذة، فإذا ثبت بها رواية<sup>(٢)</sup>، فقياسها عندي قياس قول الشاعر:

أحبُّ المؤقِّدين إليَّ موسى<sup>(٣)</sup>

لأنَّ من العرب من يُبدلُ الواو الساكنة المضموم ما قبلها همزةً فيقولون: مؤقِّن، وليس هكذا «أنبأت، وبرأ الله الخلق»؛ لأنَّ الهمزة فيهما<sup>(٤)</sup> من الكثرة بحيث لاخفاء به، فلذلك لم أقس ﴿عَادَا لَوْلَى﴾ على هذا للشذوذ<sup>(٥)</sup>. وكذلك لو كان من أُلْتُ، لقليل: أأول.

فأمَّا أن تُبدل الهمزة، أو الألف - المنقلبة عن الهمزة - واوًا، فهذا غير معروف<sup>(٦)</sup>.

قوله: «كيف ينبغي له أن يقول (أفعلتُ) في القياس من (اليوم) على من

---

(١) النجم: ٥٠. وهي رواية عن قالون كما في الإقناع ٧٧٥، شرح الشافعية للرضي ٧٧/٣، إتحاف فضلاء البشر ٥٢٣.

(٢) سبق في الحاشية السابقة أنها قراءة قالون.

(٣) عجزه:

وجعدة إذ أضاءهما الوقودُ

والبيت لجرير، وقد سبق تخريجه ٤٢٥.

(٤) في الأصل: فيها.

(٥) تقرأ: الشذوذ.

(٦) انتهى الثقل من المنصف.

قال: أطولت<sup>(١)</sup>.

السِّيرافي<sup>(٢)</sup> - رحمه الله -: إتما قال سيبويه: « أفعلتُ » في القياس من « اليوم » على « أطولت »؛ لأنَّه على طريقة « أقام » المعلّ. لا ينبغي أن يبنى « أفعل » من « اليوم »؛ لأنَّه يلزمه ما يثقل من اجتماع ياءين، أحدهما مضمومة، والأخرى مكسورة، مع الإعلال، في نحو « يُيِّم » في المضارع فلم يبنوا منه « أفعل » كما لم يبنوا « فُعل »، وهو أحسن، و« يُيِّم » أثقل من « يُيِّمُ »<sup>(٣)</sup>؛ لأنَّه يزيد هنا اجتماع ياءين إحداهما مضمومة والأخرى مكسورة، وهناك ياءان إحداهما مفتوحة والأخرى مضمومة، ولا يثقل في الفتحة، كما في الكسرة، وأمّا إذا بني منه « أفعل » على طريقة « أطولت »، فيقال في المضارع: يُوومُ، فلا يكون فيه ذلك الثقل، فهي مستخفة؛ لأنَّ الواو الأولى كالمدة. وأيضاً فإنَّه على هذه الطَّريقة يدخل في الباب، لاعلى بنائه على طريقة « أقام »؛ فإنَّه يقول في « أفعل »: أووم، ولا يدغم، فهذا دخل في الباب.

قال<sup>(٤)</sup>: أبو الحسن: يقول: « أقوَّيْتُ » / لئلاَّ يجتمع ثلاث واوات، وأما في فعل المفعول فيقول: اقوَّوُول<sup>(٥)</sup>، فيجمع بين ثلاث واوات؛ لأنَّ الثانية كالمدة، وكأنَّه عاملٌ ماوولي الطَّرف معاملة الطَّرف، ولو كانت الواو الأخيرة هنا طرفاً لانقلبت ياء فكذلك هذه للثقل للزائد لاجتماع ثلاث واوات. والإمام

(١) في الأصل: على ماقال. انظر الكتاب ٣٧٦/٢.

(٢) انظر شرحه ٢٣٠/٦، ٢٣١ (خ) بتقديم وتأخير وتصرف في العبارة.

(٣) في الأصل: يوم.

(٤) يعني: السِّيرافي. وقد وردت المسألة عنده قبل السابقة. انظر شرحه ٢٢٥/٦، ٢٢٦ (خ). وانظر

الكتاب ٣٧٦/٢، التعليق ٧٣/٥، المنصف ٢٤٤/٢.

(٥) في الأصل: اقوول.

لم يحفل بهذا؛ لأنّه يجتمع<sup>(١)</sup> في حشو الاسم ما لا يجوز في الطّرف؛ ألا تراهم قالوا:  
«سُرْتُ سُوراً»<sup>(٢)</sup>، فجمعوا بين ضمتين وواوين، والضّمتان كالواو، فكأنّها  
ثلاث واوات، وليس مثله في الطّرف<sup>(٣)</sup>. ومذهب أبي الحسن عندي مذهب قويّ.

---

(١) في الأصل: لا يجتمع. والتصويب من شرح السيرافي ٢٢٥/٦ (خ).

(٢) انظر المقتضب ٢٤١/١.

(٣) انتهى النقل من شرح السيرافي.

## هذا باب ماقلب فيه الياء واواً وذلك قولك لآخره<sup>(١)</sup>

وعلته - أعني: قلبها - للضمّة، لاقلب الضمّة لها، بخلاف « بيض »؛ وذلك أن الياء في « بيض » كانت في واحد متحرّكةً، وهذان - أعني: كُولًا، وكُولًا<sup>(٢)</sup> - ليس أصلهما<sup>(٣)</sup> الحركة بوجه، فكانت الياء هنا أضعف. وأيضاً فإنّها لما تباعدت عن الطّرف، وإن كانت عيناً، شبّهت بما هو فاء في « مُوقِن ومُوسِر ».

الأعلم<sup>(٤)</sup>: عاطت النّاقة تعيط عياطاً وعُوططاً، إذا لم تحمل. وغير سيبويه يزعم أنّه يقال: عاطت تعيط وتُعوط. فلا تكون في « عُوطَط »<sup>(٥)</sup> مبدلةً. ونظير « عُوطَط » في بناءه على هذا المثال « الحُولَل »، من « حالت حِيالاً وحُوللاً »، إذا لم تحمل، و« السُّودَد » مصدر « ساد يسودُ ». وهو غريبٌ قليل.

وصف ناقة مطارقة الشّحم، وافرة القوّة والجسم؛ لاعتياط رحمها، وعقرها. وأصل المظاهرة لبس ثوب على آخر، فالظاهر منهما<sup>(٦)</sup> ظهارة، والباطن بطانة. والنّي: الشّحم، وقد نوت النّاقة تنوي [إذا سمت]<sup>(٧)</sup>. والعتيق: القديم<sup>(٨)</sup>.

(١) الكتاب ٣٧٧/٢.

(٢) في الأصل: كذلك وكذلك.

(٣) في الأصل: أصلها.

(٤) تحصيل عين الذهب (بجاشية الكتاب ٣٧٧/٢) بتصرّف. وكلام الأعلام في شرح قول الشّاعر:

مُظاهرةً نَيّا عتيقا وعُوططا

فقد أحكما خلقا لها متباينا

وقد سبق تخريجه ٦١٧.

(٥) في الأصل: عوط.

(٦) في الأصل: منها.

(٧) تكملة من تحصيل عين الذهب (بجاشية الكتاب ٣٧٧/٢).

(٨) انتهى النّقل من تحصيل عين الذهب.



ففي استشهاد الإمام - رحمه الله - بالبيت<sup>(١)</sup> على هذا إشكالان: أحدهما: أنه يمكن أن يكون من « عا ط ت تعو ط عُوْطَاطاً »<sup>(٢)</sup>، فكيف<sup>(٣)</sup> جعلها منقلبةً، وما الذي دعاه إلى ذلك؟

ف قيل: إنّما سمعه مّن لغّته الياء، ولذلك قال: « سمعنا من العرب من يقول: تَعَيَّطَ »<sup>(٤)</sup> فقال: فكأنّه سمع من يقول: تَعَيَّطَ، ويقول البيت.

فنقول<sup>(٥)</sup>: هب هذا، ففيه إشكال آخر، وهو أنّه ليس في سماعه « تَعَيَّطَ » ما يدلّ على أنّه من الياء، ويمكن أن يكون من الواو، إلّا أنّه « تَفَيَّعَلَ »<sup>(٦)</sup>، فانقلبت الواو بسبب سبق الياء لها ساكنةً، وهذا مشكل، ولا يمكن أن يكون الإمام سمع مصدرها فاستدلّ بذلك على أنّه « تَفَعَّلَ »<sup>(٧)</sup>؛ لأنّ مصدر « تَفَعَّلَ » « تَفَعَّلُ »<sup>(٨)</sup>، مثل مصدر « تدحرج »، وقد نصّ هو عليه، ومصدر « تَفَيَّعَل »<sup>(٩)</sup> « تَفَعَّلُ »، فلا يظهر الفرق<sup>(١٠)</sup>.

(١) الكتاب ٣٧٧/٢. وسبقت الإشارة إليه في الصفحة السابقة.

(٢) في الأصل: عوطا.

(٣) في الأصل: وكيف.

(٤) الكتاب ٣٧٧/٢.

(٥) في الأصل: فيقول.

(٦) في الأصل: تفعيل. ويريد بذلك: أنّه ليس تَفَعَّلَ. انظر المنصف ٤٣/٢.

(٧) في الأصل: تفعيل.

(٨) في الأصل: تفعيل.

(٩) في الأصل: تفعّل.

(١٠) قال ابن جنّي في المنصف ٤٣/٢ معللاً حمل سيويه تَعَيَّطَ على تَفَعَّلَ: « قيل: لأنّ تَفَعَّلَ في الكلام أكثر من تَفَيَّعَل، فحمل تَعَيَّطَ على تَفَعَّلَ أولى من حمله على تَفَيَّعَلت ». »

## هذا باب ما الهمزة فيه في موضع اللام من ذوات الياء والواو

وأتى بـ «فَعَلَ» من الواو و«فَعِلَ»، وكذلك الياء، فـ «فَعِلَ» منهما<sup>(١)</sup>  
«دَاءٌ وَشَاءٌ»<sup>(٢)</sup>، بدليل «يداءٌ ويشاءُ»<sup>(٣)</sup>، ولا يمكن أن يقال: فتحتها حرفُ الحلق؛  
لأنَّه قد تقدّم أن ذلك لا يكون فيما عينه حرف علة<sup>(٤)</sup>.

ثمّ قدّم بمقدّمة ليست من الباب؛ يبيّن<sup>(٥)</sup> عليها أمراً في الباب، وهو أنّه متى  
اجتمعت العين واللام حرفي علة، وثمّ ما يوجب إعلاهما<sup>(٦)</sup>، فلا يُعلّان معاً؛ لأنّهم  
يستثقلون الإعلال بعد الإعلال، ويؤدّيهم<sup>(٧)</sup> إلى الالتباس<sup>(٨)</sup>؛ لأنّهم لو أعلّوهما في  
مثل «هوى» لصار «ها»، وكذلك كان / يصير «عوى» «عا»، فكان يلتبس  
بجروف الهجاء، ويؤدّيهم إلى الإجحاف.

وأما أبو سعيد فعبر [عن]<sup>(٩)</sup> هذا بأن قال: لو قلبوا<sup>(١٠)</sup> العين، لاحتاجوا إلى

(١) في الأصل: منها.

(٢) داء عينه واو، وشاء عينه ياء.

(٣) يريد: أن يفعل إنّما يجيء من فعل. انظر الكتاب ٣٧٧/٢، المنصف ٢٣٨/١.

(٤) لا يكون المضارع مفتوح العين إلّا إذا كان ماضيه فعل بكسر العين، أو فعل بفتح العين، ولكي  
يكون ماضيه فعل بفتح العين، لا بدّ أن تكون عينه حرف حلق، أو لامه حرف حلق والعين ليست حرف  
علة.

(٥) في الأصل: يبيّن. وما أثبتته أنسب للسياق.

(٦) في الأصل: اعلاها.

(٧) كذا في الأصل بتعدية الفعل، وقد سبق هذا في الفعل نفسه، وسيعيده بعد قليل.

(٨) انظر الكتاب ٣٧٧/٢.

(٩) تكملة يلتئم بها الكلام.

(١٠) في الأصل: قلبواها.

الحذف، أو قلب الثانية همزة، وفي الأوّل الإجحاف، وفي الثاني الثقل والالتباس بما همزته أصليّة<sup>(١)</sup>.

وفي هذا نظر، فمن أين كانوا يقلّبونها همزة، وإنّما قبلها ألفٌ أصليّة؟! وفائدة إدخاله هذا الفعل أنّه قد ذكر في الباب [كلمات]<sup>(٢)</sup> اعتلّت فيها العين، واللام، نحو « فاعِل » من « جِئْتُ »، فإنّه اعتلّت عينه فقلبت همزة، واعتلّت لامه فقلبت ياءً، لكنّه لما لم يكن فيه إجحافٌ، ولا تضعيف، ولا التباس البنية، احتمل ذلك<sup>(٣)</sup>.

قال: « ولم يجعلوها بمنزلة (خطايا) »<sup>(٤)</sup>.  
يعني: أنّ « خطايا » لما كانت جمعاً متناهيّاً، وعرضت فيه همزة، والهمزة غير العارضة ثقيلة، فأحرى العارضة؛ [لأنّها]<sup>(٥)</sup> انتهت في الثقل نهايةً، مع أنّها لاتين<sup>(٦)</sup>، أوجب أن يلزموا فيها الوجه الجائز في « صحارى ومَدارى »<sup>(٧)</sup>، على الطّريقة المتقدّمة في غير هذا الموضع. وأمّا « جاء » فليس فيه ذلك الثقل فأجريت همزته الزائدة مجرى الأصليّة في « شاء » من « شأوتُ »، وشبهه بما همزته عين، مع

---

(١) نصّ أبي سعيد السيرافي في شرحه ٢٣٤/٦، ٢٣٥ (خ): « ولو أعلوا العين فسكنوها وقلّبوها ألفاً كما فعلوا ذلك بووا قال وباء باع لاجتمعت ألفان، واحتاجوا إلى قلب الثانية همزة أو حذفها، فلو حذفوها أخلّوا بالفعل، ولو قبلوها همزة كانوا قد ثقلوها وكثّروا تغييرها، وذلك إجحافٌ، ولو فعلوا اتبس بين ما كان همزة في الأصل وبين ما أصله الواو والياء ».

(٢) في الأصل كلمة أقرب قراءة لها: لنا. وبما أثبتّه يستقيم الكلام.

(٣) انظر الكتاب ٣٧٧/٢.

(٤) الكتاب ٣٧٧/٢، ٣٧٨ وفيه: « ولم يجعلوا هذا ».

(٥) تكلمة يلتئم بمثلها الكلام.

(٦) في الأصل: لايلين.

(٧) قال الرّضي في شرح الشافية ٦٠/٣: « وإذا قلبت الياء ألفاً جوازاً في مدارى، مع أنّ ما قبل الياء

ليس همزةً، فالوجه وجوب القلب ههنا؛ لثقل الهمزة ».

أنّه كان يُلبس، ولذلك قالوا في غير هذا: عذارى، ولا يقولون: قاضى، في « قاضى »؛ لاستثقال الجمع المتناهي؛ ولأنّه لا يلبس؛ لعدم هذه البنية التي صار إليها في الجموع بخلاف « قاضى » لوقيل؛ فإنّه في المفردات « فاعل ».

قال: « واعلم أنّ ياء (فعائل) أبداً مهموزا »<sup>(١)</sup>.

إنّما قال ذلك ليبيّن أنّ « خطايا » أصلها الهمز، وأنّ الياء فيها منقلبة عن همزة، لا أنّها الياء التي كانت في المفرد وأنّها لم تقلب همزة.

وقوله: « وشبّهت بـ (فاعل) »<sup>(٢)</sup>.

يعني: مما اعتلّت عينه نحو<sup>(٣)</sup> جمع « قَوْلٌ وَيَبِّعُ » وجميع ما تكتنف ألف<sup>(٤)</sup> الجمع فيه واوان، أو ياءان<sup>(٥)</sup>، أو ياءٌ وواوٌ، أو العكس، ممّا تقدّم قبل هذا، وقربهما من الطرف.

قوله: « وأمّا (فعائل) من (جِئْتُ وَسُئْتُ) فكـ (خطايا)<sup>(٦)</sup>، نقول: جَيَايا وسَوَايا »<sup>(٧)</sup>.

قال أبو عثمان<sup>(٨)</sup>: لو بنيت مثل « فَعِيلَة » من « جِئْتُ وَسُئْتُ »، كنت قائلًا في تكسيره: جَيَايا وسَوَايا، ومأشبه ذلك.

قال أبو الفتح: هذا القول منه شيء؛ وذلك أنّه أجاز أن يبنى « فَعِيلَة » من

(١) انظر الكتاب ٣٧٨/٢ وفيه: « مهموزة ».

(٢) في الأصل: بفعائل. انظر الكتاب ٣٧٨/٢.

(٣) تقرأ في الأصل: كنحو.

(٤) في الأصل: ماتكتب اليه.

(٥) في الأصل: وياءان.

(٦) في الأصل: فخطايا.

(٧) الكتاب ٣٧٨/٢.

(٨) المنصف ٦٠/٢.

« جِئْتُ »<sup>(١)</sup>، و« جِئْتُ » عينه ياء، ولامه همزة، والهمزة صحيحة، و« فَعِيل » لم يأت في كلام العرب ممّا عينه ياء، ولامه صحيحة، وليس في كلامهم مثل « بَيْعٍ وَكَيْلٍ »، إنّما يكون ذلك فيما عينه ولامه ياء<sup>(٢)</sup>، نحو « حَيْثُ فَأَنَا حَيٌّ، وَعَيْتُ فَأَنَا عَيٌّ ». ووجه هذا القول من أبي عثمان أنّه إنّما جاء به على طريق الرياضة في المسائل، وينبغي أن يكون جوازُه على مذهب أبي الحسن<sup>(٣)</sup>، على أنّه لو جاء لكانت هذه سبيله كما قدّمناه، وكان ينبغي أن يقال في « فَعِيلَة » من « جِئْتُ وَسُئْتُ »: جَيْئَةٌ وَسَوِيَّةٌ، فيجرى مجرى « خطيئة ورزيئة »<sup>(٤)</sup>.

[٩٧ب]

قال المؤلف - رحمه الله -: فلهذا قال بعض من فسّر قول الإمام /: « وإذا قلت (فَوَاعِل) من (جِئْتُ) »<sup>(٥)</sup> إنّّه يريد جمع « فعالة » لأنّه مثل حسادة وصيادة<sup>(٦)</sup>. أمّا الخليل<sup>(٧)</sup> - رحمه الله - فزعم أنّ « جاء » مقلوبٌ، وأنّ هذه الهمزة هي اللام الأصلية، وأنّهم قد يستثقلون الهمزة وحدها، فإذا شعروا بأمر يوجب حدوث الهمزة هربوا إلى القلب، نحو « لاثٍ، وشاكٍ »<sup>(٨)</sup>، وأصله « لاوْثٌ »، أي: ملتفٌ،

(١) في الأصل: حيث.

(٢) في الأصل: وليس في كلامهم مثل بيع وكيل إنّما يكون ذلك فيما عينه ياء ولامه صحيحة وليس في كلامهم مثل بيع وكيل، إنّما يكون ذلك فيما عينه ولامه ياء.

(٣) يعني: في جواز البناء على ما لم يأت في كلام العرب، ومنع ذلك الخليل وسيبويه والمازني كما في شرح الملوكي ٥٠٥، ولعل ابن جني اعترض عليه لأن مذهبه خلاف ما صنع.

(٤) انتهى الثقل من المنصف.

(٥) الكتاب ٣٧٨/٢ وبعده: « قلت: جواءٍ، كما تقول من شأوت: شواء، فتجريها في الجمع على حد ما كانت عليه في الواحد ».

(٦) كذا في الأصل، والكلمة الأولى فيما يبدو الحرف الثاني منها ياء.

(٧) انظر مذهبه في الكتاب ٣٧٨/٢، المنصف ٥٢/٢، ٥٣.

(٨) الأول من قول العجاج:

لا ث بها الأشياءُ والعُبريُّ

و« شاوَكْ »، من الشوكة<sup>(١)</sup>، فلوتركوها في موضعها<sup>(٢)</sup> لانقلبت همزةً، فأحرى هنا؛ إذ يؤدّي إلى اجتماع همزتين، وإلى توالي إعلايين في العين واللام.

وهو مذهبٌ قويٌّ من جهة القياس. لكن الإمام قوى مذهبه بطريقة أخرى سمعيةٌ عجيبة<sup>(٣)</sup> دقيقة، وهي أن أكثر العرب وأفصح اللغات في « لاثٍ وشاكٍ »، لا يقلبون<sup>(٤)</sup>، بل يحذفون الهمزة حذفاً، ويقولون: لاثٍ وشاكٍ<sup>(٥)</sup>، فقد تبين أنه ليس من لغتهم في هذا القلب، ومع ذلك قالوا: جاء، كما ترى، فدلّ أنه ليس على القلب عندهم.

ولم يفهم الناس من هذا خلافاً، فجعلوه تقويةً لقول الخليل، قال أبوسعيد: وهذه تقويةٌ لمذهب الخليل؛ لأنهم إنما حذفوها استثقلاً للهمزة، فتأخيرها يدلّ على زوال الهمزة<sup>(٦)</sup>.

وتزيل كلام الإمام على ما تقدّم أنه قال: « وأكثر العرب يقول: لاثٍ وشاكٍ سلاحه، فهؤلاء حذفوا الهمزة، وهؤلاء كأنهم لم يقلبوا اللام من (جئت)،

---

والثاني من قول طريف بن تميم العنبري:

فتعرفوني إنني أنا ذا كُـمُ      شاكٍ سلاحي في الحوادثِ مُعِلُّمُ

وقد أوردهما سيبويه في هذا الباب ٣٧٨/٢، وفي ١٢٩/٢. وانظر ديوان العجاج ٣١٤، المنصف ٥٢/٢ - ٥٤، ٩٢، المحتسب ٢٥٣/٢، شرح الشافية للرضي ١٢٨/٣.

(١) قال السيرافي ٢٣٩/٦، ٢٤٠ (خ): « ويجوز أن يكون شاكٍ مأخوذاً من شاكٍ بتشديد الكاف، واستثقلوا التشديد فحذفوا أحد الحرفين ». وانظر ارتشاف الضرب ٢٤٥، ٢٤٦ (رجب).

(٢) في الأصل: فلوتركوها في موضعهما.

(٣) في الأصل: عجمية.

(٤) في الأصل: ولا يقلبون.

(٥) انظر الكتاب ٣٧٨/٢.

(٦) انظر شرح السيرافي ٢٤٠/٦ (خ).

حين قالوا: فاعِلٌ»<sup>(١)</sup> فهذا بيِّنٌ على ما قلناه.

ثم قال: « ولم يصلوا»<sup>(٢)</sup> إلى حذفها كراهية أن يلتقي الألف والياء وهما ساكنان»<sup>(٣)</sup>.

ظاهره أنه يعلل عدم الوصول هنا إلى الحذف، إلا أنه خَلَفٌ؛ لأنّه- أي: يَأْوُها- ما كانت تلتقي مع الألف، بل لام الكلمة همزة<sup>(٤)</sup>. فلا بدّ أن نترك الظاهر، ويكون تعليل الحذف: ولم يصلوا إلى حذفها لهذه العلة، بل تركوا ذلك، وعلة الحذف، لو كانت، إنّما تكون أنّ عين الكلمة الواقعة بعد ألف « فاعِلٍ » ينبغي لها أن تعلّ بإعلال فعلها فتقلب ألفا، فتجتمع ألفان، فهؤلاء لا يهمزون، بل يحذفون لالتقاء الساكنين، ولا يبالون بالتباس الأبنية.

وقوله: « كراهية أن يلتقي الألف والياء »<sup>(٥)</sup>.

يعني: إذا انقلبت ألفا.

وقوله: « ولم يصلوا »<sup>(٦)</sup>.

أي: لم يفعلوا ذلك هنا؛ لأنّه ليس الأصل المطّرد، بل إنّما قالوا ذلك في ألفاظ محصورة، ولم يقولوا: قال، في « قائلٍ »، ولا: باع، في « بائعٍ »، بل المطّردة

(١) الكتاب ٣٧٨/٢.

(٢) في الأصل: وان فصلوا.

(٣) الكتاب ٣٧٨/٢.

(٤) أي: لو حذفت عين الكلمة فإنّ الذي يلتقي الألف والهمزة لأنّ لام الكلمة همزة. على أنّ أبا عليّ يقول في التعليقة ٨٠/٥: « يريد: الياء الساكنة المنقلبة عن الهمزة التي هي لام. يقول: لو حذفت الهمزة من جاء كما حذفت من شاك ولاث لالتقى ساكنان، وفي شاك لا يلتقي ساكنان؛ لأنّ الكاف حرف صحيح، فهذا الحذف في شاك تقوية لقول غير الخليل ».

(٥) الكتاب ٣٧٨/٢.

(٦) الكتاب ٣٧٨/٢.

في لغة الجميع أن الواو إذا وصلنا -والياء- إلى الجزء الذي ذكرنا، قلبت<sup>(١)</sup> همزة، ولم تحذف بعد هذا في أثناء الكلام.

و« ليست هذه تعرض في جمع، فهي كـ(مُفَاعِلٍ) من (شَأَوْتُ) »<sup>(٢)</sup>.  
يعني<sup>(٣)</sup>: أن الأصل [في]<sup>(٤)</sup> هذا « جِيَائِيٌّ، وَسُوَائِيٌّ »، بوزن « جِيعَاع، وَسُوَاع »<sup>(٥)</sup>، فالهمزة الأولى هي الزائدة بمترلة « حُطَائِط »؛ إذ هي من « الانحطاط »،  
والثانية لام الفعل، بمترلة الطاء الثانية، فلما اجتمعت الهمزتان في كلمة قلبت الثانية ياء؛ لانكسار ما قبلها، كما فعلت ذلك في « جاءٍ وساءٍ »<sup>(٦)</sup>.

فهذا معنى قوله: « لأنها ليست همزة تعرض في جمع »<sup>(٧)</sup>. يعني<sup>(٨)</sup>: لم نقل: جِيَايَا وَسُوَايَا، كما قلت<sup>(٩)</sup>: خطايا، فقلبت الهمزة الزائدة [يَاء]<sup>(١٠)</sup>؛ لأن / « جِيَاءٍ وَسُوَاءٍ »، وإن كان فيهما همزة زائدة، فليسا جمعا<sup>(١١)</sup>، وإثما كل بناء منهما واحد، والهمزة الزائدة إثما تُغَيَّرُ إذا<sup>(١٢)</sup> عرضت في الجمع، لافي الواحد.

(١) ورد النص في الأصل هكذا: الجمع ان والواو اذا وصلنا وصلنا الياء الى الجزء الذي ذكرنا فقلبت.

(٢) الكتاب ٣٧٨/٢.

(٣) انظر الشرح الآتي في المنصف ٨٢/٢.

(٤) تكملة يلتئم بها الكلام.

(٥) تقرأ في الأصل: جِيَائِيٌّ وَسُوَائِيٌّ بوزن جِيعَاعٍ وَسُوَاعٍ.

(٦) في الأصل: شاء.

(٧) الكتاب ٣٧٨/٢.

(٨) انظر المنصف ٨٢/٢ باختلاف يسير.

(٩) في الأصل: وشوايا كما قلبت.

(١٠) تكملة من المنصف ٨٢/٢.

(١١) في الأصل: ححا.

(١٢) في الأصل: انما.



قوله: « جَيِّئٌ، وَقَرَّئِي »<sup>(١)</sup>.

أصل هذا « جَيِّئٌ، وَسَوَّءٌ »<sup>(٢)</sup>؛ لأنَّكَ كرَّرت اللام في « فَعَلَل »، فوجب تكرير الهمزة في المبني، فاجتمعت همزتان فقلبت الأخيرة ياءً، فصارت « جَيِّئِي » وَسَوَّئِي »، ثمَّ قلبت الياء ألفاً؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها، ولم تقلب الهمزة في « آدم » ألفاً في أوَّل وهلة، من حيث أنَّ الهمزة الثانية في « آدم » ساكنة، والهمزة الساكنة إذا أبدلت أو خففت وقبلها فتحة، فإنَّ<sup>(٣)</sup> الألف تقلب، وليست كذلك الهمزة في « جَيِّئاً »؛ لأنَّها حرف الإعراب، والهمزة المتحركة إذا قلبت فإنَّ حرف أصليَّ يجب أن تقلب، إمَّا ياء، وإمَّا واو؛ لأنَّ الواو والياء يكونان من الأصل، والألف لا تكون إلَّا زائدة، أو مبدلة، في الأسماء والأفعال.

فإن قيل: هلاَّ قلبت<sup>(٤)</sup> في « جَيِّئاً، وَسَوَّءَ أ »، واواً، ثمَّ قلبت ألفاً؟

قيل: لأنَّها رابعة، وهذا موضع تغلب عليه الياء.

قوله: « وَجُوئِي »<sup>(٥)</sup>.

أصله « جَيُّوُؤٌ » بوزن « جَيِّعٌ »، فانقلبت الياء واوا؛ لسكونها وانضمام ما قبلها، فصار « جُوُؤُؤٌ »، ثمَّ قلبت الأخيرة ياءً؛ لاجتماع همزتين، فصار في التقدير « جُوُؤِي »، ثمَّ أبدلت الضمة التي في الهمزة الأولى كسرة؛ لتسلم الياء بعدها، فصار « جُوَّءٌ »، مثل « قاضٍ وغازٍ »، تقول: هذا جُوَّءٌ، ومررت بجُوَّءٍ، ورأيت جُوئِيَّاً،

(١) الكتاب ٣٧٨/٢.

(٢) شرح هذه المسألة منقول من المنصف ٨٨/٢ بتصرف، والمازني مثل لفعل من جئت وسؤت، فلهذا خالف المثال الثاني مأمثله به سيبويه.

(٣) في الأصل: فان.

(٤) في الأصل: قدرت.

(٥) الكتاب ٣٧٨/٢. وقد وردت فيه كما في الأصل بإثبات الياء. وفي المنصف ٨٩/٢: « جوءٌ ».

مثل « رأيت قاضياً »<sup>(١)</sup>.

قوله: « وليست تعرض في الجمع، فأجريت مجرى (مَشَأَى ومَشَاءٍ) »<sup>(٢)</sup>.

أي: اللام هنا كالعين، ويُؤَيِّدُهُ<sup>(٣)</sup> أَنَّ الهمزة إذا كانت ثانية في الواحد ثم كسرت ذلك الواحد على هذا المثال، لم تُغَيِّر الهمزة؛ لأنَّها لم تعرض في جمع، ولوعرضت في جمعٍ لفعل بها ما فعل بـ « خطايا ».

قال أبو علي - رحمه الله -: هذا هو القياس؛ لأنَّ الهمزة قد تجيء في جمع ما ليس واحده مهموزاً، نحو « قبيلة، وقبائل »، فهُم بأن يجيئوا في الجمع بالهمزة التي كانت في الواحد أجدر<sup>(٤)</sup>.

« وَأَمَّا (افْعَلْتُ) مِنْ (صَدَيْتُ) فَـ (اصْدَأَيْتُ)، تَقْلِبُهَا يَاءً »<sup>(٥)</sup>.

كان أصلها « اصْدَأَأْتُ »، فاجتمعت همزتان في كلمة، فقلبت الثانية بحكم ما قبلها، كما تقدّم في غير موضع، وقبلها فتحة، فقلبت ألفاً، فجاءت « اصْدَأَأْتُ »، فقلبت ياء، وإن لم تكن منقلبة عن حرف علة؛ حملاً على المضارع واسم الفاعل، على الطّريقة المبيّنة في الكتاب؛ ولأنّه ليس في الكلام فعلٌ لحقته صور الضّمائر المرفوعة وفي آخره ألفٌ.

وأما أبوسعيد وابن جنّي<sup>(٦)</sup> فقالا: إنّ الهمزتين لما التقتا، جعلوا تخفيفها بقلبها ياء؛ حملاً على المستقبل، واسم الفاعل؛ إذ<sup>(٧)</sup> كانت تنقلب فيهما ياءً.

(١) انظر المنصف ٨٩/٢، ٩٠.

(٢) الكتاب ٣٧٨/٢. وفي الأصل: ومكا.

(٣) في الأصل: ويؤيد.

(٤) انظر كلام أبي علي في المنصف ٦٣/٢.

(٥) الكتاب ٣٧٩/٢.

(٦) انظر شرح السيرافي ٢٤٩/٦، ٢٥٠ (خ)، المنصف ٩٠/٢، ٩١. وعليه كلام المازني أيضاً.

(٧) في الأصل: اذا.

وهذا ضعيف، والأولى ماتقدم.

وأما حال هذا الفصل وإدخاله فهو كإدخال « فعلل » من « جئتُ وقرأتُ »؛ ولأنّها كان إدخالها، لأنّها<sup>(١)</sup> ليست على القلب، أي: لا يتصوّر بها ما يتصوّر في « فاعل »<sup>(٢)</sup>.

قوله: « فقال: هي (فعالية) بمتزلة (علانية)، والذين قالوا: سَوَاية، حذفوا الهمزة كما حذفوا همزة (هَارٍ وِلاَثٍ) »<sup>(٣)</sup>.

يريد<sup>(٤)</sup>: أنّهم لما حذفوا الهمزة في « شائك »<sup>(٥)</sup> ولأثث «، وهم يريدونها، وقالوا: شاك وِلاَثٍ؛ لضربٍ من الاستخفاف؛ إذ الهمزة حرفٌ ثَقِيلٌ، مع أنّ / همزة « شائك ولأثث » عين، فهم أن يحذفوا في « سَوَاية » استخفافاً، وهي لام، أجدر؛ لأنّ اللام أجدر بالضعف من العين.

فإن قلت: إنّ الهمزة في « شائك » مبدلة من الواو، وهم على حذف المعتلّ أجراً منهم على حذف السالم!

قيل: الهمزة في « شائك ولأثث » [وإن كانت]<sup>(٦)</sup> مبدلة، فهي بدل من حرف أصليّ، وهو العين، والعين أقوى من اللام، وإذا أبدلت<sup>(٧)</sup> العين همزة جرت مجرى الهمزة الأصليّة؛ ألا ترى أن سيبويه يقول في تحقير « قائم »: قَوَيْمٌ، كما تقول

(١) في الأصل: وادخاله كادخال فعلل وفعال من حيث قرأت ولأنّها كان ادخالها لآلها.

(٢) قال سيبويه ٣٧٨/٢: « وأما فُعُلٌ من جئت وقرأت فإنك تقول فيه: جيّأى وقرأى وليس يكون ههنا قلبٌ كما كان في جاء ».

(٣) الكتاب ٣٧٩/٢.

(٤) الشرح الآتي منقول من المنصف ٩٢/٢ بتصرف يسير.

(٥) في الأصل: شاك.

(٦) تكملة من المنصف ٩٢/٢.

(٧) في الأصل: اللام فابدلت.

في تحقير « سائل »: سُوَيْلٌ، تُجْرَى المبدلة في هذا الموضع مُجْرَى الأصل. وخالفه أبو عمر<sup>(١)</sup> في ذلك فقال: قُوَيْمٌ، وُئُوَيْمٌ، فأزال الهمزة لزوال ألف « فاعِل » من قبلها<sup>(٢)</sup>.

ويدلّ على صحّة مذهب سيويه في إقرار الهمزة مع زوال ألف « فاعِل »، وأنها<sup>(٣)</sup> تجري مجرى الهمزة الأصليّة قول العرب في « أذُر »: آذُرٌ، على تقديم الهمزة. وكان قياس قول أبي عمر أن تقول: أُوذُر، فتردّ الواو لزوال الضمّة عنها، كما قال: إنّه يُزيل الهمزة من « قائم »، إذا قال: قُوَيْمٌ؛ لزوال ألف فاعل من قبلها، ولم نرهم قالوا: أذُور، ولكن أجروها مُجْرَى الهمزة الأصليّة، فقالوا: آذُرٌ، كما قالوا في تقديم همزة « أَرُؤُس »: أَرُس.

فقد ثبت من هذا أنّ الهمزة المبدلة إذا كان بدلها عن العين جرت مجرى الهمزة الأصليّة<sup>(٤)</sup>.

وأنشد البيت الذي فيه « لِمَلَأْكَ »<sup>(٥)</sup>.

(١) في الأصل: عمرو. وكذا في الموضع التّالي. والمراد: الجرمي.

(٢) انظر القولين السابقين في الكتاب ١٢٧/٢، شرح الشافعية للرضي ٢١٤/١، ٢١٥، ارتشاف الضرب ٣٧٢ (رجب).

(٣) في الأصل: وانما.

(٤) انتهى التّقل من المنصف.

(٥) وهو:

فَلَسْتُ لِأَنْسِيَّ وَلَكِنْ لِمَلَأْكَ تَنْزَلَ مِنْ جَوْ السَّمَاءِ يَصُوبُ

وينسب إلى علقمة الفحل، وإلى أبي وجزة السعدي يمدح عبد الله بن الزّبير، رضي الله عنه، ولمستّم ابن نويّرة، ولرجل من عبد القيس يمدح التّعمان. انظر الكتاب ٣٧٩/٢، مجاز القرآن ٣٣/١، ٣٥، إصلاح المنطق ٧١، الأصول ٣٣٩/٣، الجمل ٦٠، المنصف ١٠٢/٢، أمالي ابن الشّجري ٢٠٣/٢، ٣٥/٣، اللباب ٢٥٨/٢، إيضاح شواهد الإيضاح ٤٠٢، شرح الشافعية للرضي ٣٤٦/٢، اللسان (ملك)، ارتشاف الضرب ٢٣٨٣ (رجب)، شرح شواهد شرح الشافعية ٢٨٧-٢٩٠.

واختلف النحويون في « مَلَك »<sup>(١)</sup>، فقال قائلون: هو مقلوب من « مَأَلَك »،  
والهمزة فاء الكلمة؛ لقولهم: أَلُوكة، وألوك، وهي الرسالة.  
وقال يونس - رحمه الله -: أَلَك يَأَلِك<sup>(٢)</sup> من الرسالة.  
وحكى كراع في المجرد<sup>(٣)</sup>: أَلَكْتُهُ أَلَكُهُ أَلَكَا: بَلَّغْتُهُ الأَلُوكة، وهي الرسالة.  
وأنشد اللغويون:

وغلامٍ أَرْسَلْتُهُ أُمُّهُ      بألوكٍ فبذلنا ماسأل<sup>(٤)</sup>

« مَأَلَك »<sup>(٥)</sup> على هذا « مَعْفَل »، و« ملائكة » « معافلة »<sup>(٦)</sup>، مقلوب.

وحكى أبو عبيد القاسم بن سلام: لأَك، إذا أُرسل<sup>(٧)</sup>، فـ« مَأَلَك » على هذا  
« مَعْفَل »، و« ملائكة » « مفاعلة »، مقلوب.

فاللام فاء، والهمزة عين، والكاف<sup>(٨)</sup> لام.

قال ابن جنّي<sup>(٩)</sup> - رحمه الله -: هذا هو الأكثر، وعليه تصرّف الفعل، قال

الشاعر:

(١) انظر الكتاب ٣٧٩/٢، الأصول ٣٣٩/٣، الباب ٢/٢٥٨، ٢٥٩، شرح الشافية للرضي ٣٤٦/٢، ٣٤٧. وانظر بقية مصادر الشاهد السابق.

(٢) انظر الخصائص ٢٧٤/٣.

(٣) المجرد ٢٠٠/١.

(٤) للبيد بن ربيعة - رضي الله عنه. انظر ديوانه ١٧٨، كتاب الألفاظ لابن السكيت ٤٥٣، المعاني الكبير ٤١٠، التعليقة ٨٤/٥، الخصائص ٢٧٥/٣، المنصف ١٠٤/٢، إيضاح شواهد الإيضاح ٤٠٣، اللسان (ألك، شوى).

(٥) في الأصل: فلا.

(٦) في الأصل: مفعّل وملائكة مفاعلة.

(٧) في الأصل: رسل.

(٨) في الأصل: والكلام.

(٩) انظر المنصف ١٠٣/٢، والخصائص ٢٧٤/٣. والتّصّ فيما يبدو ملفّقٌ منهما، بتصرف.

أَلَكْنِي إِلَى قَوْمِي السَّلَامَ رِسَالَةً  
وَقَالَ: بِآيَةٍ مَا كُنَّا ضِعَافًا وَلَا غُرُلًا<sup>(١)</sup>

أَلَكْنِي إِلَيْهَا وَخَيْرُ الرِّسَوِ  
وَقَالَ: لِأَعْلَمُهُمْ بَنَوَاحِي الْخَبَرِ<sup>(٢)</sup>

أَلَكْنِي إِلَيْهَا عَمَرَكَ اللَّهُ نَاقِي  
وَأَصْلُهُ «أَلَكْنِي»، فَخَفَّفَ الْهَمْزَةَ بِأَنْ طُرِحَتْ كَسْرَتُهَا<sup>(٤)</sup> عَلَى الْلامِ،  
وَيَكُونُ عَلَى هَذَا «أَلُوكَ» «عَفُول»، وَ«مَالُكَ وَمَالِكَةَ» مَقْلُوبٌ: «مَعْفُلٌ  
وَمَعْفَلَةٌ»<sup>(٥)</sup>. قَالَ عَدِيّ بْنُ زَيْدٍ:

أَبْلَغَ التَّعْمَانِ عَنِّي مَالُكَأً  
وَقَالَ آخَرُ: أَنَّهُ قَدْ طَالَ حَبْسِيْ وَانْتِظَارِيْ<sup>(٦)</sup>

أَبْلَغَ أَبَا دَخْتَنُوسَ مَالِكَةً  
غَيْرَ الَّذِي قَدْ يَقَالُ مِ الْكَذِبِ<sup>(٧)</sup>

---

(١) البيت لعمر بن شأس. انظر الكتاب ١٠١/١، المنصف ١٠٣/٢، الخصائص ٢٧٤/٣، إيضاح شواهد الإيضاح ٤٠٢، اللسان (ألك).

(٢) البيت في المنصف ١٠٣/٢، الخصائص ٢٧٤/٣، اللسان (ألك).

(٣) في الأصل: تهادا. والبيت لسحيم عبد بني الحسحاس. انظر ديوانه ١٩، ديوان ذي الرمة ١٧٧٢، ١٧٧٣، الأزهية ٨٣، التبصرة والتذكرة ٤٤٩، الخصائص ٢٧٤/٣، أمالي ابن الشجري ٥٥٧/٢، إيضاح شواهد الإيضاح ٤٠٢.

(٤) في الأصل: همزها.

(٥) في الأصل: مفعول ومفعلة.

(٦) سبق تخريجه ٢٤.

(٧) في الأصل: مال الكذب. والبيت لمسهر بن كعب. انظر التكملة ٢١٥، الخصائص ٣١١/١، ٢٧٥/٣، سر صناعة الإعراب ٥٣٩، ٥٤٠، أمالي ابن الشجري ٤٥/١، ١٦٨/٢، شرح شواهد الإيضاح ٢٨٨، إيضاح شواهد الإيضاح ٤٠٠/١، شرح المفصل لابن يعيش ٣٥/٨، المرتجل في شرح القلادة السمطية ١٨٤، اللسان (ألك، لكن، ممن). وأبودختنوس: لقيط بن زرارة التميمي، أخو حاجب صاحب القوس، ودختنوس ابنته.

ويظهر من تسوية سيبويه - رحمه الله - بين « مألَكة ومَلَأَكة »<sup>(١)</sup> أنَّهما لغتان، وإحدى<sup>(٢)</sup> اللفظتين غير مقلوبة من الأخرى، وهو القياس؛ لأنَّه قد استُعْمِلَ الفعلُ من كلِّ واحد منهما، إلَّا أنَّ اقترانهما مع ما ذكر من المقلوب نبَّه أكثر المفسرين، وفهموا منه أنَّ إحدى اللفظتين مقلوبة، وأنَّ أكثر التّصريف هو على « ألَكني »، وهو محتمل.

[١٩٩]

وأما « قِسيّ »، فأصله « قُوس »، جمع / « قَوْس »، إلَّا أنَّهم كرهوا اجتماع الضمّتين والواوين، ففرّوا إلى القلب؛ لأنَّها تحتمل وتخفّ، فقالوا: قُسُو، وكان ينبغي لما قدّم السّين أن يقولوا: قُسُو، فتصحّ الواو؛ لأنَّها ليست لاما فيعلّها كما يعلّ « عتيّ » ولكن لما أخر العين فجعلها في موضع اللام أشبهت اللام؛ إذ صارت في موضعها، فقلبت كما تقلب؛ إذ كانت العين نفسها قد قلبت على جهة الشبه باللام؛ لقربها من الطّرف، مع أنَّها في موضعها غير مؤخّرة لموضع اللام، نحو « صيّم، وقُيّم »، فهي أجدر بأن تقلب إذ استقرّت هو منها في موضع اللام<sup>(٣)</sup>. فقلبت الضمّة كسرة، والواوان<sup>(٤)</sup> ياءين، وأتبعوا ما قبل السّين في الكسر، فقالوا: قِسيّ، كما يفعلون في هذا النّوع من الجمع، نحو « عِصيّ »، إلَّا أنَّهم التزموا الكسرة<sup>(٥)</sup>، كما ألزموا الهاء في « مسائية ».

وأما قولهم: « اليوم اليَمِي »<sup>(٦)</sup>، الظّاهر من قوله أنّه أراد: وصف « اليوم »

(١) انظر الكتاب ٣٧٩/٢.

(٢) في الأصل: واحد من.

(٣) انظر المنصف ١٠٤/٢.

(٤) في الأصل: والواوين. وكأثّه على بناء قلبت للمعلوم. وما أثبتّه أنسب للسياق.

(٥) انظر أمالي ابن الشّجري ٤٧٢/٢. وفي اللسان (قوس): « وقِسيّ وقُسيّ، كلاهما على القلب عن قوس ».

(٦) من رجز لأبي الأحرز الحماني، وهو:

بـ «اليوم» على مثال «فعل» بكسر العين، ويراد بـ «اليوم»: الشديد، كما يقال: ليلٌ أليل، وليلة ليلاء، ثم يُقلب من «اليوم» إلى «اليمي».

ومعنى قوله: «ومع ذلك أن هذه الواو تعتلّ في (فعل)»<sup>(١)</sup>.

أن هذه الواو<sup>(٢)</sup> لو لم تُقلب لاعتلّت لتحركها وانفتاح ما قبلها، ويكره كونها مكسورة، فإذا انضمّت إلى كسرتها كون الياء من «اليوم» [قبلها]<sup>(٣)</sup>، كان أشدّ كراهيةً.

وشبهه أبو عثمان المازني - رحمه الله - «اليوم»، لما أُخّر الواو وقُدّم الميم، بـ «أدلّ»<sup>(٤)</sup>.

وقال ابن جني<sup>(٥)</sup>: معنى تشبيهه به: أن أصل «اليمي» «اليَمِو»<sup>(٦)</sup>، فانقلبت الواو ياء؛ لانكسار ما قبلها، وكذلك أصل «أدلّ»<sup>(٧)</sup> «أدْلُو»، فنقلبت الواو ياء؛ لوقوعها [طرفاً]<sup>(٨)</sup> مضموماً ما قبلها، فصارت في التقدير «أدْلِي»، ثم أبدلت من الضمة في اللام كسرة؛ لتصحّ اللام، فصارت «أدلي»، ثم عمّل بها ما عمّل

مَرَوَانُ مروانُ أخو اليومِ اليمي      ليوم روعِ أوفعال مَكْرَمِ

انظر الكتاب ٣٧٩/٢، المنصف ١٠٢/٢، ٦٨/٣، الخصائص ٦٤/١، ٧٦/٢، المحتسب ١٤٤/١، الاقتضاب ٤٢٠/٣، اللسان (يوم)، شرح شواهد شرح الشافية ٦٨. ويروى: «يامروان لليوم اليمي».

(١) الكتاب ٣٧٩/٢.

(٢) يعني في: اليوم.

(٣) تكملة يلتئم بمثلها الكلام.

(٤) انظر المنصف ١٠٢/٢.

(٥) المنصف ١٠٢/٢.

(٦) في الأصل: اليوم.

(٧) في الأصل: ادلو.

(٨) تكملة من المنصف ١٠٢/٢.



بـ « غازٍ »؛ فإنَّما<sup>(١)</sup> جمع بين « اليمي » و« أدلٍ » بانقلاب لاميهما.

وقال غيره<sup>(٢)</sup>: أراد: أخو اليوم اليوم، كما قال:

إنَّ مع اليومِ أخاه غدوًا<sup>(٣)</sup>

فقدَّم الميم بضمَّتْها إلى موضع الواو<sup>(٤)</sup>، فصارت « اليمو »، فوقعت الواو طرفاً وقبلها ضمَّة، فقلبت ياء، وكُسِر ما قبلها، كما قيل في جمع « دَلُو »: أدلٍ.

فيكون تشبيه أبي عثمان تشبيهاً حقيقياً؛ ولكن هذا بعيدٌ من لفظ سيويه ولفظ أبي عثمان.

وأما « مسائية »<sup>(٥)</sup> فإنَّها جمعُ « مَسَاءة »، كـ « منارة ومناور »؛ لأنَّ « مفاعل » لا يوجد مفرداً. وأصل « مساءة » « مسوأة »، ثمَّ جُمِعت « مَفْعَلَة » على « مفاعلة »، وأصلها « مفاعل »، لكن التاء دخلت لتأنيث الجمع، كما دخلت في « صياقلة »، وحُدِّثا « صياقل ». وكان قياسه « مساوئة »، تردَّ الواو كما تردَّها في « مقاوم ومقاول » جمع « مقام، ومقال »، فأرادوا قلب هذه الواو [ياء]<sup>(٦)</sup>؛ لأنَّها أخفّ، ولم يتمكن لهم ذلك؛ لأنَّه لا موجب لقلبها، فنقلوا<sup>(٧)</sup>؛ ليتوصَّلوا إلى ذلك،

(١) في الأصل: وانما.

(٢) هو السِّيرافي. انظر شرحه ٢٥٢/٦ (خ)، الاقتضاب ٤٢٠/٣.

(٣) في الأصل: أخوه. وقبلة:

لاتقلواها وادلواها دلوا

انظر ما اتَّفَق لفظه واختلف معناه لليزيدي ٢٠٩، المقتضب ٣٢٨/٢، ١٥٣/٣، التبصرة والتذكرة ٨٦١، المنصف ٦٤/١، ١٤٩/٢، شرح التصريف للثمانيني ٤١٢، المخصص ٦٠/١٩، أمالي ابن الشجري ٢٣٠/٢، شرح الملوكي ٣٩٢، ٣٩٤، الممتع ٦٢٣، اللسان (دلا، غدا)، شرح شواهد شرح الشافية ٤٤٩.

(٤) في الأصل: اللام.

(٥) الكتاب ٣٧٩/٢.

(٦) تكملة يلتئم بها الكلام.

(٧) في الأصل: فقلبوا

بأن توقع الهمزة في موضعها، فتكسر وتحرك بحركتها، وتقع هي بعد كسرة، والواو إذا كانت لاماً، أو في موضع اللام، بعد كسرة، تنقلب ياء، وألزموا الهاء<sup>(١)</sup> ولم يلزموها في « صياقلة »؛ وخروجهم في الشيء يُجرُّهم على الخروج في غيره.

وأما « أشياء »<sup>(٢)</sup> فهي عنده مقلوبة / وزنها [ « لفعاء »، ثم جمعت ف قيل ]<sup>(٣)</sup>: أشاوى، مثل « صحارى »، وأبدلوا الياء واوا، كما قالوا: أتيتُه أثوةً. وإثما ذهب إلى هذا لما رآها غير مصروفة، نحو قوله تعالى: ﴿ عَنْ أَشْيَاءَ إِنْ تُبَدِّلْ لَكُمْ تَسْؤُكُمْ ﴾<sup>(٤)</sup>. فلما رآها غير مصروفة في حال التنكير ذهب إلى أن الهمزة فيها للتأنيث، وهي من لفظ « شيء »، « فعلاء »، وأصله « شيئاء ».

وحملها أبو الحسن - رحمه الله - للضرورة المذكورة على أنها « أفعلاء »<sup>(٥)</sup>، جمع « شيء »، نظير « سَمَحَ وَسُمِحَ »؛ لأنَّ « أفعلاء » تأتي مع « فعلاء » في باب « فَعَلَ »<sup>(٦)</sup>، ويكون بدلاً منها في المعتلّ العين [أفعال]<sup>(٧)</sup>، ثم حذفت الهمزة الأولى حذفاً للاستثقال، كما حذفت في « سَوَايَة وَلَاث وَشَاك »، وهذا أخرى لاجتماع همزتين؛ ولأنَّه جمع، ويكون في الجموع ما لا يكون في الآحاد، بدليل

(١) في الأصل: الياء.

(٢) الكتاب ٣٧٩/٢.

(٣) تكملة يلتئم بمثلها الكلام. انظر المنصف ٩٤/٢.

(٤) المائدة: ١٠.

(٥) في المنصف ٩٥/٢: « وأما قول أبي الحسن: إنها أفعلاء، فلاَّه هرب من القلب، فلم يجعلها لفعاء، ورآها غير مصروفة، فلم يجعلها أفعالا، فذهب إلى أنها أفعلاء، محذوفة اللام ». وانظر شرح التصريف للثمانيني ٤٠٢، الإنصاف ٨١٣، شرح الملوكي ٣٧٧، المتع ٥١٣.

(٦) في الإنصاف ٨١٣: « وأما أبو الحسن فذهب إلى أنه جمع شيء بالتخفيف، وجمع فعل على أفعلاء، كما يجمعونه على فعلاء، فيقولون: سَمَحَ وَسُمِحَ، وفعلاء نظير أفعلاء، فكما جاز أن يجيء جمع فَعَلَ على فعلاء، جاز أن يجيء على أفعلاء؛ لأنَّه نظيره ».

(٧) تكملة يلتئم بها الكلام. وذلك نحو: بيت وأبيات

لزوم البدل في « خطايا »، وإبدالهم من الأولى في « ذوائب »<sup>(١)</sup>.

وشبه أبو الحسن جمعهم « شيئاً » على « أشياء » بـ « شاعر وشعراء »، بدليل « أن (شيئاً) (فَعْلٌ)، وليس حكم (فَعْلٌ) أن يجمع على (أفعلاء)، كما أنه ليس حكم (فاعل) أن يجمع على (فُعلاء)، وكما<sup>(٢)</sup> قالوا: سَمَحَ وَسُمِحَ، فجمعوا (فَعْلًا) على (فُعلاء). وعلى أنه قد حُكي (سَمَحَ وَسَمِيحَ)، فيكون على هذا (سُمِحَ) جمع (سَمِيحَ)، والمشهور عندهم (سَمَحَ) »<sup>(٣)</sup>.

وزهد الكسائي<sup>(٤)</sup> - رحمه الله - إلى أن « أشياء » « أفعال »، بمترلة « بيت وأبيات »، إلا أنها لما جُمعت على « أشياء »، أشبهت ما واحده « فُعلاء »، فلم تُصرف؛ لأنها جرت مجرى « صحراء وصحراوات ». وهذا إنما حمله عليه، وسوّغه له<sup>(٥)</sup>، ارتكابه اللفظ؛ لأن « أشياء » أشبهت « أحياء » جمع « حي »، فكما أن « أحياء » « أفعال »، فكذلك « أشياء ». ثم احتال لامتناعها من الصرف بأن شبّها بـ « فُعلاء ».

فهي عند الكسائي، وأبي الحسن - أعني: أشياء - جمع حقيقة، وعلى مذهب الخليل وسيبويه بمترلة « طرفاء وقصباء »، اسم للجمع، لم يكسر عليه الواحد، إلا أنه من لفظ الواحد، نحو « جمل وجامل، وبقرة وباقر »، وقرأ بعض القراء: ﴿إِنَّ الْبَاقِرَ تَشَابَهَ عَلَيْنَا﴾<sup>(٦)</sup>.

(١) أصلها: ذائب، فقلبوا همزة الأولى واوا.

(٢) في الأصل: كما. بلاواو.

(٣) المنصف ٩٥/٢.

(٤) انظر المنصف ٩٥/٢، ٩٦، الممتع ٥١٣. وانظر الإنصاف ٨١٢ وهو منسوب فيه لبعض الكوفيين. والكلام الآتي لفظه قريب من لفظ المنصف، مع زيادة سيرة على ما في المنصف.

(٥) في الأصل: إياه. والمثبت من المنصف ٩٦/٢.

(٦) البقرة: ٧٠. وفي المحرر الوجيز ٢٥٨/١: « ويجمع أيضا على باقر، وبه قرأ ابن يعمر وعكرمة ».

وطابق أبوزكريا الفراء<sup>(١)</sup> - رحمه الله - أبا الحسن الأخفش، على أن «أشياء» جمع أصله «أشياء»، إلا أنه خالفه في أن زعم أن «شيئاً» محذوفة من «شيئ»، كما قالوا في «هين»: هين، فكما<sup>(٢)</sup> جمعوا «هيناً» على «أهوناء»<sup>(٣)</sup> كذلك جمعوا «شيئاً»<sup>(٤)</sup> على «أشياء»<sup>(٥)</sup>.

وهذا الذي ادّعه الفراء من أن «شيئاً» محذوف من «شيئ»، ليس له دلالة تدلّ عليه؛ لأننا لم نعلمهم قالوا: شيئ، كما قالوا: هين، ولو كان أصله التشديد لَنُطِقَ به، كما نُطِقَ به في «هين»، وبابه.

وكأن أبا الحسن رغب عن هذا القول - أعني قول الفراء - لأنّه معلوم أن «فِعْلاً» لا يُجمع على «أفعلاء»، وإن كان قد جاءت عليه أحرفٌ يسيرة، كما أن «فَعْلاً» ليس حكمه أن يُجمع على «أفعلاء».

فإن قال: إن «فِعْلاً» إنما أصله «فَعِيل»، وإلى هذا ذهب الكسائي - رحمه الله - كأنه كان<sup>(٦)</sup> «شَيْئاً»، ثم عدل إلى «شيئ»، ثم حذف، فصار «شيء».

وفي الكشاف ٢٨٨/١: «وقرأ محمد ذو شامة ﴿إِنَّ الْبَاقِرَ يَشَابَهُ عَلِينَا﴾ بالياء والتشديد». وانظر جمهرة اللغة ٣٢٣، المنصف ٩٦/٢، شرح الملوكي ٣٧٦.

(١) مذهب الفراء والكلام الآتي عليه في المنصف ٩٦/٢ - ٩٨ باختلاف يسير. وانظر مذهب الفراء في معاني القرآن ٣٢١/١، أمالي ابن الشجري ٢/٢٠٥، الباب ٢/٣٦٨، شرح الملوكي ٣٧٧، ٣٧٨، المتمع ٥١٣، وهو في الإنصاف ٨١٢، ٨١٣ منسوب إلى الكوفيين.

(٢) في الأصل: فلما.

(٣) انظر الكتاب ٢/٢١١، التكملة ٤٧٢.

(٤) في الأصل: أشياء.

(٥) وأصله: أشياء. ووزن أشياء: أفعاء، بعد حذف الهمزة طلباً للخفة. انظر الإنصاف ٨١٢، ٨١٣.

(٦) في الأصل: قال.

وكذلك قوله في جميع ما هو على «فَعِلَ»، نحو «مَيّت، وسَيّد»، فإذا كان

أصله «فَعِيلاً»، جاز أن يُجمع على «أَفْعِلَاء»، نحو «صديق وأصدقاء»!

[١٠٠] فَإِنَّ هَذَا أَيْضاً بَاطِلٌ؛ لِأَنَّهُ قَدْ ادَّعَى مَا لَا / دَلَالَةَ عَلَيْهِ أَيْضاً؛ لِأَنَّ مَا عَيْنَهُ يَاءٌ، لَا يَجِيءُ مِنْهُ شَيْءٌ عَلَى «فَعِيلَ»، نَحْوُ «بَيْعَ»، إِلَّا أَنْ تَكُونَ لَامُهُ يَاءٌ، نَحْوُ «حَيَّ»، وَ«شَيَّ» مِمَّا عَيْنُهُ يَاءٌ، وَلَامُهُ صَحِيحَةٌ.

وَأَنكَرَ الْفَرَّاءُ -رَحِمَهُ اللَّهُ- قَوْلَ الْخَلِيلِ، وَقَالَ: إِنَّ فِيهِ حَمَلًا عَلَى الْكَلِمَةِ إِذَا جَعَلَهَا «لَفْعَاءً»؛ لِمَا دَخَلَهَا مِنَ الْقَلْبِ؛ وَلِأَنَّهُمْ جَمَعُوهَا<sup>(١)</sup> عَلَى مَا وَاحِدَهُ مُحَرَّكَ الْعَيْنِ، مَوْثٌ بِالْهَاءِ، نَحْوُ «طَرَفَةٌ وَطَرَفَاءُ، وَقَصَبَةٌ وَقَصَبَاءُ».

وَهَذَا غَيْرُ لَازِمٍ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ عِنْدَهُ أَنَّ «أَشْيَاءَ» جَمْعٌ كُسِّرَ عَلَيْهِ «شَيْءٌ»، وَإِنَّمَا هُوَ عِنْدَهُ اسْمٌ لِلْجَمْعِ، بِمِثْلَةِ «بَقَرٌ وَرَهْطٌ»، إِلَّا أَنَّهُ مِنْ لَفْظِ «شَيْءٍ»، كـ«الْبَاقِرُ» مِنْ «بَقَرَةٌ».

وَقَوْلُ الْخَلِيلِ: إِنَّهَا مَقْلُوبَةٌ أَقْوَى مِنْ ادِّعَاءِ حَذْفِ اللَّامِ مِنْهَا، أَلَا تَرَى الْقَلْبَ قَدْ كَثُرَ فِي كَلَامِهِمْ حَتَّى أَنَّ ابْنَ السَّكَيْتِ قَدْ صَنَّفَ فِيهِ كِتَابًا، وَلَمْ نَرَ الْهَمْزَةَ حَذَفَتْ، وَهِيَ لَامٌ، إِلَّا فِي «سَوَايَةٍ»<sup>(٢)</sup>، وَمَا لَعَلَّهُ إِنْ جَاءَ فَهُوَ قَلِيلٌ نَزَرٌ، فَجَعَلَهُ عَلَى الْأَكْثَرِ هُوَ الْقِيَاسُ.

وَقَوْلُ الْفَرَّاءِ شَاذٌ قَلِيلٌ؛ لِأَنَّ أَصْلَ «فَعِيلَ» لَا يُكْسَرُ، بَلْ إِنَّهُ يُجْمَعُ<sup>(٣)</sup> جَمْعَ السَّلَامَةِ، وَيَسْتَعْنَى بِهِ، وَتَكْسِيرُهُ قَلِيلٌ، فَفِيهِ الْجَمْعُ عَلَى «أَفْعِلَاءَ»، وَإِخْرَاجِ «شَيْءٍ» عَنْ ظَاهِرِهِ، وَلِزُومِ التَّخْفِيفِ فِيهِ وَالْحَذْفِ مِنَ الْجَمْعِ.

(١) فِي الْأَصْلِ: حَمَلُوهَا.

(٢) فِي الْأَصْلِ: سَوَاوِيهِ.

(٣) فِي الْأَصْلِ: بَلْ فَانْهَ انْ يَجْمَعُ.

وأما تصغيره « أَشْيَاءٌ » فقال الفارسي<sup>(١)</sup>: سئل عن ذلك أبو الحسن<sup>(٢)</sup> فقال: أصغرها « أَشْيَاءٌ »<sup>(٣)</sup>. فقليل له: فهلاً رددت إلى الواحد فقلت: شُيَعَات، لأنَّ « أفعلاء » لا يُصغَر؟ فلم يأتِ بمقنع.

فقال الفارسي - رحمه الله - معتذراً عنه عن تصغيرها « أَشْيَاءٌ »: جاز تصغيرها، وإن كانت « أفعلاء »<sup>(٤)</sup>؛ لأنَّها صارت بدلاً من « أفعال »، بدليل إضافتهم العدد القليل إليها، فصُغِّرت حملاً عليها، نظير ما قلنا نحن في « ثلاثة أشياء » من أنَّ تذكيرهم العدد المضاف إليها في نحو « ثلاثة وأربعة أشياء »، إنَّما كان حملاً على « أفعال ». هذا معنى كلامه.

وأما « أَشَاوَى »<sup>(٥)</sup> فإنَّه جمع « إِشَاوَة »، مثل « إِدَاوَة وأدَاوَى »، و« إِشَاوَة » غير مستعملة، ولا هي من لفظ « شيء »، فزعم سيبويه - رحمه الله - أنَّ أصلها « شِياءَة »<sup>(٦)</sup> لأنَّ عين الفعل من « شيء » ياء، ولامه همزة، فإذا بنينا منه « فِعالَة » مثل « هِراوَة » صار « شِياءَة »، ثمَّ قدِّمت الهمزة التي هي لام « الفِعل »، إلى موضع فاء « الفِعل »، كما فعل ذلك بـ « أَشْيَاءٌ »، فإذا قدِّمت الهمزة في « شِياءَة »، صارت « إِشَايَة »، فقلبت الياء واواً، فقليل: إِشَاوَة. فلمَّا جمعوا « إِشَاوَة » قالوا: أَشَاوَى، كما قالوا: أدَاوَى.

ومن قلب الياء واواً ما حكاه أبو زيد: باد الشَّيءُ يبيدُ بَوَاداً<sup>(٧)</sup>.

(١) انظر التكملة ٣٣١، ٣٣٢، و٢٧١ أيضاً.

(٢) السائل هو المازني. انظر المنصف ١٠٠/٢.

(٣) في المنصف ١٠٠/٢: « فقال: العرب تقول: أَشْيَاءٌ، فاعلم، فيدعونها على لفظها ».

(٤) في الأصل: فعلا.

(٥) الكتاب ٣٧٩/٢.

(٦) في الكتاب ٣٨٠/٢، وهاون ٣٨٠/٤، ٣٨١: « شِياء ». وهو خطأ. وانظر الممتع ٥١٦.

(٧) انظر المنصف ٩٩/٢.

قال ابن جني<sup>(١)</sup>: وكأثمهم إنما فعلوا ذلك كراهيةً للياء بين الألفين في «أشاي»<sup>(٢)</sup> لوقالوه؛ لقرب الألف من الياء؛ وليكون قلب الياء واواً هنا عوضاً للواو<sup>(٣)</sup> من كثرة دخول الياء عليها، وكأنّ من قال في «مطيّة وهديّة»: مطاوى وهداوى، إلى هذا ذهب. على أنّه ليس بعلة قاطعة، ولكن فيه ضرباً من التعلّل. قال: وأخبرني أبو عليّ - رحمه الله - أنّ بعضهم ذهب إلى أنّ «أشاوى»،

ليس جمع «أشياء» من لفظها، وأنّه من لفظ قول الشاعر:

ياحبذا حين تُمسي الرّيحُ باردةً      وادي أُشيٍّ وفتيانٌ به هُضمٌ<sup>(٤)</sup>

فـ«أشاوى» على هذا «فعالي» بمترلة «عذارى»؛ لأنّ الهمزة في «أشيٍّ» فاء، فينبغي أن تكون في «أشاوى» [فاء، كأنّ واحدها «إشاوة»، وتكون «إشاوة» كـ«إداوة»، وتكون «أشاوى»<sup>(٥)</sup> «فعائل»<sup>(٦)</sup> في الأصل كـ«أداوى»<sup>(٧)</sup>

(١) انظر المنصف ٩٩/٢.

(٢) في الأصل: اسا.

(٣) في الأصل: في الواو.

(٤) البيت ينسب للمرّار العدوي، ولغيره. انظر شرح الحماسة للمرزوقي ١٣٨٩، الممتع ٥١٧، سمط اللّالي ٧٠، اللسان (هضم).

(٥) تكملة من المنصف ٩٩/٢.

(٦) في الأصل: فعالي. وهو لا يناسب السياق الآتي، والمثبت من المنصف ٩٩/٢.

(٧) أداوى أصلها أدااو، ثمّ قلبت الألف الثانية همزة لوقوعها بعد ألف الجمع وهي في المفرد مدة زائدة فصارت أدااو- وهذا قياس ما كان من هذا النوع، نحو صحيفة وصحائف، فهو الأصل إذا، كما قال- ثمّ قلبت الواو ياء لتطرفها بعد كسرة فصارت أدائي، ثمّ فتحت الهمزة تخفيفاً فصارت أداء ي، ثمّ قلبت الياء ألفاً لتحركها بعد فتحة فصارت أداءا، فاجتمع شبه ثلاث ألفات فقلبت الهمزة واوا ليشاكل الجمع المفرد فصارت أداوى. وأشاوى مثلها.

ووزن « أَشَاوَى » على قول الخليل « لَفَاعَى »<sup>(١)</sup> لأنَّ الهمزة عنده<sup>(٢)</sup> لا تُ

[١٠٠ب]

مقدّمة. /

قلت لأبي عليّ: فهلاً كانت « أَشْيَاء » على هذا « فَعَلَاء »، من غير لفظ

« شيء »، وتكون الهمزة فيها فاءً، دون أن تكون « لَفَعَاء »؟

فقال: إنّه إنّما ذهب في « أَشَاوَى » إلى أنه من غير لفظ « أَشْيَاء »؛ لأجل

أنّ في « أَشْيَاء » ياءً، وفي « أَشَاوَى » واوٌ، فأما « أَشْيَاء » فلا إبدال فيها يُسَوِّغُ أن

يقال فيها: إنّها من غير لفظ شيء.

فأما التّقديم<sup>(٣)</sup> فجائز كثير في كلام العرب. وحكى الفراء عنهم: بُرَاءٌ، غير

مصرف، وقال: يريدون: بُرَاءً<sup>(٤)</sup>، فحذفوا اللام، فهذا يؤنس بقول الأحفش في

حذف الهمزة من « أَشْيَاء »<sup>(٥)</sup>.

ويموز أن تكون « أَشَاوَى » جمع « أَشْيَاء » على لفظها المقلوب، وتكون

الواو بدلا من الياء، كما قالوا في « صحراء »: صحارى.

قوله: « ومثل هذا في القلب (طَأْمَنَ واطْمَأَنَّ) »<sup>(٦)</sup>.

---

(١) انظر الكتاب ٣٧٩/٢، وهو مذهب سيبويه كما مرّ.

(٢) في الأصل: عند.

(٣) في الأصل: التقدير.

(٤) روى ذلك في قول الحارث بن حلزة:

أم جنايا بني عتيق فمن يَغْـ  
ـلِدِرْ فَإِنَّا من غدرهم بُرَاءُ

فرواه: لبراء. انظر شرح القصائد السبع الطوال ٤٨١، المحتسب ٣٢٩/٢، شرح التصريف للثمانيني

٤٠٤، شرح الملوكي ٣٨٠، ٣٨١. قال ابن يعيش في شرح الملوكي ٣٨١: « فعلى هذا لاتصرفه؛

لأنّ الهمزة الباقية للتأنيث على حدّها في حمراء وصحراء، ووزن الكلمة فَعَاء ». وروى: « بُرَاء » كما

قدره الفراء.

(٥) انتهى النّقل من المنصف.

(٦) الكتاب ٣٨٠/٢.



عنده أن « طأمن » هو الأصل، و« اطمأن » مقلوب منه؛ لأنّ الفعل إذا لم يكن فيه زوائد، فهو أجدر<sup>(١)</sup> أن يكون على أصله، فإذا دخلته الزيادة تعرّض للتغيير؛ لأنّ دخول الزوائد فيه ضرب من التغيير لحقه، والتغيير إلى التغيير أسبق؛ ألا ترى أن أحداً لا يقول في « طأمن » الذي هو الأصل: طمان، فهذا هو الصحيح. وعن أبي عليّ أخذه ابن جنّي - رحمه الله - كذلك حكى في تفسير أبي عثمان، وذكر أن الجرمي خالف سيبويه، فذهب إلى أن « اطمأن » غير مقلوب، وأن « طأمن » هو المقلوب<sup>(٢)</sup>.

وأما « جذب وجذب »<sup>(٣)</sup> فليس واحد منهما مقلوبا عن صاحبه؛ لأنّهما جميعاً يتصرّفان، فلا يختصّ واحد منهما بشيء دون الآخر؛ ألا ترى أنّك تقول: جذب يجذب، وجذب يجذب، وجاذبٌ وجاذِبٌ، ومجذوبٌ ومجذوب؟ فليس واحد منهما أولى بأن يكون مقلوبا إلى<sup>(٤)</sup> صاحبه من الآخر.

فأما « طأمن » فليس أحدٌ يقول فيه: طمان<sup>(٥)</sup>.

ومما يوضح ذلك أن « أيسَ » لما كان لامصدر له، حُكم عليه بأنه مقلوبٌ عن « يئسَ »؛ وذلك أنّه يقال: يئسَ يئأسُ يأساً، وأيسَ يَأيسُ يأساً، فـ« اليأس »

(١) في الأصل: بنوا حذف. انظر المنصف ١٠٤/٢.

(٢) انظر المنصف ١٠٤/٢، ارتشاف الضرب ١٨١ (رجب). وظاهر كلام الجوهري في الصحاح يؤيد الجرمي حيث قال في (طمن): « وطأمن ظهره وطامنه بمعنى، على القلب ». وإليه ذهب الرضي أيضاً في شرح الشافية ٢٢/١.

(٣) انظر الكتاب ٣٨٠/٢. والكلام الآتي منقول من كلام المازني، وابن جنّي، بتصرف يسير. انظر المنصف ١٠٥/٢.

(٤) في الأصل: من.

(٥) انظر المنصف ١٠٤/٢. وقال الجوهري في الصحاح (طمن): « وطأمن ظهره وطامنه، بمعنى، على القلب ». وانظر القاموس المحيط (طمن).

مستعملٌ في الفعلين جميعاً، ولا يقول أحدٌ: أيساً.

[فأما تسميتهم الرَّجُلَ «إياساً»، فلا يدلُّ على أنَّهم قد استعملوا مصدر «أيست»، وليس «إياس» مصدر «أيست»<sup>(١)</sup>، إنَّما هو مصدر «أُسْتُ»، أي: أعطيتُ، سَمَّوا «إياساً» من «أُسْتُ»، كما سَمَّوه: عطاءً، من «أُعْطِيت»، والياء من «إياس»، إنَّما هي بدلٌ من الواو، [انقلبت]<sup>(٢)</sup> كما انقلبت في «قيام»، مصدر «قُمت».

وحكى ابن جنِّي عن السَّكْرِي أَنَّهُ يَقَالُ: يَئِسْتُ أَيَّسُ يَأْساً، وَأَيْسْتُ آيَسُ إِيَّاساً، فَجَعَلَ «إِيَّاساً» مصدر «أَيْسْتُ». قال: وَأَحْسَبُ أَنَّ هَذَا وَهْمٌ مِنْ أَبِي سَعِيدٍ؛ لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ لـ «أَيْسْتُ» مصدرٌ<sup>(٣)</sup> لَمَا قَالَ التَّحْوِيلُونَ: إِنَّهُ مَقْلُوبٌ مِنْ «يَئِسْتُ»، وَمَا أَعْلَمُ بَيْنَهُمْ خِلَافاً فِي ذَلِكَ<sup>(٤)</sup>.

وَيَقْوِي أَنْ يَكُونَ مَقْلُوباً مِنْ «يَئِسْتُ» صَحَّةُ الْيَاءِ فِيهِ، وَلَوْ لَمْ يَكُنْ مَقْلُوباً لَوَجِبَ أَنْ يَكُونَ «إَيْسْتُ أَوَّاسُ»<sup>(٥)</sup>، كَمَا قَالُوا: هَبْتُ أَهَابَ. وليس لك أن تحمله على باب «حَوْلَ وَعَوَرَ وَصِيدَ»؛ لِأَنَّ ذَلِكَ مَنْقُوصٌ مِنْ «افْعَلْ»، [وليس «أيس» محذوفاً من «افْعَلْ»]<sup>(٦)</sup>، وَلَكِنْ لَمَّا كَانَتِ الْعَيْنُ فِي «يَئِسْتُ» مَكْسُورَةً، تَرَكُوهَا ظَاهِرَةً مَكْسُورَةً فِي «أَيْسْتُ»؛ لِيَكُونَ ذَلِكَ دَلَالَةً عَلَى الْقَلْبِ الْوَاقِعِ فِي الْكَلِمَةِ.

(١) تكملة من المنصف ١٠٥/٢.

(٢) تكملة من المنصف ١٠٥/٢.

(٣) في الأصل: مصدراً.

(٤) قال ابن جنِّي في نهاية المسألة: «فأما ما حكى عن أبي سعيد فلم أسمعهُ إلا من هذه الجهة، والسَّدي ذهب إلى أنه لا مصدر لأيست هو رأيُّ أبي عليٍّ». المنصف ١٠٦/٢. وانظر اللسان (يأس).

(٥) في الأصل: الس.

(٦) تكملة من المنصف ١٠٦/٢.

وقوله: « لا يطرّد ذلك فيه »<sup>(١)</sup>.

أشار<sup>(٢)</sup> بقوله: ذلك، إلى القلب، أي: أنّ القلب إنّما يعرف بأن لا يثبت الحرف في تصاريفه على ترتيب القلب، كقولنا: أشاوى، لما رأينا الواو لا تطرّد في « شيء وأشياء »، علمنا أنّ الواو بدلٌ، فكذلك « اليمي »، علّم بـ« اليوم » وتصاريفه أنّ الميم في المعنى مقدّمة. /

[١٠١أ]

---

(١) الكتاب ٢/٣٨٠.

(٢) في الأصل: اشارة.